الحرية في الأسر

مأزق الإصلاح السياسي والمواطنة

عادل جندي

ميريت

الحرية فى الأسر

مأزق الإصلاح السياسي وحقوق المواطنة

الحرية فى الأسر
مأزق الإصلاح السياسي وحقوق المواطنة

عادل جندي

الطبعة الأولى ٢٠٠٦ .

يطلب من دار ميريت

٦ (ب) شارع قصر النيل، القاهرة
تليفون / فاكس: ٥٧٩٧٧١٠ (٢٠٢)
www.darmerit.net
merit56@hotmail.com

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/١٩٦٦٩

الترقيم الدولى: 977-351-329-7

عــادل جنــدي

الحرية فى الأسر

مأزق الإصلاح السياسي وحقوق المواطنة

دار ميريت
القاهرة ٢٠٠٦

مقدمة

بقلم / العفيف الأخضر

مـن لـم يتعرف على الكاتب الصديق الأستاذ عادل جندي في "وطني" "صـفحة المهجـر" أو في إيلاف، سيكتشف من خلال "الحرية في الأسر"، كاتـباً يتمـيز بالصـدق مع النفس وهي، في أيامنا، ميزة نادرة. فهو يقول، أحـيانا بقسـوة تشـبه قسوة ذلك الطفل الذي تحدي بكل براءة إجماع جوقة المداحين المنافقين"الملك عار": البلد يمشي على رأسه والأقباط، بين كثيرين آخريـن، عكـس الأكذوبـة السائدة، ليسوا على ما يرام. فما زالت حقوقهم الدينية والمدنية مهضومة، وذاقوا طعم الدم في الكشح وربما ينتظرهم كشح يومـياً، يوم يجلس سيد الإخوان المسلمين على عرش فرعون ليحول مصر إلى جمهورية إسلامية مزروعة، مثل شقيقتها الإيرانية، بحمامات الدم!

سيكتشفون أيضاً في عادل جندي كاتباً لا يُرسِل الكلام على عواهنه، لا يُغـرِق قُرّاءه في الإنشاء البليغ، بل يتقيد بالأرقام والوقائع. هذه الطريقة في الكـتابة ثمينةٌ ونادرة، لأنها بما تقدمه للقارئ من معطيات موضوعية تنقله مـن منزلة المتلقي السلبي لأحكام القيمة، التي لا قيمة لها كثيراً وغالباً، إلى مـنزلة القارئ النشط الذي يفكر في النص؛ ومن ثم بإمكانه كتابة نص على الـنص المـاثل أمامـه. غير مرة احتفظت بمقاله للاستشهاد به في الوقت المناسب، ولا شك أن غيري من قرائه يفعل ذلك.

هذا عن الكاتب، فماذا عن القضية التي وقف عليها قلمَه ويعيشها يومياً بـألم وخـوف من الحاضر والمستقبل: قضية الأقباط؟ الأقباط الذين كابدوا ومـازالوا فقـه الذمـة العنصري المسطور في "عهد عمر" الذي سلط عليه المؤرخ المصري القدير الصديق د. عباده عبد الرحمن كحيلة في بحثه "عهد عمـر "... قـراءة جديـدة" أضواء نقد النصوص ليثبت بطريقة مقنعة زيف نسبته إلى عمر ناسباً إياه إلى انتحال بعض الفقهاء المسلمين المتشبعين بفقه الـولاء والبراء الانطوائي (OTISTE) التمييزي الحاقد على غير المسلمين بما هم غير مسلمين. فقه "عهد عمر" المزور هذا هو الذي أوصى على مر

القــرون بحــرمان غــير المسلمين في أرض الإسلام، التي هي في الواقع أرضــهم التــي غــزاها الإسلام، من الأساسي من حقوقهم الدينية والمدنية: يحظر على المسلم أن يبادرهم بالسلام، ويحظر عليهم هم ترميم كنائسهم أو إعــادة بــناء مــا تهــدم مــنها. أما بناء كنائس جديدة فهو من كبائر الإثم والفواحش!!! كل ذلك بقصد مبيت: إبادتهم ثقافياً.

"عهــد عمــر" المزور هذا والمُعادي للحريات الدينية وحقوق الإنسان مــازال معمــولاً به في جل الدول العربية والإسلامية التي اختارت بوقاحة عــدم احــترام توقــيعها على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعــية العامــة للأمم المتحدة، وعلى "إعلان حماية الأقليات" الصادر عن نفس الهيئة سنة ١٩٩٢.

ما العمل لتمكين غير المسلمين وجميع المستضعفين الآخرين في أرض الإسلام من أقليات قومية، ثقافية، لغوية وطائفية من حرياتهم الدينية والثقافية واللغوية ومن حقوق المواطنة الكاملة؟

النضــال لوقف التهديد الوجودي المزدوج المسلط عليهم: التضييق على حرياتهم الدينية وحقوقهم المدنية، القومية، الثقافية، اللغوية والطائفية لتأييسهم من مواصلة الإقامة على أرض آبائهم وأجدادهم منذ ليل التاريخ ودفعهم إلى الهجــرة لتحقيق تطهير عرقي وإبادة ثقافية بطيئة و"ناعمة": خلال الانتفاضة الثانــية فرضت حماس الجزية على المسيحيين الفلسطينيين لأنهم، عملاً بفقه الذمــة الإسلامي، لا يشاركون في الجهاد، فهاجر نصفهم إلى الخارج. وفي العــراق دفــع الإرهاب الإسلامي ألوفاً من المسيحيين إلى الهجرة خوفاً من الموت تحت أنقاض كنائسهم ...

علــى نُخب الأقليات أن تعمل منفردة، كلٌ منها في بلده، ومجتمعة، في هيــئة إقليمــية شرق أوسطية تضم ممثلي أقليات الشرق الأوسط، بما فيهم الأقلــية الشيعية في السعودية، والأقلية السنية في إيران، والأقلية العربية في إســرائيل، والأقلــية الكــردية في العراق وتركيا وإيران وسورية، لمطالبة المجــتمع الدولي بفرض تطبيق "إعلان حماية الأقليات" على الدول المارقة علــى أحكام هذا الإعلان بجميع الوسائل بما فيها التدخل الإقليمي أو الدولي كما حصل في البوسنة والهرسك، وفي كوسوفو، وهو بصدد الحصول اليوم فــي دارفــور حيــث تشن حكومة الأغلبية العربية في السودان حرب إبادة عرقية على مسلمي دارفور السود.

المســألة المركــزية في إنعتاق الأقليات من شرطها، كفئة منبوذة، هو تحقــيق المســاواة الكاملــة فــي حقوق المواطنة بين المسلم وغير المسلم، والعربــي وغــير العربي، والرجل والمرأة. هذا هو الشرط الشارط لانتقال الدولــة العربــية والإسلامية من دولة دينية أو شبه دينية وإثنية قروسطية، إلــى دولة مدنية حديثة وديمقراطية تحكم مواطنيها بالقانون الوضعي وليس بالشريعة، تعترف لهم بكامل الحق في الاضطلاع بجميع الوظائف في الدولة والمجــتمع حســب مــبدأ الجدارة (MERITE) وليس حسب مبدأ الانتماء الديني، الطائفي، اللغوي أو القومي؛ كما تعترف للمرأة، وغير المسلم وغير العربــي بالترشح للرئاسة أو "الإمامة العظمى" كما كان يسميها الفقه القديم، وبشــغل جمــيع الــوزارات بما فيها وزارات السيادة التي مازالت محرمة عليهم.

قــد يستشــف القــارئ رائحة اليأس وهو يقرأ هذا الكتاب. فعلاً أخي الأستاذ عادل جندي يكتب عن مأساة الأقباط المتواصلة منذ الغزو الروماني إلــى الغــزو العربــي كمــن يكتب عن كارثة واقعة وأخرى متوقعة دونما بصــيص أمــل في نهاية النفق. وكيف لا والفتح الروماني لمصر أباد فيما ســماه المؤرخــون "عصــر الاستشــهاد الروماني" ٨٠٠ ألف قبطي بتهمة الخــروج عــن الإيمان، أي عن دين الدولة الذي كفر الأرثوذكسية القبطية القائمة على "الطبيعة الواحدة" للسيد المسيح، والحال أن دين الدولة البيزنطية قائم على الطبيعتين الناسوتية واللاهوتية. والفتح العربي الإسلامي أباد منهم ثقافــياً وجســدياً كمــية هائلــة مازالت تنتظر مؤرخين مصريين، مسلمين وأقباطاً، لتوثيقها لنعرف بأكبر ما يمكن من الدقة عدد من قتلوا في التمردات المتواصــلة عــن دفــع الجــزية، التي كانت لا تقل أحياناً عن ٩٠ % من محاصــيل الفلاحين، وأعداد الذين أرغموا على التخلي عن دينهم فراراً من الاضــطهاد المتعدد الأشكال الذي نلتقي ببصماته حتى في صيغ كتابة العقود بيــن الأقباط والمسلمين مثل: "باع الهالك بن الهالك فلان إلى المكرم الشيخ الفاضــل ابــن ســاكن الجــنان علاّن ..." (انظر اسماعيل مظهر : تباريح الشباب).

اتجــاه التاريخ في القرن الحادي والعشرين يَعِد، في نظري، أكثر مما يتوعد في مسألة الأقليات على الأقل. يعد بأن يكون قرن النضال لتعميم قيم الإعــلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق المكملة له، وإعلان حماية حقوق

الأقلــيات. بشــائر هذا الوعد الجميل مقروءة في بداية حل مأساة الإحيائيين (ANIMISTES) والمســيحيين فــي جنوب السودان؛ وفي ظهور حكومة كردســتان العــراق التــي ستكون – إذا لم تشن عليها تركيا، وريثة التقاليد العثمانــية في اضطهاد وإبادة الأقليات: الأرمن نموذجاً، حرب إبادة – منارة لا لــتحرر الأقلية الكردية التي مازالت مضطهدة في تركيا وإيران وسورية وحســب، بــل أيضــاً منارة أمل لتحرير جميع أقليات الشرق الأوسط من الاضطهاد، من الإذلال ومن الاحتلال.

فرساي- فرنسا ١٥/٩/٢٠٠٦

تمهيد

فصـــول هـــذا الكـــتاب نُشرت كمقالات، وإن كانت بعض التصويبات والـــتعديلات الطفـــيفة قد أُدخلت عند إعدادها للنشر على هيئة كتاب. كما تم تقســيم الفصـــول إلى محاور خمسة مع التسليم بالصعوبة، أحيانا، في تحديد المحـــور الـــذي ينتمي إليه فصل بعينه، ناهيك عن كون المحاور مترابطة ترابط شعرات تشكل ضفيرة واحدة.

لقد جرت في مختلف مناطق ودول العالم عبر العقود الأخيرة، وخاصة مـــنذ انهـــيار الاتحـــاد الســـوفييتي، تغييرات، بل أحيانا قفزات، على سبيل الوصـــول إلـــى مجتمعات ليبرالية أصبحت فيها حقوق الإنسان وفكر حقوق المواطـــنة وعدم التمييز جزءا من "الأقانيم" المؤسِّـــسة لها ــ كما يقول نبيل عبد الفتاح.

لكـــن مجـــتمعات مصـــر والمـــنطقة بدت وكأنها ذات طابع استثنائي، يستعصي على التغيير بل تبدو كثيرا وكأنها تتغير للأسوأ. هناك عوامل، من أهمهـــا صعود الأصولية الدينية والجماعات الإسلامية الراديكالية مما ساعد علـــى انتشـــار وتفشي ثقافة لا تقيم وزنا لفكرة الحرية. وارتبط ذلك بأهداف سياسية تدفع بأفكار وتقاليد وتأويلات دينية وضعية؛ قُدمت باعتبارها جوهر القراءة الصحيحة مما ساهم في إعاقة مسارات التجديد في الفكر الديني. هذا الـــتجديد الـــذي كان قد بدأ في مصر مع تأسيس الدولة الحديثة، بعد صدمة الحملـــة الفرنســـية، ودخول الدولة والنخبة السياسية والجماعات الثقافية إلى قلـــب المـــرحلة الليبرالـــية والتي أثرت نقاشاتُها ومجادلاتُها في تطوير فكر المؤسســـة الدينية الأزهرية (بدءا من الطهطاوي) والقبطية (بدءا من كيرلس الـــرابع، أبـــو الإصلاح) بحيث استطاع مثقفون مصريون أن يقودوا حركة الفكر المصري على طريق الفكر العالمي.

وتنامـــت ســـطوة الـــثقافات الأصولية متحالفة مع أنظمة مستبدة ولدت طابعها التسلطي على المؤسسات السياسية والدينية والثقافية، مما أدى تدهور مســـتويات التعلـــيم وانتشـــار أجهزة الإعلام أحادية التوجه وصعود سيطرة

الغــلاة علـــى الخطاب الديني وعلى تناول القضايا الأساسية التي اعترضت الفكــر المصــري وعرضته للضغوط الأقليمية التي واكبت ظهور الفاشيات الدينية في إيران والسودان وغيرها، ونشوء القاعدة.

بل إن تلك الثقافات الأصولية الفاشية المعادية للحرية تغلغلت لدرجة أن فكــرة "الديموقراطية التمثيلية" ذاتها أضحت وسيلة يجري استغلالها بغرض القضاء على الحرية والديموقراطية كليهما.

انعكســت النتائج بصورة كارثية على أوضاع المرأة وأوضاع الأقليات بأنواعهــا، وخاصـــة الأقــباط، الذين ضاعف من مشاكلهم غيابُهم من بين جماعـــة الضـــباط في يوليو ٥٢، مما أدى للهجرة الكثيفة وبروز معضلات انعــدام التمثــيل السياسي والتواجد الوظيفي في المواقع القيادية وحرية بناء دور العــبادة. وكان الفشل في إحداث أي تغييرات حقيقية في هذه المجالات مثــيرا للإحــباط، خصوصا مع تراجع أوضاع الأقباط نتيجة عمليات عنف الجماعات الإرهابية والفتن الطائفية المتتالية وغياب قيم التسامح.

يتـــناول الكتاب هذه القضايا وغيرها بلغة صريحة مباشرة، نعترف أن فــيها بعض القسوة الممتزجة أحيانا بالسخرية، التي أريد بها أن تكون ناقلة لتدفق من مشاعر الإحباط واللهفة الراغبة في رؤية التقدم، وذلك حتى يمكن أن يصل جوهر القضايا إلى القاريء المهتم.

كــم نرجو أن تحل مصر ـــ أم الدنيا ـــ ما تجابهه من مشكلات نجحت مجــتمعات أخــرى فـــي علاجهـــا عن طريق سيادة قيم الحرية والمساواة والتحديث.

مصـــر كـــان بهـــا مشروع نموذج واعد للتقدم والتعايش، لكنه تآكل. ويتعيـــن عليـــنا جمـــيعا العمـــل على تجديده في إطار دولة ـــ أمة علمانية وعقلانية.

adel.guindy@gmail.com

١ – عالم يموج بأفكار وأحداث

"البعد الرئيسي والأكثر خطورة في السياسة العالمية الناشئة سوف يكون الصدام بين جماعات من حضارات (هويات) مختلفة"

(صامويل هنتنجتون)

مستقبل الحريّة

أثـــار هـــذا الكـــتاب عند صدوره ضجة بين كبار المفكرين السياسيين. وصـــفه هـــنري كيســـنجر بأنـــه كـــتاب مدهـــش وحافـــز للتفكـــير (provoking–thought)، بينما قال صامويل هنتنجتون بأنه واحد من أهم كتب السياسة العامة في العقد الأخير، واهتم به آخرون كثيرون.

عنوانه هو: "مستقبل الحرية – الديموقراطية الغير– ليبرالية في الداخل والخارج" (١)

مؤلـــف الكـــتاب، فـــريد زكريا، من أصل هندي، هاجر إلي الولايات المتحدة حيث نال شهادة جامعية من "ييل" ثم دكتوراة من "هارفارد"، وعمل فـــي مجلـــة "فورين أفيرز" ثم "نيوزويك" حيث يشغل منصب رئيس تحرير الطبعة الدولية.

القضـــية المحورية للكتاب هي أن هناك تنامٍ زائد في الديموقراطية جاء على حساب الحرية (الليبرالية) في العالم.

بالنسبة لقاريء يعيش في مناطق ليس بها إلا "الكلام" عن الديموقراطية والحرية، قد يبدو تقديم كتاب كهذا شيئا من العبث، أو محاولة لتبرير رفض الديموقراطـــية. وهذا بالطبع أبعد الأمور عن القصد؛ فالكتاب يرصد الكثير ممـــا يـــتعلق بقضـــية الديموقراطية الليبرالية في العالم بصورة تساعد علي التفكـــير والتأكـــيد علـــي أولويات العمل في هذا المجال الذي اختلطت فيه الحوابل بالنوابل وكثر فيه الدجل.

فـــي عرضـــنا للكـــتاب هـــنا سنختصـــر بقدر الإمكان ذكر ما يتعلق بأمـــريكا الداخل. وسنتحاشى التدخل بالتعليق علي ما يقول، بل ندعه يتكلم؛ مـــع شـــديد الأمـــل فـــي أن يكون كلامُه درسا ومصدر فهم وتأصيل لدى الزاعقيـــن بالإصـــلاح والديموقراطية في فترة الحراك السياسي القلق التي نمر بها.

(1) The Future of Freedom - Illeberal Democracy at Home and Abroad, Fareed Zakaria - Norton, 287 p, April 2004 (paper-back)

- **العصر الديموقراطي**

تعنـــي الديموقراطية بالنسبة للناس في الغرب "الديموقراطية الليبرالية". وقد ارتبط هذان المفهومان معا بصورة تجعل من الصعب أن يتخيل أحد في الغـــرب انفصـــالهما. ولكـــن يوجد خلط بينهما؛ ففي الواقع هناك العديد من الـــبلدان يمكن أن نطلق عليها "ديموقراطية غير ليبرالية". السلطة الفلسطينية مـــثلا تُنتقد لكونها غير ديموقراطية، وهذا غير صحيح، فمشكلتها هي انعدام الليبرالية الدستورية.

فـــي أحـــيان كثـــيرة، كانـــت الـــدول أكثر علمانية وتسامحا في ظل الدكـــتاتوريات (تيـــتو وسوهارتو) مما بعد تحولها للديموقراطية. ولو عُقدت انـــتخابات حـــرة الـــيوم في العالم العربي لجلبت نظما أكثر تزمتا ورجعية، ومعاداة للغرب من الديكتاتوريات الحالية.

المشـــكلة في أمريكا هي أن المفهومين يتعارضان أحيانا. الكونجرس، مـــثلا، قد أصبح أكثر دمقرطة ولكن أيضا أقل فاعلية. والأمريكان يرون أن نظامهم الديموقراطي آلية معقدة لا تصلح لأي بلد آخر.

الليبرالـــية الدستورية متبعة في الغرب منذ ١٨٤٠ وتعني حكم القانون، الحـــريات الفـــردية الاقتصادية والسياسية والدينية وفصل السلطات وحرية الكـــلام والجـــتماع. الديموقراطـــية الغربـــية هي ما أسماه أرسطو "النظام المخـــتلط" وبـــه حكومـــة منتخبة وقوانين دستورية وحقوق وقضاء مستقل وأحـــزاب سياســـية قويـــة وبيزنســـز وجمعـــيات أهلـــية ونخب المهنيين. الديموقراطية السياسية هي عنصر أساسي وحيوي من نظام متعدد الأجزاء، لا تخضـــع كلهـــا للانتخابات. فالهدف من المكونات "غير الديموقراطية" هو الـــتحكم فـــي العواطـــف الجمعية وتدريب المواطنين وإرشاد الديموقراطية وبالتالي الحفاظ علي الحريات.

- **تاريخ موجز للحرية الإنسانية**

كانت اليونان بحق هي مهد الديموقراطية، ولكنها مورست في عدد قليل مـــن المدن–الدول. كانت المجالس المنتخبة في أثينا ذات قوة غير محدودة. وكانـــت قمـــة الديموقراطية هي الحكم بالإعدام على سقراط، أعظم فلاسفة عصـــره، بسبب تعاليمه. عندما قال هيرودوت أن الإغريق شعب حر، كان يعنـــي أنهـــم ليسوا عبيدا. وقد ماتت التجربة الديموقراطية برمتها مع غزو المقدونييـــن فـــي ٣٣٨ ق.م. وفقـــط بعدهـــا بـــألف ســـنة عادت لتصبح

مصدر إلهام.

أمـــا الرومان فقد شددوا علي معاملة كل المواطنين بمساواة أمام قانون عــادل. وأعطــوا العــالم أســس الحرية والمساواة في مقابل ديموقراطية الإغــريق. وأصـــبح نمـــوذج الدولـــة الرومانـــية، بأفرعه الثلاثة وانتخاب المســئولين لفــترات محدودة والتأكيد علي المساواة، هو نموذج كل حكومة مــنذئذ، وخاصــــة الجمهورية الأمريكية. وهكذا كان أعظم عطاء لروما هو تطويـــر وتنظيم التشريع للعالم كله. وكان درسها أنه هناك حاجة لمؤسسات داخل المجتمع لا تستمد قوتها من الدولة.

الكنيســـة الكاثوليكية الجامعة برئاساتها المتدرجة (الهيراركية) وقوانينها تحمـــل شـــبها كبـــيرا بالدولة الرومانية. وقد زادت قوتها وقل تسامحها في العصور الوسطي، ولكنها منذ البدء ناوأت بصلابة سلطة الدولة، وكانت أول مؤسســـة كبـــيرة في التاريخ مستقلة عن سلطة الدولة ومستعدة لتحديها. مع تجلـــيس شارلمان في عام ٨٠٠ كإمبراطور روماني، اتخذت الكنيسة سلطة تعلـــو علـــى الدولة بإعطائها شرعية للملك. ومع انهيار الإمبراطورية تحت ضربات القبائل الجرمانية وتوزع مراكز الحكم بين العديد من الممالك أمكن للكنيســـة أن تلعـــب دور تـــوازن بينهم (بعكس معظم المؤسسات الدينية في العـــالم التي خضعت للحكام) مما ساعد على التعددية، التي ساعدت بدورها علـــي المنافســـة التي أدت إلى التجديد الخلاق والكفاءة في التنظيم السياسي والتكنولوجيا العسكرية والسياسة الاقتصادية.

وتحولـــت النخـــب إلى أرستقراطيات ذات قوة ومال وشرعية بدلا من كونهـــا مجرد أتباع بلاط امبراطوري، وزادت قوتها في العصور الوسطي. وفـــي الماجـــنا كارتـــا (١٢١٥) اضـــطر الملـــك جون إلى توثيق سلطات البارونات والإقطاعيين على حساب سلطته.

فـــي ١٥١٧ بـــدأت حـــركة الاحتجاج علي الكنيسة الكاثوليكية على يد مارتـــن لوثر. وبفضل المطبعة الحديثة انتشرت أفكاره عبر أوروبا بسرعة وبـــدأ الإصـــلاح، وبعـــد ١٥٠ ســـنة أصـــبح حوالـــي نصف أوروبا من البروتســـتانت. لوثـــر لم يكن ليبراليا بل أصوليا، ولكن صراع البروتستانت ضـــد السلطة كان جزءا من معركة الليبرالية وساعد ذلك علي تشكيل أسس حـــرية العقيدة وحرية التعبير والتفكير العلمي النقدي؛ في البداية للنصوص الدينية، ثم لكل النصوص الفكرية. فالعلم، قبل كل شيء، هو عملية مستمرة

لتحدي وتفنيد الدوجما.

ميزة الغرب الحقيقية أن تاريخه قد أفرز مؤسسات وممارسات هي، وإن كانت غير مرتبطة بالجينات الغربية، يصعب تقليدها من الصفر في مجتمعات أخرى. ولكن هذا مازال ممكنا. نمور آسيا حكمتها نظم عسكرية أو نظم الحزب الواحد التي حررت الاقتصاد ثم النظام القضائي وحقوق العبادة والسفر، وبعدئذ عقدت انتخابات حرة. وهكذا أحرزت، ربما بالصدفة، الخاصيتين الرئيسيتين للحكم الجيد التي حددها جيمس ماديسون: الحكومة ينبغي أن تسيطر على المحكومين وأن تسيطر على نفسها. أي "نظام + حرية". وهاتان القوتان تؤديان إلى قيام الحكومة الشرعية والرخاء والديموقراطية الليبرالية.

أدت الليبرالية الدستورية في الماضي إلى الديموقراطيات الليبرالية الحالية، في كل حالة بنجاح. بل أن المستعمرات التي طال استعمارها (كالهند) تبدو أكثر حظا في النجاح من دول أخري. لكن الدمقرطة السريعة أدت إلي الديكتاتوريات والطغيان في أحوال كثيرة، فالطريق من الليبرالية الدستورية إلي الديموقراطية لا يمكن عكسه.

الخلاصة: لا بد من ليبرالية دستورية ورأسمالية أولا وبعدها – فقط بعدها– ديموقراطية.

- **الطريق الملتوي**

كلما تطرف هتلر في خطابياته، ازدادت شعبيته. وهكذا انتصرت النازية العنصرية في ألمانيا، ليس برغم دمقرطة الحياة السياسية بل بسببها. أي أن الديموقراطية لم تؤد إلي الليبرالية. فقط بعد صدمات عنيفة للبلاد: خسارة الحرب، وتقسيم واحتلال البلاد، وفرض نظام جديد من الخارج: أمكن لألمانيا أن تصبح ديموقراطية ليبرالية حقيقية. وقد كان لدى ألمانيا، مثل معظم الدول الأوروبية، تراث ليبرالي في القرن ١٩ ولكنه كان يتصارع مع التيار التسلطي الشعبوي (populism) الذي نجح وساد في النصف الأول من القرن العشرين.

القوي التي ساعدت علي تحرير أوروبا الشرقية من الاحتلال السوفييتي هي نفس القوي التي ساعدت علي تحرير المجتمعات لتكون ليبرالية: الكنيسة والنقابات في بولندا، وجماعات المجتمع المدني في تشيكوسلوفاكيا والنخبة الإصلاحية في المجر والفئة المتوسطة الصغيرة في جميعها.

لا يمكـــن لعملـــية تغيير عابر إلي الديموقراطية أن تنجح بدون قيادات وحـــركات تطالـــب بالحرية، ولكن الدول التي ازدهرت اقتصاديا نمت فيها القـــدرات والمهارات اللازمة للحكم الديموقراطي الليبرالي لأن النمو يساعد على اتساع رقعة البرجوازية التي تسعى دائما للحصول على الاستقلال من ســـلطة الدولـــة. ولكـــن الـــثراء وحـــده لا يكفي بالطبع. فكثير من الدول (كالخليجـــية ونيجيريا وفنزويلا) ازدادت غنى وتسلطا في نفس الوقت، لأن الثروة الطبيعية لا تساعد علي قيام تغير سياسي إيجابي. فالدولة الغنية ليست "محـــتاجة" إلـــي الشعب الذي لا يحاسبها لأنها لا تأخذ منه ضرائب، وهي ليســـت مضـــطرة إلـــى تطوير نظمهما وقوانينها وبيروقراطيتها، ويصبح شعارها "لا نطلب منكم شيئا اقتصاديا ولا تطلبوا منا شيئا سياسيا".

أدى تـــاريخ أوروبـــا الطويـــل فـــي الصراعات بين الدولة والكنيسة، الكاثولـــيك والبروتستانت، الملوك والنبلاء، إلى قيام مؤسسات ليبرالية حَدّت من سلطة الدولة كما أن التنوع والتعدد (كما في الهند) هو مصدر قوة.

- **الديمقراطية غير – الليبرالية**

كثير من الدول تحكم بمزيج من الانتخابات والأوتوقراطية، بدون خلفية من الليبرالية الدستورية، حيث تقدم الانتخابات غطاء للتسلط والشعبوية.

أول مصـــادر إساءة استخدام الديموقراطية هو "الأوتوقراطي المنتخب"، والثانـــي هـــو الشـــعب نفســـه عـــبر "طغـــيان الأغلبية". وإن كان أساس الديموقراطية هو السلطة للأغلبية، إلا أن هذه ليست مشكلة كبيرة في الغرب اليوم بفضل الاحتياطات المُحكمة لحماية حقوق الأفراد والأقليات. ولكن في كثـــير مـــن الـــدول النامية أدت تجربة الديموقراطية في العقود الأخيرة إلي تناقص الفصل بين السلطات وتراجع حقوق الأنسان وتدهور تراث سابق من التسامح والعدالة.

فـــي بداية الهند الديموقراطية كان حزب المؤتمر واسع السلطة، ولكنه أيضـــا كان ليبراليا وملتزما ببناء تراث حقيقي للحكم الدستوري، وكان نهرو يتسلط عليه هاجس العلمانية والتسامح الديني.

مقولـــة أن القـــوي الديموقراطية تساعد علي التعايش العرقي والسلام ليســـت دائمـــا صحيحة! الديموقراطيات الليبرالية الناضجة يمكنها أن تكون كذلك، لكن بدون خلفية من الليبرالية الدستورية فإن الدمقرطة كثيرا ما أدت لازدياد النعرات القومية والعرقية، بل وإلى الحروب. قال الفيلسوف "كانت"

أنـــه في الديموقراطيات من سيدفع تكلفة الحرب (أي الشعب) سيكون حذرا أكــثر، مما قد يؤدي إلى أن تكون بطبيعتها مسالمة. ولكن هذا صحيح فقط فــي حالـــة الديموقراطيات الليبرالية. ففي المائتي سنة الأخيرة ذهبت الدول التـــي فـــي طريقها للدمقرطة للحرب أكثر جدا من الديموقراطيات الليبرالية المستقرة أو حتى من الأوتوقراطيات.

وقــد يؤدي انفتاح النظام السياسي في بلد لم يضج فيه الخطاب السياسي إلي صعود المتطرفين.

▪ **الاستثناء الإسلامي**

الحكـــام العرب مستبدون، فاسدون وباطشون، ولكنهم أكثر ليبرالية من الــبديل المحــتمل لهــم! فالإسلاميون يتكلمون لغة الخطاب الانتخابي بينما يمقــتون ويحــتقرون الديموقراطية التي يعتبرونها أسلوبا غربيا في الحكم. المطالبون بالديموقراطية في الشرق الأوسط هم أول من يهرب إلي الأوهام والإنكـــار والأحـــلام، فالمنطقة تغص بنظريات المؤامرة. قناة "الجزيرة" لها وجـــه "مـــودرن" ولكـــنها تعبيء موجاتها بنداءات القومية والتطرف الديني والعداء لأمريكا والعداء للسامية.

العالم العربي اليوم محاصر بين دول مستبدة ومجتمعات غير–ليبرالية، وأي مـــنهما لا يمـــثل تـــربة صــــالحة للديموقراطية الليبرالية. وقد أنتجت الديناميكـــية الخطرة بين هاتين القوتين مناخا سياسيا ممتلئا بالتطرف الديني والعـــنف. وبيـــنما يزيد قمع الدولة يزداد عنف وتمرد المعارضة. وهذا كله عكـــس التسلسل التاريخي في الغرب حيث أدت الليبرالية إلي الديموقراطية، وهـــذه بالتالـــي عززت الليبرالية. المسار العربي أنتج ديكتاتوريات أفرزت إرهاب. ولكن الإرهاب هو الظاهرة الأكثر بروزا للعلاقة الفاشلة بين الدولة والمجـــتمع، إذ هناك أيضا الشلل الاقتصادي والركود الاجتماعي والإفلاس الفكري.

بـــن لادن يري أن نظم الحكم ليست إسلامية بما فيه الكفاية. قد يجادل الـــبعض فـــي الغرب بأن الإسلام هو دين تخلف وقمع، بينما يقول البعض الآخـــر، الأكـــثر إنصــــافا، أن المشـــكلة أكـــثر تعقيدا. ولكن أسس الإسلام "الكلاســـيكي"، التي تطورت في القرنين السابع والثامن، ليس فيها الكثير من الأفكـــار ممـــا يمكـــن أن نربطه بديموقراطية اليوم، التى تبدو غريبة عن (التراث) التقليدي.

القرآن كتاب (حمال أوجه)، مثله مثل الكتاب المقدس والتوراة. أما عن خلـط الروحـي بالزمنـي فـإن بابوات الكاثوليك قد مزجوا السلطة الدينية والسياسية لقرون بطريقة لم يكن ليحلم بها حاكم مسلم. فالمشكلة ربما ليست في الإسلام، لكن هل هي في العقل العربي؟

معظـم الكتاب العرب مشغولون بالدفاع عن الكرامة أكثر من محاولة فهـم مـأزق العالم العربي الذي ظل عبر الخمسين سنة الأخيرة متوقفا عند ترتيبات اجتماعية وسياسية بدائية كما لو كان محصورا في إلتواء زمني.

بعـد الحـرب الأولي انتشرت في العالم العربي أفكار تحرير المجتمع والسياسـة، ولكـن المفكريـن الليبراليـن النقدييـن قد كنسوا مع الملوك والأرسـتوقراطيين، وحلـت محلهـم أيديولوجـيات الجمهورية العسكرية، واشـتراكية الدولة والعروبة. ولكن هذه الأفكار هي في الأساس غربية (في مـراحل سابقة)؛ فقد اختار العالم العربي أفكارا رديئة ثم طبقها بطرق أكثر رداءة. وتحـول الحلـم إلى كابوس وأصبحت الحكومات العربية ذات كفاءة عالـية فـي أمر واحد فقط: قمع المعرضين وخنق المجتمع المدني. عملية التحديـث التي سادت مصر منذ أوائل القرن ١٩ قد انعكست تماما. (مصر تنـتج اليوم ٣٧٥ كتاب في السنة مقارنة بـ ٤٠٠٠ في اسرائيل). وبصورة يصـعب تخيلها، فإن كل بلد عربي تقريبا هو أقل حرية اليوم مما كان عليه من أربعين سنة مضت.

هـناك الفشـل الاقتصـادي، ولكن هذا لا يفسِّر الإرهاب الذي يشكل الأغنـياءُ كوادرَه الأساسية. هناك الخوف من التغريب، فقد صدمت العولمة العـالم العربي بطريقة غريبة لأن مجتمعاته مفتوحة بقدر كاف لكي تُكدِّرها الحداثة ولكن ليس بالقدر اللازم لركوب موجة الحداثة.

هـناك النمو الهائل للسكان الذي أدي إلي ركوب الشباب لموجات فكر احتجاجـي. الأصولية كان لها رنين لأنها دعت الناس إلي المشاركة. وفي وقـت يبدو فيه المستقبل غامضا، فالأصولية تربطهم بماض وتقاليد تقلل من ضياعهم.

كـل مـن يُقـدِّر دور المجـتمع المدنـي يثيره الجزع عندما يري أن الجماعات الغير- ليبرالية في الشرق الأوسط هي المجتمع المدني!

مـثقفو الموضـة يكتبون من استراحات الحرية في لندن وباريس غير راضـين عـن أخطـار العلمانـية والمجتمع الاستهلاكي ويبشرون بالبديل

الإســـلامي، وهي نظريات تجتذب ليس الفقراء الذين لا يعني الغرب بالنسبة لهــم شيئا محددا، بل جموع المتعلمين المهاجرين إلي المدن بحثا عن عمل. فهــؤلاء فاقدون للاتجاه ومستعدون للتصديق بأن الإسلام الحقيقي كفيل بحل مشــاكلهم. حتي في الهند، تحول الإسلام الغني التعددي والمنفتح إلي إيمان متشدد، خاضع لتحكم ثيوقراطيين صغار وقوميسارات دين.

بــدون أموال السعودية لم يكن من الممكن للطالبان أن يوجدوا، ولا أن تصـــبح باكســـتان مرتعا للأصولية. أدت المنافسة مع إيران في الثمانينيات والتســـعينيات إلى تصاعد قوة الدين في العالم الإسلامي، والنتيجة هي أن ما كـــان ذات يــوم مجرد فصائل متطرفة، لكن منعزلة ومحصورة في بضعة أماكـــن بالشـــرق الأوسط، صنعت جذورا في أنحاء العالم وأدت إلي عولمة الإسلام الراديكالي.

إيـــران تحـــاول الإصلاح، ويمكن لها أن تتطور؛ ولكنها قد مرت عبر جحـــيم خلال ٢٥ سنة. صحيح أنه في كل الدول التي أثر المتطرفون علي سياســـاتها اليومـــية، ضاع بريقهم مع الوقت؛ ولكن هذا ليس سببا للمخاطرة بالسماح لبلاد مثل مصر والسعودية بالمرور عبر تقلبات عنيفة مماثلة، فمن الصـــعب نصـــح الآخرين بالنزول إلى الهاوية علي أمل الهروب منها ذات يوم!

علـــي الغرب أن يفهم أنه لا معني للسعي إلى الديموقراطية في الشرق الأوســـط، بـــل قـــبل كـــل شيء الليبرالية الدستورية. وينبغي أن تسبق أية انـــتخابات قومـــية مـــتعددة الأحزاب فترة انتقالية للإصلاح السياسي وتنمية المؤسســـات. فالانـــتخابات الحرة هي فضيلة ولكنها ليست الفضيلة الوحيدة، ومن المهم قياس نجاح الحكومات طبقا لمعايير ترتبط بالليبرالية الدستورية، لأن الحـــريات الاقتصـــادية والمدنية والدينية هي في قلب وصميم الانعتاق والكرامة الإنسانية.

إذا كـــان لـــنا أن نختار مكانا للضغط في سبيل إحداث إصلاحات فهو مصـــر. الأردن بهـــا ملك تقدمي والسعودية أهم بتروليا، إلا أن مصر هي الـــروح الثقافـــي للعـــالم العربي. ولو أمكن أن تتقدم سياسيا واقتصاديا فمن الممكـــن أن تُبيِّـــن بصورة أقوى أن الإسلام يمكنه التواؤم مع الحداثة وأن العـــرب يمكـــنهم النجاح في عالم اليوم، كما كان نجاح اليابان نموذجا قويا تبعته الدول الأخري في المنطقة حولها.

- **أكثر مما ينبغي ـــ موت السلطة**

أمـــريكا نشـــأت كدولـــة مبنية على التوازن بين إرادة الأغلبية وحقوق الأقلـــيات، أو عمومـــا بين الديموقراطية والحرية، ولكنها تتجه أكثر فأكثر ناحية شعبوية سطحية تُثمن الشعبية والنجاح كأسس للشرعية.

عملـــية الدمقـــرطة كانت، بصور متعددة، قوة هائلة من أجل الأفضل؛ حطمـــت التكتلات الغنية، وأحدثت ثورة في البيزنيس، بجلب مواهب جديدة وخلـــق صـــناعات جديدة وبالأكثر تمكين الأفراد. وتحوَّلت الرأسمالية إلي "رأســـمالية ديموقراطـــية"؛ فأكثر من نصف الأمريكيين يملكون اليوم أسهما مقارنة بأقل من ١٠٪ في ١٩٥١

في مجال الدين، كان أهم تغيير في ٣٠ سنة في أمريكا هو تشتيت القوة بعيدا عن الكنائس العامة الرئيسية، معطيا المجال لكنائس إنجيلية ذات قبول واســـع بين الجمهور. وأصبحت المسيحية الأمريكية، وخاصة البروتستانتية، تعدديـــة مـــن ناحـــية التعليم ومنصتة جدا لرغبات شعبها مع التركيز علي الاختـــيار الفـــردي والتركيـــبات الديموقراطية، بينما فقدت الأصولية (التي ابتدعـــتها البروتســـتانتية) أهميـــتها الدينية لتصبح مجرد مواقف سياسية في أمور كالإجهاض والمثليين ونظرية التطور.

فـــي بدايـــة القـــرن العشرين كانت دمقرطة الثقافة تعني رفع مستوي الـــناس، ولكن مع السبعينيات تحولت القيم القديمة من "الجيد والقيِّم" إلي "ما هو واسع الانتشار وشعبي".

الارســـتقراطية الأمريكـــية كانت مؤثرة وذات دور كبير في الماضي. معظم المتاحف الكبري والأوركسترات والحدائق العامة والمكتبات في مدن أمـــريكا بُنيـــت بواسطة أغنياء لديهم حس مدني مرتفع وتهمهم النظرة بعيدة المـــدي فـــي أحوال مجتمعاتهم. النخب القديمة كانت دوائر مغلقة تستند إلي القـــرابة والعرق ولكن الآن أصبح الصعود لأعلى هو بحسب المال والذكاء والشهرة.

هناك مؤسسة مازالت تلعب دورا تحكيميا هاما في المجتمع الأمريكي، وهـــي مؤسسة الصحافة المكتوبة التي تزدهر مع وجود حفنة من الصحف والمجـــلات رفيعة المستوي مثل التايمز والبوست والوول ستريت جورنال. وهـــذه المجموعـــات الثلاث مملوكة بواسطة عائلات تديرها بروح الخدمة العامة مما يجعلها ليس مجرد شركات بل مؤسسات وطنية.

التعليم أيضا تمقرط: في الماضي كان طلبة مدارس النخبة يتعلمون في ظروف تقشف اسبرطي. اليوم، تُعلِّم المدارس الشهيرة الرخاء أو على الأقل النجاح، أي التركيز علي النتيجة بدلا من الصفات الشخصية كما كان الحال في السابق.

▪ الخلاصة: المَخرَج

التضـــخم والكساد العظيم بعد الحرب الأولي كانت علامات فاصلة في تاريخ فلسفة اقتصاد السوق الحر. ومن هذا الوقت بدأ تزايد التدخل الحكومي في المشاكل الاقتصادية.

الديموقراطـــية تحركـــت في الطريق العكسي: "علاج الديموقراطية هو المـــزيد مـــن الديموقراطـــية". ومعظـــم المشاكل التي جابهت الديموقراطية عولجـــت عـــن طريق توسيع قاعدة المشاركة وتقليل قوة مجموعات النخب وتفويـــض الشـــعب أكـــثر فأكـــثر. ولكن هذا زاد عن حده وأصبح السيستم أصـــعب علـــي الممارسة وأقل احتراما من الناس، إذ تبين الاستفتاءات أن المؤسســـات الأكثر احتراما في أمريكا هي المحكمة العليا والقوات المسلحة والاحتياطي الفيدرالي، وهي كلها مؤسسات غير ديموقراطية.

مـــا نحـــتاجه اليوم في السياسة ليس مزيدا من الديموقراطية بل الأقل مـــنها: فالبيـــت الأبيض تسيطر عليه الاعتبارات قصيرة المدي للانتخابات والاستطلاعات.

المؤسســـات والمواقـــف التـــي حافظـــت علـــي الرأســـمالية الليبرالية الديموقراطـــية فـــي الغرب، بنيت عبر قرون. ولكن يمكن هدمها في عقود وعـــندها سيصـــعب إصلاحها. فاعتناق الشيوعية والفاشية في الثلاثينيات لم يكن يبدو كفكرة مجنونة وقتها.

الديموقراطـــيات الحديـــثة تواجـــه تحديات جديدة: الإرهاب والتأقلم مع العولمـــة والتحولات الديموغرافية والصدامات الثقافية. وهذا يعني ضرورة القـــدرة علـــى اتخاذ القرار بصورة أكثر كفاءة، والتأكد من تكامل الليبرالية الدســـتورية فـــي الممارســـات الديموقراطـــية، وإصلاح ماهو معطوب في المجتمع المدني.

الفشـــل ســـوف يصبح مأساة لأن الديموقراطية بكل عيوبها تمثل الأمل الأفضل الأخير لشعوب العالم، ولكن ينبغي حمايتها.

هؤلاء الفرنجة وعلمانيتهم الحائرة

بـرغم مشـاكلها الكثـيرة، مـن ارتفـاع البطالة إلى انخفاض النمو الاقتصـادي، انشغلت فرنسا [1] لعدة أشهر بموضوع "الحجاب" في المدارس الـذي ظـل مجال نقاشات مستفيضة للمفكرين والسياسيين وعلماء الاجتماع ورجـال الدين والمنتسبين للجمعيات الأهلية؛ حيث لا يعشق هؤلاء الفرنجة شيئا أكثر من الجدل.

انقسـمت الآراء بشـدة حول ما يجب عمله، بين مُطالِب بقانون واضح لأن العلمانـية أصـبحت مهددة، وبين رافض للتدخل لأن المشكلة (كما أكد رؤسـاء الكنائس في خطاب موجه لرئيس الجمهورية) تعود أساسا إلى فشل المجتمع والدولة فى تكامل المهاجرين من الديانات المغايرة.

وفـي ٣ يولـيو ٢٠٠٣ قـرر رئيس الجمهورية تشكيل "لجنة حكماء" برئاسـة بـرنارد ستازي، وسيط الجمهورية (أي رئيس ما يمكن أن نطلق علـيه "ديـوان شـكاوى الجمهورية")، وتضم تسعة عشر عضوا من كافة التـيارات، مـثل جان بوديرو عالم الاجتماع، ومحمد أركون أستاذ التاريخ الإسـلامي، وجيل كيبيل الباحث السياسي، ورينيه ريمون عضو الأكاديمي فرانسيز، وحنيفة شريفي العالمة الاجتماعية، والفيلسوف رجيس دوبري.

وفي ١٢ ديسمبر قدمت اللجنة تقريرها في ٦٣ صفحة. وبعدها ببضعة أيـام تحـدث جـاك شـيراك لأكثر من نصف ساعة أمام ٤٠٠ ضيف في الإلـيزيه ليعلـن قـراره بـأن الحكومـة ستسعى لاستصدار قانون حول الموضـوع. وكـان الأمر الأكثر شداً للإنتباه من الناحية الإعلامية، هو أن يحظـر ذلـك القـانون المقترح ارتداء أي إشارات دينية أو سياسية بطريقة "صارخة" (ostensible) في المدارس.

الأقلام العربية التي تناولت الأمر انتقدته على أساس أن فيه حجراً على "حرية العقيدة" أو الحرية الشخصية الخ الخ، كما ذهبت بعض الأقلام إلى أن هـذا يمثل تطرفا أصوليا علمانيا لا يقل سوءا عن غيره من الأصوليات. بل

(١) في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٢ قبيل صدور قانون "الشارات الدينية"، ولكن الموضوع استمر على مائدة الاهتمام لفترة طويلة.

رددت بعض الصحف الأمريكية والأوروبية تعليقات مشابهة بعض الشيء، وإن كان منطلقها مختلفا.

ولكـــي نفهـــم الموضوع بعيدا عن الغلوشة، فلا بد أن نفحص أمرين: أولا، وضـــع العَلمانـــية في الدولة الفرنسية؛ وثانيا، لماذا يسبب الحجاب كل هذا اللغط؟

***

صـــحيح أن كـــل الدول الديموقراطية تحترم حرية الضمير ومبدأ عدم التميـــيز بين الأفراد بسبب العقيدة، ولكنها تعرف أشكالا مختلفة للتفريق بين الدينـــي والسياسي. أما فرنسا فقد رفعت العلمانية إلى مستوى القيم الأساسية لنظامها الجمهوري، بل جعلتها حجر الزاوية للتعاقد الجمهوري.

تســتند العلمانـــية إلـــى قـــيم ثلاث لا تنفصل عن بعضها. أولا: حرية الضـــمير، التـــي تعطـــي الحـــق لكل مواطن في أن يختار حياته الروحية والدينـــية. ثانيا: مساواة كافة البدائل الدينية والروحية أمام القانون، مما يعني حظـــر أي تفـــرقة أو تعويق أو مساندة لأي عقيدة. وثالثا: حياد الدولة التام، فهي لا تنغمس ولا تتدخل في الشئون الدينية بأي صورة.

وبهذا تترجِم العَلمانيةُ كفكرة ما هو مشتركٌ بين الجميع، حتى يمكن لكل مواطـــن أن يجد نفسه في الجمهورية، وحتي يمكن للجميع التعايش معا في وئام.

وقـــد تم بناء العَلمانية عبر التاريخ المشترك للشعب، في استلهام لتراث الإغـــريق والنهضـــة والإصـــلاح والتـــنوير. وتمثل الثورة الفرنسية ميلاد العلمانـــية في شكلها المعاصر، عندما نصت المادة العاشرة من ميثاق حقوق الإنســـان والمواطـــن الصادر في ١٧٨٩ على أنه "لا يمكن مساءلة أحد عن آرائـــه، حـــتى الدينـــية، طالما كان إعلانها لا يُسبب تهديدا للنظام العام.." وبعدهـــا بثلاث سنوات، أقر مجلس النواب قانون الأحوال المدنية والزواج، وهكذا تم فصل المواطنة عن الدين.

وفـــي ٩ ديســـمبر ١٩٠٥ صدر قانون فصل الدولة عن الكنيسة الذي تنص مادته الأولى على أن "الجمهورية تضمن حرية الضمير وحرية العبادة بـــدون أي قيد، بخلاف ماهو منصوص عليه بالتحديد في هذا القانون بهدف حفـــظ النظام العام". وتنص المادة الثانية على أن الدولة لا تعترف بـــ، ولا تساند ماديا، أي طائفة دينية معينة. وقد أدخل نص في الدستور عام ١٩٤٦

يجعــل العلمانية أحد المباديء الأساسية، حيث أصبح تعريف فرنسا هو أنها "جمهورية لا تتجزأ، ديموقراطية علمانية إجتماعية".

ولا يمكــن اخــتزال العلمانية في مجرد "حيادها" تجاه الدين؛ فهو، إذا شــئنا، حــياد إيجابي يشمل كمباديء أساسية، .الاحترام والضمانات والعيش معــا، ممــا يشكل مجموعة من الحقوق والواجبات لكل من الدولة والأديان والأفراد.

تتطلــب العلمانــية اســتقلال ســلطة الدولة وأيضا استقلال ممثلي كل "الخــيارات" (الطوائــف) الدينــية في المجال العام، كأمر قانوني وإلزامي. وبذلــك يمكــن أن يساهم هؤلاء، وبصفتهم، في الحوار المجتمعي العام مثل باقي مكونات المجتمع.

وكصــورة للحــياد الإيجابي، فإن الدولة تضمن حرية الضمير وحرية ممارســة الشعائر. فبهذا، وبتوفير التعليم العام الذي يربي الاستقلال والقدرة علــى الحكم الصحيح والحر، تندمج العلمانية في نسيج حقوق الإنسان. وفي علاقــتها بكافــة الطوائف الدينية، تسهر الدولة على أن تتمكن كل منها من التعبــير بصــورة شرعية وبحرية تامة، بما في ذلك الجماعات الضعيفة أو صــغيرة العــدد، فــي نطاق النظام العام. وتعطي للكل فرصة العثور علي مكانه.

الدولــة العلمانية تحمي الفرد وتعطيه الفرصة ليختار بحرية تامة عقيدة ما (أو لاعقيدة)، وأن يغير خياره إذا شاء. وهي تتأكد من أن أي جماعة أو طائفة لن تفرض على أحد هوية دينية معينة أيا كانت الذرائع، وخاصة تلك التــي قــد تــتعلق بالأصول (العرقية أو العائلية)، وتحمي كل فرد ضد أي ضــغط مادي أو معنوي يأتي تحت أي مسمى. وهكذا ينضم الدفاع عن حق الفرد في حفظ ضميره ضد أي صورة من صور التبشير القسري إلى فكرة الفصل والحياد.

وهــذا الحــق في حرية الضمير يجري قبل كل شيء التأكيد عليه في المدرسة، حيث يتم تعليم الطالب وبناء شخصيته وقدرته علي الحكم المستقل فــي مــناخ عقلانــي هــاديء بعيد بقدر الإمكان عن انعكاسات الخلافات المجتمعــية. لذا لا يدرس الطالب الدينَ في حد ذاته، أي بطريقة وعظية؛ بل يــدرس تــاريخ وسوســيولوجيا الأديــان وتــأثــيراتها السياسية والثقافية والتشريعية، مع تشجيع الفكر النقدي.

وبالطبع لا يمكن للدولة العلمانية أن تبقى في وضع اللامبالاة إزاء ما يمكن، لأسباب تتعلق بالعقائد، أن يعكر النظام العام أو يمثل ضغوطا أو تهديدات أو ممارسات عنصرية أو تمييزية.

كما أن العلمانية لا تعني مجرد حماية الحدود بين الدولة والدين، بل تعني أيضا تنمية قيم مشتركة تشكل أسس الترابط الإجتماعي للدولة وقيم المواطنة والمساواة التي تتخطى الإنتماء الديني أو العرقي أو النوعي.

ويُذكرنا التاريخ أن تثبيت العلمانية في دولة مثل فرنسا قد استلزم ضغوطا هائلة، وخاصة على الديانة الغالبة، وهي الكاثوليكية. ولكنه استلزم أيضا جهدا ذاتيا كبيرا من الرئاسات الدينية لقبولها، من أجل الصالح العام والسلام الاجتماعي. والآن، كما يقول تقرير ستازي، فقد "جاء دور الإسلام، الذي يقدمه البعض على أنه غير قابل للتلاؤم مع العلمانية، بينما نعرف أن علماء الدين المسلمين قدموا في فترات أكثر استنارة أفكارا شديدة العقلانية عن العلاقة بين السياسي والديني".

وتتطلب العلمانية أيضا جهدا ذاتيا من كل مواطن؛ ففي مقابل ضمان حرية ضميره، عليه أن يحترم "المجال العام" المشترك بين الجميع، وألا يستغل حياد الدولة للقيام بعمل تبشيري استفزازي ضد الآخرين.

وقد تحولت فرنسا عبر قرن من الزمان إلى واحدة من أكثر دول أوروبا تعددية. فبها ما يقدر بحوالي ٣,٧ مليون مسلم، وهو أكبر تجمع في أوروبا. وإضافة إلى الكاثوليك والبروتستانت هناك أرثوذوكس (من شرق وجنوب أوروبا) ويهود وبوذيون وملحدون ولاأدريون (أغنوسطيون). وأصبحت التعددية ينظر إليها كمصدر قوة وثراء للشخصية الوطنية.

ولكن التعددية لا تعني الطائفية حيث تنغلق الطوائف على ذواتها، بنتيجة مؤكدة هي شرذمة المجتمع وتفتته ثم تصارع مكوناته؛ ذلك لأن الوطن هو محل تشارك مواطنين متساوين، وليس طوائف. وفي تفعيل الوحدة الوطنية وحياد الدولة والتمسك بالتعددية، تساعد العلمانية على تشكيل ما يتعدى الطوائف التقليدية إلى تكوين جماعة تشترك في القيم والطموحات، وهي التي تشكل الجمهورية.

من الناحية القانونية العملية، تعني العلمانية أمرين متلازمين: حياد الدولة من ناحية، وحماية حرية ضمير الفرد من ناحية أخرى. وهما قطبان

متقابلان ومتعادلان. وكل الجهد الفكر القانوني والاجتماعي والسياسي يدور حول تحديد خطوط التماس بينهما بأفضل صورة ممكنة.

[ونفتح هنا قوسا لنلاحظ أنه بخلاف هذه الفلسفة ذات "القطبين المتعادلين" التي تتبناها الدول الديموقراطية، هناك تلك النوعية من الدول التي ليس بها سوى "قطب واحد"، حيث تنحاز الدولة تماما لأحد الأديان ويختلط الدين مع الدولة، ولا معنى للكلام عن "حرية الضمير الفردي" إلا باعتبارها دعوة للفتنة، وتعامل معاملة السلع الاستفزازية المستوردة التي ينبغي فرض أعلى فئات التعريفات الجمركية عليها لكي يعيد من تسول له نفسه التفكير ألف مرة قبل أن يشتريها. أي هي دول ذات قطب غالب وطاغ، وقطب مغلوب وغلبان... ونغلق القوس!]

***

أما عن مدى أهمية "ظاهرة الحجاب" التي أثارت كل ذلك الجدل، فعلينا أن ندرك بوضوح أن الأمر لا يقتصر على "بضع فتيات محتشمات" حاولن دخول المدارس بالحجاب، فالحقيقة هي أن هناك أمور أخرى، كما وثق تقرير ستازي بتفصيل لهذه النماذج:

– **في المدارس**: طالبات ترفضن الذهاب إلى حصص التربية الرياضية الإجبارية. طلبة يرفضون دراسة مواد معينة لأنها لا تعجبهم، مثل بعض دروس التاريخ والبيولوجيا. طلبة يقطعون الحصص للخروج لأداء الصلاة، أو يتغيبون تماما في أيام الصيام، أو يرفضون حضور حصص مع مدرس بسبب "ديانته". مدارس خاصة تحت إشراف الدولة ترفض قبول طلبة من ديانات مخالفة، وترفض تدريس مقررات معينة...

– **في المستشفيات**: مريضات ترفضن أن يباشر الكشف عليهن أطباء (رجال). حالات هدد فيها قريب المريضة (زوج أو أب) أي طبيب حاول القيام بواجبه نظرا لحرج حالة المريضة ولعدم توافر طبيبة. مرضى يرفضون تناول طعام المستشفى للشك في أنه غير حلال، ويجلبون أطعمة مخالفة للتعليمات. مرضى وأهاليهم يفرشون الحصر لأداء الصلوات في طرقات المستشفى (حيث يرفضون استعمال غرف الصلاة المتوافرة لأي شخص بغض النظر عن العقيدة).

– **في أماكن العمل**: موظفات ترفضن "الاختلاء" بعميل أو زميل، في ظروف تتطلبها مقتضيات العمل. موظفات ترفضن مصافحة العملاء.

وهـناك حالـة شهيرة إعلاميا لإخصائية إجتماعية تعمل فى بلدية باريس، تصـر علي رفض مصافحة "الحالات" موضع الدراسة من الذكور. وعندما فُصلت مؤقتا (لتسعة أشهر)، رفعت قضية لأنه "ليس في القانون ما يجبرها علـى مصـافحة الـرجال". ولا يعلم أحد ماذا ستقول المحكمة، لأن ترزية القانون الفرنسيين لم يدر يخلدهم، بالطبع، مثل هذه الحالات.

– **في أماكن العدالة:** متهمون يطلبون رد قاض بسبب "ديانته" المعينة. سجناء يقومون بالتبشير القسري لمساجين آخرين، ويفرضون التزام عائلات المساجين بأزياء معينة أثناء زياراتهم.

– **فـي النوادي:** نساء تطلبن تخصيص أوقات للنساء فقط في حمامات السـباحة التابعة للبلديات. وبعد الاستجابة لهن، تطلبن عدم تواجد أي عامل (ذكر) في المبنى.

– **فـي الأحـياء السكنية:** عصابات من الشبان تجوب بعض المناطق للقـيام بـدور "المطوعيـن" أو تهدد (وأحيانا تقوم) باغتصاب الفتيات غير المحجبات.

الخ الخ.

وإن كانت الظواهر المشار إليها مازالت تمثل عددا محدودا (نسبيا) من الحالات، إلا أنها صارت تتزايد بصورة لافته للأنظار في السنوات الأخيرة لتصبح ظاهرة عامة. وخطورتها بالطبع هي إمكانية فتح الباب لدائرة سلبية مـن ردود الأفعـال المتبادلة مع من لا يعجبهم الحال، والاتهامات بالطائفية وإثـارة المشـاكل، مـن ناحـية، وبالتفرقة أو العنصرية من ناحية أخرى. الخلاصـة هي أن "حجاب الفتيات" لا يتعلق بالملابس أو بالحرية الشخصية، ولـيس هو في الحقيقة سوى قمة لجبل ثلجي يختفي أغلبه تحت الماء، ويهدد بالصدام مع سفينة المجتمع، بخطر الغرق حتى لو كانت في حجم التيتانيك!

ولا بـد هـنا مـن القول أيضا، وبصورة قاطعة، أن أغلبية كبيرة من المسـلمين في فرنسا يقبلون قواعد الجمهورية العلمانية، بل منهم الكثيرون الذين يؤمنون بها ويتمنون تطبيقها في أوطانهم الأصلية. بل إن استطلاعات الـرأي التـي جرت بعد خطاب رئيس اجمهورية المشار إليه دلت على أن نسبة تأييد صدور القانون الجديد هي ٥٢% بين المسلمين (مقارنة ب ٦٩% بين كل الفرنسيين)، وهي نسبة لا يستهان بها.

ولكــن.... وهــنا المشكلة: هناك تيار الإسلاميزم المتنامي الذي يسعي يوما بعد يوم إلى كسب أرض جديدة ويبدو، ببساطة، أنه يقيس مدى انتشاره عــن طريق ملاحظة تزايد ظاهرة "الحجاب" الذي تحول من رداء ديني إلى رمــز سياســي بحت. وربما كان هذا التيار، الذي اكتسح انتخابات المجلس التمثيلــي لمســلمي فرنســا التي جرت منذ بضعة أشهر، قد وصل في ثقته بنفسه إلى حد الرغبة في اختبار "السيستم" لمعرفة حدوده.

وهــذا، بالــتحديد، هــو ما يجعل الدولة تتصرف بهذه الطريقة التي قد تدعو لأن يتهما البعض بكونها مبالغا فيها، ذلك لأن هناك إحساس يقيني بأن أحد أسس الجمهورية أصبح مهددا.

ولســوء الحــظ، يبدو أن معركة التحدي ليست إلا في بداياتها. ويتضح هــذا بجلاء من "توجيهات" رموز الإسلاميزم؛ فبعد أن كان واحد مثل الشيخ القرضاوي يدعو مسلمي الغرب بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ إلى الإنحناء أمام العاصــفة "لأن الضرورة تبيح المحظورات ولأن الهدف الأسمى، وهو نشر الإســلام في أوروبا، يستحق كل تضحية"، أصبح الآن، مع غيره من أمثال طــارق رمضــان (حفــيد الشيخ حسن البنا)، يدعو المسلمين في العالم إلى تحــدي فرنســا والضــغط عليها حتى لا يصدر مثل هذا القانون، وخاصة لانعكاساته المحتملة على بقية دول أوروبا التى تراقب الأمر باهتمام بالغ.

وهكــذا خرجــت فــي مظاهــرات لمــئات من المحجبات الصاخبات الصــارخات (تحــت قــيادة رجــال ملتحين...) في محاولة لعرقلة صدور القــانون. ولكن الذي يلفت النظر هو أنه من بين كل الأماكن في باريس، لم تجر تلك المظاهرات إلا في ميدان "الباستيل"... حيث قامت الثورة الفرنسية منذ أكثر من قرنين من الزمان. ويالسخرية الأقدار!

الحرب التالية ــ مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية

في ١٠ يوليو ٢٠٠٢ وقف لوران ميورافيك، الفرنسي الأصل المهاجر حديثا إلى الولايات المتحدة، والمحلل السياسي في مؤسسة راند، ليتحدث أمام مجلس سياسات الدفاع التابع للبنتاجون، وهو مجلس مكون من حوالي ثلاثين شخصا منهم وزراء دفاع ورؤساء هيئة أركان حرب سابقون وأعضاء كونجرس، مهمته الأساسية هي تشجيع وفحص الأفكار الاستراتيجية الجديدة وغير المطروقة. وترفع توصياته إلى وزير الدفاع لأخذها في الاعتبار.

كان عنوان الحديث استفزازيا، وهو "لا-سعودة العربية" (de-Saudize Arabia) وأهمية الموضوع تنبع أساسا من أن الكلام عن السعودية كان حتي ذلك الوقت "تابو" بالنسبة للإدارة. وبعد انتهائه استمرت المناقشة لساعة ونصف..

بعد أيام نشرت الواشنطون بوست محتوى المحاضرة تحت عنوان لافت للنظر وخبر يقول أن التحليل يشير للسعوديين كأعداء ويدعو لتقديم إنذار لهم: إما التوقف عن مساندة الإرهاب إما تحمل كافة النتائج.

وبهذا التحقيق الصحفي أصبح الموضوع، الذي هو في الأصل مخصص لنقاش المختصين وراء الجدران، محور اهتمام وسائل الإعلام لأسابيع وانتهى الأمر بأن ترك ميورافيك موقعه في مؤسسة راند تحت ضغط ، والتحق بمعهد هدسون للدراسات الاستراتيجية.

وفي نوفمبر ٢٠٠٣ خرج بهذا الكتاب (١) الذي نشر في فرنسا أولا ثم بعدها بالإنجليزية في الولايات المتحدة (٢).

وفي عرضنا لهذا الكتاب الهام نؤكد على أمرين. أولا أن أهميته تنبع من كشفه لاتجاهات فكرية تتردد في دوائر الإدارة الأمريكية بتزايد يدل

(1) La Guère d'Après, Laurent Murawiec, Albain Michel, 304 p.
(2) Princes of Darkness : The Saudi Assault on the West, Laurent Murawiec, Rowman & Littlefield, 250 p, Sept. 2005

علـيه تواتـر المقالات من عينة "السعودية عدو أم صديق". وثانيا، أننا لن نحـاول هـنا تأيـيد أو تفنيد ما يقوله المؤلف، تاركين للقاريء مهمة الحكم علـيه، مـع الأخذ في الاعتبار أننا قد استبعدنا في هذا العرض الكثير من الأسماء والمعلومات حتى يصبح صالحا للنشر..

***

السـعودية هي إمبراطورية بنيت بالدماء وتسعى لتوسيع نفوذها. المال لـيس له رائحـة كمـا يقـول الرومان ولكنه يتكلم وشديد الإقناع. منذ بدء تضاعف اسعار البترول في ١٩٧٣ وصل التراكم المالي الذي حصلت عليه السـعودية إلـى اثنيـن تريليون دولار. استخدمت تلك الثروة الهائلة لشراء الدول والضمائر والأحزاب السياسية والمشهورين والمرتزقة.

فـي ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩، يوم رأس السنة الهجرية وبدء القرن الخامس عشـر، وبعـد شـهور من قيام ثورة الخوميني، قام ١٥٠٠ من المهاجمين السعوديين الوهابيين، ومعهم مصريون وسودانيون وموريتانيون وعراقيون ويمنـيون، باحـتلال المسـجد الحرام في مكة. دام الحصار أسبوعين حتي نجحـت القـوات الخاصة الفرنسية في إنهائه (بعد أن اضطروا إلى النطق بالشهادتين..). وبعد ثلاثة أسابيع بالضبط، بدأ الغزو السوفييتي لأفغانستان.

أمـام ضـغوط الـثورة الخومينـية من الخارج وضغوط المتطرفين الوهابيين من الداخل ومطالبهم المتزايدة (من عينة إغلاق صالونات الحلاقة النسائية وطرد مذيعات التليفزيون) قادت غريزة البقاء، وهي الموهبة الأكثرُ بـروزاً عند آل سعود، إلي ضرورة البحث عن مخرج. وتفتق ذهن "مجلس الأدارة" المكـون مـن الخمس أمراء الأقوي من أبناء سعود (فهد وعبد الله وسلطان وسلمان ونايف) عن حل: تصدير التطرف.

توافـق هذا مع خوف سيطر على السعوديين من تقدم المادية الشيوعية الملحـدة عـبر أفغانستان للوصول إلى منابع البترول، وهو خوف تشاطره أمريكا. وكما تحالف روزفلت مع ستالين ضد هتلر (وإن لم يمنع هذا ستالين من ابتلاع نصف أوروبا..)، قرر البراجماتيون الأمريكيون التعاون لتحقيق أهدافهم.

- **جذور الوهابية**

اشـتهر محمـد بن عبد الوهاب قاضي الرياض، الذي ولد في ١٧٠٢، كصـاحب فكر أصولي يرتكز على أن كل شيء ممنوعٌ ما لم يكن بالتحديد

مصــــرحا به. كل ما كان سائدا في منتصف القرن السابع لا يزال ساريا. لا بــد من استبعاد الآخر ومنع كل تغيير. المؤمن لا بد أن يخضع لطقوس لا تــتوقف ليــتخلص من كل ميكروب فكري مما يلوث العالم. اخترع ماضيا أسطوريا، يستمد جذوره من أضيق المذاهب (الحنبلي) وأفكار تابعه السوري ابــن تيمــية (القرن ١٣). فكرٌ جافٌ بجفاف الصحراء الخالية، يدور حول نفسه في دائرة مغلقة مثل جدي مربوط بشجرة لا يقدر إلا استمرار الدوران حولهـــا. لو كانت مثل هذه الطائفة محدودة بالواحة الصحراوية التي تعيش فــيها لهـــان الأمـــر إلا علـــى ضحاياها المحليين؛ ولكن المشكلة تكمن في توسُعيتها: دار السلم هو الوهابية، والباقي هو دار حرب.

لابـــد من الإشارة هنا إلى الحركة الديوباندية، التي كانت قد نشأت في الهـــند، بســـبب التكامل المذهل بينها وبين الوهابية في كراهية الثقافات غير الإســـلامية. وقـــد غذى خريجوها آلاف المدارس في آسيا. ألف نجمُها أبو الأعلى المودودي (١٩٠٣-٧٩) كتاب "الجهاد في الإسلام" في ١٩٢٧ الذي يقـــول فـــيه أن الإسلام هو تعليمٌ ثوري يقلب الحكومات والنظم الاجتماعية لإقامـــة نظامه، وهو لا يرتضي بجزء من الساحة، بل يطلب الكون بأكمله. الجهـــاد هجومـــي ودفاعي في نفس الوقت. الحزب الإسلامي لا يتردد في اســـتعمال الوسائل الحربية لتحقيق أهدافه. الشريعة جُعلت لهؤلاء الشجعان كالأســـود، المصـــممين علـــى مجابهـــة أى معارضـــة وعلى قلب الأمور لصالحهم، وهم يجاهدون لكى يخضع العالم لإرادة الله. على المسلم ألا يتبع أســـاليب العـــالم المتغيره، بل عليه أن يغير العالم طبقا لأرادة الله. فالقوة لا تخضع للآخرين بل تخضعهم. وقد أسس المودودي "الجماعة الإسلامية" في ١٩٤١.

احتفـــت السعودية بهذا الفكر القريب من الوهابية بأن جعلت المودودي أحـــد الوجوه البارزة في رابطة العالم الإسلامي التي أسستها. وكان هو أول من حصل على جائزة الملك فيصل.

مـــن ناحية أخرى أنشأ حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين في ١٩٢٨ بمصـــر. وقـــد كـــان الإخـــوان مـــن الموردين الأساسيين للأيديولوجيات والشـــعارات الجاهـــزة للاستعمال، إذ لديهم الكثير من الأجوبة بغض النظر عن الأسئلة. سيد قطب، الأكثرُ تطرفا بين المتطرفين، يؤكد في "معالم على

الطـــريق" أن الجهـــاد لا يمكن إلا أن يكون هجوميا. فللإسلام عنده رسالةٌ واحدةٌ فقط: أن يغزو العالم.

وجـــاء لجوؤهـــم أثـــناء الخمسينيات للسعودية في وقته، حيث وُضعت جامعـــة المدينة تحت أمرتهم، مما ساعد على التهاجن والتقارب بين فكري الإخـــوان والوهابية. وكان سعيد رمضان، الذي عينه البنا سكرتيرا له برغم حداثته، من المؤسسين الأساسيين لرابطة العالم الإسلامي.

- **نشأة الدولة السعودية**

الـــتقى بن سعود، أحد رؤساء قبائل نجد، مع بن عبد الوهاب وبدأ معه تحالفـــا، حـــوّل قيادةً قبلية يوجد مثلها العشرات إلى منظومة تحالف ديني-سياســـي يُقنـــن النهب والعنف. في ١٨٠٠ بدأت حملات النهب شمالا ضد أقالـــيم العراق وسوريا، وجنوبا ضد عُمَان ومسقط وغربا ضد الحجاز. في ١٨٠٢ اســـتولى على كربلاء الشيعية، وقام ١٢ ألف وهابي بمهاجمة مسجد الإمـــام الحسين. وبعد نهب وسلب النذور وغيرها، اشعلوا النيران وأعملوا ســـيوفهم فـــي الجميع فقتلوا أربعة آلاف من الشيوخ والنساء والأطفال. ثم رحلوا بأسلابهم فوق ظهور آلاف الجمال.

مصـــير مكة لم يكن أفضل، فقد ذُبح سكان الطائف عن آخرهم قبل أن يدخلهـــا بن سعود في ١٨٠٣ وتم تحطيم مقابر آل الرسول (لأنها حرام)، ثم سُلبت ذخائر مسجد الرسول.

حملـــة نابلـــيون علـــى مصر وما تبعها شلت يد الدولة العثمانية عنه؛ وأخـــيرا طلب السلطان العثماني معونة محمد علي لاستعادة الحرمين. نجح ابـــنه ابراهيم باشا في المهمة، وفي ١٨١٢ أرسل ٤٠٠٠ أذن مقطوعة من الوهابيين إلى السلطان. تقلصت المملكة تماما مع موت بن سعود، كما قُبض علـــى الإمـــام الوهابـــي عـــبد الله وأُرسل للآستانه حيث أُعدم وأُلقيت جثته للكلاب، بينما قام ابراهيم باشا بتعذيب سليمان، حفيد مؤسس الوهابية. وقبل إعدامـــه أجبره على الاستماع إلى موسيقى (الحرام عنده) على الربابة، في نـــوع مـــن الفكاهة السوداء. بقيت القوات المصرية في المنطقة حتى انهيار حكم محمد علي في ١٨٤٠.

بعـــد ثلاث سنوات عاد فيصل التركي بن سعود، إلى الرياض من منفاه بمصـــر وأسس دولة سعودية ثانية، عاصمتها الرياض، ولكنها انهارت في

١٨٨٧ وطــوردت العائلـــة بواســطة قبيلة الراشد المنافسة فرحلت للكويت لتعيش في حماية الشيخ محمد الصباح.

فــي ١٩٠٣ قـــام عبد العزيز بن فيصل آل سعود، المولود في المنفى، بإعادة تكوين إمارة سعودية في نجد. ولجأ مرة أخرى إلى الوهابية لتحريك طاقـــات التطرف الكامن في عقول البدو، حيث قاد الجهودَ حليفه عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف، قاضي الرياض، وحفيد بن عبد الوهاب. وفي ١٩١٠ أســـس فرق مطوعين من بدو الصحراء. ثم أنشأ في ١٩١٢ مستعمرات في واحـــة نجد، سميت "هجرات"، وصل عددها لمائتين في بحر سنوات. وكان ســـكانها يُسمون "إخوانا" (لم يلاحظ المؤلف "توارد الخواطر" الذي حدث في مصـــر بعـــد ذلك بسنوات في ١٩٢٨). كانت أفكارهم تتركز حول الملابس واللحـــى والتصـــرفات مثل الضحك والالتزام بمواعيد الصلاة. وكانت لهم شراســـة غير عادية تجاه أعدائهم، فالسيف هو مصير أسراهم. وشكلوا قوة ضاربة تبلغ عدة عشرات الآلاف.

خدمـــت الظـــروف بن سعود؛ فبعد أن كانت بريطانيا حتى ذلك الوقت تســـاند الإمـــبراطورية العثمانية كمُعادل للأطماع الروسية، غيرت موقفها. وأصـــبحت ولاءات دويلات الأقاليم العثمانية السابقة محلَ منافسة بين قوى دولـــية جديـــدة، بالشراء أو التأجير. كان بن سعود يتمتع بمهارات سياسية وقدرات على المناورة تجعله يلعب مع، وعلى، كل الأطراف في وقت واحد وينتهز الفرص.

اعتنى به الانجليز كقوة مناوئة للعثمانيين وساعدوه على الإستيلاء على إقليم الحسا. قَبِل حمايتَهم، ثم أصبح "السير عبد العزيز بن سعود" في ١٩١٦ وبعدهـــا نـــال وسام "فارس الإمبراطورية". بعد انهيار الدولة العثمانية في ١٩١٨، أكمل سيطرته على مناطق عديدة وحاصر في ١٩٢١الكويت (التي عـــاش بها لاجئا) قبل أن تنقذها البحرية الإنجليزية. اعترف الانجليز به في مؤتمـــر القاهـــرة كسلطان نجد وتوابعها، وطلبوا منه احترام حدود العراق والأردن؛ وفـــي نفـــس الوقـــت كانت حملات نهب "الإخوان" الوهابيين قد وصلت قرب عَمّان، قبل أن تصدهم الكتيبة العربية والطيران الانجليزي. ثم قام بغزو الحجاز ودخل مكة في ١٩٢٤ بعد هرب الهاشميين (الذين حكموها منذ ١٠٧٣)، وهم يشعرون بمرارة شديدة لعدم مساندة الانجليز لهم. وأصبح بن سعود "ملك الحجاز".

بعد توالي الانتصارات، بدأ الإخوان في تثبيت قواعدهم ونشر يوتوبيتهم، بما في ذلك القضاء على الشيعة ومنع الحجاج المصريين المكروهين، ومتابعة الجهاد للاستيلاء على باقي شبه الجزيرة.

في ١٩٣٢ تم توقيع أول عقد، مع ستاندارد أويل الأمريكية، للبحث عن البترول. وفي ١٩٤٤ تكونت أرامكو، وبدأ انفتاح طاقات السماء بالثروة المفاجئة.

في ١٩٤٥ قابل فرانكلين روزفلت الملكَ عبد العزيز على ظهر المركب الحربي كوينسي في قناة السويس لبناء أسس تحالف، وحصل بن سعود على ٥٧ مليون دولار معونة. ساعدت أرامكو على رسم صورة إيجابية للسعودية وللوهابيين على أنهم يشبهون البيوريتان، بما يوحي بتماثل في القيم مع أمريكا.

مات الملك عبد العزيز في ١٩٥٣ تاركا ٣٦ ابنا و٢١ بنت أنجبهم من ١٧ زوجة. تولي بعده سعود الذي تميز عهده بالبذخ الفاحش. ولكن الملك فيصل الذي حكم من ٦٣-١٩٧٥ كان هو الذي أعاد تأسيس العائلة-الدولة (الديناستي). كان عبد الناصر الذي سيطر على الشارع العربي يتكلم عن "بترولنا العربي"، وبدأ صراع مرير بين البلدين دام أكثر من عشر سنوات. لكن ساعة عبد الناصر انتهت عندما هُزم في ٦٧. تميز مؤتمر الخرطوم (الثلاث لاءات) بسطوة سعودية واضحة، انحنى أمامها عبد الناصر عندما قبل "شيكا" بالدعم. بعدها بدأ مركز الثقل في العالم العربي الإسلامي بالتحول نحو الرياض.

أسس فيصل "الحرس الوطني" قوامُه الإخوان من البدو، وهدفُه حماية العائلة والنظام ضد أي قلاقل أو محاولات انقلاب، مثل تلك التي شجعها عبد الناصر في وقت ما.

ثم بدأت السعودية في الخروج من وضع الدفاع الاستراتيجي السلبي في العالم العربي إلى وضع توسعي هجومي هدفه "وهبنة" العالم العربي والإسلامي.

- **عولمة الوهابية والاستيلاء علي الإسلام**

الاتحاد السوفييتي كان يعمل علي ثلاثة مستويات متناغمة. الدولة برموزها هي المستوي الرسمي. "الكومينتيرن"، الذي حل محله فيما بعد القسم الدولي في اللجنة المركزية للحزب، يعمل بدون أي صلة بالدولة

(ظاهـريا) ليتحكم في الأحزاب الشيوعية العالمية. أخيرا الكي جي بي التي غطـت عملـياتها عبر مؤسسات شعبية مثل حركة السلام وحركات للمرأة الخ.

السـعودية تسـتخدم نفس الطريقة. فهي دولة عضو في الأمم المتحدة وغـيرها. ثـم تعمـل خـلال منظمات واجهة مثل "إسلامينتيرن" أو دولية إسـلامية تحـت أمـر السعودية الوهابية. وهناك بالطبع العديد من أجهزة المخابرات...

في كلتا الحالتين، دولة تتحكم فيها طبقة أو جماعة مستبدة، تتبني سياسة توسـعية، تستند إلى إيديولوجية ذات طموحات عالمية. ولكن ما لم يستخدمه الاتحاد السوفييتي هو: الدين والتمويل والصلات القبلية.

في الداخل، تقيم الأسرة الحاكمة شبكة علاقات قبلية شخصية وتشتري، أو تؤجـر، ولاء البدو بالمال والتزاوج والمقاولات من الباطن.. وأيضا إذا لـزم بالمضـايقة والسجن والقتل. علي المستوي الدولي طريقة العمل هي أيضا قبلية.

البـترول مكّن السعودية من تنفيذ أحلامها. في ٩-٩-١٩٦٠ اجتمعت السـعودية والعـراق وإيـران والكويت وفينزويلا في بغداد لتأسيس منظمة الأوبـك، التـي كانـت من بنات أفكار عبد الله بن حمود الطريقي، مهندس البترول السعودي الذي تعلم في جامعة تكساس، وأصبح مدير دائرة البترول والمعـادن بالسـعودية. بدأت الضغوط على الشركات لتعديل شروط اقتسام عـائد البترول. وفي ١٩٧٢ بدأت السعودية في المشاركة في ملكية أرامكو. بعـد حـرب ١٩٧٣ ضـاعفت دول الخلـيج السعر وأمم العراق الشركات الأجنبـية. ثم بدأت حرب أعصاب وتهديد سعودي بالمقاطعة وتهديد أمريكي مضـاد باتخـاذ "الإجـراءات اللازمة". بلغ دخل البترول بين ١٩٧٣ حتى ٢٠٠٢ أكـثر مـن ٢ تريلـيون دولار. يوزع ١٠% منه بين الأمراء؛ أي حوالي ٧ مليار سنويا.

قصة "عولمة الوهابية" تشبه الدولية الشيوعية بصورة مدهشة. فقد نجح لينين في كسب الجماعات والتيارات والأفراد غير المتجانسين، ليُشكل نجما صـاعدا فـي سـماء الفكر الاشتراكي جعل المثقفين الغربيين ينظرون إليه بإعجاب.

فـــي حالـــة الســـعودية، كان المال هو العامل التجميعي الذي جعل من الوهابـــية قـــوة لا تقارن، في الوقت الذي كان فيه العالم العربي يمر بمحنة تاريخـــية جعلته يرتد إلى الإسلام كأيديولوجية 'بديلة جاهزة. وبفضل الثروة البترولـــية حـــدث "فدرلـــة" أو تلاحم تدريجي بين العديد من التيارات التي اختلفت في تعاليمها، ولكن جمعها الرغبة في الرجوع إلى الإسلام "الأصلي النقـــي": قـــراءة حرفـــية للقرآن، مجتمع يوتوبي متجانس، كراهية للغرب والتغريب، رغبية جهادية عارمة.

كونـــت السعودية شبكة دولية هائلة أنفقت عبرها مايقدر بسبعين مليار دولار:

- رابطـــة العـــالم الإسلامي تأسست في ١٩٦٢ كمنظمة غير حكومية لعولمـــة الوهابـــية، لهـــا مكاتب في ١٢٠ دولة، ووزعت ملايين النسخ من الكتب الوهابية.

- دار المـــال الإســـلامي، قامـــت بإنشـــاء شبكة من مؤسسات مالية "إسلامية"، وتمول الدعوة (الوهابية).

- مـــنظمة الغوث الإسلامي الدولية بنت أو أكملت بناء مئات المساجد، واســـتخدمت ٦٠٠٠ مدرس وداعية. وقد اتهمتها المباحث الفيدرالية بتمويل الإرهاب.

- مـــنظمة المؤتمـــر الإسلامي تأسست في ١٩٦٩ في الرباط بمبادرة الملـــك فيصـــل، بعد أن قام مخبول استرالي بهجوم علي المسجد الأقصى؛ وأصـــبحت مـــثل الدولـــية الشيوعية هدفها تجميع الآراء حول وجهة النظر الســـعودية. وفي إمعان لفكرة "الضد" على المستوي العالمي، شكلت المنظمة الأيسسكو على وزن اليونسكو، وأكاديمية للقانون الإسلامي وغيرها.

- مـــنظمة الشـــبيبة الإســـلامية تأسست في ١٩٧٢ وهي تقوم بإعداد الكـــوادر الشـــبابية الوهابـــية المتطرفة، ولها ٤٥٠ منظمة وجمعية للشبان والطلـــبة فـــي ٣٤ دولة. نشرت في ١٩٩٣، بعد الهجوم الأول على مركز التجارة الذي كان وراءه عمر عبد الرحمن، كتيبا عمليا لتصنيع القنابل، طُبع في السعودية.

- كـــل السفارات السعودية بها ملحق للشئون الإسلامية، بإجمالي ٨٠٠ من "الدعاة" المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية.

أنفقــت السعودية منذ ١٩٧٣، طبقا لوزارة الإعلام، ٥،٥ % من الدخل القومـــي علـــى "المعونة الدولية" التي شرطها الأساسي هو مساندة السعودية وسياســاتها في المحافل الدولية، وهدفها "نشر رسالة الإسلام (الوهابي) في العالم".

موّلــت جزئيا أو كليا مشروعات إنشاء ٢١٠ مركزا إسلاميا و ١٥٠٠ مســجدا و ٢٠٠ كلية إسلامية و ٢٠٠٠ مدرسة في العالم، طبقا لما نشرته جــريدة "عيــن اليقين" في ٣١ يناير ٢٠٠٣. مولت السعودية بالكامل إنشاء مراكــز ثقافية إسلامية، إثباتا لكرمها "الثقافي"، في روما حيث تكلف المركز ٥٠ ملــيون دولار دفعهــا الملك فهد شخصيا، وشيد على بعد خطوات من الفاتــيكان، بيــنما تحظــر الســعودية مجــرد الصلوات لغير الإسلام على أراضــيها، وفي برازيليا وتورونتو ونيويورك وجبل طارق وجنيف ومدريد ولندن وضواحي باريس ولشبونة وفيينا ومدن استراليا الخ. المراكز الثقافية الإسلامية تديرها عناصر دعوة وهابيين.

لا ننســى "الأكاديمــيات" الإســلامو-وهابية في واشنطن وبها ١٢٠٠ طالب، ولندن وبها ١٠٠٠ طالب، وموسكو (افتتحت في ١٩٩٥) وبها ٥٠٠ طالب وفي البوسنة حيث تسعى الوهابية إلى السيطرة التامة على الإسلام.

قامــت مؤسســة الحرمين في عام ٢٠٠٠ وحده، كما تقول جريدة عين اليقيــن، بافتتاح ١١٠٠ مسجد ومدرسة ومركز إسلامي، وطبعت ١٣ مليون كتاب إسلامي واستخدمت ٣٠٠٠ داعية.

هــناك أيضا كراسي جامعية تمولها السعودية بسخاء في الغرب، حيث تبث الدعاية الخفية لصالح الإسلام والمسلمين والوهابية. مثل كرسي "الملك عــبد العزيــز" في جامعة كاليفورنيا وكرسى "الملك فهد" في كل من جامعة هارفــارد وكلــية الدراسات الشرقية بلندن. كما تأسست معاهد جامعية في الــيابان وأندونيســيا، وتســاعد فـــي تمويل معهد العالم العربي في باريس والجامعة الأمريكية في كولورادو وجامعة هوارد للسود في واشنطن ومعهد دراســات التاريخ العربي والاسلامي في فرانكفورت ومعهد الشرق الأوسط في واشنطن وجامعة سيراكيوز في ولاية نيويورك وجامعة شو في كالورينا الشمالية التي تحصل فيها جامعة ديوك الشهيرة على منح سخية منذ ١٩٧٧ جعلــتها تصــبح ما يشبه الفرع الإعلامي للسفارة السعودية. جامعة جورج تــاون فــي واشــنطن تأســس فيها مركز للدراسات العربية المعاصرة ...

بشـــروط خاصـــة. جامعـــة أكسفورد حصلت علي ٣٠ مليون دولار هدية لصـــالح مركـــز الدراسات الإسلامية، وبهذا أصبح من العسير انتقاد "بعض الـــدول وبعـــض الأفكـــار" فيما كان يطلق عليها "أعظم جامعة في العالم". والأمـــر لا يخـــتلف كثيرا في هارفارد وبيركلي، حيث أصبح الفكر النقدي عسير الوجود.

اســـتقطاب المثقفين والتأثير على المؤسسات الجامعية، أو ببساطة خلق شـــبكات مـــن مكسوري الأعين أو الأصدقاء، أخذ شكلا مؤسسيا مع تشكيل مؤسسة الملك فيصل، التي تعطي جوائز سنوية.

حـــتى منتصـــف الســـبعينيات كان هناك نوعان من الصحافة العربية: الداخلية (التي تخضع للحكومات)، والعربية الصادرة في بيروت التي تعكس كافة التوجهات. كل الصحف العربية العامة أصبحت مملوكة لسعوديين، وإن لـــم يحتكروا الإعلام إلا أنهم يسيطرون عليه بصورة رئيسية تضمن وصول الصوت السعودي بوضوح. "الحياة"، أول الصحف العربية العامة، التي كان يملكها لبناني شيعي غني مثقف وليبرالي، اختفت بعد اغتياله. ثم ظهرت من جديـــد فـــي لندن على يد ابنه، مشاركة مع الأمير خالد بن سلطان كجريدة حديثة لها شبكة مراسلين كبيرة. بعد حين اشتراها الأمير بالكامل.

تأسســـت "الشرق الأوسط" منذ ٢٥ سنة كصحيفة عربية عامة مملوكة للأمـــير سلمان بن عبد العزيز وهي بالطبع منحازة للسعودية، لكنها مكتوبة لتخاطـــب القارىء العربي الدولي، ولذا فهي تخضع للرقابة داخل السعودية كأي صحيفة أجنبية.

- **"الإسلامينتيرن" السعودي**

حيـــثما نـــنظر عبر العالم الإسلامي نجد الآثار المدمرة للمال السعودي والأيديولوجية الوهابية.

مصـــر: عبر العقود الأربع الأخيرة سعت السعودية بإصرار إلى التحكم فـــي توجهـــات الأزهر، الذي كان ذات يوم الغريم التاريخي للفكر الوهابي، كرمـــز للتفكـــير المدينـــي فـــي مقابل عرب الصحراء. فهي تدعو شيوخه لـــزيارات "دراسية" حيث يُمنحون في ٦ شهور مرتب ٢٠ سنة. وبعد حين تحـــول هـــذا إلـــى مرتبات شهرية لمن لا يستطيعون السفر. وهناك تمويل لكراســـي وأقســـام بأكملها. الشيخ محمد جلال كشك الذي نال جائزة فيصل (٢٠٠ ألف دولار) في ١٩٨١، ثم جائزة الملك فهد نشر كتابا مماثلا للوهابية

بعـنوان "السـعوديون والحل الإسلامي". الشيخ الشعراوي الذي كان تحت التـأثير الكامل للسعودية نجح في تحويل الرأي العالم المصري من اعتدال مـتحرر إلى قهر متعصب، ظلامي وقروسطوي. في ٢٠٠٠ مُنِحَت جامعة الأزهـر جائـزة الملك فيصل (في جهد متجدد لتجذير التأثير الوهابي على الجامعة العريقة؟)

هكذا حل الدمار بمصر بفعل العمل المزدوج لجماعة الإخوان والوهابية السعودية.

الجزائـر: كـادر التعريب والأسلمة كان غالبا من المشايخ المصريين الإخوانيين، بالمساندة المالية السعودية. عباس مدني رئيس جبهة الإنقاذ كان "رجـل السعوديين" الذي يقال أنه كان يصله مليون دولار شهريا، بينما كان هـؤلاء يساندون أيضا جبهة التحرير المناوئة. الأفغان الجزائريين من أتباع جماعـة التبلـيغ السـعودية كانوا نواة "الجماعة الإسلامية". في ١٩٩٤ تم اكتشاف عمليات تهريب أسلحة لها بتمويل بنك التقوى السعودي.

البوسـنة: المساجد التي أعيد بناؤها خضعت للوهابيين. تم في ٢٠٠٢ العـثور علـى وثائق في مكاتب البعثة السعودية للمساعدات بالبوسنة تُثبت انغماس المؤسسات الخيرية في مساندة الإرهاب، وهي نفس المؤسسات التي حصلت في ٢٠٠١ على جائزة الملك فيصل لخدماتها من أجل الإسلام..

باكستان: تمت أسلمتها منذ السبعينيات بفضل المساندة والتمويل والفكر السـعودي. فـي ١٩٧٨ أعلـن ضـياء الحق، الديوبونذي المتشدد والشديد الإعجـاب بـالمودودي، أن الإسـلام يأتي فوق الدستور والقانون، وبدأت المحاكم في تطبيق الشريعة. المدارس الإسلامية قفز عددها من حوالي ٢٠٠ في الخمسينيات إلى ٢٠ ألف تمولها السعودية الآن. النتيجة هي تزايد الأمية مـن ٦٤% سنة ١٩٨١ إلى ٧٥ % اليوم وتصل إلى ٩٠ % في الأرياف و ٩٨ % بين الفتيات.

المخابـرات الباكستانية هي مركز القوة، وهي تحمي الطالبان لحساب السعودية.

طمـوح السـعودية هو استخدام باكستان كدولة مرتزقة لتكوين جيوش الجهاد، وقد مولتَ القنبلة الإسلامية بالكامل.

أفغانسـتان: جـندت السـعودية كل مواردها لمساندة الجهاد الأفغاني، بتوجـيهات من رئيس المخابرات الأمير (..)، ولجنة المساندة تحت رئاسة

عمه (..)، وأجهزة رابطة العالم الإسلامي. وقام حزب الجماعة الإسلامية الذي أسسه المودودي بدور الموزع للمعونات المالية، التي كانت تحبذ في البداية الزعيم الدموي حكمتيار.

لعب رئيسُ المخابرات دورا محوريا، هو وصنيعتُه بن لادن. في ١٩٩٥ أثناء واحدة من رحلاته العديدة لكابول اتُخذ قرارٌ حاسمٌ بتأكيد "العلاقة الخاصة" بين إخوة الفكر: الوهابيين والديوبانديين الباشتون الطالبان، وتم سحب كل تأييد للجماعات الأخرى. النظام الطالباني (الذي كانت السعودية آخر من قطع العلاقات معه قبل سقوطه) يؤكد الطبيعة التدميرية العدمية للوهابية السعودية. فالطالبان هم سعوديون بدون بترول.

- **مسلسل الرعب: "يا إسلاميي العالم اتحدوا"**

منظمة الحرمين هي من أهم الواجهات للسعودية وتعمل في ٩٠ دولة وكانت، طبقا لاعترافات عمر الفاروق منسق القاعدة في جنوب شرق آسيا، قناة تمويل القاعدة في اندونيسيا. وفي مكاتبها بالبوسنة عثر على صور مركز التجارة قبل وبعد عملية ١٩٩٣ وكذلك صور السفارات الأمريكية في كينيا وتانزانيا بعد تدميرها والفرقاطة كول، وكذلك صور لعديد من المباني الحكومية الأمريكية في واشنطن.

يقول المحلل ألكسي ألكسيف أن الجمعيات الخيرية السعودية "الأهلية" ليست أكثر أهلية من حركات السلام السوفييتية، تعمل كأدوات لتنفيذ سياسة الدولة. وعلى أي حال فقد حظر قانون صادر في ١٩٩٣ جمع الأموال لأغراض خيرية بدون موافقة وزارة الداخلية.

تقرير "تمويل الإرهاب" الذي أعدته للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠٠٢ لجنةٌ رأسها المحقق الفرنسي جان شارل بريسان يؤكد أن السعودية قد حولت خلال عقد واحد نصف مليار دولار لتنظيم القاعدة.

غالبية الجمعيات الإسلامية الخمسين التي حُظرت أنشطتها منذ ١١ سبتمبر كانت تدار أو تمول بالسعودية. مسئول مخابراتي أمريكي رفيع يقول أن كل الخيوط تتجمع مباشرة عند الرئيس السابق للإستخبارات ومجموعة أخرى من أقوى الأمراء.

عمر البيومي، عميل مخابرات سعودي يعيش في سان دييجو كاليفورنيا، استقبل اثنين من إرهابيي ١١ سبتمبر وساعدهم على الاستقرار. وكان دائم الاتصال بموظف في مكتب الشئون الإسلامية بالسفارة.

رئيس المخابرات الباكستانية، الجنرال حميد غول، إسلامي شديد التطرف جعل منها نقابة للإرهاب، وهي التي اخترعت "الطالبان". في أوائل ٩٥ زار مديرُ المخابرات السعودية رئيسة الوزراء بنازير بوتو، واقترح عليها صفقة: في مقابل معونات سخية والضغط على أمريكا بشدة لرفع الحظر عن باكستان، تقوم المخابرات الباكستانية بتطعيم الأفغان بمجموعات من الشباب السعودي لتوجيه طاقاتهم الغاضبة بعيدا عن الرياض. وقد وفى الطرفان بالوعود، ورفعت واشنطن الحظر في أبريل ١٩٩٥.

عائلة بن لادن أخذت عقودا هائلة في أعمال توسيع مسجد الرسول بالمدينة واستمرت في تمويل ابنها حتى بعد تمثيلية نزع الجنسية عنه. بعد غزو الكويت سارع بن لادن لعرض خطط جهادية على الأمير سلطان لحماية السعودية. كوّن بن لادن في مايو ١٩٩٨ "الجبهة العالمية للجهاد ضد الصليبيين واليهود"؛ فالسعودية بالنسبة له ليست إلا جزئية في الحرب الشاملة ضد الكفار.

في صيف ١٩٩٨ زار رئيسُ المخابرات السعودي ووزير الحج قندهار ومعهم عرض جديد: معونات سعودية في مقابل عدم التعرض لها بالهجمات. تم الاتفاق في يوليو بعد زيارة أخرى من عدد من كبار الأمراء يحملون كميات من الأموال كعربون، مع التأكيد على أن جزءا منها أتى من العائلة المالكة مباشرة. أجهزة تنصت وكالة الدفاع القومي الأمريكي التقطت محادثات لأعضاء الأسرة المالكة (نشر عنها سيمون هيرش) تثبت الرغبة في شراء السلامة عن طريق رشوة الجماعات الإرهابية.

- **فقه الكراهية**

أسامة بن لادن يهاجم دائما السعودية وسياساتها، ولكن عملياته التخريبية في الداخل كانت دائما بعيدة عن العائلة المالكة. السبب (كما شرحه للمؤلف أحد وزراء الخارجية العرب) هو وجود صفقة بين بن لادن والعائلة: في مقابل الدعم المالي، لا يهاجم السعودية ولكن له مطلق الحرية في باقى العالم.

السعودية تحبذ الجهاد والإرهاب المنظم عبر الإسلامنتيرن، بينما بن لادن يريد الجهاد المنفلت. وقد رأى في احتلال الكويت فرصة ذهبية للجهاد والسيطرة على المنطقة بعد طرد صدام منها. ولذلك عارض، مع جماعة

الإخوان المسلمين وباقي الحركات الإسلامية، "عاصفة الصحراء" التي أيدتها الرياض.

قد تعاني السعودية من بن لادن، الوحش الذي خلقته، لكنها ترتبط معه بألف رابط يستحيل عليها قطعه. فالوعظ والخطاب والأفكار والأهداف متطابقة. وإذا تساءل أحد: هل السعودية مع أو ضد الأرهاب؟ كانت الإجابة: الإثنين في وقت واحد، فهي تساعد الجهاديين بشرط ألا تحترق أصابعها منهم.

فقه الكراهية والرعب الوهابي مبني على فكرة أساسية واحدة: "الآخر" لا وجود له إلا كعدو. لا يوجد هناك أبرياء؛ كل الكفار مذنبون سواء كانوا مدنيين، أطفالا، نساءً أم شيوخ، ولذلك يحق قتلهم. هذا هو الدرس الذي تعطيه السعودية الرسمية وشبه الرسمية. استفتاء في أكتوبر ٢٠٠٢ بيّن أن ٩٥% من السعوديين بين ٢٥ و ٤١ سنة يؤيدون بن لادن.

التعليم الخاضع للتوجهات الوهابية شكّل العقول تماما، بهدف "إيقاظ روح الجهاد لمقاومة أعدائنا واستعادة حقوقنا وأمجادنا وتنفيذ واجبنا نحو الرسالة الإسلامية". لا يختلف هذا عن نظم غسيل المخ التوتاليتارية البلشوفية والنازية والماوية إلا في طبيعة الفكر الذي يجري دقه في العقول، مع وعد قاطع (يستعين بالأحاديث المناسبة) بالنصر النهائي ضد الكفار اليهود والنصارى.

يقول الشيخ محسن العواجي إمام الجامع الكبير لجامعة الملك سعود بالرياض: "بن لادن يُنظر إليه كرجل شريف وشجاع يؤمن بمبادئه... إذا كان العالم كله يحبه، ألا يحق للأمة الإسلامية أن تحب ابنها؟ الحقيقية يجب أن تقال وهي أن الشعب السعودي يحب كل محارب وكل مجاهد.. في أفغانستان أو الشيشان أو كشمير أو جنوب السودان. إننا نفخر بأن يُنظر إلينا كمن يَضربون بالرعب قلوب أعداء الله وأعدائنا. السعودية ستبقى دائما عرين الأسود الذين يخرجون للجهاد في العالم.. مجاهدونا هم قنابلنا، ومن يُسمّونهم انتحاريين هم شهداؤنا".

فتوى الشيخ حمود بن عقلة الشعيبي، من كبار الوهابيين، تلخص فقه الإرهاب: "من يساند الكفار ضد المسلمين هو من الكفار". ويشرح أن "الولايات المتحدة هي ديموقراطية، انتخب الشعب حكومتها، إذن فمواطنوها مسئولون عن أفعالها... الشريعة تحرم على المسلمين أن يصادقوا الكفار،

والولايات المتحدة هي دولة كفار... من الممكن طبقا للشريعة قتل النساء والأطفال إذا لم يمكن فصلهم عن الرجال..." ويقول: "إن دعوة البابا – لعنة الله عليه – للناس من مختلف الأديان (أثناء زيارته لسوريا) بالتعايش في سلام ليست إلا طريقة ملتوية لسرقة ديانتنا.. لا يمكن أن يكون هناك لقاء أو اتفاق بين الإسلام وبين النصارى واليهود". ويضيف الشيخ محمد بن عبد الرحمن إمام جامع أكاديمية الملك فهد للدفاع "سوف نستولي على الفاتيكان وسنحتل روما وسنفرض حكم الإسلام... سوف يدفع النصارى الجزية كما يدفعها أولئك الساكنين في أرض الإسلام بمذلة، أو يدخلوا الإسلام".

يقول الشيخ وجدي حمزه الغزاوي في عظة بجامع المنشاوي بمكة: "الإرهاب.. هو ضد المتخاذلين والمنافقين والعلمانيين، عقابا لهم كما تأمر شريعة الله... الجهاد هو قمة الإسلام... الجهاد الذي يدافع عن المسلمين وأرض الإسلام أو الجهاد الذي يوسع رقعة الدين هو إرهاب في نظر أعداء الله، لكنه جزء أساسي من عقيدتنا".

كل هذا يبين الطبيعة القبلية البدائية لنظرة هذه العقيدة للعالم. فالفرد لا يوجد إلا كجزء من القبيلة، ومن حقه إذن أن يقتل أطفال أعداء القبيلة لأنه ليس هناك أبرياء فكل فرد يمكن أن يكون مُلوَّثا من مشاركيه في العقيدة ولو بمجرد القرب منهم.

لكن يبدو أحيانا أن الحرج ليس في بث مثل هذه السموم إنما في وصولها من آن لآخر إلى أسماع العالم الخارجي... ما العمل عندئذ؟ تأكيد أن السعودية دولة مسالمة (...). ومع تناقص مصداقية مثل هذه الأقوال قام الأمير (..) بعقد مؤتمر لعلماء الدين ليحذرهم من "أن آذان الأعداء تنصت إلينا".

- التأثير على أمريكا

قام السعوديون بقيادة سفيرهم بواشنطن بالتأثير على الأمريكان عن طريق شراء السياسيين وكبار الموظفين بالحكومة والصحفيين والجامعيين والدبلوماسيين والعسكريين ورجال المخابرات. وهو يستخدم العشرات من الدعائيين واللوبيين بميزانية هائلة بلا حدود.

منذ ١٩٧٣ اشترت السعودية بمائة مليار دولار أسلحة لا تستطيع استخدامها، وذلك بثلاثة أهداف: إعطاء الوهم بالقدرة على الدفاع عن

الـــنفس؛ تدويـــر البـــترودولار؛ وخلـــق علاقة اعتماد تساعد على استخدام شركات الأسلحة في التأثير على سياسات الإدارة الأمريكية.

العديـــد مـــن المسئولين السابقين في أمريكا يعملون لحساب السعودية. أمـــثلة: كولونـــيل روبـــرت ليلاك انتقل من مجلس الأمن القومي للعمل في خدمـــة الأمـــير بندر. الجنرال أنتوني زيني القائد السابق للقوات الأمريكية بالشـــرق الأوسط له علاقات شخصية قوية بالعائلة المالكة. الجنرال السابق ومستشـــار الأمـــن لـــبوش الأب برنت سكوكروفت أسس شركة استشارات ومؤسســـة "منـــبر السياسات الدولية" ويدافع بشدة عن السعودية وسياساتها، مؤكـــدا أنه لا مشكلة لنا مع الوهابية، وهو الرئيس الشرفي للوبي السعودي في واشنطن.

معهـــد الشرق الأوسط بواشنطن يرأسه نيد ووكر مساعد سفير سابق، وتأتى سُبع ميزانيته من هبات سعودية. مركز كارتر لأبحاث السلام بجامعة إمـــوري بأتلانتا حصل على ٢٠ مليون دولار من الملك فهد. معهد دراسات الشرق الأدنى بجامعة ولاية أركانساس حصل على مبلغ مماثل في ٩٢ بناء على طلب حاكم الولاية التي ينتمي إليها كلينتون.

مجموعة كارلايل للاستثمار، وهي شركة خاصة يملكها ٤٩ شخصا من الأسماء الكبيرة يرأسها فرانك كارلوتشي وزير الدفاع السابق، ويعمل جيمس بيكر، وزير الخارجية السابق، كمستشار لها، بالإضافة للعديد من المسئولين السابقين وحجم عملها ١٦ مليار، تقدم العديد من الاستشارات للسعوديين من بيـــنهم السفير الأمير بندر وعائلة بن لادن. (ملحوظة: كارلوتشي هو رئيس مشـــارك لمجلـــس سياسات الشرق الأوسط لمؤسسة راند، وغضب جدا من محاضرة المؤلف في أغسطس ٢٠٠٢ وضغط حتى تركها..)

بـــوش الأب أوقف تقدم الهجوم إلى بغداد في ٩٢ بناء على طلب فهد، الـــذي خشـــي قـــيام الشـــيعة في الجنوب مما يؤثر على المناطق الشرقية للسعودية.

فشـــلت الســـي آي إيـــه فـــي الحصول على معلومات مسبقة حول أي عملـــيات إرهابـــية لأن مكتـــبها في السعودية في حالة تنويم بشأن الصديق السعودي. دبيلوماسيو أمريكا يجاملون السعودية.

- **استنتاج: "لا- سعودة" العربية**

السعودية هي إمبراطورية إمبيريالية. البدو الذين يحكمونها اليوم هم ورثة قرون من اقتصاد النهب. يقول ابن خلدون أنه من الطبيعي جدا للبدوي أن ينهب ما للغير. العالم هو لعبة صفرية الناتج، لا يغتني الواحد إلا علي حساب إفقار الآخر. لا تعاون منتج ولا تبادل. العالم عقيم مثل الصحراء. العائق الوحيد للنهب هو حدود استخدام القوة. البدوي لا يحترم إلا القوة التي لا يستطيع أن يغلبها.

مؤسس المملكة اشترى القبائل، أبناؤه يشترون الدول المحيطة. مصر افتتحت السوق بقبول عبد الناصر المهين للمعونة مضطرا. واعتمدت مصر السادات علي المعونات السعودية ولذا لم يفعل أي شيء يخالف السياسة السعودية، التي تبقى دائما حذرة إزاء صعود القوة المصرية لأن ذكرى قوات ابراهيم باشا مازالت حية.

السعودية اشترت أيضا باكستان. وقد صرخ بوتو في ١٩٧٤، تحت تأثير الوعود المالية، بأن جيش الباكستان هو جيش الإسلام.

في الداخل، الأمراء فوق القانون ولا أحد يجرؤ على الاقتراب منهم. حتى في الخارج يفرضون رغباتهم (كمثال طريف: قواد الطائرات الخاصة بالسفير أو بكبار الزوار السعوديين يرفضون التخاطب مع المراقب الجوي في الفضاء الأمريكي إذا كان امرأة !)

الانفجارات الدورية لموجات التطرف الديني هي أمور طبيعية في العربية، والوهابية نفسها هي نتاج أحد هذه الفورات التي تنشيء صناعة الموت. يحيا الموت! هذا هو شعار الوعاظ السعوديون والعديد من الجماعات الأصولية من القاعدة لحماس والجهاد الإسلامي وطالبان وحزب إسلامي في أفغانستان وحركة إسلامي والجماعة الإسلامية في باكستان وأبو سياف في الفلبين والجماعة الإسلامية الأندونيسية الخ الخ التي تعيش كلها على المن السعودي.

القوة السعودية نشأت عن صدفة مزدوجة: جيولوجية (اكتشاف البترول)، وتاريخية (سمحت لها باستغلال تزايد الاستهلاك البترولي الناشيء عن تمدد ونمو الرأسمالية الغربية). هناك صدفة ثالثة تزيد من خطورة الأمر: غياب قوة معادلة في المنطقة. فقد فشلت النخب في البلاد

المحيطة، وعلى رأسها مصر، بصورة مزرية؛ بينما الغرب ليس لديه رغبة في عمل شيء، بخلاف احتواء الموقف.

النتيجة هي ظهور وتمدد جسم متوحش ومرضي ينشر تأثيره في العالم كلـه. بالطـبع السعودية ليست هي الدولة الإرهابية الوحيدة، ولكنها فورت نوكس الإرهاب.

مـا خلقته بضع صُدف، بالإضافة إلى ضعف الغرب وقابليته للإفساد، ينبغي هزيمته بالأفعال وليس بعدم الفعل أو بانتظار صدف أخرى.

يجـب التوجه بصفة جماعية ناحية العائلة السعودية والتكلم بهدوء، مع التلويح بعصي، مُقدمين إنذارا بتنفيذ عدد من النقاط غير القابلة للتفاوض:

- وضع حد فوري ونهائي وبدون شروط لما يبثه الوعاظ ورجال الدين والمؤلفـون والدعائيون والمعلمون الوهابيون المسئولون عن إثارة الأحقاد. وسـحب كافة الكتب التعليمية المليئة بنفس نوعية المحتوى من التداول. منع ظهـور المواد الداعية للكراهية في كافة وسائل الإعلام. معاقبة بالسجن من يقترفون الأفعال المذكورة.

- إغلاق الجمعيات "الخيرية" التي تمول في الداخل والخارج الدعايات الأصولية. ومصادرة أموالها ومن يمولونها.

- كشف حسابات البنوك الرئيسية في المملكة لهيئات دولية، ومصادرة المنغمسين في مساندة الإرهاب لصالح ضحاياه.

- كشـف ملفات وزارة الداخلية والمخابرات والحرس الوطني لمعرفة الضـالعين، أيـا كانـت مواقعهم، في مساندة الإرهاب الدولي، وتقديم كل المسئولين إلى محاكمة دولية.

باختصـار: تفكيك آلة الحرب الوهابو-سعودية. وإذا رفض النظام، فلا مفر من تهديده في مقتل. ما يهم السعوديين هو البترول، والممتلكات المالية، والقوة السياسية، والدور الديني كحماة للأماكن المقدسة:

١- البـترول هو "سعودي" بالمصادفة. ويمكن فصل المناطق المُنتجة لصـالح سكانها من الشيعة في دولة مستقلة تحت حماية دولية. ولا بأس من توزيـع جزء من ريع البترول على سكان المنطقة العربية، بما فيها مصر، مما سيخلق حافزا مشتركا لحماية وتأمين مصادر البترول.

٢- المـوارد المالية الهائلة للعائلة السعودية (بين ٧٠٠ و ١٢٠٠ مليار دولار) موضـوعة في بنوك الغرب. هناك ما يكفي من القوانين مما يسمح

بتجميد أو مصادرة أموال دولة تُعتبر في حالة حرب مع الولايات المتحدة وأوروبا، من أجل تجفيف مصادر دعم الإرهاب العالمي.

٣- العربية ليست "سعودية" إلا منذ فترة قريبة. يمكن منح الاستقلال للحجاز، بينما يعود أقليم عسير في الجنوب لليمن: التي أخذها السعوديون عنوة في ١٩٣٤. يبقى أقليم نجد للسعوديين والوهابيين؛ الذين يجب عليهم عندئذ تعلم"العمل" بعد قطع الموارد البترولية والمالية.

٤- الأماكن المقدسة: يجب وضعها، كما اقترح ذات يوم أحد شيوخ الأزهر، تحت إدارة إسلامية دولية بدون تفرقة بين المذاهب، مما سيمنع اختطافها مرة أخرى في المستقبل بواسطة أمثال الوهابيين.

من المحتمل أن غريزة البقاء والسلطة لدى السعوديين، تحت ضغوط خارجية قوية، ستجعلهم يفهمون ضرورة القيام بتغييرات جوهرية وأن يقوم "جورباتشيف" سعودي بالدور المناسب. سيكون هذا مُرحبا به وسيعطي العائلة الفرصة الأخيرة، قبل البديل الآخر الحتمي وهو "لا-سعودة" المنطقة بصفة نهائية. أيا كان الأسلوب المتبع؛ فسيُمَثل هذا، بعد عملية تحرير العراق، خطوة ثانية على طريق إصلاح المنطقة العربية.

كلام عن العَلمانية

"العَلمانـــية" هـــي من أكثر الموضوعات إثارة للخلط في العالم العربي، وتحـــيط بهـــا دائمـــا الأوهـــام والأساطير والأكاذيب، ولذلك فإن فتح باب الـــنقاش[1] حولها الآن، في الوقت الذي يكثر فيه "الكلام عن الإصلاح"، هو بلاشـــك أمـــر مفـــيد. وقبل الدخول في التفاصيل ليتنا نتذكر أمرين يمثلان خلاصة الموضوع:

ـ العَلمانـــية ماهـــي إلا مجموعة من "قواعد لعب" مجتمعية تستند، مع الديموقراطية، إلى مجموعة قيمية واحدة؛

ـ العلمانية شرط لازم لدخول الحداثة وشرط لازم للديموقراطية.

***

- **ما هو تعريف العلمانية وماهي جذورها التاريخية؟**

مـــن المهـــم إدراك أن هـــناك تعبـــيران لمـــا يُترجم بالعربية على أنه "العَلمانية":

أولا: "ســكيولاريزم" (secularism) المشـــتقة مـــن كلمـــة سيكولوم (saeculum) اللاتينـــية التـــي تعني العصر أو الجيل أو القرن، ولكن في العصـــور الوســـطى كانـــت تعنـــي العالم أو الدنيا أو هذا الزمان في مقابل الكنيســـة. لاحـــظ أن هـــناك لفـــظ لاتيني آخر "موندوس" (يقابل كوزموس اليونانية) بمعنى الكون؛ أي البعد المكاني.

ويعـــرف قاموس أكسفورد تعبير "العَلماني" (سيكيولار) على أنه "ينتمي للحـــياة الدنـــيا وأمورهـــا (يتميز في ذلك عن حياة الكنيسة والدين). مدني

---

(١) هذا الفصل يتناول عددا من الأسئلة التي وجهتها جريدة "الأحداث" المغربية لمجموعة من الكتاب في العالم العربي.

مراجع رئيسية:

- Laïcité entre passion et raison, Jean Baubérot, Seuil
- La Laïcité face à l'islam, Olivier Roy, Stock
- Encyclopedia of Politis & Religion

-العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، عبد الوهاب المسيري، دار الشروق.

وعـــادي وزمني. غير كهنوتي. غير ديني. غير مقدس. غير معني بخدمة الـديـــن. غير مكرس له. غير مقدس. في مجال التعليم يشير إلى موضوعات غـــير دينية، أو استبعاد تدريس المواد الدينية في المدارس العامة. ما ينتمى لهـــذا العالم الآني والمرئي، تمييزا له عن العالم الأزلي والروحي". ويعرف نفس القاموس "العلمانية" (سيكيولاريزم) على انها "العقيدة التي تذهب الى ان الأخـــلاق لا بـــد أن تكون لصالح البشر في هذه الحياة الدنيا، واستبعاد كل الاعتـــبارات الأخـــرى المســـتمدة من الإيمان بالله أو بالحياة الاخرى". أما "العلمنة" فهي تفعيل ذلك في المجتمع.

وقـــد استخدم مصطلح (سيكيولاريزم) لأول مرة في ١٦٤٨ عند توقيع صـــلح وستفاليا وبداية ظهور الدولة القومية الحديثة، وكان يعنى فى البداية "علمنة ممتلكات (أوقاف) الكنيسة" أي نقلها الى سلطة سياسية غير دينية. ثم اتســـع المجال الدلالى مع جورج هوليوك، الإنجليزي الذي صك في ١٨٤٦ المصـــطلح بالمعـــنى الحديث فعرف العلمانية بأنها "الإيمان بامكانية إصلاح حـــال الإنســـان من خلال الطرق المادية دون التصدي لقضية الايمان سواء بالقـــبول او الرفض". وقد تم تقليص مصطلح هوليوك، فاصبح يعنى "فصل الدين عن الدولة" أي فصل العقائد الدينية عن رقعة الحياة العامة.

ثانـــيا: تعبـــير "لاييك" فى الفرنسية (laïc) المشتق من الاصل اللاتينى (laicus) والمشتق، بدوره، من أصل يوناني (laikos) أي المنتمى للشعب، ويعنـــى (طـــبقا لمعجـــم لاروس الكبير) "لا ينتمى للكهنوت. أو مستقل عن المؤسسات الدينية". وقد صك فيرديناند بويسون (١٨٤١ـــ ١٩٣٢)، المنظر الأول للعلمانـــية في فرنسا، هذا التعبير بكونه ينصرف إلى "النظام السياسى المتمـــيز بإقصـــاء الـــنفوذ الكهنوتـــى عن الدولة، وسياسة منهجية لتصفية المضـــمون دينـــي فـــي التعليم أو القانون". وهذا النظام يحمل، إلى حد ما، بصـــمات الـــتجربة الفرنســـية فى العلمنة (المرتبطة بالثورة) برفض كل ما يتعلق بالنظام القديم ووصلت إلى ذبح النبلاء وكثير من رجال الكهنوت.

وممـــا ســـبق يتبيـــن اختلاف تعبير (لاييك) الذي يشير الى "العلمانية السياسية" عن (سيكيولار) الذي يشير بالأكثر الى "حركة مجتمعية عامة" كما ســـنرى. ومن الخطأ الإشارة (كما يفعل الكثيرون، حتى فى الغرب) إلى ان (لايـــيك) هى مجرد ترجمة فرنسية لتعبير (سيكيولار). فالتعبيران متقاطعان ولبسا متطابقين. وسنعود لهذه النقطة بعد قليل.

- **إذن ماهي العلمانية بالمعنى العام؟**

هـــناك العديـــد من التعريفات ولكننا نجد أن أفضلها (الذي قدمه الأستاذ جـــان بوبيرو) هو الذي يرى أن العلمانية، كمرجعية فكرية، يمكن تشبيهها بمثلث:

الضـــلع الأول فـــيه (يـــتعلق بخاصية "العلمانية") هو "عدم تسلط الدين (أو أي نـــوع آخـــر من المعتقدات) على الدولة، ومؤسسات المجتمع والأمة والفرد".

حركة "العلمنة" تشمل هدفين يشكلان الضلعين الآخرين من المثلث:

- حـــرية الضمير والعبادة والدين والعقيدة، وذلك في التطبيق المجتمعي وليس كمجرد حرية شخصية باطنية.

- المساواة في الحقوق بين الأديان والمعتقدات؛ مع ضرورة تطبيق هذه المساواة واقعيا ومجتمعيا.

هذا المثلث يشكل "محيط العَلمانية"، ولكن بعض الفاعلين في المجتمع قد يُحـــبذون هذا الضلع أو الآخر. فالمؤمنون قد يحاولون اختزال العَلمانية في حـــرية الديـــن والعـــبادة (مع إعطاء أهمية أقل لحرية تغيير الدين أو حرية الاعتقاد اللاديني). أما المؤمنون المنتمون لأقلية فقد يحاولون، من ناحيتهم، الدفاع عن المساواة بين الأديان. بينما اللادينيون قد يشكلون نوعا من الهوية العلمانـــية التـــي ترتكز أساسا إلى مقاومة تسلط الأديان. ومن الملاحظ أن المـــيديا تـــتحدث غالبا عن العَلمانية من هذه الزاوية، لأنها الأكثر تناقضية واستعراضية أو تخدم أهدافا معينة.

مـــن الحيوي هنا إدراك أن العَلمانية حتى لو كان لها جذور فلسفية فهي ليســـت، ولا يمكـــن أن تصبح، "أيديولوجية"؛ لأن هذا قد يخلع عليها بعض صـــفات أو خصـــائص الديـــن أو العقيدة مما يتناقض في حد ذاته مع مبدأ العلمانية! فالتوجه الأساسي لحركة "العلمنة" هو، بحكم التعريف، نحو "تحقيق وتفعـــيل حقـــوق الإنســـان"، وعلـــى وجه الخصوص قيم الحرية والمساواة والإخـــاء (حيـــث "الإخاء" هو الوسيلة للعيش في الحرية والمساواة بصورة تعطيهما طعمهما الحقيقي).

بمعـــنى آخـــر فالعَلمانية ليست "قيمة" من القيم بل إنها ليست أكثر من "قواعـــد لعبة" مجتمعية، مثلها في ذلك مثل "الديموقراطية الانتخابية"، تضمن

لأبـناء الوطـن العـيش معـا في ظل قيم الحرية والمساواة. أي هي "عقد اجتماعي" في داخل "العقد الجمهوري" (أو الملكي الدستوري) للحكم.

ولا بـد هنا من تذكر أن عملية فصل مهمات الحياة العامة عن الكنيسة تطـورت عبر التاريخ. ولكن إعلان حقوق الإنسان والثورة الفرنسية أعطيا بدايـة جديـدة وأظهرا بوضوح فكرة الدولة العَلمانية؛ دولة كل المعتقدات، المسـتقلة عـن المؤسسة الدينية والمتحررة من تسلط أفكار "لاهوتية"، حيث التحديد واضح لحدود ما هو زمني وروحي.

عملـية (process) "العلمـنة" ليست خطية بل متعددة الأبعاد وتأخذ، حسـب المكان والزمان، أشكالا مختلفة، ولكنها تتعلق بأبعاد أربعة تتم فيها العملية بشكل متزامن؛ بصورة مستقلة ولكنها متفاعلة، بل متبادلة الاعتماد. وهـي: الدولـة، ثم مؤسسات المجتمع (التي تقع على خط تقاطع الدولة مع المجتمع)، ثم الأمة وهويتها، ثم الفرد.

١ـ الدولـة: تعنـي "العلمـنة" هنا تحقيق استقلال "متبادل" بين الدولة والديـن. فالدولـة الحديـثة تشكل مجالا للسلطة الزمنية، بينما الدين مجاله "السـلطة الروحـية". هـذا الاسـتقلال المتبادل يستند إلى المساواة المدنية والسياسـية بيـن المواطنيـن، واسـتطاعة كل فرد ممارسة حرية الضمير والاعتقاد في المجتمع. وفي حالة فرنسا، على سبيل المثال، فإن قانون فصل الدولة عن الكنيسة (الصادر في ١٩٠٥) يشتمل على ثلاثة مبادىء رئيسية: ١ـ أن "الجمهورية توفر حرية الضمير وتضمن حرية ممارسة العبادات في حـدود احـترام النظام العام"؛ ٢ ـ أنه "لا توجد عقائد (أديان معترف بها) يمكـنها الانـتفاع بـتمويل عام". وهذا يشكل، بالتالي، المساواة بين الأديان والمعتقدات؛ ٣ـ السماح "بحرية التنظيم الداخلي للكنائس".

٢ـ مؤسسـات المجتمع: هذا البعد من عملية "العلمنة" يعنى تحديد دور الديـن كمؤسسة في الحياة المجتمعية (أي كعامل فاعل اجباري أو شامل أو شمولي). لكن بالطبع، حتى في حالة الدول التي وصلت إلى أقصى درجات العلمـنة، يبقى له دور اختياري أو استشاري لا يستهان به وبتأثيره وخاصة فـي مجـال "القيم والأخلاقيات المجتمعية" أو في مواجهة المعضلات التي يخلقها التقدم التكنوبيولوجي، مثل مشاكل نقل الأعضاء والاستنساخ وتعريف الموت الخ.

٣ــ الهويــة الوطنــية: العلمنة تعني اختفاء دور الدين كبعد من أبعاد الهويــة الوطنــية. فلا ينبغي أن تكون هناك أمة "إسلامية" أو "كاثوليكية" أو "بوذيــة" الخ (بنفس الصورة التي لا ينبغي ان تكون الهوية مبنية على شكل عنصــري مــثل أمة "آرية" أو "عربية" أو "سلافية") بل يلتف أبناء الجماعة الوطنية حوال تراث وطني مشترك وقيم وطنية مشتركة.

٤ــ الفــرد: تعني العلمانية الفصل بين الانتماء المواطني وبين الانتماء الدينــي أو الاعتقادي، وسيادة الحرية الاختيارية فيما يتعلق بالأطر الفكرية والمرجعيات الدينية أو الفلسفية التي ينتمي إليها الفرد.

باختصــار، فبالإضافة إلى التأصيل القانوني لفصل الدولة عن المؤسسة الدينــية (أي العلمــنة (لاييك))، تعني العلمانية فصل المجال المجتمعي إلى دائرتيــن: الأولى "عامة" (تعتبر محايدة تجاه الدين والمعتقدات، مثل التعليم العــام والقــانون) والأخــرى "خاصــة" (يمكن في داخلها التعبير الحر عن المعــتقد). ويصبح التواجد الديني في المجال العام ذا طبيعة جمعياتية (نسبة إلى الجمعيات) وليس مؤسسيا.

...

[نفــتح هــنا قوســا للعودة إلى الفرق بين مصطلحي العلمانية السابق ذكــرهما. في حالة دولة مثل بريطانيا لا تقل "علمانية مجتمعية" (سيكيولار) عــن فرنســا، نجد أن الدين يحتفظ فيها بدور مؤسسي، حتى وإن كان بالغ الرمــزية، إذ تــرأس الملكة (شكليا) الكنيسة الأنجليكانية. أما أمريكا التي لا تقــل "علمانية سياسية" (لاييك) عن فرنسا، نجد أن دور وبصمات الدين في المجــتمع أكــثر وضــوحا (أي أنها أقل "علمانية مجتمعية" (سيكيولار) عن أوروبــا). ومن ناحية أخرى نجد في تركيا أن رجال الدين (الإسلامي) هم موظفــون فــي الدولة التي تراقب خطابهم الديني. بمعنى أخر، تحول الأمر إلــى تسلط الدولة على المؤسسة الدينية، بدلا من استقلالهما المتبادل. وربما كــان هــذا الحل ضروريا من أجل ضمان استمرار العلمانية، وذلك بسبب الطبــيعة الخاصـــة "للتراث الإسلامي"، خاصة في دولة كانت تمثل الخلافة حتى عشرينيات القرن العشرين].

- **متى دخلت العلمانية العالم العربي؟ ومن هم روادها؟**

أول مـن تـرجم مصطلح Laïcité بـ "العلمانية" هو المصري لويس بقطر، أحد مترجمي الحملة الفرنسية، في معجم فرنسي – عربي طبع لأول مرة في مارس ١٨٢٨، ثم تبنى هذا المصطلح مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

العلمانـية لـم تدخـل قط إلى العالم العربي كجزء من الفكر السياسي. ولكـن، كمـا يقول العفيف الأخضر، "بعد لقاء العالم العربي بأوروبا، عبر الاسـتعمار، بـدأت الـدول العربـية الاسلامية تتخلى عن بعض الجوانب الاسـتفزازية مـن الدولـة الدينية مثل تطبيق العقوبات البدنية كجلد شارب الخمـر وقطـع يد السارق ورجم الزانية، وعن جباية الجزية من مواطنيها غـير المسلمين. السعودية مازالت تطبق هذه العقوبات البدنية وذلك، أساسا لأنهـا لم تعرف الإستعمار الأوربي وبالتالي لم تدخلها بعض أنوار الحداثة. أمـا السـودان فقـد عرف الإستعمار وتخلى في ظله عن الرق والعقوبات البدنـية، لكـن الدولـة الإسـلامية، التي أقامها الترابي، أعادت إليه الرق والعقوبـات البدنية". ومن ناحية أخرى (طبقا لما تقول صحيفة "الاهرام" في ٢٧ أبريل ٢٠٠٥) نجد أن مجمع البحوث الاسلامية في مصر منشغل بشأن موضـوع "تجميد تطبيق حدود الشريعة" الذي "يدعو إليه البعض"، إذ انتهت لجنة البحوث الفقهية إلى أن "إنكار الحدود الثابتة أو طلب إلغائها أو تجميدها – مـع ثبوتها بأدلة قطعية – يعد تركا لما هو معلوم من الدين بالضرورة، لذلك يعتبر المنكر لها خارجا على ملة الإسلام".

امـا رواد الفكـر العلماني في العالم العربي فهم كثيرون، مثل رفاعة الطهطـاوي، ومحمـد عبده، وقاسم أمين، وجورجي زيدان، وشبلي شميل، ويعقـوب صـروف، وميخائـيل نعيمه، وجبران خليل جبران، وعلي عبد الـرزاق، وكامل كيلاني، وفرح أنطون، وسلامه موسى، واسماعيل مظهر، ولطفـي السيد، وطه حسين، وأحمد أمين، وصولا إلى فرج فوده الذي، وإن لـم يكـن مـن رواد العلمانية، كان أول شهدائها، والطاهر الحداد والعفيف الأخضر. المطالبون بالعلمانية اليوم كثيرون..

- **هـل فشلت العلمانية في العالم العربي بسبب مقاومة الإسلام لها أم بسبب ضعف الخطاب العلماني؟**

فشل العلمانية في العالم العربي مرتبط بفشل مشروع التحديث بأكمله.

لكن التساؤل الحقيقي هو إذا كانت المجتمعات الإسلامية لا يمكنها تقبل العلمانية.

منتقدو الإسلام يتهمونه في هذا المجال (كما يقول الباحث الفرنسي أوليفييه روا) بالآتي: أن لا يوجد فصل بين الدين والدولة؛ وأن الشريعة لا تتماشى مع الديموقراطية (لأن شرع الله مفروض على الإنسان) ولا مع حقوق الإنسان؛ وأن المؤمن لا يمكن له الارتباط إلا بالأمة (الإسلامية) مع تجاهل المجتمع السياسي والمواطنة. الاستنتاج لذلك هو أحد أمرين: لا مفر من إصلاح ديني شامل قبل أن يمكن مواءمة "الإسلام" مع الحداثة؛ أو أن "الإسلام" غير قابل للإصلاح وبالتالي فالمسلمون محظور عليهم دخول الحداثة (كمسلمين). والغريب أن هذه النظرة لا تختلف كثيرا عما يقول به الإسلاميون الذين يعتبرون الإسلام نظاما "شاملا" وأن الشريعة غير قابلة للتغيير وأنها تصلح لكل مكان وزمان!

لن ندخل هنا في جدل عقيم حول الإصلاح الديني وهل هو ضروري (إن كان ممكنا) كشرط مسبق لدخول الحداثة. لكن يكفي الإشارة إلى أن العديد من الدول "الإسلامية" تنص دساتيرها بالفعل وبوضوح على العلمانية، مثل تركيا ومالي والكوت ديفوار وأوزبكستان، وذلك بالإضافة إلى أندونيسيا، أكبر دولة مسلمة في العالم، التي لا ينص دستورها على "دين للدولة"، ناهيك عن الإشارة إلى الشريعة. إضافة إلى ذلك فهناك عشرات الملايين من المسلمين، يمثلون خمس تعداد المسلمين في العالم، الذين يعيشون كأقليات ليس فقط في الغرب العلماني (أوروبا وأمريكا واستراليا) بل أيضا في دول علمانية أخرى من الهند إلى روسيا وجنوب أفريقيا. إذن هناك بالإجمال حوالي ٤٥% من مسلمي العالم ممن يعيشون في ظل دول على درجات مختلفة من الديموقراطية والعلمانية مما يثبت أن الزعم باستحالة قبول "المجتمعات الإسلامية" للعلمانية هو غير صحيح؛ مع ملاحظة أن عملية العلمنة والدمقرطة والتحديث في كل الحالات هي عملية "سياسية" نابعة من "إرادة سياسية"، ولا تتطلب فتاوى أو قبولا من رجال الدين.

على أي حال يبدو أن مشكلة رفض العلمنة تتعلق على نحو التخصيص بالمجتمعات العربية التي ترفض التحديث ولذلك تتمحك في أعذار واهية حول الدين.

- **لماذا فشل مشروع النخبة العلمانية العربية؟**

النخبة العلمانية هي بعينها النخبة الداعية للحداثة، وفشلها في جزئية العلمانية هو جزء من فشل مشروع التحديث بأكمله. وبعد العديد من المحاولات المتكررة منذ أواخر القرن التاسع عشر فمازال "مشروع التخلف" ـ إن جاز هذا التعبير ـ هو المشروع السائد والمتسيد في العالم العربي.

- **هل العلمانية ضد الدين؟**

من الناحية النظرية لا يوجد في تعريف العلمانية ما هو معاد للدين (anti-religious)، إذ المعنى الحقيقي هو "لا علاقة له بالدين" (non-religious) أو "المحايد تجاه الدين" أو المستقل عن المؤسسة الدينية". وطبقا لتعريف يانجر (الذي أورده عبد الوهاب المسيري، نقلا عن معجم السوسيولوجي المعاصر لتوماس فورد هولت) فالعلمانية هي "الاعتقاد والممارسات التي لا علاقة لها بالجوانب غير المطلقة للحياة الإنسانية. أي أنها ليست معادية للدين ولا هي بديل للدين، بل مجرد قطاع واحد من قطاعات الحياة. أي أنها لا تتعرض لأية منظومة معرفية وقيمية شاملة؛ فهي ليست رؤية للعالم".

وفي التطبيق العملي، ففي مجتمع حر يسود فيه مبدأ "حياد المجال العام" يمكن لأعداء الدين التعبير عن رأيهم، ولكن ليس هذا لأن العلمانية هي ضد الدين. ومن ناحية أخرى ففي مثل هذا المجتمع الحر يمكن أن ينشط الدينيون؛ بل إن أشد الإسلاميين غلواً يعرفون أن أكثر الدول التي تنشط فيها "الدعوة" حاليا هي الدول العلمانية. هم بالطبع يعرفون هذا جيدا وهم سعداء به، لكن ليس في هذا ما يجعلهم يقبلون السماح بإعطاء نفس الحقوق التبشيرية في الدول الإسلامية...

- **هل تشكل العلمانية قطيعة مع "جذورنا" الإسلامية؟**

لا نعلم إن كانت العلمانية تشكل قطيعة مع "جذورنا الإسلامية"، ولكنها بدون أدنى شكل تمثل قطيعة مع جذور التخلف، إذ أنها شرط لازم من شروط التحديث. وبدون لف أو دوران، لا يمكن وصف أي أنظومة أو مجموعة تقاليد تجافي أو تعارض أو ترفض حقوق الإنسان وترفض قيم الحرية والمساواة والعدالة (التي أصبحت كلها قيما تتعارف عليها البشرية الآن) إلا بالتخلف بل والهمجية. وحتى إذا كانت همجية "مقدسة"، فهذا لا يقلل (بل يزيد!) من وقع همجيتها.

مـــن ناحية أخرى، يشي هذا السؤال بفكرة خفية تستتر وراءه، وهي أن العلمانـــية مرتـــبطة فقط بالمسيحية، وبالتالي فلا شأن للمجتمعات الإسلامية بهـــا. يقال هذا بمعنى أنها ظهرت في أوروبا نتيجة صراع مؤسستي الحكم والديـــن، وأحيانا بمعنى أن المسيحية لا تعرف نظام حكم، بل تفصل لاهوتيا بيـــن مملكـــة الأرض ومملكة السماء (اعط ما لقيصر لقيصر، وما لله لله)؛ وبالتالـــي فالعلمانـــية هي إعادة لأصل كان الزمان قد أفسده. وكلا المعنيين صحيحان بدرجة كبيرة، لكن ليس في أي منهما ما يسند الزعم بأن العلمانية هـــي مسألة "تخص المجتمعات مسيحية" وأنه "لا شأن للمجتمعات الإسلامية بالموضـــوع". المهـــم أن الـــتطور التاريخي للدولة وشكلها هو الذي فرض التغيير في أوروبا أولا حيث كانت ثورة التقدم والتحديث تتم.

- **لمـــاذا تـــتعارض الدولة الدينية مع الدولة العلمانية؟ وفي أي المجالات تحديداً؟**

أولا لابـــد من تعريف الدولة الدينية (الثيوقراطية). الفكرة الشائعة عنها هي الدولة الخاضعة لحكم رجال الدين، مثلما في إيران الملالي أو أفغانستان الطالـــبان (أو دولـــة الفاتيكان !) الأدق (طبقا لموسوعة السياسة والدين) هو أنهـــا "النظام السياسي الذي يدعي تمثيل الإرادة الإلهية على الأرض، وهذه الإرادة يتم تفسيرها بواسطة بشر وفي داخل أطر وعلى خلفية (context) سياســية معينة. الجهد الأساسي للحكومة في الدولة الدينية هو تنفيذ الشرائع الإلهية".

الدولـــة الدينية إذن ليس فقط تتعارض، بل تتناقض مع الدولة العلمانية تناقضا أساسيا ومبدأيا. ولنعد قليلا إلى الوراء:

مـــنذ فجـــر التاريخ كان الكاهن في القبيلة، ثم الدولة، يقوم أيضا بدور الســـاحر والطبيـــب والحكـــيم والفلكـــي والمُـــنجم الخ، تاركا لزعيم القبيلة (أو الدولـــة) دور "نصـــف الإلـــه" (أو أحـــيانا الإلـــه الكامل!) ودور القائد العســـكري. الكثـــير مـــن الدول في مختلف الحضارات كانت تدعي تمثيل الإرادة الإلهـــية. الـــيهود جـــربوا هذا حتى القرن الحادي عشر ق.م. وفي المجـــتمعات المسيحية الأوروبية، إضافة إلى تسلط المؤسسة الكنسية، كانت هـــناك حالات دول دينية بحتة في العصور الوسطى مثل الدويلات البابوية، أو دولة جنيف تحت جون كالفن في القرن السادس عشر. كذلك كان الملوك يحكمـــون بموجـــب "الحق الإلهي"، ليس بالضرورة لتنفيذ إرادة السماء، بل للبقاء فوق المساءلة (حتى ثورة ١٦٨٨ في إنجلترا).

ومع تقدم المعرفة، بدأ "التخصص" يفرض نفسه، ليقوم آخرون ببعض أدوار الكاهن. ومع الانفجار المعرفي والعلمي الهائل الذي صاحب عصر النهضة في أوروبا، أخذ دور رجل الدين في أوروبا يتقلص بالتدريج. لم يكن الأمر سهلا على المؤسسة الدينية، ولكن النتيجة لم يكن هناك مفر منها، وخاصة بعد انطلاق حركة الإصلاح الديني التي لم يكن من الممكن لها أن تحدث بمعزل عن النهضة العلمية الفكرية التقنية البازغة، وخاصة اختراع المطبعة.

ومع بدء دوران عجلة التحديث والتقدم المستندين إلى العقل، بدأ تنظيم النشاط الإنساني بشكل "عقلاني"؛ حيث العقلاني (طبقا لدائرة المعارف البريطانية) هو الذي "يدور حول القيم والأنماط العامة (اللاشخصانية) والنفعية، وليس حول القيم والأنماط الطقوسية والتقليدية". وأصبحت المعرفة العلمية هي المكون الأساسي للمجتمع الحديث. ومبدأ التغيير المؤسسي الدائم هو جزء عضوي من منهج العلم نفسه، إذ أن أطروحات العلم كلها مؤقتة. ويتغير حسب إجراءات معروفة موحدة.

ولكن من الضروري عدم الخلط بين العلم (حيث تطبق مباديء العلمنة بلا حدود تقريبا) والنشاطات الفكرية وأشكال المعرفة الأخرى التي لا تستند إلى الإجراءات التجريبية، مثل الفلسفة واللاهوت.

الدين مجاله النفس والضمير، ودوره، إضافة إلى العبادات الموجهة للخالق، هو إعطاء "معنى" للحياة وصورة عن الحياة الأخرى ومباديء عامة حول صلة الإنسان بالإنسان. وكما قيل بحق، فالدين عليه أن "يبين الطريق إلى السماء، وليس كيف تدور السماء". وكتاب الدين ليس كتابا في الفيزياء أو الجيولوجيا أو الاقتصاد أو البيولوجيا. كما أنه ليس قانونا للعقوبات أو للمعاملات المدنية.

لكن العالم الإسلامي، وخصوصا العربي، الذي يتمسك بفكرة "الدولة الدينية" مازال يعيش بعقلية البداءة والبداوة في هذا المجال بصورة لا تختلف كثيرا عما حدث في فجر التاريخ. وبرغم عدم وجود "كهنوت" في الإسلام، فمازال معظم الناس ينتظرون من رجال الدين، إضافة إلى الوعظ، القيام بأدوار المنجم والطبيب والحكيم الخ، عن طريق الفتاوى الشخصية أو العامة. بل إن هناك من أدعياء الدين ممن يقومون بدور

المشعوذ والساحر بصورة بارعة (راجع ما يقوم به خبراء "الإعجاز العلمي" في القرآن).

- **لماذا يقرن الإسلاميون العلمانية بالإلحاد؟**

ربمـــا يعود ذلك إلى أن الكثير من روادها كانوا أيضا من الاشتراكيين، الذين طالما وُصفوا بالكفر والإلحاد.

وقـــد دأب الكثير من الكتاب مؤخرا على الإشارة للدولة "المدنية" هروبا مـــن استعمال المصطلح الذي قد يجلب التكفير على رؤوسهم. لكن حتى لو غـــيرت العلمانـــية إسمها إلى "عزيزة" أو "حسنية" أو "سوسن" فالإسلاميون سيصمونها ومن يدعون إليها بالكفر والإلحاد. فالعلمانية، مرة أخرى، ليست إلا "قواعـــد لعبة" في المجتمع الحديث المتحضر والتي ترتكن إلى قيم حرية الضـــمير والاعتقاد (أي الإنسان حر في اختياراته ومسئول عنها) والمساواة الـــتامة (بيـــن الرجل والمرأة وبين المؤمن وغير المؤمن وبين المعتقدات)؛ وهـــي قيم يكرهها هؤلاء كراهية الخفافيش للنور، ولذا فهم مستعدون لعمل أي شيء وكل شيء للحيلولة ضد دخولها إلى مجتمعاتنا.

كمـــا يقـــول العفيف الأخضر، فإن النرجسية التي يجسدها فقه مخالفة الكفار وعدم التشبه بهم، يعني بالنسبة لهؤلاء رفض ما يأتي من الآخر حتى لو كان صالحا.

- **ما هو دور التيار الإسلامي في فشل الخطاب العلماني العربي؟**

. مـــن حق التيار الإسلامي في العالم العربي أن يفخر بإنجازاته الباهرة فـــي الحـــيلولة دون دخـــول العرب في الحداثة (= العقلانية + العلمانية + الديموقراطـــية + التنمية). وقد كان هناك تحرك ملحوظ في اتجاه التقدم مع أواخـــر القـــرن التاســـع عشر وبداية العشرين، لكن ظهور حركة الإخوان المســـلمين وانتشـــار أفكارها وما تلى ذلك من انبثاق العشرات من حركات "الإســـلام السياسي" والجماعات الإرهابية من تحت عباءة الإخوان أدى إلى وأد حـــركة الـــتقدم والتحديث قبل أن تجد فرصة لتتجذر وتنمو. وبينما كان للـــنفط أن يصبح ممولا لعملية تنمية حقيقة، فإنه تحول إلى لعنة؛ إذ استغلت الوهابية والسلفية مليارات دولاراته لتنشر فكرها.

وصـــل الأمر إلى أن العالم أصبح محتارا أمام هذه الظاهرة "التاريخية" الفـــذة والفـــريدة التي بموجبها يعيش العرب، بفضل التيار الإسلامي، خارج التاريخ وخارج الزمن!

- **هل ساهمت الأنظمة العربية في إضعاف التيار العلماني؟ ولماذا اختارت كثير من الأنظمة العربية التحالف مع بعض التيارات الإسلامية عوض التحالف مع العلمانية؟**

الأنظمة العربية منذ القدم تستند إلى "الشرعية الدينية" التي تُكسب الحاكم نوعا من القداسة ("نصف إله"، بالضبط كما في القبائل البدائية) مما يجعله فوق مستوى المساءلة من الشعب، ولذلك فلا مصلحة لها على الإطلاق في السماح للفكر العلماني بأخذ أي منبر أو بالانتشار. وهي تترك "حزب المسجد" على حريته وتوفر له، فوق ذلك، منابر الإعلام الرسمي وغير الرسمي. ولذا نرى أن غالبية النظم هي في النهاية وجه للعملة التي يمثل التيار الإسلامي الوجه الآخر منها. والاختلافات المظهرية التي نراها أحيانا على السطح بين الوجهين ليست بسبب التباين في الفكر والمباديء بل حول من يجلس على كرسي الحكم.

والغريب أن نجد قنوات تلفزيونية، يُنفق عليها عشرات الملايين من الدولارات، تبشر بالتخلف وتدعم الإرهاب وترعاه؛ بينما لا يجد الفكر التقدمي التحديثي عموما (العلمانية جزء منه) منبرا ولو متواضعا يرفع صوته.

- **هل الديمقراطية ممكنة من دون العلمانية؟**

كل من الديموقراطية والعلمانية يستند إلى نفس مباديء الحرية والعدالة والمساواة، وكلاهما عبارة عن "قواعد لعبة" للعيش المشترك في المجتمع ولأسلوب الحكم المتحضر.

من الممكن تصور قيام دولة علمانية لكن غير ديموقراطية: هناك دكتاتوريات علمانية اليوم، وهناك ديموقراطيات كانت في السابق دكتاتوريات علمانية. لكن من المستحيل تصور العكس: فإذا كانت الديموقراطية تستند على معطية أساسية هي: "المواطنون هم أحرار متساوون ومستنيرون"، فكيف يمكن أن يمارس الديموقراطية أفرادُ مجتمع لا يمكن أن نِصفهم حقا "بالمواطنين" إذ لا توجد بينهم مساواة تامة؛ ولا نصفهم "بالأحرار" إذ هم مجبرون في ظل قيود أفكار دينية شمولية؛ ولا نصفهم "بالمستنيرين" إذ هم يغطون في مجاهل أفكار ظلامية عفى عليها الزمن يرسخها في العقول تعليم وإعلام متخلفان.

- **هل العلمانية ضرورية للمجتمعات العربية؟**

مـــرة أخرى نؤكد أن العلمانية ليست أيديولوجية وليست نظام حكم، بل هـــي قواعد لعبة مثل الديموقراطية التمثيلية، وكلاهما يستند إلى نفس القيم. العلمانـــية شرط لدخول الحداثة وشرط للديموقراطية: فبمعزل عن العلمانية، يصبح الدين ألعوبة في أيدي المتطرفين والحكام على السواء.

العلمانـــية ليســـت فقـــط ضرورية للمجتمعات العربية؛ بل هي حيوية كمدخل للتحديث.

- **هـــل توجـــد علمانية معتدلة وأخرى راديكالية ؟ وأيهما أصلح للمجتمعات العربية؟**

أمـــثال هـــذه التوصيفات لا معنى لها في الواقع الحالي. صحيح كانت هـــناك علمانية "راديكالية" في المراحل المبكرة لعلمنة المجتمعات في أوروبا (فـــي القـــرن التاســـع عشر) وإجبار السلطة الدينية على فض قبضتها عن المجتمع.

لكن في ظل الدولة الحديثة العلمانية، تعلو قيم الحرية والمساواة وحقوق الإنســـان وحياد الدولة وحياد المجال العام في كل ما يتعلق بالاعتقاد. وهذا الحـــياد هـــو حياد حقيقي، وليس حربا على معتقد أو آخر؛ وهو أيضا "حياد إيجابـــي" يحمي ويضمن حرية الضمير والاعتقاد. وهذا الضمان يشكل، مع فصـــل الديـــن عن الدولة، أعمدة العلمانية. (كما يقول برنار ستازي، الذي رأس لجنة "العلمانية والدولة" في فرنسا سنة ٢٠٠٣).

في النهاية يصبح الأمر راجعا إلى مواقف وآراء المتدينين "المحافظين" في مواجهة "التحرريين" إزاء الاختيارات السياسية المختلفة المطروحة على الساحة. ففي أوروبا وأمريكا نجد مثل هذه المواجهات في الموضوعات التي تتعلق بالذات بالأسرة (مثل الإجهاض الخ) ولا يوجد حظر مبدئي على اتجاه معين أو الآخر.

لا مفـــر من أن تقرر المجتمعات العربية الدخول على طريق التحديث، حيـــث تســـود العقلانـــية وقـــيم حقـــوق الإنسان، مبتدئة باعتماد العلمانية كـــأحد قواعـــد اللعبة المجتمعية. في ظل هذه الدولة الحديثة والتقدمية يكون البشـــر أحـــرارا متســـاوين فـــي الحقوق والواجبات وتكون الدولة محايدة تمامـــا فـــيما يتعلق بالمعتقدات، ويكون الشعب هو مصدر السلطات، ويقوم ممـــثلو الشـــعب (ولـــيس مـــندوبو الســـماء)، المنتخبيـــن ديموقراطـــيا،

بالتشـــريع؛ باعتبار أن الناس أدرى بشئون دنياهم، وسن قوانين حول شئون البشـــر وحـــياتهم فـــي داخل الوطن "على الأرض"؛ وليس لإجبارهم على دخول الجنة.

فرانكنشتاين

(١)

الذين يعتبرون أن الديموقراطية تبدأ وتنتهي عند صندوق الاقتراع، هم غالــبا (كمـــا زعمنا في فصل بعنوان "ديموقراطية من أي طراز؟") ممن لا يعـــرفون الفرق بين ذاك الصندوق الشهير وصندوق القمامة، أو قد يعرفون الفرق ولكن، علي وجه التحديد، لا يريدون إلا أن يتحول هذا إلي ذاك.

وقـــد كان القصد مما كتبناه آنذاك هو التأكيد على، والتذكير بـــ ، أمور كان الظن أنها بديهية، ولكن المتابع لما يُقال ويُكتب هذه الأيام، وخاصة بعد حرب العراق والازدياد الهائل في الاهتمام "بموضة" بالديموقراطية لا يملك إلا أن يُذهــل مـــن كمّ الخلط، سواء عن جهل أو سوء نية، الذي يُصب في عقول الناس حولها. ومن أكثر النماذج الاعتيادية تمثيلا هو ما حدث في أحد الـــبرامج الحوارية عبر فضائية عربية عندما صرخ المتكلم في وجه "عدوّه" الجـــالسِ عبرَ مائدة الحوار قائلا: "إذا جاء حكم الملالي في العراق باختيار شـــعبي حر، ماذا هم (الأمريكان) فاعلون؟ هل سيرفضون اختيار الشعب؟؟ إذن أي ديموقراطـــية هـــذه التي يتشدقون بها، التي إذا جاءت بما لا يعجبهم يرفضـــوه؟؟" وقـــد تـــردد نفـــس الســـؤال بعد فوز "حماس" في الانتخابات الفلسطينية وتقجم الإخوان في انتخابات مصر.

لا بد إذن من العودة للمربع رقم واحد!

وإحقاقـــا للحـــق، فـــاللوم في هذه المشكلة يعود، كما هو الحال في كل مشـــاكلنا الحالية والماضية والمستقبلة، علي الغرب اللعين الذي لا يكف عن التآمر علينا وعلى فكرنا فيقدم لنا مصطلحات تعني غير مانفهمه منها..

المســـألة ببســـاطة هـــي أن الـــناس فـــي الغرب عندما يتحدثون عن "الديموقراطية" أو "النظام الديموقراطي"، فإنهم يعنون بذلك أشياء ثلاثة:

أولا: الليبرالية السياسية (أو الدستورية، أو الكلاسيكية، بالمعنى المستقر منذ منتصف القرن التاسع عشر) وهي تتعلق أساسا بأهداف الحكم وبوسائل ممارســـته. وتتعلق كذلك بمجموع الحريات الأساسية المصانة والمضمونة بدســـتور وقوانين عادلة تساوي بين البشر بغض النظر عن اللون أو الجنس

أو العقيدة. أي أنها تعني حكم القانون، حقوق الملكية الفردية وحرية الاعتقاد وحرية التعبير بالكلام والإجتماع والنشر، وفصل السلطات.

[ونــود أن نذكــر هنا بأن اصطلاح الليبرالية السياسية بالمعنى السابق يختلف عن المعنى المتداول في أدبيات السياسة المعاصرة في الغرب والذي يربطها بأمور مثل دولة الرفاهية، والقوانين المتعلقة بالحريات الشخصية، أو عمومــا بالأجندة "اليسارية" في مقابل الأجندة "المحافظة"، كما يختلف تناول الاصطلاح بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية].

ثانــيا: الليبرالــية الاقتصــادية، وهي القائمة علي اقتصاد السوق حيث الملكــية الفــردية لوســائل الانــتاج والتوزيع هي الأساس، وحيث يرتكز الاقتصــاد علــي المنافسة ومنع الاحتكار. فهي- باختصار- الرأسمالية في شــكلها الحديــث. ونلاحــظ هــنا أن كافــة الأحزاب في الغرب، بما فيها الاشتراكية وحتي الشيوعية، تعمل في هذا الإطار.

ثالــثا: الديموقراطية الانتخابية (السياسية) كنظام حكم تمثيلي يقوم علي ســلطة الشــعب وإرادتــه، يرتكز على تداول السلطة والشفافية والخضوع للمساءلة الخ.

إذن، فالديموقراطــية السياسية مع أهميتها الحيوية، ليست سوى عنصر (أساســي) مــن "كلٍ" أو من "سيستم" متكامل يتكوّن من العديد من الأجزاء، التــي لا تخضــع كلها للانتخابات. بل بالتحديد فالهدف من وجود مكونات "غــير ديموقراطــية" هــو التحكم في العواطف الجمعية وتدريب المواطنين وارشاد الديموقراطية وبالتالي الحفاظ على الحريات. فبالإضافة إلى أحزاب سياســية قويــة تعــبر عن مصالح قطاعات من الشعب منتظمة حول أجندة فكــرية/سياسية محددة ولكنها تؤمن وتلتزم بأسس المجتمع وبالوطن كمكان للســعادة المشــتركة لكــل المواطنين، وتقبل بالتغيير وتداول السلطة؛ هناك قضــاء مستقل ونزيه، وصحافة حرة ونزيهة (ويمكن إفراد صفحات للكلام عن "نزيهة" هذه)، ونقابات عمال، وجمعيات أهلية للعمل المدني، وتجمعات للمهنيين، وللنخب، ولرجال الأعمال، الخ.

والحقــيقة هــي أن هذه الأمور الثلاثة المشار إليها هي أنظمة مختلفة تطــورت في مسارات متعرجة وصعبة عبر تاريخ الحضارة إلى أن تعانقت وتماسكت في أنظومة واحدة أصبح يطلق عليها اليوم "النظام الديموقراطي". ودراسة تطور النظم تبين أن الديموقراطية السياسية لم تنجح عبر التاريخ إلا

إذا أتـــت فـــي مـــرحلة تالية لليبرالية السياسية والاقتصادية. وهذه ملاحظة أبـــرزها وأكد عليها "فريد زكريا" في كتابه "مستقبل الحرية" (الذي عرضناه في فصل سابق) واستنتج أن اختلاف تسلسل المراحل عبر التطور السياسي لدولـــة مـــن الدول (وبالتحديد مجيء الديموقراطية الإنتخابية قبل الليبرالية السياسية) قد يؤدي، كما حدث في الماضي، إلي نتائج كارثية لا فكاك منها.

ذلـــك لأنه لا يمكن أن نتجاهل أن نظماً شمولية قد جاءت إلي الحكم في الماضـــي عـــبر وسائل ديموقراطية في بلاد لم تكن قد ترسخت فيها تماما جـــذور الليبرالية السياسية. وهذا موضوع هام سنتناوله في الجزء الثاني من المقال.

وبعـــد أن اكتوت البشرية بنيران الشموليات، توصلت إلى أن الأنظومة المثالـــية هـــي التـــي تـــتكون ـــ إذا شئت – من مثلث متساو الأضلاع من الأنظمـــة الثلاث المشار إليها. ومن يعيد قراءة كتاب "نهاية التاريخ" للمفكر السياســـي فرانســـيس فوكويامـــا (الذي يتعرض للسباب واللعنات في العالم العربـــي) يري أن هذه، في الحقيقة، هي الرسالة الأساسية للكتاب. فالبشرية فـــي تطورهـــا السياسي قد وصلت إلي أن هذه الأنظومة هي الأفضل والتي يصعب تصور ما يمكن أن يكون أفضل منها، كما أنها تحققت بعد دفع ثمن باهظ، ولذلك لا بد من الدفاع عنها لدرء ويلات البدائل.

وهكـــذا نكتشـــف عـــدم صـــحة الزعم بأن أي ما تقرره أغلبية شعب (أو مجموعـــة مـــن الـــناس) عبر عملية اقتراع أو انتخاب هو بالضرورة "صحيح" ولا لبس عليه، إذا تم ضد مباديء الحرية.

وهـــناك فـــي العـــالم (كمـــا يقـــول زكريا) دول "ديموقراطية" ولكنها "لاليبرالـــية" (illiberal) وبـــالعكس هـــناك دول "ليبرالـــية" ولكـــنها "غير ديموقراطية".

والســـؤال الذي يهمنا هنا هو: من ياترى يرفع في العالم العربي، وفي مصـــر علـــي وجه الخصوص، لواء الليبرالية السياسية كعنصر أساسي فى أنظومة الديموقراطية الليبرالية؟

الواضـــح هو أنه إذا كانت معظم الأنظمة الحاكمة مستعدة للقبول بشكل مـــن أشـــكال الليبرالية الإقتصادية، وإن كانت مستعدة، علي مضض وتحت تأثـــير لـــي الأذرع والضـــغوط الخارجـــية، إلـــي قـــبول شكل من أشكال "الديموقراطـــية الصندوقية"، وإن كانت القوي السياسية المؤثرة علي الساحة

(وهـــي أساســا الإسلام السياسي ومن يدور في فلكه) تشارك الأنظمة فيما يــتعلق باالليبرالية الإقتصادية، وتزايد علي الأنظمة فيما يتعلق بالديموقراطية الصــندوقية؛ إلا أن الغالبية رأسها وألف سيف أمام قبول الليبرالية السياسية. فهـــي العدو المشترك، ولذا لا تتهاون الأنظمة في سحقها وتتحالف الأطراف في تضبيق الخناق على ما تبقى منها.

النتــيجة هـــي أنه ليس هناك قوة سياسية ذات وزن تجاهر بها، وحتي الحــزب المصري الذي كان يُعتبر ليبراليا في نسخته الأصلية (قبل الثورة) فقد طلّق الليبرالية السياسية بالثلاثة عندما تحالف مع أعداء الحرية في سبيل أن يــنال بضـــعة مقـــاعد نيابـــية. هناك، من ناحية إخري، قلّة قليلة خافتة الصـــوت مـــن المفكرين الليبراليين. ولكن من المدهش أن بعض الذين كان يقال أنهم من "رموز الليبرالية" (في مصر)، يتضح من خطابهم اليوم أنهم قد يساندون اقتصاد السوق حقاً، وربما الديموقراطية الصندوقية، ولكن فيما عدا ذلك هم أقرب إلى الفاشية منهم إلى الليبرالية السياسية.

باختصـــار، الديموقراطـــية الصـــندوقية لـــن تحل مشكلة تخلف العالم العربـــي، الذي لا خلاص له إلا بقبول "أنظومة الديموقراطية الليبرالية" ككل متكامل ولن ينهض بدونها.

وليس فيما قلناه ما يمثل عذرا للحكام اللذين يماطلون في القيام بالتغيير بحجـــة أن الديموقراطـــية ســـوف تأتي بمن هم أسوأ منهم. بل نعيد التأكيد بوضـــوح أن الديموقراطـــية السياســـية (الانتخابية) إذا لم تُبنى على أسس واضحة وثابتة وراسخة من تقنين وحماية وممارسة للحريات (أي باختصار الليبرالـــية السياســـية) فإن المولود لن يكون سوي "فرانكشتاين" مخيف. ثم نضـــيف بأن المطلوب هو وجود زعماء وساسة ومفكرين مخلصين لمصالح شعوبهم الحقيقية، يمكنهم فهم عملية التغيير السياسي المطلوب وتوجيهها في الـــتجاه الصحيح؛ وهؤلاء عليهم البدء في هذا بأسرع ما يمكن، فليس هناك وقت للتضيع!

وهذا موضوع الجزء الثاني من الفصل:

(٢)

لا بـــد لـــنا هنا من التأمل في أمر "الشمولية" (totalitarianism). إن الكثيريـــن يستخدمون هذا المصطلح بمعني الديكتاتورية والاستبداد والتسلط؛

والصحيح هو أن كل نظام شمولي هو في النهاية نظام أوتوقراطي (استبدادي) وتسلطي؛ ولكن العكس ليس صحيح؛ أي أنه ليس كل نظام استبدادي شموليا، فهناك فروق بين لينين أو هتلر وبين صدام أو عيدي أمين.

والأمر ليس فذلكة لغوية أو سفسطة فكرية بل هو أخطر من ذلك. وسوف نستعين في التوضيح بما كتبته الباحثة الأمريكية "حنة آرندت" (١٩٠٦– ١٩٧٥) والتي تعتبر عمدة دراسات هذه الموضوع.

تقول آرندت بأن العالم قد جرب في القرن العشرين ثلاثة أنواع من الشمولية: الشيوعية، وهي شمولية مبنية على "سيادة الطبقة"، والفاشية (الإيطالية أو اليابانية) وهي مبنية على "سيادة الأمة"؛ والنازية، وهي مبنية على "سيادة العنصر". وكلها نماذج لنظم شمولية جاءت بها، أو ساندتها، الجماهير حتى وإن اكتوت بنيرانها فيما بعد.

وتوضح آرندت في كتابها عن "أصول الشمولية" (١٩٥١) خواصها بأنها "ظاهرة جماهيرية" (masses). وهي جماهير ليست مرتبطة بطبقات معينة (بحسب الفكر الماركسي) وليست ذات بنية تركيبية اجتماعيا. ولا تنشأ الظاهرة عن مجرد تحركات مجموعة قليلة تعمل على التلاعب بإرادة الجماهير، بل هي حركة مسنودة تماما من الجماهير. فهتلر، مثلا، ليس فقط جاء إلى الحكم عقب انتخابات ديموقراطية حصل فيها حزبه على أعلى الأصوات بين ثمانية أحزاب، بل أنه لم يكن في استطاعته التمسك بالحكم ما لم يكن وراءه تأييد شعبي (إلي حين طبعا).

وفي بداية صعود الظاهرة الشمولية في مجتمع ما، فإن القادة قد لا يكونوا هم الذين يَدفعون الجماهير بل بالعكس، فالجماهير هي التي تصنع القادة وتدفعهم إلى الأمام، وقد تختار مَن ليست لهم خصائص فذة، بل أشخاصا عاديين أو فاشلين أو حتي مجرمين.

والجماهير تنخرط في مثل هذه الحركات بعد أن تكون قد "فقدت الاهتمام" بواقعها وفقدت "بوصلة" الاتجاه العقلي أو الفكري بصورة قد تنشأ عن انهيار التركيبة الطبقية، أو غيرها من التحولات الاجتماعية والسياسية الكبرى؛ إذ تشعر أنها لن تخسر بحركتها الجمعية شيئا يستحق، ولذا فليست لديها مشكلة في الاندفاع نحو أهداف خيالية مثل "بناء الاشتراكية" (في حالة

الشـــمولية الشيوعية) أو تحقيق "سيادة العنصر" أو "غزو العالم والتسيُّد عليه" الخ.

والشـــمولية ليســـت مبنية، كما هي الحال عند النظم الاستبدادية، على تحقـيق فوائـــد لمجموعة على حساب الآخرين، بل إنها مستعدة للتخلي عن مصـــالح حيوية آنية من أجل تحقيق أهداف تتفق مع بعض الأفكار المطلقة. ويصـــل الأمـــر إلـــى القبول بأي شيء وكل شيء قد يحقق الانتصار، مثل إطلاق غرائز الحقد أو غرائز الموت أو الانتحار. وهذا يصل بنا إلي سبب آخـــر وراء إمكانية وجود جماهير في قلب مثل هذه الظاهرة، وهو "العدمية" واستســـاغة الفوضـــى والتدمير، بل والتلذذ بهما، والتلاعب بالحق والحقيقي وتمجـــيد الأكاذيب والتمسك بها. بمعنى آخر فإن ما يجذب الجماهير بالأكثر لـــيس هـــو القومـــية أو العنصـــر أو الاشـــتراكية (أوغيرها من الأهداف المطلقة...) بل الشعور بالقوة والاستمتاع بالعنف.

وفـــي مـــرحلة تالية تنشأ الأحزاب الشمولية، وفيها يتضح التوجيه عبر الـــبروباجاندا، بيـــنما يقـــوم الـــتخويف والترهيـــب بـــدور رئيسي. وتبشر الأيديولوجـــية، محور عمل الأحزاب الشمولية، بأن هناك "قوانين وحتميات تاريخـــية لا يملـــك أحـــد أن يغيرها" و هكذا "لا يملك الحزب إلا أن ينفذها وينشرها". ويصل الأمر إلي الركون إلي قَدَرية لا فكاك منها، ويزداد جموح الجماعـــير فتعـــيش فيما هو خيالي، هربا من واقع مركب ومعقد ويصعب العـــامل معـــه، وتلجأ إلي الأساطير والحكايات والأوهام في هوس جماعي يغذي نفسه بنفسه.

وتتحول الأحزاب إلي مايشبه تركيبة طائفة دينية ذات طقوس. وفي هذا التكوين، فإن من هم "ليسوا منا" فهم خارجيون ومرفوضون (ما نطلق عليه الآن "رفض الآخر").

وما إن تتشكل الدولة الشمولية حتى ينعدم المجال العام المشترك، حيث لا توجـــد هـــناك مساحة مفتوحة أو مشتركة مع الآخرين، ويخفت ثم ينعدم الـــنقاش أو المعارضة، وتتغير القوانين حسب الأحوال، ويُسجن ويُقتل أعداء الأيديولوجـــية والمشـــكوك فـــي ولائهم ويتكون نوع من التضامن الرأسي يتماسك فيه من وصلوا للقمة مع من هم في الطريق.

وبعـــد الرعـــب والقضاء على الحريات الأساسية والتدخل في الحريات الشخصـــية حـــتى في أدق التفاصيل يأتي القضاء على حرية التفكير؛ إذ أن

التفكير ينبغي أن يصب في صالح الإيديولوجية وأن يشرح كل شيء بها ولها؛ ولذا تنشأ لغة خطاب كاذب يتبادله الجميع ولا يخرج أحد عن مفرداته. بعد هذا يتحول الناس إلي قطيع ويتوحد الموت بالحياة؛ الحياة التي هي أصلا مجال عمل وتعلم وفكر خلاق.

وهكذا- تقول آرندت – فإن النظم الشمولية التي نشأت في الماضي ليس البعيد في حضن الحضارة الغربية قد قامت على رفض مبادىء هذه الحضارة وأسسها المبنية علي الأخلاقيات ذات الجذور المسيحية وعلى مبادىء الهيومانيزم التي سادت أوروبا في القرن ١٩؛ ثم كادت تصل إلي محو ما هو إنساني من علي وجه الأرض. فخلاصة النظام الشمولي هي "الخراب النهائي".

الهدف من هذه العجالة حول "الشمولية" ليس (فقط!) استعراض القدرة على قراءة صفحات هنا وهناك (!)، بل (أيضا !) لفت النظر إلى ضرورة استقراء بعض حقائق الواقع الحاضر في العالم العربي في ضوء ما حدث في الماضي.

إن من الظلم اتهام العالم العربي بعدم الرغبة في النهضة. فالحقيقة أنه قد بدأ في المحاولة منذ قرن، وإن كانت النتيجة اليوم لا تسُرّ عدُوا فضلا عن حبيب.

لقد تابع المفكرون والسياسيون العرب منذ أوائل القرن العشرين ما يحدث في أوروبا وكان لكل المدارس الفكرية هناك أصداء هنا، مع استهواء خاص لما هو شمولي منها. ولكن إن كانت الشيوعية لم تجد في النهاية جذورا حقيقية، إلا أن الغالبية، شعوبا ونخبا وروادا وقادة، رأت، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، في الوحدة العربية مشروعا نهضويا. وبالفعل كان لهذا المشروع من أسباب النجاح وعوامله ما يدعو للتمسك به، لو لم يتحول بالتدريج إلي شمولية تختلط فيها الشوفينية القومية مع تعال عنصري بغيض. وانتهى به الأمر، كما حدث في باقي المشروعات الشمولية، إلي الانهيار تحت وطأة الاستبداد والصراعات والهزائم.

ومع كل خطوة على طريق فشل مشروع القومية العربية، كان يتصاعد البديل الذي يستلهم التراث وهو "الشمولية الدينية" حتى تحول هذا إلي تيار هائل يغذي مشاعر الجماهير ويلهب حماسها ويطلق العنان لغرائزها الدينية.

وتزامـــن هذا وتوافق مع استلاء رافد شقيق من الشمولية الدينية على الحكم في إيران، بعد إزاحة شركاء وطنيين في ثورة شعبية ضد حكم استبدادي.

ونفضـــل أن نُطلق علي هذه الظاهرة الشمولية تعبير "الإسلاميزم" نظرا لأن معظـــم الـــتعريفات الأخـــري المتداولة (التطرف الإسلامي، الأصولية الإســـلامية، الإسلام السياسي، الإسلام الراديكالي، التأسلم، الخ الخ) لا يفي بالمقصود في ضوء ما ذكرناه.

ومـــع الوقـــت انتشر تأثير الإسلاميزم من اندونيسيا إلى نيجيريا، ومن بريطانيا إلى كينيا، وأصبحت أيديولوجيتها محور خطاب متكامل، يشرح كل شـــيء ويغطـــي كل شيء، من زي الرأس حتي حركة المجرات السمائية، ومن الإعجاز الغذائي للعسل حتي الجينوم.

(راجـــع توصـــيف الشمولية أعلاه لتري كيف ينطبق بدقة مدهشة علي الواقع في كافة النواحي!)

وبإدراك هذه الصورة نتفهم، مثلا، أن "الشيخ أسامة" وأمثالُه ليسوا "قلة مـــتطرفة أو ضـــالة" كمـــا يحـــب أن يـــتهمهم البعض، أو هم صنيعة هذه المخابرات أو تلك الدولة، كما يصفهم البعض الآخر؛ بل هم ليسوا أكثر من الجـــناح الراديكالي أو العسكري للحركة الشمولية الجماهيرية الكاسحة. أي أنهـــم يشـــبهون التروتســـكيين بالنسبة للشيوعية، أو ذوي القمصان السوداء بالنسبة للفاشية، أو قوات العاصفة بالنسبة للنازية (مع الفوارق).

وخطـــورة هـــذه الشـــمولية الدينية الجديدة/القديمة تنبع من عدة أمور، أهمها:

أولا: إذا كانـــت الشموليات الأوروبية قد انتشرت في وسط شعوب قد بلغـــت قـــدرا مـــن التقدم (بالأخص في حالة ألمانيا)؛ فكيف الأمر في حالة شـــعوب تســـيطر علـــيها الأمـــيّة ومازالت في بدايات تطورها الاجتماعي والسياسي؟!

ثانـــيا: إن كانت الشموليات الأوروبية قد انتشرت وسادت برغم كونها معاديـــة للديـــن، أو على الأقل للأسس الأخلاقية النابعة من الجذور الدينية للحضارة؛ فكيف الأمر في حالة شمولية ترتدي عباءة الدين وتجد في خطابه وتراثه مادة غزيرة تتغذي عليها، ولو بالتشويه؟!

ثالثا: إذا كان للشموليات السابقة "جوبلز" واحد أو "برافدا" واحدة؛ فكيف الأمـــر في حالة شمولية تخدمها نظم تعليمية بالغة التخلف، كما تسيطر علي

شــبكة إعلامــية عالمــية هائلة (معظمها بتمويل حكومي!) تَستخدم أحدث التقنــيات؛ ممــا يُكَــوِّن "مــيجا- جوبلز" لا مثيل له في التاريخ، بدخل مع الجماهير في دائرة ذاتية التغذية من الهوس ؟!

***

هل هناك من مَخرَج؟

يرى المتفائلون أنه إذا زُرِعت ونَبتت بذرة الديموقراطية الليبرالية (في أنظومــتها المشــار إليه في البداية) وترعرعت لتصبح شجرة وارفة؛ فمن الممكــن (أعطــاك الله طول العمر) أن تُدرك الشعوبُ أنه يمكنها النهوض بدون الحاجة للإنتحار أو النكوص إلي الخلف.

ومن ناحية أخرى، يرى المتشائمون أنه، مع الأسف، من الصعب تخيُّل إمكانــية دحــر هذا الإعصار قبل أن تكتوي جماهيرُه وشعوبُه والعالمُ كلُّه بويلاتِــه. وهــذا هــو لُبّ الحرب العالمية التي تجري الآن تحت مُسَمّيات مخــتلفة مثل "حرب الفسطاطين" من جانب، أو "الحرب علي الإرهاب" (أو "ما يسمونه بالإرهاب"!) من الجانب الآخر.

وليس في أي الرأيين قَدَرية أو حتمية؛ فالبشر قد خُلقوا أحرار الإرادة، ويمكنهم الاختيار وتحمل التبعات.

والله أعلم!

مكان ومستقبل العلمانية بين تركيا ومصر

مضـــت ثمانية عقود منذ أن جعل مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمـــال الملقب بأتاتورك (أي "أبو الأتراك")، العلمانية من أسس الدولة. وقد تجـذرت وأصـــبح لهـــا مناصرون أقوياء في الدولة والمجتمع، إضافة إلى الجيش الذي يعتبر نفسه حاميها الأول.

كـــان العلمانـــيون يـنظرون بعـــيون الشك إلى رئيس الوزراء رجب أوردوجان بسبب الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الذي يرأسه، كما لم ينس الكثيرون اللغة التهييجية التي كان يستخدمها في منتصف التسعينيات ــ بمـــا في ذلك استعانته ببيت شعر يقول "المساجد ثكناتنا والمنائر حرابنا" مما أدى به إلى السجن...

لكن منذ توليه رئاسة الوزارة، كان أوردوجان يحاول أن يبدي حرصه علـــى العلمانية، مؤكدا باستمرار على أن الدين والسياسة لا يختلطان. وكان جهده الرئيسي هو التركيز بلا هوادة على زيادة فرص النجاح في الحصول علـــى موافقـــة زعمـــاء الاتحاد الأوروبي على بدء مفاوضات الدخول في الاتحاد، في الوقت الذي يؤيد فيه بين ٧٠ و ٨٠% من الأتراك دخوله.

إلا أن الشـــكوك سريعا ما عادت للسطح، بل وقعت الحكومة في أسوأ أزماتهـــا [1] مـــنذ جـــاءت في أعقاب النصر الانتخابي في نوفمبر ٢٠٠٢ ويتعلق الموضوع بمكان الإسلام في التعليم وبالتالي في الحياة العامة. وهكذا دخلت البلاد في دوامة جدل سياسي صاخب شمل الجميع...

جـــاءت الشـــرارة من مشروع قانون قدمه حزب أوردوجان يجعل من الســـهل علـــى خريجـــي المدارس الدينية الثانوية، التي وظيفتها إعداد أئمة وخطباء المساجد، دخول الجامعات التي يختارونها ليدرسوا ما يشاؤون مما لا علاقة له بإعدادهم كرجال دين، كالقانون أو الهندسة أو غيرها. وقد وافق البرلمان، الذي يسيطر عليه حزب أوردوجان، مؤخرا على القانون.

قـــد يـــبدو الأمـــر ثانويا أو حتى بديهيا إذ أن القانون يوفر، كما يقول مؤيدوه، فرص "المساواة" بين الطلبة في امتحانات دخول الجامعات. ويقول

(١) في ابريل ٢٠٠٤

أنصــار أردوجان، الذي حصل حزبه على حوالي ٤٢% من الأصوات في الانــتخابات، أن علــيه أن يعطي ناخبيه شيئا ما. بل إن المستشار السياسي للرئــيس الأمريكي بوش وصف الأمر بأنه "تكتيك سياسي هام لأجل إرضاء القاعدة الحزبية المحافظة"...

لكــن الأمــر لــيس بهذه البساطة في تركيا حيث الخوف على انهيار العَلمانــية مازال، بعد ثمانية عقود من الممارسة، يمثل هاجسا حقيقيا. يقول منــتقدو القانون أنه قد يهدد عَلمانية الدولة عن طريق "تسريب أعداد كبيرة مــن الطلبة المتشبعين بتعاليم الدين منذ طفولتهم إلى داخل النخب الحاكمة". ويــرون فــي التشريع "برهانا على أن أوردجان لديه أجندة إسلامية سرية، وأن مــا يحدث هو ألعوبة بعيدة المدى لوضع أعداد من "الدينيين" في أماكن قيادية في الوزارات في المستقبل". أي باختصار العمل بهدوء على تقويض العَلمانية من الداخل.

ولــم يتردد مكتب رئيس الأركان في إعلان أن المدارس الدينية "تصلح فقــط لتدريب العاملين في حقل الخدمة الدينية... وأنه ليس لأحد أن يشك في كــيف ســيكون موقف الجيش... الذي يعتبر أن القانون لا يتفق مع عَلمانية تركيا".

كــان هناك توقع عام بفيتو رئاسي يؤدي لإعادة القانون إلى البرلمان. وقد انتهي المشروع أمام المحكمة الدستورية إذ أصر عليه البرلمان. ويقول بعــض المراقبين أنه ربما كان هذا بالضبط ما يريده أوردوجان: أن يبرهن لمســانديه "الدينييــن" أنه قد حاول تمرير القانون برغم علمه بأن محاولاته ستفشل. وبهذا الأسلوب الملتوي يمكنه أن يحتفظ بولاء مؤيديه بدون أن يثير انــتقادات الآخريــن؛ إذ مــن المرجو ألا يجعل الأمر يقف في طريق هدفه الرئيســي الذي يؤكد له مكانا فريدا في التاريخ، باعتباره السياسي الذي أقنع قادة أوروبا أن مكان تركيا هو في أوروبا.

باختصــار؛ فتركــيا، التي كثيرا ما تعد نموذجا للدولة الإسلامية التي تعتنق الديموقراطية، مازالت تواجه سؤالا حيويا حول مكان الدين في الحياة العامــة، كما تواجه سؤالا، مرتبطا به، حول دور الجيش، في وقت تحاول فيه أن تصبح أكثر تحررا وانفتاحا.

***

بغض النظر عما انتهت إليه تلك المعركة في تركيا فالسؤال الآن هو ماذا عن مصر؟ وهل هناك مكان أو مستقبل للعَلمانية فيها؟

وأهمية السؤال تنبع من أن العَلمانية هي شرط أساسي وضروري (وإن كان غير كافٍ وحده) لقيام دولة ديموقراطية، وأي كلام عن إصلاح وتقدم نحو "الديموقراطية" في مصر (أو في غيرها) هو لغو بلا معنى في غياب العَلمانية، دستوريا وعمليا. ويبدو أن هذه البديهية المبدأية "تغيب" عن الكثيرين. فعندما يتعرض، مثلا، بعض الكتاب بالإعجاب لما يحدث في الهند ثم يسارع أحدهم ليلاحظ وجود "هيئة مستقلة تتولى العملية الانتخابية" هناك ويطالب بمثيل لها في مصر؛ فهل يدري أنه كمن يطالب بتركيب "قفل" (مزلاج) من نوع جيد لباب "شقة" في الدور الخامس من عمارة لم تبنَ بعد، لأن أساساتها لم تدق بعد؟! فالنموذج الديموقراطي الهندي ناجح وباهر أولا وقبل كل شيء لأن حجر أساس نظام الحكم، الذي أرساه آباء الجمهورية غاندي ونهرو، هو العَلمانية. ولا يقتصر الأمر على مجرد وجود هيئة مستقلة للانتخابات.

نعود للسؤال حول مصر. من الواضح، والمحزن، أنه في الوقت الذي تزدهر فيه الديموقراطية في الهند، وتنشغل فيه تركيا بأسئلة هامة حول أوضاع العلمانية ومستقبلها، فإن مصر ليس لديها أسئلة ولا يحزنون؛ بل نجدها تندفع في تنفيذ "خريطة طريق" تديين كل شيء، وبأسرع ما يمكن.

فبالإضافة إلى النصوص الدستورية (دين الدولة ومصدر التشريع) والقانونية المعروفة في هذا الشأن، لا يمكن أن تخطيء العين تزايد الهوس الديني في المجتمع إلى درجة التشبع، والتحول، بريادة من الدولة وأجهزتها المختلفة، إلى هلوسة وهذيان بلا مثيل في أي مكان آخر بالعالم..

وإليك بعض النماذج "الاسترشادية" لما نعني:

أولا: بينما لا يتعدي طلبة المعاهد الدينية في تركيا الثمانين ألفا، يزيد عدد طلبة المعاهد والكليات الدينية في مصر (التي تماثل تركيا في عدد السكان) عن المليون ونصف المليون، بالإضافة إلى عشرات الألوف من خريجي المعاهد الدينية الذين يدخلون ما يشاءون من كليات (بما فيها كليات عسكرية...). ويبدو أن حلم صلاح جاهين الذي كان يغنيه عبد الحليم حافظ في الستينيات بإنشاء "أوبرا" على الترعة في كل قرية، قد تحول في الواقع إلى إقامة معهد ديني في كل قرية (أو معهدين، على وجه الدقة: واحد للبنين

والآخـر للبـنات...). وهـو إنجـاز تـم معظمه في أثناء "زمن الرئاسة الحالية"…. ولانعرف إن كان الهدف النهائي هو "معهد ديني لكل مواطن" أم مـاذا!! وكـأن هذا لا يكفي، فقد انتشرت في ربوع مصر ظاهرة المدارس "الإسـلامية" الخاصـة التي تعمل تحت أعين الدولة والتي رسالتها هي أن تحقـن في رؤوس الطلبة من كل الأعمار جرعات مكثفة من التعليم الديني، إضافة إلى المنهج العام الذي هو يقوم أساسا على "الحفظ الصم" وقتل ملكات التفكير المستقل.

ثانـيا: إذا ذهبـت، مـثلا، إلى مبنى "المُجَمَّع" في ميدان التحرير بقلب القاهـرة لقضاء معاملة ما مع البيروقراطية المصرية العتيدة، وتصادف أن تكـون هـناك في وقت أحد الصلوات، فينبغي ألا تفاجأ إذا رأيت الموظفين يـتركون أعمالهم ليقوموا (بعد أخذ وقتهم في عمل الاستعدادات اللازمة..) بتأدية الصلاة في المصليات وفي الطرقات؛ يؤمهم في ذلك رؤساء الإدارات والمصالح، ومن بينهم "لواءات" و "عمداء"!! والرسالة الوضحة هي أنه بدلا من اعتبار "العمل عبادة" فالدولة في مصر ليس فقط تعتنق فكرة أن "العبادة عمل"، يعلو بالطبع على أية واجبات أخرى؛ بل إنها تؤم الناس فيه لتؤكد أن محاسبتها ليست من حق "الرعايا" بل هي أمر بينها وبين السماء.

ثالـثا: نعـرف جمـيعا كم أن القنوات الإذاعية والتلفزيونية المصرية متخمة بالمواد الدينية بصورة لا تختلف عن، إن لم تتفوق على، شقيقاتها في السـعودية وإيران مع فارق الكثرة الهائلة في عدد القنوات المصرية (بفضل الـريادة فـي الـتكاثر الكمـي الإعلامي). لكن الغريب ملاحظة أن القناة "الفضـائية" المصـرية، الموجهـة إلى المشاهدين في الخارج، تكاد تكون الوحـيدة بين الفضائيات العربية في حرصها الشديد على أن تقطع إرسالها (حتى لو كان "خطابا تاريخيا" ما.....) لإذاعة الأذان "حسب التوقيت المحلي لمديـنة القاهرة". وإن كان هذا بالطبع بدون فائدة مباشرة لمشاهدين تختلف مواقيت الصلاة حيث يقيمون بالساعات عنها في القاهرة، فالواضح أن هناك رسـالة محـددة يراد بثها. هل هي "لا صوت يعلو على صوت....الدين"؟ ناهيك بالطبع عن حرص التلفزيون المصري على استضافة فقهاء الإرهاب لتوجيه وإرشاد المشاهدين، في وقت تزعم فيه الدولة أنها تحارب الإرهاب!!

رابعـا: مـن بيـن صحافة العالم، تنفرد الصحافة المصرية، الحكومية و"المسـتقلة"، بـتكديس صفحاتها بمقالات دينية، غالبا ما تتضح بالإدعاءات

الفجة المثيرة للغثيان والنرجسية المرضية المثيرة للشفقة. ليس هذا فقط، بل أصبحت تقدم أبوابا ثابتة عن "الفكر الديني"، وإن كانت – والحق يقال – أبوابا شيقة ومشوقة، إذ توضح مراجعة بعض موادها عمق الهوة التي سقط فيها هذا "الفكر" الديني...

خامسا: مصر، التي أنجبت منذ قرن من الزمان هدى شعراوي وقاسم أمين: تحول فيها التحجب من "ظاهرة" إلى رمز قومي أو "قوميديني" كاسح، لا يجرؤ أحد على الخروج عنه. فباستثناء الممثلات غير التائبات ومن شابههن، والحريم من أهل الذمة، أصبحت نساء مصر محجبات، ونسبة لا يستهان بها منهن منقبات.

سادسا: بينما توقف رئيس الجمهورية لسنوات طويلة عن حضور احتفالات "عيد العلم" السنوية التي توزع فيها جوائز "مبارك الكبرى" وجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية على العلماء، فإنه يبدو شديد الحرص على حضور الاحتفالات الدينية مثل "ليلة القدر" وحفلات توزيع جوائز حفظ القرآن على الفائزين من مصر وكافة أنحاء العالم، وإلقاء الخطب أمام جموع من رجال الدين. بل إن هناك جائزة لأفضل محافظة مصرية في جهود تحفيظ القرآن، وليس في محو "الأمية" (التي تتزايد معدلاتها ولا تتناقص) أو الحد من "الانفجار السكاني" (الذي يهدد مصر بكارثة محققة). وتبرز وسائل الإعلام الحكومية حرص رئيس الجمهورية على عقد اجتماعات دورية مع القادة الدينيين لمتابعة أحوال الدعوة الإسلامية في أنحاء العالم؛ وكأنه خليفة المسلمين قاطبة.

سابعا: بمناسبة الكلام عن تجربة الهند وما قد يفيد منها، لماذا لم يلاحظ أحد أن "سونيا غاندي" (الإيطالية المولد التي أخذت جنسية الهند في ١٩٨٤، والمنتمية إلى أقلية مسيحية) قد تنازلت عن منصب رئيس الوزراء بعد نجاح حزب المؤتمر تحت قيادتها، وتولى "مانموهان سنج"، المنتمي إلى أقلية السيخ، المنصب ويؤدي اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية "زين العابدين عبد الكلام"، المنتمي إلى الأقلية المسلمة، في دولة أغلبية سكانها الساحقة من الهندوكيين. بينما يحدث كل هذا "هناك" في تلك الدولة الفقيرة المتحضرة، مازالت الحكومة "هنا" في مصر ترفض بإصرار وبدون مواراة أو خجل تعيين "غير مُوَحّد بالله" في أي منصب ذي قيمة حتى لو كان نائب رئيس مجلس قرية. أما عن صعوبة (استحالة) دخول "أهل الذمة" في سلك

التدريس الجامعي فقد أصبحت نموذجا صارخا، يتحدث عنه الجميع، للتفرقة العلنية التي تمارس مع سبق الإصرار والترصد في كافة الجهات "السيادية" و "شبه السيادية" و "غير السيادية"....

الخ الخ الخ الخ الخ مما لا نريد الخوض فيه الآن....

***

ماذا يعني كل هذا؟

إن كان للعلمانية مقياس من صفر إلى عشرة، تحاول تركيا الاقتراب من أحد طرفيه، وتستقر السعودية وإيران الطرف الآخر، فإن مقام مصر قد تدهور ليصل حاليا إلى مالا يزيد عن "واحد" على عشرة؛ أي أصبح نظام حكمها أقرب مايكون إلى الدولة الثيوقراطية. وننتهز هذه الفرصة لتصحيح خطأ شائع، إذ يظن البعض أن الحكم الثيوقراطي يعنى تولي رجال الدين زمام الحكم، ولكن الصحيح أنه يعني "الحكم المستند إلى الدين". فالسعودية، التي تحكمها عائلة مالكة، لا تقل "ثيوقراطية" عن إيران التي يحكمها الملالي. وهكذا فإن مصر هي دولة (شبه) ثيوقراطية، حتى وإن حَكَمَها الأفندية والعسكر. مصر التي سعى محمد علي واسماعيل باشا لأن تكون "قطعة من أوروبا" هاهي تقنع بأن تصبح قطعة من صحراء العربية..

وإذا كانت "الأهالي"، الناطقة بلسان حزب التجمع (٥ مايو ٢٠٠٤) قد أبدت انزعاجها الشديد لأن ممثلي الإخوان في مجلس الشعب يُعِدون، بالتضامن مع عدد من أعضاء "الحزب الحاكم"، للتقدم بمشروع قانون "تقنين الشريعة" (أي "إقامة الحدود" الخ، وهو مشروع كان موضوعا على الرف منذ أيام السادات).. إلا أننا نعتقد أنه بعد كل ما نجحت سياسات التنافس والتعاون والتكامل بين الدولة والتيارات الإسلامية في تحقيقه على أرض الواقع في ثلث القرن الأخير، فإن الوصول إلى مرحلة الجلد والرجم وتقطيع الأيدي والرقاب لم يعد سوى مسألة وقت (قصير؟)، ليس إلا.

ليس هناك، إذن، أمل في أن يكون للعلمانية في المستقبل القريب أي فرصة لتصبح اختيارا شعبيا أو تجد قبولا عاما في مصر، برغم ضرورتها الحيوية إن كانت لدى المصريين أي رغبة في أن تجد أم الدنيا موضعَ قدم ذات يوم بين الدول التي تفكر في السعي على طريق التحضر.

وأية محاولة للتغيير تستلزم إعادة تأهيل شامل للعقل والوجدان المصري، في عملية تحتاج قبل كل شيء إلى أتاتورك مصري شجاع (تسانده نخب مستنيرة)، لا نعلم إن كان سيأتي قبل فوات الأوان.

الحضارات وبلاويها

لا يوجد موضوعٌ استحوذ على الناس، أو فُرض عليهم، في السنوات الأخيرة مثل موضوع "الحضارات". وقد كثُر "اللت والعجن" فيه وحوله، حتى ملّ الناس صراعَ الحضارات وصدامها، وسئموا من حوارها، بل وكرهوا الحضارات وسنين الحضارات ومن يأتي بسيرتها.

ولكن لا بد أن نعترف بأن الموضوع، الذي أهرقت حوله آلاف الأطنان من الحبر، كان سببا وجيها لكي ينشغل به، وأحيانا يسترزق من ورائه، المتفكرون والكتبة.

وقد صدر كتاب "صدام حضارات – إعادة تشكيل النظام العالمي"، سبب المشكلة، في عام ١٩٩٦ من تأليف الأستاذ صامويل هنتنجتون (أو "هننجتون"، كما ينطق إسمه، حيث تصمت التاء بين النونين)، وتُرجم إلى العربية في ١٩٩٧ (ترجمة معقولة، عند مقارنتها بالأصل؛ صادرة عن دار "سطور" في ٥٦٠ صفحة). والكتاب، كما هو معروف، مبنيٌ علي مقال بعنوان "صدام حضارات؟ " (لاحظ علامة الاستفهام) نُشر في مجلة "السياسة الخارجية" في عام ١٩٩٣ كما أن التعبير الأصلي قد صكه قبيل ذلك الأستاذ برنارد لويس.

ومن الواضح أن البعض ممن كتبوا حول هذا الموضوع في عالمنا العربي لم يقرأوا الكتاب، أو إكتفوا بتصفحه؛ وإن كان هذا لم يمنعهم من المسارعة، على صراط ما حدث أثناء أزمة كتاب "أعشاب البحر"، إلى تحليله وتفنيده وشجبه، والنضال ضده.

وبرغم كل ما سبق، بل وبسببه، سنتجاسر على الكتابة حول الموضوع؛ في نوع من العناد، أو برغبة في استفزاز القاريء المسكين. والهدف هنا ليس عرض، أو إعادة عرض، الكتاب ـ وإن كان هذا في حد ذاته هدفا مشروعا بسبب أهميته ككتاب مفصلي؛ بل هو التعرض لبعض المفاهيم التي تحتاج لمناقشة، خصوصا تلك التي انتشرت وكادت تترسخ برغم (أو بفضل) خطئها. ففي عالمنا العربي السعيد، حتى عندما تكون المصطلحات شديدة الوضوح هناك قدرات هائلة على تفريغها من معانيها،

بل وقلبها رأسا على عقب؛ فما بالك عندما يتعلق الأمر بمصطلحات غير واضحة، أو فيها قولان أو لها أكثر من مغزى؟

***

ولتشعب الموضوع، وحتى لا ندخل في متاهات كثيرة، سنركز الكلام على شكل تساؤلات، كما أننا سنستعيد (بصورة محدودة) بعض المفاهيم التي قد تكون معروفة للبعض لمجرد اكتمال الموضوع:

- **ما هي "الحضارة"؟**

كشف مفكروا القرن التاسع عشر عن فكرة الحضارة كنقيض لمفهوم البربرية. ونعتقد أن أفضل التعريفات هو هذا: الحضارة من "الحضور" أو الاستقرار و "الحاضرة" (أي المدينة)، بالعربية وكذلك باللغات الفرنسية والإنجليزية حيث التعبير مشتق من اللاتينية بنفس المعنى العربي. فالحضارة لا يصنعها إلا أهل الاستقرار والمدينية، ولا يمكن أن ينتج حضارة المترحلون من البدو وغيرهم. وإن كانت مرحلة "الرعي" هي في حد ذاتها مرحلة متقدمة، أتت بعد مرحلة "الصيد"، في تاريخ البشرية.

والحضارة لها جانبان متلازمان، قُل أنهما جناحان بهما تطير، أو رجلان عليهما تسير:

– "الثقافة": وهي كل ما ينشأ من، ويُنشيء، سُمو النفس والروح من فلسفة (= محبة الحكمة) وفكر وفنون بأنواعها وآداب بأشكالها وعمارة الخ. وتتضمن القيم والمُثل والصفات الذهنية والفنية والأخلاقية الراقية في المجتمع.

– "المدنية": وهي نتاج التفكير، من علوم وإختراعات وإكتشافات وإبتكارات وتقنيات، تشكل حياة الناس وتتشكل بها، إستجابة لإحتياجات رقيها.

ولا بد أن نتذكر هنا وجود تعريف آخر للثقافة، وهو ما يتعلق بالهوية ومجمل أسلوب الحياة لشعب ما. أي المعايير والقيم والمؤسسات وطرائق التفكير التي تُعلق عليها أجيالٌ متعاقبةٌ أهميةً أساسية في مجتمع ما. ولذا عندما يجري الحديث مثلا عن التعددية الثقافية، أو عن الثقافات (الهويات الثقافية) الرئيسية والفرعية (subculture)، فالأمر يرجع إلى هذا التعريف الثاني ولذا يلزم مراعاة عدم الخلط بين الأمرين، حرصا على عدم التيه.

ومـــا أكـــثر مـــا يستعمل تعبير "حضارة" بمعنى "ثقافة" بحسب هذا التعبير المرتبط بالهوية؛ الأمر الذي يزيد من أمكانات الخلط (غالبا المتعمد).

الحضـــارة لا تهـــبط مـــن السماء فجأة ولا تنبت من الأرض سهوا أو عشـــوائيا؛ بـــل هي نتاجُ فكرِ وجهد أفراد وجماعات وشعوب على فترة من الزمـــن. وتصاحب كلَ حضارة عبر أطوار نموها وحياتها، تهدي تطورَها وتـــتطور في نفس الوقت معها، أنظومةُ القيم التي تُميّزُ حضارةً معينة عن غيرها.

الحضـــارات كـــيانات ثقافـــية وليست سياسية؛ لا تحفظ النظام ولا تقيم العـــدل أو تجمع الضرائب (أو المكوس أو الخراج أو الجزية)، أو تخوض الحروب أو تتفاوض على اتفاقيات.

كـــان هـــناك على مر التاريخ عدة حضارات، كلٌ منها متحضرٌ على طريقـــته الخاصة. والحضاراتُ الرئيسية في التاريخ الإنساني كانت متطابقة مـــع ديانـــات العالم الكبرى. الحضارات ليس لها حدود حاسمة التحديد، ولا بدايات أو نهايات دقيقة.

الحضـــارات شاملة، فلا يمكن فهم أي جزء من مكوناتها دون الرجوع الى الكل؛ فالحضارة (كما يقول توينبي) تشمَل ولا يشملُها غيرُها.

تمـــر الحضـــارات بـــأطوار الـــولادة والنمو والنضوج والشيخوخة ثم المـــوت. ويقـــول كويجلى أنها تتحرك عبر سبع مراحل: الامتزاج، الحمل، التوســـع، عصـــر الصـــراع، الإمـــبراطورية، الـــتآكل، الغزو الخارجي. ولـــيس مـــن الضـــروري أن يكون الموت سريعا باتا، فقد يكون على شكل احتضـــار بطـــيء؛ كما أنه ليس من المحتم أن يأتي على يد حضارة أخرى أعلـــى تفوقـــا، بـــل كثيرا (غالبا) ما يكون بفعل قوى أقلَ حضارة، وأكثرَ اســـتعدادا لاستخدام العنف، عن طريق هجمات همجية مثل تلك التي قامت بهـــا قبائل جرمانية ضد روما وحضارتها في القرن الخامس، وقبائل العرب ضـــد بـــيزنطة وحضـــارتها فـــي القرن السابع، وقبائل المغول ضد بغداد وحضارتها في أول القرن الثالث عشر، وما تحاوله "قبائل" الإسلاميزم ضد حضارة العالم الحديث في أيامنا هذه.

فـــإذا ما ماتت حضارة، يبقى منها آثار ثقافية ومدنية، يجرى امتصاص الـــبعض منها في حضارات تالية. وأيضا يبقى منها آثار تتغلغل في كيانات الشـــعوب التـــي ســـاهمت في صنعها؛ تُشكل هويتَها الثقافية لأزمنة طويلة،

وتجعــل منها كيانات ثقافية (بالمعنى الذين سبق ذكره أعلاه) يُمَكّن تمييزها عن غيرها، حتى وإن كفت عن إنتاج "الحضارة".

- **هل هناك "حضارات" متعددة اليوم؟**

تُمــثل الحضارات المصرية القديمة والبابلية السومرية ما يمكن تسميته بحضــارات "الجــيل الأول". تلــتها حضارات "الجيل الثاني" مثل اليونانية والرومانــية والصينية والإسلامية والإنكا. وكان من الممكن في الماضى أن تتعاصــر أكثر من حضارة نظرا لطبيعة الإتصالات في العالم، وإن لم يمنع هذا تواصلها وتلاقحها.

أمــا الــيوم، وبوضوح شديد، فإن حضارة العالم هي الحضارة الغربية التــى إزدهــرت فى أوروبا بدءا من عصر النهضة. ويمثل المنتج الثقافي والعلمي النابع منها أو المستند إليها الأكثرية الساحقة من منتجات "الحضارة" في العالم.

وهذه الحضارة الغربية، كما يقول هننجتون، لا تختلف كثيرا عما سبقها فــى تطورات نموها ولكنها تختلف جدا في حجم إنجازاتها وتتفرد، وهذا هو الأهم، في مجموعة من القيم التي تختلف جذريا عن كل الحضارات السابقة (سنتعرض لهذا بالتفصيل).

- **ماهي هذه "الحضارات" التي قد تتصادم؟**

عَــرّف هننجــتون تلك"الحضارات" بأنها: [أعلى تجمع ثقافي من البشر وأوسع مستوى من الهوية الثقافية لدى الناس والذي يميز مجموعة من البشر عن الأجناس الأخرى. وهي الكيان الثقافي الأوسع، فوق الثقافات المحلية أو المحــددة. فالصينيون والهندوس والغربيون ليسوا جزءا من أي كيان ثقافي أوســع، فهــم إذن يشــكلون "حضارات"]. من الواضح إذن أنه يتحدث عن مجموعــات كــبرى من "الهويات الثقافية"، وليس عن "حضارات" بالمعنى العــام. وبالرغم من تعريف المؤلف الواضح، كان عدم التدقيق في المفاهيم، بحسن أو بسوء نية، سببا للخلط الكبير في الكتابات أو في الحوارات، فنرى الــبعضَ يتشنج حول الماضي ويقول، مثلا، أن الحضارة الإسلامية (التي لم يعــد لها وجود) هي حضارة عظيمة، أو كم لها من أفضال على الحضارة الغربــية الحديــثة. وكــل هذا كلام هام يستحق المناقشة (سنتعرض له فيما بعد)، ولكنه خارج الموضوع تماما.

ولـــذا نجد من المستحسن أن نختلق تعبير "حضارهوية" لنستخدمه بديلا عـــن "الحضارة" عندما يكون الكلام بالمعنى الذي ذهب إليه هننجتون حول مجموعات الهويات الكبرى.

ولا يمكن إلا أن نلاحظ هنا أمرا غريبا في العقل العربي جعل الكثيرين يـــتحدثون عـــن عـــنوان الكـــتاب باعتـــباره "صراعا" وليس "صداما" بين الحضـــارات (الحضـــارهويات). وإن كانـــت إشارة كاتبة وباحثة محترمة العـــنوان بـــنفس الطريقة الخاطئة (الأهرام ٢٥ أغسطس ٢٠٠٣) لا بد أن تكـــون زلـــة قلم، لكنها تبين إلى أي حد قد ترسخ في العقل العام أن الأمر يتعلق بصراع لا صدام. والفرق واضح بين التعبيرين.

وهذا يجرنا إلى التساؤل التالي:

- **هل هي "دعوة" إلى الصدام ؟**

تنتشـــر فـــي "أدبـــيات الشجب الحضاري" (!) أن هننجتون "يدعو" إلى الصدام (أو الصراع حسبما يفضلون) بين الحضارهويات (الحضارات). إلا أن كل ما يقوله هننجتون، في الحقيقة، هو الآتي:

- لقـــد انـــتهى تقســـيم العالم القائم على الحرب الباردة، لكن انقسامات البشـــر علـــى أســـاس العـــرق والدين والحضارهوية تظل كما هي وتفرخ صـــراعات جديدة. لذا فالبعد الرئيسي والأكثر خطورة في السياسة العالمية الناشئة سوف يكون الصدام بين جماعات من حضارهويات مختلفة. في عالم مـــابعد الحرب الباردة أصبحت رموز الهوية تدخل فى الحساب (حتى غطاء الرأس!)، لأن الهوية الثقافية هى الأكثرُ أهمية لمعظم الناس. فالإنسان يرى نفســـه علـــى ضـــوء المواصفات التي تميّزه عن غيره من البشر. ويكتشف الـــناس هويات قديمة ويسيرون تحت أعلام قديمة ضد أعداء جدد، أو غالبا ضد أعداء قدامى. وبالنسبة للشعوب الباحثة عن هوية، فإن العدو ضروري (لاحظ أهمية هذه النقطة). أي إن الصراعات المهمة والملحة والخطيرة في العـــالم لن تكون بين الطبقات أو على أسس اقتصادية، بل بين شعوب تنتمي إلـــى كـــيانات ثقافية مختلفة. ففي صراع يوغوسلافيا، مثلا، ساعدت روسيا الصـــرب وســـاعدت السعودية وتركيا وإيران وليبيا البوسنيين، لا لأسباب أيديولوجية أو سياسة قوى أو مصالح اقتصادية وإنما بسبب القربى.

- الـــدول ذات الـــثقافات والمؤسســـات المـــتماثلة سوف ترى مصالح مشـــتركة. كما أصبحت الدول تحدد مصالحها على أسس حضارية، فتتعاون

وتــتحالف مع دول ذات ثقافة مشتركة، ولا تتوقع تهديدا محتملا من شعوب "يفهمونها".

- أخطــر العــداوات المحــتملة ســتحدث عــبر خطوط التقسيم بين حضـــارهويات العـــالم الرئيســية. والصراعات الأكثر ترجيحا أن تمتد إلى حروب أوسع، هي الصراعات القائمة بين جماعات ودول من حضارهويات مختلفة.

إذن هننجــتون يقــدم "نظرية" أو نموذجا لرؤية حول السياسة العالمية، ولــيس "دعــوة" لأمــر ما، أو أيديولوجية جديدة؛ بالضبط كما كانت نظرية "الحــرب الباردة" وسيلة لفهم ماحدث عبر العالم في فترة سابقة. وفضلا عن كــون الكــتاب يقــدم نظرية، فإنه يقول بوضوح أن إدراك مخاطر طبيعة الصــراعات الدولــية، بكونها صدامات "حضارهويات" يغلب فيها العنصر المعــنوي (المتعلق بالهوية) علي المصلحي، سوف يحفز عقلاء العالم على محاولــة تدارك الأخطار وعدم الإنزلاق في طريق خطرة، وتجنب الحروب عبر "تجفيف" منابعها.

- **هل هناك حاجة إلى هذه النظرية أو غيرها؟**

هناك دائما حاجة لنموذج عام. وإن كان مثل هذا النموذج لن يُفسر كل شـــيء، أو قد يقدم صورةً تبسيطية، إلا أنه سيساعد على الترتيب والتعميم، وفهــم العلاقات السببية بين الظواهر، وتوقع التطورات المستقبلية، والتمييز بين المهم وغير المهم، ورؤية أي الطرق يجب سلوكها لتحقيق الأهداف.

وقد حدثت تطورات مهمة بعد نهاية الحرب الباردة بصورة تتماشى مع هــذا الــنموذج "الحضاري": تفكك الإتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا، إنبعاث الأصــوليات الدينــية، تــزايد النزاعات الداخلية المبنية على الهوية، تنامي الديموقراطية في دول دون غيرها.

وهــي، كنظرية، ليست شاملة مانعة باتعة تفسر كل شيء في كل زمان (فلــيس هــناك حتي في الفيزياء نظرية واحدة تفسر كل ظواهر الكون، إذ تفشل نظرية النسبية عند المستوي تحت الذري، حيث تقوم نظرية الكم بأداء الــدور). ويؤكــد هننجتون – كعالم وباحث – أن نظريته لا تعطي نموذجا صـــالحا إلـــى الأبــد، بل ينبغي إعادة النظر فيها بعد عشر سنوات لتعديلها بحســب الحاجة، وذلك إلى أن تسقط ببروز نظرية أخرى أقرب إلى القدرة على تفسير الواقع والتنبؤ بالتغيرات. وبرغم هذه التأكيدات القاطعة، كان من

المستغرب أن نجد مفكرا مصريا مرموقا يرفض النظرية لأسباب، من بينها أنها "لا تفسر ما حدث في الحرب العالمية الثانية" (!)

على أي حال، فقد نشر هنتجتون مقالا في نهاية ٢٠٠١، أي بعد أحداث سبتمبر، أكد فيه تمسكه بصحة نظريته في الوقت الحالي.

- **ما هي الحضارهويات الرئيسية في عالم اليوم؟**

يقوم هنتجتون بتقسيم العالم إلى حضارهويات، لكل منها (بصفة عامة) دولة مركزية، وهي:

– الغربية، التي تشمل مركزين رئيسيين هما الولايات المتحدة (رائد الحضارة الغربية الحالي) وأوروبا الغربية.

– اللاتينية، في جنوب أمريكا الجنوبية، وهي إلى حد ما "تابعة" للغربية؛ وفيها إختلط الأوروبيون مع سكان القارة الأصليين، ورثة حضارات الإنكا والأزيتيك، وانصهر الجميع في حضارهوية واحدة ذات لغتين (الأسبانية والبرتغالية)، وليس لها دولة مركز.

– الأرثوذكسية، حيث تمثل روسيا مركزاً لمجموعة دول في شرق أوروبا تعتنق غالبيةُ سكانها المسيحيةَ الأرثوذوكسية.

– الكونفوشية، حيث تقع الصين في مركز مجموعة شعوب وأقليات صينية في شرق آسيا.

– اليابانية، وهي تقتصر على اليابان.

– الهندوكية، وهي تقتصر على الهند ومجموعات الأقليات الهندية في آسيا.

– الإسلامية، وهي تشمل مجموعة الدول الممتدة من ماليزيا وأندونيسا شرقا إلي المغرب، ومن البوسنة إلي نيجيريا، وليس لها دولة مركز.

– الأفريقية وتغطي أفريقيا السوداء، وليس لها دولة مركز.

والحقيقة أن هذه التقسيمة في حد ذاتها يمكن المجادلة حولها. فمثلا من الصعب تفهم المنطق وراء الحضارهوية الأفريقية لأن الأفريقيين يجمعهم لون البشرة، ولكن تفرقهم هويات إثنية ودينية ولغوية عديدة، تجعل من وضعهم في سلة واحدة (وبغض النظر عن منظمة "الوحدة الأفريقية") إعتسافا. كذلك يبدو أن هنتجتون كان متأثرا ساعة تأليف كتابه بأزمة يوغوسلافيا السابقة وإنحياز روسيا (بعض الوقت) إلى صربيا، ليجمع دول أوروبا الشرقية ذات الأغلبية الأرثوذوكسة مع روسيا في سلة واحدة. ولكن

هــذا التوصــيف يتصدع إذا علمنا أن تلك الدول هي في طريق الدخول إلى الإتحاد الأوروبي ولم تعد تدور فى فلك روسيا. وسواء إعتبرنا روسيا دولة مركــزية في مجموعة حضارة، أم قوة سياسية واقتصادية إقليمية، حتى وإن كانــت لازالــت تحــاول القيام على قدميها إثر النقاهة بعد سبعين سنة من الشيوعية، فالأمر سيان.

ومــن عــيوب هــذه التقســيمة أيضا أنها تتجاهل التصادم الداخلي في الحضارهوية الغربية، مثلا بين فرنسا وأمريكا أو بصورة عامة بين أوروبا الغربــية وأمريكا؛ وهو تناقض يتجلى في اختلاف المواقف السياسية، ولكنه لم ينشأ من فراغ إذ له جذور كثيرة، ويمكن أن يُبرر القول بأن هناك صدام حضارهويات يدور داخل الغرب نفسه.

ومــن ناحــية أخــرى، إن كــان يمكــن تفسير تناقضات بين أي من المجموعــات الســابقة والأخري طبقا لأسباب سياسية واقتصادية وتوازنات أخــري، إلا أنه فى حالة علاقة حضارهوية العالم الإسلامي مع مجموعات أخــرى (وليس الغرب فقط) يبدو أن نظرية الصدام هي أقرب إلى الصحة. بمعــنى آخر فالتناقض الأهم في العالم اليوم هو بين الحضارهوية الإسلامية وباقي الحضارهويات، باستثناء اليابان وأمريكا اللاتينية (لعدم وجود خطوط تماس). ومن هنا أصبح من المعتاد أن يُفهم من تعبير "صدام حضارات" أنه يعني بالأساس: صدام "الإسلام" (= الحضارهوية الإسلامية) مع باقي العالم، وإلى حد ما صدام الصين مع الغرب.

- **كيف تشكلت الحضارة الغربية؟**

الغــرب يشــير إلــى ما كان يُسمى "العالم (المسيحي) الغربي"، وهو الحضــارة الوحــيدة التي تتحدد بإتجاه البوصلة وليس بإسم شعب أو دين أو مساحة جغرافية.

بــدأت الحضارة الغربية في الظهور كحضارة مائزة في القرن الثامن، ولكــنها كانــت متخلفة عن الحضارات المعاصرة لها. وبدأت في التقدم بين القرنين ١١ و ١٣ بإستيعاب منظم ومتحمس لعناصر ملائمة من الحضارات البيزنطــية والإســلامية. وجاءت النهضة الحقيقية في نهاية القرن ١٥ مع الــتعددية الإجتماعية والتجارة والإنجازات التكنولوجية، مثل إختراع وسائل الملاحــة وتطــور القدرات العسكرية، مما سهل قيام إمبراطوريات كونية، وظهور النظام الغربي للدولة القومية ذات السيادة. وحدثت تفاعلات متبادلة

داخلـــية (مـــن التـــنافس إلى التصارع العسكري)، مع وجود ثقافة مشتركة (وحـــدة اللغة والقانون والدين والممارسات الإدارية) وشبكة تجارة وتحرك الأفراد. وتتضمن السمات الرئيسية للغرب قبل تحديثه:

– الـــتراث الكلاسيكي، الذي يشمل الفلسفة اليونانية والعقلانية والقانون الرومانـــي واللغـــة اللاتينـــية والمسيحية. وقد ورثت الحضارات الإسلامية والأرثوذكســـية عـــنه، لكـــن ليس بنفس الدرجة. فقد استخدم العرب التراث الإغريقـــي لأسباب مصلحية أساسا، بينما تغاضوا عن عناصره الفكرية التي قد تؤدي إلى صراع مع الحق المبين.

– المســـيحية الكاثوليكـــية ميزت الغربيين عن البيزنطيين والأتراك. ثم جاء الإصلاح فالبروتستانتية وإنقسام أوروبا إلى شمال وجنوب.

– اللغات المتعددة المنبثقة عن اللاتينية.

– الفصـــل بيـــن الســـلطتين الروحـــية والدنيوية: الله وقيصر، الكنيسة والدولـــة. لم يكن مثل هذا الإنفصال واضحا إلا في الحضارة الهندية. (ففي الصـــين والـــيابان: قيصـــر هـــو الله. وفي الإسلام: الله هو القيصر. وفي الأرثوذكســـية الروســـية: الله شريك أصغر لقيصر!). وقد أسهم الفصل في تطوير الحرية في الغرب.

– حكـــم القـــانون، الموروث عن الرومان، تَطوّر إلى القانون العام في إنجلترا، والأسس الدستورية وحماية حقوق الإنسان.

– الـــتعددية الإجتماعية ونشوء جماعات مختلفة ومستقلة لا تعتمد على صلة الدم، مما خلق طبقات سياسية متميزة.

– الهيـــئات النيابـــية التي تشكلت أولا للدفاع عن مصالح تلك الطبقات وتطورت مع التحديث إلى المؤسسات الديموقراطية الحديثة.

– الفردانية وقبول حق الإختيار الفردي.

وقـــد وُجـــدت بعض هذه السمات في بعض الحضارات الأخرى؛ لكن العامل الحاسم في الحضارة الغربية هو امتزاجها كلها معا.

حدثـــت حروب الأسر الحاكمة والحروب الدينية في الغرب على مدى ١٥٠ سنة حتى القرن ١٨ ثم بدأت حروب الشعوب والدول لأسباب سياسية وإقتصادية، أضيفت إليها في القرن العشرين حروب الأيديولوجيات. ونلاحظ أن الأيديولوجيات كلها هي من نتاج الغرب، بينما الأديان الرئيسية كلها من نتاج حضارات غير غربية.

إنــتهى توســع الغرب في القرن العشرين، ثم بدأ التمرد عليه وأصبح النظام العالمي متعدد الحضارهويات، بينما خمد الصراع الداخلي.

الــدول الــناجمة الــيوم عــن الحضارة الغربية (التي شكلها السياسي الأساســي هــو الديموقراطية) ليست إمبراطورية، بل هي تركيبة فيدراليات وأنظمة ومؤسسات دولية.

- **هل هناك فرق بين التحديث والتغريب؟**

التحديــث يتضــمن التصنيع والتمدين وزيادة معدلات القراءة والكتابة والتعلــيم والــثروة والتعبــئة الاجتماعية والمزيد من البنى المهنية المتنوعة والمتقدمة، كنتيجة للتوسع الهائل في المعرفة. التحديث عملية ثورية، تقارن بالــتحول من المجتمعات البدائية إلى المتحضرة، أي ظهور الحضارة. وقد كانت الحضارة الغربية أول حضارة تقوم بالتحديث، لذا فهي القائدة في ثقافة التجديد والحداثة.

الــزعم بأن إنتشار ثقافة "البوب" والإستهلاك في العالم هو دليل انتصار الحضارة الغربية، يجعلها تبدو تافهة. فجوهر الحضارة الغربية الحقيقي (كما يقــول جون روكويل) هو "الماجنا كارتا"، وليس "الماجنا ماك". والتسلية لا تعادل التحول الثقافي.

رفضُ اليابان للحضارة الغربية إنتهى مع الفتح القهري في ١٨٥٤ وبدء جهود التعلم من الغرب في ١٨٦٨.

أتاتورك رأى أن الثقافة المحلية تتعارض مع التحديث ولابد من تغريب المجتمع لكي ينجح تحديثه، وأن أمام المسلمين طريق واحد: فالإسلام لا يقدم بديــلا للتحديــث؛ والتحديــث يتطلب التغريب. العلمانية ضرورية، والعلم الحديــث والمؤسســات السياســة الحديثة تتطلب إستيعاب العمليات الفكرية المصــاحبة: لابــد إذن مــن الإعتراف بهيمنة الحضارة الغربية حتى يمكن التعلم منها.

الــتفاعل بين المجتمعات الحديثة قد لا ينتج عنه ثقافة عامة واحدة، لكنه يُسَــهّل عمليات إنتقال الأساليب التقنية والإختراعات والممارسات بدرجة لم تكن ممكنة في العالم القديم.

يُولّد التحديث على المستوى الفردي مشاعرَ الإغتراب والإنفصام، وإن كان يعزز قوة المجتمع ككل.

إنتقلت المجتمعات اليابانية والهندية بسهولة أكبر نحو التحديث عن المجتمعات الكونفوشية والإسلامية.

التحديث يقوي الحضارهويات ويقلل من فرص التغريب ومن القوة النسبية الغرب؛ فالمتطرفون المعادون للتغريب لا يترددون في إستخدام الوسائل الحديثة (الميكروفون والفاكس والموبايل والتليفزيون والإنترنت وطائرات الركاب، والديناميت!) لتحقيق أغراضهم. بل إن تبنّي مجتمعات غير غربية للتقاليد الديموقراطية الغربية غالبا ما يشجع ويفتح طريق السلطة أمام الحركات السياسية المعادية للغرب وقيمه؛ لأن السياسيين يقدمون، تحت ضغط المنافسة، ما يتصورون أنه يرضي الشعب؛ الذي هو عادة مطالب عرقية ودينية. وهذا ما يسمى بالتناقض الظاهري للديموقراطية.

أصبحت الإنجليزية وسيلة للإتصال بين الثقافات، مثلما التقويم الميلادي والأرقام العربية والنظام المتري. لكن اللغة المشتركة (لينجوا فرانكا) هي وسيلة للتغلب على الفروق اللغوية والثقافية وليس لإزالتها؛أي وسيلة إتصال وليست مصدرا للهوية.

الخلاصة هي، أولا: بما أن الغرب هو رائد الحداثة، فالتحديث والتغريب هما أقرب إلى دائرتين متقاطعتين، لهما مساحة مشتركة كبيرة، ولكن غير متطابقتين؛ ثانيا: التحديث هو عملية متكاملة، ولذا فانتقاء جزئيات المدنية (مثل الإختراعات والوسائل الحديثة)، قد تستخدمه مجتمعات معادية للتحديث لوأده، بالضبط مثلما تستخدم جُزئية من النظام الديموقراطي (صندوق الإنتخابات) من أجل تكريس نظم تعادي الديموقراطية!

- **ماهي حضارهويات التحدي؟**

الحضارهويتان الآسيوية (بصفة عامة) والإسلامية لهما ثقة متزايدة بالنفس تجاه للغرب. غير أنهما مختلفتين بصفة أساسيه، من ناحية الدين والثقافة والبنية الإجتماعية والتقاليد السياسية والإفتراضات الجذرية في أساليب الحياة. لذلك فالمُشترك بينهما أقلُ مما بين أي منها والغرب. قيم الثقافة الآسيوية هي كونفوشية في الأساس وتؤكد على: النظام، الإنضباط، العمل الجاد، مسئولية الأسرة، الجماعية، الإعتدال. بعد فشل الشيوعية في الصين، حلت بدلا من الشرعية الثورية شرعيةُ الأداء (النمو الاقتصادي) والشرعية القومية لتوكيد السمات المميزة للثقافة الصينية، وإن تم تبني إقتصاد السوق بصورة شبه كاملة.

الخلاصــة هي أن التوكيد الآسيوي جذورُه في النمو الاقتصادي؛ بينما الإسلامي نابعٌ من التعبئة الإجتماعية والنمو السكانى الذي يقدم مجندين جددا للأصولية والإرهاب والتمرد والهجرة. وهذا ما سنفصله في النقاط التالية.

- **ما هي مؤشرات التوكيد الذاتي الإسلامي ؟**

يقــول جون إسبوزيتو أنها تشمل الإهتمام المتزايد بالطقوس الدينية، مع تركــيز كبــير على الملابس والقيم، وتأكيد حضور الدين في الحياة العامة والمؤسســات التعليمــية. وقد اتجهت الحكومات والمعارضة، كلاهما، نحو الإسلام لتقوية سلطتها وحشد الجماهير. بينما يقول علي هلال دسوقي أنها: السعي لإحلال القانون الإسلامي محل الغربي، وإستخدام متزايد للغة الدينية والرمــزية والإلتزام بقواعد السلوك والمساهمة المتزايدة في الطقوس وزيادة التعاون بين الدول الإسلامية.

فــي تجلــياته السياســية يــأخذ التوكيد الذاتي الإسلامي (أحيانا يسمى "الصــحوة" أو "الفــوران") بعض الشبه من الماركسية: النصوص المكتوبة، رؤية لمجتمع "مثالي"، الإلتزام بتغيير جوهري، رفض الدولة القومية، تنوع مذهبــي بيــن التغيــير التدريجــي والعنف الثوري. هناك أيضا تشابه مع الإصلاح البروتستانتي: رد فعل لفساد المؤسسات القائمة، وعودة إلى صيغة أنقى من الدين، تستهوي الطبقة المتوسطة.

أصــبحت اليوم كل دولة ذات أغلبية مسلمة أكثر إسلاما عما كانت قبل خمســين ســنة. عنصر أساسي في الأسلمة كان إنشاء مؤسسات إجتماعية والاســتيلاء علــى تلــك القائمة، وإنشاء مدارس إسلامية وزيادة النفوذ في المدارس العادية.

وفــي معظــم الــدول كانــت سيطرة الإسلاميين على إتحادات الطلبة والمــنظمات هــي المــرحلة الأولــى في الأسلمة السياسية، ومع إختراق الجامعــات أصبحت النزعة الإسلامية قوية خاصة في الكليات العملية. وقد وجــدت دراســةٌ لإحدى الجماعات الإسلامية المصرية أن لها خمس سمات رئيســية (مطابقــة للجماعات في الدول الأخرى): الغالبية العظمي هم من صــغار السن (عشرينات وثلاثينات)، ٨٩% منهم طلاب جامعات، أكثر من النصــف من كليات القمة أو التخصصات الفنية العالية، أكثر من ٧٠% من الشريحة الدنيا للطبقة المتوسطة.

الأصـــوليون الناشطون يتضمنون عددا كبيرا نسبيا من أفضل المتعلمين مـــن شباب بلادهم. ويمثل الفشل العام للديموقراطية الليبرالية في أن تترسخ فـــي المجـــتمعات الإسلامية ظاهرة متكررة على مدى قرن؛ وهذا مصدرُه، على الأقل جزئيا، في طبيعة الثقافة والمجتمع الرافضين للمفاهيم الغربية.

المعارضة العلمانية كانت أكثر عُرضة للقمع من المعارضة الدينية التي تعمـــل خلال المساجد والمؤسسات الاجتماعية. لذلك، فالبديل الأكثر إحتمالا للأنظمة (وهي متحجرة قمعية فاسدة معزولة) هو نظام إسلامي.

لكســـب الأرض (والوقـــت)، زادت الحكومات جرعة الدين، ولكن هذا جعـــل الحلـــبة أكثر إنفتاحا للتيارات الإسلامية. وقد قدمت السعودية ودول الخلـــيج تمويلا هائلا للإخوان وباقي الجماعات الإسلامية، مع الشعور بأن الثروة النفطية هي دليل تفوق الإسلام (!) في بنجلاديش أُلغيت العَلمانية من الدستور في منتصف السبعينيات. وتم النص في دستور مصر على الشريعة الإســـلامية باعتـــبارها "المصدر الرئيسي" للتشريع، بينما سعت الحكومات المختلفة من أجل أسلمة القوانين.

- **كيف يمكن فهم ظاهرة التوكيد الذاتي الإسلامي؟**

إنعكاســـا لعدم التكيف مع (أو لرفض) الحداثة، يظهر توجه ديني يهدف إلـــى إســـتعادة أساس مقدس لتنظيم المجتمع. وبإستخدام طرق متعددة، فهذا يؤيـــد التحول عن الحداثة، مع عزو انتكاساتها إلى البعد عن الله. في أوقات التغـــير الاجتماعي السريع تذوب الهويات الراسخة ويصبح من الضروري إعـــادة تعـــريف الذات. وهنا يقدم الدين إجابات قوية، إذ يمنح هوية بالتمييز بيـــن المؤمنين وغير المؤمنين. وفي النهاية يصبح الهدف هو أسلمة الحداثة بدلا من تحديث الإسلام. ظاهرة التوكيد الإسلامية ليست فقط رفضا للحداثة، بـــل للغرب وللثقافة المرتبطة به ("العلمانية اللادينية اللاأخلاقية شرٌ أشدُ من المســـيحية التي أنتجتها". "نحن مختلفون ولنا أرضية مختلفة". "صدام حسين طاغـــية، لكنه مِنّا فينا". "الصراع مع البعث إلى يوم، الصراع مع روما إلى يوم البعث").

ويؤكـــد برنارد لويس على وجود ميل متواتر بين المسلمين في أوقات الأزمـــات للبحـــث عن الهوية في كيان محدد بالإسلام أكثر منه بأي معيار إثنـــي أو مكانـــي. بينما يرى جيل كيبيل أن الأسلمة من القاعدة هي وسيلة لإعـــادة بـــناء الهويـــة، ويلاحظ أن النشطاء في الجماعات الأصولية ليسوا

المحافظين من كبار السن ولا الفلاحين الأميين، بل هم من الطبقة المتوسطة الجديـدة، ذوي تعلـيم جيد ووظائف، أو تجار يسكنون المدن: أي إن الآباء علمانيون والأبناء متدينون.

كان زعماء المسلمين يقولون لشعوبهم في الماضي لابد أن نتغرب من أجـل التحديـث؛ الآن يؤكـدون علـى الاختلافات مع الغرب وعلى تفوق حضـارتهم وثقافتهم. لكن البعض يحاول أن يحاكي الغرب أو ينحاز له أو يـتوازن معـه؛ لـذا فالتفاعل مع الغرب سيكون في جميع الأحوال محورا مركزيا للسياسة.

علـى العكـس من الغرب الحديث حيث الدولة القومية هي قمة الولاء تتـبعها ولاءات أضيق، لغوية دينية الخ، فإن البنيتين الأساسيتين المستمرتين فـي العـالم الإسـلامي (كما يقول إيرا لابيدوس) هما: الأسرة والعشيرة والقبـيلة مـن جانب؛ والثقافة والدين (الأمة) من جانب آخر. وفكرة سيادة الدولـة القومية لا تتطابق مع الحاكمية لله وأولوية الأمة. الأصولية ترفض الدولة القومية كما رفضتها الشيوعية لصالح وحدة البروليتاريا العالمية.

غـياب دولـة مركز عامل مساعد وأساسي على الصراعات الخارجية والداخلية التي تميز العالم الإسلامي. لكن هناك مراكز قوى متنافسة يحاول كـل مـنها السعي إلى، والإستفادة من، التوحد... تحت قيادته. ومن ناحية أخرى، هناك منظمات دولية إسلامية نشطة تدعم الشعور بالوحدة والتماسك، بخلاف المجتمعات المسيحية والبوذية والهندوكية التي لا يوجد لها منظمات دولية قائمة على الدين.

بينما زاد سكان العالم بين ١٩٥٠ و ٢٠٠٠ بنسبة ٢٣٥% إلى ٦ بليون بمعـدل ١,٧ % سنويا (كان المعدل في الصين ١,٦% فقط)، كانت الزيادة في المجتمعات الإسلامية بمعدل سنوي بين ٢% و ٣%، وهكذا فبينما شكل المسـلمون أقل من ١٢% من سكان العالم في ١٩٥٠ فقد زادوا إلى ٢٢ % فـي ٢٠٠٠ وقـد يـتعدون ٣٠ % فـي ٢٠٢٥، وقد نشأ عن ذلك بروز ديموغرافـي للشباب (نسبة من هم تحت ٢٥ سنة إلى السكان تقارب ٥٥%، بيـنما لا تـزيد فـي الدول المتقدمة عن ٢٨%) وهؤلاء تاريخيا هم أبطال الإحـتجاج وعـدم الاسـتقرار؛ فقـد إرتفعت نسبة الشباب في العشرينيات وزودت الحركات الفاشية بالمجندين. إذن فظاهرة الإحياء الديني من الممكن

أن تخمُـد عـندما ينضب الدفع الديموغرافي الذي يقويها؛ ربما في العقدين الثاني والثالث من القرن الواحد والعشرين.

علـى أي حال، الجيل الجديد الذي سيتسلم زمامات الأصولية سيجد أن الصحوة قد أثبتت أن "الإسلام هو الحل" لمشكلات الأخلاق والهوية والمعنى والإعـتقاد ولكن ليس لمشكلات الظلم الإجتماعي والقمع السياسي والتخلف الإقتصادي والعلمي والضعف العسكري. عموما، يقول هنتجتون في عبارته الشـهيرة: "لا آدم سـميث ولا توماس جيفرسون سَيَفي بالإحتياجات النفسية والعاطفـية للمهاجريـن الجـدد للمدينة، ولا المسيح قد يفي بها وإن كانت فرصته أكبر؛ على المدي الطويل محمد سينتصر".

▪ **ما هي طبيعة علاقة "الإسلام" والغرب؟**

العلاقـات بين الإسلام والمسيحية بفروعها كانت عاصفة غالبا. ويعتقد هنتجـتون أن صراعات الأيديولوجيات في القرن العشرين بين الديموقراطية الليبرالـية وبيـن الفاشـية والماركسية اللينينية (وكلها غربية المنشأ) ليست سـوى ظواهر سطحية زائلة إذا ما قورنت بعلاقة الإسلام والمسيحية، التي أخذت أحيانا شكل تعايش سلمي وغالبا علاقة تنافس واسع، مع درجات من الحرب الباردة.

فقـد أقام الإكتساح العربي الإسلامي حتي منتصف القرن الثامن حكما إسلاميا من شمال الهند وفارس إلى شمال أفريقيا وإيبيريا. واستقرت خطوط الـتماس مع المسيحية لمدة قرنين حتى أواخر القرن ١١ عندما أكد مسيحيوا الغرب سيطرتهم على البحر المتوسط، فغزوا صقلية وإستولوا على طليطلة. وفي ١٠٩٥ بدأت الحملات الصليبية ولمدة قرن ونصف حاول حكام الغرب إقامـة حكـم في الأرض المقدسة وما حولها حتى خسروا آخر موضع في ١٢٩١. ثـم ظهـر الأتـراك العثمانيون على المسرح، فأضعفوا بيزنطة ثم غـزوا الـبلقان وشـمال أفريقـيا واسـتولوا على القسطنطينية في ١٤٥٣ وحاصروا فيينا ١٥٢٨.

ومع القرن الخامس عشر بدأ المد ينقلب، فأكمل الغرب إستعادة أسبانيا في ١٤٩٢ ومكنت الإبتكارات الأوروبية من تطويق الأراضي الإسلامية ثم شق الطريق في المحيط الهندي، وأنهى الروس حكم قرنين من التتار. ثم قام العثمانـيون بإندفاعـة أخـيرة لحصار فيينا مرة ثانية ١٦٨٣. وهكذا، كما يلاحـظ بيرنارد لويس، فإنه لألف سنة كانت أوروبا تحت تهديد مستمر من

"الإســلام". وكان فشل العثمانيين هذا بداية تراجع طويل، حتى أصبح "جلاد أوروبا" هو "رجل اوروبا المريض" الذي أُطلقت عليه رصاصة الرحمة بعد الحرب الاولى.

ولا تكمن أسباب الصدام في ظاهرة إنتقالية مثل عواطف القرن ١٢ أو أصولية القرن ٢٠، لكنها تتدفق من طبيعة الديانتين والحضارتين المؤسسَتين علـيهما. مــن حيث التشابه: فكلاهما دين توحيد لا يستطيع إستيعاب "آلهة أخرى" بسهولة، وكلاهما يدّعي أنه العقيدة الصحيحة وكلاهما دين تبشيري، ولهمـا (مـع الـيهودية) نظرة غائية. ومن حيث الإختلاف: خاصة مفهوم الإســلام الذي يربط الدين والدولة ضد المفهوم المسيحي؛ وطريقة الإنتشار، فــإن كانت المسيحية قد إنتشرت أساسا عن طريق التحول، لكن الإسلام منذ البداية انتشر بالفتح: "خرجت جيوش المسلمين من الجزيرة لنشر دين الله في الأرض" كما تؤكد كتب التراث؛ ثم عن طريق التحول والتناسل (السريع).

وقــد تأثر مستوى الصراع بالنمو الديموغرافي والتطورات الاقتصادية والتكنولوجــية. فانتشار العرب في القرن السابع صحبته هجرات كثيفة إلى أراضي الإمبراطوريتين البيزنطية والساسانية. كما إن الصليبيين كانوا نتاج الــنمو الإقتصادي والتوسع السكاني، بينما أدى الإنفجار السكاني الأوروبي في القرن التاسع عشر إلى تدفقات هائلة كانت وراء الحروب الإستعمارية.

أمــا صــراع القرن العشرين (وما بعده) فوراءه مجموعة عوامل: نموّ سـكاني إســلامي هائل أنتج شبابا عاطلين ساخطين، ثقةٌ مجددة في الذات، إســتياءٌ مــن جهــود (مؤامــرات) الغرب لتعميم قيمه ومؤسساته، سقوط الشــيوعية الذي أزال عدوا مشتركا، الإحتكاك والإمتزاج المتزايد مما يزيد إحساس كل جانب بهويته.

في أواخر القرن العشرين بدأت هجرات واسعة إلى الغرب. ولما كانت معــدلات الخصوبة بين المهاجرين عالية وهي وراء معظم الزيادة السكانية فــي الغرب، لذا تزداد الخشية: "الآن يتم الغزو لا بالجيوش إنما بمهاجرين يتكلمون لغات أخري ويعبدون آلهة اخري". هذه الفوبيا مبنية على صدامات حضــارهوية حقيقــية وقلقٍ بشأن الهوية القومية. فالمجتمعات الإسلامية في أوروبــا الغربــية لم يتم إندماجها في الثقافات المضيفة، ومؤشرات إندماجها تبدو ضعيفة..

وطالمــا ظــل "الإســلام" كما هو والغرب كما هو، فالصدام الأساسي سيســتمر فــي تحديــد علاقتهما في المستقبل، وأغلبه سيكون حول قضايا التداخل الحضاري؛ مثل الإرهاب، وإنتشار أسلحة الدمار، وحقوق الإنسان، والهجرة، والتحكم في النفط.

هــناك إعتقاد في العالم الإسلامي بأن الغرب راح يبحث عن عدو بعد سقوط الشيوعية، وقد وجد ضالته في "الإسلام". لكن هذا الإدعاء يتجاهل أن جــزءا كبيرا من المشكلة يقع في العالم الإسلامي الذي في بحثه عن هويته، فإنــه هو الذي يحتاج إلى "آخر عدو" ليؤكد ذاته؛ هذه الذات التي يبدو وكأنه وقع في عشقها، في حالة نرجسية جماعية.

بالنســبة للإســلام المشــكلة هــي الغرب، كحضارة مختلفة ومتفوقة. والمشــكلة المهمــة بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية بل "الإسلام" كحضــارهوية مخــتلفة؛ شعبها مقتنع بتفوق ثقافته، بينما هاجسه هو ضآلة قوته.

الأســاليب المتبادلة أكثر عنفا مما كانت بين أمريكا والإتحاد السوفييتي فــي الحرب الباردة: فالمجندون الإسلاميون المخلصون لأفكارهم يستغلون المجتمعات المفتوحة، والعسكريون الغربيون يستغلون السماوات المفتوحة.

- **هل هناك من هم أكثر تورطا في العنف من غيرهم؟**

أعطــي هننجتون أمثلة وإحصائيات تبين أن الدول الإسلامية لديها ميل شــديد للجــوء الى العنف في الإزمات الدولية مع الآخرين وفي الصراعات الداخلــية وتوصــل إلى نتيجة، مازالت تبدو صحيحة، تقول: "حدود (عالم) الإســلام دمويــة وكذلك الاحشاء". و"لميل الإسلامي إلى القتال والعنف من حقــائق الســنوات الأخــيرة التــي لا يستطيع أن ينكرها المسلمون أو غير المســلمين". وترجع الأسباب إلى التاريخ والديموغرافيا والسياسة. وإن كان تحليل الميل إلى العنف عبر تاريخ الحضارة يتطلب بحثا مطولا لكنه يلخص القول كالآتي:

١- مــن البداية كان الإسلام دين سيف، يمجد الفضائل القتالية. فقد نشأ بيــن قــبائل بدوية رُحّل متناحرة، وكان نبيــه مقاتلا عنيفا وقائدا عسكريا ماهــرا (لا أحــد يستطيع أن يقول ذلك عن المسيح أو بوذا). تعاليم الإسلام تــنادي بقــتال غــير المؤمنين به، كما أن النصوص الدينية فيها القليل مما

يحض على تحريم العنف؛ بينما مفهوم اللاعنف غائب عن الفكر والممارسة الإسلاميين.

٢- منذ الإنتشار، أصبح المسلمون في إحتكاك مباشر مع شعوب بعضها هُزمت أو تحولت للإسلام؛ ويظل ميراث العملية ماثلا وموجودا.

٣- عدم قابلية المسلمين على "الهضم"؛ فالإسلام "عقيدة أكثر استبدادية (حتى من المسيحية)"، وهو يمزج الدين بالسياسة ويضع فاصلا حادا بين دار الإسلام ودار الحرب. الكونفوشيون والبوذيون والهندوس والمسيحيون يجدون صعوبات أقل في التكيف والعيش معا عما يجده أي منهم مع المسلمين.

هناك أسباب أخرى محدودة وزائلة قد تساهم في تفسير الميل الحالي للعنف، وهي:

١ – ما يقوله المسلمون أن الإستعمار الغربي جعلهم ضحايا تعصب معاد (لكن هذا لا يفسر الصراعات مع أقليات غير مسلمة أو شعوب خارج الغرب، ولا يفسر عدم لجوء مستعمرات سابقة أخرى للعنف ضد الغرب أوالآخرين).

٢- غياب دولة مركز، أو أكثر، تعمل بسلطة نيابة عن الحضارهوية الإسلامية في تناول الصراعات. بل إن أحد أهم دول المركز (السعودية) تنشر، وتساند نشر، فكر العنف والكراهية بلا هوادة.

٣- الإنفجار الديموغرافي (كما أشرنا).

- **ماهو مستقبل الغرب والحضارة الغربية؟**

جميع الحضارات تمر بمراحل متشابهة من البزوغ والنهوض والإنهيار. والغرب يختلف، ليس في طريقة تطوره، بل في الطبيعة المميزة لقيمه ومؤسساته؛ وهي الأمور التي مكنته من إختراع الحداثة والتوسع في أرجاء العالم. فالحضارة الغربية ذات قيمة ليس لأنها عالمية بل لأنها فريدة.

الغرب يتحرك الآن خارجا من مرحلة الصراع ليصبح منطقة آمنة، فمن غير الوارد قيام حروب ساخنة داخله. وهو يقوم بتطوير نظام معقد من الكونفدراليات والفيدراليات والمؤسسات التعاونية الدولية التي تجسد التزامه بالديموقراطية والتعددية. أي إن الغرب أصبح مجتمعا ناضجا يدخل في عصر ذهبي وفترة سلام ناتجة عن غيبة وحدات متنافسة داخله.

لكــن في السابق، إنتهت فترات العصر الذهبي للحضارة بشكل درامي وبســرعة، بإنتصــار مجـتمع خارجي؛ أو ببطء وبشكل مؤلم نتيجة تفسخ داخلي. فالحضارات، كما قال كوجلي، تنمو لأن لديها آلية التوسع أو التنظيم العسكري أو الديني أو السياسي أو الإقتصادي الذي يراكم الفائض ويستثمره فـي إبتكارات منتجة، وتنهار عندما تتوقف عن تطبيق الفائض على أساليب جديدة لعمل الاشياء (أي يقل معدل الإستثمار)، ويجري استخدام الفائض في أغــراض غــير إنتاجية، بل مشبعة للذات. عند إستنفاذ "رأس المال" يحدث كساد وتدهور معيشي، ثم تبدأ مرحلة غزو خارجي (عندما تصبح الحضارة "غــير قــادرة" لأنها "لا تريد" الدفاع عن نفسها) ممن هم أكثر شبابا وقوة. وملامــح تدهــور الغرب، كما يراها هننجتون، الذي يبدي قلقا شديدا على مستقبل الغرب وحضارته، هي:

- مشــكلات الإنهــيار الأخلاقــي: زيادة الجريمة والمخدرات، التفكك الأسري، صعود الإنغماس الذاتي وضعف أخلاقيات العمل.
- تحديــات ثقافــية: عدم إندماج المهاجرين، ضعف المسيحية وتدهور الممارسات الدينية (في أوروبا)، تهديد مكونات الهوية الأمريكية بسبب الذين يضعون حقوق الجماعات فوق الأفراد تحت دعاوي التعددية.
- الصحوة الإسلامية والقوي الإقتصادية المحركة في آسيا تدل على أن الحضارهويات الأخرى يمكن أن تهدد الغرب.

لكــن ... لا شيء حتمي. فالإنهيار التدريجي وغير المنتظم الذي يبدو أنــه بــدأ قــد يستمر لعقود أو قرون؛ أو قد يمر الغرب بفترة يقظة ويقلب التدهور.

- **ماهو مستقبل السلام والحضارة؟**

مــيزان القوى المتغير بين الحضارهويات، وبين دول المركز بها، هو، كمــا يعــتقد هننجــتون، أحد مصادر حرب عالمية: فاندلاع حرب عالمية، تشــارك فــيها دول المركــز فــي حضارهويات العالم الرئيسية، أمرٌ بعيد الإحــتمال لكنه ليس مستحيلا. وهي قد تحدث نتيجة تصعيدٍ لحرب خطوط تقســيم تضم، على الأرجح، دولا إسلامية في جانب ودولا غير إسلامية في جانب آخر.

أوروبــا وروســيا مجــتمعات ناضجة ديموغرافيا وليس لها توجهات توسعية. الصين وروسيا ستتعاونان لاحتواء الخطر الإسلامي. علاقات الهند

بالعالم الإسلامي ستظل صعبة بسبب باكستان، وإن كان صراعها مع الصين شديد الاحتمال. صعود الصين كأكبر لاعب في تاريخ الإنسانية سيخلق توترا في الإستقرار العالمي وسيكون ضد مصالح أمريكا.

في النهاية، أكثر المستفيدين من حرب الحضارهويات هو تلك التي إمتنعت عن الإشتراك فيها.

في عالم تكون فيه الهويات هي المحور الرئيسي للصدام فإن مسئولية الغرب، كما يعتقد هنتجتون، ليست في محاولة تشكيل الحضارهويات الأخري على صورته (وهو ليس في المستطاع، على أي حال، بسبب تدهور قدراته)؛ بل في الحفاظ على صفاته، وذلك عن طريق: تكامل أكبر يحول دون إستغلال الدول الأخرى للخلافات الغربية الداخلية؛ دمج دول أوروبا الغربية والوسطى في الإتحاد الأوروبي والناتو؛ تشجيع تغريب الحضارة اللاتينية وإنحيازها للغرب؛ كبح القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصينية؛ إبطاءُ ابتعادِ اليابان عن الغرب وتوجهها نحو الصين؛ القبول بروسيا كقوة إقليمية ذات مصالح مشروعة في أمن حدودها الجنوبية؛ الحفاظ على التفوق التكنولوجي والعسكري؛ والإعتراف بأن التدخل في شئون الحضارهويات الأخرى يمكن أن يكون المصدر الأخطر لعدم الاستقرار والصراع الكوني المحتمل في عالم متعدد الحضارهويات. (ونلاحظ أن معظم هذه التوصيات هي، بصورة أو بأخرى، موضع التنفيذ الآن...).

يجب، في رأي هنتجتون، مراعاة ما يلي من قوانين:

– قانون الإمتناع عن التدخل في صراعات داخل حضارهويات أخرى.

– قانون الوساطة المشتركة، أي أن تتفاوض دول المركز لاحتواء الموقف أو إيقاف حروب خطوط التقسيم. بينما المنافسة بين دول المركز (أو على موقع دولة المركز) داخل الحضارهوية الواحدة، سيزيد المنافسة على الأسلحة غير التقليدية. يجب إعادة تشكيل المؤسسات الدولية، التي تشكلت وفقا لمصالح ومفاهيم الغرب، لتتكيف مع مصالح الحضارهويات الأخرى. (مثاليا مقعد واحد في مجلس الأمن لكل من الحضارهويات السبع. لكن مَن يُمثل العالم الاسلامي؟ بشكل دوري بين الدول الرئيسية؟)

– قانون العوامل المشتركة: لابد أن تبحث شعوب جميع الحضارهويات عن القيم والمؤسسات والممارسات المشتركة وتوسعها. لا يمكن تجنب قيام

عالم متعدد الحضارهويات، لأن تكوين الإمبراطورية الكونية أمر مستحيل. الإبقاء على الولايات المتحدة والغرب يتطلب تجديد الهوية الغربية، لكن أمن العالم يتطلب قبول التعددية الكونية.

الثقافات نسبية والأخلاق مُطلقة. فالثقافات (كما يقول مايكل والزر) تصف المؤسسات وأنماط السلوك من أجل إرشاد الناس إلى الطرق الصحيحة في مجتمع ما. لكن هناك ملامح متكررة للمفاهيم الأخلاقية للحقيقة والعدل موجودة في كل الثقافات ولا يمكن أن تنفصل عنها. هناك أيضا وصايا "حد أدنى" أخلاقية، مثل القوانين ضد القتل والغش والتعذيب والاضطهاد والظلم؛ وهي جزء من الشرط الإنساني العام.

المجتمع الإنساني عالمي لأنه إنساني، وخاص لأنه مجتمع. ضرورة التعايش الإنساني تتطلب البحث عما هو مشترك بالنسبة لمعظم الحضارهويات. المسار البنّاء في عالم متعدد الحضارهويات هو التخلي عن العالمية وقبول التنوع والبحث عن عوامل مشتركة. الأديان الرئيسية في العالم تشترك في بعض القيم الأساسية، وعلى البشر العمل على توسيع رقعة العوامل المشتركة.

الخلاصة هي أن مستقبل كل من السلام والحضارة يعتمد على الفهم والتعاون وتعلم العيش معا والتعلم من البعض لإثراء حياة الكل. هذا الجهد يمكن أن يسهم في وضع حد لصدام الحضارهويات وفي تقوية "الحضارة" ذاتها.

***

- **ختاما: هل هناك أمل في الحوار؟**

تكاثرت "حوارات الحضارات" بصورة ملفتة في السنوات الأخيرة. وإن كان الحوار، عموما، هو خير وبركة، لكن من الضروري ملاحظة:

- بعض "الحوارات"، لا تزيد عن كونها نوعا من الردح "الحضاري" لا أكثر ولا أقل! ويحضرنا هنا ركن كانت قد خصصته للموضوع صحيفة يومية كبرى في مصر تحت شعار"حوار الحضارات من أجل القضاء على الإرهاب". ولكن بالنظر إلى نوعية ما كان يُنشر فيه من مقالات متخمة بالهوس والنرجسية، فقد كان الأجدر بها أن تعدّل ذلك الشعار إلى "حوار الإرهاب من أجل القضاء على الحضارة".

- يكاد يكون الثابت المشترك بين غالبية الحوارات هو الخلط المستمر في التعريفات، أحيانا عن حسن (وغالبا عن سوء) نية، مما يجعل الحوار مجرد "غلوشة" مكلفة الثمن، ليس فقط لتضييعها الوقت، بل لنشرها الخرافات والأوهام.

- الحوار، تعريفا، هو "ديالوج" بين طرفين؛ بينما غالبية ما نسمع عنه من حوارات يدخل تحت بند "المونولوج" أي الحديث الأحادي الذي يغني فيه أحد الأطراف، مؤكدا باستعلاء نرجسي أنه الأفضل (... تاريخيا، إذ من الصعب الزعم بذلك في الوقت الحالي؛ وذلك على طريقة "أنا قرعاء ولكن شعر جدتي كان طويلا"!)، وأنه ما على الآخرين سوى التعلم منه! فما أكثر المُشبَّعين برفض الآخر وكل ما يأتي منه، والمُدعين بأنهم وحدهم يملكون الحقيقة المطلقة. بل أحيانا نجد "المتحاورين"، خارج قاعات التحاور، وهم يبثون الكراهية واللعنات، مع التأكيد بأنه لا لقاء بين الإيمان والكفر! الحوار يتطلب استعدادا للتخلي عن النرجسية وللتعايش مع، والتعلم من، الآخرين. الحوار هو بالضرورة حول الحاضر والمستقبل، وموضوعه ينبغي أن يكون حول "توسيع رقعة العوامل الإنسانية المشتركة" من أجل التعايش والمحافظة على السلام.

- بخلاف الإجتماع الرمزي لممثلي كل أديان العالم الذي عُقد لأول مرة عام ١٩٨٦ في بلدة "أسّيزي" الإيطالية بدعوة من بابا روما، بهدف تعميق التفاهم والقيم المشتركة، فإن ما يطلق عليه "الحوار بين الأديان" أصبح غير مفهوم الغرض إذا تاه في دائرة العقائد (التي هي مختلفة بحكم التعريف)، ولم يركز على الهدف الحيوي "لتوسيع رقعة القيم والعوامل الإنسانية المشتركة من أجل التعايش".

- من أهم العوامل وراء مواقف بعض الدول الأوروبية والفاتيكان (وغالبية القيادات الدينية المسيحية في العالم) من رفضها لحرب العراق، كان الرغبة في التأكيد للعالم الإسلامي، بصورة عملية، أنه ليس وراء تلك الحرب أي أسباب تتعلق بصدام الحضارات.

- مانسمع عنه اليوم من حوارات هو بصفة رئيسية بين العالم الإسلامي والغرب. وهذا بكل تأكيد أمر طيب ورائع في حد ذاته، ولكنه أيضا يعكس حقيقة أن المشكلة الرئيسية في عالم اليوم تدور حول "الحضارهوية الإسلامية". فأصحاب الحضارهويات الأخرى، من اليابان إلى

أمـــريكا اللاتينـــية ومن روسيا إلى الصين، كلهم مشغولون بكيفية وسرعة تقدمهم وتحديثهم؛ أما العالم الإسلامي، فهو منشغل تماما، إلى درجة الهوس، بهويــته (= ذاتـــه) وكيف يفرضها على العالم؛ أو هو، على الأقل، يرفض الإندمـــاج في عالم اليوم والغد حفاظا علي تلك الهوية. واندفاع فصائل من داخلـــه ناحية العنف الهمجي في إعلان من جانب واحد "لحرب الحضارات" علـــى الآخريـــن (وهو عنف يسانده ترحيب إيجابي، أو صمت، هو علامة للرضـــى، من جانب غالبية لا يستهان بها) يرجع إلى فشل في تكييف العجز مع الأماني، والأوهام مع حقائق الواقع.

الحـــوار الأهـــم، إذن، ينبغي أن يجري داخل الحضارهوية الإسلامية نفســـها للإتفاق على ماهو المطلوب بالضبط، مع ضرورة الإجابة بوضوح قـــاطع على هذا السؤال الحيوي: هل الإسلام ديانة مثل باقي الأديان (عقائد وعـــبادات وقـــيم)، أم سيتحول إلى أيديولوجية سياسية؟ وهو سؤال سيحدد مستقبل السلام والحضارة، وربما العالم نفسه، في القرن الحالي....

في انتظار القمر القادم

هــذا هــو عنوان كتاب د. بطرس بطرس غالي الصادر بالفرنسية في خــريف ٢٠٠٤، والــذي يغطــي فــترة ستة أعوام بين أول يناير ٩٧ بعد الخــروج مــن الأمم المتحدة ونهاية ديسمبر ٢٠٠٢ بعد الخروج من منظمة الفرانكوفونــية. يقــع الكتاب، الصادر عن دار بايار في باريس، في ٧١٠ صفحة (١)

يــرجع عنوان الكتاب إلى مقابلة للمؤلف مع عراف هندي في سبتمبر ١٩٩٤ قال له فيها، ردا على تساؤل حول فرص نجاحه في إعادة الانتخاب لمنصبه في الأمم المتحدة: "لا أعتقد أنك ستحقق هذا المشروع. ولكني أعتقد أن نجمــك سيســطع أكثر بعد أن تترك تلك الوظيفة. سيكون ذلك بعد "ألف قمر". وأؤكد لك أنه سيسطع ببريق لا مثيل له..."

***

يعــتمد د. غالــي فــي هذا الكتاب نفس الأسلوب الذي اتبعه في كتابيه السابقين: "طريق مصر إلى القدس" و "في بيت من الزجاج" (بحسب عناوين الطبعات العربية)؛ وفيها ينشر مذكراته التي يكتبها بصورة شبه يومية. وإن كانت اليوميات تتصف عموما بالصدق في طرح أفكاره وآرائه، إلا أنه من الملاحــظ أنه بدأ مع الوقت يأخذ في عين الاعتبار ــ عند تسجيلها ــ أن ما يكتبه سيُنشر بعد فترة قصيرة نسبيا، وليس مجرد مذكرات شخصية..

ملاحظــتان تمهيديــتان قــبل أن نغــوص في الكتاب. الأولى: بما أنه يــتعرض، بسبب طبيعته، لعدد كبير من القضايا والموضوعات فلا بد عند عرضــه من التركيز على رؤوس موضوعات أو محاور أساسية، وإلا تُهنا فــي خضــمه. الثانية: عندما يكتب واحد في مقام د. غالي كتابا كهذا، فمن الإهانــة له ألا نــأخذه بجديــة ونفحص آراءه بشيء من التعمق، مع طرح التساؤلات بدون حرج أو مجاملة.

---

(١) صدرت الطبعة العربية للكتاب تحت عنوان "بدر البدور" في سبتمبر ٢٠٠٥

- **الفرانكوفونية**

جــزء كبير من صفحات الكتاب مخصص بالطبع للفرانكوفونية ونجاح د. غالـــي فـــي انتخابه لمنصب الأمين العام في نوفمبر ٩٧ بمساندة فرنسا (وبـــرغم معارضة عدد من الدول الأفريقية)؛ وكذلك محاولات التجديد لفترة ثانية، وهي التي فشلت لعدم مساندة فرنسا.

لا نملـــك سوى الإعجاب بتفاني د. غالي في خدمة الفرانكوفونية برغم عـــدم اكـــتراث كثـــير مـــن دول العالم العربي، باستثناء لبنان وبعض دول المغـــرب العربـــي (الجزائـــر لـــم تنضم لها حتى الآن!). وقد وصل عدم الاكـــتراث بهـــا في مصر لمداه عندما يقول له (في ٢٠ مايو ٢٠٠٢) أحمد ماهـــر وزيـــر الخارجـــية المصـــري عندئذ :[إذا دخلت (مصر) مجموعة الفرانكوفونية فذلك من باب التضامن مع السكرتير العام، رئيسي السابق]!!

بـــل الأدهى من ذلك أن الفرانكوفونية لا تتمتع بتأييد شعبي أو إعلامي واضـــح داخل فرنسا نفسها، حيث كثيرا ما يُنظر إليها كعبء بدون جدوى. ومـــا أكـــثر شكاوى د. غالي عبر صفحات الكتاب من تجاهل الصحافة أو انـــتقادات "لـــو موند" له، أو تعارض الأجندات بين الحكومة وبين الإليزيه (الرئاسة).

هـــل كـــان الأمـــر بأكمله بالنسبة له نوعا من التعويض الذاتي عن فقد منصب الأمم المتحدة، كما يقول هو أن البعض يتهمه به؟

- **أمريكا**

لـــيس هـــناك من شك في أن معارضة أمريكا لتجديد انتخابه لمنصب الأميـــن العام للأمم المتحدة قد تركت آثارا غائرة على د. غالي، برغم نفيه ومايقوله عن "إعجابه القديم بها".

وصـــل الأمر إلى أن تأخذ عليه زوجته أنه [(أثناء عشاء مع مثقفين في لاهـــاي في ١٢ فبراير ٩٨) كان بالغ العداء لأمريكا...] وفي ٢٢ أغسطس ٩٨ يكتـــب: [قـــال لي محرر كتابي (حول سنوات الأمم المتحدة، الذي كان عـــندئذ تحـــت الإعـــداد) أنه يشم من الكتاب رائحة المرارة و"النوستالجيا" وشـــكاوى "خاســـر رديء". يجـــب أن أصحح الصورة (عن طريق إعادة الصـــياغة)، وخاصـــة أنـــه ليس لدي مرارة تجاه من خانوني ومن حاولوا هدمي"].

لا يقـــول لنا د. غالي من هم الذين خانوه أو حاولوا هدمه. كما لا يبدو على الإطلاق، عبر صفحات الكتاب، تقبله لفكرة أن معارضة أمريكا لتجديد ولايته ربما كانت ترجع لأسباب مثل عامل السن ووعده المسبق بعدم طلب التجديد، وأيضا بعض المآخذ على طريقة إدارته للمؤسسة الدولية.

فـــي لقـــاء مع هنري كيسنجر في لوزان بسويسرا في ٢٥ سبتمبر ٩٩ يقـــول: [وجـــدتُ أنـــه انتهى من قراءة كتابي.. الذي أظهر سخافة مادلين أولبرايت. واتضح لي أن هناك من هم أشد كراهية لتلك السيدة من السكرتير العام السابق..].

في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ في قصر السلام بلاهاي (هولاندا) يقول: [أشعر بالإعجـــاب لخطـــاب مـــتحمس من امرأة شابة تشجب بقوة انتهاك الولايات المـــتحدة لحقـــوق الإنســـان، في تصرفات لا تختلف عن الطغمة العسكرية الحاكمة في بورما].

إذن لا نعـــرف إن كانـــت المشـــكلة هـــي مـــع أشخاص معينين (مثل أولبرايـــت)، أو مـــع إدارة الديموقراطييـــن التـــي طالمـــا وَصف سياستها بالإنفـــرادية (unilateralism). أم أن الأمـــر يـــتعدى ذلك؛ إذ أنه وصف الجمهوريين الحاليين بنفس الشيء فيما بعد، كما قام (في٢١ ديسمبر ٢٠٠١ فـــي تونـــس) بشن هجوم حاد على [الانفرادية الأمريكية التي تعود إلى مبدأ مونـــرو (في بداية القرن العشرين)]. أي أن المسألة أصبحت متعلقة بأمريكا كلهـــا بغـــض الـــنظر عن الإدارات... بمعنى آخر يبدو أن د. غالي يركب موجـــة العـــداء العصـــابي ضد أمريكا، ربما للحصول على "شعبية" مفقودة بسبب أدوار سابقة له تتعلق بالعلاقات مع اسرائيل؟

- **الإرهاب**

عندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كان في بيكين بالصين: [وكان رد فعلـــي الأول هـــو الشـــعور بالراحة إذ لا يوجد سوى عدد صغير من الضحايا. (تصحح له زوجته أنها الساعة ٩،٣٠ صباحا حيث لا بد أن يوجد آلاف الناس داخل المبنى).

رد الفعل الثاني: نظام الشبكة المضادة للصواريخ فقد الجزء الأكبر من مبرراته (..)

رد الفعل الثالث: أخشى من حرب صليبية (كروساد) معاد للإسلام، بما أن الـــرأي العام الأمريكي لا يفرق بين المسلمين الحقيقيين – أي المعتدلين، وبين مجانين الله – المتطرفين.

رد الفعـــل الـــرابع: أخشـــى أن تتذرع اسرائيل بهذه الكارثة لاحتلال المناطق الفلسطينية وزيادة قهرها].

مـــن الغريب أن يكون هذا كل ما دار برأس د. غالي أمام حدث مهول مـــثل هـــذا، لدرجـــة أن زوجـــته أخَـــذت عليه [عدم حساسيته في مواجهة التراجـــيدية البشرية التي تحدث...] (فضلا عن الآثار الجيوستراتيجية بعيدة المدى للحدث).

فـــي صباح اليوم التالي يكتب: [أستيقظ مبكرا.. وأقرأ ما كتبتُه بسرعة أمس ...أود أن أضيف أن الخطر الأكبر الذي يهدد السلام بعد تلك الهجمات هـــو البحـــث عـــن عـــدو، مثلما كان ذات يوم "الشيطان الأكبر" و "الخطر الأصـــفر". أخشـــى أن واشـــنطن ستريد شيطنة الإرهاب في العالم العربي والعـــالم الإســـلامي اللذيـــن همـــا الأول فـــي دفـــع ثمـــن فادح للتطرف الإسلامي....].

هل يظن د. غالي حقا أن أمريكا كانت تبحث عن عدو، أيا كان، لتنتقم مـــنه؟ وألا يرى أن الإرهاب الإسلامي خطر لا يحتاج إلى مبالغة في تقييمه ولا إلـــى شيطنته؟ وهل يرى أن أمريكا تقوم حقا بحرب صليبية ضد العالم الإسلامي؟؟ كل هذا يترك لنا الشعور بأنه، بالإضافة إلى مراراته الشخصية، يكتب ما يكتب تملقا للرأي العام العربي.

بـــتاريخ ١٢ أكـــتوبر ٢٠٠١ بباريس يقول: [سُئلت في مقابلة مع قناة الإخـــبارية الفرنسية إل سي إي. "ماذا شعرت عندما تهاوى البرجان؟" قلت أن أحـــد أسباب الإرهاب الأصولي الإسلامي يجب البحث عنها في الوضع الفلســـطيني"]. لـــم يكـــن هناك بد من أن يرى مقدم البرنامج عندئذ في هذا الكـــلام تبريرا غير موفق للإرهاب. وهل القضية الفلسطينية العادلة محتاجة لأساليب الإرهاب ضد الأبرياء في مختلف أنحاء العالم لكي تنتصر؟؟

وبـــتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٠١ يكتب عن: [مقال في الفيجارو، يقول أن الإرهـــابَ ســـببُه عجـــز الـــدول الإســـلامية عن العثور على طريقها نحو الحداثـــة... مـــثل هذه المقالات نجدها في الصحافة الأمريكية مؤخرا. وفي الواقـــع، فإنهـــا تهدف إلى إخفاء المشكلة الفلسطينية التي هي السبب الأولي

للإرهاب ولعداء العالم العربي تجاه أمريكا والغرب (...) نظرية العجز عن قبول الحداثة ليست جديدة ونجدها عند مستشرقي الفترة الكولونيالية... وقد كان إدوارد سعيد أفضل من لخصها (...). الوجود النيوكولونيالي الإسرائيلي يجري تبريره اليوم على الأرض الإسلامية]. اسرائيل موجودة على "أرض الإسلامية"؟ هل يختلف هذا الكلام عن شعارات "حماس" و "الجهاد"؟

- **التطرف**

تحت تاريخ ١٣ أبريل ٢٠٠٢ يتحدث عن عشاء في السفارة المصرية في داكار: [ولاحظت أنه "لا يوجد سوى عصير فواكه. لا يدري السفير ماهي الصورة التي يعطيها عن مصر .. ويعطي الانطباع أنه قد تلقى أوامر من القاهرة أو بالأكثر أن تأثير المتطرفين الإسلاميين يتزايد في مصر بينما الحكومة تحاربهم وتريد أن تعرف العالم بذلك، أو ترك الفكرة أن الحكومة قد ضعفت لدرجة أنها تطبق تعاليم المتطرفين.. أي الثورة المتطرفة بدون متطرفين..].

ويشير تحت تاريخ ٣ نوفمبر ٩٧ إلى [نقاش دار في القاهرة "مع عدد من المثقفين المسلمين الليبراليين. يقولون لي "العالم العربي الإسلامي في أزمة. الأصوليون يزدادون عنفا إزاء المسلمين الليبراليين وغير المسلمين (الأقباط). ويصفونهم بالمرتدين المجدفين.... التناقض المستمر بين التحديث والأصولية. نعيش تراجعا مستمرا في استقلالية النظام القانوني، المستوحي من النظام النابوليوني، الذي أصبح مهددا أكثر فأكثر من قِبَل الشريعة.....". استمرت المناقشات لوقت متأخر في الليل، ولكني لاحظت أن أكثرية المتحدثين بحماس (حول التحديث) لا يشربون. يبدو أنه حتى الليبراليين قد تأثروا بالتطرف والتزموا برموزه].

يتحدث تحت تاريخ ٢ نوفمبر ٩٧..عن [حوار دار في قاعة اجتماعات جريدة "الأهرام" حول كتاب "الطريق إلى القدس"... أحاول الرد على انتقادات جنرال (سابق) يعيب عليَّ قولي أن السادات اختار العالم الغربي. ثم يؤثم ثقافتي الفرنسية التي يقول أنها مسئولة عن رؤيتي المشوهة للحقيقة. أعارض جهله بوجود قطاع من المثقفين المصريين التي تحبذ الانفتاح على الغرب منذ عقود. أُذَكره بحلم الخديوي اسماعيل أن تصبح مصر قطعة من أوروبا، وبالكتاب العظام طه حسين وقاسم أمين ومحمد حسين هيكل وسلامة

موسى وتوفيق الحكيم وحسين فوزي الذين كان مستقبل الثقافة المصرية عندهم يمر عبر الانفتاح على الغرب. جهد ضائع، إذ يصر الجنرال على موقفه].

كل هذا كلام طيب، يدل على إدراك د. غالي لأخطار التطرف، لكن يبدو أنه لم يعد يدرك أن جيل الكتاب العظام الذين كانت آمالهم هي انفتاح مصر على الغرب قد انقرض وحل محله جيل (أجيال !) ممن تسيطر عليهم كراهية الغرب والحداثة.

- **السادات– السلام مع إسرائيل**

بتاريخ ١٧ نوفمبر ٩٧ يكتب، بعد أن علم بنبأ اغتيال السواح في الأقصر: [(...) اليوم أريد تذكر السادات والصلاة من أجله، اغتيل على يد متطرف بالضبط مثل جدي في ١٩١٠. مثل موسى، لم ير السادات الأرض الموعودة.. أرض سيناء المقدسة التي دفع الكثير من الجنود المصريين حياتهم دفاعا عنها.

عرفت السادات في الخمسينيات...كان يُعتبر بواسطة رفاقه "العجلة الخامسة (للطوارىء)". وكان يُدعى "الحمار الأسود" في صالونات المجتمع القاهري. كان يؤخذ عليه تلونه وانتهازيته: أحيانا مع الإخوان، أحيانا مع الماسونيين، أحيانا يساند النازية.... ولكنه كان الأكثر ثقافة بين جماعة الضباط الذين استولوا على السلطة... وكان يحيط نفسه دائما بالفنانين والمثقفين والصحفيين. (...)

قائدٌ بحق، ورجل دولة لا يهمه كثيرا الحصول على رضى الجماهير عند اقتناعه بصحة قراراته، ويعرف كيف يمشي في وسط تردد مستشاريه. يجب أن أعترف بكوني من المجموعة "الحذرة" التي كانت تخشى فشل مبادرته، وكنت أفكر بهدوء في بدائل لها.(...)

السادات، لأنه كان معجبا بالحضارة الغربية ولأنه أحبها وفهمها مثل مفكري عصر النهضة، (...) عرف كيف يجتذب حب الشعوب الغربية. وكان لديه ضعف تجاه الفنانين الأمريكيين والأوروبيين والكتاب ونماذج الأرستقراطية القديمة، وإن بقي على حاله كابنٍ لقريته].

هكذا يبدو أن إعجاب د.غالي بالسادات بلا حدود، وإن كان لا يقول لنا، وبغض النظر عن مبادرة السلام، إن كان يرى أن تعامله مع الأوضاع الداخلية في مصر، من نواح مختلفة، كان موفقا.

مـــن ناحية أخرى، يبدو تعاطف د. غالي الشديد مع الفلسطينيين، والذي تكرر التعبير عنه لعدد لا يكاد يحصى من المرات في الكتاب، مُتَفَهما تماما بالطـــبع. لكن ليس من المستبعد أن هناك نوع من المبالغة التي ربما ترجع إلـــى رغبة في تغيير السمعة التي التصقت بعد أن اتُهم بالخيانة منذ مساندته لمبادرة السادات.

لكـــن لعله من الشيق إيراد ما كتبه في ٢٠ أبريل ٩٩ من روما: [أثناء الغـــذاء مـــع (زوجته) في ناد بصحبة صديقة طفولة، هجم علينا – حرفيا– محمـــد حســـنين هيكل وزوجته وأخذونا بالأحضان الحارة الحميمة... ولكن بالكـــاد مـــنذ بضعة أسابيع، هال ذاتُ الشخص الطينَ فوق رأسي ولم يتوانَ عـــن تكويم الأكاذيب، في مقال طويل مسمم تعليقا على كتاب "الطريق إلى القـــدس". لقـــد احـــتفظ بكراهية عارمة تجاه السادات الذي أزاحه من الحياة السياســـية. ولـــم يـــتوقف إطلاقا عن الادعاء بأنه (السادات) خان فلسطين، وباعهـــا فـــي ســـبيل ســـيناء. وهو يعتبر نفسه الزعيم الفكري لأتباع الخط العروبي المتشدد الذي باشره في عصره جمال عبد الناصر (....).

لابد أن أعترف أن المشاكسة التي يتابعني بها في كتاباته منذ ذلك اليوم في نوفمبر ١٩٧٧ الذي طلب فيه مني السادات أن أصحبه في زيارة القدس، لا تـــترك أثرا فيّ؛ لأن تلك الزيارة التاريخية ستبقى حتى مماتي نقطة القمة في حياتي السياسية].

- **الأقباط**

باعتبار د. غالي "قبطيا" فمن المهم أن نرصد تعامله مع "قبطيته". تحت تاريخ ٢ فبراير ٢٠٠١ يقول:

[.. دائـــرة مســـتديرة نظمتها قناة فورم التلفزيونية حول "الأقباط.. أقلية فـــي مصـــر". تعبير "أقلية" محظورٌ في مصر، من الأقباط والمسلمين على السواء بإسم الانتماء إلى أمة واحدة. هذه هي الرؤية الرسمية التي تسود في مصر والخارج.

يشـــارك فـــي الـــنقاش شريف الشوباشي الصحفي والكاتب المصري، الســـفير (الفرنســـي الســـابق بمصر)أندرياني، كلود لاريو الصحفي بجريدة الفـــيجارو ومؤلف كتاب عن مسيحيي الشرق، وفرانسوا ثيوال الأستاذ بكلية الدفـــاع. أهمس للشوباشي بأني القبطي الوحيد حول المائدة، يرد بأنه المسلم

الوحـــيد. يدافـــع عـــن وحدة الشعب المصري، مع الاعتراف بالفروق بين عنصري الأمة. (.....)

بعـــد العـــودة للمنزل، أعدت التفكير في هذه المشكلة الأساسية لمستقبل بـــلادي. لم يكن لديّ الوقت ولا الفرصة أثناء النقاش لعرض وجهة نظري بعمق: هناك متطرفون بين الأقباط كما يوجد بين المسلمين. وهؤلاء لا يمكن الإلـــتقاء معهـــم، ويبحثون عن المواجهة. وهم يشكلون أقلية هامشية ضئيلة ولكنها فعالة. ثم هناك المعتدلون، أو غير المبالين، الذين يتعايشون معا؛ مع وجـــود خطـــورة أنه في حالات الأزمات، يتم استقطابهم بواسطة الناشطين. أخـــيرا هـــناك الليبراليون العلمانيون الذين يحبذون فصل الدولة عن الدين، ولكـــنهم مهمشون ومستضعفون بواسطة الأصوليين (المسيحيين كالمسلمين) الذين يعتبرونهم هراطقة].

نجـــده مـــن المذهل أن "يعتقد" د. غالي حقا أن هناك متطرفون أقباط! وهـــو لا يقـــول لنا كم عملية إرهابية أو انتحارية نفذها هؤلاء، أو مَن منهم طالـــب "بتطهير الوطن" من غير النصارى؛ وهل هم، إن وُجدوا، السبب في أن الدولـــة في مصر تُحَجِّم وتُهَمِّش وجود الأقباط في مؤسساتها، بل تحظر تقلدهـــم مناصـــب معيـــنة، هـــذا إضافة إلى سائر المشاكل المعروفة بشأن تصـــاريح دور العبادة وأسلمة المجتمع وأشكال التفرقة والتعصب والتهاون مـــع مرتكبي الحوادث ضد الأقباط؟. والغريب أنه لم يذكر حرفا واحدا في كتابه حول ما حدث في قرية الكشح في أول سنة ٢٠٠٠ من مذابح اهتز لها الإعلام العالمي.

لقـــد ســـبق أن عبر د. غالي في كتابه "الطريق إلى القدس" عن شعوره بالمرارة إذ بقي وزيرا للدولة للشئون الخارجية لما يزيد عن ١٤ عاما (منذ أكتوبر ١٩٧٧ قبيل رحلة السادات إلى القدس، وحتى تقلده منصب أمين عام الأمـــم المتحدة في يناير ٩٢) ؛ تعاقب عليه عدد من وزراء الخارجية الذين ترأســـوه، حيث أنه لم يُعطَ المنصب بسبب قبطيته. ولكن الحقيقة هي أنه لم يحـــدث إطلاقا أنه احتج على التفرقة التي يعرف جيدا أن سائر الأقباط يتعرضـــون لهـــا؛ ولا حـــتى بعد تعيينه في منصب رئيس المجلس القومي لحقـــوق الإنسان... (ألا تدخل مثل هذه الأمور في إطار عمل المجلس؟! أم إن الهـــدف منه هو مجرد تحسين صورة النظام أمام الخواجات؟! وألا يهمه أن يُستخدم هو في هذا الغرض؟)

لـيس هـذا فقط بل نجده يوجه اللوم الشديد إلى فرنسا (كما كتب تحت ٢٨ أبـريل ٢٠٠٢ وكما صرح في برنامج على القناة الثانية في فرنسا في مارس ٢٠٠٤) متهما إياها بمعاملة مسلميها "كمواطنين من الدرجة الثانية" (!!!) ممـا يدعونـا للتساؤل: ألا يرى د. غالي أن إصلاح البيت هو أولى باهتمامه؟

هل يرجع الأمر ياترى إلى شعور دفين "بالخجل من قبطيته" كما حاول أن يُـنكر هذا أمام نفسه بعد لقاء إذاعي جرى في باريس في إطار معرض حـول الفن القبطي؟ (راجع ما كتبه في ١٥ مايو ٢٠٠٠). أم هو الحرص على إبقاء التقليد العائلي لآل غالي في خدمة الدولة المصرية حيث يمثل ابن أخـي المفضل الوزير يوسف بطرس غالي الجيل الخامس من الأسرة، الذي يحافظ على المجد السياسي المتجدد لها]؟؟ (راجع ٦ مايو 97).

مـن ناحية أخرى، يورد د. غالي خبر اجتماع هام دار في ٢٥ نوفمبر ٩٨: [نقـاش حاد حول الأقباط أثناء عشاء في السفارة المصرية على شرف الرئيس مبارك وحرمه. الرئيس ينفجر ضيقا: بالنسبة له، الأقباط والمسلمون هـم أولا مصـريون. عمـرو موسى يلفت النظر إلى أنه في بعض القرى الصـغيرة بالصعيد هناك بالفعل حالات تفرقة بين الطائفتين. الرئيس يُكذب هذا تماما. بالنسبة له لا توجد أي تفرقة]. ومن الدلالات المثيرة لهذا النقاش كـون الرئيس مبارك لا يرى أن هناك مشاكل تقابل الأقباط على الإطلاق. وهو كلام خطير وجدير بالاهتمام.

أمـا عن علاقة د. غالي مع الكنيسة القبطية، فلا مفر من الشعور بأنها فاتـرة علـى أفضـل تقدير. فبينما يحرص على ذكر زياراته لفضيلة شيخ الأزهر، كل مرة يحضر فيها للقاهرة، ويمتدح خصاله (راجع مثلا ١ نوفمبر ٩٧ و ٥ يناير ٩٩)؛ فإن المرة الوحيدة التي يأتي فيها ذكر الكنيسة كان في ٦ يناير ١٩٩٩ حيث يقول: [ليلة عيد الميلاد القبطي. لا أشعر بحيوية كافية لحضـور قـداس نصـف اللـيل التقليدي الذي يمتد حتى الثانية صباحا في كاتدرائـية شـديدة البرودة كالثلاجة. أقرر لقاء البطريرك الأنبا شنودة بعد ظهر اليوم لتهنئته بالعيد وأخذ بركته والاعتذار عن غيابي الليلة (...)

يشتكي (البطريرك) من ابن أخي يوسف، الذي هو وزير جيد للاقتصاد ولكنه إداري سيء لكنيسة البطرسية. العلاقة بين الكهنة وبين القائمين إداريا على الكنيسة، وهم عائلتنا، كانت دائما سببا للاختلاف. ننوي الاستمرار في

إدارة الكنيســة التي تحتوي قبور أسلافنا.. البطريرك والكهنة يفضلون تزايد دورهم. أعِد البطريرك أنه عند عودتي لمصر سأتولى القيام بالأشراف على إدارة الكنيسة وأعمالها...].

بشــأن العمل الخيري، يكتب تحت ٤ نوفمبر ٩٧ عن [لقاء مع المحامي عــادل كامل حول جمعية التوفيق القبطية. قبل مائة سنة كان لهذه المؤسسة سبب قوي للتواجد، ولكنه تلاشى اليوم...التناقض بين مديريها، والصعوبات مــع الحكومــة. الجــيل الجديد من وجهاء الأقباط فقد كل اهتمام في العمل الخيري].

- **الإعلام**

يكتب تحت تاريخ ١ أبريل ٢٠٠٠ من باريس: [قراءتي اليومية للأهرام والهيرالد تريبيون والفيجارو تؤكد لي فكرة أن بلادي في خطر فوات قطار الــتاريخ. هي تستمر في الجري خلف الأحداث ولا تستطيع لا الإمساك ولا الســيطرة ولا التأثير (بعد الحدث) على التغيرات التي تهز الكوكب. يكفي، حــتى يقتــنع المرء، مقارنة هذه الصحف اليومية الثلاث. نعطي في مصر أهمــية لأحداث ثانوية ونمارس تلافظات (أو تحسينات لفظية) قرونوسطوية وضــيقة. بــالعكس مــن ذلك نجد في الصحافة الغربية تحليلات مختصرة، مهــيكلة تقــدم للقاريء رؤية شاملة. ما أكبر الفرق بين هذا المقالات ذات العناويــن المباشرة، وبين نصوصنا الممتلئة بالأوصاف شديدة المبالغة مثل "التاريخــي" و "الــذي لا ينســى" أو "المجيد". مازلنا في البلاد غير النامية نتمسك بأساليب ألف ليلة وليلة].

نشــارك بالطبع هذا التقييم (إن كان يعني بالفعل ما يبدو لنا أنه يعنيه!) الــذي ينسحب على معظم أدوات الإعلام الدعائي العربي. هذا الإعلام الذي يمــثل بــلا شــك جــزءا من أزمة العالم العربي مع نفسه ومع العالم ومع الحداثة.

- **العلاقات مع رجال الدولة**

لا يملــك القاريء سوى استنتاج أنه برغم محاولات د. غالي المستميتة للاحــتفاظ بعلاقات مع رجال الدولة في مصر فإنها كانت تتسم أحيانا بمزيج غريب من التجاهل لمبادراته (غير المطلوبة)، والمجاملة الباردة.

يكتــب (فــي ٣ يناير ٩٩): [أنقل لأسامة الباز إحباطاتي إزاء السياسة المصــرية: " تــتجاهلون السودان ومشكلة مياه النيل. لقد تخليتم عن التواجد

في الدولية الاشتراكية منذ أن تركت منصبي بها كنائب للرئيس في ١٩٩١. فـــي لقاءاتنا، عادة ما يكتب الباز ملاحظات ..التي سريعا ما يفقدها على أي حـــال. الـــيوم لا يحـــاول حتى القيام بهذا الجهد. يكتفي، كالعادة، بهز رأسه والنطق ببعض الكلمات هنا وهناك (..)].

وفـــي ٧ يـــناير ٢٠٠٢ يكتـــب: [كالعادة يستقبلني الرئيس مبارك في الصباح الباكر. مبتسمٌ ومبتهج وحالُه طيب. أُحدثه عن خطة لتحسين صورة العـــالم العربي: الاتصال بالرأي العام الأوروبي والأمريكي وتشجيع الحوار مع الأحزاب والجمعيات غير الحكومية. رده يدهشني: رأيه أنه الأكثر فائدة التواصل مع الحكومات. أخبره أن تونس والمغرب لديهم وزير شئون حقوق انســـان وأنهم يأخذون في الاعتبار بصورة متزايدة دور الفاعلين الجدد.. لا يـــبرح تحفظـــه على الاطلاق، مخلصا لتقليد مصري أنه لا خلاص خارج الحكومـــة. أحاول إقناعه بإرسال قوة رمزية لأفغانستان، لكنه يرفض تماما، ثـــم يضيف: أعرفك بما فيه الكفاية لأدرك أنك قادر على المجادلة لساعات. ولهـــذا اســـتقبلتك قبيل موعد طائرتك. وعلى فكرة لو استمريت في الرغي ستفوتك!

طالمـــا احترمـــت الموقـــف البراجماتي لمبارك في وجه المشاكل التي تواجههـــا بلادنـــا. كله، إلا ادعاء القوة: يجب عدم المخاطرة بتخطي حدود قدراتـــنا والهرب عبر الأحلام الآسرة والمجازفات بدون مستقبل، عدم أخذ قرارات إلا بعد تفكير جيد والعديد من المشاورات، ومعرفة الانتظار .. أي معرفة كيفية الحذر..].

تحـــت ٤ يناير ٩٩ يكتب: [لقاء مع الرئيس مبارك الذي أخبره برحلتي إلى فييتنام ولاوس وكمبوديا، وأقدم له نسخة من كتاب اليونسكو (..). أشرح لـــه أن هـــذا يمثل جهود الأصدقاء والزملاء وأن بعض الدراسات فيه مبنية على أبحاثي المكتوبة.

يبدو مهتما بالانتخابات القادمة في اليونسكو (ويسأل):

- لماذا لا يتقدم فريدريكو مايور مرة أخري؟
- ميثاق اليونسكو يحد فترات الرئاسة بفترتين.
- لماذا لا يحاول تغييره؟
- لا أظن أنه سيحصل على موفقة الدول الأعضاء.

يختتم الرئيس لقاءنا بهذا التعبير الذي يستخدمه منذ انتخابي للأمم المتحدة. "شد حيلك يا بطرس الأكبر"!].

تحت ٢ مارس ٩٨ بالقاهرة يكتب: [أُبلغ الرئيس مبارك بشأن لقائي مع ملـيس زناوي (رئيس أثيوبيا)، وكيف أن جهود بلدينا يجب أن تتركز حول إدارة مياه النيل. ردا على سؤاله، أشرح ضرورة بدء مفاوضات طويلة تتطلب إعدادا مفصلا... ينصت الرئيس مبارك باهتمام، لكن انطباعي هو أنه مهتم بمشاكل المدى القريب. مشاكل المياه تبدو له مشكلة مدى بعيد.

بالنسبة لي، وبرغم كوني بعيدا الآن عن الأمور، فإن مياه النيل تمثل هما كبيرا، بل هاجسا. ولكنني أرى أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمن هم على رأس السلطة في مصر. فيما بعد، أُخبر عمر سليمان، رئيس المخابرات الذي يتابع عن قرب ملف العلاقات الأثيوبية، بمناقشاتي مع زناوي ومبارك.. يعدني بإعطاء أقصى انتباه لهذا الملف الذي يعتبره حيويا].

يكتب تحت ٨ ديسمبر ٢٠٠٠ من باريس: [(..) ليئا (زوجته) وأنا في عشاء مع مدام مبارك بصحبة السفير علي ماهر وزوجته. سحر وذكاء واتضاع السيدة الأولى لا يكف عن التأثير.. أتحدث عن الجمعيات الأهلية الدولية وعدم اهتمام الدولة ودبلوماسيتنا بهذه العوامل الفاعلة في السياسة الدولية... نموذج الاشتراكية الدولية... سوزان مبارك تنصت باهتمام. هي الأولى في العمل على تصعيد دور المجتمع المدني في مصر... ولكنها تعرف أنه قد يكون أيسر نقل الهرم من تحريك البيروقراطية المصرية].

يكتب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠١ [القصر الجمهوري شديد البرودة. لقاء مع الرئيس.... يسألني من أرشح لوزارة الخارجية. أرد أنه المرة الماضية في ١٩٩١ رشحت ثلاثة أسماء. هذه المرة ليس هناك سوى اسم علي ماهر، وأن كان لا بد من تعيين وزيرين إذا أردنا تغطية كافة الملفات مع القدرة على المشاركة في عشرات المؤتمرات الدولية كل عام..... يقول الرئيس: "لدي ثلاثة أشهر لعمل الاختيار وللاستماع إلى كل الشائعات التي ستدور حول اختيار الوزير الجديد". يبدو أنه يستمتع بهذا الفكرة...أقول له: "هل تسمح ياسيادة الرئيس بأن أنشر إشاعة بأني أحد المرشحين، من أجل رفع قيمتي (بريستيج) في باريس؟". يضحك بشدة ويقول إنه بعد اجتماعنا اليوم ستنتشر الإشاعة وحدها]. هل كانت هذه محاولة "دبلوماسية" لكي يقترح أن

ينال المنصب الذي عصي عليه من قبل؟ على أي حال من الواضح أن الرئيس مبارك أجهض محاولته بسهولة.

- **تأملات شخصية**

من باريس بتاريخ ٢٩ مارس ٩٨ يكتب: [مضى وقت طويل لم أكتب فيه بالعربية. أجد صعوبة في تكوين تعبيراتي. يجب أن أقرأ نصا كلاسيكيا لاستعادة وقع ورشاقة لغتي الأصلية. أخرج من مكتبتي قرآنا وأنهمك في قراءته لمدة نصف ساعة... أخيرا وجدت سلاستي وأشعر بسعادة طفولية في الكتابة بطلاقة من اليمين لليسار..].

بتاريخ ٥ يونيو ٩٨ من باريس: [غذاء مع يوسف (ابن أخيه) والرئيس البرتغالي ماريو سواريس. يقول سواريس: يجب أن يعرف المرء اللحظة الملاءمة للتخلي عن السلطة. أقول له.... أما عني أنا فإن أسرتي تتعلق بالسلطة منذ أجيال. لقد سعيت لأنتخب أمينا عاما للفرانكوفونية في هانوي وابن أخي يوسف وزير مسئول عن الاقتصاد. هذا يعني أنني لست قادرا على التخلي عن السلطة. لقد أصبحت بالنسبة لي كالمخدر أو الكيف. عندي فكرة متسعة حول السلطة: أحب الكتابة وأتصور تماما أن السلطة يمكن أن تكون فكرية... ولكن لا بد أن أعترف أن السلطة السياسية أمر آخر. هي تشبه كحول ٥٠ درجة الذي يحرق النافوخ ويمنعك بعدها من تذوق مشروبات عالية الجودة (جران كرو)، التي هي السلطة الثقافية. على أي حال، مَن هو الجامعي الذي لم يحلم في لحظة أو أخرى أن يصبح مستشارا موثوقا به (إمينانس جريز) لرجل دولة؟ ليس هذا سوى طريقة غير مباشرة وملتوية لتذوق طعم القوة السياسية].

يكتب بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٠١ من القاهرة: [ابن أخي يوسف حدثت له نكسة سياسية بعد أن فقد حقيبة الاقتصاد التي كانت توفر له سيطرة على كافة المؤسسات المالية للبلاد. عليه أن يتقبل وزارة التجارة الخارجية ذات السلطة الأقل. برغم ضيقه من القرار لم يفقد شيئا من ثقته بذاته وشعوره بالفوق:

- هذا مجرد صدام أجيال مع رئيس الوزراء.. بينما أتفاهم (هكذا يتكلم يوسف) جيدا مع الوزراء من عمري (أقل من ٥٠).

- كيف تفسر أن معظم الصحفيين معادون لك؟

– لأنـــي أقـــول الحقيقة حول الازمة الاقتصادية، بينما هم يفضلون أن أغمـــرهم بالارقـــام التي تسمح لهم بعمل مقالات جميلة تهدف لتنويم الرأي العام].

تحـــت ٣ أغسطس ٢٠٠٠ يكتب من باريس: [التليفزيون يعرض فيلما لمحمـــد خان المخرج المصري. البؤس الذي تحياه بلادي يسبب غصة لي. البؤس لا يحتمل أكثر في المدن الكبرى... أشعر بالذنب. ألا يمكن أن أكون أكـــثر فائدة في القاهرة عني في باريس؟ (...) ماذا يمكن أن يكون عطائي؟ قطـــرة ماء في الصحراء.. ثم، ألم أتخطى عمر النضال من أجل بث الخبر الطيـــب؟ ألم أعط بالفعل أكثر من نصف قرن من عمري للعمل الناشط من أجل بلادي؟ أعذار واهية لا تنجح في التخلص من شعوري بالغم].

وإلى تأملات نهاية العام في آخر صفحات الكتاب (٣١ ديسمبر ٢٠٠٢): [تـــبقى لى قليل من الوقت للتفكير والعمل والبناء. وقت قليل للانتصار على العالم. بضعة أقمار أخرى...].

***

يبقى د. غالي شخصية فذة وغنية، ولذا فهي مثيرة للجدل.

نتمنى له الصحة وطول العمر والنجاح.

انتفاضة حرامية الفرنساوية

تعبـــير "انتفاضة حرامية" لم يكن موفقا عندما أطلقه أنور السادات على "مظاهـــرات الخبز" التي انفجرت في يناير ١٩٧٧ ولكنه أنسب ما يمكن أن يوصـــف به الهياج المدمر الذي قام به شباب المهاجرين من شمال وغرب أفريقيا، والذي عم فرنسا لما يقرب من أربعة أسابيع، ونتج عنه تدمير تسعة آلاف سيارة والمئات من الحافلات والأبنية العمومية (مدارس ودور حضانة ومراكـــز رياضية ودور مسنين وكنائس الخ) والخاصة (صيدليات ومحلات ومجمعات تسويق ــ "مول"ــ الخ). وإن كان عدد الضحايا محدودا جدا فهذا يـــرجع لضـــبط النفس الفريد الذي مارسته الشرطة التي لم تطلق أكثر من قـــنابل المســـيلة للدموع بالرغم من تعرضها لإلقاء الحجارة ولطلقات بنادق الصيد من المشاغبين. وقد تم القبض على ما يقرب من أربعة آلاف شخص لكـــن أغلبيـــتهم أفرج عنهم لكونهم من الأحداث الذين يعرفون، ويعرف من يتلاعبون بهم، أنهم في مأمن من العقاب القانوني. واضطرت الدولة لتطبيق قـــانون الطوارىء (لمدة ١٢ يوما، مددها البرلمان لثلاثة أشهر، لكنها ألغيت بعد شهر).

كـــان هـــناك الكثير من الكلام خلال السنوات الماضية، وخاصة أثناء الحمـــلات الانتخابية، حول مشاكل المجتمع واحتمالات حدوث انفجارات به بســـبب انفلات الهجرة؛ لكن ما جرى في فرنسا، وهي بلد معتاد تماما على الـــتظاهرات والإضـــرابات، كان له وقع الصدمة الصاعقة بسبب مفاجأته، واتســـاع مجالـــه إذا شمل بسرعة فائقة المئات من المدن، وامتداده الزمني، وفـــوق كل شيء لدرجة العنف الهمجي الذي لازمه. ويساق عدد من الأمثلة فـــي هذا المجال: هناك حالة السيدة المعاقة التي رأت أحد "الشباب" الهائجين يـــرش البنزيـــن في الأوتوبيس الذي تركبه تمهيدا لإشعاله، فطلبت منه ألا يفعـــل، علـــى الأقـــل حـــتى لا تحترق هي بالنيران (إذ تجلس على كرسي مـــتحرك)؛ فما كان منه إلا أن صب البنزين عليها قبل أن يقفز ويلقي بشعلة نـــار على الأتوبيس. (رقدت السيدة بين الحياة والموت في أحد المستشفيات، حـــتى تم أنقاذها). وهناك مثلا حالة رجل في الستين من عمره حاول إطفاء

نار، كان أحد "الشباب" الهائجين قد أشعلها في "مقلب قمامة" بمدخل العمارة، حتى لا تحدث كارثة محققة؛ فما كان من ذلك "الشاب" إلا أن هشم رأس الرجل. كل هذا وغيره يدفع إلى التساؤل حول طبيعة ودوافع هذا العنف الهمجي...

***

لماذا حدث ما حدث؟ ما أكثر ما يساق من أسباب، بعضها وهمي، وبعضها حقيقي لكن لا علاقة له بالموضوع؛ وبعضها، فقط، حقيقي ومرتبط بالمشكلة. فلنحاول استعراض أهمها في عجالة سريعة:

- **الهجـرة**

بالرغم من الوضع الاقتصادي غير الصحي فإن فرنسا هي، مثل معظم الدول الأوروبية الأخرى، هدف لموجات لا تتوقف من الهجرات (الغزوات؟) التي بلغ معدلها حوالي ١٤٠ ألف شخص سنويا خلال السنوات العشر الأخيرة، معظمها هجرة غير شرعية غالبا من شمال وغرب أفريقيا. وحتى الهجرة "الشرعية" فمنها ٢٥ ألف تندرج تحت عنوان "لم الشمل العائلي" إضافة إلى ٣٠ ألف حالة استجلاب زوجة (أو زوج) من الموطن الأصلي لأشخاص مقيمين أو متجنسين؛ وهي لا تخلو من الغش إذ كثيرا ما يتم الطلاق بمجرد الحصول على الأوراق اللازمة. وبعكس ما يحدث في "دول الهجرة" مثل كندا والولايات المتحدة واستراليا حيث تقوم الدولة باختيار المهاجرين طبقا لاحتياجات المجتمع وتبعا لنظام "نقط تأهيلية"؛ فإن المهاجرين الجدد في فرنسا هم في الاغلبية الساحقة من غير المؤهلين الذين يفرضون أنفسهم على المجتمع، ولذا فإنهم سرعان ما ينضمون إلى قوافل العاطلين الذين يعيشون على معونات الدولة أو على الاقتصاد التحتي.

أما عن قدامى المهاجرين من شمال أفريقيا، فقد جاءوا في الستينيات مع الاستقلال ومع بدء حقبة من النمو الاقتصادي، لم تدم طويلا. وكان هؤلاء في الأصل عمالا وافدين قرر معظمهم البقاء لأن البديل الممكن، أي العودة لبلادهم الأصلية؛ كان سيعيدهم (كما يقول الفرنسي من أصل جزائري يزيد شير، الذي أصبح الآن صاحب شركة في مجال المعلوماتية) "إلى الجوع والحفاء الذين طالما عانى منهما جيلنا". وقد ساعدت على استقرارهم السياسة التي استنها في ١٩٧٦ جيسكار ديستان، رئيس

الجمهوريــة عــندئذ، بتســهيل دخــول عائلات المقيمين (قانون "لم الشمل العائلي").

- **البطالة**

تــبلغ نسبة البطالة بصفة عامة في فرنسا الآن حوالي ١٠% (مليونان وسبعمائة ألف عاطل)، وهي نسبة مرتفعة لم تنجح كافة الجهود عبر العقود الــثلاثة الأخــيرة في عمل شيء سوى تخفيضها قليلا عما وصلت إليه في التسعينيات (١٢،٥%). أما بين الشباب تحت ٢٥ سنة فالنسبة ترتفع إلى ٢٣ % إذ يواجــه طــلاب العمل الجدد صعوبات شديدة في دخول سوق العمل الــذي لا يــنمو، إن لم ينكمش بفعل العولمة وانتقال بعض النشاطات كثيفة العمالــة إلى مناطق أخرى كالصين وشرق أوروبا، ولأسباب هيكلية أخرى (ليس هنا مجال مناقشتها).

وتصــل نســبة الــبطالة فــي الأحياء "الشعبية" (التي ترتفع فيها نسبة المهاجريــن) إلــى ٣٥% بيــن الشباب؛ ولهذا أيضا أسباب متعددة. وهناك جهــود هائلة تبذل؛ من بينها الإعفاء التام من الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعــي للشــركات التــي تقام في ٨٥ "منطقة حرة" موزعة عبر أنحاء الــبلاد، بشرط أن يكون العاملون بها من سكان مناطق شعبية معينة، عالية الــبطالة. علــى أي حــال، فــإن مشاكل البطالة، التي تشمل كافة قطاعات المجتمع لا تبرر بأي حال من الأحوال الهياج المدمر الذي حدث.

- **الإسكان**

الأحــياء الشــعبية، منبع الشغب، هي بالطبع أكثر تواضعا من غيرها، لكــن لا بد من ملاحظة أنها أساسا تجمعات من المساكن التي أقامتها الدولة لــتكون قريــبة من مواقع عمل (غالبا مصانع السيارات) أوائل المهاجرين لتوفر عليهم مشقة الانتقال. ولكن حالها قد تدهور مع سوء الاستعمال وبرغم النفقات الهائلة التي صبت على صيانتها. ولا بد من ملاحظة أيضا أن الدولة تؤجــر هــذه المساكن بمبالغ رمزية، بل إنه نادرا ما يُطرد ساكن لعدم دفع الإيجار.

وقــد خصــص فــي ميزانية ٢٠٠٥ ما يزيد على سبعة بلايين يورو لمشروعات الإسكان والبيئة في تلك المناطق، بما مجموعه ٣٤ بليون يورو مــنذ عــام ٢٠٠٠ ولكــن تلك الأموال الطائلة يبدو كما لو كانت تذهب في

بالوعة مفتوحة إذ يؤدي الإهمال والقذارة، إن لم يكن التخريب المتعمد، إلى التدهور السريع للمشروعات.

- **الفقر**

بغض النظر عن كونهم "فرنسيين" الأصل أو مهاجرين متجنسين أو مقيمين، يحصل العاطلون على بدلات بطالة، كما تحصل العائلات على دعم شهري لكل طفل، مما يجعل دخول عائلات المهاجرين (حيث متوسط عدد الأطفال هو عادة ثلاثة أضعاف عائلات "الفرنسيين") لا يستهان بها، وقد يعيشون عليها بدون الحاجة للبحث عن عمل.

وهناك أيضا معونات أخرى تدفع للمحتاجين الذين لا تنطبق عليه معونات البطالة والأطفال. وبالإضافة إلى كل ذلك فهناك الجمعيات الخيرية المتعددة التي تسد الثقوب في شبكة التكافل الاجتماعي، بينما أصبحت تكلفة "دولة الرفاهية" عبئا ثقيلا ينوء تحته دافعوا الضرائب.

أي بصفة عامة يوجد "فقر" لكنه ليس حكرا على المهاجرين، كما أن جهود الدولة والمجتمع تتضافر لمحاربته.

- **العصابات**

أيا ما يقال حول الفقر، فقد لوحظ أن المشاركين في أعمال العنف ليس فقط لا تبدو عليهم علامات الفقر، بل إن معظمهم يرتدي الملابس "الكاجيوال" من الماركات الغالية. فالواقع أن الاقتصاد التحتي (من تجارة مخدرات وسرقة وتهريب الخ) انتشر بصورة فظيعة، وتزامن معه تكوين عصابات تتحدى الشرطة وتجعل بعض المناطق خارج نطاق سلطة الدولة. وهذه النقطة بالذات كانت من أسباب صدامات مختلفة في السابق إذ أن وزير الداخلية نيكولا ساركوزي قد أعلن مرارا (عبر سياسة "التسامح الصفري") تصميم الحكومة على قصم ظهر تلك العصابات و"تحرير" سكان المناطق من تسلطها وابتزازها.

والجدير بالملاحظة أن زعماء تلك العصابات يطلق عليهم عادة لقب "قايد" (caïd من أدبيات حرب العصابات في الجزائر) أو "أخ" (من أدبيات الإخوان). وبدون محاولة لجرح شعور أحد، فليس سرا أن نسبة المسلمين هي، كما تشير الدراسات، تزيد عن ٦٠% من إجمالي نزلاء سجون فرنسا.

- **الانفجار السكاني والأسرة**

يشكل أبناء المهاجرين من شمال وغرب أفريقيا ١٤% من كل المواليد و ٩% من كل الأطفال تحت ١٧ سنة. وتدل التقارير على أن هناك مايزيد عن ١٢ ألف حالة تعدد زوجات في فرنسا تتعلق بأكثر من مائتي ألف شخص؛ بمعدل ١٥ طفلا وثلاثة زوجات في كل "عائلة". وبالرغم من حظر تعدد الزوجات قانونا، فإن الدولة تتعامل مع هؤلاء كأمر واقع وتقدم المعونات للزوجات والأطفال، بتكلفة تقدر بما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليون يورو سنويا...

ولئن كانت نسبة المهاجرين المسلمين (المتجنسين أو المقيمين بصفة رسمية أو غير رسمية) أصبحت تزيد عن ٨% من السكان، فإن الإسقاطات الإحصائية تدل على ارتفاعها إلى خمس السكان بحلول عام ٢٠٢٠ مما ينذر بتغييرات جوهرية في التركيبة السكانية وكذلك (وهو الأهم) الثقافية للبلاد، وخاصة مع رفض الكثير من هؤلاء المهاجرين الاندماج والذوبان في المجتمع المضيف، إن لم يكن رفضه وكراهيته.

وعموما تعاني أسر المهاجرين من مشاكل التفسخ بين الأجيال. فالآباء منهمكون في العمل، والأمهات نادرا ما يتحدثن الفرنسية (بل معظمهن أميات بالعربية) بينما يتمرد الأبناء على سلطة الوالدين وينتهي الفاشلون تعليميا منهم إلى الانخراط في العصابات أو الجماعات المتطرفة...

- **التعليم**

التعليم العام في فرنسا مجاني في كل المراحل، بما فيها الجامعية. وهو الأساس لصهر كل المواطنين في بوتقة واحدة تحترم قيم الدولة. ولكن حوالي ١١٥ ألف طالب يتساقطون سنويا من المراحل الإعدادية والثانوية لأسباب أسرية أو لانعدام الرغبة في التعلم، برغم كافة الضغوط والإغراءات التي تمارسها الدولة، ومن بينها توجيه خدمات خاصة ومركزة إلى "مناطق تعليمية ذات أولوية" (Z.E.P.) لمساعدة الطلبة المتعثرين، تصل إلى حد إعطائهم دروسا خاصة مجانية. ويتجه بعض المتسربين من التعليم نحو التدريب المهني، ولكن الكثيرين لا يفعلون حتى هذا، وينتهي البعض منهم إلى نشاطات هدامة...

ومـــن ناحية أخري، فالنظام في فرنسا هو "نخبوي" في الأساس ويستند إلـــى تكافؤ للفرص يُطبّق بصرامة شديدة، معتمدا على تفوق القدرات العقلية بدون نظر إلى أي عامل آخر.

وبالـــتوازي مع الجامعات، تقوم "المدارس الكبرى" (grandes coles)، التـــي يدخلها الطلبة عبر امتحانات تنافسية قاسية، بتخريج الفئات التي تتقدم بســـرعة لتـــبوء مراكز القيادة في الجهاز الحكومي والمؤسسات والأحزاب. ولذا فشكوى البعض من قلة وجود أبناء المهاجرين في بعض الوظائف العليا يدل على رفضهم لإدراك هذه الآلية.

- **التمييز**

لا يمـــل الفرنســـيون مـــن السخرية من أنفسهم واصفين إياهم بالأنانية والشـــوفينية. ومـــنهم من يعتقد أنهم بالفعل "خير أمة أُخرجت للناس" (بسبب تـــراثهم، وخاصـــة منذ عصر التنوير والثورة). ولكن الحقيقة هي أن فرنسا مـــن أكثر الدول انفتاحا على الغرباء. وتبلغ نسبة المنحدرين ــ حتى الجيل الثالـــث ــ من أصول أجنبية مختلفة (مثل فييتنام وكمبوديا والصين وإيطاليا والبرتغال وبولندا ورومانيا والأرمن، إضافة إلى شمال وغرب أفريقيا) إلى أكـــثر من ربع السكان. ولم تحدث من قبل مشاكل أو قلاقل بسبب "شكوى" المهاجريـــن مـــن التميـــيز، ســـوى مـــا يجري الآن مع المهاجرين العرب والمسلمين.

هـــناك بالطـــبع حالات تمييز تستوجب الإدانة والعلاج، لكن لا بد من ملاحظـــة أن الأمـــر غالـــبا مـــا يـــندرج تحـــت ما يطلق عليه اصطلاح (stereo-typing)، الذي لا يوجد له مقابل بالعربية؛ وإن كان يعني "اختزال طائفـــة معيـــنة مـــن الـــناس تحت توصيف تعميمي مبسط قد يكون مخلا". كإطلاق صفات سلبية مثل "الكسل" أو "التواكل" أو "عدم الأمانة" على فئة من الـــناس، أو أن "المـــرأة أقل كفاءة من الرجل"، أو تعميم صفات إيجابية مثل "الاجـــتهاد" و "النشـــاط" و "الدقة" على فئات أخرى (مثل الآسيويين). والذي يحـــدث فـــي فرنســـا، وخاصـــة مع قوانين العمل التي تجعل الفصل بالغ الصـــعوبة، هـــو أن رب العمل، وببساطة، يفضل تعيين من تقل المخاطرة معهـــم. والدلـــيل علـــى ذلـــك هو أنه بينما ترتفع نسبة البطالة بين العرب والمســـلمين، فإن الإحصاءات (غير الرسمية) تبين أن نسبتها بين الآسيويين هي أقل من المتوسط العام للفرنسيين البيض ذوي العيون الزرقاء.

أي أن الأمـر لا علاقـة له "بكراهـية الإسلام والمسلمين"، كما يزعم أسـاطين المعلقيـن الظلاميـن في إعلامنا الأحول (الذي لا يكف عن بث الأكاذيـب الوقحـة حـول أوضاع الأقليات المسلمة في كل مكان، وينشر بلاهـات مـن عينة "البؤساء في فرنسا" المحرومين من كل شيء؛ كما يقوم المحللون في الصحف، كالعادة، بدور "المحلل" الشرعي للعنف).

علـى أيٍ حـال، نكرر أن التمييز مرفوض، وهو على أي حال غير قانونـي ويعاقـب عليه، وسيتم القضاء عليه لأنه ضد قيم الحضارة؛ ولذلك نرى الكل في فرنسا، من مسئولين وإعلام، يتحدثون عنه بصراحة ويعملون على علاجه، مثلا عن طريق برامج "التمييز الإيجابي" التي بدأت الكثير من الشـركات الكبرى في تطبيقها بصورة اختيارية، عملا بتوجيهات "المجلس الوطنـي لمقاومة التمييز". وتصريحات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تشـير إلـى المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه. ومن ناحية أخري، فليس سـرا أن فرنسـا بهـا وزيران ومحافظ ونائب محافظ من أبناء المهاجرين الجزائريين....

[لا مفـر مـن التذكير هنا بأن حالات التمييز في دولة كفرنسا لا تمثل نقطـة فـي بحر، مقارنة بما يحدث في الدول الهمجية إياها؛ حيث التفرقة "شرعية" ومقننة وتمارس علنا وبدون خجل ضد مواطنين أصلاء منذ آلاف السنين، وليسوا وافدين منذ عقدين أو ثلاثة].

- **الاندماج في المجتمع**

ليسـت هناك مشاكل اندماج للمهاجرين من أصول آسيوية أو أوروبية، كمـا أن هـناك أعـداد لا تحصـى من العرب والمسلمين الذين نجحوا في الاندمـاج وأصبحوا فرنسيين قلبا وقالبا، حتى وإن احتفظوا بتراثهم الديني، ودخلـوا كافـة المجـالات الاقتصـادية والأكاديمية والاجتماعية والنقابية والسياسـية والوظـائف الحكومية؛ وتقدموا، بحسب كفاءتهم، بدون عوائق تذكر.

ولكن هناك من لا يملون من الشكوي من "عدم قبول المجتمع" لهم، وهؤلاء غالـبا ما يتناسون أن الاندماج هو طريق مزدوج الاتجاه. فما العمل مع من يعيشـون سجناء نرجسيتهم لهويتهم الأصلية، الأمر الذي ساعد عليه انتشار "الـدش" ومـا يوفره من الانغماس في متابعة قنوات البلاد الأصلية؛ ناهيك بالطـبع، وهـو الأخطر ألف مرة، عن القنوات "إياها" التي ترعى الإرهاب

وتبث رسالة متكررة من تعميق للكراهية وتمجيد للعدمية؛ تدفقها ليلا ونهارا فـــي رؤوس المشـــاهدين، فـــي عملـــية غسيل (تدمير) مخ هائلة، وعابرة للقارات.

- **الأصولية الدينية**

إضافة لصيحات "الله أكبر" التي أطلقها العديد من "الشباب" الهائج أثناء "الانتفاضـــة"، فـــإن مواقـــع الإنترنـــت التـــي كانوا يستخدمونها في توجيه "العمليـــيات" تعـــج بالنداءات ضد "قوات الشرطة الصليبية" في "فرنسا أرض الكفار"، مع عدم نسيان التوجه نحو الآلهة بالدعوة لنصر المجاهدين.

ولا بـــد مـــن ملاحظـــة أنه مع انتشار الجماعات السلفية وتلك التابعة للإخـــوان المســـلمين التـــي تبـــث فكـــرها (الذي نسميه "الإرهاب الناعم" soft terrorism؛ وهو أخطر من الإرهاب الانتحاري الفج لأمثال الزرقاوي والظواهـــري، لأنـــه أصعب في ملاحظته)؛ يتعرض المهاجرون المسلمون لتوجيهات مختلفة:

١ـــ الفـــتاوي التي تحض من ينوون على السكنى وسط الكفار بإضمار الكراهية لهم؛ حتى وإن اضطروا لإظهار العكس حتى تقوى شوكتهم.

٢ـــ "نصـــائح" الشـــيخ يوسف القرضاوي (مثل تلك التي يوجهها عبر بـــرنامج "الشريعة والحياة" بقناة الجزيرة منذ نوفمبر ٢٠٠١) إلى المسلمين فـــي الغـــرب بإحناء الرأس مؤقتا للعاصفة إذا تعرضوا للمضايقات، طالما كـــانوا أقلـــية مستضـــعفة؛ لئلا يعرضوا للخطر الهدف الأسمى، وهو نشر الإســـلام ورفـــع راياته في الغرب. ويبدو أن بعض المسلمين في فرنسا قد بـــدأوا يشـــعرون أن أعدادهم وصلت إلى "كتلة حرجة" تسمح لهم بالتغاضي عن نصائح القرضاوي، والدخول إلى المرحلة التالية من الجهاد ضد الغرب الكافر.

٣ـــ "نصـــائح" طارق رمضان، وهو ذو شعبية هائلة بين كل المسلمين الناطقيـــن بالفرنســـية فـــي أوروبا، بإعلاء هويتهم الإسلامية فوق كل شيء (راجـــع الفصل حول "الأخ طارق متعدد الأوجه") حيث المواطنة هي مجرد "وضـــع جغرافـــي" وبـــأن "المســـلم يحترم قوانين ونظم بلد ما، فقط إذا لم تتعارض مع مبدأ إسلامي". أما عن العنف، فبالطبع يمكن اللجوء إليه "كآخر وســـيلة" (!). ويضـــيف بشـــأن من "سيضطرون لاستخدام القوة" أنهم "(..) ســـيتحركون بنبل وكبرياء ويتحملون بثقة وهدوء كل تبعات قرارهم". أليس

مـــن المثير للانتباه أن "الشباب" الهائج يقولون أنهم يلجأون للعنف الآن لأنه "آخـــر وســـيلة" أمامهم؟ وبغض النظر عن "النبل" في ممارسة هياجهم، فمن اللافـــت للـــنظر درجـــة الكبرياء والصلف والوقاحة التي يتحلون بها عندما يتحدثون عبر وسائل الإعلام حول "مطالبهم".

***

في الختام نقول:

١ـــ ليس في أي من الأسباب التي نوقشت أعلاه (مثل البطالة والتمييز والإســـكان والفقر) ما يبرر، تحت أي ظرف من الظروف، الهياج الهمجي الـــذي حـــدث. وإذا كانـــت هناك مشاكل (وهي ليست حكرا على فئة دون غـــيرها) فهناك من الأساليب المتحضرة ما يكفي لمعالجتها. لكن ما لا يمكن إنكـــاره هـــو الآتـــي: هـــناك بين المهاجرين المسلمين من يرفضون جملة وتفصـــيلا الاندماج أو الانتماء، بل يكنون لفرنسا كراهية ملتهبة تبحث عن ذريعـــة "للتعبـــير عن نفسها" ولن تنطفيء إلا بحرق البلد الذي فتح ذراعيه لهـــم. ولو قيل لهؤلاء: "إن كرهتموها إلى هذا الحد فماذا يبقيكم بها؟"، لجاء الرد سريعا: "بل نحن باقون حتى النصر المبين".

٢ـــ مـــن مفارقـــات القدر أن يحدث كل هذا في فرنسا عاصمة "العداء لأمـــريكا" فـــي الغرب، والدولة التي فعلت الكثير لتصبح الصديق الصدوق للعـــالم العربي والإسلامي والمدافع الأول عن قضاياه. بل إن إعلامها كثيرا ما يتحدث عن "المقاومة"، في وصف العمليات الإرهابية.

٣ـــ من اللافت للنظر أثناء الأحداث رغبة الهائجين في سقوط "شهداء": أمـــلا في أن تدخل الأمورُ بَعدها دائرة يسعى للعب التصعيدي فيها كل من اعـــتادوا مـــتابعة مَشـــاهد أعمال العنف عبر شاشات "الجزيرة" وأخواتها. وعندها، كان سيقف من ورائهم ويشد أزرهم عالَمٌ عربي وإسلامي في حالة هذيـــان وهـــياج، يبحـــث باســـتماتة عن ذرائع لمواجهاتٍ عنترية مع باقي الدنيا...

٤ـــ لا نعـــرف مـــاذا يخبيء المستقبل لفرنسا، لكن أغلب الظن هو أن النخـــب الحاكمة من كافة الأحزاب الوسطية (يمين أو يسار) هي في وضع أضـــعف من أن تفعل شيئا أمام مشكلة تضخمت واستفحلت بفضل عقود من ســـوء الإدراك وسوء الإدارة، وليس أمامها سوى محاولة تهدئة الأمور بأي

ثمن، مع ضخ المزيد من البلايين في مشروعات اجتماعية جديدة. وليس من المستبعد نشوب حرب عصابات في المستقبل، أو اللجوء لعمليات إرهابية.

٥ــ تراقــب كافة الدول الأوروبية ذات الأقليات الإسلامية ما حدث في فرنســا بقلق شديد. فالمشكلة تستفحل كل يوم ولا أحد يعرف بالضبط كيفية مواجهتها أو ماذا يخبيء المستقبل.

٢ ـ الفاشية الدينية وحربها على الحضارة الإنسانية

"على المدى البعيد، لا بد أن ينتصر العقل على السيف"

(نابليون)

محاولة لفهم هذه الحرب العالمية الجديدة!

مـا هـي بالضـبط هذه الحرب الجديدة التي انطلقت في ١١ سبتمبر الماضي [(١)] ويبدو أنها ستطول لسنين؟

هل هي حرب "الخير ضد الشر"؟ إن هذه المعايير الأخلاقية المطلقة لا تصلح عنونا لحرب. وفضلا عن ذلك، فإن كل جانب في كل حرب عادة ما يصفها كذلك عن اعتقاد أو عن رغبة في إثارة حماس المساندين.

هل هي "حرب دينية" (أي حرب ضد الإسلام)؟ يؤكد أحد الجانبين هذا، بينما يقسم الجانب الآخر بأغلظ الأيمان بأنها ليست كذلك.

هل هي جزء من "صراع الحضارات"؟ ربما؛ لكن الأمر أعقد من ذلك.

هـل هـي "حرب ضد الإرهاب" (أو ضد "ما يسمونه بالإرهاب" على رأي الفضـائية إياهـا!)؟ لا يمكن أن يكون هذا وصفا صالحا لهذه الحرب بأكـثر مـن إمكانية تسمية الحرب العالمية الثانية "بالحرب ضد البانثر" أو "الحـرب ضـد الزيرو". فالإرهاب في الحرب الجديدة ليس أكثر من سلاح ووسـيلة، متسـاويا في هذا مع دبابات البانثر الالمانية أو طائرات الزيرو اليابانية.

لـن يعوزنـا الكثير من البحث لنصل إلى نتيجة لا مفر منها: هذه هي الحـرب العالمـية الـرابعة، وهي تقوم بين "الفاشيين الجدد (الدينيين) وبين المجـتمعات الليبرالـية. وأكـثر مـن ذلـك (علـى حد تعبير أحد الكتاب الفرنسيين)، فهي الحرب "العولمية" الأولى.

هـناك العديد من الدلائل التي تؤيد هذا التوصيف، ولكن فلنعرض أولا لبعض من التاريخ بغرض التذكير.

لقـد كان التناقض بين الشمولية وبين قيم الليبرالية هو محور الصراع فـي الحـرب العالمـية الثانـية التي اندلعت بعد أن قامت النازية الألمانية وحليفـتها الفاشية الإيطالية باختطاف أوطانها وفرض رؤاها على مواطنيها بأسـاليب يعـرفها كل دارس للقليل من التاريخ. وقد استند هتلر إلى خلفية فلسـفية ترعرعـت قبلها بعقود حول تفوق الجنس الابيض، وألهب مشاعر

(١) نشر هذا المقال لأول مرة بعد أقل من ثلاثة أشهر من أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

الالمـــان بـــالكلام عن الظلم والمهانة الذين لحقا بألمانيا بعد الحرب العالمية الأولـــى، وعن ضرورة إعادة تشكيل وأخضاع أوروبا (والعالم) عن طريق العــنف الحربي. وهكذا وبعد تكوين قاعدة قوة عسكرية بدأ التوسع في شهية لـــم تشبعها محاولات دعاة السلام (أو السلميين pacifists) من بين الشعوب الأوروبية المجاورة التي حاول زعماؤها، عن طريق التنازلات، ما لم يفلح في إقناع هتلر بالاكتفاء بما ابتلع.

وقــد كـــان هذا أيضا محور الصراع في الحرب العالمية الثالثة، التي أُطلــق علـــيها "الحـــرب الـــباردة" (بالـــرغم من عدد من المعارك الساخنة والحـــروب المحدودة والبقع الملتهبة). فقد نجحت الشيوعية، تطبيقا لنظريات ترعرعـــت قـــبلها بعقود، في الاستيلاء على الحكم في روسيا متسلحة بسبل تهيـــيج الجماهير حول رفع الظلم الذي وقع عليها في الماضي؛ واعدة إياها بدخـــول جـــنة الشيوعية عبر دكتاتورية الطبقة العاملة، بكل ما نعرف عما شـــاب ذلـــك من أساليب دموية. وإذ لم تشبع شهيتها بالاستيلاء بعدها على العديـــد من دول شرق ووسط أوروبا كثمن للمساهمة في دحر النازية، فإذا بها تسعى بنشاط لإعادة تشكيل العالم عن طريق الاختراق والعنف الثوري.

والذيـــن أطلقـــوا شرارة "الحرب العالمية الرابعة" هم الفاشيون الجدد. والرافد الرئيسي في التحالف الفاشي الجديد هو تلك المجموعات التي تنسب نفســـها للإسلام. والتي احتار المحللون في الاتفاق على تسميتها. وأيا كانت التســـمية المناســـبة، فهـــؤلاء يتفقون على أيديولوجية واحدة هي ليست فقط رافضـــة للثقافة ولأساليب الحياة التي ارتضتها لنفسها الحضارة الغربية، بل هي أساسا رافضة ومعادية تماما لقيم ونموذج الحضارة الحديثة [أي الحرية الفردية، والليبرالية، والفصل بين الدين والدولة، والمساواة التامة بين الأفراد تحـــت حكـــم قانون وضعي، والديموقراطية النيابية]؛ وهي أنظومة متكاملة تحرســـها آلـــيات للتصحيح الذاتي، من شفافية ونقد ومراجعة مستمرة بدون ادعاء للقداسة. وإذا حاولنا فهم أيديولوجية الفاشيين الجدد بعيدا عن تحديد ما هـــي "ضده" فليس من الصعب أن نجدها ساعية لإعادة تشكيل العالم بالعنف طـــبقا لتصـــور سطحي اختزالي، ولكنه شديد النرجسية والاستعلائية. وهي أيديولوجـــية عدمـــية (nihilistic)، لا ترى خيرا في الحياة خارج يوتوبيتها الغامضـــة وتسعى لإجبار البشر على دخول جنتها. وكون هذه الأيديولوجية تستند إلى نصوص وتأويلات دينية (على خلاف النازية/الفاشية والشيوعية) لا يجعلها أكثر قداسة من سابقاتها بقدر ماهي أكثر خطرا عشرات المرات.

ومـــثل سابقيهم، فالفاشيون الجدد (الدينيون) يأتون مستندين إلى فلسفات ترعرت في صورتها الحديثة قبل عدة عقود، وخاصة في عشرينيات القرن العشـــرين (مـــع بزوغ الإخوان المسلمين)، شاكين من "الظلم" الذي وقع بهم (مثل انهيار الخلافة). ومثل سابقيهم، فهم يعرفون جيدا سبل تهييج الجماهير والتلاعـــب بمشاعرها وغسل أدمغتها. وهم يعرفون أساليب توزيع الأدوار بيـــن "المعتدليـــن" الذيـــن "يكـــتفون" بالإرهاب الفكري طالما أدى الغرض، والأكـــثر تطـــرفا الذين لا يرون بدا من العنف الدموي كحلٍ وحيد وحاسم. وهم يجيدون سبل العمل السري والشبكات اللامركزية عابرة الدول وصعبة الكشـــف. وهم يعرفون استخدام البدائل التكتيكية لتنفيذ استراتيجيتهم النهائية: فالحـــرب الأهلـــية جائزة إذا فشلت سبل السيطرة على دولة ما عن طريق "الديموقراطية"، والتلاعب بمؤسسات المجتمع، وباستخدام طول النفس، جائز إذا كانت الجائزة تستحق الصبر. ولا مانع من اختراق مجتمعات استضافتهم وفتحت أذرعها لهم (كما يحدث في أوروبا) بهدف تدميرها من الداخل. وقد تعلمـــوا وأجادوا فنون التأثير والتوجيه الإعلامي (البروباجاندا)، بما في ذلك أن يدفعـــوا أمـــام كامـــيرات التلفزيون أشكالا تبدو كأهل الكهف كجزء من تكتـــيكات تعبـــئة الجماهير عن طريق استثارة أحلام الهرب من هذا العالم المعقد والعودة إلى "نقاوة الماضي" أو الإيهام بأن "أولئك قوم قد تركوا متاع الدنـــيا فـــي ســـبيل الله". وكذلك تعلموا وأجادوا مهارات استغلال إمكانات وثغـــرات العولمـــة (الاتصـــالات، التمويل عبر شبكات هائلة من الشركات الوهمية، الخ).

ومثل سابقيهم، فبعد أن قاموا في ظرف عقدين أو ثلاثة بالاستيلاء على عـــدد من الدول وأخذ عدد آخر كرهائن، تفتحت شهيتهم التوسعية وانطلقوا إلـــى المـــرحلة التالية من خططهم: الا وهي الهجوم المباشر على "الشيطان الأكبر". ولكن إذا كان الهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربور البحرية في ديســـمبر ١٩٤١ قـــد أدى إلى جرجرة الولايات المتحدة إلى دخول الحرب العالمـــية الثانـــية بكل ثقلها لمعونة حلفائها بأوروبا، فإن هجوم ١١ سبتمبر على أهداف مدنية في عقر دار الولايات المتحدة لكفيل بدخولها هذه الحرب العالمـــية الـــرابعة بكل ثقلها، دفاعا عن أمنها وقيمها ووجودها؛ وهو الأمر الذي يبدو أن الكثيرين عندنا ما زالوا لا يدركونه أو يصدقونه.

***

من الواضح إذن أن هذه الحرب تتعلق بالأيديولوجيا، والإشكالية الأولى والأهم الآن هي في ترسيم حدود التماس بين أيديولوجية هؤلاء الفاشيين الجدد وبين الإسلام كدين، وهي إشكالية على قدر كبير من الصعوبة فهؤلاء يحاولون تأكيد التداخل، بل التطابق بين الاثنين، آخذين الدين كرهينة. وهذا جزء من استراتيجيتهم التي اجتهدوا فيها منذ عقود ونجحوا في تأصيلها في عقول الكثير من المسلمين لأجل مزاياها التي لا تخفى على لبيب أو حتى متوسط الذكاء.

ومن هنا يمكن أن يتفهم المرء الانزعاج الشديد الذي يشعر به المسلم المؤمن العادي من تناول أجهزة الإعلام في الغرب لنصوصه المقدسة بالفحص والتحليل بل والإشارة إلى آيات معينة في محاولة للبحث عن تأصيل للعنف. ويكون الرد الجاهز من الفاشيين الجدد هو: "هل رأيتم؟ ألم نقل لكم أنها حرب دينية يشنها الغرب الصليبي الصهيوني ضد الإسلام؟" يفعلون ذلك متناسين بالطبع تماما جهودهم المخلصة التي لم تكل في تحويل تراث الإسلام إلى "مانيفستو سياسي" يرفعونه، مع سيوفهم وقنابلهم ومدافعهم الرشاشة، صارخين بشعارات الموت للكفار بل ولكل من يخالفونهم الرأي، حتى ممن لا يختلفون عنهم في العقيدة!

وبدلا من الاكتفاء بالاتهامات الصبيانية للإعلام العالمي بمحاولة "تشويه صورة الإسلام" فالعبء الأكبر من أجل فض التشابك بين الأيديولوجية والدين يقع بلا شك على عاتق مفكري الإسلام وعلماء الدين فيه. ولكن الساحة هي الآن (على الأقل كما تبدو من الغرب) على قدر كبير من الاضطراب. فإذ ينبري عدد من العلماء لحض التنقادات أو شجبها، يرى البعض أن هؤلاء العلماء أنفسهم كثيرا ما يقولون الشيء ونقيضه (أحيانا في نفس الوقت!) مما يزيد الطين بلة. وبينما يطالب الكثيرون بمواقف واضحة من أعمدة مرجعيات (وخاصة الأزهر) حول موضوعات محددة يكثر الجدل حولها، يرى آخرون (وخصوصا من بين مسلمي أوروبا) أن ما يحتاجه الإسلام ليس أقل من حركة تجديد شامل، مثلما فعلت البروتستانتية بالمسيحية الكاثوليكية منذ خمسة قرون.

الإشكالية الثانية هي تفهم طبيعة التحالفات في هذه الحرب. ففي الحرب العالمية الثانية تحالف الغرب (الرأسمالي الليبرالي) مع الاتحاد السوفييتي (الشيوعي الشمولي) لدحر النازية. وفي الحرب العالمية الثالثة تحالف

الغــرب العلماني، لمحاربة الشيوعية، مع الأصولية الدينية، ولم يجد ما يمنع فــي المســاعدة علــى تشكيل جماعات "جهادية" لمحاربة العدو المشترك. (ملحوظــة" علــى ســبيل المــثال، فقد نشأت منظمة الدول الإسلامية في الخمســينيات كفكــرة أمريكــية، صاحِبُها هو وزير الخارجية جون فوستر دالاس). والآن، إذ أصبحت الأصولية الدينية هي أساس أيديولوجية الفاشيين الجــدد فــي حــربهم المعلنة ضد الغرب الليبرالي، سارعت أمريكا (الهدف الرئيســي للحرب) لتكوين تحالفات مضادة تحاول أن تجمع فيها، وهي على عجلة من أمرها، القثاء مع التين مع الخيار مع البلح. فبغض النظر عن تلك الــدول المشاركة دفاعا اقتناعا بضرورة الدفاع عن منظومة القيم المشتركة (التــي ذكــرناها أعلاه) فالواضح أن الكثير من الدول التي قالت أنها تساند التحالف "ضد الإرهاب" لا تفعل ذلك إلا بنصف حماس وربع اقتناع، إذ أنها ببســاطة شديدة لا تشارك التمسك بتلك القيم. بل ونجد دولا تتفق في أجندتها مــع الفاشيين الجدد تدخل، لسبب أو لآخر، في التحالف المناهض! لا بد إذن مــن الأخــذ في الاعتبار أن تحالفات الحروب قد تشبه أحيانا "زواج المتعة" ولذا يمكن أن نوقع تغيرات كثيرة في مكونات التحالف على الطرفين.

وأخيرا: إلى أين ستذهب هذه الحرب؟ لقد دامت الحرب العالمية الثانية ســتة أعوام (حتى ٢ سبتمبر ١٩٤٥) وراح ضحيتها ٤٥ مليونا من البشر، ولكــنها انتهــت باندحار الفاشية والنازية وأصبحت المانيا واليابان وإيطاليا قلاعا حضارية وديموقراطية. وقد دامت الحرب العالمية الثالثة حولي أربعة عقــود وراح ضــحيتها الملاييــن مــن البشر (في كوريا وفييتنام وكمبوديا وغــيرها)، وانتهت بانهيار الاتحاد السوفييتي والقضاء على نموذج الشمولية الشيوعية.

ولا يعلــم سوى الله كم ستدوم الحرب العالمية الجديدة وكم من الضحايا سيســقطون فــيها. كما أن أحدا لا يمكنه أن يجزم مقدما هل سينتهي الأمر بانتصــار مــنظومة القيم الحضارية وانتشارها؛ أم ستتكون في العالم ثنائية قطبية مبنية على توازن الرعب بين الليبرالية والفاشية الجديدة.... أم ستنهار الحضارة كلها على رأس البشر بانتصار الفاشية.

لسوف ترينا الأيام.

نار جهنّم!

نعـــتذر مقدما عن تضييع مساحة من هذه الكتاب ووقت قرائه للتطرق إلـــى موضـــوع كهـــذا. ولكـــن عـــُذرنـــا أن القليلين هم الذين يقرؤون في الصيف... كما أن الحر القائظ يُذكّرنا بنار جهنمِ والعياذ بالله.

ذات يـِوم فـــي شهر أبريل ٢٠٠٢ زفـــت صحيفة "قومية" كبرى إلى قـــرائها بـــِشرى نشر مقالات أسبوعية بقلم علامة كبير، وذلك إسهاما منها "في التنوير والتحديث.."

وفـــي رأي الكثيريـــن أن رِواد التـــنوير في أوروبا لو تيَّـــسر لهم في قـــبورهم قـــراءة بعـــض ما يـــنشر منذئذ بقلم ذلك العلامة الكبير والداعية المشـــير، لتحســـروا ومـــاتوا كمدا على ما أصاب "التنوير" وما يرتكب باسم "التحديث". ولكننا لسنا هنا بصدد التعليق على ما يذهب الكاتب إليه أو تفنيده (وقـــد حـــاول ذلـــك بالفعل عدد من الكتاب)، فالمشكلة الحقيقية هي أنه لا يقتصر في أحاديثه على موضوعه "الرئيسي" (حول "الإعجاز العلمي"...) ، بل يذهب إلى أمور أخرى.... وإليك هذا الأمثلة:

[... فالقـــرآن الكريم يقرأه الخلق جميعهم، ويستمعون إليه بغير قيود أو حـــدود مـــن أي نوع، وهكذا كانت الكتب السماوية التي سبقته بالنزول قبل ضياعها أو تحريفها...] (٢٤ /٢٠٠٢/١٢)

[... وصـــانه الله (تعالـــي) من الضياع، ومن التبديل، والتحريف، فبقي المصدر الوحيد للهداية الربانية الموجَّهة إلي الناس كافة...] (٧/٢٢)

[... الكفار والمشركين والمنافقين، خاصة من كان منهم من أهل الكتاب الذيـــن حرَّفوا دينهم (...) أمثال اليهود المجرمين، الذين كانوا ركازة الكفر عـــبر التاريخ (...) ولا يزالون هكذا إلي اليوم، والي أن يرث الله (تعالي) الأرض ومن عليها... يمثلون أبشع صور الكـــفر (...)] (٧/١٥).

[... توضـــيح علاقـــات المســـلمين بغيرهم من أصحاب الملل والنحل المـــنحرفة، أفرادا، وجماعات، وأمما (...) ومواقف بعض أهل الكتاب من مواثيقهم، وما أحلٍّ بالكافرين منهم من دمار نتيجة نقضهم لمواثيقهم من مثل أتـــباع كـــل مـــن موسى وعيسى (عليهما السلام) (...) ثم إلي تبرئة السيد

المســيح (علــي نبيــنا وعلــيه السلام) مما أُلصق به من دعاوى الألوهية الكاذبة...] (٤/١)

[... وطلــب النصر منه علي كافة أنماط الكفار والمشركين من أمثال الصهاينة (...) وأشياعهم (...) الأمريكان (...) ومآلهم جميعا الدمار الكامل فــي الدنيا، والخلود في نار جهنم في الآخرة إن شاء الله رب العالمين، وما ذلك علي الله بعزيز اللهم آمين.. آمين.. آمين يارب العالمين] (٧/١٥)

[...أن الــنار تترصد الظالمين من الكفــرة والمشركين، المخالفين لدين الله، (...) مــن أمثال (...) ومن الأمريكان والبريطانيين (..) ومن شابههم مــن أصــحاب الديانات الباطلة، والملل الفاسدة من الهندوس والبوذيين..] (٧/٨)

[... وطاعــة الرسول (صلي الله عليه وسلم) خاصة في الأمر بالجهاد فــي ســبيل الله، مؤكدة أن الذين كفــروا (من أمثال الإسرائيليين المجرمين والأمريكان ...) (...) مأواهم جميعا النار وبئس المصير] (٢٤/ ٦)

[... يتضح أن الديانة اليهودية ليست دينا من الأديان، بقدر ما هي حالة مرَضــية تعتري الفطرة السوية فتــخرجها عن إطارها الإنساني إلى دائرة الشياطين...] (٧/٢٢)

[...كــيف كانــت عاقبة المجرمين من الأمم السابقة، والذين أبيدوا عن بكــرة أبيهم جزاء إجرامهم وكفرهم وظلمهم، وأن هذه هي عاقبة كل مجرم مُفســد في الأرض من أمثال (...) ومن أمثال الهندوس والبوذيين الظالمين لشعوبهم من المسلمين، وعاقبة الأمريكان والبريطانيين والروس والصربيين والصينيين (....)] (٧/١)

الــخ الــخ الــخ من الكثير الذي لا نريد أن ننقله حتى لا نثير النفوس والأعصــاب، (والــذي استمر العلامة الداعية في نشره عبر السنوات برغم العديد من الشكاوى والاحتجاجات التي أرسلت للصحيفة الغراء...)

ولكــن، والحق يقال، فالواضح أن العلامة الكبير والداعية المثير يحاول جهده أن ينهج المنهج العلمي في كلامه؛ فقد أسس قاعدة بيانات شاملة كاملة (Data Base) لمن حكَم عليهم بالحرمان من الجنة والدخول إلى جهنم. وقد خلُــص في أبحاثه القيِّمة إلى أن المؤهَلين لذلك، وبدون لف أو دوران، هم: (١) الــيهود، (٢) المسيحيون، (٣) الهندوس، (٤) البوذيون، (٥) اللادينيون والملحــدون. وأيضــا على وجه التحديد، حتى لو شملهم ما سبق من فئات:

(٦) الأمـــريكان، (٧) الـــروس، (٨) الصـــينيون، (٩) الصـــرب، (١٠) البريطانيون.

لا شك أن ردود فعل الكثيرين من بين بلايين البشر، الذين يمثلون نحو أربعـــة أخمـــاس ســكان كوكبــنا التعــيس، ممن تطاردهم لعنات اللاعنين وتكفــيرات المكفــراتــية مثل هذه (فالعلامة الكبير والداعية المثير ليس هو الوحــيد في هذا المضمار) هي أنهم بالرغم منها سعداء بما يعتقدون فيه، بل ويُشــرّفهم وقــد يزيدهم ثباتا أن يكونوا "كفــارا" في نظر هؤلاء. وعزوفهم عن الرد على أحاجيج أولئك ليس مدعاه العجز، بل بالأحرى تعفف وإدراك عاقل بأنه لا جدوى للجدل مع الدجل.

غــير أن مثل هذه من ردود الفعل قد تعبر عن الضيق والألم والتبرم، ولكنها لا تكفي ولا تشفي غليلا في فهم "لماذا؟".

وقبل كل شيء فلابد أن نقــرّ، ولنكن صرحاء، أنه عادة ما يقتنع أتباع كـــل عقــيدة أو دين أو مذهب أن ما يؤمنون به هو الأصحّ والأفضل إن لم يكــن الأوحد. وهذا بالطبع حقهم؛ وهو طبيعي، وإلا لانتظم البشر في معتقد واحد لا سواه. ولكن هذا شيء والردح الديني على صفحات الجرائد السيارة والإعـــلام واســـع الانتشار شيء آخر. فهل من المقبول، مثلا، أن تخصص جـــريدة محـــترمة مساحات واسعة لنشر مُعلّقات من الدعايات الدينية الفجة الخانقـــة؟ لـــيس هذا فقط بل تتوعد قراءها الكرام بالذهاب إلى جهنم، وبئس المصير، إذا لم يؤمنوا بالدين الحق؟! وهل من الضروري أن يتحول التنديد بتصـــرفات أو انـــتقاد سياسات (قد تستحق التنديد والانتقاد) لدول بعينها إلي تكفير شامل لشعوبها ولسائر خلق الله؟؟!

ولكـــي نـــتفهم مـــا الـــذي يدفـــع المكفّراتية إلى صب جامات اللعنات والتكفـــيرات علـــى خلق الله، فلا مناص لنا هنا من اللجوء إلى علم النفس. فلننصـــت إلـــيه يفسر لنا الأمر فيقول أن المؤمنين بعقيدة ما (ديانة كانت أم غـــيرها) ينقســـمون عمومـــا إلى فئتين. فئة من الناس، وهم عادة الأكثرية، يؤمنون بما يعتقدون فيه بهدوء، ويظهر إيمانهم علي سيمائهم وعبر كلامهم وأعمـــالهم ومعاملاتهم بصورة تلقائية وبلا تكلف أو افتعال أو ضوضاء أو جلـــبة. أمـــا الفئة الأخرى فهي التي ينتابها إحباط وشك عميق في الذات بل وفـــي المعتقد. وتختلف ردود الأفعال عند هذه الفئة بحسب "الدرجة" أو عدد "النجوم" (!) فأهل "الدرجة الأولى"، أو أصحاب "النجمة الواحدة" يجِدون من

الـــلازم اللجوء إلى الصياح والصراخ والضجيج والعجيج بالصورة التي قد تغطـــى علـــى أصوات شكوكهم الداخلية. أما أهل "الدرجة الثانية"، أو ذوي "النجمتيـــن"، فيزيدون بأنهم يبحثون عن كل ما قد يؤكد للذات ويهبها بعض اليقين من براهين، حتى لو كانت وهمية. وغالبا ما يتحول الأمر عندهم إلى "تأكـــيد الـــذات" إذ ينشأ عن الشعور بالنقص المتمكن مُركـــبٌ زيادة، فتنمو الـــذات عندهم كالسرطان، أو تنتفخ كالبالونات، ويُهيـــأ لهم أنه لديهم توكيل (مســـجل فـــي الشـــهر العقاري السماوي!) يعطيهم حق التسلط على شئون البشـــر. أمـــا أهل "الدرجة الثالثة"، أو أصحاب "الثلاثة نجوم"، فيزيدون بأن الشـــك عندهم عميق إلى الحد الذي يعتبرون فيه أن "الآخر" يمثل تهديدا لهم، إذ أن مجـــرد وجـــود من لا يشارك عقيدتهم يُذّكرهم بشكوكهم العميقة، وهم لذلـــك يلجـــئون عادة إلى الكرم الزائد في صب اللعنات والتكفيرات كراهية وانـــتقاما مـــن ذلك الآخر وفي التعكير عليه بأي صورة يستطيعونها ومنها العـــنف الفكـــري والحكـــم بإدخـــالهم إلى جهنم. أما أهل "الدرجة الرابعة"، أصحاب "الأربعة نجوم"، فيزيدون على كل هؤلاء بعزمهم على أخذ الأمور بـــأيديهم وســـيوفهم وقـــنابلهم (.. وطائراتهم النفاثة، حديثا) للاستراحة من "الآخر" الذي يكدرهم بوجوده.

ثـــم نتســـاءل: ما هو، على أي حال، مَردود مثل هذه التكفيرات؟ هناك بالطـــبع المـــردود "الآخروي" وهو أن "الكفار الملاعين" لن "يدخلوا الجنة". ولحُســـن حظ المكفّراتية، فإن "الكفار" يشاركونهم الرأي، وذلك لسبب بسيط هـــو أنهـــم لا يعتقدون بوجود "الجنة" أساسا!! فالمسيحية، مثلا، تعتقد "بحياة أبديـــة" ذات طبيعة ومواصفاتٍ مختلفة جذريا عن "الجنة". وحتى "الفردوس" (مكـــان انتظار الأرواح الخيـــرة إلى يوم القيامة) فليس "جنة". أما الهندوس والبوذيون فيعتقدون بتطهير النفس عبر جهود التقشف والتأمل، وربما تناسخ الحيوات، حتى تنعم في النهاية بالنيرفانا أو ما يشابهها. أما الملحدون فهم لا يعـــتقدون أصـــلا بحياة بعد الموت! إذن فليهنأ المكفّراتية بالجنة فلن ينافسهم فيها أهل "الكفر".

ودعـــــنا الآن من أمر "جهنم" وزبائنها، فعلمه عند صاحب العلم، (كما أننا لسنا هنا بصدد مساجلة دينية....)

غـــير أن قلـــيلا مـــن التأمل يقودنا لإدراك أن لتلك التكفيرات مردود "دنـــيوي" مـــتعدد الجوانـــب، نذكـــر البعض منه: أولا هو أنها تعطي لأهل

"الإيمـــان" الحق في النظر إلى أهل "الكفر" ليس على أنهم بشر مثلهم، على قـــدم المساواة، ولهم من الحقوق والواجبات ما لغيرهم، أو ينبغي مراعاة ما تفرضــــه القيم التي استقرت عليه الإنسانية المتحضرة من أصول في التعامل معهـــم؛ بل هم مجرد وقود لجهنم، وإذن تحِل معاملتهم أو التعامل معهم بما يلـــيق بالوقود. وثانيا هو التأكيد على أن الهوية الأساسية والانتماء الأصلي مرتـــبط "بالإيمان"، وأن الأفضلية معيارها الإيمان؛ "فالمؤمن"، مهما ارتكب بحـــق الوطـــن والإنسانية، مُفضَّلٌ علىٍ "الكافر" مهما قدَّم للوطن والإنسانية. وثالـــثا هو الإيحاء بأن المؤمنين مُكـــتفون ذاتيا بكل ما يلزمهم، وإن أخذوا شـــيئا مـــن "الكفار" (آلة أو منتجا أو اختراعا، ولكن ليس "فكرا") فذلك لأن هـــؤلاء "مُسَخَّـــرون" لخدمتهم، وليس بداعي الاحتياج أو على سبيل التبادل. ورابعا هو تلبيس الرداء الديني لكل شيء حتى لو لم يكن يمت للدين بصلة. فكل اختلاف أو صدام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي يتحول، إذا كان أحد طرفـــيه "مؤمـــنا"، إلى صراع مطلق بين "الإيمان" و"الكفر"، حيث "المؤمن" دائما على حق من فلسطين إلى الفلبيين، ومن الشيشان إلى جنوب السودان، ومـــن البوســـنة إلى كشمير. وخامسا هو الإيحاء بأن العلاقة بين "المؤمنين" و"الكفـــار" محورها الانتصار من جانب، والانكسار من جانب آخر. وسادسا هـــو اخـــتزال كل الثنائيات المُمكِنة من جهل وعلم، أو تخلف وتقدم، أو فقر وغنى، الخ، إلى ثنائية واحدة هي "إيمان وكفر" ....

هـــذه إذن هي المشكلة الحقيقية. فالأمر المهم ليس هو ما يعتقد البعض أنه سيحدث في الحياة الأخرى، بل بالأحرى ما يجري في هذه الحياة الدنيا، فالتكفير هنا ليس إلا إعلانا أيديولوجيا سياسيا. وهو يمثل الركيزة التنظيرية الأساسية في فكر وأجندة المتطرفين الفاشيين الجدد.

لا شـــك أن المـــناخ المـــتخلف السائد في مصر والذي رجع بها قرونا عديـــدة للوراء، هو المناخ المناسب تماما لنشر مثل هذا "الفكر". ولكننا نود مـــع ذلـــك التوجه بالتساؤل إلى أهل الحل والعقد: هل ما يبُثه المكفراتية هو مـــن صـــحيح الدين؟ إن كان الرد، وهذا مالا نتوقعه ولا نرجوه، بالإيجاب؛ إذن... حسنا! فلم نكن نعرف!! ولكن على الأقل فليحاول الصارخون بوجود مؤامـــرة عالمية ضد المسلمين، تلصق بهم تهما ظالمة لا تليق بأهل السلام والمســـالمة والتســـامح والـــتعايش والـــتراحم والتحاور؛ فليحاول هؤلاء أن يخفضوا أصواتهم، حرصا على حناجرهم...

وإن كـــان الرد على التساؤل بالسلب، فلا بد بالتالي من أن نسأل كيف يمكـــن للدولة، وهي التي تنفق المليارات على نشر الدين في مصر وأرجاء المعمـــورة، أن تسمح باستخدام منابرٍ الإعلام التي تمتلكها وتديرها للإساءة هكـــذا إلـــى الديـــن؟! ثم لماذا تضيـــع مجهوداتها في مطاردة بعض صغار المشـــاغبين مـــن الإسلامجية لتضعهم في السجون، بينما تفتح منابرها لنشر أشـــد الأفكار تسمما، مما يساهم في تحويل أجيال كاملة من مؤمنين عاديين إلى جماعات من "الفئة الثانية، ذوي الأربعة نجوم" ؟؟

مجرد تساؤل.

تدوير القمامة

مع التقدم الصناعي والاستهلاكي ومع التقدم في فكرة العناية بالبيئة، أصبح "تدوير الفضلات" و"تدوير القمامة" (recycling) من الأمور التي تستحوذ على عناية كبيرة من المجتمعات والدول المتقدمة، بل وأصبح تصنيع مواد التغليف والتعبئة يأخذ في الحسبان إمكانية التدوير مقدما ويمكن للمستهلك أن يجد على أغلفة المعلبات علامة بدل على الصلاحية على التدوير، وهي سهمان متواليان في داخل دائرة.

وقد يخطر على البال أن الدول العربية متأخرة جدا في هذا المجال، مثل غيره، وهذا بالطبع صحيح ولكن المدهش أن هناك مجالات في "تدوير القمامة" يتفوق فيها العالم العربي على العالم كله بصورة مدهشة: وهي مجالات الفكر والإعلام.

وبينما تقوم فلسفة "التدوير على إرجاع الفضلات إلى مكونات أساسية قابلة لإعادة الاستخدام، فإننا نجد أحيانا حالات لا يتكلف فيها البعض بمحاولة القيام بهذه الجزئية، ربما حرصا على عدم ضياع الوقت، ويقوم باستخدام القمامة كما هي...

***

خذ عندك حكاية "الحرب الصليبية" التي أصبحت فجأة التعبير المفضل لتعريف حرب العراق، وخصوصا بعد أن انهالت الفتاوى من كل حدب وصوب (!) ومهما قيل لتجار التدوير؛ يا سيدا!، يا حاج!، يا عم! إن هذا التعبير لا يخطر على بال أحد في العالم الغربي ولا يستدعي سماعه سوي ذكريات حروب، مثل مئات الحروب الأخرى التي عرفتها البشرية، وخصوصا أنه قد مضي عليها قرون وقرون. كلا، هكذا يردون، بل هي كذلك مهما كذّب المكذبون! والدليل، إن كانت هناك حاجة إلى دليل، حيث أن قلب المؤمن دليله، هو أن السيد بوش قد تفوه بهذه الكلمة غداة هجمات ١١ سبتمبر. وإذا قلت لهم أن أي طالب حتى لو كان راسبا في الإعدادية يمكنه أن يبحث في القواميس ليجد أن تعبير (crusade) يعني في الاستعمال الدارج "الحملة المركزة أو الجهد المكثف"، لقالوا لك بيقين شديد: بل هي

قواميس مزورة ألفها الكفار خصيصا للتمويه على المؤمنين.

وإذا حاول قبطي ممن يسيرون بجانب الحائط التنبيه بلطف إلى أن وصف الحملات بكونها "صليبية" مخالف لاسمها الأصلي الذي استخدمه المسلمون وقتها (وهو "حروب الفرنجة") أو أن التمادي في استعمال هذا التوصيف قد يؤدي إلى زيادة هياج الهائجين مما قد لا تحمد عقباه، قيل فليخرس الجميع فلا مكان بيننا لخائن أو لغير موافق ومساند!

ولكن متى يمكن بالضبط تعريف حرب، أي حرب، بكونها "صليبية"؟ وهل مجرد قيام دولتين من دول "الفرنجة" بالهجوم على أرض "إسلامية" يجعلها "صليبية" ؟ إذن لماذا لم يطلق الأجداد هذا التعبير على الحروب الاستعمارية التي سادت المنطقة في القرنين التاسع عشر والعشرين؟ أم هل كان هؤلاء أكثر عقلا وفهما؟

وإن كان البعض يصرخ بأن الهدف من حرب العراق هو "القضاء على الإسلام"؟ فهل الإسلام الذي زاد عدد معتنقيه على المليار والربع في شتى أنحاء العالم على درجة من الهشاشة حتى تقضي عليه حملة عسكرية كهذه؟ وإن كانوا يريدون حقا "القضاء على الإسلام" فلماذا تركوا معتنقيه يتضاعفون بحوالي مائة ضعف إلى عشرين مليون في أوروبا الغربية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم؛ ولماذا لم يجبروهم على "التنصر" ولماذا تركوهم يبنون دور العبادة كما يشاءون وبدون الحاجة إلى "قرارات جمهورية" أو إلى "موافقات أمنية" (ملحوظة: دولة مثل فرنسا بها عدد من المساجد لخدمة المهاجرين المسلمين يفوق عدد الكنائس في مصر التي يملكها المواطنون الأصليون من الأقباط، كما أن الدولة في فرنسا تمول بناء المساجد وإدارتها بصورة مباشرة عن طريق خصم التبرعات من الضرائب)؟؛ ولماذا يوجد أعضاء مسلمون في كل البرلمانات بما فيها برلمان الاتحاد الأوروبي؟ ولماذا يوجد في بريطانيا حزب قانوني اسمه "حزب التحرير الإسلامي" هدفه المعلن هو إقامة "دولة إسلامية في بريطانيا ورفع علم لا إله إلا الله على قصر باكنجهام"؟

وإن كان قد قيل أن من بين أهداف الحملة على العراق هو مجابهة "التطرف الإسلامي" في منابعه، فهل يريد هؤلاء القول بأن القضاء على

التطرف الذي يقف وراء الإرهاب يمثل تهديدا للإسلام نفسه؟ وإن كان هذا كذلك، فلماذا يتعبون أنفسهم في السعي الحثيث من أجل "تحسين الصورة" مع الشكوى المرة ممن يهينون الإسلام، بينما هم أكثر من يسيء إليه بهذا الربط المباشر؟؟؟

ثم فلنتساءل، فقط من باب الاستفادة (أو حتى الاستغاظة)، وما هي المشكلة في الحروب الصليبية القديمة؟! ولماذا مازالت تثير هذا القدر الهائل من الحساسية والهياج وهي التي لم ينتج عنها، في النهاية، شيء يقارن بما أحدثته غارات المغول التي حطمت بغداد وقضت على الخلافة العباسية اليانعة في منتصف القرن الثالث عشر، أو ما جلبته الخلافة العثمانية على العالم العربي من ظلام وتخلف دام أربعة قرون حتى انهارت تلك الدولة مع نهاية الحرب العالمية الأولى؟

***

وخذ عندك حكاية "الشهداء". فمنذ اندلاع الحرب في العراق أصبح هذا هو التعبير الذي يطلق على القتلى من العراقيين. ولا اعتراض لنا على أن يوصف أحد بهذه الصفة الجليلة، أو حتى أن يحدد أحد مساحة إقطاعيته التي سينالها في الجنة، بعد أن كاد إضفاء صفة الشهادة أن يصبح مرادفا لصكوك الغفران في القرون الوسطى. لكن الذي نريد أن نفهمه هو: من هم "غير الشهداء"؟

إذا استقرأنا استخدام تعبير "الشهداء" في الماضي بواسطة أجهزة الإعلام فمن الواضح أنه ينطبق على "المؤمنين" في حالة صراعهم مع "الكفار" ولا ينطبق مثلا علي المليون من ضحايا الحكم السوداني في جنوب السودان، وغيرهم. حسنا! ولكن السؤال الحائر والمحير مازال هو: ماذا عن المليون من الأكراد والعراقيين والكويتيين والإيرانيين (المؤمنين) الذين قتلوا على أيدي "الرئيس القائد المهيب الركن صدام حسين" وزبانيته (المؤمنين). هل هم شهداء أم لا؟ وهل مئات الآلاف من المؤمنين الذين قتلوا على أيدي أنظمة الملالي في إيران أو الطالبان في أفغانستان أو الجماعات الإسلامية في الجزائر أو ضحايا القاعدة في كل مكان؛ هل هؤلاء شهداء أم لا؟

إن كانت الإجابة بالإيجاب، فالسؤال الملح يصبح: أين كانت "ضمائركم" التي تبدو اليوم في حالة هياج ما بعده هياج ولماذا لم تخرجوا بالمانشتات

الحمـــراء والمقـــالات المدبجة والتحقيقات التلفازية الملتهبة التي تنعى للأمة شـــهداءها ؟ أم هـــل يـــا تـــرى كانت هذه الضمائر من ضمن ضحايا قرية حلابجة الكردية حيث استخدم صدام الأسلحة الكيماوية ضد القرويين العزل، وحيـــث تبيـــن الفحوص التي جرت حديثا على من نجوا هول المأساة التي تعرضوا لها؟

وإن كانـــت الإجابة بالنفي، فمعنى هذا أن "القتيل" لا يصبح "شهيدا" إذا لقي حتفه على أيدي اخوته في الإيمان، ومن الأفضل -إذن- من وجهة نظر إمكانية التنعم بجنات النعيم، أن يُقتل المؤمن على أيدي غير المؤمنين! أليس مـــن الواجـــب إذن توجـــيه الشـــكر إلى قوات "الغزو" الأمريكي البريطاني لمساهمتها في إرسال أعداد من المؤمنين إلى الجنة على جناح السرعة، مع مـــراعاة لفـــت أنظـــارهم إلى خيبتهم في مهمتهم، برغم مزاعمهم باستخدام التكنولوجـــيا الحديثة، فخلال أسبوعين من القصف المركز الذي جعل "بغداد تحـــترق" لـــم يزد عدد "الشهداء" عن ٤٠٠ بحسب بينات الحكومة العراقية الصدامية.

***

ولا داعـــي للاســـتمرار في ذكر أمثلة التدوير حتى لا نثير الأعصاب الحساسة! في النهاية، ليس أمامنا إلا أن نختم بأمرين:

أولهمـــا هـــو أنه لا داعي للتسرع بوصف تجار التدوير بكونهم "رأس الـــبلاء وأصـــل الفساد" فيما يحدث للأمة، فإحقاقا للحق أن محترفي التدوير هـــؤلاء يُسدون خدمة كبيرة للبيئة وللإنسانية؛ فإذ قد امتلأت "مزبلة التاريخ" بأكوام هائلة من مخلفات العالم العربي، لم يعد هناك مكان للمزيد. ومن هنا أهمـــية الـــدور الحـــيوي الذي يقومون به. كما أن الأمر قد أصبح صناعة مربحة وتجارة رائجة، فلا مناص إذن من استمراره.

وثانـــيهما هـــو أنه لا داعي للخوف من آثار بعيدة للحملة على العراق؛ فهي، فيما نظن، لن تزيد عن آثار حملة نابليون على مصر منذ قرنين ونيف حيـــث، وأن كانت قد تسببت في إحداث صدمة أيقظت المصريين من سبات عصور المماليك، إلا أن العمل الحقيقي من أجل التغيير والتحديث يرجع في الـــنهاية إلى أهل البلاد أنفسهم. والحاصل أن آثار التيار التنويري الذي ولد في تلك الفترة على مسار الحياة في مصر مازال، بعد قرنين، هامشيا للغاية إذ لا يجـــد المراقب المنصف فرقا كبيرا في طرق التفكير والحياة في مصر

القــرن الواحــد والعشرين عن مصر المماليك والعثمانلية في القرن الثامن عشــر. والدلــيل علــى ذلك هو اضطرارنا إلى كتابة مثل هذه المقالة التي نعــترف أنــه لــيس لهــا مكــان – في الظروف الطبيعية – إلا في مزبلة التاريخ... !

فليذهبوا إلى المريخ !

هـــا هـــو شهر سبتمبر، شهر غزوتي نيويورك وواشنطن المباركتين، يعود. وياليته ما عاد.

فـــي يـــوم "الفاتح" من الشهر (١) ذهب مئات من التلاميذ بين عمر ستة أعوام إلى سبعة عشر عاما مع أهاليهم للاحتفال بأول أيام الدراسة في مجمع مدارس بمدينة صغيرة تدعى "بسلان" بجمهورية شمال أوسيتيا الروسية. لم يكن يدور برؤوسهم أن مدينتهم ستدخل التاريخ من باب الرعب البشع.

فـــي أول حـــادث مـــن نوعه سجله التاريخ الإنساني المعروف، قامت مجموعـــة من الكائنات، التي يصعب تحديد طبيعتها، بأخذ ألف ومائتين من الأبـــرياء، معظمهـــم من الأطفال والنساء، كرهائن. انتهت العملية بمذبحة بشـــعة قـــتل فـــيها مايـــزيد عن الثلاثمائة وجرح أكثر من سبعمائة. نصف الضـــحايا على الأقل من الأطفال. تابع المليارات من البشر المأساة بأعينهم وقلوبهـــم على الهواء مباشرة وهم لا يصدقون أن ما يرون يجري حقا على كوكب الأرض.

مع الوقت تزايدت وتناقضت مطالب الخاطفين (وهم حوالي الثلاثين من المجاهدين الشيشان والعرب)، ولكنهم حافظوا على مبادئهم الأخلاقية السامية ثابـــتة لا تـــتزعزع: جمعوا "الأسرى" في صالة ألعاب واحدة، كدسوهم فيها أنصـــاف عـــرايا وســـط الحر القائظ. وضعوا متفجراتهم في أماكن مختلفة بالصـــالة وبشـــبكات كـــرة السلة، وأوصلوا أسلاكها بأيديهم لإطلاقها عند اللـــزوم. رفضـــوا السماح بإعطاء الماء والطعام للرهائن لأكثر من يومين. تركوهم يتبولون في مواضعهم. اضطر البعض إلى رشف قطرات من البول لإطفـــاء العطـــش. رفضـــوا استبدال مجموعة من الأطفال بعدد مماثل من البالغيـــن المتطوعيـــن؛ فما أكثر من سعوا لافتداء أبنائهم. عروض الخروج الآمـــن بدون مؤاخذة من السلطات رفضوها؛ فهم لم يأتوا "للهزار" بل لسفك الدمـــاء فـــي طـــريقهم إلى لقاء الحوريات. (يقال أن القوة الجنسية اللازمة للمـــتعة الأزلـــية معهن تتزايد طرديا مع كم الدماء المسفوكة ودرجة براءة

(١) سنة ٢٠٠٤

الضحايا). بعد أن وافقوا على إطلاق سراح بضعة رهائن من بين الأمهات، تخلصا من ضجيج أطفالهن الرضع، رفضوا أن تذهب أي أم بأكثر من طفل مــن أطفالهــا: خرجت إحدى الأمهات تحمل رضيعها بعد أن نزعت عنها تشــبث أيــدي طفلــتها التي لا تزيد عن السادسة من عمرها، تاركة إياها تصــرخ وتنحــب. إنهــارت المرأة بمجرد أن أوصلت الرضيع للأمان، ثم استســلمت للجنون. بعد أن وافقوا على اقتراب سيارات إسعاف لتنقل أشلاء من قتلوهم في بداية "الغزوة المباركة" أطلقوا النيران عليها، وأطلق القناصة المجــاهدون الأشــاوس رصاص بنادقهم الآلية على رؤوس الأطفال الذين تحركوا بدافع الهلع. الخ الخ الخ

نحــتاج إلــى مفــردات لغوية جديدة لوصف ما حدث. لم تعد تعبيرات الإرهــاب والإجــرام والتخريــب والفظاعة والفظاظة والبربرية والهمجية والوحشــية والبهيمــية والجــرائم ضد الإنسانية تفي بالغرض. فقدت كلُها معانيها من كثرة الاستعمال. فما العمل ونحن نرتقي كل يوم إلى قمة جديدة شاهقة من قمم الانحطاط والسفالة التي يستحيل تخيلها.

يحطــم المتســابقون الأولمبــيون الأرقــام القياسية إذ يدفعون القدرات البشــرية علــى الأداء إلى ذُرى باهرة جديدة، أما هؤلاء فيحطمون كل يوم الأرقام القياسية في الوحشية. (حقا لم تعد اللغة قادرة على ابتكار التعبيرات المناســبة!). بعــد قــتل الأبرياء والفقراء في العراق؛ وهي عمليات مسجلة بالصــوت والصــورة على مواقع الإنترنت، يتم فيها "النحر الشرعي" وسط التهلــيلات والتكبــيرات، وبعــد إســقاط طائرات ركاب روسية بمن فيها، وتفجــيرات ضد الأبرياء، من لندن ومدريد إلى بالي وسيناء؛ هاهم يتقدمون ليخوضوا سباق "ديكاثلون" الجرائم ضد الإنسانية.

الأطفال هم الهدف هذه المرة.

هل من شك في أن "مجمع الشياطين" قد شعر بحسد لا حد له من قدرة كائنات "بشرية" على أن تبتكر ماعجزت الأبالسة والشياطين عن التفكير فيه والإتيان بمثله، رغم خبراتها التخريبية العاتية التي تتعدى ألوف السنين؟!

***

ما هي ياترى تلك "الأيديولوجية" التي تجعل كائنات "بشرية" تتحول إلى "أبناء أبالسة" يتفوقون على آبائهم ؟؟

سيســـارع البعض بالصراخ بأن الإسلام بريئ من مثل هذه الأفعال التي تفـوق الجـــرائم ضد الإنسانية. ولكن هذا أمر يحتاج إلى بحث وفحص؛ فقد كـــثر المتحدثون باسم الدين ولم يعد أحد يعرف أيُ صورِه هو الحقيقيُ وأيُها المزيف.

أمـــا المســـلمون والعـــرب فهم بلا شك موضع مساءلة، بسبب صمتهم المشبوه. كم كلمة إدانة خرجت من أفواه المسئولين وأبواق الإعلام؟ كم من أصحاب الفضيلة "المعتدلين" تطوعوا بمخاطبة الخاطفين لإقناعهم بالكف عن فعلتهم والالتزام "بصحيح الدين"؟ كم مظاهرة قام بها من هرعوا في الأسبوع الأســـبق لهـــذه الغزوة إلى الشوارع احتجاجا على اقتراب الكفار من مسجد علي بالنجف (الذي كان "مقتضى" الإرهاب قد كدس أسلحته بداخله)؟ كم من المُطالـــبات بحقوقهـــن "الشـــرعية والإنسانية" في ارتداء الحجاب في فرنسا اهتزتِ أحجبتهن احتجاجا، إن لم يجرؤن على عرض أنفسهن كرهائن بديلة (حتى ولو كان هذا من باب التباهي أمام الفرنجة)؟

وإن كـــان بعض هؤلاء قد قام ببعض ما نقول أنهم لم يفعلوه، فكم عدد من قام حقا بإدانة الإرهاب ضد الأبرياء إدانة واضحة صريحة لا لبس فيها ولا غـــش؟ للأسف العكس هو الصحيح؛ فما أكثر فتاوى الحض على القتل، حـــتى لـــو تَخَفَت تحت غطاء "تقية" شفاف جدا، مثل "خطف وقتل المحتلين وأعوانهم".

بغـــض الـــنظر عن صمت من يشعرون بالخزي من كل هذا، فالباقون يصـــمتون صـــمت الـــتواطؤ. صمت من أصيبوا بالصمم الأخلاقي والعمى الضميري.

القـــناة الفضائية إياها، الجديرة بشعار "الإرهاب... والإرهاب الآخر"، قامـــت بفاصـــل الـــرقص الذي استمتعت فيه بهز أردافها وهي تزف أنباء مساندتها للإفراج عن صحفيَين فرنسيَين مخطوفَين بالعراق (ليس لأن خطف الأبـــرياء مُـــدان أخلاقيا، بل لأنهما صحفيان "زميلان"، ولأنهما ينتميان إلى فرنســـا "صـــاحبة المواقف السياسية الصديقة"! وكذلك لوعد فرنسا بالتطبيق "الذكـــي" لقانون الشارات الدينية في المدارس!). أما عن "الإخوة المجاهدين" الذيـــن نفذوا "عملية بيسلان" الباسلة فلا يمكن، بدافع "الموضوعية الإعلامية الإرهابـــية"، أن تشـــير إلـــيهم تلك الفضائية بأكثر من كونهم "من يُسمونهم"

بالإرهابييـــن، ثم تروح "تبحث" و "تحلل" قضية المجاهدين الشيشان العادلة، ومشاكل بوتين السياسية!

أمـــا رئيس تحرير تلك الجريدة المصرية الكبرى (...) فمن سوء حظه حقـــا أن ينشر في وسط كل هذه الأحداث كتابا مثيرا للسخرية والرثاء تحت عـــنوان "جنون الخطر الأخضر وحملة تشويه الإسلام"، يتهم فيه العالم كله "بالافتراء على الإسلام والمسلمين"!!

***

ما الذي يمكن للعالم أن يفعل الآن؟

- هـــل سيُلام أحدٌ لو استُخدمت القنابل الذرية لمحو الشيشان، أو المنطقة الواقعة بين باكستان وأفغانستان، أو غيرها من مراكز تفريخ الإرهاب (...) مـــن علـــى وجه الأرض؟ بالنظر إلى التصعيد المستمر في حروب أبالسة الجهاديين ضد البشرية فليس من المستبعد ان تصل الأمور إلى هذا الحد في المستقبل غير البعيد...

هـــل ســـينجح العالم قبل فوات الأوان في محاولاته المحمومة لمتابعة أبالســـة الجهـــاد عـــبر أجهزة تخابر أكثر كفاءة وعبر، وهو الأهم، تجفيف المنابع الفكرية للإرهاب؟

هـــل يمكـــن أن تنجح الفكرة (التي أطلقها العفيف الأخضر مع آخرين) بإنشـــاء "محكمـــة للارهـــاب" تتبع الأمم المتحدة "يُساق اليها كل من ينادي بالارهـــاب، ويصدر فتوى تشجّع وتدعو إلى الارهاب، ويمارس الارهاب، بعدما أصبح الارهاب مشكلة عالمية ودولية..."؟

إن لـــم تفلح الوسائل المذكورة أعلاه وغيرها بأسرع وقت ممكن، فليس هـــناك مفـــر مـــن أن تتكاتف البشرية الرحيمة في البحث عن طريق آخر للتخلص من أشرار العرب والمسلمين: ماذا عن إرسالهم إلى المريخ؟!

لقـــد شرعت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٤ في برنامج، رصدت له بضـــعة ملـــيارات من الدولارات، يهدف لإرسال أول إنسان إلى المريخ في بحـــر ١٥ سنة. لكن البشرية قاطبة، من الصين إلى البرازيل ومن سيبيريا إلى جنوب أفريقيا، لا شك سيسعدها القبول بأي تضحيات، مهما كانت هائلة، لتغطـــية الـــتكلفات الفلكـــية اللازمة لبدء مشروع تكنولوجي جبار، بأقرب فرصـــة، لبناء آلاف من مركبات الفضاء (أحادية الاتجاه!) من أجل "تهجير"

تلــك الكائنات ليسكنوا المريخ. وهناك سيمكنهم الاستمتاع بالعيش وبالتذابح كما يحلو لهم، فالكوكب الهائل سيكون بكامله لهم!

قــد يكلــف المشروع آلاف أو ملايين التريليونات. لكن ما أبخسه ثمنا لتخليص كوكب الأرض من أولاد الأبالسة.

الفتنة الكبرى

في مطلع القرن الواحد والعشرين، تجد البشرية نفسها أمام بديلين رئيسيين متناقضين تماما للنظم السياسية الاجتماعية: الواحد يتمركز حول "الإنسان" وقيمته وحقوقه. والآخر يتمحور حول "الآلهة" وحقوقها وأوامرها (الحقيقية أو المزعومة).

(١)

البديل الأول هو **نظام "الحرية الديموقراطية"** الذي يستند إلى أنظومة متكاملة ومترابطة من القيَم:

ـ الإنسان "الذي خُلق ليكون له رجاء وأمل وليسعى نحو السعادة"، وحقوقه كما استقرت منذ قيام الثورة الفرنسية، وأخذت شكلا محددا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المبنية عليه..

ـ الحرية؛ حرية الضمير الكاملة للفرد ليعيش حياته، مسئولا عنها، في حدود عدم التعدّي على حرية الآخر. وهذه القيمة هي حجر الزاوية الذي تدور حوله بقية القيَم، وكلمة السر لفتح باب النظام بأكمله.

ـ المساواة التامة بين الأفراد. فليس هناك فضل لعربي على أعجمي، لا بالتقوى ولا بالعرق ولا بالجنس ولا بلون الجلد ولا بغير كل ذلك.

ـ العدالة وحكم القانون؛ وهو قانون وضعي ينبع من ويستند إلى القيَم الأخرى. والفكرة هنا هي أن المجتمعات الإنسانية، مكوناتها بشر وليس ملائكة (ولا شياطين). وهؤلاء لهم حساب "الخطايا" مع آلهتهم وطبقا لمعتقداتهم؛ ولكن "الأخطاء" (أو المخالفات أو الجرائم) هي الأفعال المجافية لقوانين المجتمع الوضعية التي تراعي احتياجاته وتتغير معها ومع الزمن. ويمكن اعتبار "الخطايا" و "الأخطاء" كدائرتين متقاطعتين، ولكن غير متطابقتين.

ـ فصل الدين عن الدولة حماية لكليهما. ولا يعني هذا فصل الدين عن المجتمع. وإذ يبقى مجاله في الدائرة الشخصية كعلاقة بين الإنسان وربه، فإن تأثيره ينعكس على المجتمع خلال ضمائر الأفراد وقيمهم.

ــ مصدر السلطات هو الشعب وحده، وليس أي مصدر آخر ــ سمائيا كان أو أرضيا أو تحت أرضي؛ والحكم يكون من الشعب وبالشعب وللشعب، استنادا إلى مرجعية الحرية والمساواة والعدالة.

ــ الانفتاح والتسامح واعتماد الحوار كأسلوب أوحد للتنافس بين الأفكار. والمبدأ هو كما يقول فولتير في مقولته الشهيرة: "أنا أختلف معك في الرأي ولكني مستعد أن أضع حياتي ثمنا لأن يكون لك حق التعبير عن رأيك".

ــ الشفافية والمكاشفة والاعتراف بالخطأ والاعتذار عنه. (هل ننسى الصور التي نراها أحيانا لرئيس شركة يابانية وهو ينحني أو يسجد باكيا أمام الكاميرات، للاعتراف والاعتذار عن خطأ ارتكبته شركته في حق المستهلك أو حملة الأسهم؟). وللمجتمع إضافة لذلك آلياته، ومن بينها حرية المعلومات وحرية النقد، التي تكفل مراقبة تصرفات مسئوليه وكشف أخطاءهم، تحت سلطة القانون.

ــ أحقية الإنسان في المبادرة الشخصية والاحتفاظ بناتج عمله وعائد ممتلكاته.

ــ تكافل اجتماعي يراعي حقوق الفئات الأضعف.

ــ نظام عقابي فلسفته تقوم على تقويم المخطيء، وليس الانتقام منه؛ وعلى حفظ حق المجتمع.

ــ قيم أخرى مثل السعي الدائم لما هو أفضل (حيث لا يوجد كمال على الأرض)، والإحساس بالمسئولية، والعقلانية، والتفكير العلمي، والإتقان، والحس الجمالي، والانضباط، والأمانة (بالمعنى الواسع، وليس فقط كنقيض لسرقة الأشياء) الخ. وهي قيم تتجلى خلال القوانين ولكن، قبل ذلك وأهم، عبر سلوكيات المجتمع ومواقفه. (على سبيل المثال، فإن احترام إشارة مرور حمراء في طريق خالٍ ليلا تعني، بالإضافة إلى احترام القانون والانضباط، الأمانة ــ أي عدم اقتراف الخطأ برغم غيبة رقابة أعين الشرطة أو هراوات المطوعين!).

والأنظومة متكاملة ومتوازنة؛ بمعنى أن كلا من عناصرها هو في حالة اتزان مع البقية، تشبه ما يحدث في "الأواني المستطرقة". وهذه القيم لا تختلف عن كونها "جينات" المجتمعات التي تعتنقها؛ أي هي التي تجعلها "كائنات حية" وتعطيها مفاتيح الحياة المجتمعية على الأرض. ولذا فليس

غريبا أن نجد تلك المجتمعات خلاقة ونشطة ومتجددة ومتحركة ومنتجة ومنفتحة ومتفائلة. ولكن أيا منها لا يزعم أنه وصل إلى الكمال أو قد أصبح يوتوبيا أو فردوسا على الأرض؛ فالمشاكل لا تنتهي طالما كان هناك بشر ذوو إرادات ورغبات متعارضة وتطلعات. إلا أن هذه المشاكل تُعالج بالأساليب العقلانية وبالحوار.

وقد تبلور هذا النظام بمجموعة قيمه عبر القرون في مسيرة من التطور والانتخاب الطبيعي، قادتها وتأثرت بها الحضارة الغربية، وانتهت "بالبقاء لأفضل النظم". وهو (كما تنص ديباجة الدستور الأوروبي الذي تم توقيعه من رؤساء الدول الخمس والعشرين شهر أكتوبر ٢٠٠٤ في روما قبل عرضه على الاستفتاء بين شعوب الاتحاد) يستلهم "التراث الثقافي والديني وتراث الهيومانيزم" في أوروبا. ويمكن أن يعتنقه المؤمنُ بأي دين (إذ يصعب تصور دين حقيقي يتعارض معها) والملحد؛ المتدينُ وغير المتدين؛ الفقيرُ والغني؛ الأبيضُ أو الأصفر. وقد انتشر هذا النظام بالفعل بين ما يزيد عن ثلث شعوب الأرض؛ من اليابان إلى أمريكا ومن السويد إلى جنوب أفريقيا ومن الهند إلى التشيك.

وفي هذا النظام فإن الشعوب، لكي تحكم نفسها، تلجأ إلى أساليب مثل "الديموقراطية التمثيلية" (الانتخابية) التي تستند إلى "دولة المؤسسات" وتأتي في صور مختلفة. ولكن هذه ليست في حد ذاتها "قيمة" من القيم، بل مجرد آلية، أو إذا شئت لعبة سياسية هدفها اختيار من يمثلون الشعب في حكمه. وبغير الاستناد إلى المنظومة المتكاملة فإن "الديموقراطية التمثيلية" لا تزيد عن كونها مجرد "تمثيلية" بلهاء بل وخطرة. [يبدو أن معلومات كبار القادة العرب تتوقف عند حدود هذه "التمثيلية الديموقراطية"، كما تبين أثناء الحوار المذهل الذي أجرته البي بي سي مع السيد عمرو موسى يوم ١٥ نوفمبر ٢٠٠٤!].

ويرتبط به من الناحية الاقتصادية النظام الرأسمالي؛ وهو يعني اقتصاد السوق الحر الذي يعمل في إطار يحد من الاحتكار والاستغلال.

وبما أنه بَشريُ المنشأ، فليس هناك ما يحد من تطوره، أو تطور أي من عناصره، مع الزمن. وإن كان فرانسيس فوكوياما يقول في "نهاية التاريخ" بأن البشرية قد وصلت إلى أفضل ما يمكن تصوره من نُظم، فهذا

لا يمــنع إحــتمال تطــوره في المستقبل؛ بل من المؤكد أن يحدث هذا وإلا تحجر وتحول إلى وثن.

ومــن نقــاط قــوة هذا النظام أنه قاد قاطرة التقدم العلمي والتكنولوجي والفكــري والفني والتنموي في القرون الأخيرة. ومعه أصبح تزايد المعرفة الإنسانية بمعدلات "هندسية" (أي ليست خطية) تجعلها تتضاعف مرة في كل عشــر ســنوات؛ ووســعت مجالها: من مكونات الذرة وجينات الخلية إلى المجرات البعيدة حتى لحظة انبثاق الكون المعروف (في الزمان والمكان، أو الزمكان).

من ناحية أخرى فمن بين نقاط ضعفه:

ـ انتشــار "الــرذيلة" (بغــض الــنظر عــن التعريف المحدد لها) في المجــتمعات التي تطبقه. وهذا صحيح إلى حد كبير، فهو ثمن للحرية. ولكن من ناحية أخرى فليس من المؤكد على الإطلاق أن "الرذيلة" أقل انتشارا في المجتمعات "الأخرى". بل يبدو أن الفارق الوحيد (أو الرئيسي) هو كونها في الأخــيرة محاطة بشيء من السرية، بدلا من كونها فوق السطح. أي أن تلك المجتمعات تخشى "الفضيحة" أكثر من الفعل! ومن ناحية أخرى، نجد بعض "الممارسات" منتشرة ومقننة في تلك المجتمعات، بينما هي محرمة قانونا في دول "الحرية الديموقراطية" (ولا داعي لنقول المزيد....).

ـ أن الحــرية تفتح الأبواب لأعداء الحرية، وأن الرفاهية تصل بالناس إلــى عــدم الاســتعداد للتضحية بشيء في سبيل الحفاظ على مكاسبهم. ولا يوجــد رد حاســم علــى هــذه النقطة التي يختلف حولها علماء الاجتماع والفلاسفة. الزمن وحده سيحدد إن كانت ستصبح بمثابة كعب أخيل.

(٢)

الــنظام الثانــي يســعى لتأســيس دولة تقوم على **أيديولوجية شمولية** (توتاليتارية) هدفها إعادة تشكيل المجتمعات وتنفيذ (ماتزعم أنه) إرادة الآلهة علــى الأرض. وقيمها تقف على النقيض من القيم الأساسية للنظام الأسبق. ويمكن تلخيصها في الآتي:

ـ الطاعة العمياء تأتي كقيمة عليا تمثل حجر الأساس: بدءا من طاعة النصوص الحرفية إلى طاعة من يفسرونها ويقدمون الفتاوى حولها، وانتهاء بطاعــة ولــي الأمر. فالإنسان هنا ليس أكثر من "طلقة رصاص" لم تختر

هدفهـا، مقارنة بكونه، في نظام "الحرية الديموقراطية"، أشبه "بقائد الطائرة" الذي يتحكم فيها ويتحمل تبعات اختياراته.

ـ الدين عصب الدولة، والدولة سند الدين. والدين هنا قد لا يعني أكثر مـن "المذهـب الدينـي" السـائد (أو في موقع الحاكم المتحكم) حيث تطبق الأيديولوجية.

- لا حـرية: فليس للناخبين ونوابهم، مثلا، أي حق في التشريع إلا في نطـاق "الأيديولوجـية". والحـريات الشخصـية، بدءا من الاعتقاد وانتهاء بالملبس والمأكل وأسلوب المعيشة، محكومة ببنودها.

- لا مسـاواة بيـن الرجل والمرأة، ولا بين أتباع "الأيديولوجية" وغير أتباعها؛ ولا بين "المؤمنين" و "غير المؤمنين".

- وبالتالـي، فلا عدالة عامة؛ وأن كانت عموما هناك عدالة في تطبيقّ القواعد المقننة (التي هي في حد ذاتها غير عادلة).

- تطبـيق قواعـد عقابية لا تكتفي (كما يقول العفيف الأخضر) بتقويم المذنـب المدان أو بأسلوب التقييد على حريته (أي بعقوبة السجن)، بل تقوم علـى "الانـتقام" وتستند إلى أساليب "الإيذاء البدني" للمذنب، بدءا من الجلد وبتر الأطراف إلى دق الأعناق.

ـ حق الملكية والمكسب في حدود ما تقننه "الأيديولوجية".

ـ تكافل اجتماعي يرعى حقوق الفقراء والمعوزين (ليس لأن هذا حقّ لهم، بل من باب كسب الثواب).

ـ الأخـذ بالعـنف كأسلوب مشروع تماما لفرض "الأيديولوجية" على الآخريـن، فـي داخـل "الدار" أو في خارجها، إذا لم يأتِ أولئك بالتي هي أحسـن. ويـرى مُنَظروها المعاصرون بأن "الصدام مع العالم هو الأسلوب الأمثل إن لم يكن الأوحد لانتصارها وسيادتها الحتمية" على الكرة الأرضية (وربما غيرها من الكواكب..).

وهذه الأيديولوجية تمثل في مجملها استنساخا أو بعثا لصور وجدت في عصـور سـحيقة. ولأنهـا فـي عرف دعاتها كاملة وشاملة وصالحة لكل العصـور والـبلدان، فليس من المنتظر ولا من الممكن، بحكم التعريف، أن تتطور مع الزمن أو تتكيف معه.

وعـند وصـولها للحكم، عن طريق تمثيلية "الديموقراطية التمثيلية" إذا لـزم، فنظامها السياسي يستند إلى الديكتاتورية المطلقة وإن كان يتجاوز عن

بعض "التشاور" في نطاق محدود. أما اقتصاديا، فلا يوجد نظام محدد، طالما كان محكوما ببنود الإيديولوجية.

وإذا كانــت بعــض الأديان على مر التاريخ قد أعطت أهمية بدرجات مخــتلفة لضــبط التصرفات اليومية الشخصية لأتباعها، إلا أن الأيديولوجية التــي نحــن بصــددها تتميز بكونها نظاما جبريا شموليا استعلائيا توسعيا واستئصاليا.

ومــن نقاط القوة الرئيسية قدرتها على استثارة الغرائز الدينية الجامحة للجماهــير، وفــتح القــنوات الشــرعية لممارسة باقي الغرائز (في الحياة الأخرى، إن لم يتسنَّ الأمر في هذه الحياة).

ومــن نقاط ضعفها الرئيسية حَجرُها على الحرية، لدرجة إصابتها في مقــتل، وبالتالي محو العقلية الخلاقة الابتكارية (فيما عدا أمور محددة، كما ســنرى)؛ وبالتالي تبقى الدول التي تعتنقها عاجزة عن التطور والتقدم وعالة على الآخرين.

باختصــار، ففي مقابل "جينات" مجتمعات الحرية الديموقراطية الحية، فإن الأيديولوجية التوتاليتارية الدينية ليس لها أجندة إلا قتل المجتمع ووضع جثته في قوالب سابقة الإعداد منذ قرون. ولذا فليس غريبا على الإطلاق أن تفــوح مــن المجتمع الذي يقع في براثنها عفونة الموت (لأنه حُنط تحنيطا رديئا!)

***

وكما سبق أن ذكرنا فقد انتشر نظام "الحرية الديموقراطية" بين ما يزيد عــن ثلث شعوب الأرض؛ ومن المتوقع أنه في خلال عقد أو عقدين سيزيد معتــنقوه عــن نصــف ســكان الأرض، بترسخ أقدامه في أمريكا الجنوبية وأوروبــا الشــرقية ومعظــم دول الاتحاد السوفييتي السابق وتركيا وبعض الدول الأفريقية الواعدة.

يبقى بعد ذلك الصين والعالم الإسلامي. الصين تقفز على طريق التنمية الاقتصادية وتتخلى بالتدريج عن النظام التوتاليتاري الشيوعي؛ ومن المتوقع أن تنضــم إلى معتنقي "الحرية الديموقراطية"، وإن كان هذا قد يتم بأسلوب وئيد لتفادى تفتت هذه الدولة هائلة الحجم.

أمــا العــالم الإسلامي فهو يقف على مفترق الطرق ممزقا بين دعاوى النظاميــن. وباســتثناء تركيا، التي تتقدم على طريق "الحرية الديموقراطية"

(تحت ضغوط مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي)، فإن دوله الأخرى لا تمارس أكثر من تنويعات على تمثيلية "الديموقراطية التمثيلية"؛ بينما أيديولوجية الشمولية الدينية مازالت في طور التمدد، والقاعدة الشعبية التي تنجذب إليها تتسع.

ومثلما كانت الحروب العالمية الثلاثة التي شهدها العالم في القرن العشرين هي أساسا حروب أنظمة بين "الحرية الديموقراطية" وبين "الشمولية" (الفاشية والنازية والشيوعية)؛ فإن الحرب العالمية الرابعة التي تدور اليوم قد شنتها أيديولوجية الشمولية الدينية، مع سبق الإصرار والترصد، ضد الحرية الديموقراطية وبهدف القضاء عليها، ثم فرض السيطرة على العالم. أما ما يشاع أحيانا عن أسباب لشن تلك الحرب مثل الفقر والإحباط وبعض القضايا الإقليمية فهذا ليس سوى من قبيل التخاريف الذرائعية التبريرية.

وهذه الحرب غير تقليدية لكونها "متعولمة" بدون حدود جغرافية ولكون الطلائع الثورية الدموية لطرفها الأول لا تعترف بقوانين الحرب و "تبتكر" أساليبا لم يعهدها العالم من قبل للانتصار في الصراع، وتساندها في ذلك كتائب إعلامية وإفتائية جبارة تتغذى على فيض هائل من دولارات النفط (التي تحصل على معظمها، ويا لسخرية القدر، من دول "الحرية الديموقراطية").

وكما يقول "جيل كيبيل" خبير الإسلام السياسي في أحدث كتبه، وعنوانه "فتنة" (fitna)، فإن تاريخ العالم الإسلامي عادة ما يتأرجح بين قطبين: "الجهاد" (أي العنف ضد العالم الخارجي) و"الفتنة" (أي العنف بين أجزاء وتيارات الأمة ذاتها). المشكلة الكبرى التي يواجهها العالم الآن هي أن العالم الإسلامي يخوض في ذات الوقت الجهاد (بإعلان الحرب العالمية الرابعة من داخل تخومه) والفتنة الداخلية.

***

نتيجة هذه الفتنة الكبرى التي تتعرض لها البشرية؛ قد تكون الانتصار على الأيديولوجية الشمولية الدينية واستئصال جذورها الفكرية والعقائدية، أو السقوط فيها.

العالم الإسلامي هو الذي سيحدد مصير البشرية في القرن الحالي!

في ظلال القاعدة

لا يكـاد يمضي أسبوع بدون أن تنشر الصحف في أوروبا أخبارا عن القبض على أشخاص بتهمة الإعداد للقيام بعمل إرهابي هنا أو هناك. إضافة لذلـك تغطي أرفف المكتبات عشرات الكتب، بدون مبالغة، التي تتحدث عن الإرهاب وأخطاره ومستقبله.

لكـن الجديـر بالملاحظة صدور حفنة من الكتب (في فرنسا) مؤخرا تـتحدث [1] بصـورة مباشـرة وبوضوح عن العلاقة بين جماعة الإخوان والتنظـيمات الإرهابـية الإسـلامية، بما فيها القاعدة. أحد هذه الكتب بقلم صـحفي مـن أصـل إيراني، قضى أوقاتا طويلة مع الطالبان وحزب الله وحمـاس وتجمعـات الإسلاميين المنتشرة في الضواحي الأوروبية، لدرجة تجعلـه يعـرف جيدا كيف يفكرون؛ والكتب الأخرى بأقلام باحثين متابعين للحركات الإسلامية.

***

لاحـظ الكثيرون أن بن لادن أنكر عدة مرات أن له يدٌ أو علم بعمليات ١١ سـبتمبر حتى وقت الشريط المذاع بعدها بثلاثة أشهر (في ١٣ ديسمبر ٢٠٠١)، والـذي اعـترف فيه. كيف نفسر هذه التصرفات الغريبة؟ بالطبع لـيس من المستبعد إطلاقا أنه كان يكذب، لكن العديد من أجهزة المخابرات الغربـية تظن أن الظواهري (خريج الإخوان) هو الذي رتب كل شيء من وراء ظهـر بـن لادن؛ واثقا من قدرته على التلاعب به في حالة النجاح، ومسـتغلا الشـبكة الأخطبوطـية الدولـية لجماعة الإخوان في الاتصالات والتسـهيلات اللوجسـتية التي يصعب تصور قيام بن لادن شخصيا بها من قندهار.

بل إن بن لادن، وإن كان له حضور إعلامي وكاريزما، هو في الواقع شـخص محـدود الفكـر والقـدرات. وقد سبق أن توصل الى معرفة ذلك

(١) مراجع رئيسية:
- Freres Musulmans, dans l'ombre d'Al-Qaeda. F. Razavi, éd. J-C Godefroy
- Le Sabre et le Coran. P. Landau, ed Rocher

واســـتغلاله إخوانجـــي آخر هو عبد الله عزام (الأردني من أصل فلسطيني) الـــذي قابله في السعودية، بينما كان لا يزال طالبا في جامعة الملك بن عبد العزيز. أظهر "أسامة" عندئذ إعجابه بالإخوان وبتحديهم لحافظ الأسد، فدعاه عزام للانخراط في الجهاد بأفغانستان، إذ رأى فيه شخصية (من عائلة ثرية) تحب "المثاليات المطلقة"؛ وأقنعه بتكوين "مكتب للخدمات" مهمته البحث عن المتطوعيـــن فـــي مصر والسعودية وباكستان الخ، وبناء معسكرات تدريب للمجاهدين (قاعدة) في أفغانستان. وبعدها فإن عزام، الذي كان، في الحقيقة، هـــو المؤسس للدولية الجهادية الأولى، تحت رعاية جماعة الإخوان ورابطة العـــالم الإســـلامي)، اســـتقر فـــي بيشاور منذ ١٩٨٤ لمباشرة المجاهدين وأنشطتهم.

أثرت هذه الخبرة في بن لادن الذي اعتبر عزام مرشده ومعلمه. ولشدة اقتـــناعه بأهمية الجهاد، أسس تنظيم "القاعدة" في ١٩٨٨ للتوسع في تطبيق تعالـــيم المرشد. وقد اغتيل عزام في العام التالي (لا يعرف أحد كيف، وإن كانـــت بعض الشكوك تحوم حول الظواهري). على أي حال، فقد خسر بن لادن الإخوانجـــي "المعلم" ليقع تحت تأثير الإخوانجي "الطبيب" الذي أصبح الرئـــيس الفعلـــي للقـــاعدة. بصورة أخرى، فإن بن لادن يقوم بدور رئيس مجلـــس الإدارة (chairman) بيـــنما الظواهري هو الرئيس التنفيذي، الذي يتضح دوره مع تزايد البيانات التي أخذ يعلنها بنفسه.

الـــزرقاوي هو أيضا إخوانجي، من الأردن. وقد أصبح أشهر من نار علـــى علم فلا داعي لتكرار قصة حياته المجيدة أو التذكير بدمويته الشرسة. ولقـــد أخذ بعض ذوي الصلة بالجماعات الإسلامية على السلطات الفرنسية عـــدم لجوئهـــا إلى إخوان الأردن للمساعدة في أزمة الصحفيين الرهائن في العراق، لأنهم "الوحيدون القادرون على التأثير على الزرقاوي".

[ونفـــتح هـــنا قوســـا: بعد أن نجح الأمريكان، بالاشتراك مع العراقيين وبمساعدة المخابرات الأردنية، في قتل الزرقاوي في ٨ يونيو ٢٠٠٦، كان مـــن الملاحـــظ لـــيس فقط انعدام بيانات الترحيب أو الموافقة من الإخوان للقضاء على هذا السفاح الدموي، بل إن "مراقب الإخوان" في الأردن، طبقا لـــتقرير إخباري لقناة العربية يوم ١٠ يونيو، فقد قدم العزاء لآل الزرقاوي واصـــفا إياه "بالشهيد الذي سيشفع لنا جميعا في يوم الدين". أما قناة الجزيرة

(لسان حال الإخوان وكافة "فصائل" الإسلام السياسي) قد انتابها حزن عميق كان واضحا في تغطياتها في تلك الفترة].

هناك إخوانجي آخر: خالد شيخ محمد الذي ولد بالكويت في ١٩٦٥ والذي يُعتقد أنه أحد الأدمغة وراء أحداث سبتمبر وأنه كان شخصيا وراء عملية خطف وذبح الصحفي الأمريكي دانييل بيرل (من الوول ستريت جورنال). نشأ خالد في عائلة متدينة تعرفت منذ الخمسينيات على إخوانجية، كانوا قد لجئوا للكويت هربا من مصر، وتأثرت بفكرهم. ثم انتقل مع عائلته إلى باكستان، حيث ذهب الأب للعمل، وسافر بعدها لأمريكا في الثمانينيات ليدرس الهندسة. وفي طريق العودة مر على الفلبين حيث ساعد الجماعات الإرهابية هناك على التشكل (!) وذهب بعد ذلك إلى بيشاور حيث التقاه بن لادن وأعجب به، مثل سائر الإخوانجية، لفكرهم الجهادي وقدراتهم التنظيمية. وبعد قليل دخل في الدائرة القيادية للقاعدة، لكنه قُبض عليه في إسلام أباد في ٢٠٠٣ ومعه العديد من الوثائق. (لاحظ أن ابن شقيقته هو رمزي يوسف المسجون حاليا في أمريكا بتهمة تفجير المركز التجاري في ٩٣ : يالها من عائلة!)

عمر بكري، الإخوانجي السوري ومؤسس جماعة "المهاجرين"، الذي كان يعمل من ضاحية فينسبيري، بالقرب من لندن، يساعد الشباب البريطانيين من أصل باكستاني على الالتحاق بمعسكرات تدريب الجهاديين. ومثل باقي الإخوان، فإنه خبير في التناقض والتلاعب وازدواج اللغة. وقد سارع بالهرب من بريطانيا قبل نهاية ٢٠٠٥، خوفا من القبض عليه بعد تغيير قوانين الإرهاب هناك.

فادي عيتاني الذي يدير "دار الرفاه الإسلامي" (واحدة من ٤٠٠ جمعية إسلامية تتجمع في "المجلس الإسلامي لبريطانيا")، لا يؤكد إن كان "عضوا في جماعة الإخوان"، ويعتبر أن "الأزهر والإخوان في مصر ضحايا للأوضاع السياسية في البلاد" ويقول: "تحجر عليهم الحق في العمل بينما الديموقراطية تعني السماح لهم بتأسيس نظام الحكم الذي نريده".

ولا ننسى طارق رمضان، حفيد البنا والنجم الساطع في سماء ترويج الفكر الإخواني، مع قدرات خاصة في المراوغة وازدواج الحديث.

وغيرهم كثيرون. بل هناك أوربيون متحولون للإسلام أصبحوا إسلاميين، مثل لوك الأيرلندي الذي أسلم في ٢٠٠٢ ويراه الناس وهو يسير

في ضاحية فينسبري بملابسه "الباكستانية" ولحيته الحمراء. إنه يحلم بالهجرة لأرض إسلامية "للتعمق في كيفية أن يصبح مسلما حقيقيا، ثم بعدها...قد يشارك في الجهاد".

هكذا نجد في كل الضواحي الأوروبية خطابا إخوانيا يقسم كل شيء إلى اثنين: العالم بين "الإسلامي" و "الغربي الكافر"، والمسلمين بين "الحقيقيين (الطيبين)" و "غير الحقيقيين (السيئين)". إنهم، بلا مبالغة، هم الذين اخترعوا فكرة صدام الحضارات.

***

أيا كان موضوع النقاش مع ممثلي هذه الجماعة الإسلامية أو تلك، ومهما اختلفت توجهاتهم؛ فالمرجعية هي دائما الإخوان وفكرهم. الإجماع يشمل من مر منهم عبر التنظيمات بسوريا أو مصر أو الأردن، أو كان خريج الضواحي الأوروبية.

بن لادن قد تكون له أجندة للانتقام من أمريكا التي تخلت عنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ومن حكام السعودية الذين دنسوا أراضيها بدخول القوات الأمريكية. لكن الظواهري والزرقاوي والقرضاوي وغيرهم من الإخوانجية لهم أجندة طويلة المدى لفرض الحكم الإسلامي العالمي. واستراتيجيتهم تشمل الإرهاب والعمل السياسي والإعلامي كأدوات للوصول إلى الهدف. كل هذا يجعل الإخوان أخطر على الغرب والعالم من بن لادن. فقد أصبحوا "دولية" ذات شأن، بها كوادر تجيد ازدواج اللغة وتفهم جيدا الغرب ونقاط ضعفه بصورة تفوق بمراحل معرفة أهل الغرب الحقيقية "بالشرق". قوتهم سياسية ودينية واقتصادية يجب أخذها بجدية.

خطر "الفاشية الإسلامية" (بتعبير الكاتب التونسي رشيد بوجدرا) لا يهدد فقط الغرب وديموقراطياته بل شعوب العالم الإسلامي؛ فهي أول الضحايا. وفي رأي صحفية مصرية (تخشى الإفصاح عن اسمها) أنه "ما لم تتحرك الحكومة فإن مصر ستواجه في خلال خمس أو عشر سنوات (كم هي متفائلة!) الطبعة السنية من الثورة الإيرانية".

من ناحية أخرى نجد أن بعض الإخوان يعترضون أحيانا على تصرفات القاعدة، كجزء من ازدواجية الخطاب، ولأنها قد تهدد بهدم ما قاموا ببنائه. يقول أحد زعمائهم في مصر: "الإخوان قادرون اليوم على الوصول للسلطة في أي بلد، لكن في سبيل هدفهم النهائي مازال يلزمهم

بعـض المسـاندة السياسـية، ولذلك لابد من الاستمرار في تطوير خطابهم بالصورة المناسبة..". (د. عصام العريان في حديث لجريدة لو موند بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٥).

حديث خطير أورده الكتاب المعنون "الإخوان المسلون في ظل القاعدة"، مـع أحد كبار رجال المخابرات الفرنسية يطالب فيه المتخصصين بضرورة الكـتابة بكـثرة حـول موضوع الإخوان "فربما يجعل هذا قياداتنا السياسية الغافلـة تتحرك لتعمل شيئا". ثم يتساءل "هل ستحتاج المجتمعات الأوروبية إلـى كارثـة كبرى قبل أن تتحرك؟ لا يجب أن نخدع أنفسنا فنحن في حالة حـرب حتى لو كانت غير واضحة تماما للأعين". حالة حرب؟ هل في هذا مـبالغة تصويرية؟ يرد على التساؤل قائلا: "إطلاقا. أنا أتكلم عن الواقع. لقد أصـبحت "بوشِـياً" (نسبة إلى بوش)، لأنه فهم مصدر الخطر". ثم يضيف: "الحـرب العالمـية الثالـثة تجـري، بدون إعلانها. وهي تتعلق بالمدنيين وأحوالهـم النفسية ويقينياتهم واطمئنانهم وأحيانا أجسامهم.. ولابد أن نتساءل إذا ماكانت أجهزة مخابراتنا تتكيف مع الواقع..".

ويضيف الرجل كلاما بالغ الأهمية: "ليس هناك سوى مرجعية تاريخية فكرية واحدة يجمع عليها ٨٠% من الإسلاميين السنيين: وهي الإخوان". ثم يقـول: "لا يهـتم أحـد (من الجماعات الإسلامية) بكونه عضوا بالفعل في جماعة الإخوان أو هيكلها. فالمهم هو تطبيق أسلوبها وأفكارها... وحتى لو لـم ينتمِ معظم الإسلاميين تنظيميا للإخوان، إلا أنهم تأثروا بشدة بتصورها عـن الإسـلام. هـذا أسـلوب يناظر الحزب الشيوعي الروسي بعضويته المحـدودة، ولكنه كان هو الذي يحدد الخط العام للعمل في كافة الدول. فقد أصـبح التأثير والفلسفة التي يحملها أكثر أهمية من الأفراد. هذا بالضبط ما نجده مع الإخوان...".

القـاعدة إذن هي مجرد "ماركة" أو "صاحب حق امتياز" (franchise) للإرهـاب، لكـن الفكر وشبكة "التوزيع" تستند إلى تنظيم الإخوان. فلجذب المتطوعين هناك حاجة لرسالة جاذبة: الجهاد. وتحتاج الرسالة لنشرها عبر تنظـيم الإخوان المتشعب، وبطريقة استهدافية، مثلا عبر الطبقات التحتثقافية (sub-culture) فـي المجـتمعات. ويـتم الـتغلغل عن طريق خطاب ذي مصـداقية. بعـد ذلك تصبح المسألة مسألة وقت وأموال (سعودية وخليجية)

لإقـــناع أيـــا من كان. وقد سهل انهيار الحدود في أوروبا الأمور جدا أمام حركة الأشخاص وسيولة الأموال والعمل لاختراق المجتمعات الأوروبية.

***

معـــتقدات الفاشية الشمولية الإسلامية تنتشر مثلما فعلت النازية، مستغلة المشاكل الاجتماعية مع محاولة غواية من هم أقل حظا في المجتمع، بالكلام عـــن "إصلاح" مجتمعي يمر طبعا عن طريق الدين؛ ليس إصلاح الدين بل العـــودة السلفية إلى أصوله، أي إلى دوجما دينية، شكلها فقهاء القرن السابع والثامـــن، ذات رؤيـــة مجتمعية لذاك الزمن. ثم يقدمون ذلك على أنه إسلام المعتدليـــن، لكـــن مـــا إن يجرؤ أحد على انتقادهم يصرخون بأنهم ضحايا الإســـلاموفوبيا. وبالضـــبط مثلما قال هتلر أن الألماني الجيد هو من يلتزم بتعاليم النازي، فالمسلم الجيد في نظرهم يجب أن يلتزم بتعاليمهم.

هـــذه "الفاشـــية الشمولية الخضراء" ليست مجرد تعصب ديني بل هي إيديولوجية تخريب شامل، نوع من الثيوقراطية الشمولية والعنصرية الأكثر خطـــرا بقـــدر عمـــق الكراهـــية المرضية (الباثولوجية) للآخرين من يهود وصـــليبيين وغيرهم. الجهاد بدأ ومن يريد النيل من الكفار متأكد من عرفان الإخوة له وبه.

بعـــد الحرب الباردة أصبحت هناك حرب أيديولوجية جديدة تجد سندها المالي واللوجيستي والديني الفكري في السعودية وباكستان والأردن ومصر. لكن في كل الأحوال هناك عامل مشترك وهو الإخوان وشبكتهم.

يقول إيف بيرتران، المدير السابق للمخابرات الفرنسية، أنه منذ ١٩٨٥ بـــدأ يظهر ضعف متزايد في التأثير (التقليدي المحافظ) الجزائري في جامع بـــاريس الكبـــير وتصـــاعد قوة الجمعيات التي تستوحي فكر الإخوان، التي شـــكلت فـــي ١٩٨٣ "اتحـــاد الجمعـــيات الإسلامية الفرنسة"، ذي العلاقات المتشعبة عبر شبكة أوروبية ودولية تشمل "رابطة العالم الإسلامي".

وهؤلاء يستغلون إلى أقصى حد، وبصورة أفضل من الغربيين أنفسهم، قوانيـــن الغـــرب التي توفر حرية التعبير غير المحدودة. يلجأون إلى اللغة المـــزدوجة، مـــع محاولات لاختراق المؤسسات الحيوية (بفرنسا) كالبوليس والإدارة والجيش؛ والبحث عن قضايا مشتركة مع حركات الرفض والتمرد، مـــثل الضد عولمية، بهدف البحث عن جذب الاهتمام الإعلامي بأي صورة. اللوبـــي المستمر، والتصرف كحزب بدون أن يكونوا كذلك. باختصار اتباع

أساليب نشطاء الخلايا الشيوعية في الستينيات في إعداد الأرض لقيام الثورة القومية الإسلامية.

والإسلام، طبقا لهم، غير قابل للتغيير أو للاندماج في المجتمع الغربي، الـذي هـو بالتعريف تطوري وتقدمي. أما القواعد الوحيدة التي يحترمونها فهـي عـدم احترام أي قواعد سوى الجهاد. وما إن يكون العمل في سبيل الإسلام وباسمه، فمن حق "الأخ" أن يكذب بشأن هويته أو أفكاره ونياته. فقد صنع الإخوان من الكذب أمضى أسلحتهم الذي يجعل من الصعب إمساكهم، خصوصـا وأنـه لا توجـد غالـبا أي علاقات مباشرة بين الأخ والقيادات التنظيمية.

***

موضـوع الحجاب في فرنسا كان هدفه اختبار مؤسسات الدولة. وأكثر من دفع الثمن هم المسيحيون واليهود والسيخ الذين اضطُروا لإخفاء شاراتهم الدينـية بـرغم كونها ليست "سياسية" مثل الحجاب. ذلك لأن الحجاب ليس مجـرد رداء محـايد بل هو "يونيفورم" إسلامي، رداء سياسديني. ولا بد أن نذكـر أنـه في كل الدول من إيران لمصر وباكستان حتى تركيا (التي يعاد أسـلمتها ونزع العلمانية الكمالية منها)، فإن التوجه نحو الأسلمة يبدأ بالكفاح من أجل الحجاب.

أغلـب النشطاء الإسلاميين اليوم هم من أبناء الجيل الثاني والثالث من المهاجريـن، أي إنهـم نتاج المجتمع الأوروبي: لأن الإخوان يسعون لقطع أكثر الأفراد هشاشة من إطارهم الحياتي، عبر توجهاتهم التي تجعل الانتماء للإسلام شيئا لا يتماشى مع المواطنة في أوروبا.

يجري هذا في الوقت الذي بذلت فيه الدولة في بلد كفرنسا جهودا كبيرة للمسـاعدة علـى اندماج "الإسلام" في المجتمع، فشكلت في ٢٠٠٤ "المجلس الفرنسـي للديانـة الإسـلامية" علـى قدم المساواة مع المجالس التي تمثل أصحاب الديانات الأخرى أمام الدولة (في الأمور المتعلقة بدور العبادة الخ)، ثـم سـاعدت علـى تشـكيل مؤسسة خيرية خاصة (foundation) تتلقى التـبرعات المعفـاة مـن الضـرائب من أجل تمويل بناء وإدارة المساجد والمعـاهد الدينـية. لكـن الـذي حدث هو أن اتحاد الجمعيات الإسلامية، الإخواني التوجه، أصبح له أغلبية الأعضاء في المجلس.

أنشـأ هـذا الاتحـاد الإخوانـي في ١٩٩٠ "المعهد الأوروبي للعلوم الإنسـانية" بمـنطقة البورجونـي بجنوب شرق فرنسا، حيث يعيش الطلبة والأسـاتذة بصـورة متخفية في منطقة زراعية (ومنتج رئيسي للنبيذ!) غير بعـيد عـن سويسرا وألمانيا. قيادات المعهد هم من الإخوانجية مثل يوسف القرضـاوي (الذي يرأس أيضا المركز الأوروبي للفتوى والبحث بانجلترا، الذي يفتي بوجوب الحجاب وجواز العمليات الانتحارية، وينشر كتابات البنا وقطـب)، وهدفه الرسمي هو "توفير الدراسات العليا المتخصصة في علوم الديـن"، ويحتفظ بعلاقات مع جامعات إسلامية في السعودية والكويت وقطر وباكستان. لكن المخابرات الفرنسية "تساورها شكوك" حول استغلاله ليصبح منصة انطلاق لمنظري الأصولية الإسلامية طبقا لأفكار الإخوان...

ولابـد هنا من ملاحظة أن غالبية مسلمي فرنسا وأوروبا عَلمانيون أو غـير ممارسين، لكن الإخوان وأتباعهم يتلاعبون بمكيافيلية بارعة بمشاكل الهجـرة لتصب في صالح عزل المسلمين وتصويرهم بالضحايا، ويمارسون تعاليم حسن البنا حول "الخطوة خطوة" لكسب نقطة وموقع جديد كل يوم.

***

باختصار، هناك إدراك يتنامى بأنه حتى لو كان للقاعدة شرف الافتخار العلني بنجاحات العمليات الإرهابية، فإن الإخوان، فكرا وأسلوبا ونشاطا، هم الأصـل، حـتى لـو وقفـوا فـي الظل. الزعم بأن الإخوان لا علاقة لهم بالجماعات الإسلامية حتى وإن كانت هذه قد خرجت من تحت عباءتهم، هو زعـم سـاذج على أحسن الفروض. فالعباءة واحدة: صحيح لها العديد من الأذرع والأرجل بصورة أخطبوطية تثير ارتباك المشاهد، إلا أن الجميع في الحقيقة يعملون معا من داخلها في سبيل الهدف المشترك.

***

ختاما، إذ نترك للفرنجة مهمة محاولة الاستيقاظ في الوقت المناسب (إن لـم يكن متأخرا بالفعل!)، فإننا نُهدي هذا الكلام لأهل المحروسة، حيث بدأ الإخـوان فـي استعراض عضلاتهم والخروج متظاهرين في شوارع مصر مطالبيـن "بالإصـلاح" و"الديموقراطية" ــ أي السماح لهم بالاستيلاء رسميا على "كرسي" الحكم؛ بالذوق، وبسرعة.

وقـد كان رد فعل الحكومة هو القبض على بضع عشرات منهم (بسبب "تعطـيلهم حـركة المرور" !!). لكنها لن تجعلنا ننسى أنها هي التي تركت

لهـــم، بكامل إرادتها ومعرفتها ورضاها، الساحة منذ عقود: ليسيطروا على الإعـــلام والتعليم والمساجد، فتم تشكيل (أي تخريب) العقل الفردي والجمعي للشعب؛ وكذلك ليتغلغلوا على راحتهم في كافة أجهزة الدولة بدون استثناء.

هـــل ستصحو المحروسة، قبل خراب "مالطا" ؟! أم أنه حتى "مالطا" لم تعد تهمنا بعد أن انضمت للاتحاد الأوروبي؟

الأخ طارق... متعدد الأوجه

طـــارق رمضـــان [1]، الممنوع من الإقامة في فرنسا ودخول الولايات المتحدة، أصبح فجأة محل تبجيل بريطاني فريد: فقد دعته كلية سانت أنتوني بجامعـــة أكســفورد الشهيرة ليحاضر بها. ثم فاجأ وزير الداخلية البريطانية العالم في نهاية أغسطس ٢٠٠٥ بدعوته ليكون عضوا في لجنة، أو مجموعة عمـــل (task force)، مكونـــة مـــن ١٣ مـــن المســـلمين (قيادات الطائفة وأكاديميون وسياسيون) هدفها "البحث عن طرق لمنع انزلاق الشباب المسلم فـــي بريطانيا نحو التطرف العنفي". وتقول مصادر الوزارة، طبقا لصحيفة الجارديـــان (٣١ أغســطس)، أن رمضـــان ســبق وأن "أعطى محاضرات لقيادات الشرطة البريطانية" (؟؟)

[لم يكن الحبر قد جف على قرار الوزير، عندما صرح رمضان لمجلة "لوبـــوان" الفرنســـية (عـــدد ٧ ســـبتمبر)، تعليقا على أنباء رفض الحكومة البريطانية منح يوسف القرضاوي تأشيرة دخول لإلقاء محاضرات في لندن، وفـــي ابـــتزاز واضح، بقوله "إذا منع بلير يوسف القرضاوي من الدخول.. ســنكون كثيرين من بين أعضاء اللجنة الذين سيتساءلون عن جدوى الحوار مع الحكومة البريطانية"] (!!)

وقـــبل ذلك، كانت جامعة نوتردام الكاثوليكية بالولايات المتحدة قد دعته كمحاضـــر بها في الفصل الدراسي لخريف ٢٠٠٤ ولكن الإدارة الأمريكية، بعـــد تردد، قررت في يوليو من نفس العام إلغاء تأشيرة دخوله، لأنه "يساند النشاطات الإرهابية".

وقبل ذلك، في نوفمبر ٢٠٠٣ أثناء استضافة التلفزيون الفرنسي لوزير الداخلـــية ســـاركوزي فـــي برنامج حواري، حدث أن ألقى هذا سؤالا (عبر وصـــلة فـــيديو) علـــى طارق رمضان بشأن مقال (لأخيه هاني) يبرر رجم المـــرأة. أمام ستة ملايين مشاهد، لم يقل رمضان في إجابته إن كان يرفض

(١) من افضل الدراسات المنشورة عن طارق رمضان كتاب من تاليف كارولين فوريست، الباحثة الفرنسية فى شئون العلمانية والتطرف الدينى، يستند هذا الفصل إليه كمصدر رئيسى:
Frère Tariq. Caroline Forest. Grasset, 425 pp

مــثل هــذه العقوبة، لكنه أعلن "أنه شخصيا يدعو إلى عمل "تجميد مؤقت" (moratorium) حول تطبيقها". وبالطبع هاجمه ساركوزي بشدة، مذكرا إياه أننا نعيش في القرن الواحد والعشرين.

مــن هــو هــذا الشــخص المثــير للجدل والذي هو واحد من الدعاة الإســلاميين الأكــثر شعبية بين مسلمي أوروبا؟ هل هو إصلاحي أم سلفي؟ داعــية حــوار أم صــدام؟ داعية اندماج للأقليات الإسلامية في الغرب، أم انعــزال؟ هــل يســاند الإرهاب أم يدينه؟ هل هو "إخواني" أم مستقل وبعيد عنهم؟

لا بد من العودة إلى الوراء قليلا .

- **الجذور**

انضــم سعيد رمضان، والد طارق، إلى الإخوان منذ مطلع شبابه. وما إن حصــل علــى ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة في ١٩٤٦ عن عمر يــناهز العشــرين، حــتى اختاره حسن البنا ليكون سكرتيره الشخصي وهو مايزال شابا يانعا، توسما لصفاته وإعجابا بحماسه وإخلاصه.

بعــد قليل، أرسله البنا في مهمة إلى فلسطين بهدف إنشاء فرع للإخوان فــيها. قام الملك عبد الله بتعيينه، بناء على توصية من الحاج أمين الحسيني، رئيسا للفرقة العسكرية في القدس لكنه يستقيل بعد شهرين: لعله لم يأت لتقلد عمل وظيفي، بل للقيام برسالة.

[ملحوظــة جانبــية: أقــام الحاج أمين الحسيني في ألمانيا طوال فترة الحرب العالمية الثانية، وكان يطالب المسلمين بالقتال بجانب ألمانيا النازية. وقــد شكل فرقتين من مسلمي البوسنة ــ يرتدون ملابس العاصفة النازية ــ كان مهمتهم تنفيذ المذابح ضد السكان الصرب. وكان يعول تماما على هتلر فــي الــتخلص مــن يهود العالم كله. وبعد نهاية الحرب عاونه حسن البنا، صــديقه مــنذ ١٩٣٥، على اللجوء السياسي. وبعد ذهابه إلى فلسطين، بدأ ســعيد رمضــان فــي مساعدته على تكوين فرق عسكرية لمناهضة اليهود النازحين].

بعد قيام اسرائيل في ١٩٤٨ رحل سعيد رمضان إلى باكستان، باعتباره سفيرا للبنا، حيث تنتظره مهمة أخرى ذات أهمية خاصة: تمثيل الإخوان في المؤتمــر الإسلامي العالمي المنعقد في كراتشي. بل إن اسمه طُرح ليصبح أول أميــن عام للمؤتمر، لكن تطرف آرائه أخاف "المعتدلين" منه؛ أو، كما

يحب طارق أن يصوغ الأمر، لأن "إصرار" والده سبب خوف "الدبيلوماسيين" منه (!)

لكنه يبقى في الباكستان حيث سيكون له تأثير هائل في الخمسينيات على هذه الدولة الحديثة، وخاصة أثناء مناقشات الدستور. وهكذا أصبحت باكستان، بعد سنوات قليلة من مروره بها، "جمهورية إسلامية". بل إن "أبو الأعلى المودودي"، الذي صار فيما بعد أحد كبار منظري الجهاد الإرهابي، يشكر سعيد رمضان بشدة على "إيقاظه لوعيه"...

وبعد اغتيال معلمه حسن البنا في ١٩٤٩ بدأ سعيد رمضان يدرك الدرس (كما يقول طارق عن أبيه)، ألا وهو ضرورة التضحية بكل شيء في سبيل نشر "دعوة الإسلام التحريرية" في كل مكان. يعود لمصر ويصبح من زعماء جماعة الإخوان في سنة ١٩٥٠ عندما رفع الحظر عنها. وفي خلال سنتين يزداد تطرف الجماعة وتزداد تعبئتها. ويقوم سعيد بتحرير جريدة "المسلمون" الشهرية بالعربية والإنجليزية، وهي التي تصبح عمودا فقريا لبث أيديولوجية الإخوان في العالم: من المغرب إلى اندونيسيا مرورا بفلسطين والسودان والأردن ولبنان والجزائر.

سجنه عبد الناصر ثم أخلى سبيله فسافر إلى القدس، مرة أخرى، في ١٩٥٤ مع سيد قطب لحضور المؤتمر الإسلامي العالمي بالقدس، حيث انتخب هذه المرة كأمين عام. وبعدها مر بدمشق، حيث أعاد إحياء جريدة "المسلمون"، ثم بالأردن. وبعدها وجد ملجأه الحقيقي في السعودية... حيث يصبح رجل السعودية ضد عبد الناصر.

ومع نهاية الخمسينيات، نجح سعيد رمضان في إقناع الأمير فيصل بمساعدته على تكوين سلسلة من المراكز الإسلامية في العواصم الرئيسية بأوروبا بهدف أسلمتها. وهكذا رحل إلى جنيف ليجعل منها في ١٩٥٨ مقرا له. ثم حصل على دكتوراة في القانون من جامعة كولونيا بالمانيا حول الشريعة، وكون المركز الإسلامي بجنيف في ١٩٦١، على بعد خطوات من المقر الأوروبي للأمم المتحدة، حيث يصبح مقرا للإخوان المبعدين من مصر. وبعدها فتح في ١٩٦٤ مراكز لندن وميونيخ، وصار مسئول الإخوان في الخارج. ثم نزعت عنه الجنسية المصرية بعد ثلاثة أحكام مؤبد بتهمة الخيانة العظمى.

ولــد طــارق في ١٩٦٢ وأمه هي وفاء حسن البنا، التي كان لها دور حاســم في تنشئته وفي حياته. وعندما عاد الشاب طارق لمصر في ١٩٧٨، كان سعيدا بالعثور على جذوره...

توفــي ســعيد رمضان في أغسطس ١٩٩٥، ودفن بمصر، إذ رفضت السعودية دفنه بالمدينة كرغبته.

وتقدم طارق ليرث الرسالة "التي تعود إلى جدي، الذي صنع أبي والذي بــدوره صنعني". ويضع كل جهوده لاستكمل الرسالة، يعينه على القيام بها أخــوه الأصــغر هاني، بالإضافة إلى الكثيرين من "الإخوة والأخوات" من الجماعة.

- **إصلاحي أم سلفي؟**

يقود طارق رمضان وأتباعُه حملةً تسويقية لتقديمه علىأنه "مصلح"، أو باعتــباره "مارتــن لوثــر الإسلام" أوالمفكر الذي سيصلح الإسلام في اتجاه العقــل والحداثة بل والعلمانية. ولا يتورع حتى عن أن يوحي بكونه مبعوث العــناية الإلهــية مذكرا بأن "التقليد النبوي يعلن أن مصلحا سيأتي كل قرن لــتجديد فهم المسلمين لدينهم". لكن سرعان ما نكتشف أن هذا التجديد "ليس للمــراجع بل لطريقة قراءتها؛ وهو الذي يجب أن يعطي الديناميكية، وتواؤم التعليم الإسلامي مع العصر".

واتســاقا مــع أســلوبه في إعادة تحديد لمعاني التعبيرات بطريقة شبه هوســية بهدف إعطاء معنى شديد الاختلاف وبطريقة معقدة وملتوية، يوشك على إسقاطنا في مطب تعريف "الإصلاح".

كمــا هــو معــروف، هــناك تياران رئيسيان في عالم الإسلام اليوم: "الإصــلاح الليبرالــي" و "الإصلاح السلفي" (الذي يتبناه الإخوان). كلاهما يستند إلى نفس المرجعيات، وأحيانا نفس الآيات، ليصلا إلى نتائج متناقضة تمامــا، فــيما يتعلق بشتى الأمور؛ من علاقة الدين بالسياسة، إلى العلمانية والديموقراطية، والاجتهاد، والدعوة.

ينتمــي طــارق للتــيار الثانــي للإصــلاح السلفي، على طريق البنا والمودودي وقطب. ولا يتردد في إعلان كراهيته للتيار الأول. فهو يرفض أن يــرى الدينَ يتطور إلى إيمان شخصي لا يفرض نفسه على الآخرين، أو إلــى إيمــان فرائضــي يجد فيه المؤمنون عوامل إثراء مشترك وليس بث إيديولوجــية معيــنة. وهو يُدين المعارضين للتفرد الأزيائي (مثل الحجاب)

الـــذي يميز المسلمين عن غيرهم ويصفهم بالخيانة والخضوع للفكر الغربي. ويديـــن من يعتبرون أن القرآن والسنة لا يمكن أن تكون اليوم المرجعية في مجال التصرفات الشخصية والاجتماعية. ويصف المسلمين الليبراليين (الذين يفهمـــون الليبرالـــية بالمعنى الغربي الذي يحبذ العقلانية والتفرد الشخصي) بأنهم "مسلمون... بدون إسلام".

لكـــن طـــارق رمضان لا يحب أن تكون "العناوين" واضحة زيادة عن اللـــزوم، لذلـــك يقـــدم قراءته الخاصة حول اتجاهات الإسلام اليوم، والتي يقسمها كالآتي:

ـ المدرسة التقليدية
ـ التيار التقليدي السلفي
ـ التيار الإصلاحي السلفي
ـ التيار السلفي الحرفي
ـ التيار الإصلاحي الليبرالي
ـ الصوفية.

وبهـــذا الأســـلوب الذي يقسم فيه السلفية إلى ثلاثة تيارات من بين ستة (أو خمسة في الواقع، باستثناء الصوفية) يهدف لتعظيم شأنها مقارنة بالباقين مـــع اخـــتلاق فـــروق شِعرية لا وجود لها، أو لمساعدته على أخذ مواقف مخـــتلفة بعض الشيء عن الوهابية أو الطالبانية، تسمح له بأن يصف مواقفه "بالوسطية"، لكن بدون أي توجهات تحديثية حقيقية.

يقـــول فـــي مقابلة لإذاعة عربية في باريس في نوفمبر ٢٠٠٣: "هناك التـــيار الإصـــلاحي العقلاني والتيار السلفي، بمعنى كون السلفي يحاول أن يـــبقى مخلصـــا للأصـــول. أنا أنتمي لهذا التيار، بمعنى أن هناك عددا من المبادئ التي أعتبرها أساسية والتي لا يمكنني كمسلم أن أتنكر لها".

كـــلام واضح. ولكنه في فبراير ٢٠٠٤ وأثناء مؤتمر عقد باليونيسكو، حيث هاجمه غالب بن شيخ، الذي ينتمي لتيار الإصلاح الليبرالي، يقول: "أنا لست سلفيا! سلفي يعني حرفي، وأنا لست حرفيا!"

يـــرى غالـــب بـــن شيخ (مفكر معتدل، رئيس جمعية "الأديان من أجل السلام") استخدام الشورى والإجماع كوسيلة لإعادة تفسير، بل تجميد أو، إذا لزم إلغاء، بعض الآيات التي تتعارض، مثلا، مع الكرامة الإنسانية كما هي

معروفة اليوم. لكن طارق رمضان يعارض هذا التوجه تماما ويعتبره خيانة وردة، ويؤكد على أزلية النص مع نسبية الفهم.

- **هل هو من الإخوان؟**

لا بد هنا من أن نسأل، هل هناك علاقة لطارق رمضان بالإخوان؟

يقول أحيانا أنه ليست له "علاقة عضوية" بالإخوان، وكأنه يلزم الحصول على بطاقة (كارنيه) عضوية من الجماعة ليثبت انتماءه إليها. من ناحية أخرى، وأثناء زيارة له إلى القاهرة في ١٩٩٨، أكد المرشد العام للجماعة أن "أنشطة طارق وهاني (أخيه) تتماشى بإخلاص مع أفكار الجماعة".

أفكاره وتوجهاته، كما سنتبين أكثر، هي إخوانية صرفا، حتى وإن كان "الإخراج" والتعليب غربيا. وقد ساعده على كل هذا تربيته في بيت بناوي (نسبة للبنا) قح، ونشأته في سويسرا بصورة تجعله يتكلم الفرنسية كأهلها ويتقن الإنجليزية ويفهم عقلية الغرب وأساليبه.

ولطارق علاقات وثيقة مع يوسف ندا، الإخواني الذي ترك مصر في عهد عبد ناصر، وأحد أقرب أصدقاء سعيد رمضان، والذي أسس ورأس "بنك التقوى" في ١٩٨٨ باعتباره الذراع المالي للإخوان وله فروع في سويسرا والبهاماس وليختنشتين. يرأس يوسف القرضاوي اللجنة الفقهية للبنك الذي شارك في أنشائه "أحمد هيوبير" (١). وقد أوقف البنك نشاطه بعد تحقيقات من السلطات السويسرية، عقب أن وضعته الإدارة الأمريكية على قائمة المنظمات التي تساعد وتمول الإرهاب الإسلامي.

- **خطاب مزدوج بصورة هيكلية**

الكذب والمراوغة هي من صفات العديد من المنظمات "الأخوية" ولكنها كذلك بصورة أوضح في حالة الإخوان، إذ يعترف حسن البنا (كما يقول طارق) أن شيخه في الجماعة الصوفية التي كان يتردد عليها في شبابه دعاه إلى تنمية القدرة على ازدواج الخطاب، أو التقية. وقد انتشر ذلك الأسلوب (ذو الجذور في النصوص المقدسة) بين الشيعة لأسباب تاريخية، ولكنه

---

(١) وهو سويسري شديد الإعجاب بهتلر، تحول للإسلام (وأصبح أيضا شديد الإعجاب بخوميني!) وعاش في مصر لسنوات أيام عبد الناصر والتقاه كما التقى هناك مع فون ليرز اليد اليمنى السابق لجوبلز. وكان دائما يحكي لأصدقائه أن هتلر كان معجبا بمحمد. وفي سويسرا كان يحاضر حول التقارب الممكن بين الصليب المعقوف والهلال وكان ينفي كونه معاديا للسامية ويقول إنه فقط معاد لليهود، بالضبط كما هو واضح في القرآن.

موجـــود في كافة الطوائف والجماعات الإسلامية. (فمثلا إذا كان أحد يؤدي مهمـــة قد تضر بالجماعة، فإن لها أن تنكر أي صلة به. وبالعكس، إذا كان كشـــف صلة الأخ بالجماعة قد يؤدي لفشل المهمة، فيمكنه تكذيب وجود أي صـــلات بهـــا. هـــذه هي القاعدة الذهبية). ويُستخدم الأسلوب اليوم في قلب الديموقراطـــيات الغربـــية لـــيس بســـبب الخوف من الانكشاف بل بغرض الاستمرار في التقدم بصورة متخفية لا تثير القلق.

وهكـــذا يمكن لجمعية مثل "اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا" أن تدين بشـــدة العملـــيات الانتحارية في نفس الوقت الذي كان مجلس الفتوى التابع لنفس المنظمة قد أفتى بوضوح بشرعية العمليات..

ازدواج الخطاب إذن هو المفتاح لفهم طارق رمضان.

وفـــي محاضـــراته حـــول حســـن البنا يؤكد طارق على مقولة جده: "للوصـــول (إلى فرض رؤيته حول حياة المجتمع) لن نبخل بقوانا ولن نفتقد أيـــة وســـيلة". وهي مقولة مرعبة حقا، حتى لو حاول أن يقدم أساليب عمل الإخوان بأفضل صورة ممكنة، إذ أنها تعني أن كل الطرق والوسائل تصلح، في سبيل الوصول إلى الغاية.

- **المـــوقف من العنـــف**

عـــندما يُسأل إن كان مستعدا لإدانة الإرهاب، يأتي رد طارق رمضان سريعا (مثل باقي الإسلاميين): "بالطبع ندين الإرهاب، لكننا مع المقاومة".

وقد نشر في ٣ أكتوبر ٢٠٠١ مقالا بصحيفة "لوموند" يقول في مطلعه كلامـــا رئعـــا يدين فيه تماما عمليات ١١ سبتمبر... لكنه سريعا ما يبدأ في إثـــارة الشـــكوك حول دور بن لادن والقاعدة ويضيف: "من الضروري أن نضـــع الســـؤال الحقيقي: مَن المستفيد من هذه العمليات؟ لا يمكن أن تستفيد مـــنها أي مـــن "القضايا العربية أو الإسلامية". وبعد ذلك يركز بقية المقال حـــول فكـــرة أن الحكومة الأمريكية هي بدون شك المستفيد "كمبرر لحجب الحريات العامة في أمريكا (!) والقيام بحرب صليبية ضد العالم الإسلامي". ثم يدعو المسلمين وغير المسلمين في العالم إلى "المقاومة معا" (ضد من؟؟)

عمومـــا كانت تلك من المرات النادرة التي كتب فيها "ليُدين" الإرهاب وإن كانـــت إدانـــة ملتوية على طريقته الخاصة. من ناحية أخرى نجده في كـــتاب "فـــي أصول التجديد الإسلامي" يتحدث عن اغتيال السادات على يد إسلامي باعتبار ذلك "تنفيذا لعقوبة قتل" (execute)، ونجده يدعو في أكتوبر

٢٠٠١ للتعبئة في مساندة الطالبان ضد التهديد الأمريكي بالحرب بعد رفضهم تسليم بن لادن.

وفي حديث له مع مجلة إيطالية في سبتمبر ٢٠٠٤ حول قتل طفل اسرائيلي عمره ٨ سنوات على يد الفلسطسنيين يقول: "إن هذا العمل في حد ذاته جدير بالإدانه، لكن يمكن تفهمه في الظروف الحالية." ويضيف: "مهاجمة المدنيين لا تجوز؛ لكن سياسات الحكومة الأمريكية لا تترك أمام الفلسطينيين اختيارا آخر".

أما حول رأيه في المجازر التي ارتكبها الإسلاميون في الجزائر فإنه يتحاشى الموضوع وفقط "يلاحظ بعض الأخطاء في ممارسات جبهة الإنقاذ... مثل دعوتهم لأن تلزم المرأة البيت ولا تعمل"؛ ثم يسارع بإدانة "القمع الرهيب" الذي تعرضت لها الجماعة، بدون أن يقول حرفا واحدا عما ارتكبته هي.

في تقرير للقاضي الأسباني جاثون حول أحداث ١١ سبتمبر والخلايا الأسبانية الضالعة فيها، تؤكد إدارة الشرطة بالدليل أن أحمد براهيم، أحد مسئولي القاعدة الذين قبض عليهم في أسبانيا، كانت له اتصالات كثيرة وروتينية مع طارق.

وما لا يعرفه الكثيرون أن طارق قام بتنسيق مؤتمر عقد في فندق بنتا بجنيف في أغسطس ١٩٩١ بمناسبة زيارة "المجاهد الإسلامي الكبير أيمن الظواهري" وبحضور الشيخ عمر عبد الرحمن. صحيح أن هذا حدث في وقت لم يكن أي منهما مطارَداً من الشرطة السويسرية، لكن سمعة هذين المجاهدَين لم تكن خافية، خصوصا "الدكتور" الظواهري الذي كانت هناك شكوك حول ضلوعه في حادث الاعتداء على مبارك في يونيو، بأديس أبابا.

أما بشأن المركز الإسلامي بجنيف، وبعد الاتهامات المتكررة بكونه معقل "الإسلاميزم" في أوروبا، فإن هاني رمضان (الذي يبدو أنه يتمتع بحس فكاهي متميز) يقول: "إننا نمارس أنشطتنا بشفافية تامة. ونحن لا نفعل أي شيء لا يتماشى مع التزاماتنا الإسلامية"(!!)

و يؤكد طارق بأن جده حسن البنا دعا للجهاد، ولكنه شرح ذلك بتحديده في نطاق "الدفاع الشرعي" أو "مقاومة الظلم". وهي بالطبع شروط شخصانية تماما تنطبق في أي حالة تقوم فيها عوائق على سبيل تحقيق الإخوان لأهدافهم. يقول (في كتاب "تيارات الفكر الإسلامي المعاصر") أن الإخوان

لا يستخدمون العنف إلا "كآخر وسيلة عندما يقتنعون بأن العنف سيساعد على تحقيق الإيمان والوحدة". ويضيف ببساطة وبراءة الأطفال: "وإذا اضطروا لاستخدام القوة (..) سيتحركون بنبل وكبرياء ويتحملون بثقة وهدوء كل تبعات قرارهم". بمعنى آخر، فالإخوان قد لا يدعون للثورة المسلحة ولكنهم سيكونون "مضطرين للجوء إليها إذا لم ينصاع الآخرون لمطالبهم". هذا إذن هو النطاق الشرعي للجهاد، وهذا هو الوضوح الفكري للإخوان المسلمين!

أما حادث اغتيال حسن البنا في ١٢ فبراير ١٩٤٩ فإن طارق يرده (في كتاب بالمشاركة مع ألان جريش بعنوان "تساؤلات حول الإسلام") إلى "مؤامرة بريطانية فرنسية أمريكية" (!)

وهو يعتبر مقاومة الكثيرين لخطط الإخوان "ظلما بينا" ويرى أن راديكالية الإخوان، إن وجدت، لا تعود لأيديولوجيتهم؛ بل هي مجرد رد فعل لمقاومة الآخرين لهم (!!)

- **مرجعيات التطرف**

يستنكر طارق رمضان (في "كاسيت" "الإسلام والعلمانية") "التشويه" الموجه ضد ابن تيمية (وهو من المرجعيات الرئيسية للإسلاميين المتطرفين) ويرى أن أفكاره "تستند إلى أسلوب عميق التأسيس". أما صديقه الحميم "يحيى ميشو" (البلجيكي المتحول للإسلام) فقد قال أن عملية قتل الرهبان السبعة في تيبرين بالجزائر عام ١٩٩٦ هي مُبرَّرَة تماما من الناحية القرآنية، بناء على فتوى لابن تيمية، ذلك لأن "هؤلاء الرهبان كانوا يخرجون عن أسوار أديرتهم مما قد يصرف المسلمين عن أمر دينهم".

أما سيد قطب، وهو أحد كبار المنظرين للجهاد الإرهابي، فإن طارق رمضان لا يتحدث عنه كثيرا، لكنه في نفس السنة (١٩٩٨) التي قدم فيها أطروحته البحثية حول "الفكر الإصلاحي"، ذهب "للدراسة" في المؤسسة الإسلامية بليشستر بانجلترا، وهي التي تقوم ببث أفكار المودودي وقطب، عبر الدراسات التي تنشرها وخلال مكتبة التوحيد التابعة لها.

ما رأي طارق يا ترى في "العلماء المسلمين الذين يحظرون تماما الموسيقى والسينما والتصوير"؟ إنه لا يستنكر أو يدين مثل هذه الدعاوى، بل فقط يطلب "احترامها وعدم وصف أصحابها بالأصوليين".

***

سحر طارق رمضان العديد من المراقبين السياسيين والإعلاميين في الغرب بتقديمه نفسه كمبعوث العناية الإلهية الذي سيجعل المسلمين الأوروبيين يجدون التوازن بين هويتيهم كمسلمين وكمواطنين. وأصدر كتابا حول "المسلمون والعلمانية" (١٩٩٤) وآخر بعنوان "أن تكون مسلما أوروبيا" (١٩٩٩) و ثالثا "المسلمون والغرب" (٢٠٠٣). وهي كتب تكاد تقول نفس الشيء، ربما بهدف الاحتفاظ بالموضوع في مجال النقاش العام وتكرار بث الرسالة.

يبدو لأول وهلة أن طارق يدعو إخوته في الدين إلى استعمال أي من تعبيري "مسلم فرنسي" (أو بلجيكي أو هولندي الخ) أو "فرنسي مسلم"، على قدم المساواة وبدون الخوف من خيانة هويتهم. لكن سريعا ما نكتشف حقيقة آرائه. يقول في كتاب "المسلمون والعلمانية" ص ٣٦: "التعارض بين أيهما يأتي أولا، كون المرء مسلما أو فرنسيا، هو في رأيينا جدل سخيف لأن كلا الانتمائين ليسا من نفس الطبيعة ولا ذات الدرجة (المستوى). أن تكون مسلما يعني أن يكون لك رؤية متكاملة للحياة (..)، بينما أن تكون فرنسيا فيعني أن تلعب دورا باعتبارك مواطنا في أمة".

أي أن المقابلة – كما يقول في أحد "الكاسيتات" – هي بين أمر عال يفوق كل شيء ("رؤية" متكاملة) وآخر جزئي ("دور"). غير أن مجرد استخدامه لتعبير "مواطن" قد يوحي بأنه يأخذ فكرة المواطنة بجدية. إلا أنه (في "كاسيت" بعنوان "هويتنا بين مواجهة دعاوى الاندماج والمشاركة") يوضح الأمر أكثر، إذ يحدد أن "الدور" (المتعلق بالمواطنة) هو مجرد "وضع جغرافي" ويؤكد أن هذا "لا يمكن له أن يؤثر على حياتي والتوجه الذي أعطيه لها". ويرى أن خلط الأمرين "يشبه خلط البحر بحمام السباحة.. فالإسلام هو المحيط الشامل الذي يغوص فيه كل شيء آخر".

وفي "كاسيت" بعنوان "العيش في الغرب" يقول: "باعتباري مقيما في البلد أو مواطنا، فإني أحترم دستوره. هذا مبدأ إسلامي". ولكنه يسرع بتوضيح هذا الإعلان الجميل للنوايا مؤكدا على أنه يجب احترام الدستور والقانون "ابتداء من اللحظة التي فيها يكون كل ما بهذا البلد، من منظور اجتماعي وثقافي واقتصادي وقانوني لا يتعارض مع أي مبدأ إسلامي (..)" أي يصبح إسلاميا. فإذا كان هناك ظن بأن المواطنة والانتماء الديني ليسا

متعارضين، فإن طارق يبين بوضح حاسم أن "المسلم يحترم قوانين بلد ما: فقط إذا لم تتعارض مع مبدأ إسلامي".

وبناء على هذا التصور، يدعو أخوه هاني لعدم الخدمة في الجيش الفرنسي في حالة حرب ضد مسلمين، مثل حالة الطالبان.

وكلام طارق رمضان لا يختلف في النهاية عن دعاوى غلاة الإسلاميين حول الإسلام والقومية. فها هو د. مصطفى الشكعة يؤكد بوضوح أن "الانتماء لقومية معينة هو أكذوبة" سواء كانت قومية عربية أو مصرية (الأهرام ١٩ يوليو ٢٠٠٥).

- **الاندماج في المجتمعات المُضيفة**

يقول طارق في أحد تسجيلاته: "نحن نقبل الاندماج في المجتمع المُضيف (..) أنا أقبل بالقوانين، بشرط ألا تجبرني على عمل شيء ضد ديني (..). إذا كان عليك أن تصبح مسلما رديئا في سبيل أن تكون فرنسيا جيدا؛ إذن نقول لا!". قد تبدو هذه العبارة بريئة ولا تمثل مشكلة خاصة، لو كان "الإسلام" الذي يدعو إليه طارق ليس فوق كل شيء، بما في ذلك القانون.

يزيد الأمر وضوحا فيقول: "الاندماج الذي يقول لنا: "كن مسلما، لكن غير من ملبسك (أي الحجاب مثلا) هو مرفوض". ويوجه كلامه إلى أحد المسلمين المستنيرين (شيخ جامع باريس) قائلا: "إنك منفتح لدرجة أصبحت فيها لا شيء. إنك لست فخورا بما تكونه (..) فالمساومة على المباديء هي علامة خوف وضعف..".

يدعو طارق إلى عدم الذوبان في ثقافة الغرب، بل إلى قيام "ثقافة إسلامية أوروبية بديلة، نقية من كل التأثيرات غير الإسلامية". ماهي النماذج التي يجب استنساخها؟ "هناك إيران فيما يتعلق بالمرأة، وسودان الترابي الذي قام بتوجيه جدير بالاهتمام في مجال الثقافة".

ولعل تلك الثقافة "البديلة والنقية" هي التي تقف وراء المآسي البشرية التي يسببها تعدد الزوجات بين المهاجرين في دولة مثل فرنسا، حيث يبلغ عدد الحالات التي "تعرف" عنها الإدارة (في دولة يحظر قانونها تعدد الزوجات) مايزيد عن ١٢ ألف حالة تتعلق بما يزيد عن مائتي ألف شخص، تضطر معها الدولة إلى التدخل لمساعدة الأطفال والنساء ماليا وسكنيا وتعليميا. وحتى لو لم يكن هذا التدخل لدوافع إنسانيه فقط، فالمسئولون

يـــرونه ضـــروريا في سبيل العمل على تجفيف منابع الجريمة والإرهاب. وبالطـــبع لا يعجب كل هذا أحدا، إذ لا يكف دعاة الثقافة البديلة عن الشكوى من عنصرية الفرنجة. (راجع تحقيق الفيجارو ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥).

ومـــن أبـــرز علامات تلك "الثقافة النقية"، النبل وعفة اللسان والانفتاح والعـــرفان بالجمـــيل، التي يجسدها في أبدع صورة الكتاب الذي نشره فريد عـــبد الكريم، وهو أحد أتباع طارق المخلصين، ومن كوادر الإسلاميين في فرنســـا، بعنوان "ملعون أبو فرنسا!" (Na al Bou La France !)، يدعو فيه الشباب المسلم إلى تغيير "أم الحريات". ولا شك أن طارق رمضان لا يعجبه مـــثل هـــذا الأسلوب "المباشر" في التعبير عن المشاعر الحقيقية، لكنها من الفلتات التي تبين احترامه لمظاهر الديموقراطية و"التعددية" بين أتباعه.

إذن حيـــثما يمـــر إسلام طارق والإخوان، يتحول الغضب، لأي أسباب مجتمعـــية، إلى كراهية؛ قد تكون أكثر كمونا لكنها أشد خطرا. وأيضا حيثما يمـــر إســـلام طارق والإخوان بين الشباب المسلم في أوروبا، ينهار الإسلام التقلـــيدي الـــذي كان المهاجرون من الجيل الأول يتحلون به ويجذب إليهم الأوروبييـــن. وهو إسلام لا يعجب طارق، الذي يدعو الشباب إلى عدم تقليد آبائهم لأنهم "لا يمارسون الإسلام الصحيح".

هـــل كـــان الجنرال ديجول إذن يبالغ، أم لعله كان يتنبأ بثاقب بصره، عندما قال لدعاة "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا": "أولئك الذين يتمسكون بالاندمـــاج (..) لديهـــم أمخاخ عصافير. حاول أن تدمج زيتا مع خل. رج الـــزجاجة جيدا. بعد قليل سينفصلا من جديد (..) هل تظنونَ أن جسم فرنسا يمكـــنه أنه يمتص عشرة ملايين مسلم، سيصبحون غدا عشرين مليونا وبعد غـــد أربعين؟" (نقله إيفان ريفيول في الفيجارو، عن كتاب "هذا كان ديجول" لبيير لافيت ـــ ج١).

- **الإسلام الشمولي**

ينصـــح طـــارق رمضان مستمعيه بضرورة وجود استراتيجية إعلامية حـــذرة، إذ "يجب أن نعرف كيف نتحدث إلى من ليس لديهم نفس تاريخنا". ويوضـــح أكـــثر: "إنـــه أمر حساس؛ إذ يمكن للمسيحيين أن يروا في دمج السياسي مع الديني ـــ وهو أمر إيجابي ـــ مجرد تسليم وخضوع للدوجما ـــ أي كأمر سلبي".

ما هو المخرج من هذا المأزق؟

يتحاشى طارق رمضان الحديث غن "الإسلام السياسي"، بل يبشر عوضا عنه "بالإسلام الشامل أو الشمولي" (englobant). ويشرح فكرته قائلا أن "مسلمي الغرب إذا أرادوا الحياة على طريق الإخلاص لمبادئهم أو التمسك بمنابع تراثهم" فعليهم التفاعل (مع المجتمع) مدفوعين "بالخاصية الشمولية لرسالة الإسلام".

يرى طارق أنه من المهم أن يتصرف المسلمون كمواطنين بهدف التأثير على البيئة المجتمعية، لكن من المرفوض أن تؤثر تلك البيئة على المسلم، ولا بد أن تصنع الجماعة عازلا لكل ما هو غير إسلامي. "أنا آتي بفكر شمولي يقبل من الخارج فقط ما يتماشى معه"، وذلك بهدفين هما "حماية إيماننا والشهادة لديننا".

أما حول فصل الدين عن الدولة أو خلطهما معا، فإن طارق رمضان يؤكد موقفه "الوسطي" بين التوجهين. حسنا! ماالذي يعنيه بالضبط؟ يتضح الأمر عندما يقول (عبر "كاسيت") بأن "التصريح بخلط الاثنين سيسبب إشكالا مع الجانب الآخر المتحاور (في الغرب)". وهكذا يدور حول الموضوع، ثم يتخلص من الإشكالية تماما عن طريق إعلان "خصوصية الإسلام في خلط الدين بالسياسة" كأمر لا يقارن بالصورة السلبية التي يشكلها المسيحيون لهذا الخلط.

وطبقا لطارق رمضان، فإن "أعمدة الشخصية الإسلامية" هي: الإيمان والطقوس المرتبطة به؛ فهم الدين فهما صحيحا؛ التعليم لتسليم الرسالة لأولادنا؛ والقدرة على الفعل باسم إيماننا.

والنقطة الأخيرة تتحول بسرعة إلى التسييس والنضال. ولا يتورع طارق عن التحذير قائلا: "إذا أهمل مجتمع ما أحد هذه الأعمدة، سأقاومه وسأحاربه".

طارق رمضان هو إذن إسلامي مهمته نشر الدعوة في أوروبا وتحويل المسلمين فيها إلى "عملاء" لهذه الدعوة. والذي لا يدرك هذا لن يفهم المسافة الواسعة بين الأصولية الحادة لإسلامه السلفي الذي يبشر به، وبين "انفتاح" أسلوب دعوته.

- **التعليم**

يقول طارق أن حسن البنا كان مهووسا ببناء المدارس الإسلامية من أجل "إصلاح التعليم بهدف بناء مجتمع نموذجي يستند إلى الشريعة الإسلامية".

ويرى أن تعليم الأطفال "بصورة مخالفة للإسلام" (في مدارس الغرب مثلا) هو "اعتداء على الشخصية الإسلامية للطفل". ولكي يكون عمليا، يدعو طارق الطلبة إلى الانخراط في التعليم العام ولكن عليهم التساؤل والمجادلة والانتقاد كل مرة يتلقون معلومات، في البيولوجيا أو التاريخ أو الفلسفة مثلا، لا تتماشى مع الإسلام (..) يؤهلهم لهذا تعليم إسلامي إضافي يتلقاه الطالب خارج المدرسة".

وهو يدعو الفتيات إلى الامتناع عن الأنشطة الرياضية إذا كان هذا يعني كشف أجسامهن أمام الرجال.

- **أسلمة أوروبا**

يقول طارق رمضان (في كتاب "العيش في الغرب"): "يتساءل البعض: ما هو هدفكم؟ أسلمة أوروبا؟". لا يرد مباشرة على السؤال مفضلا أن يعطي أمثلة حول "ما لا يجب عمله"؛ مثل إعلانات الشيخ عمر بكري (الذي قال أمام كاميرات البي بي سي أن علم "لا إله إلا الله" سيرتفع يوما على قصر باكنجهام)، لأن مثل هذه الأمور "تثير الخوف لدى المستمعين".. إذن فالفرق بين سلفي جهادي وآخر إصلاحي هو أن الواحد مستعجل بعض الشيء وصريح؛ بينما الآخر يفضل العمل الدؤوب، خطوة خطوة وبدون حرق الخطوات؛ مع إرباك الآخرين حول النوايا.

الهدف عند طارق رمضان هو "تطوير الغرب" تدريجيا نحو مزيد من الإسلام. أما في حالة الدول الإسلامية، فهو يساند فرض قوانين تستند إلى الشريعة. وبالنسبة له، فإن من يرفضون الشريعة المبنية على نصوص واضحة هم "قد خرجوا عن الدين، ولم يعودوا مسلمين".

وهو يدعو إلى المشاركة في الحياة العامة "في كل الميادين (..) حيثما يمكننا أن نغير الأمور نحو مزيد من الإسلام". (كاسيت "الإسلام والعلمانية")

إذن فالهدف هو نفس هدف البنا، لكن الأسلوب يأخذ في الاعتبار الواقع الغربي الديموقراطي، إذ يقول: "(..) جدالنا ليس حول معرفة متى سنستولى على السلطة. فهذا أمر لا يهمنا. ما يهمنا هو المجتمع، أما السلطة فهي

مجـــرد أداة. ما يهمنا هو أن نشهد أمام السلطة الحاكمة (..) وعندما تفهمنا السلطات ستكون قد قطعت شوطا للأمام، ونحن سنتعاون معها".

ألـــيس من الغريب أن يتحدث عن إمكانية الاستيلاء على السلطة، حتى لـــو نفـــى أنهـــا أمر يهمه؟ على أي حال فإن التركيز الآن هو على أسلمة المجتمع.

وهـــو لا يـــريد أن يجعل من الغرب "دار حرب" بل "دار شهادة"، مع التلاعـــب بالألفـــاظ؛ لأن تعبـــير الشهادة (*shehada*) يعني إذا ترجم للغات أخـــرى "الدعـــوة"، لكـــنه إذا ترك بالعربية يعني (لسامعيه) "الدعوة" وأيضا "الاستشهاد".. عبر الجهاد..

يســـتند تكتيك برنامجه "الإصلاحي" إلى "التمسك بما تم الحصول عليه مـــن مكاســـب، ثـــم البـــناء علـــيها وتغيـــير ما لا نقبله" (كاسيت "الإسلام والعلمانـــية"). وهو يسعي لنشر وتوسيع "الأمة" عن طريق خلق مجموعات صغيرة في كل مكان، بحيث تترابط جميعا وتنمو وتتزايد خطوة خطوة حتى يتم الانتشار الكلي.

في انتخابات الاتحاد العام الفرنسي الطلبة، كانت حملة تيار "الطلبة المسلمون في فرنسا" تستند إلى ثلاثة مطالب رئيسية: بناء مصليات في الكليات الجامعية، وقف المحاضرات قبل المغرب في رمضان، وبناء مدن سكنية جامعية غير مختلطة. وبهذا تمكن من الحصول على ١١ مقعدا بين ١٩٦ في ٢٠٠٢.

وفي لحظة أريحية يرى طارق أن "الأدب الغربي غني ولا يجب إلقاءه كله". كلام جميل، ولكنه يضيف أن "على الجماعة القيام باختيار ما هو صالح". أي القيام بالرقابة! فالأسوأ من كون طارق أصوليا هو سعيه لفرض رأيه على الطائفة الإسلامية، بل على المجتمع بأكمله ... كإصلاحي!

وقد نجح في ١٩٩٣ في وقف عرض مسرحية لفولتير في جنيف، بدعوى أنها "يمكن أن تسيء للإسلام في الظرف الدولي الحالي".

باختصار، يريد طارق إقناع الآخرين بأن أسلوبه "تقدمي" لمجرد كونه غير إرهابي.

- **الأصولية**

يقول طارق رمضان أن مصطلح الأصولية "ينطبق فقط على تاريخ المسيحية، ولا علاقة لها بطريقتنا في العودة إلى النصوص". وبهذ الأسلوب

الملتوي يجبر من أمامه على التردد في إدانة الأصولية الإسلامية كما يحدث مع تلك المسيحية؛ على الأقل حرجا من شبهة اقتراف عدوان ثقافي أو عنصري.

بالطبع الأصوليتان المسيحية والإسلامية لم تنشئا في ظروف مماثلة، ولكن كليهما يعارض الليبراليين في مجالهما.

في أحد صوره، يطلق تعبير الأصولية (١) كمصطلح سياسي ينطبق على من لا يرون فصلا بين الدائرتين الدينية والعامة، ويدخلون الدائرة العامة مُحملين بالدوجما رافضين للعقلانية ومحاولين جعل الرؤية الدينية تكاملية شمولية. ولذا يرفض طارق تطبيق المصطلح على المسلمين "لأنه يمكنهم اللجوء للاجتهاد" (؟!)

ويحاول من جهة أخرى أن يُقنع بأن المسيحية هي "دوجماتية لدرجة أن أصوليها لا يمكنهم التأقلم مع خلفية النص أو مع العقل". وهكذا يسعى لحماية الإسلام من كل نقد عن طريق الأسلوب الانتقائي والتفريقي في مقابل الديانات الأخرى.

ومن يسمعه قد يظن أنه لا يوجد في الإسلام تعارض بين الإيمان والعقل؛ إذ يقول "القرآن يجبرنا على التفكير" (بما يعني أن الكتب المقدسة الأخرى لا تفعل)، ويؤكد أن "القرآن مصدر لإحياء العقل وليس لغلقه: وهنا كل الفرق".

وبغض النظر عن الاستعلاء الوقح، فإنه بهذا الأسلوب يصل إلى نتيجة غريبة مفادها أن "كل ما يفعله الإنسان (بعد قراءة القرآن) لا يمكن أن يكون تعصبا، بل هو دليل إيمان عظيم" (؟؟)

- **إعادة تعريف المصطلحات**

بالإضافة إلى دعوة طارق رمضان إلى "ثورة ثقافية عالمية" أو زعمه بأن فكره يمثل المعادل "للاهوت التحرير" (تحرير مَن، من ماذا؟؟)، فإنه يعلن (في كتيب بعنوان "فهم المصطلحات" نشر في ٢٠٠١) أن مصطلحات مثل الحقوق، العقلانية، الديموقراطية، المواطنة، العلمانية وغيرها؛ لها معان في الغرب "قد تتعب المسلمين ولذا يجب إعادة تعريفها". على سبيل المثال:

---

(1) Fundamentalism، intégrisme

ـ العقلانية

يؤكـد أن خصوصية الإسلام هي أنه يجعل "الإيمان هو النور، والعقل هـو الـتوجه". وهـذه المصطلحات المقتبسة من فلاسفة التنوير لم يخترها اعتـباطا. لكن يجب الحذر من أن العقلانية التي صكها التنويريون لا علاقة لهـا بما يقوله طارق، إذ يساويها بالاجتهاد الذي هو "البحث عن إجابات لم تذكـر بوضـوح فـي القـرآن والسنة". على أي حال فهو ينظر إلى كانت وباسكال باعتبارهم النموذج النقيض لما يدعو إليه هو، معتبرا "الفكر النقدي" تطرفا طغيانيا غربيا. ورغبة منه في حماية الإسلام من العقلية النقدية نجده يؤكـد (وهو يتحدث بجدية شديدة!) على أن "الشك مرتبط بتاريخ معين..." (أي بالتاريخ المسيحي) ولا علاقة له بالإسلام.

وفـي مكـان آخر نجد أن العقلانية أصبحت على يدي طارق رمضان "طـريقا عقليا لإعادة اكتشاف الإيمان" (!) ولم تعد بالمعنى الفكري الانتقادي الذي أراده لها التنويريون.

فـي جمـيع الأحـوال: إنها نهاية فاجعة لمقولة ديكارت "أنا أفكر إذن أكون".

ـ الديموقراطية

يقـول طارق رمضان لصحيفة من كوت ديفوار "أن الديموقراطية هي معطـية ثابـتة لـدى المسلمين" (!) ومن ناحية أخرى (في "كاسيت" حول "تـيارات الفكـر الإسـلامي المعاصرة") يعترف بأن له "نظرة نقدية حول الـتعددية". أي أنه، بمعنى آخر، لا يقبلها! فهو يرى أن "الاتحاد قوة" ويدعو إلى "كسر الحواجز الثقافية بين كافة الثقافات الإسلامية وتوحيدها (وتنميطها) في "دولية أسلامية" موحدة، كبديل عن التعددية وما تصنعه من غنى وثراء، حتى في العالم الإسلامي بين مسلمين مختلفين.

بالطـبع قـد يجـد طارق حرجا في الكلام علنا عن رأيه الحقيقي في الديموقراطـية أمـام مستمعيه ومحاوريه في الغرب، خصوصا وأنها توفر لأمـثاله حـرية الحركة والتعبير. لكن الإخوان يعلنون رأيهم بوضوح فيها؛ مثلا على لسان المرشد العام (في حديث لمجلة "آخر ساعة" المصرية بتاريخ ٢٠ يولـيو ٢٠٠٥) إذ يقول بالحرف الواحد: "إننا نؤمن بالديمقراطية إيمانا كـاملا لأنهـا هي التي تأتي بانتخابات حرة نزيهة، أما بالنسبة للديمقراطية التـي لا حدود لها والتي تقول أن رأي الشعب هو كل شيء نقول لها 'لا'..

رأي الشـعب مقنـن بالشريعة.. وهذا هو الفرق بيننا وبين غيرنا، إنما نحن ديموقراطيون إلي أقصي حدود الديمقراطية (...)"

علـى أي حال، فقد كان حسن البنا يقول إن الانتخابات غير مجدية إذا كان الشعب أميا، ومن هنا أهمية التعليم الإسلامي.

ـ العلمانية

يثـير عـنوان كـتاب طارق رمضان "المسلمون في النظام العلماني" الاهـتمام لأنـه قد يعني (قبل قراءة متأنية) الدعوة لإسلام علماني، أو على الأقل التوائم مع المجتمع العلماني؛ لكن مهلا.

"أنـا متفق مع العلمانية بنسبة ١٠٠%". قال طارق رمضان هذا الكلام الـرائع أثـناء لقاء في يناير ٢٠٠٣ وبعدها بعام رفض تماما منع الحجاب (ضـمن الشعارات الدينية الأخرى) في المدارس الفرنسية العامة (أي التابعة للدولة). وهو، كالعادة، يكذب بالحذف؛ إذ يتفق مع العلمانية كما يفهمها: أي لـيس التي تفصل بين الديني والسياسي، بل فقط مع "علمانية تعددية تعامل كـل الأديان علىقدم المساواة (..) وتسمح لنا بالعودة بإخلاص إلى منابعنا" ("كاسـيت" بعـنوان "حول العلمانية"). أي أنه لا يدعو حتى إلى البحث في مـبادئه الدينـية عمـا يكون متوافقا مع مجتمع علماني، بل بالعكس يحاول انـتهاز الفرصـة و"تطويـر" العلمانـية بصورة تتفق مع رؤيته الأصولية. وبالنسبة له، أوروبا ليست "دارا للعلمانية" بل بالعكس "دار للشهادة".

علـى أي حال، فإن صديقه وتلميذه فريد عبد الكريم يؤكد بوضوح (في كـتاب "ملعـون أبـو فرنسا") أن الحوار لا يمكن أن يقنعه وأمثاله "بجدوى العلمانية".

ـ الحداثة

يفـرق طـارق رمضـان بين الحداثة والتحديثية (المودرنيزم) باعتبار الإخـيرة دلـيل "تطـرف"، ويقدم بدلا عنها "الحداثة الإسلامية". وهو تعبير يصـعب فهـم معـناه، لإنـه إذا كانت الحداثة ليست سوى مواكبة الزمن والظروف مع الحث على تقدمٍ يحمل في طياتِه الرخاءَ والحرية؛ فكيف يتفق كـل هـذا مـع الحداثة الإسلامية لطارق رمضان السلفي؟ لقد لخص جاك جوميـيه، الباحـث فـي الإسلاميات، موقف طارق بكونه: "لا محل هناك لعصرنة أو تحديث الإسلام، بل فقط لأسلمة الحداثة".

ويتحدث طارق عن "تقدم إسلامي" وهو ما يعني به "استخدام التقدم التكنولوجي في خدمة الإسلام".... إذن يمكن للمرء أن يكون متطرفا وفي نفس الوقت يقف عند قمة التقدم التكنولوجي، وخصوصا إذا استخدمت التكنولوجيا لضرب الحداثة.

وعندما يُسأل إذا ما كانت تركيا أو تونس يمكن أن تصبح نماذج لإسلام عصري، يرد: "لا بالثُلث!". ويقول أن "التشريعات المطبقة في هذه الدول هي من نتاج الحقبة الاستعمارية". وبغض النظر عن أن تركيا لم تُستعمَر، فإن المظاهر العلمانية في هذه الدول هي من فعل الحكومات بعد الاستقلال، كما في حالة بورقيبة، ولا يعود للحقبة الاستعمارية...

- **الثوابت**

ما رأيه بشأن عدد من "الثوابت" التي يتمسك بها عادة الأصوليون والسلفيون؟

ـ الحجاب

يشرح يوسف القرضاوي، وهو من أكثر من ينقل عنهم طارق رمضان، موضوع الحجاب قائلا: "هذا الزي ينبغي ألا يماثل أزياء الكفار، اليهود والنصارى والمشركين. فمجرد النية بتقليد نسائهم حرام في الإسلام الذي يطلب من المسلمين الاختلاف عن الآخرين في الجوهر والشكل. ولهذا أمر بعمل عكس ما يفعله الكفار.

وهكذا نجد طارق رمضان يؤكد أنه "طبقا لإجماع العلماء، فإن الحجاب فرضٌ في الإسلام". ثم يضيف: "إن هذا لا يعني الإجبار على ارتدائه". أي هو "الإجبار الاختياري" في سبيل إقامة مجتمع "إسلامي حقيقي". بمعنى أخر "لا إكراه في الدين" لكن الحجاب إجباري!

ويرى طارق أن الحجاب هو "علامة اعتزاز كان مفقودا" ويشجع النساء بشدة على "ألا يقبلن الاستفزاز" بل "أن يرتدين الحجاب ويمارسن حقوقهن بالشكوى في حالة أي مضايقة". ويقول "كلما زاد تواجدنا وكلما زاد تواجد المحجبات على المستوى الاجتماعي وقدرتهن على شرح مطالبهن، ومع تعود العقليات (الغربية) ستتغير الأمور".

هناك شيء واضح فهمه طارق تماما: وهو أن وجود "ناشطات" يدافعن عن ارتداء الحجاب هو أكثر مصداقية من الرجال.

ـ العقوبات البدنية

يديـن طارق رمضان "إساءة معاملة الزوجة".. ولكنه لا يدين ضربها، لأن هذا حلال كما هو واضح في القرآن.

وفيما يتعلق بالرجم، فإنه يقترح "التجميد" أو التعليق، بما يعني تردده في رفض هذه العقوبة الهمجية، مبررا تردده هذا برغبته في ألا يفقد مصداقيته بين الإسلاميين. ومن المدهش أن نجد أن الفتاتين المراهقتين ليلى وعلما ليفي، اللتين اجتذبتا انتباه الميديا أثناء أزمة الحجاب في المدارس بفرنسا، واللتين تفتخران بسماع "كاسيتات" طارق، قد أصدرتا كتابا تدافعان فيه عن الرجم باعتباره "اختيارا حرا" (؟؟)

وبصفة عامة فهو يساند فرض قوانين تستند إلى الشريعة، ومن "يرفضون الشريعة المبنية على نصوص واضحة" هم بالنسبة له "قد خرجوا عن الدين، ولم يعودوا مسلمين".

ـ الردة

يؤنب طارق رمضان الحكومة المصرية لعدم احترامها "لحقوق الإنسان"، ولكنه لا يقبل أن تصل تلك الحقوق إلى حرية المسلم على تغيير دينه. إلا أنه أحيانا، في حالة "الزنقة"، يقول (متباهيا باعتباره تقدميا أمام الغربيين، وتفاديا لعمل مواجهة مباشرة مع القانون) أن "رأيي ـ الذي يمثل أقلية ـ هو الاعتراف بحق التغيير؛ لكن بشرط ألا يتسبب من يغير دينه في أذى لمن حوله.." (؟؟)

ـ الاقتصاد الإسلامي

يرى طارق رمضان أن "التنمية الاقتصادية هي عملية تمويه هدفها تأكيد هيمنة الغرب"، بينما يجد أن "الدين في حد ذاته هو عامل تنمية، ومن هنا ضرورة قيام اقتصاد إسلامي بديل ومستقل عن كل آليات الاقتصاد العالمي". فالهدف النهائي، إذن، ليس التقدم نحو تعايش مشترك بين أبناء وطن أو بين شعوب مختلفة، يتفاوض على شروطه الجميع ولمصلحة الجميع، بل إقامة نظام توتاليتاري يستند إلى النقاء الديني.

- "نحن" والآخرون

ـ فلسطين واليهود

لم يهتم طارق أبدا بموضوع فلسطين إلا مع تصاعد دور حماس (الإخوانية)، وبعدها أصبحت آراؤه ضد عرفات وعملية السلام متطابقة مع

آراء حماس. وفي كتابه المشترك مع ألان جريش، يقول أنه بما أن تدمير دولة اسرائيل غير ممكن عمليا في الوقت الحالي، فهو يؤيد فكرة "الدولة الواحدة" لليهود والعرب... كخطوة على طريق الحل.

أما بشأن اليهود، فإنه يلتزم بالموقف القرآني، ويرى أن "اليهود المستعدين للتحالف مع المسلمين" هم "أهل ذمة" وهم بالتالي مقبولون تماما. أما الباقون فهم أشرار وأعداء لا يستحقون سوى الكراهية.

ـ مجابهات الحضارات

يقول طارق "أن الإسلام سيكون في المستقبل أحد قلاع المقاومة ضد الهيمنة الغربية"، رافضا إمكانية أن يكون الغرب ــ وبقية العالم ــ هو الذي أصبح مهددا بسبب "الصحوة الإسلامية" التي يبثها هو وأمثاله. وفي كتاب "مجابهات الحضارات" (لاحظ العنوان) يدعو لعالمية (أو عولمة) الإسلام.

وفي رأيه (في "كاسيت" "الإسلام والغرب") أن تزايد الانحلال في الغرب سيؤدي إلى انتصار الإسلام.

ثم يحاول كتابة التاريخ على مزاجه فيما يتعلق بتأثير الإسلام على الحضارة الغربية. قد يكون معه حق في أن الأندلس كانت مسرحا لتقليد ثقافي رائع، حيث اشترك مفكرون مسلمون في تكوين جزء من تراث أوروبا الحالي. لكن يصعب عليه قبول فكرة أن الاختلاط والتمازج لم يكونا من جانب واحد.

يرفض طارق أن يرى ابن رشد كعقلاني، بل إنه يشجب "تأثير الاستعمار الفكري عليه" (؟)؛ ويراه "كشخص حاول البقاء أمينا على جذوره عن طريق العقل". يقول هذا ناسيا بالطبع أن ابن رشد كان واحدا ممن دعوا لانعتاق الفن والفكر من التأثير الديني، وأنه، على أي حال، قد اضطُهِد بواسطة أصوليي عصره بسبب أفكاره وعقلانيته.

[وبمناسبة الكلام عن ابن رشد؛ وفي تعبير باهر عن القدرة على استخدام الرموز والمصطلحات بعكس ما تعنيه أو تشير إليه، فقد أسس "اتحاد مسلمي فرنسا"، الإخواني التوجه، ثانوية بإسم "مدرسة ابن رشد" في مدينة ليل بشمال فرنسا. وبما أنها مدرسة غير تابعة للدولة (وإن كانت تتلقى دعمها المادي)، فارتداء الحجاب مصرح به. وبالطبع فهو ليس إجباريا.... ولكن كل الطالبات يرتدينه "بمحض اختيارهن" (راجع لو فيجارو ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥].

ونلاحظ أن طارق كان قد دُعي من جامعة نوتر دام الكاثوليكية بالولايات المتحدة ليحاضر عن "دراسة الأديان، والصراعات وبناء السلام" بدءا من خريف ٢٠٠٤ وهذا من دلائل عجز الكثير من الغربيين في إدراك كنه خطابه. على أي حال، وكما أسلفنا، فقد قررت السلطات الأمريكية إلغاء تأشيرة دخوله.

وقد جاءته تلك الدعوة من السماء، وبرغم رفض التأشيرة فهو يعيش على "سمعتها"؛ إذ كان قد بدأ يدرك الحاجة للابتعاد عن صورة الداعية الإسلامي ولتقديم نفسه "كمفكر أكاديمي وبروفيسور جامعي"، برغم أنه في الأصل مدرس بثانوية لاسوسور، ولا يقوم بأكثر من تدريس ساعة أسبوعية حول الدين الإسلامي كمحاضر خارجي بجامعة فريبورج.

ـ الإسلاموفوبيا

يعتبر هذا التعبير من أعمدة الزوايا في خطاب طارق رمضان، كأداة تخويف رئيسية. وقد انتشر المصطلح بعد حادث سلمان رشدي (فتوى الخميني حول"آيات شيطانية" في مارس ١٩٨٩) إذ أدرك الإسلاميون في بريطانيا أنه يجب تحويل الأمر من حرية تعبير مهدَّدَة إلى مسألة "عنصرية وعداءٍ للإسلام". وفي ١٩٩٧ نشرت جمعية "البرلمان الإسلامي لبريطانيا" ورقة تُعرّف فيها "الإسلاموفوبيا" على أنها أي هجوم ضد الرسول والقرآن "وكل انتقاد لأسس الإسلام الأخلاقية والاجتماعية"، بما في ذلك بالطبع القيود على المرأة أو العقوبات البدنية وغير ذلك. أي هي في الواقع تكبيل تام لكل فكر نقدي. وفي نفس السنة، اعتبر "مجلس أهل البيت العالمي" أن انتقاد حكم الطالبان هو اسلاموفوبيا!

وفي أبريل ١٩٩٨ رحب طارق رمضان على صفحات مجلة "لوموند ديبلوماتيك" الفرنسية بتقرير وضعه جوردون جوناواي، من جامعة ساسيكس البريطانية، حول وسائل محاربة الإسلاموفوبيا، وبعدها جرى المصطلح على ألسنة الدوائر "التقدمية" في أوروبا. وعندما انتقد المؤلفُ الفرنسي "هولبيك" القرآن، رُفعت ضده قضايا بتهمة الإسلاموفوبيا (برغم أنه هاجم التوراة في نفس الوقت وبنفس الحدة). وبما أن القانون (في فرنسا وغيرها) يحظر التعبيرات العنصرية أو التي تحرض ضد مجموعات بعينها، بينما لا يجرم الهجوم على الأديان؛ فإن طارق رمضان، وسائر الإسلاميين،

يحـــاولون اعتبار أن انتقاد الإسلام يساوي "التحريض ضد المسلمين" وبهذا يبررون رفع مثل هذه القضايا.

في ١٩٩٨ عندما رفضت لجنة من خبراء الإسلاميات بجامعة فريبورج رســالته للدكــتوراه، راح طارق يصرخ بأنه ضحية للإسلاموفوبيا. وبعدها نجح، نتيجة للإثارة التي قام به، في تكوين لجنة أخرى...

وبعد البرنامج التلفيزيوني العاصف الذي واجهه فيه الوزير ساركوزي، تساءلت نائبة سويسرية إذا ما كان لمثل هذا الشخص الجدلي مكانٌ كمحاضر فــي جامعــة فريبورج العريقة، فسارع طارق برفع علم الاسلاموفوبيا مرة أخرى وراح يحرض الطلبة على توقيع العرائض المساندة له.

وهكــذا، وعــبر السنين، نجح في التخلص من كل نقد باعتباره ضحية وشــهيدا، لكــنه يؤكد في نفس الوقت على ضرورة "الاستمرار في طريق الدعوة التي هي تراثنا (..) من أجل رفع الظلم" (؟).

- **الغــرب: أرض المتواطئين**

يعــرف طــارق رمضان تماما أن مستقبل "الإسلاميزم" هو في الغرب ولــيس في الشرق. ولذلك فقد أدرك أنه لا بد من خلق دوائر من المتعاونين والمتواطئين لمساندة مشروعه. يقول (في "كاسيت" "الإسلام والغرب": "يظن الــبعض أن نقــيض التصادم هو التزاوج. كلا! نقيض التصادم هو المقاومة الفكــرية بالتعاون مع العادلين والأمناء الذين يساندوننا". هو يعرف إذن أنه يحــتاج لغربييــن مــن كل الأطياف، بما فيهم ملحدين، لإنجاح جهاده ضد الغرب والتغريب. ويعرف أنه، كما حدث مع ثورة الخميني، هناك عدد كبير مــن الحلفــاء فــي الغرب؛ وهم عادة من السذج أو المتواطئين الذين قد لا يعرفون الفرق بين الجماعات الإسلامية وجماعات المسلمين؛ والذين يمكنهم أن يساعدوه على إقامة جسور سياسية.

ولكــنه حــريص علــى أن يحــدد استراتيجيته، إذ يقول في (في نفس "الكاســيت"): "يجــب أن أشكل خطابا يتماشى مع الأذن التي تسمعني (..) ولكنه أمين نحو مرجعياتنا".

هــو في نفس الوقت ديماجوجي ومعلم (بيداجوجي)، يعرف تماما كيفية الاستفادة من الميديا لإنجاح رسالته التي تهدف إلى جعل الإسلاميزم مقبولة. يقــول أنــه يبحث عن الصحفيين "الأمناء" (يعني المتعاطفين أو المتواطئين) ويعطــي أمــثلة لذلــك بعــض كتاب دورية "لو موند ديبلوماتيك" وبعض

الصـــحفيين السويســـريين ومراسلي وكالة الأنباء الفرنسية بمصر وكزافييه تيرنيســيان محـــرر شـــئون العلمانـــية والإسلام بجريدة "لوموند" الخ. أما الصحفيون الذين يجرؤون على انتقاده فهم "مزورون وغير أمناء".

وقـــد نجح، والحق يقال، بصورة باهرة في إقامة صداقات وصلات مع الكثيرين ومن أبرزهم ألان جريش رئيس تحرير "لو موند ديبلوماتيك"، وهو ابـــن هنري كوريل الزعيم الشيوعي المصري في الأربعينات الذي قتل في حادث غامض في ١٩٧٨. وجريش نفسه شيوعي، لم يكن يرى في الماضي أي عيب في الستالينية، ثم أصبح لا يرى أي مشكلة في الإسلاميين، بل يجد أن الـــزعم بخطورتهم يشبه "المزاعم الأمريكية في الخمسينيات حول الخطر الشيوعي، رغبة من الإدارات في الحفاظ على ميزانيات الدفاع الهائلة".

وهكـــذا يـــبدو أن هـــذا المثقف اليساري المعروف قد ترك توتاليتاريةً (ســـتالينية) ليتشبث بأهداب أخرى (إسلامية). وهكذا يتعاون الصديقان على الدعاية للإسلام السياسي في كتاب مشترك ("تساؤلات حول الإسلام")، وفي مقالات بالمجلة التي يرأس تحريرها جريش.

والملاحـــظ أن بعض الإسلاميين قد اختاروا التحالف مع أقصى اليمين بسبب عدائه المعروف لليهود. لكن طارق، ضمن آخرين، اختار اليسار لأنه فـــي معظـــم دول الغـــرب المدخـــل للمثقفين والمفكرين، وخاصة المعادين للبرجوازية الغربية، أو للمسيحية، الذين يهمهم التعاون مع أمثال طارق في سبيل الأهداف المشتركة.

وفـــي اجـــتماع "للمنـــبر الاجتماعي الأوروبي" يقول أحد أتباع طارق موجهـــا كلامـــه لـــبعض المناضلين (اليساريين) المتخوفين: "أنكم تخطئون الهدف: يجب النضال ضد الرأسمالية وليس الإسلاميزم".

وفي أثناء "معركة" القانون الفرنسي الذي يحظر ارتداء الشارات الدينية في المدارس الحكومية، نجح طارق وحلفاؤه، في اليسار واليسار الراديكالي المســـاند للإســـلاميين، فـــي الحصول على تأييد العديد من الجمعيات التي خرجت في مظاهرات عارمة تحت شعار موحد هو "مدرسة واحدة للجميع"؛ وهـــو شعار براق يجذب العلمانيين وغيرهم ولكنه يحوى فكرة أن من حق الفتـــيات المســـلمات، في إطار "مدرسة واحدة للجميع"، ارتداء الحجاب. بل نجـــح فـــي تجمـــيع عدد من المنظمات النسوية (المدافعة عن تحرر المرأة

وحقوقهـــا، بما في ذلك حق الإجهاض والشذوذ) في التظاهر دفاعا عن حق التحجب!!

بـــل نجد أنه نجح في استقطاب رجال دين كاثوليك وبروتستانت يرون فيه طرفا جديرا بالحوار، كما أنه يستغل أي مناسبة للقاء شخصية دينية غير إســـلامية، بهـــدف تلميع صورته، وإبعاد الشكوك حوله. وتمثل دعوة كلية ســـانت أنتوني بجامعة أكسفورد له انتصارا لا شك فيه لقدرته على التلاعب وخداع مفكري الغرب.

ومن ناحية أخرى، هناك الكثيرون من رجال الحكم والمثقفين اليساريين ممـــن يعـــتقدون أن حل مشاكل الضواحي وتزايد الجريمة فيها، هو بإعطاء الوعـــاظ المسلمين دورا؛ لكن النتيجة كانت المزيد من الأصولية والتطرف. وفـــي هذا الإطار يقع قرار وزير الداخلية البريطاني بضم طارق إلى لجنة مكافحـــة الإرهـــاب، وإن كان البعض يرى فيه علامة للبراجماتية السياسية البريطانـــية. هـــل ستنجح هذه أمام دهاء "التقية" الذي يتقنه طارق رمضان وأمثاله؟؟

- رفض العولمة أم رفض الغرب؟

موقـــف طارق رمضان من حركات "الضد عولمية" يقع موقع القلب في اســـتراتيجيته حول دوائر المتعاونين والمتواطئين. لكن لا بد من إدراك أنه يحـــارب العولمـــة بهدف ضرب الغرب وتأثيره، مع إمكانية الاستفادة منها لنشـــر فكـــره الإســـلامي، الذي يقدمه على أنه المعادل "للاهوت التحرير". ويتلاعب على حبال العداء ضد أمريكا والاستعمار الجديد والصهيونية، مع الاحتماء وراء الاتهام بالإسلاموفوبيا لكل من يجرؤ على انتقاده. وهو يحث مـــنذ سنوات على الانخراط مع جماعات الضد عولمية في مظاهراتها اثناء اجـــتماعات الثمانـــية الكبار بهدف "الاستفادة منها في مساندة قضايانا"، مع التأكـــيد لزعماء الحركة على أنه "لا يوجد للحركة مستقبل بدون حوار ثري ومفتوح مع العالم الإسلامي".

وفي خطاباته المؤيدة لهم، يُلاحَظ أنه لا يقف موقف معاداة ضد "الهيمنة التنميطـــية العـــالم" (وهي أحد العيوب التي تتهم بها العولمة عادة) من حيث كونهـــا "هيمـــنة"؛ بل فقط ضد التأثر الحضاري الغربي كمشروع يستند إلى العقلانـــية والتحديـــث. ذلـــك لأن طارق رمضان، في الحقيقة، يسعى نحو الهيمنة؛ بشرط أن تكون "إسلامية" وتنبذ العقلانية والتحديث.

وفي رفضه لكل ما يستند إلى الحضارة الغربية يستخدم تعبير "الاستعمار" (بعد عقود من انتهاء تلك الظاهرة!) كبديل لتعبير "التأثير" الذي يمكن أن يحدث على أي بلد إسلامي. ولا يتردد في القول بأن دساتير وقوانين العالم الإسلامي "يجب تطهيرها من كل تأثير غربي".

وهو يتلاعب كثيرا على عقدة الاستعمار والشعور الغربي بالذنب بشأنها، متناسيا بالطبع الاستعمار الإسلامي ومشاركة العرب النشطة في عمليات جلب العبيد.

***

▪ الخلاصة

ـ شهادات

يؤكد ألان شوييه، المدير السابق بالمخابرات الفرنسية، بصورة قاطعة أنه يستحيل إحداث تراجع في الأصولية والإرهاب دون مناهضة "سفير للإخوان مثل طارق رمضان"، ويقول: "إن وجود القاعدة ليس إلا حلقة قصيرة وأداة مؤقتة في الوجود الإخواني الذي قارب على قرن. الخطر الحقيقي يأتي من هذه الجماعة ومن يلتفون حولها. فالذئب يعرف جيدا التنكر في ثياب الجدة."

ويقول تقرير اللجنة الدائمة للمخابرات البلجيكية لعام ٢٠٠١ :"(...) نلاحظ أيضا أن الخطاب المعتدل الذي يقوله طارق رمضان علنا لا يتماشى مع ما يقوله في الأوساط الإسلامية الضيقة".

أنطوان صفير، الباحث المعروف في الإسلاميات ورئيس تحرير "كراسات شرقية" التي تصدر في فرنسا، يصف طارق "بالخطيب المفوه، الأصولي الساحر، خبير ازدواج اللغة". وإن كان لا يصفه بالعنف، إلا أنه يضيف: "أعتبر اللاعنفيين هم الأكثر خطرا لأنهم، بالتحديد، يَظهرون كأنهم غير عدوانيين. فالإرهابيون نطاردهم، أما اللاعنفيون يبدون أكثر مدعاة للثقة. بل يمكنهم أحيانا المساعدة على الحد من مشاكل الضواحي، مما يسعد الشرطة التي لم يعد لها سلطة في تلك المناطق. بالنسبة لي، الإسلاميون هم مصدر الخطر الأكبر. كل هذه التيارات التي تدعو ضد الاندماج (في المجتمع) هي قنبلة موقوتة".

[رفع طارق عليه، وعلى مجلة "ليون ماج" التي نشرت كلامه، قضية قذف. وفي المرافعات التي بدأت في سبتمبر ٢٠٠٢ أتى كل جانب

بمسـانديه: ألان جريش وآخرون مع طارق، بينما جاء بجانب صفير، رشيد كاكـي وعـبد الرحمـن دهمـان (الذي وصف طارق بازدواج الشخصية) وصـحيب بـن شيخ. وفي مايو ٢٠٠٣ أبرأت المحكمة صفير وقررت أن طـارق "يمكـنه أن يؤثر على شباب الإسلاميين ويشكل عاملا تحريضيا قد يساعدهم على الالتحاق بمساندي أعمال العنف"].

يقول كَبير جُبيل، رئيس اتحاد المغاربة العلمانيين بفرنسا: "إنكار تنامي الإسـلام فـي فرنسـا عبر الثلاثين سنة الأخيرة يدل على فقدان الوعي أو الكذب (..). كمسلم أؤكد أن الإسلاميزم تولد الإرهاب، وأتحدى أي شخص يظهـر لي العكس (..). إنكار هذه الحقيقة هو، قبل كل شيء، موقف معاد لغالبـية المسـلمين العاقلين الذين لا يساندون الجهاد، أو هو من قبيل التقية التي يتقنها الإسلاميون: شن الحرب مع التظاهر بدعم السلم".

ـ حصان طروادة خطابي

تقول كارولين جروسيه، مؤلفة الكتاب الذي رجعنا إليه كمصدر رئيسي لهـذه الدراسـة، فـي ختام كتابها، أنها بدأت رحلة البحث معتقدة أنه مجرد واعـظ: تقدمي ومتشدد في نفس الوقت، لكن غير أصولي، بل ومستقل عن الفكر الإخواني كما يقول.

وتضـيف: [لكـن بعـد شهور من فحص سجله، حاولتُ فيها مراجعة كتاباته (١٥ كتابا و١٥٠٠ صفحة من المقالات والأحاديث بقلمه ومعه وعنه فـي الصـحافة الأوروبـية) وتسـجيلاته الصوتية (حوالي مائة "كاسيت")؛ أصبحت أعتقد أنه محض منتج للأيديولوجية البناوية (نسبة للبنا) وأنه بدون شـك مـن أشد رسلها خطرا والأكثر كفاءة. صعوبة اكتشاف أهدافه ليست مجـرد نتيجة لتعقد خطابه بل هي حصان طروادة خطابي، تم تشييده بحذق شـديد بهدف إرباك، ثم القضاء على، كل المعوقات. وبفضل أسلوب جدلي مـزدوج المدخل يسمح بتفهم شيء على السطح وشيء مختلف من الداخل، فـإن وريـث البـنا يحقق كل وعوده في نفس الوقت: فهو يثبط الحذر تجاه الإسـلاميزم، ويـنجح في تشكيل "دوائر تعاون" (مع جهات متعددة، وأحيانا متناقضـة)، ويُنَحـي جانـبا المسـلمين الليبراليـن ويحول الآخرين إلى راديكاليين].

وتـرى جروسيه: [من المحتمل أن بعض تيارات الإخوان قد لا تشارك تمامـا استراتيجية حفيد البنا، ولكن الباقين لديهم الحق تماما في وضع ثقتهم

به (..) ومثل والده سعيد، أدرك طارق تماما أن مستقبل الإسلاميزم سيتحدد فـــي الغــرب. ولكـــنه يفوق والده في كونه مسلحا بالقدرة على اللعب على دخـــائل الديموقراطيات والاستفادة من أجواء حرية التعبير والسذاجة الغربية ليجعل من الغرب أرضا للدعوة والشهادة ... والانتقام].

[قــد يبدو هذا الحلم مثيرا للدهشة ولكنه يسكن الوريث الذي يرسم عبر خطـــبه ومؤتمـــراته، الواحدة بعد الأخرى، ملامح "المجتمع المثالي" المبني علـــى الفـــرد المسلم الملتزم بجذوره، والأسرة الإسلامية التقليدية، و"المجال الاجتماعي الإسلامي الخاص". ولكن طارق له أسلوبه الخاص في الوصول إلـــى ذلـــك الهـــدف؛ فمـــع التزامه الشديد بالاستراتيجية التي وضعها جده بخطواتهـــا وإيقاعها، فإنه يوائمها بكفاءة مع الواقع. وهو لا يتطلع للاستيلاء على السلطة (..) بل إلى ثورة ثقافية عابرة للأمم! ولذا يقضي نصف جهده في إضعاف القوى التي تقاوم الإسلاميزم والنصف الآخر في إيقاظ المسلمين واســـتقطابهم، بيـــنما تتسلط عليه دائما فكرة تنسيق جهود الإحياء الإسلامي (..) وزيادة تسارع المسيرة الظلامية التي بدأها البنا وسعيد رمضان].

تخلص جروسيه إلى أنه [في مجتمع طارق رمضان النموذجي سيكون للمـــرأة حقـــوق، وخاصـــة فـــي الانخراط كناشطات متشددات... لمقاومة المطالـــبات بحقـــوق المرأة! وسيتم التشديد على "دعوتهن" للتحجب. ستكون "شـــرطة النهـــي عـــن المنكر والحض على الفضيلة" مسئولة عن التأكد من حســـن زي المواطنيـــن ومنع الاختلاط بين الجنسين. سيبث التلفزيون برامج تـــتفق مع الأهداف الإرشادية التعليمية للدولة (...) المدارس ستكون بالطبع إسلامية: في حصة الفلسفة سيتعلم الطلبة القرآن؛ ولا داعي للتأكيد على أنهم لـــن يسمعوا عن فولتير أو أي مفكر غربي، إلا إذا كان هذا بغرض شجبه. دروس التاريخ سوف تؤكد على العصر الذهبي للخلافة حيث عاش المسلمون في سعادة تامة ونجحوا في كل غزواتهم. الاستعمار الغربي سيكون مسئولا عـــن كـــل المشاكل. ستكون هناك تعددية: إذ ستُتخذ القرارات تحت إشراف العلماء المنتمين إلى كافة التيارات ... السلفية].

***

إن طارق رمضان، في النهاية، ليس عامل تواصل أو سلام أو اندماج، بل راديكالية. وهو أكثر خطرا لأنه أصعب في تحليله والإمساك به. فالطبعة السويسرية، في الحقيقة، ليست أقل خطرا من الأصل المصري.

دمقرطة الإرهاب
وإرهاب الديموقراطية

سيذكر مؤرخوا الفكر السياسي في المستقبل أن عالمنا العربي الإسلامي قد قام في الفترة التي نعيشها الآن بابتكار ظاهرتين جديدين لم يعرفهما العالم من قبل؛ وهما "دمقرطة الإرهاب" و "إرهاب الديموقراطية".

(١)

الإرهـــاب يمكن تعريفه ببساطة (وبدون الحاجة لمؤتمرات دولية هدف الدعـــوة إليها، غالبا، هو التهرب من لب الموضوع...) بأنه يتعلق بالأساس بالاعتداء على الأبرياء. وللإرهاب، كما يقول بول بيلار، نائب سابق لرئيس السي آي إيه، عناصر أربعة توفر أركانه:

١ ـــ ســبق التدبــير والإعــداد، ولــيس مجرد انفجارٍ آنيٍ لشحنة من الغضب؛

٢ ـــ ذو دوافع سياسية، مثل السعي لتغيير نظام (أو واقع) سياسي قائم؛ وليس دوافع إجرامية كما تمارسها جماعات مثل المافيا؛

٣ ـــ موجه ضد مدنيين وليس ضد أهداف عسكرية أو قوات قتالية؛

٤ ـــ تقوم به جماعات وليس جيش دولة.

والإرهـــاب ليس ظاهرة حديثة تماما. ففي القرن الأول الميلادي قامت جماعـــة "الغيوريـيـــن" الـــيهود بقطع رقاب الرومان والمتعاونين معهم في فلســطين. وفـــي ١٠٩٢ أســس الحسن بن الصباح جماعة "الحشاشين" من الشــيعة النزاريـيـــن، التي كانت تقوم بعمليات اغتيال انتحارية ضد أعدائها المدنيـيـــن، غالـــبا مـــن السنة. (ويقال أنها سميت كذلك لأن أعضاءها كانوا يــتعاطون الحشــيش قبل العمليات لتسهيل الاقتناع بدخول الجنة. وبالمناسبة فكلمة "حشاشين" لها علاقة بكلمة اغتيال في اللغات الأوروبية assassin).

وفـــي نهايـــة القرن التاسع عشر بدأ الإرهاب الحديث على يد جماعة "إرادة الشعب" الروسية المعادية لحكم القيصر. وانتشر الإرهاب من ١٨٧٠ وحـــتى ١٩٢٠ فـــي أوروبا، حيث قام الفوضويون الثوريون الساعون لقلب

أنظمة الحكم بعمليات تفجيرات واغتيالات استهدفت رؤساء الدول. وكان اغتيال الدوق فرانز فيرديناند في ١٩١٤ على يد متطرف صربي من الأحداث التي اشعلت الحرب العالمية الأولى.

ولد الإرهاب المعاصر في ٢٢ يوليو ١٩٦٨ عندما قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأول عملية خطف طائرات (لهدف سياسي؛ إذ أن خطف الطائرات لأسباب أخرى بدأ في ١٩٤٧). ومعها بدأ عصر العمليات الإرهابية الاستعراضية المصممة بهدف التأثير على جمهور واسع أبعد من ضحايا العنف أنفسهم؛ أي بغرض استخدام الوقع السيكولوجي للعنف، أو التهديد بالعنف، لمحاولة التأثير السياسي.

وظهر بعد ذلك الإرهاب "الأيديولوجي"، مثل اليساري الذي يهدف للقضاء على الرأسمالية. ومن نماذجه جماعة "بادر ماينهوف" الألمانية والجيش الأحمر الياباني والألوية الحمراء الإيطالية في السبعينيات. ولكن هؤلاء جميعا قد حدوا من درجة العنف المستخدم لتحاشي إيذاء الضحايا الذين يسعون للدفاع عنهم، واقتصروا في النهاية على بعض عمليات خطف أثرياء وأخذ فدية عنهم. وهناك أيضا الجماعات اليمينية وهي من بين الأقل تنظيما وغالبا ما ترتبط بالنازيين الجدد ويفضلون أعمال الشغب بهدف زعزعة الحكومات الليبرالية الديموقراطية وإقامة دول فاشية. وهناك الإرهاب "القومي" أو الانفصالي (وهو الأصعب في التحديد إذ تصر الكثير من جماعاته على كونها مقاومة أو مدافعين عن الحرية) وهو عادة ما يعاير درجة العنف المستعمل لجذب انتباه العالم ولكن بدون تأليب المتعاطفين أو استثارة طائفتهم؛ ومن نماذجه جيش التحرير الأيرلندي.

إضافة لتلك الأنواع ـ الفوضوي، القومي الانفصالي، والأيديولوجي ـ هناك الإرهاب الديني الذي من نماذجه جماعة أوم شينريكو اليابانية (التي ليست أكثر من "لعب أطفال" مقارنة بجماعة مثل القاعدة). وبصفة عامة، الإرهاب الديني هو الأقل ضبطا للنفس (انكباحا). فالجماعات الانفصالية، مثلا، تتحدث عادة عن أهداف محددة (دولة مستقلة مثلا) بينما بن لادن يتحدث عن الجهاد، ووسائله أكثر دموية ووحشية. وذلك لأنه وأمثاله يرون العنف غاية في حد ذاته، أو كأسلوب إلهي لخدمة قضية سامية. يقول بروس هوفمان من مؤسسة راند أن عتاة الإرهابيين من أمثال كارلوس وأبو نضال لم يخطر ببالهم أفعالٌ مثل استهداف بنايات عالية مليئة بالعاملين. ولكن

بالنسبة للقاعدة وأتباعها فإن القتل الجماعي لا يعتبر فقط مقبولا بل هو مطلوب.

وبالإضافة للوحشية الفائقة للإرهاب الديني، فالملاحظة الأساسية في كل ما سبق من عينات الجماعات الإرهابية أنها بكافة أنواعها يجمعها الاعتماد على مجموعات نواة صغيرة (hard core) من العنفيين الملتزمين بفكرة معينة ممن يسعون لفرضها بدرجة أو أخرى عن طريق الإرهاب.

لكن أيامنا هذه شهدت تحولا عن طريق "دمقرطة" الإرهاب الإسلامي (أو الجهادي أو الإسلاميزم)؛ فأصبح أشخاص "عاديون تماما" يقومون، أو يسعون بكل طريقة للقيام، بعمليات إرهابية. وأكثر من ذلك، أصبح للإرهاب شعبية واسعة:

ـ لا يكاد يمر أسبوع دون أن يتم القبض على مجموعات ممن يخططون لعمليات إرهابية في أوروبا؛ خاصة فرنسا وبلجيكا وأسبانيا وإلى درجة أقل في ألمانيا وهولندا؛ بصورة تجعل الإعلام والشعوب تطرح الكثير من الأسئلة حول المهاجرين وحول المسلمين بصورة عامة. والملاحظ أن هذه المجموعات لا توجد بينها روابط تنظيمية ولا يمكن حتى الجزم بوجود أي صلة بينها وبين "القاعدة". ينقل المحلل السياسي وليام بفاف عن ريك كولسيت، من المعهد الملكي البلجيكي للعلاقات الدولية، أن الإرهاب في أوروبا أصبح "خليطا من الخلايا ذاتية التطرف التي لها اتصالات دولية لكن بدون توجيه مركزي". بصورة أخرى، فهو مجموعة من الدوائر متحدة المركز، الذي مايزال هو تنظيم القاعدة الدموي. الدائرة الأولى تتكون من منظمات لها هياكل بصورة أو بأخرى، تحيط بها دائرة أخرى مخلخلة من المحاربين المستقلين (free-lance) حيث يمكن ربط أي منهم بأي من الآخرين بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأساليب مطاطة وتبدو عفوية.

ـ اتساع رقعة "النشطاء" في هذا المجال ليشمل شبابا ومن هم أقل شبابا؛ رجالا ونساء؛ متعلمين وأنصاف متعلمين؛ فقراء وأغنياء؛ من أبناء دول إسلامية ودول غربية (متجنسين أو مولودين بها، أو من أهلها الأصليين المتحولين دينيا)؛ منتمين لمنظمات ومستقلين "من منازلهم"؛ متفرغين وغير متفرغين!

ـ تمتع "شخصيات" مثل أسامة بن لادن بشعبية كبيرة في الدول الإسلامية. تقول دراسة ميدانية نشرت في يوليو ٢٠٠٥ لمركز "بيو" الذي

ترأسه مادلين أولبرايت أن نسبة من "يثقون تماما أو بعض الشيء" في أسامة بن لادن تصل إلى ٦٠% في بلد مثل الأردن (٥١% في باكستان و ٣٥% في اندونيسيا و ٢٦% في المغرب؛ مع ملاحظة أن المركز مُنع من عمل استقصاءاته في عدد من الدول العربية...). بل إن تأييد "العمليات الانتحارية التي تستهدف المدنيين" بلغ ٥٧% في الأردن، مقابل ٤٣% في استقصاء سابق تم بمنتصف ٢٠٠٢! وإن كانت هذه النسبة ربما تناقصت، فيما يتعلق بالمدنيين "المؤمنين"، بعد انفجارات عمان الزرقاوية....

ـ يمكنك أن تجد جماعات إرهابية بالفكر أو العمل تدخل "انتخابات" وتخرج منها بتأييد شعبي واسع، كما حدث مؤخرا في العراق ومصر وفلسطين الخ، وقبلها في الجزائر وغدا في سوريا. وبالطبع ليس من المفترض أن يحدث هذا! فالديموقراطية في لبها هي عملية تستند إلى إرادة شعب يتمتع أفراده بالحرية التامة، وأسسها تشمل المشاركة السلمية في الحكم واحترام كافة الفرقاء. فكيف نفسر تسليم الشعب قياده لعنفيين ليس هناك ما يضمن ألا يمارسوا عنفهم ضد من انتخبوهم؛ إذ تؤكد تجارب التاريخ أن ذلك بالضبط هو ما يحدث!

***

سوف يكون على أساتذة العلوم السياسية البحث عما يفسر كل هذا بالتفصيل. لكن، وبغض النظر عن عدد من الأسباب التي لا نريد الخوض فيها، يمكننا الإشارة إلى ما يلي:

١ ـ الإرهاب الديني الإسلامي هو النوع الوحيد الذي مازال ينمو. وفيه يُستخدم العنف لإعلاء أهداف يعتقد ممارسوه أنها تستند لأوامر إلهية، بهدف إحداث تغيرات سياسية أو مجتمعية شاملة. وبما أن أمثالهم لا يهمهم اجتذاب ولاء أحد بل اتباع رؤيتهم الخاصة حول الإرادة الإلهية؛ فليس لديهم ما يكبح أفعالهم بالطريقة التي سبق تاريخيا حدوثها لغيرهم. وكما يقول هوفمان: "فإن الجماعات الإرهابية الدينية المتطرفة يمكنها استخدام العنف اللامحدود ضد قائمة واسعة، بل غير محدودة، من الأهداف قد تشمل أيا من يكون مغايرا للجماعة في الدين أو الطائفة". وبالتالي فليس هناك حتمية للانتماء إلى تنظيم مغلق ومحدد، إذ يكفي أن يشعر شخص ما بأن واجبه الديني يدفعه للقيام بتنفيذ أوامر إلهيه لكي يسعى للقيام بما في وسعه.

ولكـــي يـــأخذ الشخص هوية جهادية، فعليه أن يقتلع ذاته من مجتمعه القريـــب، وأن يســـيس وجهـــات نظره ويبحث عن مجموعات تشارك نفس الأفكـــار. وبالتدريج يؤدي أسلوب التفكير الجَمعي (group thinking) إلى القضـــاء علـــى تعـــدد وجهـــات النظر وإلى تبسيط الواقع واختزاله، ويدفع الشخصَ إلى نزع الإنسانية عن كل من يعارضه، حتى لو كان مسلما مثله. وقـــد أدت "ميكانيزم" شبيهة إلى هزيمة الإرهابيين اليساريين الأوروبيين في الســـبعينيات والفوضـــويين في نهاية القرن ١٩ لأنها تعزلهم عن الفئات أو الطوائـــف التـــي (يظنون أنهم) يعملون بالنيابة عنها. ولكن من المستبعد أن تـــؤدي لـــنفس النتيجة (أي الهزيمة) في حالة الإرهاب الإسلامي لارتباطه بالولاء لما هو "مطلق" وكذلك لأن "التفويض المعنوي" المتفق عليه ضمنا لم يتم سحبه بصورة واضحة.

٢ ــ استخدام واسع للتكنولوجيا الحديثة. تقول دراسات مجلس العلاقات الخارجـــية الأمريكـــي أن عدد المواقع الإرهابية الإسلامية قد تعدى ٤٠٠٠ ونشـــاطاتها تشـــمل بـــث الأفكار وتبادل المعلومات والدعاية و "السايبر ــ إرهـــاب" (أي استغلال الإنترنيت في عمليات الإرهاب). ويقوم الإرهابيون الـــيوم بتـــبادل التعليمات وخطط الهجوم بل والتحويلات المالية عبر لوحات الرســـائل وغرف الدردشة. وتقوم مواقعهم بدور أرض تدريب تخيلية تعطي دروســـا فـــي صنع القنابل وإطلاق الصواريخ الخ. كما أنها تبث فيديوهات دعائـــية مصـــممة بحرفـــية عالـــية بهـــدف رفع الروح المعنوية التحميس واســـتقطاب أعضـــاء جدد. وعلى سبيل المثال نشرت جماعة الزرقاوي في يولـــيو ٢٠٠٥ فـــيديو دعاية (بروباجاندا) عالي الجودة (وصفته الواشنطن بوست بأنه يشبه التقارير السنوية لكبرى الشركات) مدته ٤٦ دقيقة وعنوانه "الدين سيصبح لله".

٤ ــ الإعـــلام الذي يمجد الإرهاب ويدعو إليه، بحرفية فائقة. وما تقوم بـــه فضائيات إخبارية (مثل "الجزيرة") وغيرها من المنابر المشابهة التوجه في هذا المجال لا يحتاج لدليل على أهميته في اجتذاب الإرهابيين الجدد، إذ تقـــوم بـــتحويل رموز الإرهاب إلى "أيقونات"، وأفكار الإرهاب إلى دوافع ليســـت فقـــط مقبولة وذات مشروعية تامة، بل هي أقرب إلى الواجب الذي يؤدي التقاعس عنه إلى شعور بالذنب.

٥ ــ يرتبط بهذا بالطبع وجود الكثيرين ممن يدفعهم حب الظهور والتشبه بالأبطال الأيقونية إلى القيام بأعمال "خارقة" تجلب لهم المديح والاعتراف، حتى بعد موتهم. ومن بعض الأوجه، وكما قال بريان جنكينز في ١٩٧٤ ، فإن "الإرهاب هو عمل مسرحي".

٦ ــ الدور الذي تقوم به النظم الاستبدادية التي تقاوم الإرهاب المنظم إذا كان يهدد استقرارها، لكنها تنافسه بهدف سحب البساط من تحت رجليه، عن طريق بث أفكاره على نطاق واسع مما يسهم بشكل حاسم في "دمقرطة" الإرهاب.

٧ ــ انتشار الحفز والحث الديني الذي يؤدي بالمؤمن إلى أن يتحول لإرهابي يأخذ الأمور بيديه بدون انتظار لأحد. ونماذج هذا قيام "أناس عاديين"، أحيانا من الجيران، بمهاجمة كنائس في باكستان ومصر والعراق وغيرها. ولا تنجو من الاستهداف صالونات الحلاقة، وبالطبع محلات بيع الخمور، كما يحدث في العراق أو غزة. ومع مثل هذه الأفعال تنهار المسافة بين الإرهاب (كما تم تعريفه أعلاه) وانفجارات الغضب الهمجي للغوغاء.

٨ ــ انسحاب "النخب" من المفكرين والمثقفين من الساحة خوفا من تهديدات وابتزاز "شباب" الإرهابيين، مما يشجع هؤلاء أكثر فأكثر؛ إذ يرون نتائج مباشرة لأعمالهم تجعلهم يشعرون بالنشوة وتدعوهم للتمادي. ومن نماذج هذا انسحاب سيد القمني وغيره من المفكرين في مصر والعراق وغيرهما، وأخيرا بلغت الأمور حد المهزلة الكارثية غير المسبوقة في العالم، عندما أصر نجيب محفوظ، الأديب العربي الوحيد الحائز على جائزة نوبل، على ألا ينشر روايته "أولاد حارتنا" في مصر إلا إذا وافق على ذلك الأزهر (الجهة الدينية التي ليس لها أصلا حق الرقابة على الأعمال الأدبية) وإلا إذا كتب مقدمة الطبعة أحد رموز الإسلاميين في مصر!!

***

هذا قليل مما يمكن قوله حول "دمقرطة الإرهاب" وهو واحد من أهم الإنجازات والمساهمات الحضارية للعالم العربي الإسلامي في العصور الحديثة. والآن إلى الظاهرة الثانية التي ابتكرها العالم العربي الإسلامي: "إرهاب الديموقراطية".

(٢)

هناك أكثر من وسيلة للاحتيال على الديموقراطية أو الالتفاف حولها أو اغتيالها:

ـ الديموقراطيات "الشعبية" التي كانت إسما على غير مسمى للديكتاتوريات الشيوعية التي انهارت معظمها مع انهيار الاتحاد السوفييتي ولم يبق منها سوى أمثال "الجمهورية الديموقراطية الشعبية الكورية" التي يرأسها "القائد المحبوب كيم يونج إل"، نجل "القائد الكبير كيم إل سونج". والحق يقال أن تلك النظم كانت تعتبر نفسها "ديموقراطية" طبقا لتعريف الأحزاب الشيوعية، حيث تعني ديكتاتورية الطبقة العاملة (البروليتاريا) التي يمثلها الحزب الشيوعي الذي تتركز قيادته في لجنته المركزية الخ.

ـ القفز عن طريق الديموقراطية إلى إقامة نظم فاشية. والمثال الأشهر في ذلك، كما سبق وكتبنا، هو صعود هتلر إلى الحكم بطريقة ديموقراطية تماما. ومازال المؤرخون يبحثون في كيفية تحول ألمانيا من ديموقراطية ليبرالية مستقرة إلى فاشية بشعة في ظرف مائة وخمسين يوما فقط بين يناير ويونيو ١٩٣٣.

ـ ديموقراطية "العصارة والمصفاة"، وفيها يقوم النظام الحاكم بإقصاء معارضيه وتحديد من يحق لهم الترشيح للمناصب السياسية بناء على تطابق أفكارهم مع توجهاته. وهذا ما يحدث في جمهورية الملالي الإيرانية حيث تكون "مجلس الخبراء" بعد الثورة الإيرانية التي شاركت فيها قوى متعددة لكن الخوميني وأتباعه انقضوا عليها وتخلصوا من كافة شركائهم. ويقوم المجلس، الذي يرأسه "المرشد الأعلى للجمهورية"، بفحص المرشحين بتدقيق شديد، بما في ذلك لمنصب رئيس الجمهورية (الذي هو واقعيا رئيس للحكومة، ينفذ توجيهات المرشد الأعلى ـ الذي هو في الحقيقة رئيس لا يُسأل، معين مدى الحياة)، قبل السماح فقط لمن يتماشون مع توجهات النظام بخوض الانتخابات. وهذه تجري عادة في جو معقول من "الحرية" لأنها، في النهاية، تفسح المجال لاختيارات بين متشابهين: إذ الناخب حر تماما في أن يختار، بكامل إرادته، عبر طيف الألوان بين الأسود الغامق والأسود الفاتح.

ولكن نموذج "الديموقراطية" الذي نحن بصدده هو الجديد في الموضوع. وفيه يمكن لجماعات ذات أجندات إرهابية أو توتاليتارية شمولية معروفة مسبقا أن تنجح في الوصول إلى الحكم بتأييد شعبى عن طريق

إحـــدى آليات (procedures) الديموقراطية. أي إنه أحد نتائج اختزال فكرة الديموقراطية لتصبح محصورة في صندوق الانتخابات. وفي هذه الظاهرة، يمكـــن لأعـــداء الديموقراطية الذين يعتبرونها رجسا من عمل الشيطان أن يصـــبحوا فجـــأة مـــن أشـــد "أنصارها" المدافعين عنها، ويسرقون شعارات الإصلاح والتغيير ليصبح لها معنى مناقض لمضمونها الأصلي. وإن تجاسر مُعـــترض، هـــب "الديموقراطـــيون الجدد" للدفاع التام أو الموت الزؤام عن لعبـــتهم الجديدة صارخين في وجوه منتقديهم: "ألستم تطالبون بالديموقراطية؟ هاهي أمامكم بأبدع صورها! أم أنكم ترفضونها لأن نتائجها لا تعجبكم؟"

والخطـــوة التالـــية بعد الوصول إلى الحكم هي: "إرهاب الديموقراطية" حيـــث يـــتم تقنين وممارسة أفعال مناقضة لقيم الديموقراطية بتأييد "شعبي". وتُفـــرض دساتير وقوانين تتنافى مع مبادىء مواثيق حقوق الإنسان العالمية بحجة أنها تمثل رغبة "الأغلبية"؛ وبالتالي فليس على "الأقلية" سوى أن تقبل بهـــذا أو تبحـــث لهـــا عن بلاد أخرى! ويجري تحديد خطوط حمراء يؤدي الاقـــتراب منها إلى التهديد ببحار من الدماء. ويتم كل هذا عبر الادعاء بأن الأغلبـــية والأقلية ليست مسألة تجمعات سياسية مبنية على الرؤى والمصالح المشـــتركة، بـــل جماعات مصنفة طبقا لهويتها (غالبا "الدينية"). وهكذا فإن مجرد موافقة "أغلبية" (طبقا لهويتها) على شيء ما، حتى لو كان يتناقض مع أســـس وقـــيم الديموقراطية أو يعني ذبحها بعد الممارسة الأولى أو لا يقبله الضمير الإنساني بالمعنى الواسع مثل "الحجر على الحريات" أو "تقنين عدم المساواة"، يُقدم على أنه قمة "الديموقراطية".

[وإذ لا نمـــل عـــن إعادة التأكيد، المرة بعد الأخرى، بأن الديموقراطية تســـتند إلى قيم وأسس محددة، فلنتخيل ــ من قبيل التسالي ــ حالة عصابة لصـــوص تتـــبع أســـاليبا "ديموقراطـــية" بمعنى التوافق بين أعضائها على "الزبون" القادم الذي سيتم سرقته، وعدم القيام بعملية ما لم تتم مناقشتها وأخذ الـــرأي حولهـــا. هـــل تعني كل هذه الممارسات أن ما تقوم به العصابة هو "عمل ديموقراطي" ؟]

***

هـــذه الظاهرة الجديدة مرتبطة أساسا بصعود وتنامي الإسلام السياسي فـــي العقود الأخيرة. وبالطبع فإن الانتخابات لم تخلقه من عدم، لكنها قننت واقعا موجودا.

يرى أستاذ العلوم السياسية ألان جيرار سلاما (لو فيجارو) أنه "لا يمكن للمرء ألا يلاحظ الترابط الشديد بين البدء في الممارسات الديموقراطية في العالم العربي الإسلامي وبين صعود أعداء الديموقراطية الأكثر راديكالية وعنفا إلى السلطة" (أو اقترابهم منها). أي إن "الديموقراطية تحولت إلى منصة قفز لأعداء الحرية".

ويعبر فؤاد عجمي، الأستاذ بجامعة جون هوبكنز (وول ستريت جورنال) عن الأمر بانزعاج شديد: "قيل لنا في السابق أن الخيار هو بين النظم الاستبدادية وبين الإرهاب. وقد استيقظنا على الإدراك المرعب بأن الأوتوقراطيات والإرهاب كانا توأمين، وأن حكام البلاد العربية الخبثاء قاموا بتحويل غضب شعوبهم تجاه بلاد وشعوب أخرى".

ويرى فريد زكريا، رئيس تحرير الطبعة الدولية لنيوزويك، أن "هذا الذي يبدو وكأنه تقبل للديموقراطية لا ينبغي إساءة فهمه واعتباره تقبلا للقيم الغربية مثل الليبرالية والتسامح والحرية. فالبرنامج الذي تتبناه معظم هذه الجماعات هو معاد لليبرالية ويتضمن تراجعا عن حقوق المرأة ويعني المواطنة من الدرجة الثانية للأقليات ويعني المواجهة مع الغرب واسرائيل". ويحذر من أن "تقبل هذه القوى (كأمر واقع) لا ينبغي أن يعني الاحتفاء بها. فمن المهم ألا يُعامل التطرف الديني والتوجهات المعادية للحداثة على أنها تنويعات ثقافية جديرة باحترامها". ويضيف "وكما أظهرت أزمة الكاريكاتير، فإن عنف رد الفعل في بعض أجزاء العالم الإسلامي يشير إلى رفض أفكار التسامح وحرية التعبير، التي هي في قلب المجتمعات الغربية الحديثة".

ويقدم زكريا تحليله لكيفية وصولنا إلى هذه النقطة قائلا: "الأصولية الإسلامية كان لها أهداف ثورية (..) والرغبة في إقامة نظم إسلامية وليس ديموقراطيات غربية كان في موقع القلب من رسالتهم، وغالبا بأهداف عريضة وعابرة للأمم. ولكن اتضح أن تقبل مثل هذه الأيديولوجية كان محدودا. بل إن الناس في الجزائر ومصر والسعودية كانوا يفضلون أن يتقبلوا ـ على مضض ـ الديكتاتوريات التي يعيشون تحتها عن مساندة التطرف العنفي. ومع الوقت، أدرك الكثير من الإسلاميين الواقع وبدأوا في تغيير برنامجهم، وبدلا من الانقلاب العنفي والثورة والفوضى الاجتماعية، أدركوا أن أفكارهم يمكنها في الواقع أن تلقى قبولا شعبيا واسعا. ولذا أعادوا اختراع أنفسهم، مؤكدين على "التغيير السلمي" بدلا عن الثوري".

وبالطبع فالتغيير كان في الأسلوب فقط، وبدون التخلي عن حرف واحد مـن الأهداف النهائية. وهكذا شرعوا في إعادة هندسة المجتمعات من أسفل لأعلـى وبصورة تراكمية تجعل كل خطوة تبدو صغيرة في حد ذاتها، لكن المحصلة النهائية هائلة. ويتم الاستفادة بمهارة من التذمر الشعبي الناتج عن المشـاكل الحياتية أو عن عجز الحكومات عن التنمية الحقيقية، بسبب الفساد والتخبط السياسي الخ. وتجري عملية سحر للعقول، بالتبشير بحلول يوتوبية صحراوية، مغلفة بعواصف كلامرملية تعمي الأبصار والبصائر. (ولا بأس ـ عـند اللزوم ـ من إعطاء جرعات مركزة من بول البعير، صباحا على الـريق ومسـاء قبل النوم). وكل هذا سيضمن التسليم والاستسلام الكاملين. ويكون "بارومتر" التغلغل الشعبي عن طريق قياس مظاهر محددة مثل نسبة المحجبات والملتحين.

***

وقـد تزامنـت المـراحل المتقدمة لهذا المشروع مع التوجه الجديد في السياسة الأمريكية الذي جعل من نشر الديموقراطية هدفا رئيسيا في "الشرق الأوسـط الكبـير"، ممـا ساعد بصورة غير متوقعة على الإسراع بالنتائج الكارثية التي بدأنا نراها.

ولكـن وزيرة الخارجية، كوندوليزا رايس تدافع عن توجهات السياسة الأمريكـية قائلة أنه برغم كل شيء فهي "مقتنعة بحكمة زرع الديموقراطية فـي الشرق الأوسط وأن البديل هو حبس الغضب المتراكم في المنطقة الذي يمكن أن يؤدي لمزيد من العمليات الإرهابية ضد الغرب"، وتعتقد أن "هناك تحـولات هائلة عبر الشرق الأوسط، ولكن يصعب التنبؤ بنتائجها لأن هذه ببساطة هي طبيعة التغيرات التاريخية الكبرى".

وهـذا الكـلام يدل على سيطرة نوع من الفلسفة التفاؤلية المعروفة في أمـريكا والتـي تُحسـن الظن بالآخرين إلى حد السذاجة، بدلا من الواقعية المطلوبـة فـي بعض الأحيان؛ أو يدل، كما يقول مارتين إنديك، الذي كان وسـيط مفاوضـات فـي الشـرق الأوسط في إدارة كلينتون، على "الفشل المفهومـي لإدارة بـوش التي تعتقد أن الانتخابات والديموقراطية تحل كل شيء".

وقـد سبق أن تساءل جريجوري كاوز، الأستاذ بجامعة فيرمونت، في سـبتمبر ٢٠٠٥ (الفوريـن أفـيرز)، أي قبل موجة الصعود الإخواني في

انتخابات مصر وفلسطين، قائلا "هل صحيح أن الديموقراطية هي الترياق لسم الإرهاب؟ للأسف يبدو أن الإجابة هي لا". ويضيف "إن من يظنون أن الديموقراطية ستحد من خطر الإرهاب يبدو أنهم يعتقدون أن الإرهابيين والمتعاطفين معهم، إذا ما أُعطوا الفرصة للمشاركة المفتوحة في السياسات التنافسية وسُمح لأصواتهم بأن تُسمع في الساحة العامة، سوف لا يلجأون إلى العنف لتحقيق أهدافهم (...). ولكنه من المنطقي بنفس الدرجة افتراض أن الإرهابيين سوف يرفضون ذات المباديء الخاصة بحكم الأغلبية وحقوق الأقلية التي تتأسس عليها الديمقراطية الليبرالية. وإذا عجزوا عن تحقيق أهدافهم عبر سياسات ديموقراطية، فمن قال أنهم سيضحون بأهدافهم في سبيل احترام الآليات الديموقراطية؟ الأكثر احتمالا هو أنهم سينقضون على الديموقراطية إذا لم تؤدي للنتائج التي يرغبونها".

***

هل هناك مخرج من هذا المأزق الخانق؟

يرى مارتن إنديك بضرورة البدء أولا وقبل كل شيء ببناء المجتمع المدني والمؤسسات الديموقراطية. ويعتقد كاوز أن القوى غير الإسلامية ستحتاج لسنوات طويلة قبل أن تكون مستعدة للمنافسة الانتخابية. ويحذر: "بدلا من الضغط نحو انتخابات سريعة، فعلى أمريكا أن تركز طاقاتها في تشجيع وتنمية المؤسسات السياسية العَلمانية الوطنية والليبرالية التي يمكنها المنافسة على نفس المستوى مع الأحزاب الإسلامية. وإذا لم يكن لديها الصبر، فعلى واشنطن إدراك أن سياساتها للدمقرطة السريعة ستؤدي لسيطرة الإسلاميين على سياسات العالم العربي... وبدون الحد من الإرهاب المعادي لأمريكا".

ومن ناحيته، يرى زكريا "أن التجربة أوضحت أن تشجيع الديموقراطية وتشجيع الحرية في الشرق الأوسط هما مشروعان مختلفان. كل منهما له مكانه؛ لكن الأخير ـــ تشجيع قوى التحرر السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـــ هو المهمة الأصعب وأيضا الأهم. وما لم ننجح فيها، فالنتيجة ستكون سلسلة من النتائج الديموقراطية البشعة، كما بدأنا نرى بالفعل في عدد من الأماكن".

وهو يعتقد متفائلا بأن "هذا الصراع مع الأصوليين ليس قدريا أن يكسبوه. فالقوى الليبرالية كانت مقهورة في الشرق الأوسط لعقود، وهي

تحتاج لمساعدة"، ولكنه يرى مشكلة آنية: إذ بينما الإدارة الأمريكية محقة في إدراك أن سياســـة المســـاندة العمياء لديكتاتوريات الشرق الأوسط أدت إلى القهر وانعدام الاستقرار، إلا أنها لم تجد بعد طريقة لمساندة وتأييد الإصلاح السياســـي والاقتصادي والاجتماعي فى المنطقة. "لقد توقفنا عن الشراكة مع النظم القمعية ولكننا لم ننجح بعد في تكوين شراكة حقيقية مع المجتمعات".

* * *

المصـــيبة الحقيقـــية هي أنه، إضافة إلى قيم الحرية والمساواة والعدالة والكرامة الإنسانية الفردية فإن الديموقراطية، كما يقول الأستاذ سلاما، تستند قـــبل كـــل شـــيء إلـــى ثالوث "العقلانية ـــ المسئولية ـــ العلمانية" كشرط ضـــروري. فكـــيف إذن يمكن أن نحلم بنجاح الديموقراطية ما لم تتم إعادة تأهيل شاملة للمجتمعات التي أصبحت ترفض كل تلك القيم الأساسية، وبدلا مـــن ذلـــك تستمسك بيقينٍ ووله شديدين بثالوث "الدوجماتية ـــ التواكلية ـــ الهلوسة الدينية"؟

ولنـــتذكر، أخيرا، أن الديموقراطية تشبه "الحانوتي" الذي مهما أجاد في عمله لا يمكنه أن يمنع المرحوم من الذهاب إلى الجحيم..

تنويعات على لحن الإرهاب

(١)

هكـذا، وبعـد مجزرة شرم الشيخ (التي وقعت في ٢٣ يوليو ٢٠٠٥)، انضـم ٧/٢٣ إلى قائمة التواريخ، مثل ٩/١١ (نيويورك وواشنطن) و٣/١١ (مدريـد) والفاتح من سبتمبر (مدرسة بيسلين) و٧/٧ (لندن) وغيرها الكثير الكثير من الأيام التاريخية للغزوات المجيدة في حياة الأمة.

فـي أزمنة أخرى كان المحاربون يتميزون بأزيائهم وعلاماتهم. وكان للحـروب قواعدها وللعسكرية شرفها...[في مدينة شارتر الفرنسية (٨٠ كم جـنوب بـاريس) يوجـد تمثال أقيم تكريما لجنرال من أهل المدينة كان قد شارك في حرب نابليون ضد بروسيا (المانيا). على قاعدة التمثال هناك نص مـنحوت يشـرح كيف أن هذا الجنرال قد أبلى بلاء حسنا. وبعد موته أثناء الحـرب، قـام جـنرالات الجيش البروسي (المدافعين عن بلادهم!) بتكريم جثمان عدوهم (المهاجم!) ثم أعادوه إلى بلاده فرنسا !]

فـي أزمنة أخرى كان سفراء "العدو" لا يُقتلون حتى في أعتى ظروف الحرب.

أمـا فـي زمانـنا الأغبر هذا فالمدنيون يُستهدفون والسفراء يُخطفون ويُذبحـون (بعـد محاكمـات "إسلامية" عادلة، بالطبع)، والسائحون ورواد المطـاعم والمسارح والمقاهي والأسواق وركاب الطائرات أو الحافلات أو عربات "المترو" يُقتلون عشوائيا.

إنه زمن لم يعد أحدٌ فيه يعرف بالتأكيد إذا ما كان الشخص الذي يسكن في المنزل المقابل أو يركب نفس الحافلة أو عربة "المترو" أو يجلس بجانبه مرتديا ملابس "الكاجيوال" وحاملا حقيبة ظهر من القماش، سيفجر نفسه بعد قليل محاولا قتل أكبر عدد من الآخرين حوله.

إنـه زمـن مطاردة المفكرين من أمثال سيد القمني، الذي اضطر تحت التهديد إلى الصمت شراء للسلامة الشخصية ولمصلحة أولاده.

إنـــه زمـــن الهمـــج البرابرة الوحوش الذي يتفننون في ابتكار الفظائع إرضـــاء لأوامـــر آلهـــة (يتصورونها) على شاكلتهم؛ أي همجية ومتعطشة للدماء.

كارل فون كلاوسفيتز، الجنرال والمفكر الاستراتيجي من القرن التاسع عشر، وصاحب المقولة الشهيرة: "الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى"، لو كـــان يعـــيش في هذا الزمن فربما قال أن "الإرهاب امتداد للهمجية بوسائل أخرى"

(٢)

كـــم كانـــت شفقتنا ورثاؤنا لحال الإعلام المصري المرئي أثناء تغطيته لتداعـــيات عملـــيات شـــرم الشيخ. لم يكن هناك بديل بالطبع لاستمرار هذا الإعلام في دوره التاريخي الذي يقوم به منذ عقود بكفاءة منقطعة النظير في تخريـــب العقل المصري. لم يجد من المحلِلين والمعلقين إلا المضلِلين الذين يقومون بإلقاء اللوم على اسرائيل وبالطبع على أمريكا!! ولم يجد غير "خبيرٍ في الإرهاب" يتضح من كلامه أنه أقرب إلى كونه "خبيرا إرهابيا"، إذ تولى بحماسة وكفاءة تقديم أدبيات القاعدة كتبرير اعتذاري للمجازر التي تحدث!!

واســـتنتج آخـــرون أن اســـتهداف المصريين هو دليلٌ على أن مقترفي العملـــية أنـــاس "ســـيئون" لا يمكن أن يكونوا "عربا أو مسلمين". والمعنى الواضح هو أنه لو كان السواح الكفار هم الهدف لكان الأمر "مفهوما"!!

[تكـــرر هذا الكلام حرفيا ممن يبدو أنهم إرهابيون وإرهابيات شاركوا بطريق الخطأ في مظاهرة "تندد بالإرهاب"، نظمتها الحكومة على عجل في شـــرم الشيخ لمحاولة إنقاذ السياحة من الخراب. والمعنى الواضح هو: أيها الســـواح الكفـــار تعـــالوا، فنحن نحتاج لفلوسكم من أجل أكل العيش؛ ولكننا سنسعد بهلاككم عاجلا أو آجلا...]

وقـــبل ذلـــك عـــاش الإعلام، بأنواعه، حالة تخبط مريرة عند معالجته لحـــادث خطف السفير المصري في بغداد. هذا الإعلام الأخرق كان قد تبنى نســـج أســـطورة "المقاومـــة" التي أطلقت على السفاحين القتلة الوحوش في بغـــداد. وبالطـــبع فقد غذي هذا، بصورة غير مباشرة، تصورا شعبيا ساذجا بـــأن "الإخـــوة" المجاهديـــن لا يمكنهم إيذاء أبنائنا في العراق. وحتى عندما خـــرج الإعلام يصف قتل السفير "الشهيد" بأنه عمل "إرهابي" فقد أثبت مرة

أخرى الحَوَل (أو العمى) الأخلاقي الذي أصابه، فيجعله يتخبط في توصيف نفس العمل (قتل الأبرياء) طبقا للظروف ولنوعية القتيل. [ولا داعي هنا للتذكير بأن بعض شيوخ مساجد الدولة استمروا، بعد الحادث، في أدعيتهم بأن ينصر الله المجاهدين العراقيين على الكفار!]

وقبل ذلك ببضعة أشهر، قوبل حادث طابا الإرهابي إعلاميا (وشعبيا) بفتور شديد، إن لم يكن الاغتباط، لأن غالبية ضحاياه الأجانب كانوا من "اليهود".

هذا الإعلام، الذي نعرف جميعا أن "التطرف" قد اخترقه حتى النخاع، يعيش، ويضع المتابعين له، في فقاعة من الأكاذيب والتوجهات السايكوباتية ويحتاج لمن يفقأ له هذه الفقاعة!

(٣)

ليس من المبالغة إذن القول بأن دماء ضحايا مجزرة شرم الشيخ ودم السفير، بل قبل ذلك وبعده دماء الضحايا الأبرياء في العراق وغيره، هي إلى حد كبير في رقبة إعلامنا العربي الأخرق؛

وفي رقبة كل المسئولين السياسيين الذين تبنوا السياسات الازدواجية التي تحرض الرأي العام، باستخدام الإعلام الرسمي، على التوجهات الغوغائية وتمارس من وراء الستار سياسات أخرى؛

وفي رقبة الجامعة العربية (وبالذات أمينها العام) التي تتبنى الخطاب الغوغائي بل وتتزايد عليه؛

وفي رقبة "الشارع العربي" الذي تعلم الخروج متظاهرا وغاضبا بسبب أتفه الأمور، ولكنه قط لم يتحرك ليعلن رفضه للإرهاب الوحشي. بل من المذهل ألا تخرج في القاهرة مظاهرة مليونية لإدانة الإرهاب الذي كان وراء قتل السفير المصري أو مجزرة شرم الشيخ؛

وفي رقبة التعليم الاستعلائي الإقصائي المبني على الكراهية؛

وفي رقبة فقهاء الإرهاب الذين يسيطر خطابهم التحريضي على منابر الإعلام وعلى الكثير من المساجد: وحتى لو وُصف البعض منهم "بالاعتدال" فلنا أن نتساءل ببساطة: إن كان هؤلاء هم المعتدلون فكيف يكون المتطرفون؟ أو نقول: ما أصدق تعبير "مِن متطرفيهم اعرفوا معتدليهم"،

حيث التطرف والاعتدال مجرد اختلاف في الدرجة وليس في النوع، أو هو اختلاف على الأساليب وليس الغايات...

(٤)

أيـا ماكانـت نتائج التحقيقات حول منفذي العمليات الإرهابية في شرم الشيخ أو قبلها في لندن، فالمهم إدراك ثلاثة أمور حيوية:

أولهـا، استحالة تنفيذ مثل تلك العمليات بدون مشاركة وتعضيد وتنسيق محلي، حتى لو كانت الاستراتيجية أو التوجيهات مستوردة.

وثانيها، أنه مهما كانت الإجراءات الأمنية التي تتخذ أو ينبغي أن تتخذ فمن المستحيل عمليا الوصول إلى حالة "الخطر الصفري".

وثالـثها، أن الأهـم من أساليب التنفيذ والاحتياطات الأمنية هو الخلفية الفكـرية التي تسمح بنمو وترعرع الإرهاب. وهنا نؤكد مرة أخرى ماقلناه سابقا أن "القاعدة" لم تعد مجرد تنظيم إرهابي أو حتى شبكة هلامية (عالمية القيادة محلية التنفيذ)، أو علامة تجارية (فرانشيز)؛ بل قبل كل شيء "حركة إيديولوجـية". ولذلك فمن الصعب وضع اليد عليها لأنها في الأساس "أفكار ومعـتقدات" تعشعش في الأمخاخ، وغالبا ما يصعب التعرف على معتنقيها بغـير الدخـول فـي دائـرة تفتـيش الضمائر واستخدام أساليب لا يمكن للمجتمعات المتقدمة (التي هي العدو المستهدف الأساسي) أن تلجأ إليها بغير تدمـير أسـس المجتمع المفتوح نفسه، والتي تقوم على الحرية والثقة. ولذا تـبدو هذه الحركة القاعدية متجددة بصورة تشبه الحية الأسطورية "هدرا" ؛ في كل مرة يُقطع لها رأس تنبت مكانها رؤوس.

"القـاعدة" التـي كـان مؤسسوها وقادتها، كتنظيم، من أبناء الحركات الوهابية والإخوانية، أضحت مع الوقت حركة ذات أيديولوجية متميزة. فهي امـتداد للحركتين الأم لكن، وإن كانت تشارك ذات الهدف النهائي، إلا أنها تقـوم علـى ضـرورة إعلان الحرب الفورية واتباع وسائل العنف المكثف للوصول إلى هدفها بصورة أسرع! وهي حريصة في تكتيكاتها الحربية على الضـربات "الميدياتـية" التـي لهـا بصـمات معروفة وتتصف بالمفاجأة الاستعراضـية والشراسـة الوحشـية، لكـي تجذب الانتباه وتروع وتربك الأعداء.

[ولا داعـــي هــنا للتفلسف في محاولة الإجابة على تساؤل "لماذا مصر ولمـــاذا الآن؟" فـــتحويل مصر إلى "مصرستان"، وبأسرع ما يمكن، هو أمر معلـــن بوضوح في "أدبيات" القاعدة وأتباعها كهدف مرحلي (مثل الاستيلاء علـــى الســـعودية بـــثرواتها) علـــى طـــريق الهدف الأسمى! وربما ساعد الاســـترخاء الأمنـــي الـــذي جـــاء نتيجة الثقة الزائدة، أو لانشغال الإجهزة بالمظاهرات والمحافظة على أمن النظام، على عدم الانتباه...]

(٥)

يدفـــن الكثيرون رؤوسهم في الرمال (راجع مثلا الأستاذ رجب البنا في أهـــرام ١٠ يوليو ٢٠٠٥) زاعمين أن مجرد وصف الإرهاب الإسلامي بـــ "الإســـلامي" هـــو نـــوع من العداء للإسلام أو الافتراء عليه، لأن "جماعات الارهـــاب المنتشرة في العالم من أصحاب الديانات الأخري تُنسب جرائمهم اليهم كأشخاص أو كجماعات ولا تُنسب إلي دياناتهم...".

مـــثل هـــذا الخطـــاب هو من باب الهروب الكبير، إن لم يكن محض الاســـتعباط. فالحقيقـــية التـــي لا شك يعلمها أمثال الكاتب المحترم، هي أنه بالإضافة إلى كون الأغلبية الساحقة من الإرهاب العالمي اليوم هو الإرهاب الإســـلامي، فهـــناك فـــروق أساسية ونوعية (كيفية) بين الجماعات الساعية للانفصال أو الاستقلال، مثل جيش التحرير الأيرلندي والباسك والتاميل الخ، وبين حركات الإرهاب الإسلامي:

1ــ المنـــتمون للجماعـــات "الانفصالية" التي تلجأ للإرهاب هم بدون اســـتثناء محليون (أيرلنديون، سريلانكيون، أسبان الخ)، بينما أتباع حركات الإرهـــاب الإســـلامي يأتون من عشرات الجنسيات، لكن يربط بينهم كونهم جمـــيعا بالطبع مسلمين (ليس فقط بالميلاد، بل أحيانا بالتحول). قد يكون كل هـــؤلاء أو بعضـــهم غـــير فاهميـــن لتعالـــيم ديـــنهم، لكن هذا كلام خارج الموضـــوع...

2ــ الجماعات "الانفصالية" لها أهداف سياسية محلية محددة؛ قد تكون غـــير مقبولة ولكنها على الأقل قابلة للتفاوض، ويمكن في كثير من الأحيان الوصول إلى تسويات بِشأنها. الإرهاب الإسلامي، من ناحية أخرى، ليس له أهداف سياسية محلية بالمعنى المباشر بل هو "أيديولوجية" عالمية تقوم على يقيـــن مطلـــق بحتمـــية تطهير الكرة الأرضية من "الكفر" وإخضاع البشرية

لسـطوة دولة الإسلام وشريعته. وتساند الأيديولوجيةَ استراتيجيةٌ تحريضيةٌ تدميريةٌ إهلاكية لا تعرف حدودا لما يمكن أن تقترفه.

أمـا مـا يُـزعم أحيانا من "أسباب" (فلسطين، العراق، أفغانستان الخ) لمجـازره، فهـي مجـرد اعتذاريات وتلاكيك فارغة. وحتى لو تم حل تلك المشكلات بصورة "مُرضية تماما" (أي محو اسرائيل من على الخريطة مع الـتخلص من أبناء الخنازير والقردة؛ وإعادة العراق وأفغانستان تحت أقدام الصداميين والطالبان....) فلن يعدم الإرهابُ الإسلامي إخراجَ أسباب أخرى من قائمته الطويلة، بدءا من "الغضب" بسبب القضاء على الخلافة الإسلامية إلـى "الانـتقام" لضياع الأندلس أو للحروب الصليبية أو حتى بسبب مقاومة فييـنا ورفضها "الانفتاح" أمام الغزو العثمانلي في مطلع القرن السابع عشر الخ الخ.

وأمـا مـا يسـوقه بعـض "المحللين" حول "الفقر" أو "عدم التعليم" أو "الإحباط" أو "النظم الديكتاتورية" أو "عدم اندماج الأجيال الثانية من المسلمين فـي الغـرب" الـخ، فهـو من باب الجهل أو الدجل أو كليهما. فقد أثبتت الدراسـات أنـه لـيس هـناك علاقـة بيـن أي من تلك العوامل والدوافع الأيديولوجية للإرهاب الإسلامي.

3ـ باسـتثناء التامـيل (سريلانكا) الذين تعلموا من الجهاديين أسلوب العمليات الانتحارية (التي يقتصرونها عادة على الأهداف العسكرية)، فهناك فـارق نوعي واضح في درجة العنف بين باقي الحركات "الانفصالية" وبين الإرهاب الإسلامي الذي يتميز بوحشية وشراسة غير عاديتين.

4ـ لا معنى للكلام عن ديانات (أتباع) الجماعات "الانفصالية"، فالواقع أن أيا من هذه الجماعات لا ينسب نفسه لديانة ما، أو يزعم أنه يفعل ما يفعل باسمها أو تنفيذا لأوامرها. [وحتى لو حاول جيش التحرير الأيرلندي ــ مثلا ــ أن يفعل، فلن يجد بالطبع آيات من الإنجيل تدعم أساليبه]. بينما نجد، من ناحية أخرى، أن جماعات الإرهاب الإسلامي هي التي تنسب نفسها للإسلام بـالإعلان عن هويتها وبالاستناد إلى نصوص دينية (حتى إذا كان صحيحا أنها أخطأت في التفسير والتأويل) لتبرير كل ما تفعل.

إذن بدلا من دفن الرؤوس في الرمال والشكوى من مؤامرات (لا وجود لها) تهدف تشويه سمعة الإسلام، لابد من مواجهة الحقائق والتعامل معها.

(٦)

الأغلبيـة الكبيرة في العالم الإسلامي هي بالطبع بريئة ومسالمة ولكنها أيضـا مسـئولة بصفة أساسية وتضامنية؛ على الأقل بالتعضيد المعنوي أو بالصمت الذي هو علامة الرضا أو بالإنكار أو باللامبالاة.

فالمأسـاة الحقيقـية هـي أنـه لـم يعد هناك حاجة لدلائل على كون أيديولوجية الإرهاب الإسلامي قد أصبحت ذات جذور شعبية لا يستهان بها فـي العالم الإسلامي، بما في ذلك (بل بالذات) الأقليات المسلمة المقيمة في الغـرب. (وحتى لو كانت نسبة "النشطين الملتزمين" وراء تلك الأيديولوجية لا تـزيد عن العشرة بالمائة أو حتى الواحد بالمائة، فالرقم يصبح مخيفا!). كمـا لـم يعـد هـناك شك في أن تلك الحركة التي تطفح من "إناء" العالم الإسلامي على باقي البشرية ستستمر، للأسف، طالما بقي ذلك "الإناء" على حاله من تخليق وتخمير الكراهية والتخريب والقتل.

[بالمناسبة: سُئل والد "محمد عطا" بواسطة "السي إن إن" عن رأيه حول حـوادث لندن الإرهابية، فكان رده هو "الشعور بالأسف لأن عدد القتلى لم يكـن أكثر من ذلك"! ثم طالب القناة بمبلغ خمسة آلاف دولار نظير الظهور علـى الشاشـة وإعـلان آرائه تلك، مؤكدا أنه لن يحتفظ بالمبلغ لنفسه بل سيقدمه لدعم العمليات القادمة حتما، في لندن أو في غيرها، ضد الكفار!]

(٧)

وحتى عندما يحاول البعض تحسين الصورة، فإنهم غالبا ما يلجأون إلى مقولات عمومية من نوعية "الإسلام دين سلام ولا يوافق على قتل الأبرياء". لكـن الحقـيقة هـي أن مجـاهدي الإرهـاب الإسلامي هم مسلحون، قبل المـتفجرات والسـكاكين، بكـم كبـير ونسق متكامل من النصوص الدينية والأبحـاث والفـتاوى، التي يعلنونها في بياناتهم عبر شاشات التلفزيون أو مواقـع الإنترنت المتعددة الخاصة بهم؛ والتي لا يمكن لعاقل أن يطالب غير المسـلمين فـي العالم أجمع بتجاهلها ببساطة، وبالتسليم الأعمى بصحة تلك المقولات والتأكيدات العمومية.

وبغـض النظر عما سجله التاريخ بغزارة حول علاقة الإسلام الحميمة بالسيف منذ بداياته، فحتى تعبير "عدم قتل الأبرياء" يبدو مليئا بالألغام بمجرد محاولـة تعـريف "الأبرياء"، إذ يمكن مع قليل من البحث والتقصي اكتشاف

أنـــه، فـــي الواقـــع، لا يوجـــد أبرياء من "غير المؤمنين". وباستثناء فِرَق "المؤمنيـــن غير المنافقين" ومن على شاكلتهم، فإن انتهاك أرواح وممتلكات الباقيـــن يـــبدو أنـــه ليس فقط "حلالا" بل هو كثيرا ما يصبح واجبا وتنفيذا لمشـــيئات إلهـــية. كمـــا أن الوصايا الأخلاقية الأساسية مثل "لا تقتل" أو "لا تسرق" أو "لا تكذب" الخ، التي ينبغي أن تكون وصايا مطلقة (كما هو الحال في ديانات أخرى؛ بغض النظر عن التزام أتباعها بها)، يبدو أنها تصبح "في التطبـــيق العملـــي" نسبية ومعلقة على نوعية الهدف (مثل "الجهاد في سبيل الله") الذي قد يحل معه، بل قد يُستوجب، ما هو "مُحرَّم".

ولا يحـــتاج المـــرء لأن يكون خبيرا متخصصا للوصول إلى مثل هذه الاستنتاجات، بل يكفيه متابعة البرامج الدينية المذاعة، أو قراءة أبواب "الفكر الدينـــي" فـــي الصحافة، أو مراجعة بعض المقررات الدينية في التعليم العام والديني.

إنـــه إذن لواجـــب حيوي على المسلمين العقلاء الأبرياء، وهم الأغلبية الكبـــيرة، تجـــاه دينهم وتجاه البشرية جمعاء، مواجهة هذه الأسئلة وغيرها بشـــجاعة. وبـــالأخص فهـــو واجب لا يحتمل التأخير أن تقوم قيادات دينية محـــترمة وذات مصداقية، مثل شيخ الأزهر، ليس فقط بإدانة الإرهاب إدانة حاسمة لا تحتمل اللبس أو التأويل، بل أيضا بفتح أبواب الاجتهاد للعمل على تجفيف المنابع الفكرية للإرهاب.

(٨)

لقـــد كـــان نابليون هو صاحب المقولة الشهيرة: "ليس هناك في العالم سوى قوتين: العقل والسيف. على المدى البعيد لا بد أن ينتصر العقل". ا

الســـؤال المؤلـــم هو: كم سيكون بعيدا ذلك المدي الذي سينتصر بعده العقـــل؟ وكـــم مـــن الدماء سيسفكها السيف قبل أن ترحم السماء هذا العالم وينتصر العقل؟

"الفالق ــ الجيولوجي" الحضاري

خمسة أخبار شيقة تواترت في ظرف أسبوع واحد:

▪ **الخــبر الأول مــن أنقرة** - [وكالة أنباء الشرق الأوسط (١٨ مارس ٢٠٠٦): أقــرت لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان التركي مشروع قانون جديد غير مسبوق في تركيا يتيح للمواطن التركي الحرية في اختيار ما ستتم كتابته في خانة الديانة في دفتر الأحوال المدنية (بطاقة الهوية) سواء بشطب الخانــة أو تغيــيرها أو إبقائهــا خالية من دون تحديد دين الشخص صاحب البطاقة.

ويشــترط مشروع القانون، الذي يأتي استجابة للشروط والمعايير التي وضــعها الاتحاد الأوروبي وبعد ضغوط كبيرة، قيام المواطن التركي بكتابة بــيان خطــي يقدمه لإدارة الأحوال المدنية يحدد فيه اختياره بالنسبة لخانة الديانة في بطاقة هويته].

وإذ نتمنى أن يرى القانون النور في أقرب وقت، لا يملك أحد سوى أن يهنــيء تركــيا علــى هذه الخطوة التي نرجو أن تتكرر في دول إسلامية أخــرى. ولكــن يــثور تساؤل ساذج: كيف لم تتخذ تركيا مثل هذه الخطوة البديهــية والبدائــية حتى بعد ثمانين سنة من العلمانية إلا "استجابة للشروط والمعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي وبعد ضغوط كبيرة"؟

▪ **الخــبر الثاني من كابول** ــ [وكالة الأنباء الفرنسية ــ من وحيد الله مسعود (٢٤ مارس ٢٠٠٦): ذكرت المحكمة العليا في أفغانستان أمس أنها تســعي إلي التوصل إلي حل جيد لمسألة الأفغاني الذي يواجه عقوبة الإعدام بسبب اعتناقه المسيحية وذلك بعد موجة الاحتجاجات الغربية علي محاكمته. (...) وقــد وضــعت هذه القضية (..) الحكومة في أزمة مع الدولة الغربية التــي تعــتمد عليها كابول في المساعدات العسكرية والمالية والتي طالبتها باحترام حرية الأديان.

وذكر القاضي أنصار الله مولوي زاده الذي يتولي النظر في القضية أن المحكمــة تحــاول الوصول إلي حل جيد يتضمن محاولة إقناع عبد الرحمن بــالعودة الي الإسلام. وصرح لوكالة فرانس برس "هذه مسألة حساسة، نحن

نــبذل جهدنا لنتعامل مع هذه المسألة بسرعة". وأضاف: "نظرا لأن الإسلام هــو دين الرحمة والتسامح، فسنحاول التوصل إلي حل جيد. ونحن نبذل كل ما في وسعنا لإقناع الرجل بالعودة إلي اعتناق الإسلام" .وكان مولوي زاده ذكــر الاربعـــاء إذا لم يعد (عبد الرحمن) الي الإسلام، فسيتم إنزال عقوبة الإعدام به طبقا للقانون.

ويقــبع عبد الرحمن (٤١ عاما) في السجن بينما تجري محاكمته. وقد اعـــتقل قبل أسبوعين بعد أن أبلغت عائلته السلطات بأنه مرتد عن الاسلام. وصـــرح متحدث باسم المحكمة أن عبد الرحمن، الذي تحول إلي المسيحية فـــي ألمانيا قبل ١٦ عاما وعاد إلي أفغانستان في عام ٢٠٠٢، "ربما يكون مخـــتلا عقلــيا وسيخضـــع لفحص لقدراته العقلية والنفسية". وحاول مكتب الرئـــيس الافغانـــي حميد كرزاي تجنب الضجة بتأكيده علي رفض التدخل الخارجي وعلى أن القضاء الأفغاني مستقل].

ويـــبدو أن وسائل الإعلام العالمة قد أصيبت بذهول عندما أفاقت على حقــيقة الأوضـــاع فـــي أفغانســـتان التـــي تم "تحريرها" من حكم الطالبان الظلاميــن. وعلـــى ســـبيل المثال فقد تساءلت صحيفة نيو يورك تايمز في افتتاحيتها (٢٤ مارس) بسخرية: "ربما ينبغى أن تعود أفغانستان أيضا لرجم النساء". ودعت كل الدول التي تساند حكومة أفغانستان لإلقاء نظرة فاحصة علـــى المؤسســـات القانونية هناك، كما دعت القادة المسلمين في العالم لأن يديـــنوا بشـــدة "أولئك الذين قد أخذوا تعاليم الإسلام كرهينة لتزمتهم؛ لأنهم يـــؤذون دينهم بشدة". ووصفت المحاولات الجارية للإفراج عن عبد الرحمن لأســـباب عقلية أو نفسية كوسيلة لتفادي أزمة بأنها "أسلوب رخيص، إن كان القانون سيبقى كما هو".

وفي ألمانيا، حيث أخذ الأمر أبعادا كبيرة لأن عبد اللرحمن سبق وعاش فـــيها عـــدة سنوات، كتب كلاوس مالزاهن في مجلة دير شبيجل يقول: "إن دســـتور أفغانســـتان الإســـلامي الجديد، الذي أقره مجلس اللويا جيرجا، هو أفضـــل مـــن العدالـــة الدموية تحت حكم الطالبان (..) لكن حقيقة أن مسلماً يواجـــه عقوبة الموت بسبب تحوله عن الإسلام تبين درجة البعد عن توفير أبســـط الحقـــوق للمواطـــن". ويُذَكر الكاتب بأن أحوال الأقلية المسيحية في باكســـتان ـــ التي تبلغ بين خمسة وعشرة بالمائة من السكان ـــ ليست أفضل بكثـــير، إذ يعيشـــون في "جيتو" ويواجهون التهديد بالعنف بصورة مستمرة؛

ويُذكَــر أيضـــا بأن الكثير من المسيحيين يعيشون في دول إسلامية في حالة "أبارتهايد ديني". وإذ يسخر من رفض الحكومة الأفغانية "التدخل في شئونها الداخلـــية أو في شئون القضاء المستقل"، يحذر من إمكانية الإفراج عن عبد الرحمـــن بطـــريق العفـــو عنه "لأن الأمر يتعلق بصيرورة حقوق الإنسان العالمية" مذكراً بأن العالم الإسلامي كان قد اشتعل بسبب رسوم كاريكاتورية بلهاء، ولكن هناك الآن حقوق أساسية وحياة بشر يجري تهديدها.

وكما هو معروف، فقد أفرج عن عبد الرحمن يوم ٢٨ مارس باعتباره "مخــتل العقــل"، وفي الحال خرجت مظاهرات حاشدة تطالب بالموت له. وصـــرح رجـــل الدين الشيخ عبد الرؤوف لوكالة الأسوشيتد برس قائلا "إن رفــض الإســـلام هو إهانة لله. ولن نسمح لله بأن يهان. يجب أن يموت هذا الشـــخص" وأضاف قائلا: "الحكومة تتلاعب (بالإفراج عنه) ولكن الناس لا يمكـــن الضـــحك عليهم. وسوف ندعو الناس لتمزيقه إربا حتى لا يبقى منه شيء. فالشريعة واضحة تماما في هذا الموضوع (..)".

▪ **الخـــبر الثالـــث من الجزائر** ــ [وكالة الأنباء الفرنسية (٢١ مارس ٢٠٠٦): أقـــر مجلس الأمة الجزائري أمس قانونا ينص على إنزال عقوبات بالســـجن لمن "يحاول دعوة مسلم إلى اعتناق دين آخر"، حسبما أفادت وكالة الأنباء الجزائرية.

وينص القانون المصادق عليه على إنزال عقوبات بالسجن تتراوح بين ســـنتين وخمس سنوات وغرامة بما بين ٥٠٠ ألف إلى مليون دينار (ما بين خمســـة وعشـــرة آلاف يـــورو) في حق كل من "يحث أو يرغم أو يستخدم وســـائل الإغراء لإرغام مسلم على اعتناق دين آخر". كما ينص على إنزال العقوبات نفسها في حق كل شخص "يصنع أو يخزن أو يوزع منشورات أو أشـــرطة ســـمعية بصـــرية أو أي وسائل اخرى تهدف إلى زعزعة الإيمان بالإســـلام". ويحظر القانون ممارسة أي ديانة ما عدا الإسلام "خارج المباني المخصصـــة لهـــا، ويُـــربط تخصـــيص المباني لممارسة الديانة بترخيص مسبق"].

ولا تعلـــيق لـــنا علـــى هذه القوانين التي تكشف إصرار أصحابها على العيش في مرحلة كهوف ماقبل الحضارة. لكن نسأل فقط سؤالا ساذجا: هل الإسلام بهذه الهشاشة ليخاف من "التبشير"؟ وسؤال آخر لا يقل سذاجة: لماذا لا يوقفون في نفس الوقت حملات "الدعوة" التي يرسلونها، هم وأشقاؤهم من

مصـــر والســـعودية الـــخ، لأسلمة أوروبا مستفيدين من أجواء الحرية التي يحجرونها ويحظرونها ويخنقونها في ديارهم؟؟

▪ **الخـــبر الـــرابع مـــن نيويورك** ــ [صحيفة النيويورك تايمز (٢٥ مـــارس): من القاهرة ــ أجرى مراسل الجريدة، مايكل سلاكمان، مقابلة مع القـــيادي الإخوانـــي عصـــام العريان ذكر فيها: السيد عريان واضح بشأن أجندته: تحويل مصر طبقا لرؤيته حول الدولة الإسلامية، حيث القرآن ليس فقـــط أساس التشريع، كما هو الحال في مصر اليوم، بل هو القانون. ولكنه يرفض ما يقال من أن الإخوان معادون للديموقراطية. (..)].

لا نملك سوى شكر د. العريان على وضوحه. وإذا كان لدى أحد أدنى شـــك حـــول نوايـــا الإخـــوان، أو في احتمال تغيير أهدافهم بعد نجاحاتهم الانتخابية الأخيرة في مصر وفلسطين، ففي هذه التصريحات ما يكفي.

▪ **الخبر الخامس من القاهرة** ــ [صحيفة الأهرام (يوم ٢٥ مارس): مـــن الـــرباط ــ ذكرت مصادر مغربية أن مدرب كرة القدم الفرنسي فيليب تروســـبيه وزوجته اعتنقا الإسلام في الرباط حيث يملكان منزلا. وأوضحت الصـــحف المغربـــية الصـــادرة أمس أن تروسبيه لم يعد فيليب وانما عمر، وزوجـــته لـــم تعد دومينيك بل أمينة، مشيرة إلي أن مراسم اعتناق الإسلام تمـــت أخـــيرا فـــي الرباط بحضور اثنين من القضاة الدينيين (..) ورحبت صـــحيفة "لوبينـــيون" (الرأي) الصادرة بالفرنسية بالزوجين قائلة "أهلا بكما عمـــر وأمينة في مملكة الرحمن، مملكة الحق" واعتبرت "اعتناقهما الإسلام مفاجأة رائعة" (..)].

لاحـــظ كيف أن صحيفة في دولة لا تفقه شيئا عن الحرية الدينية تهلل (فـــي صـــفحة الرياضة!!) لقيام شخص يتبع دولة ثانية باعتناق الإسلام في دولة ثالثة. منتهى الحول العقلى والأخلاقي!

***

هذه التقارير الآتية من قارات مختلفة، مترابطةٌ تماما؛ حتى وإن لم يكن هـــذا واضـــحا لأول وهلة. وهي تبين اتساع هوة الفالق الجيولوجي الثقافي الحضـــاري (cultural fault-line) بيـــن العالم الإسلامي والغرب ــ أو في واقع الأمر العالم (غير الإسلامي) بأكمله.

عند الكلام عن "الحرب ضد الإرهاب" يحرص قادة الغرب على التأكيد بأنهـــا ضد أصولية إسلامية "حرفت وشوهت" ديانتها بإسم إيديولوجية دموية

متعصـــبة؛ ويصـــرون على أن الصراع ليس مع الإسلام في حد ذاته. وهذا صحيح تماما.

لكن الواقع، كما يقول روجر كوهن في الهيرالد تريبيون (٢٥ مارس)، يـــدل بوضـــوح على أن هناك تناقضٌ وتصادمٌ (conflict) لا يمكن التهوين مـــنه أو الالتفاف حوله عبر حوار ديني أو ثقافي مهما أطنب؛ تتصارع فيه قـــيم الغرب (التي هي قيم الحداثة) مع قيم "الإسلام". وبالإضافة إلى القضايا التـــي ذُكرت أعلاه وغيرها مما يحدث داخل العالم الإسلامي، فإن ما يجري فـــي أوروبا يدل بوضوح على أن "الإسلام" والغرب يتصادمان أيضا داخل المجـــتمعات الأوروبية ذاتها، حيث توجد رؤيتان متناقضتان للمجتمع ودور الدين فيه.

كل هذا يعيد التذكير لمن ينسى بأن عالم الإسلام والغرب، حتى وإن لم يكونـــا في حالة حرب شاملة (وإن كان أتباع الفاشية الإسلامية في كل مكان يدفعـــون بشراســـة لكي تقع، وبأسرع ما يمكن)؛ إلا أنهما في حالة تصادم وتـــناقض عـــام. ومـــن قصـــر النظر إنكار أن "الإرهاب" و "الحرب على الإرهاب" ليسا أكثر من تعبيرٍ حاد عن هذا التناقض.

الإسلاميزم بين القعدنة والحزبلة

مضـــت الذكرى الخامسة لغزوة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهي التي كانت إشـــارة الـــبدء للحرب العالمية التي أعلنها الإسلاميزم (=الجهاد الإسلامي، الجهاديـــزم، الفاشية الإسلامية، التطرف الإسلامي، الإسلام الراديكالي، الخ) ضـــد العـــالم، وخاصة الغرب الكافر. وما أكثر الأسئلة التي مازالت تؤرق الأذهان حول ما جرى حتى الآن وما هو متوقع. فلنحاول التعرض لبعضها.

أولا: مسار الحرب حتى الآن

١ــ نجـــح العالم في منع حدوث كوارث إرهابية على مستوى ما جرى فـــي ١١ ســـبتمبر ــ أحيانا بمحض الصدفة، مثلما حدث في محاولة تفجير قطاريـــن فـــي ألمانـــيا باستخدام حقائب متفجرات، إذ لم يقع الانفجار بسبب "أخطاء فنية".

ولكـــن جـــرت العشـــرات من المجازر الإرهابية "متوسطة الحجم" في مخـــتلف بقـــاع العالم؛ من مدريد إلى بيسلان، ومن لندن إلى مومباي، ومن شرم الشيخ إلى عمان ومن بالي إلى الدار البيضاء الخ.

وتـــدل الإحصـــائيات علـــى أنه في ٢٠٠٥ مثلا وقعت أكثر من ٥٤٠ عملـــية إرهابية أو اعتداء بدوافع دينية / سياسية بواسطة جماعات إسلامية إرهابـــية جهاديـــة راح ضحيتها من المدنيين الأبرياء ١٦٥٠ قتيلا و٤٩٠٠ جـــريحا، وذلـــك بـــدون أخذ في الاعتبار لما حدث في أفغانستان والعراق، لكونها مناطق حرب، أو الباكستان (٢٧٥ قتيلا) حيث معظم الحوادث طائفية ضـــد الشيعة، أو السودان حيث يقوم المسلمون العرب بحرب تطهير عرقي ضـــد المســـلمين الســـود في دارفور. وقد شملت تلك العمليات الهند (٥٠٠ قتـــيلا) والأردن (٥٦ قتـــيلا) ومصـــر (٩٠ قتيلا) والجزائر (١٤٥ قتيلا) وإندونيســـيا (٧٨ قتـــيلا) وإســـرائيل (٢٢ قتيلا في هجمات انتحارية على مطاعم وتجمعات مدنية) وبريطانيا (٥٢ قتيلا) وتايلاند (١٨ قتيلا) والفيلبين (٥٥ قتيلا) ونيجيريا (٦٠ قتيلا) وروسيا (١٥٢ قتيلا).

وفي العام الأسبق ٢٠٠٤ وقعت أكثر من ٤٢٠ عملية (باستثناء أفغانستان والعراق والسودان وباكستان) راح ضحيتها ٢٥٧٠ قتيلا و٧١٠٠ جريحا.

أما في النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٦ فقد وقعت أكثر من ٣٨٠ عملية (باستثناء نفس الدول) راح ضحيتها ١٣١٠ قتيلا و٢٢٧٠ جريحا.

وفي خلال فترة متقاربة جدا في الأسابيع الماضية أُحبطت عمليات في بريطانيا وألمانيا والدانمارك.

٢ـ ومن ناحية أخرى، فقد كان الثمن الذي دفعه العالم في سبيل توفير حد معقول من الأمان باهظا:

ـ البلايين التي تنفق على أنظمة الأمان وتعبئة أجهزة أمنية بالغة التعقيد وشديدة التكلفة تعمل على مدار الساعة لمنع هجوم إرهابي بينما أصبح الكل مقتنعا بحتمية وقوع مثل هذا الهجوم.

ـ الشعور المستمر بأن ما تقوم به تلك الأجهزة هو، في نفس الوقت، مجرد ردود أفعال: فبعد كل محاولة لسد الثغرات الأمنية، يقوم الإرهابيون بابتداع تكتيك جديد. ومن هنا استحالة الاطمئنان، وتنامي الشعور بالقلق.

ـ الحد من الحريات كنتيجة للاستغلال الهمجي لأسس المجتمع المفتوح المبني على الثقة. كما أن الأنظمة القانونية للمجتمعات المفتوحة المتحضرة محتارة بين حقوق "المتهم البريء حتى تثبت إدانته" وبين جهود الإرهابيين في إخفاء ما ينوون فعله.

ـ إثارة الشكوك والعداء بين فئات بل شعوب بأكملها. فنتيجة للثمن الذي يدفعه الأناس العاديون فإن نبرة التبرم من تضييع الوقت ومضايقات التفتيش الخ ترتفع ضد من قد يكونوا أبرياء، وبعدها تبدأ المباراة التصعيدية المعتادة للوم المتبادل التي تتوه فيها الحقائق.

[ومن أكثر الأمور إثارة للجدل التي طفت على السطح مؤخرا موضوع التصنيف الانتقائي (Profiling). فإذا كان بديهيا أنه ليس كل المسلمين ولا معظمهم ولا حتى أقلية كبيرة منهم إرهابيين، لكن الواضح أن كل الإرهابيين على المستوى العالمي هم مسلمون (سريلانكا وما تبقى من جماعات مختلفة، هم محليون وأصحاب مطالب محلية محددة). وقد حرصت الأجهزة الأمنية في الغرب، وخاصة عند القيام بعمليات التفتيش قبيل السفر أو عند مداخل المباني الخ، حرصا شديد على عدم اتباع أسلوب التصنيف الانتقائي. ولكن

تـبعات التعطـيل وتضـييع وقت مئات الألوف من الأفراد بحثا عن حفنة صـغيرة ، فيما يشبه محاولة العثور معمليا على مواد لا يزيد تركيزها على بضـعة أجـزاء في المليون (ppm)، تجعل البعض يقولون بصراحة أنه لا مفر من اتباع التصنيف الانتقائي. فمثلا ــ هكذا يذهب دعاة هذا المنطق ــ ما الجدوى من تفتيش إمرأةٍ بيضاء تحمل طفلا رضيعا، أو رجلٍ مسن الخ؛ بينما الإرهابيون هم "عـادة" مـن الشـباب ذوي الملامـح والأسماء "الشرقأوسـطية". وهـذا كلام يثير اتهامات وشكاوى تصدر عن أبرياء أو، غالـبا، عـن موالين للإرهاب يهمهم تصعيد درجة التوتر والحقد، والعثور على مبرر جديد للمزيد من الإرهاب].

ثانيا: اتساع نطاق المساهمين في الجهد الحربي

كانت "القاعدة" حتى وقت قريب تمثل الرائد الوحيد أو الفاعل الرئيسي في المعارك، مع ملاحظة أنها لم تعد مجرد منظمة مركزية ولا حتى شبكة، بل أصبحت إيديولوجية وأسلوب عمل: تعطي الإلهام وتترك التفكير والتنفيذ لأفراد وجماعات محلية (Home-grown) مما يوفر المرونة اللازمة تطبيقا لمـبدأ "فكـر عالمـيا واعمل محليا" (Think globally, act locally). وقد تكاثـرت الجماعـات الإرهابية "المحلية"، ومن أهمها: جماعة أبو سياف ــ الجماعـة الإسلامية ــ حركة المقاومة الإسلامية ــ جيش محمد ــ العسكر الطيـبة (جـيش الأبرار) ــ عسكر الصحابة/ عسكر جهانجوي ــ الجماعة الإسلامية المسلحة ــ حزب التحرير الإسلامي ــ جماعة أنصار المهدي ــ حـركة الجهـاد الإسلامي ــ عصبة الأنصار ــ حركة المجاهدين / حركة الأنصار ــ الخ؛ ناهيك عن مئات الجمعيات والجماعات الداعمة للإرهاب.

لكـن بالإضـافة للقـاعدة وأتباعها، التي تمثل معا مدرسة الإسلاميزم السـني؛ من الواضح دخول الإسلاميزم الشيعي ساحة الحرب، والذي تمثل مدرسَـتَهُ إيران والمليشيات، كحزب الله. وبالطبع كانت إيران منبعا لتصدير الـثورة الإسـلامية مـنذ استيلائها على السلطة، لكن الجديد هو أن عملية "حـزبلة" (Hizbullaization) يبدو أنها قد بدأت تجري في الحرب. ولا بد من ملاحظة التالي:

١ ــ **اتحـادٌ في الهدف الأسمى:** حتى أكثر الغزاة شراسة، من جنكيز خـان إلى هتلر، كان لديهم أهداف ملموسة: الأرض، الثروة الخ. لكن جنود ومجاهدي الإسلاميزم لديهم هدف واحد أسمى يعلو ولا يعلى عليه؛ ألا وهو

بسط سيطرة وسيادة الإسلام على العالم وإقامة دولته العالمية الشمولية (التوتاليتارية). وهو بطبيعته من الأهداف المطلقة التي لا ينفع معها التفاوض أو التفاهم (أو حتى الشراء!)، يقف وراءه هوس أخروي عدمي وغيبية غبية، ولا يمكن التعامل معه بالمنطق ـ أي منطق.

ولا يوجد خلاف حول هذا الهدف بين مدرستي الإسلاميزم. فمن ناحية، تسعى المدرسة السنية (طبقا لفكر القاعدة والجماعات المغذية مثل الإخوان وغيرهم) إلى "قيام دولة الخلافة" وتعتبر كل "من قعد عن استعادتها آثما" وترى أن "توحيد القوى الإسلامية الحية في كل دولة أو تجمع إسلامي واجب شرعي" (راجع: رفعت السعيد، "التنظيم الدولي للإخوان"، الأهالي ١٧ مايو ٢٠٠٦). وهذا لا يختلف كثيرا عما تقول به مدرسة الإسلاميزم الشيعية طبقا لكلام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في يناير ٢٠٠٦: "لا يجب أن نخجل من إعلاننا أن الإسلام مستعد ليحكم العالم (...) يجب أن نعد أنفسنا لنحكم العالم".

ويجب ألا ننسى أن المصادر "الفكرية التي تؤسس للإسلاميزم، مثل كتاب "علامات على الطريق" للإخواني السني سيد قطب منتشرة جدا في إيران، كما أن مدرسة الحجتية (التي ينتمي إليها أحمدي نجاد) قد تمثلتها واحتضنتها وتستلهمها.

٢ ـ **تنوعٌ في الأهداف المرحلية:** التي هي بالنسبة للإسلاميزم الشيعي إعداد الطريق لعودة الإمام الغائب (وتعجيلها) لكي يؤسس الحكم الإسلامي العالمي؛ أو السعي لإقامة تجمعات أو دويلات إسلامية تتسع رقعاتها لتتلاحم على طريق تكوين دولة الخلافة العالمية، بالنسبة للإسلاميزم السني.

٣ ـ **محورية استراتيجية "الذخيرة الحية":** وهي جزء من استراتيجية بث الفوضى والتخريب والرعب، حيث السلاح الرئيسي هو الاستعداد للموت. فالإسلاميزم الشيعي لا يقل هوسا بسلاح العمليات الانتحارية عن الإسلاميزم السني. وينبه العالم السياسي الألماني ماثياس كونتزيل (في النيو ريبابليك الأمريكية) إلى تمجيد نجاد للاستشهاد إذ قال في لقاء بعد انتخابه للرئاسة: "هل هناك فن أجمل وأكثر سماوية وأبدية من فن موت الشهيد؟" وفي بداية ٢٠٠٦ تفاخر العميد محمد كوساري، الذي يرأس المخابرات العسكرية للجيش الإيراني قائلا: "لقد حددنا نقاط الضعف عند كل أعدائنا...

ولدينا ما يكفي من الذخيرة (٥٢ ألفا من الانتحاريين) المستعدين لضرب هذه المواقع الحساسة".

وكتطبيق لأساليب بث الرعب، لاحظ ما جرى مع الصحفيين الأمريكي والنيوزيلاندي الذين أُطلِق سراحهما يوم ٢٧ أغسطس بعد أسبوعين في أيدي إحدى الجماعات المسلحة بغزة، إذ حرصت الجماعة على إجبارهما (وفوهات البنادق موجهة لرأسيهما) على إشهار الإسلام قبل الإفراج عنهما. والأمر ليس مجرد هداية كافرَين ــ تراجعا عن التحول بمجرد الإفراج عنهما ــ بل بالأحرى توجيه رسالة واضحة ومحددة للعالم: أن شعار "أسلِم تسلَم" الذي مورس في فجر الإسلام أصبح شعار قائما. ويردد ابراهيم عيسى (صوت الأمة ٧ أغسطس) نفس الشعار بفخر وحماس في مقال بعنوان "خربت خيبر" يُذكر بما حدث ليهود خيبر في سابق العصر والأوان...

٤ ــ انحصار التحارب بين "مدرستي" الإسلاميزم في العراق، مع تصاعد المعارضة له كما اتضح من رسائل الظواهري للزرقاوي (وإعلان الزعيم الجديد لجماعة الزرقاويين مؤخرا بضرورة التركيز على قتل الأمريكان هي دليل عل تغير في التوجه)، ومن تزايد الضغوط الشعبية في المنطقة، لأنه يضيع الجهود التي ينبغي تركيزها على محاربة العدو المشترك. كما أن هذه الضغوط واضحة أيضا من المساندة الشعبية السنية لحزب الله ولإيران ومشروع قنبلتها النووية الإسلامية (الشيعية) بسبب الشك في كون القنبلة الإسلامية الباكستانية (السنية) قد لا تكون حرة الإرادة في المعركة المصيرية. ومن المدهش ملاحظة كيف أصبح الرئيس الإيراني وزعيم حزب الله (الشيعيان) معبودي الجماهير الجدد بالنسبة لأعداد غفيرة من الشباب (السنيين) في مصر وغيرها.

وحتى لو بدا العراق على شفا حرب أهلية، فهي ليست حربا بين أشقاء الإسلاميزم بقدر كونها محاولة لإفشال مشروع إقامة دولة جديدة في العراق، ولتحويله إلى "دولة فاشلة" تنطلق منها الميليشيات في حربها الكونية.

ثالثا: تطور تكتيكات الحرب

في عمليات الإرهاب "التقليدي" يتم تفجيرٌ في وسط مدنيين، غالبا بواسطة انتحاريين. الجديد هو أن أسلوب "حرب العصابات" الذي تقف وراءه ميليشيات مسلحة بدأ في الدخول على المسرح على يد تنظيمات مثل

جيش المهدي أو حزب الله، الذي كان من اللافت للنظر أنه يمتلك قدرات عسكرية توازي، من ناحية التسليح والتدريب، بل تزيد عن، ما تتمتع به جيوش دول.

ومن الناحية العسكرية البحتة فإن اللجوء إلى مثل هذه التكتيكات التي يصعب مواجهتها، وخصوصا في المجتمعات الحديثة، يشكل تصعيدا نوعيا لا جدال حول خطورته. ولنا أن نتذكر ما حدث في "انتفاضة الضواحي" بفرنسا في نوفمبر ٢٠٠٥ إذ كانت أشد مخاوف رجال الأمن وقيادة الدولة هو تحول الأمر إلى حرب عصابات، يستحيل القضاء عليها بدون تصعيد درجة العنف وحدوث خسائر بشرية لا يستهان بها.

بمعنى آخر، فبينما لا يعرف أحد على وجه التحقيق كيف سيتطور شكل حرب الإسلاميزم ضد باقي العالم، إلا أنه من المؤكد أن هذا سيحدث؛ وأن الحرب هي، وستكون، مختلفة تماما عن الحروب العالمية السابقة. يمكن فقط ملاحظة أننا ربما كنا في انتقال بين مرحلتي الإرهاب وحروب العصابات. يدور كلاهما حول قيام انتحاريين بنشر الموت وإحداث دمار وخراب وبث الرعب. ينفذ "الإرهاب" كل هذا في أي (وكل) مكان، لكن بدون مواجهة مباشرة؛ بينما تعتمد "حرب العصابات" على الكر والفر في مناطق المواجهة.

ويقول بعض المحللين في الغرب أن مرحلة أخرى ستكون عندما تُدخِل دولة ما، محتمل تكون إيران، أسلحة الدمار الشامل للساحة. ومن الواضح أن تعبير "المراحل" غير دقيق، لأن كل مرحلة تضيف طبقة لما سبقها؛ أي أن الإرهاب سيستمر مع حرب العصابات ويضاف إليها أسلحة الدمار الشامل كمجرد أسلحة وتكتيكات في الحرب.

إذن قد تغيرت قواعد الحرب، ولم تعد الجيوش التقليدية تفي بالغرض ولا التفوق التكنولوجي ضمانا للنصر.

وهناك حاليا عدة دول تعمل فيها الميليشيات بحرية: العراق وفلسطين ولبنان (وكلها بدعم إيراني) والصومال؛ إضافة لأفغانستان، حيث عادت ميليشيات الطالبان لتسيطر على مناطق معينة، وشرق باكستان (وزيرستان) التي أصبحت موئلا للطالبان والقاعدة، بعلم وتأييد أجهزة مخابرات الجيش الباكستاني. كما أن إعلان مرشد الإخوان في مصر، في حوار مع وكالة الأنباء الفرنسية، حول استعداد الجماعة لإرسال "عشرة آلاف مقاتل من

شباب الجماعة فورا للقتال إلى جانب حزب الله في لبنان"، يعيد للأذهان التنظيم السري للجماعة ويثير التساؤلات حول استعداداتها العسكرية وهل لها ميليشيات مستكينة على طريقة الخلايا الإرهابية النائمة في أوروبا، وكيف أن مزاعمها حول "المسالمة" ليست أكثر من تواؤم مؤقت مع مقتضيات الأمور، يمكن التراجع عنه في لمح البصر عند الضرورة.

وتتمتع الميليشيات والجماعات المشابهة بمميزات الجيش بدون مسئولياته والتزاماته، كما تلجأ إلى الغموض المتعمد حول الرصاصة وبطاقة الانتخاب (Bullet and ballot).

ويلاحظ مارك ستين (شيكاغو سن) أن ما حدث من إقدام حزب الله على إعلان الحرب ضد إسرائيل كان يستدعي منطقيا سقوط الحكومة اللبنانية وتولي حزب الله مسئولية الدولة بدلا منها. لكن "الفاعلين غير المنتمين لدولة" (Non-state actors) مثل حزب الله والقاعدة لم يعد لديهم ــ في الوقت الحالي ــ اهتمام بالانتقال إلى مرحلة الدولة، إذ لديهم سمك أكبر يستحق اصطياده: إقامة خلافة إسلامية كبرى، ولذلك فالحصول على مقعد في الأمم المتحدة وفريق أوليمبي هي معطلات وليست مزايا، والدولة "ذات السيادة" لها فائدة بالنسبة لهم فقط كقاعدة عمليات، كما كانت أفغانستان، وكما هي لبنان وباكستان والصومال (ومصر؟) الخ. ولا يهمهم إطلاقا مسألة الانتماء لدولة.

وقد كان مصطلح "الفاعلين غير المنتمين لدولة" يشير في التسعينيات إلى مجموعة مكونة من بضعة عشرات من النشطاء (أو الإرهابيين) وبضعة مئات أو آلاف من المساندين. لكن ماذا لو تحولت فئات بأكملها في المجتمع إلى "فاعلين لا ينتمون لدولة"؟ ربما لا يكونوا إرهابيين، لكن على الأقل غير مبالين تماما بالدولة، التي هم (بالإسم) مواطنين فيها؛ بل معادين لها ــ مثلما هو خطر ماثل في أوروبا.

ومن هنا أهمية مثل هذه الاستطلاعات التي تقول أن نسبة مسلمي أوروبا الذين يقولون أن "الإسلام" هو انتماؤهم الأول تتراوح بين ٨١% في بريطانيا و٦٩% في أسبانيا و٦٦% في ألمانيا و٤٦% في فرنسا (لوموند ٢٩ اغسطس). وفي أعقاب القبض على مجموعات جديدة من المشبوهين بالإرهاب، واكتشاف أن معهدا دينيا إسلاميا في جنوب انجلترا يُستخدم وكرا لتجنيد وتدريب المجاهدين، أعلن رئيس قسم مكافحة الإرهاب بسكوتلاند

يـــارد فـــي ١ ســـبتمبر أن هـــناك داخل بريطانيا الآلاف من المشكوك في ضلوعهم في الإرهاب ــ وكلهم "بريطانيون".

رابعا: قواعد الحرب: كل الأسلحة مباحة

١ ــ عــدم الإلــتزام بقواعــد وقوانين الحرب المتعارف عليها: فليس هــناك مـــانع عند جنود الإسلاميزم في خطف الرهائن أو استخدام الدروع البشــرية أو وضـــع الأســلحة في وسط مناطق آهلة بالسكان أو استهداف المدنييــن في جانب العدو أو الاستهانة بوقوع إصابات صديقة (فالإله يعرف أتــباعه وسيتولى إدخالهم الجنة حتفا). بل كل هذه الأمور أصبحت جزءا لا يتجزأ من قوانين الحرب الجديدة عند الإسلاميزم.

٢ ــ العقــول الابــتكارية للإرهابيين: (من كان يتوقع في أكثر خيالاته جموحا تحويل الطائرات إلى قذائف كما حدث في ١١ سبتمبر؟)، وهي تلتف حول احتياطات الأمن بكافة أنواعها؛ بل تجعل إمكانية "التصنيف الانتقائي"، التـــي أشرنا إليها، قليلة الفائدة: فمثلا في محاولة تفجير عشر طائرات مدنية عبر الأطلنطي التي أحبطت يوم ١٠ أغسطس قبيل اندلاعها، كان هناك من بيـــن ٢٣ شخصـــا قبضـــت عليهم السلطات البريطانية ثلاثة من المتحولين للإسلام الذين لا تدعو أسماؤهم ولا ملامحهم بالطبع إلى الشك...

٣ ــ الإعجــاز العلمي للإرهاب: إضافة للابتكارية، وبرغم اتساع الهوة العلمـــية والثقافـــية والتكنولوجـــية مـــع الغرب، إلا أنه مع العولمة وتنوع المصــــادر أصـــبح مـــن السهل شراء التكنولوجيا وتطويعها واستخدامها في الحـــرب ضد من اشتريت منهم. فلتنفيذ عملية تفجير برجي التجارة العالمية فـــي مانهاتـــان، نـــيويورك، في ١٩٩٣ استخدمت شاحنة معبأة بأطنان من المـــتفجرات؛ لكـــن عملـــية تفجـــير الطائرات المدنية التي أحبطت في ١٠ أغســـطس كانـــت تقـــوم علـــى استخدام كميات صغيرة (Miniature) من مـــتفجرات سائلة شديدة الفعالية، مخبأة في تعليب مواد تستخدم كل يوم، ذلك لأن أجهـــزة الكشـــف المستخدمة في المطارات في الوقت الحالي لا يمكنها اكتشاف مثل هذه المتفجرات.

٤ ــ الابتزاز والتخويف من حدوث عمليات إرهابية كنتيجة "لسياسات معيـــنة"، في محاولات للتأثير على سياسات الدول، ثم استغلال عدم امتثالها للابـــتزاز كمبرر لمزيد من الإرهاب. وأحدث مثال كان في بريطانيا: فبعد اكتشـــاف مخطط ١٠ أغسطس (والذي كان يجري الإعداد له منذ أكثر من

سنة)، رُفعت رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء البريطاني، وقعها ثلاثة من أعضاء البرلمان البريطاني المسلمين وثلاثة شخصيات بارزة، بالإضافة إلى ٣٨ جمعية إسلامية، بما فيها مجلس مسلمي بريطانيا، مدعين أن سبب انخراط الشباب المسلمين البريطانيين في الإرهاب هو سياسة الحكومة البريطانية اتجاه أفغانستان والعراق، وأخيراً لبنان (!!) من ناحية أخرى، إذا كان هؤلاء يلقون باللائمة على سياسات بريطانيا وأمريكا "ضد الدول الإسلامية" فما هو الدافع وراء عملية القطارات التي فشلت بمحض الصدفة في ألمانيا (حقائب كبيرة معبأة بالمتفجرات) ، والعملية الأخرى التي اكتشفت في الدانمارك ــ إلا إذا كان من باب التخويف والتحذير.

٥ ــ **السعي المحموم لامتلاك أجهزة الدمار الشامل:** وكمثال، فإن إصرار إيران على امتلاك القنبلة النووية بكل وسيلة، وتحديها للمجموعة الدولية التي تدرك الخطر القادم لكن تُحجم عن استخدام القوة لإجهاضه، سيجعل استخدام هذه التكنولوجيا على يد دولة أو جماعة مسألة وقت، تمهيدا لتفعيل الرغبة السادية في إخضاع العالم وإذلاله، قبل تحطيمه.

٦ ــ **تداخل حدود المعسكرات المتحاربة:** في الحروب القديمة كانت الجيوش تقف وجها لوجه وكان تحديد العدو من الصديق، أو تمييز المحارب من غير المحارب، أمورا سهلة. حتى ما أطلق عليهم "الطابور الخامس" كانت هناك وسائل للتعامل معهم. وفي الحرب الباردة، أقام الاتحاد السوفييتي ستارا حديديا حول نفسه، كان سببا في حمايته (وأيضا في عزلته)، وكانت الأمور واضحة إلى حد كبير. أما في هذه الحرب، التي جاءت في عصر العولمة فإن سهولة التنقل وهجرة (غزو؟) الملايين لأرض "العدو" تلعب أدوارا هائلة. وقد كان من المتوقع أن يؤدي التلامس والتعايش الإنساني إلى تقارب بين البشر بغض النظر عن خلفياتهم، لكن انخراط أعداد من مهاجري الجيل الثاني والثالث، الذين قد لا يعرفون أوطانهم الأصلية، في أعمال إرهاب يدحض مثل هذه التوقعات الساذجة التي لا تأخذ في الاعتبار تأثير "الثقافة".

٧ ــ **الانفجار المعلوماتي والاتصالاتي** الذي كان من المتوقع أن يؤدي إلى تدعيم الحرية وسيادة ثقافة العقل والعقلانية، لكن اتضح أن الخوف من الانفتاح يؤدي بالعكس إلى سرعة الهروب إلى الماضي والاحتماء به.

وكذلــك فقــد ســاعدت تقنــيات الاتصالات على سهولة تواصل المخربين وحصولهم على المعلومات التي يستفيدون منها في خططهم.

خامسا: هل هناك إشارات حول قرب خمود الحرب؟

وإن كــنا نتمــنى ذلك لكن الإجابة، للأسف، هي بالنفي؛ على الأقل في المســتقبل القريــب. بــل العكــس صحيح: فكل الدلائل تشير بوضوح إلى استعارها واشتعالها:

١ ــ **الــنجاح في معركة ينعش النفوس** ويحفز جنود الإسلاميزم على زيادة الجهود للوصول إلى الهدف الأسمى. فالعدو هو "نمر ورقي" لا يمكن أن يقــف أمــام جــند الله المســلحين بالإيمان والرغبة الشبقية في الانتحار (الاستشهاد).

٢ ــ **حــتى الفشــل في إحدى معارك الحرب**، أو مجرد وجود رد فعل قــوي من الجانب الآخر، يثير "المشاعر" ويبعث على الرغبة في "المقاومة" والتصــعيد والانــتقام، أيا كانت التضحيات ومهما كانت العقبات التي يجب البحــث عــن أساليب جديدة لتخطيها؛ فالأهداف المطلقة لا تقف في طريقها عقبات أو انتكاسات.

٣ ــ **القنــبلة الديموغرافية** التي يكاد ينفرد بها العالم الإسلامي تعطيه مددا لا ينضب من "الذخيرة الحية"، وتجعل الأمل في انطفاء الحرب مرتبطا بالوصول إلى استقرار سكاني، وهو ما نجحت الصين والهند في تحقيقه من قبل، لكن هذا يصطدم بثوابت عقائدية في عالم الإسلام.

٤ ــ **شعور عارم وراء الحرب، يجعلها حربا ثورية شعبية** بالأساس. وطــبقا لأمــير طاهري ففي تقدير الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، فإن القوة الإســلامية العظمى (Islamic Superpower) الصاعدة لديها مزايا حاسمة ضد الكفار. فالإسلام لديه من الشباب في سن الحرب أربعة أضعاف ما لدى الغرب ذي الشعوب التي تتقدم في العمر. وهناك مئات الملايين من "الغزاة" المتشــوقين للاستشهاد بينما يكره شباب الكفار الحرب لأنهم يخافون الموت ويحــبون الحياة. والإسلام لديه أيضا أربعة أخماس احتياطيات النفط، وبهذا يــتحكم في شريان حياة الكفار. وأكثر من ذلك، فإن الولايات المتحدة، التي هي القوة الكافرة الوحيدة القادرة على الحرب، مكروهة من باقي العالم.

٥ ــ **تغلغــل فكــر الإرهــاب ليصــبح "التــيار العــام الوســطي"** (Main stream). فــي الماضــي كــان هناك حرج وخجل، حتى وإن كان

مـــتداريا، مـــن فكر الإرهاب؛ لكن الآن أصبح تعضيده وتأصيله نصوصيا شائعا بدرجة متزايدة.

خـــذ مـــثلا ما نشرته صفحة الفكر الديني بالأهرام (٢١ يوليو ٢٠٠٦) تحـــت عـــنوان "الشهادة طريق الجنة" حيث تنقل عن الدكتور خيرت يوسف نور الدين بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر: [بلوغ الأهداف الكبرى فـــي الحياة يستلزم جهدا وتضحيات كبرى، ولما كان من أشرف التضحيات وأســـماها ما كان ابتغاء رضوان الله تعالى، فتطلب ذلك أن تكون التضحية بكـــل مـــا هو غال ونفيس وليس هناك أغلى على الإنسان من نفسه وروحه لـــيقدمها في سبيل الله ويدحر أعداء دين الله ويرد أصحاب الظلم والعدوان، وذلك هو المراد لمصطلح الشهادة والاستشهاد]. [إن الناس تختلف مقاصدهم فـــي صـــفقاتهم التي يعقدونها كلٌ بحسب الهدف الذي ينشده (..) ومنهم من يشـــترى نفسه ابتغاء مرضاة الله، وهذا النوع يبتغي من وراء صفقته الآخرة وســـلعة الله الغالـــية ألا وهي الجنة، وهؤلاء الصنف من الناس هم الشهداء (..)]. [ولقـــد بذل رسول الله (ص) كل جهد حتى يرسخ هذا المعنى العظيم في نفوس أصحابه الكرام، وكان صلى الله عليه وسلم يفصح عن حب عميق للشـــهادة حملـــه على التمني أن يرزق بها مرات عديدة فقال: "والذي نفسي بـــيده لوددت أن أغزو في سبيل الله فأُقتَل، ثم أغزو فأُقتَل، ثم أغزو فأُقتَل". أخـــرجه البخاري ومسلم]. [فللشهداء حياة أبدية في جنات النعيم في ضيافة ربهـــم عـــز وجـــل، وقد بين ذلك رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم فقال: "للشـــهيد عند الله ست خصال: يغفر له في أول دفعة في دمه، ويرى مقعده مـــن الجـــنة، ويجار من عذاب القبر، ويأمن من الفزع الأكبر، ويحلى حلية الإيمـــان، ويـــزوج مـــن حور العين، ويشفع في سبعين إنسانا من أقاربه". أخرجه ابن ماجه والترمذي وقال "حسن صحيح"].

وتحـــت عـــنوان "..وللعملـــيات الاستشهادية شروط" حول الفرق بين العملـــيات الانـــتحارية والاستشهادية يقول الدكتور عبد الله ربيع أستاذ الفقه بجامعـــة الأزهر: [(..) يقول الحق جل وعلا: "إن الله اشترى من المؤمنين أنفســـهم وأموالهـــم بـــأن لهم الجنة، يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويُقتلون" (الـــتوبة: ١١١) فلا فرق عند من باع نفسه لربه، بين رصاصة يستقبلها في صـــدر مقـــبل غير مدبر أو حزام ينسف به الأعداء (..) ويشترط لمن يقوم

بهـذا العمل أن يضمن التنكيل بالعدو وأن يؤدي ذلك إلى خسارة كبيرة في صفوف الأعداء(..)].

ما الفرق يا ترى بين ما يقوله بن لادن أو الظاهري أو الزرقاويون أو حسـن نصـر الله وبين هذا الكلام الذي لم يصدر عمن يطلق عليهم "فقهاء المـوت"، بل عن "أساتذة جامعيين"؛ وهو منشور في صحيفة رسمية واسعة الانتشـار، وقطعـا لا يختلف عما يبشر به الوعاظ العاديون؟ لقد أصبح فقه الموت جزءا من الفكر العام "الوسطي".

٦ ـ **انقسـام المجموعة الدولية**، وخاصة الغرب، والعجز عن الاتفاق على الخطر ومصادره وكيفية مجابهته. كما تحول مبدأ القطبية المتعددة إلى أن تعمـل كـل دولة قطب لمصلحتها المؤقتة والنتيجة هي محصلة صفرية بالنسـبة للجميع، بما في ذلك العالم الإسلامي الذي سيعاني بقدر معاناة باقي العـالم كله من جراء استيلاء الإسلاميزم على مقاديره. أضف لذلك الخوف من الاتهام بالإسلاموفوبيا، أو (كما صرح شيراك أمام سفراء فرنسا في ٢٨ أغسـطس) "ضرورة عمل كل شيء للحيلولة دون "وقوع طلاق" بين العالم الإسـلامي والغـرب" ـ وهي فلسفة طيبة بالقطع، بشرط ألا تؤدي للتخاذل أمام الخطر الداهم.

٧ ـ **الردع لم يعد ينفع**. وقد كان هناك بين الاتحاد السوفييتي والغرب خطـوط حمـراء وردع متبادل لكن كيف يمكن ردع من لا تهمهم الحياة؟ وكـان هناك منطق، لكن لا يمكن الاتكال على منطق مع هوسيين يعتقدون أنهم ينفذون إرادة الآلهة. (ألم يعلن أحمدي نجاد في ٦ سبتمبر أن "بوش لن يستطيع تحدي إرادة الله" (الذي يعمل، بالطبع، لصالح إيران).

٨ ـ **الـدور السلبي الهائل للبترول**. فمن ناحية، أصبحت دول الخليج، بمـا فـيها إيـران، تحقق حوالي ٣٥٠ مليار دولار سنويا كفائض (نؤكد: فـائض) دخل مع تضاعف سعر البرميل من ٢٥ إلى ٧٥ دولار. وشئنا أم أبيـنا، فـإن جزءا كبيرا يذهب لتمويل الإسلاميزم. وبالإضافة، يمثل الدخل البترولـي الهـائل عائقا أمام كل حركات الإصلاح والدمقرطة (كما يكرر توماس فريدمان) إذ ترشو نظم الحكم الاستبدادية الفاسدة شعوبها لتلهيها عن مطالـب الـتقدم. ومـن ناحـية أخـرى فإن ضيق المسافة بين المعروض والمطلـوب من البترول يجعل العالم تحت رحمة الدول الإسلامية التي في خطـر الوقـوع بإيدي جنود الإسلاميزم، كما أن سعي دول كالصين لتأمين

مصـــادر الطاقـــة عـــن طريق اتفاقات مع دول كإيران يشل يدها عن اتخاذ مواقف قوية أمام أمور مثل الطموحات النووية لإيران التي تهدد العالم كله.

٩ ــ **الــدور السلبي الهائل للإعلام** المساند للإسلاميزم نتيجة استخدامه بكفـــاءة مثيرة للدهشة لتقنيات متقدمة (أنتجها الغرب..). ويقوم هذا الإعلام بـــدوره كـــذراع فـــي الحـــرب بـــدون مواربة عن طريق التعبئة التهييجية للجماهـــير، مـــع عـــدم الالـــتزام بأي قواعد مهنية في سبيل النصر. فاللغة "مشفرة" (راجع ما تفعله "الجزيرة" والصحافة المصرية وغيرها)، والمعايير مـــزدوجة بـــل متعددة (لا يهم أحدا أن يموت عشرات أو مئات الألوف من المســـلمين علـــى يد مسلمين ــ كما يحدث مثلا في السودان ــ لكن القيامة تقوم عند مقتل مسلم واحد، حتى على سبيل الخطأ أو الردع، على يد الغرب أو إســـرائيل). أضف لذلك أن كاميرات تصوير الإعلام العالمي مسموح لها بالـــتواجد فقـــط فـــي المـــناطق التي تخدم الهدف التعبوي، كما أن التزييف الفاضـــح مستباح: وكمثال، فقد اضطرت وكالة رويتر لسحب ٩٠٠ صورة التقطها مصورها الخاص أثناء الحرب الأخيرة في لبنان، بعد اكتشاف قيامه بتزييف صور باستخدام برنامج "فوتوشوب".

كـــل هذا يطلق العنان للغرائز الدينية الهوسية المجنونة جاعلا للحرب شـــعبية هائلة، ويساعد على تجنيد المزيد من المجاهدين، ويحول الأمر إلى كرة ثلج يستحيل الوقوف أمامها حتى إن توفرت النيات.

١٠ ــ **الفجوة الحضارية** بين عالم "الإسلام" والغرب يصعب عبورها؛ وحتى لو توقف الغرب عن التقدم، فعالم الإسلام يحتاج لمئات السنين للحاق. هـــناك دول مـــثل الهـــند والصين تتحرك بسرعة هائلة على طريق التقدم والتحديـــث: خـــذ مـــثلا حديثا من الصين، وكأن ما يحدث بها لا يكفي؛ فقد تخلـــت مقـــررات المرحلة الثانوية ابتداء من هذا العام عن كل انواع التلقين الإيديولوجـــي وأصـــبحت تركـــز على أفكار "الابتكار، والنمو الاقتصادي، والتجارة الخارجية، واحترام التعدد الثقافي، والتناغم الاجتماعي". قارن هذا بمـــا يجري تلقينه في مدارس العالم الإسلامي من أفكار الاستعلاء الأجوف وكراهية الآخر.

***

عـــالم "الإسلام" يبدو غير راغب (فقه مخالفة الكفار) في، أو غير قادر علـــى، الـــتقدم. الحل الوحيد الذي يقدمه الإسلاميزم هو الإصرار العصابي

على تحطيم الغرب والعالم؛ وبهذا يتحقق النصر المبين! الكارثة الحقيقية هي أن أتباع الإسلاميزم هم جادون تماما وليس عندهم أي نوع من الهزار!

٣– أم الدنيا:
مخاض متعثر، في منطقة ملتهبة

"ياليتـــنى أنـهــض وأجمــع شتات نفسى كما الصقر الذهبى الجميل برأس العنقاء"

(فصل ٧٧ من بردية آنى كتاب الموتى)

مصر ومشكلة العرب مع "الجينات"

نشـــرت صحيفة قومية كبرى منذ فترة مقالا حول كتاب صدر في لندن يذكـــر أن "أقـــباط مصــــر ليسوا عربا ولكنهم استعربوا نتيجة للفتح العربي وصـــاروا عربا فقط بحكم اللغة والثقافة العربية"، فيقول كاتب المقال معلقا عليه:

" يؤلمنـــي تكـــرار الغمز واللمز على هذا الوتر في كثير من المصادر الأجنبـــية رغم تعارضه مع حقائق العلم الناصعة، فحقائق التاريخ أن أصل سكان مصر منذ العصر الحجري هم العرب الساميون الذين قدموا إليها من شـــبه جزيـــرة العرب، ذلك المورد البشري المتجدد الذي صار ينبض على توالـــي الأزمان بالموجات المتتالية من الهجرات البشرية إلى منطقة الهلال الخصيب ووادي النيل قبل التاريخ المكتوب بمئات السنين. وأثبتت الدراسات الحديثة أن عصر بداية استخدام المعادن بمصر يبدأ مع دخول الساميين إليها ومعهـــم حضـــارة راقـــية ممـــثلة فـــي دياناتهم وكتاباهم وفنونهم ونظمهم الاجتماعـــية كـــبداية لتاريخ طويل كان مسك ختامه اتحاد مصر كلها تحت راية واحدة حملها مينا موحد القطرين حوالي ٣٢٠٠ ق. م."

"ولـــم يـــنقطع هذا الطوفان العربي الهادر على مدى التاريخ المصري القديـــم، من هجرة قبائل عربية بأكملها من قلب الجزيرة العربية إلى وادي النـــيل والهـــلال الخصيب. ومن أشهر الهجرات العربية السامية هجرة أبي الأنبياء ابراهيم (الخليل) إلى مصر.."

وقـــد كـــان الظن أن الحكاية مجرد تشنج فردي لا يستحق الرد، إلا أن تواتر كتابات حول أفكار شبيهة تجعلنا نستنتج أن التشنجات ليست فردية.

انظـــر مثلا إلى ما كتبه بعد ذلك أحدهم (لا ذكر للأسماء – ابتعادا عن الشخصنة) حول ".. ظاهرة غريبة هذه الأيام وهي الحديث عن تقزيم الوطن العربي من خلال (...) الحديث عن الأصول العرقية للمنطقة العربية. فهناك مـــن يصـــنف دول الخلـــيج على أنها مجموعة هجرات أعجمية للمنطقة ثم يـــتحدث عـــن الأشـــورية العراقية والفينيقية اللبنانية والفرعونية المصرية والأمازيجـــية المغاربـــية والأفريقـــية السودانية والبربرية الجزائرية وكأن

العرب هم مجموعة من المرتزقة وليس لهم أصل (...) ولكن تلك الدعوات غالبا ما تتكسر على صخرة العروبة الصلبة التي لن يستطيع أحد أن يكسرها أبدا وهي باقية لأنها أساس وضعه الله حين أنزل القرآن وجعل أساس العالم في توحده على كلمة سواء ولن يتم ذلك إلا بالوحدة العربية أساس الوحدة الإسلامية.."

***

معالجة موضوعات (فكاهية) مثل هذه مضيعة للوقت ولكن لا بأس من التذكير بالتالي:

أولا: نلاحظ أن مثل هذه الكتابات هي غالبا بأقلام مصريين يستميتون في التأكيد على عروبتهم بالدم والعنصر. وفي نفس الوقت تكثر كتابات من عرب "حقيقيين" تتهم المصريين بأنهم أس البلاء وراء كل مصائب العرب (وبغض النظر عن حدة الأسلوب، فليست كل هذه الكتابات على غير حق..).

ثانيا: نؤكد أنه – في رأينا– لا يُشَرِّف المصريين، كما لا يشينهم، أن يكونوا عربَ العنصر. فالعنصرية، في كلتا الحالتين، دعوة مقيتة تفترض أن مجموعات بعينها من البشر تتمتع بتميزٍ في الجينات التي تسكن خلاياها. وبالإضافة إلي فساد تلك الفكرة علميا، فالمهم هو "الجينات الحضارية والثقافية"، وهي التي لا يُثبت نوعيَتها إلا المنجزات على أرض الواقع (من ثمارِها تُعرف الشجرة...). المشكلة أنه أحيانا عندما تدل ندرة المنجزات علي طبيعة تلك "الجينات الحضارية"، يلجأ العنصريون ممن يرفضون الاعتراف بالحق، الذي هو فضيلةٌ كبيرة، إلى أساطير تنفخ الذات مع توهم بمأمورية خاصةٍ أوكلتها السماء لهم؛ بل وبأن السماء، وليس فقط الأرض، تتحدث بلغتهم.

ثالثا: هناك بالفعل نظريات تقول أن شبه الجزيرة كانت مزروعة بالسافانا في عصر مطير غطى المنطقة الممتدة عبر صحراء أفريقيا الكبرى حتى المحيط الأطلنطي؛ ثم عندما حدث جفاف، هجرها سكانها إلى بقاع أخرى. وحتى لو صدقت هذه النظريات، فمن باب أولى أن يرحل السكان إلى أقرب البقاع؛ وهي في الشمال، حيث أنهار دجلة والفرات والأردن وبردى، بدون الحاجة إلى مشقة عبور البحر الأحمر (باستخدام عبّارات جدة–السويس المكلفة!) أو الدوران حول خلجانه الشمالية. ثم مَن الذي قال

أن وادي النـيل كان منطقة خالية من السكان في انتظار أن يأهلها الهاربون مـن جفاف شبه الجزيرة؟ ناهيك عن أن النظريات الأكثر وثوقا هي أن شبه الجزيـرة لـم تكـن مسـتودعا لتصدير البشر بل إن سكان مابين النهرين (وغـيرهم من العابرين للمنطقة) هم الذين نزحوا جنوبا في فترات قحط، أو تمدد سكاني الخ.

علـى أية حال، ولنفترض جدلا أن مجموعات بشرية من شبه الجزيرة قـد رحلـت إلـي وادي النيل؛ فلنتذكر أن هذه أحداث وقعت، إن كانت قد وقعـت، قبل عشرين ألف سنة على أقل تقدير. ولذلك فلا معنى للكلام عن "العرب" وكونهم أصل "المصريين" أو غيرهم. فعندئذ لم يكن هناك عرب أو مصريون أو برازيليون أو زيمبابويون. فهذه مصطلحات لا تُطلق إلا داخل الـتاريخ المـدون، على مجموعات بشرية ذات خصائص مشتركة بصورة كافية.

رابعـا: تقطـع أكثر النظريات وثوقا في الجغرافيا البشرية بأن سكان شـمال وادي النيل (أي مصر) وشمال أفريقيا عموما هم أساسا من أصول أفريقية حامية. ويذهب جمال حمدان إلى أن المصريين القدماء شعب أصيل (autochtonous) لـم يفـدوا إلـيها مـن مكان آخر، وإن كانت قد حدثت اخـتلاطات لكـن مـع وجود استمرارية جنسية عبر العصور ومنذ ما قبل الأسرات. فالمصريون الحاليون، إذن، هم (بغض النظر عن اختلاف الدين) مـن سـلالة المصريين الأقدمين مع وجود قطرات من دماء عربية وسامية وقوقازيـة وأوروبـية الخ ذابت فيها. بمعنى آخر يشكل المصريون "سبيكة" واحدة متجانسة إلى حد كبير. وعند دخول العرب لمصر كان أهلها يتحدثون لغـتهم المصـرية (القبطية). وبدأت عملية إحلالها مع فرض العربية كلغة رسمية في الدواوين (عام ٧٠٦)، ولكنها استمرت كلغة للتعامل اليومي لأكثر من أربعة قرون، ثم بدأت تنحسر بشكل تدريجي؛ فحتي القرن السادس عشر كانت هناك مناطق في الصعيد لاتزال تستخدمها. ويشترك المصريون اليوم فـي اللغـة العامية التي لا تتميز فقط بوجود كلمات مصرية قديمة تتخللها بالمئات، ولكن حتى طريقة نطقها للعربية تعكس في حد ذاتها اللغة المصرية القديمة بلهجاتها الصعيدية والبحيرية الخ. كما يشترك المصريون في عادات وتقاليد ترجع لآلاف السنين، لم يفلح حتى تغيير الدين في اقتلاعها.

باختصـار، فالأمـة المصرية حقيقة واقعة، ذات بُعدٌ عربي هام بحُكم

اللغة والثقافة. وإن عانت الكثير من الضربات والطعنات فهي لم تمت.

خامسا: يحتاج المرء إلي تعاطي موادٍ يعاقب عليها القانون من أجل سبر أغوار الادعاء بأن قبائل "العرب" قد دخلوا مصر "قبل التاريخ المدوّن ومعهم حضارة راقية ممثلة في دياناتهم وكتاباهم وفنونهم ونظمهم الاجتماعية". هذا هراء مقطر من نوع رديء، ولذا نكتفي بسؤال ساذج: إذن كيف عرفتم بأمر تلك "الحضارة الراقية وكتاباتها الخ" في غياب التاريخ المدون؟ (لاحظ غطرسة اختزال الساميين في "العرب". لاحظ أيضا أنه عند استحالة الزعم بأن المصريين تحولوا فجأة إلى عرب بالعنصر بعد القرن السابع، يلجأ العنصريون إلى القفز وراء التاريخ بآلاف السنين في حركة دَجَليّة غير بارعة، يسندونها بالإشارة إلى "حقائق العلم الناصعة" التي لا وجود لها!).

سادسا: هذا يجرنا إلى السؤال التالي: "من هم العرب"؟

إذا كانت سجلات التاريخ، وليس الأساطير والأوهام، هي سبيلنا إلى الإجابة، فإننا سنكتشف أن "العرب" لم يكن لهم ذكر قبل القرن التاسع قبل الميلاد. فالآثار المصرية، مثلا، بها نقوش تدل على أن قدماء المصريين قد عرفوا من الآسيويين: الحيثيين والعمو والميتاني والأشوريين والفرس. ولكن لا شيء يمت بصلة إلي "العرب" من قريب أو بعيد، وإن كانت هناك إشارات إلي "القوم الرعاة" وهو تعبير يظن علماء المصريات أنه ينصرف إلى قبائل وشعوب رعوية، ممن كانوا يهددون حدود مصر الشرقية.

وأول ذِكر للعرب على مسرح التاريخ كان في وثيقة أشورية تعود إلي حوالي ٨٥٠ ق.م. تشير إلى القضاء على مؤامرة مجموعة من المتمردين من بينهم المدعو "جنيبو العريبي". وبعد هذه الوثيقة، وحتى القرن السادس ق م، وردت في كتابات الأشوريين والبابليين إشارات عديدة عن "العريبي" و"العرابو" و "العُربي"، أحيانا عن كونهم ممن يدفعون إتاوات، وأحيانا أخرى عن حملات تأديبية ضدهم في حالة خروجهم عن طاعة الدولة الأشورية.

وتشير بعض السجلات إلى "مَلِكات العرب" كقبائل تسكن شمال شبه الجزيرة. ومن هذه الإشارة ومن شيوع أسماء القبائل المؤنثة رجح بعض العلماء أن القبائل العربية عرفت في مرحلة من تاريخها نظام المجتمع الأُمّوي (ماترياركي) حيث المرأة هي رأس القبيلة.. (ملحوظة فكاهية: يبدو أن المرأة في ذلك الوقت قد سامت الرجل الأمَرّين.. ولذلك، فما إن استعاد

السيطرة حتى انتقم منها وما زال يستمر مستميتا، جاعلا أوضاع المرأة العربية الأسوأ في الكرة الأرضية بأكملها..).

وهناك النظرية المستندة إلى الكتب الدينية والتي تقول بأن العرب هم من نسل ابراهيم، الذي سكن أور في جنوب العراق حوالي ١٨٠٠ ق.م.، عبر "هاجَر" الجارية المصرية التي انجبت له ابنه اسماعيل. غير أن هذه القصة في حد ذاتها لا تنفي أن منطقة شبه الجزيرة كانت مسكونة بقبائل أخري.

والعرب حين يتحدثون عن منشئهم يقسمون أنفسهم إلى ولد قحطان، وهم عرب الجنوب، الذين يقال أنهم أصفى عروبة من ولد عدنان وهم عرب الشمال؛ ربما بسبب كون الأخيرين من أجناس اختلط فيها العرب مع الذين ينسبون أنفسهم إلى اسماعيل (عن طريق عدنان ومضر).

وهناك (كما يقول د. لويس عوض في كتابه "مقدمة في فقه اللغة العربية" الذي استقينا منه عددا من المعلومات التاريخية) نظرية تربط بين العرب والهكسوس، تقول أن الهكسوس (الصيغة اليونانية من "حكا – خازو")، وهم قوم رعاة قد جاءوا إلى منطقة ما بين النهرين (ربما كانوا من أصول قوقازية) ثم طوردوا، أو لم يطب لهم العيش فيها، فتسرب البعض منهم إلى مصر عبر حدودها الشرقية. وإذ كانت مصر تمر بعصر ضعف تمكن هؤلاء من حكم الدلتا لمدة ١٥٣ سنة فيما بين ١٧٠٠ و ١٥٤٧ ق.م. من عاصمتهم أفاريس، بشرق الدلتا. ثم استجمعت مصر قوتها في الجنوب حول العاصمة طيبة، وطاردتهم علي عهد أحمس. ويبدو أن المقام قد انتهى بهم في شبه الجزيرة، إذا لاحظ العلماء أن اسم منطقة الحجاز مشتق من (حكا خازو). كما أن اسم أحد ملوكهم (خمودي) أصبح يطلق على فرع منهم (ثمود) في شمال الحجاز.

(ملحوظة: لو كان العرب الذين غزوا مصر في القرن السابع تجري فيهم دماء هكسوسية كثرت أم قلت، فمعنى ذلك أنهم عادوا إليها ونجحوا فيما فشل فيه أجدادهم فحكموها لقرون إلى أن "لهفها" منهم المماليك ــ هؤلاء العبيد الذين استجلبوهم لحمايتهم...)

وقد بدأ اسم "العربية" كمنطقة يظهر حوالي ٥٣٠ ق.م. في سجلات للفرس باللغة المسمارية. أما الإغريق فقد عرفوا العرب في القرن الثالث ق م، وأشاروا إلي ديارهم باسم "أرابيا" علي وزن "إيطاليا"، ولكن بعض

الكـــتابات تشـــير إلى البدو الساميين في كل صحراوات الشرق الأدني علي كونهـــم "عرب" أو "أعراب" (بنفس الطريقة التي يُختص بها البدو عادة حتى اليوم).

الخلاصــــة إذن هــــي أن "العـــرب" أمة حديثة جدا، والزعم بأنهم أصل ســـكان مصر هو نوع من التشنج العنصري الذي يستدعي لتفسيره تشنجات جيولوجـــية وتاريخـــية يصعب اثباتها. فهم على الأغلب موجة متأخرة من الموجات التي جاءت من الشرق (القوقاز وما حول بحر قزوين). ولعلها لم تســـتقر فـــي بـــلاد ما بين النهرين أو الشام الكبير لأنها وجدت فيها أقواما مـــنظمة أقوى منها بأسا وأعلى حضارة، أو لعلها آثرت حياة البدو والرعي التـــي ألفـــتها فـــي مهدهـــا الجبلي الأول، فنفذت إلى الفراغ الكبير في شبه الجزيـــرة، حيـــث اســـتقرت مكتفـــية بـــروابط العصبية القبلية والطوطمية العشائرية كأساس للتماسك الاجتماعي.

ســـابعا: اللغـــة العربية، بلهجاتها العربية الجنوبية والشمالية، هي (كما يقـــول د. لويس عوض) لغة سامية تربطها وشائج قربي من اللغات العبرية والارامـــية والفينيقية والأشورية والأكادية الخ. وقد اندثرت لهجات العربية فـــيما عـــدا الحجازية لغة قريش. ويبدو أنها لم تعرف التدوين إلا متأخرا، حيـــث أن أقـــدم نص معروف يرجع إلى ٣٢٨ ق.م. وهو شاهد قبر امرؤ القـــيس، أي بعـــد أربعة آلاف سنة من بدء الكتابة في مصر ثم في سومر. ومجموعـــة اللغات السامية تمثل فرعا في شجرة اللغات. ومن هذه الشجرة تمثل مجموعة اللغات الحامية (كالمصرية) فرعا، ومجموعة اللغات الإندو-أوروبـــية فـــرعا آخـــر. وعـــن طريق هذا الفهم يمكن تفسير وجود جذور مشتركة لكثير من الكلمات عبر فروع الشجرة.

ثامنا: الحضارة لا تأتي إلا مع الاستقرار وهو ما عرفته شعوب أودية الأنهـــار فـــي بـــابل والشام ومصر فابدعت حضارات هناك شواهد محددة علـــيها، يعرفها الناس وخاصة دارسو الآثار وعلم الإنسان (الأنثروبولوجي) بكافة فروعه. أين هي آثار الحضارة القديمة في شبه الجزيرة؟ هناك بالطبع آثار إرهاصات حضارية في الطرف الجنوبي (حضارة سبأ وحِمَير)، وهناك آثـــار حضارات نبتت وانطفأت سريعا مثل مملكة النبطيين وعاصمتها بترا فـــي الأردن الحالـــي وشـــمال شـــبه الجزيرة (حتى منتصف القرن الثالث الميلادي).

ومــع هذا فليس لأحد أن ينكر علي العرب الأقدمين نبوغهم في البلاغة وبــالذات فــي الشعر الذي استقرت قواعده حوالي القرن الخامس الميلادي، بأعمدته الرئيسية: المديح والهجاء والفخر والغزل. ولكن المؤسف، إن أردنا الحديــث عن الجينات الحضارية والثقافية التي ورثها العرب المحدثون عن الأقدميــن، أن نجدها قد شكّلت عقولهم بصورة مدمرة، مُحدثة فيها ما يشبه العاهات الفكرية. فقد أصبحت البلاغة والمبالغة هي الخلفية الثابتة في العقل العربي إذ تحل محل التحليل والفحص بل والفعل. ووصل المديح مبالغةً إلي الــنفاق المُقــزّز والتألــيه. والهجاءُ تحول إلى منظومة متكاملة تبدأ بالردح والقدح وتنتهي بالتخريب وما أكثر منه. أما الفخر فقد صار حالة مستعصية مــن النرجســية المرضــية مع مُركّب زيادة هو في الحقيقة مركب نقص بالمقلوب. وانتهي الغزل إلي الهوس بالجنس، كبتا وانفجارا (دنيا وآخرة).

تاســعا: لا يمكن لمنصف إلا أن يلاحظ أن تاريخ العرب مع العنصرية قديــم. فمــثلا، كان محورُ الفتنة الكبرى في صدر الإسلام هو الصراع بين دعــاة الســيادة للعرب (وبالذات قريش، خير العرب الذين هم خير الناس) ودعــاة السيادة والحكم للمسلمين. وقد انتصر الأولون فحكم بنو أمية حوالي قــرن مــن الــزمان (مُتّخذيــن ــ بالمناسبة – دمشق المتحضرة عاصمة لدولتهم...) حتى أزاحهم العباسيون.

***

خــتاما، تــأمل في أحوال"العالم" العربي لتجده يشترك في الجوار وفي اللغة، كلاماً ووعاءً للثقافة، وفي الكثير من المصالح المشتركة، ولكنه يعجز عــن أن يــتوحد أو أن يــتقدم فيصب جام غضبه على "الأشورية العراقية والفينيقــية اللبنانية والفرعونية المصرية.." الخ (انظر أعلاه). ثم يلجأ دعاة التشــنج العنصــري إلى اختلاق وتلفيق الشذرات معا لإنتاج أساطير تصبح حقــا مبيــنا لا يقبل النقاش، يجري تكرارُه بفخامةٍ وتعالٍ وتأفف ممن يجرؤ علي مناقشته.

ثــم تأمّل، في المقابل، الاتحاد الأوروبي الذي يتكوّن من ٢٥ دولة لها ٢٠ لغــة رسمية؛ أما عن الأصول العرقية والإثنية فحدث ولا حرج. ولكن أحدا هناك لا يهتم بهذه "التفاصيل" إلا على سبيل المزاح والتندر أو من باب البحــث العلمــي من جانب المتخصصين. فالمهم في الوحدة الأوروبية هو وحــدة المصــالح ووحــدة القيم: قيم الحرية واحترام الإنسان الفرد واحترام

القانون والديموقراطية، وإدراكٌ راقٍ بأن في التعددية ثراء وقوة وحيوية.

هــل المشــكلة أن القــيم الرئيسية التي تجمع العرب، الذين يقال أنهم "ظاهرة صوتية" تطورت مؤخرا لتصبح "ظاهرة ارهابية"، هي قيم التخلف؛ وأحد دلائله ذلك التمسك الأبله بأهداب العنصرية وعراقة الجينات؟؟

الثقوب السوداء!

اصطلاح الثقوب السوداء (black holes) هو تعبير عن صورة يفسِّر بها علماء فيزياء الفضاء النجمي ما يحدث في حالة بعض النجوم عندما يبلغ بهـا العمـر عتيّا، إذ تتناقص كميات الغازات التي يمكن أن تحرقها فتنهار على ذاتها تحت ضغط الجاذبية الذاتية الهائلة الناشئة عن الدوران المتسارع حول نفسها (gravity collapse).

وقد كان العالم الهندي الشاب (عندئذ!) شاندرا سيكار هو أول من نظَّر، في ثلاثينيات القرن الماضي، لإمكانية وجدود الثقوب السوداء في الكون، بناء على نظرية آينشتاين حول النسبية العامة. ولكن صعوبة تصديق الفكرة بالإضافة إلى انتقادات الكثير من العلماء المعاصرين له دفعاه إلى إهمال الموضوع والتراجع الضمني عنه. غير أن عمله الهام في هذا الموضوع الذي ثبتت صحته فيما بعد مع التقدم التكنولوجي، كان من الأسباب الرئيسية لحصوله على جائزة نوبل للفيزياء في ١٩٨٣. [بل وقد أطلقت وكالة الفضاء الأمريكية اسمه "شاندرا" على تليسكوب فضائي أرسل في عام ١٩٩٩ إلى مدار حول الأرض من أجل دراسة أعماق الفضاء باستخدام الأشعة "السينية"].

ولا يمكن لأحد أن "يرى" مثل هذه "الثقوب السوداء" ولا أن "يعرف" بصورة مباشرة ما يجري بداخلها، لأن من خصائصها أن الضوء نفسه لا يخرج منها! وهذا في حد ذاته هو سبب إطلاق هذا التعبير المشهور عليها. ولكن يمكن الاستدلال على وجودها بطرق غير مباشرة.

ولما كان من المعروف أن الضوء يسير في خطوط مستقيمة وبسرعة ثابتة، فقد ذهب بعض العلماء في البداية – في محاولة لفهم ما يحدث – إلى أن الفوتونات التي تشكل الضوء (طبقا للنظرية الكميّة) "تنجذب" إلى الأجسام ذات الكثافة الفائقة. ولكن اتضح فيما بعد أن "نسيج" الفضاء الزمكاني (أي المكون من الزمان والمكان) نفسه هو الذي يتغير شكله وتنتابه انحناءات وتقعرات بالقرب من أمثال تلك الأجسام. أما في الحالات القصوى الناشئة، كما أسلفنا، عن الانهيار على الذات تحت ضغط الجاذبية فإن الانخساف

"الزمكانـــي" يصل إلى ما يمكن تشبيهه بـ "الثقب". وليس الناتج عن ذلك هو فقــط أن الضـــوء لا يخرج، بل أن الزمن نفسه في داخل تلك "المنطقة" لا يمكـــن أن يخضع لمعايير الزمن في باقي أرجاء الكون فيتباطأ بشدة حولها ويـــتوقف بداخلها. بل يذهب البعض إلى احتمال أن تؤدي مثل هذه "الثقوب" (نظريا) إلى مناطق أخرى من الكون، أو إلى أكوان أخرى، تخضع لقوانين فيزيائية لا نعرفها، بل (ولم لا) قد يسير فيها الزمن بالاتجاه العكسي!!

نطمئن القارئ المحترم، الذي نقدّر تحمله لهذه المقدمة الطويلة والثقيلة، إلى عدم وجود النية في أن نقلبها نكدا عن طريق محاولة (لسنا مؤهلين لها) للغوص في بحور الفيزياء، ونؤكد له في نفس الوقت انعدام النية في السعي إلى منافسة كَتَبة "الإعجاز العلمي" إياهم... (الذين قد أفتى أحدهم أخيرا بأنه قـــد ثبـــت أن فـــي "العـــدس" شفاء للنفس والروح، بغض النظر عما يفعله بالمصارين!)

ولكـــن الحكاية، في واقع الأمر، تتعلق بما يبدو من العجز الشديد الذي تجابهـــه العلـــوم السياســـية والاجتماعية وغيرها في محاولتها العثور على التوصيفات المناسبة والدقيقة لأحوال المنطقة التي ننتمي إليها. وحتى العلوم البيولوجـــية التـــي أسعفت الدارسين والباحثين بمفردات لغوية مناسبة حول "أمراض" التخلف والعجز، و"سرطان" التطرف أو "إيدز" الإرهاب، الخ الخ، لـــم تعـــد تكفي. كما لم تساعد علوم المعمار، وكيف أن "طلاء" الجدران قد يساعد على "تحسين الصورة"، إذ أنه قد ثبت أن القبور المبيّضة لا يتغير ما بداخلها بمجرد "وش دهان".

ولذلك لم يكن هناك بد من اللجوء إلى الخوض، على مضض، في علوم أخـــرى بحثا عما يمكن أن يشرح ويفسر! وهكذا، يبدو أننا قد وجدنا ضالتنا عـــند أهل علوم الفيزياء في نظرية "الثقوب السوداء"، التي نعتذر مقدما عن كون واضعيها هم جميعا من الكفرة الملاعين.

***

وطـــبقا لأسس التفكير العلمي، فلكي تصبح نظرية ما جديرة بالاعتبار، فعلـــيها أولا أن تـــنجح فـــي تفسير الظواهر المعروفة قبل أن يلجأ أحد إلى الاسترشـــاد بهـــا في توقع واستكشاف ما ليس ظاهرا للعين. ويبدو أن لهذه النظرية فرصة جيدة في النجاح!

ففي البداية نجد أنها تتعلق بحالة نجوم كبيرة كانت "ساطعة" في وقت ما من حياتها قبل أن يحدث لها ما حدث. وهذا ينطبق على منطقتنا التي كانت ذات يـوم مـن بيـن الحاملين للواء الحضارة لفترة من التاريخ، ثم نضبت طاقـتها وسارت في طريق الأفول بتسارع متسارع. وهذا هو الجزء السهل من تطابق تلك النظرية مع الواقع.

ثـم نجدهـا تفسـر حالة الانشغال والولع الشديد "بالذات"، الأمر الذي يحـاول الـبعض أن يجـد له تحليلات نفسية وحضارية مختلفة؛ بينما هو يحـدث، ببساطة، نتيجة للدوران السريع حول الذات بعد أن أصبحت منطقة جاذبية هائلة لا فكاك منها؛ فيزداد الدوران سرعة وتتعاظم الجاذبية بالتالي، وهكذا دواليك..

وبعـد ذلك نجدها تفسّر انعدام قدرة من يعيش خارج "المنطقة" على أن "يـرى" مـنها شيئا سوى "ظلمة دامسة"، وإن كان يمكن بالطبع أن "يستدل" علـى وجودهـا عن طريق وسائل أخرى.... وفي نفس الوقت لا يملك من يعيش بداخلها أن "يدرك" أنه غير "مرئي"(!) وقد يستبد به الغضب إذا "قيل" لـه أنـه ليس عنده سوى "الظلام" وأنه لا يمكن ملاحظة وجوده سوى عن طـريق قـياس درجة التواء الفضاء الذي يحيط به.... هذا بالطبع إذا أمكن أصـلا التواصل بين أهل "الداخل" وأهل "الخارج"، الأمر الذي تنفي النظرية إمكان حدوثه، وهو ما يثبته الواقع بصورة مدهشة!!

ثـم نجدها تفسر لنا حالة الانفصام الزمني بين المنطقة وباقي الكون، إذ أن الزمـن الـذي يخضـع لقوانيـن عامة ومطلقة في كافة مناطق الكون "السوية"، نجده، كما أسلفنا، يتباطأ حول "الثقب الأسود" إلى أن يتوقف تماما فـي داخلـه، وربمـا يسـير في "الاتجاه المعاكس" في خارجه من الناحية الأخرى! وإحقاقا للحق، فإنه لا ذنب لأهل المنطقة ممن يعجزون عن إدراك أنهم يعيشون في زمن قد "توقف" أو قد يسير بالعكس؛ فمن الطبيعي جدا كما تقـول قوانين الفيزياء ألا يدرك من يعيش في منطقة الثقب الأسود "سرعة"، أو حتى اتجاه، الزمن مقارنة بما يجري في باقي أنحاء الكون التي لم تحدث فيها حالة الانهيار الذاتي التي يخضعون لها!

وإذا حاولت أن "تفهم" ما يبثه عبر وسائل الإعلام "مفكرون" عويصون أو "أسـاتذة" جهـابذة أو "مسئولون" لا يُسألون، قد لا يسعك، كانسان "عاقل" (أي لـم يبـتلعه الثقب اللعين!)، إلا أن تصفه بالهراء، فننصحك بأن تتحلى

بـالحلم وتـرجع إلى ما سبق وقلناه: فالمشكلة هي أن الفضاء الزمكاني قد "تبعجر" فيما يجاور الثقب، بينما قد تمزق نسيجه حيث تتركز حالة الانهيار الذاتـي... وبالتالـي، إحقاقـا للحق مرة أخرى، فلا ذنب لمن يعيشون في المنطقة إذا فعلوا ذلك، فمن الطبيعي جدا كما تقول قوانين الفيزياء ألا يدرك من يعيش في منطقة الثقب الأسود أن الفضاء الزمكاني نفسه قد التوى، وهم لهذا متناسقون معه و "متكيّفون" مع شكله (وبه)!

وهل هناك نظرية أخرى تفسر لنا ما يراه البعض غريبا، وهو أن تسود في "المنطقة" قوانين منطق تخالف وقد تناقض أساليب وقوانين المنطق التي تعـرفها أجـزاء أخـرى مـن "الكون" المحيط بهم؟ أو تفسر حالة التمسك المسـتميت بالـتخلف بـل والاندفاع الجماعي فيه بقوة رافضة لأي محاولة للتغيـير بالإقناع؟ أو تفسر حالة فريدة في العالم حيث نجد أن بعض (نقول بعض!) الحكام هم الذين يحاولون قيادة شعوبهم ناحية التحديث والتمدن، فإذا بالشـعوب تعصـي وتزداد تمسكا بالظلام، هذا بينما يقول لنا تاريخ ثورات العالم أن العكس هو ما ينبغي أن يحدث؟!

الخ الخ الخ

***

والآن، وبعد أن ثبت نجاح النظرية في التفسير بصورة معقولة، لماذا لا نجرب، على استحياء، شيئا من الاستطراد في محاولة لاستقراء المستقبل...

وبعـيدا عن الفذلكة واللف والدوران حول الموضوع، فالسؤال الحقيقي والمهـم بل والحيوي الذي نبحث عن إجابة عنه هو: هل يمكن الخروج من حالة "الثقب الأسود" ؟ وإذا كان هذا ممكنا، فكيف؟؟

لشديد الأسف فإن قوانين الفيزياء التي لجأنا إليها لا تبعث، في حتمياتها الرياضـية، على التفاؤل إطلاقا. ولذلك فليس أمامنا سوى ثلاثة اختيارات. أولهـا أن نـأمل في معجزة من السماء تقلب أمثال تلك القوانين. وقد يطول انتظارنا لمثل هذه المعجزات حتى نهاية الدهر.

وثانيها، أن نقبل بأن الحتميات التي تتنبأ بها مثل هذه النظريات العلمية قـد لا تنطبق بالضرورة على البشر، أفرادا وجماعات، الذين يختلفون عن الجماد والعجماوات في امتلاك حرية الإرادة والضمير التي خلقهم الله عليها. وفـي هذه الحالة لا مفر من التساؤل عن أيهما قد يأتي قبل الآخر: هل لابد مـن الفكـاك أولا مـن حالة "الثقب الأسود" لكي يمكن العودة إلى الفضاء

الزمكاني السوي مثل باقي خلق الله في هذا العالم؛ أم هل يا ترى أن انتشار الحرية والتفكير العلمي والمجتمع المدني وتجديد الفكر الديني قد تكون كفيلة بالمساعدة على الفكاك؟ تساؤل عسير لا يمكن الجزم برد قاطع له!

ومـــن ناحية أخرى ربما يحسن، ثالثا، التمسك بأن مثل هذه النظريات التـــي لجأنا إليها ليست إلا من صياغة ملاعين الكفار المتكالبين على الأمة، الذين لا همّ لهم إلا التآمر عليها لنهب ثرواتها ونهش لحمها وشرب بترولها والفتّ في يقينها وتحطيم إرادتها والهيمنة على مقدّراتها.

ولا شك في أن هذا الخيار هو الأكثر راحة للبال، والأقل تكديرا للفكر. فقد قالوا قديما أن الذي يفكر، دمه يتعكر.

زوابع التصحير

حدثــت زوبعة صغيرة في مصر بسبب سلسلة مقالات كتبها د. محمد عمــارة فــي جــريدة الأخبار المصرية [1]، تحت عنوان "الحروب الدينية والديانـــات السماوية". وقام عدد من القبط بتقديم شكوى إلى نقابة الصحفيين غضبا مما اعتبروه مساسا بعقائدهم الدينية في تلك المقالات؛ بل أبلغ أحدهم النـــيابة ضد الكاتب بتهمة "الازدراء بالأديان". وراح آخرون يرددون المثل القـــائل "إن كان بيتك من زجاج فلا تقذف الآخرين بالحجارة". [ولكن هؤلاء قــد نســـوا أن ذاك المثل أجنبيّ في الأصل وأنه قد أصبح، بعد تعريبه: "إن كـــان بيــتك من زجاج، فأحطه أولا بمجموعة من (...)، ثم إقذف الآخرين بالحجارة كما شئت]."

فـــي البداية نؤكد الرأي بأن الأديان، برغم تمتعها بالقداسة بين أتباعها، لا ينبغـــي أن تكون لها من الحصانة ما يعوق فحصها ونقدها وتحليلها، فهذا جـــزء لا يــتجزأ مـــن حرية الفكر في كل مكان بالعالم المتحضر. المشكلة بالطـــبع هـــي كيفـــية ممارسة تلك الحرية، وما ستؤدي إليه من الدخول في مســـاجلات عقائدية (تبقى غالبا عقيمة النفع)، في مجتمعات متخلفة يسيطر علـــيها الجهـــل والفكر الهوسي الظلامي حيث كثيرا مايتحول الدين إلى آلية غريزية للتنفيس عن غرائز البقاء والخوف والدفاع عن الذات والموت.

علـــى أي حال، قراءة الحلقات الأخيرة من تلك السلسلة تبين أنها تمثل نموذجا حضاريا رفيعا في الردح الديني. ولكن الأمانة تدعو للقول بصراحة أننـــن نجـــد فـــيها مـــا يستوجب الرثاء ويستلزم الشفقة، وليس ما يستدعى الغضب.

لماذا؟

بالإضـــافة إلـــى (وأيضا بسبب) حالة الإفلاس الحضاري التي تعيشها بلادنـــا ومنطقتـــنا، ولا يدري أحد كيفية الخروج منها؛ فإننا نجد العالم اليوم وقـــد أصبح صداعُه الدائم هو تنامي خطر "الإسلاميزم". فلا يمر يوم بدون أن تشـــير وســـائل الإعلام إلى عملية إرهابية (تتم أو يجري إجهاضها على

(١) سلسلة طويلة استمرت عبر الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤

أخـر وقـت) يُـبرر فيها مرتكبوها أفعالَهم ومشروعاتِهم الهمجية الدموية بالاســتناد إلى نصوص دينية تبدو صريحة وواضحة، لا تحتاج (على الأقل مـن وجهة نظر هؤلاء...) إلى شرح وتفسير، ولذا فما عليهم سوى الطاعة والتنفـيذ! والنتيجة هي أن ينشغل العالم، بإعلامه ومراكز بحوثه وسياسييه، حتى أذنيه بكثير من التساؤلات: كيف وماذا ولماذا ومن أين وإلى أين (...)

زد علـى ذلك أن العالم أصبح يرى مصر، منبعَ الحضارة، وهاهي قد غـدت مرتعا للتعصب ومنبتا لفطاحل من أمثال "أيمن الظواهري" و "محمد عطا" و "عمر عبد الرحمن" و..... و "أبو حمزة المصري"، ومؤخرا "محمد المصـري" (الإسـم الجهادي لخبير المفرقعات السابق بالجيش "ربيع عثمان سـيد أحمد" الذي تقول أسبانيا أنه الرأس المدبر وراء أحداث مدريد، والذي قبض عليه مؤخرا في ميلانو).

[ولمـن يبحـثون عن أسباب لكارثة "صفر المونديال" ألا يتجاهلوا هذه الـنقطة المحوريـة، بـدلا من تضييع وقتهم في لجان تقصي حقائق تحاكم مسئولين لا ذنب لهم ...]

في مواجهة واقع كئيب كهذا فإن ردود الأفعال في داخل مصر (والعالم العربي والإسلامي) تتراوح أساسا بين توجهات أربعة:

أولا: شريحة من الناس "العاديين" في كل مكان لا زالوا يعيشون حياتهم وتعـاملهم مـع الآخريـن طبقا لمباديء إنسانية راقية، وترفض ضمائرهم "الإسلاميزم" شكلا وموضوعا.

ثانيا: من يرون أن هناك "مشكلة حقيقية"، وأن الأمانة تقتضي أولا وقبل كـل شـيئ وقفة أمينة وجهدا من الفحص والنقد الذاتي. وهؤلاء مازالوا قلة نـادرة ولكنها، لحسن الحظ، تتزايد كل يوم. فالكتابات الرائدة والشجاعة من أمـثال المفكـر الكبير العفيف الأخضر بدأت تجد بعض الصدي، حتى وإن كان على استحياء.

[عقـد في باريس في يونيو ٢٠٠٤ مؤتمر تحت شعار "أبناء إبراهيم – فـن صـناعة السلام"، تحدث فيه الأمير الحسن بن طلال وعدد من الرموز الدينـية والمدنية في الأردن وفلسطين وإسرائيل وأوروبا وأمريكا. وإن كان مـن الغريـب ملاحظـة أن المتحدثين المسلمين عادة ما يُلقون كلماتهم ثم يذهـبون لحـالهم، ممـا يعكـس حالة ذهنية عامة لرفض الحوار أو حتى الاسـتماع للآخر؛ إلا أنه، من ناحية أخرى، كان من المشجع أن نستمع إلى

حديــث يــتطرق إلـــى "الأمانة الدينية" أشار فيه الأستاذ محمود مفتي، أحد العاملين السابقين مع الأمير الحسن، إلى ضرورة قيام رجال الدين الإسلامي بقـــراءة النصـــوص الدينـــية من منظور تاريخي، وضرب أمثلة من جهود مماثلـــة قام بها رجال دين يهود حول نصوص توراتية حربية (مثل ما نجده في سفر التثنية) باعتبارها مرتبطة بحادثتها وزمنها فقط].

ثالثا: من يرون أن هناك "مشكلة ما"، ولكنها تتطلب أولا وقبل كل شيء جهـــدا لتلطـــيف وتـــزويق الخطـــاب الديني، ولتحسين الصورة أمام العالم الخارجـــي، ومـــا يســـتتبعه هـــذا من أرتال الوفود التي تذهب للأجانب في بلادهـــم..... وهؤلاء يرون أنه يكفي التأكيد على عدد من "النصوص الدينية الإيجابـــية" مع تجاهل تلك "غير الإيجابية"، لكي يصدق العالم أن المشكلة قد تم حلها...

رابعـــا: من يدركون في أعماقهم بوجود "مشكلة"، ولكن بسبب مشاعر مـــتراكمة من "الانفصام بين الحلم والحقيقة" و "عدم القدرة على التكيف مع الواقـــع" و "الشك العميق في الذات" و "الشعور بالنقص" وغيرها مما يعرفه أطباء النفس، فلا يجد هؤلاء غير أمرين يدفعهم إليهما العقل الباطن؛ أولـهما اتهـــام العـــالم بالقـــيام "بحملـــة مسعورة بدون مبرر سوى الحقد"، وثانيهما الانغمـــاس فـــي جهـــود الإيحاء والتوكيد الذاتيين، المبنية على تفخيم الذات وتحقير الآخر. وهذا بالضبط مانرى الإعلام المصري (والعربي) يغرق فيه حـــتى أذنيه: فالحقيقة أن د. محمد عمارة ليس حالة شاذة؛ فإن كان آخرون يحـــاولون أن يكونـــوا أكثر تأدبا وأقل مباشرة في رسالتهم، إلا أن المحتوى واحدٌ إلى حد كبير، وهو أن الإسلام هو أفضل وأعظم وأروع وأبدع الأديان في الماضي والحاضر والمستقبل!

[ملحوظـــة: ألـــيس من الحري بالقبط، إذن، التحلي بمزيد من الاحتمال وطـــول الأناة، مراعاة للظرف الصعب والأزمة النفسية العاتية التي يمر بها بعـــض إخوتهـــم في الوطن؟ لقد احتملوا الكثير والقليل عبر مئات السنين، فليحتملوا هذه المرة أيضا!]

***

لا يوجـــد فـــيما كتبه السيد عمارة الكثير مما يستحق المناقشة. لكن من المهم ذكر بعض الملاحظات، آخذين في الاعتبار الابتعاد عن دائرة "السجال

الديني" الذي له الكثير من المتخصصين (والهواة!) والذي لا ينبغي، على أى حال، أن يكون مجاله صفحات الجرائد:

أولا: عند تناول "المقارنات العقيدية"، يبدو أن هناك فكرة مركزية في كتابات السيد عمارة وأمثاله؛ خلاصتها هي أن كل ما هو "بسيط وواضح وسهل" هو، بالضرورة ليس فقط "جذابا" بل "أفضل" مما هو "مركب أو صعب". وهذه (حتى وإن ترددت أحيانا بين مفكرين غربيين لأسباب مختلفة) فكرة صحراوية بدون شك. ولمناقشتها يكفي القول: إن كنا لا نجادل، على سبيل المثال، في أن منظر "نخلة تقف بجانب تل رملي" يمكن أن نعتبره "منظرا جميلا وبديعا"، إلا أنه لا يمكن لأحد (إن كان يستطيع إدراك الفرق) أن يقول أنه يفوق بالضرورة – ولمجرد وضوحه السهل والمباشر– جمال وروعة معبد الكرنك أو لوحة الموناليزا أو سيمفونية بيتهوفن التاسعة أو شلالات نياجرا الخ.

ومن ناحية أخرى، فلنفترض أن شخصا قد باشر من دروس محو الأمية ما يسمح له بالعد على أصابعه حتى الرقم عشرة: هذا أمرٌ مفيدٌ جدا بلا شك؛ إلا أنه لا يمكن، مثلا، أن ينفي – فقط بسبب سهولته وبساطته – صحة "الهندسة الفراغية" وضرورتها وأهميتها لفهم طبيعة الكون ثلاثي الأبعاد (مكانيا) الذي نوجد فيه.

ثانيا: أحد الآليات (الميكانيزمات) النفسية المعروفة للساعين إلى "تأكيد الذات" هو اللجوء إلى آراء آخرين، على طريقة "شهد شاهد من أهلها"، والقيام بالانتقاء الضيق الذي يفي بالغرض ولا شيء سواه. ولنأخذ مثلا "مونتجومري وات" الذي نقل د. عمارة بعضَ أقواله باعتباره "مُنصفا": المعروف أنه واحد من دارسي الإسلام ممن يطلَق عليهم في الغرب "الاعتذاريين" أو "المدافعين" (apologists). وبدون الدخول في التفاصيل حول الأسباب التي تدفعهم إلى ذلك (وإن كان لهم كل الحق في اعتناق ما يشاؤون من آراء)؛ فهؤلاء الاعتذاريون لا ينتمون، بأي حال، إلى طائفة الدارسين الذين يبنون آراءهم على نظرة نقدية ترتكز إلى البحث العلمي ووسائله (التي أُخضع لها تراث الأديان الأخرى.

"منوتجومري وات" هذا ينتسب أيضا إلى مدرسة "التناسبية" (relativism) التي تقول، باختصار، بعدم ضرورة اتباع الموضوعية التاريخية أو مراعاة صحة الحقيقة (الفكرية)، لأن المهم في النهاية هو

"الحقيقة الرمزية" (symbolic truth) فأنظومة الأفكار التي يتبعها المسلمون (أو غيرهم بالطبع) هي ـ كما يقول ـ "حقيقية بالقدر الذي تسمح به لمعتنقيها بالحصول على تجربة حياتية إجمالية بصورة مُرضِية". ويمضي إلى أن أية "فكرة" معينة تصبح، بالتالي، "حقيقية" لمجرد كونها جزءا من "أنظومة حقيقية" (في نظر معتنقيها)، وذلك بغض النظر عن إمكانية تناقضها مع حقيقة علمية أو تعليم متعارف عليه.

وينغمس "وات" في مجموعة من البهلوانيات الفكرية والإلتواءات الفريدة ليخلص إلى أسلوبه في البحث والعرض الذي يرتكز إلى أن "الباحث غير المسلم ليس عليه أن يشكك في أي فكرة داخل الأنظومة الفكرية الإسلامية، مادامت تلك تكفي لإرضاء الاحتياجات الدينية للمسلم". ويذهب إلى أنه لفهم الإسلام حقا (وإن كان ليس لتصديقه أو موافقته أو قبوله)، فعلى المرء أن يتخيل نفسه بداخله ويتفهم ما يقبله المسلم المؤمن. وهذا كلام يبدو جميلا؛ ولكنه يعني في النهاية، منطقيا، أن كل "الأنظومات الفكرية والعقيدية" متساوية وصحيحة بنفس الدرجة، بما يؤدي إليه ذلك من استنتاجات مثل تعادل فكرة الإلحاد، أو تعدد الآلهة، مع فكرة التوحيد الإسلامي، طالما أن كلا منها تريح المعتنقين بها!

فإن كان السيد عمارة يجد في بعض كتابات أمثال "وات" ما يراه منصفا وما يجده مريحا، فهذا شأنه! لكن لابد من تذكر أن ليس كل ما كتبه "وات" يمكن أن يعجبه أو يريحه، ولذا فهو بالطبع يختار ما يوافقه فقط...

ثالثا: يتحف السيد عمارة القراء بالمعلومات التي يستخدمها للوصول إلى الاستنتاجات التي تريحه. خذ مثلا ما قاله (في الحلقة التاسعة) عن أن الذين دخلوا الإسلام بعد قرن من الفتح الإسلامي لمصر وفارس والشام (أي حوالي سنة ٧٤٠ ميلادية) لا يزيدون عن٢٠% من السكان، حيث "الدولة إسلامية والرعية على دياناتها". هذه أرقام قد يتفق معها المؤرخون؛ ولكن الواقع لم يكن، كما يزعم، بسبب التسامح والمروءة والمحبة الأخوية (لنا عودة لهذا الأمر).

فالحقيقة التاريخية هي أن الدولة الأموية كان همُّها الرئيسي هو إقامة "مملكة – أو إمبراطورية – عربية". ولذا فيمكننا القول أن مقولة "الإسلام دين ودولة" كانت في عصرهم معكوسة، أي "الإسلام دولة ودين". كذلك، فإن كانت ثلاثية "الإسلام أو الجزية أو السيف" ظلت دائما قائمة، إلا أن

الأولويـــة القصوى كانت لجباية الجزية بسبب الحاجة الماسة لتمويل حروب التوســـع (الغـــزوات). بل وصل الأمر إلى أن بعض المتحولين إلى الإسلام هربا من عبء دفع الجزية، وجدوا أنفسهم مطالَبين بدفعها على أي حال لأن الـــولاة كانوا ملتزمين بتوريد مبالغ محددة من المال (إضافة بالطبع إلى ما يدخـــل جيوبهم وكروشهم)، ولم تكن دولة الخلافة مستعدة لسماع أعذار عن نقص الجباية بسبب تحول أهل الذمة...

مـــن ناحـــية أخرى، وبعد أسطر قليلة من معلومته السابقة، يقول السيد عمـــارة أن نســـبة المســـلمين في مصر ارتفعت إلى ٧٧% في سنة ١٨٤ هجـــرية (حوالي ٨٠٠ م). ومن الضروري هنا إعلان الانبهار الشديد بالدقة العلمـــية لمعلوماته الإحصائية. ولابد أيضا من تخيل إدارات "الإشهار" وقد أصـــبحت تعانـــي عندئذ من اختناقات رهيبة من جراء تدافع الملايين على التحول. (مع ضرورة التساؤل، بالمرة، إذا ماكانت إدارة الإحصاء المصرية قـــد تأسســـت فـــي تلـــك الحقـــبة وبدأت منذئذ تقليد نشر الأرقام التعدادية "المناسبة")..

وهـــو بالطبع ينسب التحول الفجائي إلى كون الأقباط اكتشفوا على حين غرة كيف أن الدين الجديد "أفضل وأسهل وأكثر رقيا" من دينهم. ربما! لكن الحقيقة التاريخية هي أن الدولة العباسية، بعد انتهاء عصر التمدد الجغرافي عـــن طريق الغزو أيام الأمويين، بدأت تعطي الأولوية لنشر الدين، وأخذت سياســـات التضـــييق ولـــوي الأذرع بشتى الطرق تنتشر. ومن بينها، مثلا، مضـــاعفة الجـــزية على من بقوا على دينهم لتعويض النقص في الإجمالي نتيجة تحول البعض، مع استعداد السيف للقيام بدوره الحاسم عند اللزوم!!

***

أخـــيرا، لا شـــك أن مثل تلك الأفكار "التصحيرية" التي تحاصرنا مثل ريـــاح الخماســـين تـــتوافق تمامـــا مـــع أيديولوجية بن لادن وسائر أتباع "الإســـلاميزم"، والتي تسعى بكل إخلاص وإصرار إلى تطهير الأرض من الحضارة (ومن المشركين)، والارتداد إلى البداءة والبداوة التي يتخيلونها في حالة نقاء ونقاوة لا وجود لها، حتى في مخيلاتهم المريضة.

ولكنـــنا، مع ذلك، لا نملك سوى تقديم واجب الشكر للسيد عمارة على جهوده الدائبة لتسلية القراء والابتعاد بهم عن موضوعات سخيفة، ولا طائل من ورائها، مثل الإصلاح والتغيير والتنوير والتقدم!

التفسير الجُحاوي للتاريخ

قلنا من قبل أنه لا يوجد الكثير مما يستحق المناقشة فيما كتبه د. عمارة في سلسلة مقالاته بعنوان "الحروب الدينية والأديان السماوية؟". لكن المشكلة في عدم التعرض لمثل هذه الكتابات هي ترك مدرسة التفسير "الجحاوي" للتاريخ تتفشى وتتوسع!

وهذه المدرسة تنتسب إلى ما يُحكى من أن جحا ذات يوم أخبر بعض الصبية، غالبا ليتخلص منهم، أن الوالي يقوم بتوزيع النقود، وبعد قليل وجد الكثيرين يهرولون مسرعين فلما تساءل ما الخطب، قالوا له أسرع إلى دار الوالي حيث توزع النقود! ومع أنه تعجب في داخله من سرعة انتشار الإشاعة الكاذبة التي أطلقها بنفسه، إلا أنه سارع معهم إلى دار الوالي؛ من يعرف فربما كان الأمر صحيحا!

هذه القصة الطريفة كثيرا ما تتكرر، بصورة أقلُ ظرفا بالطبع، عندما يحاول البعض إطلاق الادعاءات التاريخية؛ وعندما لا يناقشهم أحد في صحتها أو حتى معقوليتها، يتمادون. ومع تدافع الآخرين، ينتهي الأمر بأن يصدقها الجميع وتصبح "حقائق تاريخية"!! [وإحقاقا للحق، لا بد من إضافة أن تلك المدرسة التاريخية هي جزء من مدرسة فكرية جحاوية متمترسة في العالم العربي، تضارع مدرسة مثل الفكر الجدلي (هيجل) في الغرب، وتعتمد على مباديء ثابتة لا داعي لعرضها الآن..].

على أي حال، فإن كان من دواعي التعقل، بصفة عامة، تجاهل مثل تلك الكتابات؛ إلا أنه من اللازم أحيانا التعامل معها من باب فضح تلك المدرسة العتيدة، ليس إلا.

***

ومع التمني بأن يقوم مؤرخون حقيقيون وأمناء بدورهم، وفي انتظار أن يقولوا كلمتهم، سنجازف ببعض الملاحظات على كتابات د.عمارة:

(١) رد العدوان!!

يقول د. عمارة (حلقة ٧) تحت عنوان "مميزات الدولة الإسلامية": "ولم تخرج الدولة الإسلامية عن هذا المنهاج السلمي في الدعوة إلى الدين فوقفت كل حروبها عند حدد القصاص الذي يرد العدوان على حرية الدعوة وحرية الضمير وذلك حتى تضمن الدولة للمؤمنين حرية العيش الآمن في الأوطان التـــي يعيشـــون فيها.. فكان 'الإذن' بالقتال والأمر به لا للدعوة إلى الدين وتحصـــيل الإيمـــان به.. وإنما لحماية حرية الدعوة والإيمان من الفتنة في الديـــن.. وحمايـــة حرية المؤمنين من الاستفزاز من الأرض والإخراج من الديار"

ويضـــيف (في الحلقة ٨) قائلا: "إن الشريعة تفوقت على غيرها من كل الشرائع والحضارات والقوانين الدولية في أنها جعلت القتال والحرب استثناء مكروها لا يلجأ إليه المسلمون إلا للضرورة القصوى.."

وتحت عنوان "دولة التعايش السلمي" يقول: ".. معيار الدولة الإسلامية فـــي الســـلم والســـلام أو الحرب والقتال ليس الإيمان والكفر وإنما التعايش الســـلمي بيـــن الآخريـــن وبين المسلمين أو عدوان الآخرين على المؤمنين بالفتنة في الدين أو الإخراج من الديار.."

وتحـــت عـــنوان "رد عدوان المعتدين" يقول: "فالقتال فقط للدفاع ولرد عـــدوان المعتديـــن دونمـــا زيـــادة على رد العدوان وبالوسائل المكافئة لرد العدوان"

كل هذا مرة واحدة؟!

يارجل حرامٌ عليك! قل كلاما غير هذا!

لـــو كـــان د. عمارة قد اكتفى في مقالاته بما حشاه فيها من النصوص الدينـــية المختارة بعناية، والتي يمكن تفسيرها على أنها تدعو للسلم، بكونها مـــباديء "يجـــب" اتباعها؛ لقلنا حسنا، ولكن ماذا عن التطبيق؟ ولو كان – عندئذ – قد قال أن "الدولة الإسلامية" كانت في الحقيقة امبراطورية توسعية استعمارية، استخدمت في حروبها أساليب "تجافي مبادئها"، ولكنها، على أي حال، لا تختلف كثيرا عن أساليب امبراطوريات أخرى سبقتها ولحقتها؛ لقلنا إن الاعتراف بالحق فضيلة، حتى لو كان بعض الحق!

ولكـــنه هـــاهو ينســـب إلـــى "الدولة الإسلامية"، التي تاريخُها مسجل ومعـــروف، أمورا لم تحدث حتى في الخيال!! وحتى لو افترض أن بعض

قــرائه ممـــن دقوا عصافير مزركشة على أصداغهم أو طبعوا أختاما على أقفيتهم، فإن هؤلاء لا شك سيجدون صعوبة في تصديقه!

فهـــل يتفضـــل بـــأن ينبئنا، مثلا، ماالذي فعله أهل الشام أو فلسطين أو مابيـــن النهريـــن أو فارس أو الأناضول أو أرمينيا أو مصر أو أفريقية أو أيبـــيريا من قبيل "العدوان" على مسلمي الجزيرة مما يستدعي غزو بلاد أي مـــنهم؟ ومـــن من هؤلاء هدد "حرية الدعوة وحرية الضمير" في الجزيرة؟ ومَـــن هـــم ياتـــرى الذين "استفزوا المؤمنين من أرضهم أو أخرجوهم من ديـــارهم" فـــي الحجاز ليستحقوا القتال ضدهم في قرطاج (تونس) أو دوين (أرمينيا) أو ديبال (السند) الخ؟؟

***

لا داعـــي لأن نتـــناول هنا أحداث غزو مصر، لكن نكتفي بذكر مثال واحـــد فقـــط يعطي صورة حقيقية عما حدث في فلسطين، في بداية غزوات العـــرب للـــدول المجـــاورة، كعينة من كيف يكون "القتال والحرب استثناء مكروها لا يلجأ إليه المسلمون إلا للضرورة القصوى"....

طـــبقا لمـــا أورده الأســـتاذ دو بـــريمار [1]، استنادا إلى وثائق محققة ومنشـــورة، فقد أرسل صوفرينوس بطريرك أورشليم (إيلياء) في سنة ٦٣٣ خطابـــا إلـــى بابا روما وبطريرك القسطنطينية يقول فيه: ".. نرجو الله أن يشـــدد ويقـــوي ملوكـــنا حتى يكسروا تعظم كل البرابرة وخاصة السراسنة (العـــرب) الذيـــن، بسبب خطايانا، انتفضوا فجأة ضدنا، وانهمكوا في القيام بأعمال نهب شامل (يمارسونها) في غلظة ووحشية..."

وفـــي رسالة عيد الميلاد لسنة ٦٣٤ يتحدث صوفرينوس عن "أورشليم المحاصـــرة بالهاجريـــن (أحفـــاد هاجر، أي العرب) ... وكما أن السيف الملتهـــب للمـــلاك الواقف على باب الجنة منع آدم من دخولها، هكذا أصبح دخـــول بيت لحم في هذا اليوم لذكرى ميلاد المسيح (الذي تصادف في تلك السنة أن يكون يوم أحد) ممنوعا على المسيحيين، بسبب خطاياهم، بواسطة سيف السراسنة المسلول والممتلىء بوحشية شيطانية حقا".

وفـــي رســـالة عيد الغطاس (الثيوفانية) التالي في ٦٣٥ يقول: " كيف يـــتأتى أن تـــتزايد الغزوات البربرية المتتالية وأن تنتفض جحافل السراسنة ضـــدنا؟ لمـــاذا كل هذا التخريب والنهب؟ ولماذا أصبح سفك الدماء مستمرا

(1) Les Fondations de l'Islam, De Prémare, Seuil.

والجثــث صارت نهبا لطيور السماء؟ لماذا تُحطم الكنائس ويُمتهن الصليب؟ ...(هــل هي) رجسة الخراب التى تنبأ بها النبي (دانيال). السراسنة يرتعون فــي أماكــن محــرمة، يخربون المدن، ويدمرون الحقول ويحرقون القرى ويقلــبون الأديــرة المقدســة، يَتحدون الجيوش الرومانية ويأخذون أسلاب الحــرب، يضــيفون نصــرا علــى نصر، يتجمعون متحدين ضدنا (....) ويــتفاخرون (بالرغبة في) التسلط على العالم كله (...) باستمرار وبدون أي وازع".

وأخــيرا سقطت المدينة في أيدي العرب (أو، كما يقول ألفريد بتلر، في أيــدي "تحالف أولاد إبراهيم" حيث ساند اليهود أولاد عمومتهم، كراهية في النصارى) في تاريخ يتراوح بين ٦٣٥ و ٦٣٨ بحسب المصدر.

باختصــار، ألا يعــرف الكاتــب حقا مقدار الأهوال التي حدثت أثناء حروب "الفتوحات" و"الغزوات" التي قامت بها الدولة الإسلامية؟؟

وإن كان كل هذا قد حدث في أزمان قديمة والحال قد أصبح الآن غير الحــال، وانعقــدت النياتُ خالصةً وصافيةً على نبذ العنف والجنوح للسلم؛ فلماذا ياترى نلاحظ، مثلا، أن علم دولة شقيقة (وكذلك أعلام كافة الجماعات "الجهاديــة" التي تظهر على أفلام "الفيديو كليب" التي يشاهدها العالم بصورة شــبه يومــية، مثلا عند أخذ الرهائن الأبرياء والتهديد بذبحهم الخ) لا يوجد علــيه (تحــت الشــهادتين) "سعف نخل"، بل سيف مسلول؟؟ ولماذا نلاحظ، مــثلا، أن شعار جماعة الإخوان المسلمين هو "سيفان متقاطعان" يحتضنان عــبارة "وأعــدوا" (أي أعدوا لهم مااستطعتم.. الخ)... وليس "غصنا زيتون متقاطعين"، يحتضنان عبارة "وأحبوا" أو "وسالموا" أو "واحترموا"؟؟

***

علــى أي حــال، لا بد أن نؤكد أن ما حدث في الماضي قد حدث؛ ولا يمكن إعادة صنع التاريخ، ولا حتى تصحيحه. فالتاريخ هو، في النهاية، مثل الطبقات الجيولوجية للأرض؛ تترسب الواحدة فوق الأخرى ولا يمكن إعادة تشــكيل أي مــنها بأثر رجعي! كل ما يمكن عمله هو محاولة فهم الطبقات المتتالية وتوصيفها بطريقة صحيحة.

***

(٢) الثور الناطح والبقرة الحلوب!!

يقــول د. عمـــارة في الحلقة ١٠ من سلسلة "الحروب الدينية والأديان الســـماوية": "إن الفـــتح الإسلامي لمصر جاء لإنقاذ المسيحيين فيها من ظلم المســـيحيين الغربيين من الرومان وإعادة ممتلكاتهم وأديرتهم وإطلاق سراح أنبا مصر من السجن وإعادته إلى كرسيه على رأس الكنيسة المصرية..".

الذي يقرأ هذا الكلام يهيأ له أن قبط مصر اجتهدوا في إرسال الرسائل وكــتابة المكاتيــب طالبين نجدة العرب مما هم فيه. ولشدة إلحاحهم وكثرة لجاجــتهم قــررت دولــة الخلافــة، عملا بحقوق الجيرة والمحبة الأخوية والتضامن الإقليمي، أن تضحي بالغالي قبل الرخيص لتمد لهم يد المساعدة!!

وقبل مراجعة قصة الفتح لا بد من التأكيد على أن تناحر النصارى مع بعضـــهم هـــو أمر معروف، تختلط في أسبابه النزاعات العقيدية والنزعات الوطنـــية. ولعـــل مـــا يتردد في كتابات المؤرخين المسيحيين أمثال يوحنا النقيوسي يعطي فكرة عن عمق تأثير تلك الصراعات على الضمير العام، إذ يكرر أن ماحدث من هزائم ومصائب وإذلال على أيدي العرب فيما بعد كان من قبيل العقاب السماوي بسبب خيانة مبادىء المسيحية واللجوء إلى العنف [إذ ليس عند الله محاباة].

مـــن ناحـــية أخرى، يجب الحذر من المبالغة حول حقيقة ما حدث في مصر قبيل مجيء العرب، فقد قام الفرس بغزوها في ٦١٦ م وقتلوا كثيرين [...ولـــم يقدر القبط على إقامة بطرك لسبع سنين]. وبعد تولى هرقل الحكم في بيزنطة..[قاتَل الفرسَ فانتصر عليهم... وطردهم من مصر في ٦٢٩ م. ولما ارتاح (..) من عناء الحرب تفرغ لتحقيق العقائد الدينية التي كانت في أيامـــه محـــلا للنزاع وأخذ يجمع الجموع من العلماء ويعقد المحافل. وظهر (القـــبط) بديـــار مصر بعد انكماش...]. كان هرقل يعتقد أن تلك الخلافات الدينـــية الدقيقة لا تستدعي كل هذا التناحر، وأيده بعض بطاركة المشرق في جهـــوده التوفيقـــية. ثـــم قـــام بتعيين قيروس (الذي يطلق عليه العرب لقب "المقوقس") بطريركا مالكيا (يتبع مذهب الدولة) على مصر، وجعله "مندوبا ملكـــيا"، يحكـــم الـــبلاد، باســـتثناء الجيش حيث كان قواد المناطق يتبعون القســـطنطينية مباشـــرة، وأوكـــل إلـــيه مهمة تحقيق الوحدة المذهبية. وبعد محاولات لاستمالة القبط، لجأ قيرس إلى العنف. ثم رحل بنيامين (البطريرك القبطـــي الـــذي كـــان قد تولى في ٦٢٣ وظل بعيدا عن كرسيه طوال فترة

الاحـــتلال الفارســـي) عـــن كرسيه بالاسكندرية، ليقيم في أديرة الصحراء الغربية وغيرها.

نعود إلى قصة الفتح، لنجد ما يلي بحسب ابن عبد الحكم وغيره:

[.. ولمـــا كانت سنة ثمانية عشرة وَفَد عمرُ بن الخطاب الجابيةَ (بقرب دمشق)، قام إليه عمرو بن العاص وخلا به. فقال: "ياأمير المسلمين إئذن لي أن أســـافر إلـــى مصر (أي ليفتحها)، وحرّضه عليها. وقال إنك أن فتحتها كانـــت قـــوة للمســـلمين وعونا لهم وهي أكثر الأرض أموالا و(أهلها هم) أعجزهم على القتال والحرب"].

عمـــرو هـــذا هـــو الذي وصفه علي بن أبي طالب فيما بعد قائلا: "إن معاويـــة (الـــذي أصـــبح أول خلفـــاء بني أمية) وعمرو ومن معهما ليسوا بأصـــحاب دين ولا قرآن، أنا أعرَفُ بهم منكم، قد صحبتهم أطفالا ثم رجالا فكانوا شر أطفال وشر رجال..".

[...فتخوف عمر بن الخطاب على المسلمين وكَرِه ذلك؛ فلم يزل عمرو بن العاص يُعَظّم أمرها (مصر) عند عمر ويخبره بحالها ويُهَوّن عليه فتحَها حـــتى ركـــن لذلـــك عمر، فعقد له أربعة آلاف رجل كلهم من (قبيلة) عك. (تســـاؤل: هـــل هم أصل "العكاكين" الذين يُعمّرون العالم العربي اليوم؟!). وقـــال عمر: سِر وأنا مُتَخيِّر الله (أي سأقوم باستخارة) في مسيرك، وسيأتي إليك كتابي مسرعا... فإن أدركك كتابي وأمرتُك فيه بالإنصراف عن مصر قبل أن تدخلها أو شيئا من أرضها فانصرِف (أي عُد)؛ وأن أنت دخلتها قبل أن يأتيك كتابي فامض لوجهك واستعن بالله واستنصره"].

[فســـار عمروٍ من جوف الليل ولم يشعر به أحد من الناس (ربما يعني أنـــه لـــم يُضَـــيِّـــع وقتا خوفا من أن يرجع عمر عن رأيه). واستخار عمر الله... وكره ذلك (أي فكرة الغزو) فكتب إلى عمرو بن العاص أن ينصرف بمن معه من المسلمين (أي يوقف الغزو ويعود). فأدرك الكتابُ عمروا وهو برفح فتخوف إن هو أخذ الكتاب وفتحه أن يجد فيه الإنصراف كما عهد إليه عمـــر، فلم يأخذ الكتاب من الرسول ودافعه. وسار كما هو حتى نزل قرية فـــيما بين رفح والعريش فسأل عنها فقيل إنها من مصر، فدعا بالكتاب فقرأه على المسلمين..] وأخبرهم بما قاله له الخليفة قبل ذلك...

إذن لا نجـــد فـــي هذه القصة، ولا في غيرها، أثرا لكون الأمر يتعلق بتخليص النصارى من عسف البيزنطيين. بل ليس فيها حتى ما يدل على أن

فــتح مصر بغرض نشر الدين الجديد كان عندئذ من الأولويات المطروحة! كما يبدو أن السماء لم تكن راضية عن الفتح، كما تبين قصة استخارة عمر! لكــن عمرواً، الذي سبق أن زار مصر في قوافل التجارة وعرف أحوالها، حــرّض الخلــيفة ثم وضعه أخيرا أمام الأمر الواقع، عندما تحايل بعدم فتح رسالته حتى دخل تخوم مصر!

علــى أي حال، بعد أن أصبح عمرو والياً عى مصر [.. ضرب على أهلهــا الجــزية (...) وبالغ في إرهاب الناس وإذلالهم وجمع ما عندهم من الأموال الكنوز...].

هــذا هو مربط الفرس. ليس إعادة الحرية الدينية أو إنقاذ أحد من ظلم آخريــن، بــل إرهاب الناس وإذلالهم وجمع ما عندهم من أموال. [..واشتد عمــرو بن العاص في إحصاء أهل البلاد وتقدير الجزية عليهم فكان يحبس منها ما يحتاج إليه ويبعث إلى عمر بن الخطاب ما تبقى منها...]

وبــرغم هــذا يــبدو أن الخليفة لم يكن راضيا عن مقدار ما يصله من أموال، فكتب إلى عمرو رسالة يؤنبه فيها، بل يتهمه، بصورة ليست خافية، بالتلاعب في خراج مصر...

وردّ عمرو: ["...فقد بلغني كتاب أمير المؤمنين الذي استبطأني فيه من الخــراج والذي ذكر فيه من عمل الفراعنة قبلي وإعجابه من خراجها على أيديهم ونقص ذلك منها مذ كان الإسلام، ولعمري الخراج يومئذ أوفر وأكثر والأرض أعمــر لأنهم كانوا على كفرهم وعتوهم أرغبُ في عمارة أرضهم مــنا مذ كان الإسلام. وذكرتَ أن النهر يخرج الدرَ فحلبتُها حلبا قَطَع درها، وأكــثرتَ فــي كتابك وأنّبت وعرّضت وثربت، وعلمتُ أن ذلك عن شيء تخفــيه علــى غير خبر فجئتَ لعمري بالمقطعات المقذعات. (..) لقد عَملنا لرسول الله (ص) ولمن بعده فكنا بحمد الله مؤدين لأمانتنا حافظين لما عظم الله مــن حــق أئمتنا، نرى غيرَ ذلك قبيحا والعملَ به شيًنا، فتعرف ذلك لنا ونصدق فيه قلبنا معاذ الله من تلك الطعم ومن شر الشيم والاجتراء على كل مــأثم. فامض عملك فإن الله نزّهني عن تلك الطعم الدنية والرغبة فيها بعد كتابك الذي لم تستبق فيه عرضا ولم تكرم فيه أخا؛ والله يا بن الخطابِ لأنا حيــن يراد ذلك مني أشد غضبا لنفسي ولها إنزاهاً وإكراما، وما عملتُ من عمــل أري علــيّ فيه تعللا ولكني حفظتُ ما لم تحفظه، ولو كنت من يهود

يــثرب مــا زدت يغفر الله لك ولنا وسكت عن أشياء كنت بها عالما وكان اللسان بها مني ذلولا ولكن الله عظم من حقك ما لا يجهل والسلام"].

يا له من أسلوب مليء بالغمز واللمز يخاطب به عمرو أميرَ المؤمنين!! علــى أي حال فقد أقر بوضوح أن الأقدمين برغم كفرهم كانوا أشد حرصا واهتماما على عمارة مصر وأرضها من المسلمين.

وتوالت المراسلات "الشيقة" بينهما... ويبدو أن الخليفة لم يجد فائدة في مطالبته بزيادة الخراج، فتركه لحاله...يحلب البقرة على كيفه.

أما عن البطريرك بنيامين، فصحيح أن عمرواً أعطاه الأمان ليعود من مخبــئه في الصحراء؛ ولكن هذا تم بعد ثلاث سنوات من سقوط الإسكندرية (أي فــي ٦٤٤ م)، وكان من قبيل "استمالة قلوب وعقول" المصريين (طبقا للتعبير الأمريكاني المعاصر!)، وهو ما يُحسب لذكاء عمرو....

وقــد حدث بعد ذلك في عهد عثمان بن عفان، أنه عَيّن عبدَ الله بن سعد والــيا علــى مصر مكان عمرو، وفي أيامِه [... جاء الروم إلى الاسكندرية محاوليــن استعادتها وتقدموا إلى وسط الدلتا... فأرسل عثمان عمرواً لقتالهم (بســبب معرفــته السابقة بالبلاد).. فردهم عمرو (...) ولما هُزمت الروم، أراد عثمان أن يبقى عمرو في مصر ليكون على الحرب (أي قائدا للجيش) وعــبد الله بــن سعد على الخراج؛ فقال عمرو (قولته المشهورة): "أنا إذن كماسك البقرة بقرنيها وأخر يحلبها!" وأبَى أن يقبل (المنصب)].

***

ومــن الغريــب أن حولــيات العــرب بشأن فتح مصر، وهي التي تم تجمــيعها في القرن التاسع، يرد فيها بكثرة التساؤل عن: هل فُتحت "صلحا" (أي استسلمت بدون مقاومة) أم "عنوة" (أي أخضعت بالقوة).

والسؤال من ناحية المبدأ لم يكن ينبغي أن تكون له أهمية كبيرة. فمصر قــد عرفــت أثــناء الغــزو، كما سجل التاريخ، وكما هو الحال في معظم الغــزوات، كــل الأشــكال: مــن التحارب والمذابح وأخذ الأسرى والنهب والســلب. وانــتهى بمعاهدة صلح فرض فيها الغزاة شروطَهم على السكانِ الأصليين. وقد تم الصلح العام في ٦٤٢ م مع الإستسلام الأول للإسكندرية.

ولكــن مجرد طرح التساؤل دليلٌ على أن الأمر لم يكن أمر "تحرير"، كما ينفي أكذوبة معاونة القبط للعرب على غزو مصر التي يرددها البعض.

فالغالب أن معظم القبط، كما يقول بتلر، أخذوا في النهاية موقفا يميل "للحياد" بين العرب وجيش البيزنطيين.

علـــى أي حال، لم يكن ذلك النقاش لدواعي الدقة والأمانة "التاريخية"، بـــل كان يجري في إطار تطبيق الشريعة؛ فبحسب ما كانت منطقة ما تعتبر مأخوذة عنوة بدون معاهدة، أو استسلمت بدون مقاومة كبيرة، كانت التبعات تخـــتلف بشأن السكان وأولادهم وممتلكاتهم وبيوتهم وأراضيهم وكذلك نوع ومقدار الضرائب المفروضة الخ.

ويخصــــص ابن عبد الحكم فصلين كاملين في "فتوح مصر" للموضوع. ويـــبدو أن الإجابـــات التـــي أوردهـــا على التساؤل كانت متناقضة بحسب المصدر، والرغبة في الحفاظ على حقوق معينة. فالأقباط مثلا يؤكدون أنها فُتحـــت صلحا، من أجل الدفاع عن الحقوق المكتسبة والمنصوص عليها في معـــاهدات الصـــلح؛ والعـــرب يؤكدون أنها فتحت عنوة، لتبرير نتائج "حق الغزو"، أي مزيد من النهب والسلب.

وقال ابن عبد الحكم: [.. أنبأنا (...) أن أبا حيان أيوب بن العالية حدثه عـــن أبيه أنه سمع عمرو بن العاص يقول: "لقد قعدتُ مقعدي هذا (أي على كرســـي الولايـــة) وما لأحد من قبط مصر عهد ولا عقد ألا أهل أنطابولس (المـــدن الغربـــية الخمـــس)، فإن لهم عهدا يُوفَي به" (...) وزاد: "أن شئتُ قتلـــت، وأن شئتُ بعت". (وكأنها عزبة المرحوم والده). وأخرج عن ربيعة حفـــيد عمرو: قال: "فُتحت مصر بغير عهد ولا عقد وأن عمر بن الخطاب حبس درها وصرها أن يخرج منه شيء نظرا للإسلام وأهله"...]

ويلخص القضاعي في "الخطط" قصة الفتح حتى يصل إلى: [..وتكلموا في أمر الصلح فبعث عمرو بعبادة بن الصامت (..) فصالحه المقوقس على القـــبط والروم على أن للروم الخيار في الصلح إلى أن يأتي كتاب مَلِكِهُم... أمـــا القـــبط فبغير خيار. قال: وكان الذي انعقد عليه الصلح أن فرض على جميع من بمصر أعلاها وأسفلها من القبط دينارين عن كل نفس من البالغين شريفهم ووضيعهم دون الشيوخ والنساء والأطفال، على أن للمسلمين عليهم النزل والضيافة حيث نزلوا وضيافة ثلاثة أيام لكل من ينزل منهم، وأن لهم أرضـــهم وبلادهـــم لا يتعرضـــون في شيء منها أبد (...). قال الليث أقام عمـــرو بالاسكندرية في حصارها وفتحها ستة اشهر.. ولم يكن بها تخطيط

(أي بـــدون توزيع) وإنما كانت أخائذ من أخذ منزلا نزل فيه هو وبنوه وبنو بنيه].

***

نكتفـــي بهـــذا القدر... لكن نجد من المثير للاهتمام أن خاتم عمرو بن العاص، وهو أقدم خاتم عثر عليه في العصر الإسلامي (كما ذكر الأستاذ دو بريمار، وقد وُجد مطبوعا على وثيقة تاريخها القبطي يعادل ٨ يناير ٦٤٣)، حفـــر عليه إسمه ورمزه الذي هو صورة "ثور ناطح". هذا الرمز، الذي لم يكـــن اختـــياره اعتـــباطا، يصلح بحق لأن يكون عنوانا لما جرى للكنانة، ولعلاقتها بدولة الخلافة لقرون طويلة....

***

(٣) الدستور الأخلاقي في التطبيق!!

تحـــت عنوان "الدستور الأخلاقي للحرب" يقول د. عمارة في الحلقة ٨ من سلسلة "الحروب الدينية والأديان السماوية": [وحتى هذا القتال الذي كتب علـــى المسلمين، وهو كره لهم والذي وقف به الإسلام ودولته عند حد القتال الدفاعـــي لحمايـــة حرية العقيدة وحرية الدعوة من الفتنة التي هي أكبر من القـــتل المـــادي ولحماية حرية الوطن، والحيلولة دون إخراج المؤمنين من ديـــارهم، حـــتى هذا القتال الاستثناء والضرورة للدفاع قد وضع له الإسلام ودولته "دستورا أخلاقيا" تجاوز في مثاليته التي طبقها المسلمون كل المواثيق الدولـــية التي تعارف عليها المجتمع الدولي نظريا بعد أربعة عشر قرنا من ظهور الإسلام].

ويـــروي عـــن الخلـــيفة عمر بن عبد العزيز قوله [بلغنا أن رسول الله (ص) كان إذا بعث سرية يقول لهم :"إغزوا باسم الله. في سبيل الله. تقاتلون من كفر بالله. لا تغلوا أي لا تخونوا ولا تغدروا. ولا تمثلوا بجثث القتلى ولا تقتلوا وليدا"].

وبغـــض الـــنظر عمـــا فـــي الجـــزء الأول من الحديث حول أسباب الحـــروب... فإن الجزء الثاني يقدم دستورا أخلاقيا يبدو أن قليلين من جنود الدولة الإسلامية، بدءا من عصرها الأول وحتى محاربي القاعدة والمقاومة العراقية، سمعوا به!

***

بعـــد أن ألقيـــنا نظـــرة سريعة من قبل على بعض وقائع غزو مصر، فلـــنحاول إذن المـــتابعة لنرى لمحات مما حدث على أيدي دولة الخلافة في المائـــة ســـنة الأولى، عبر هذه الأمثلة، المنقولة عن المؤرخين العرب (إلا حيث ذكرنا غير ذلك):

١- طـــبقا لما يقول يوحنا النقيوسي في حولياته (التي كتبت بين ٦٩٣-٧٠٠) فـــإن [نير المسلمين (على القبط) كان أعتى من نير فرعون على بني إســـرائيل]. ويقص كيف أن عمرواً عندما استولى على مدينة البهنسا، قرب الفيوم، قضى على كل سكانها: [..كل من استسلم (للمسلمين) قُتِل، ولم يرحم شيخا أو امرأة أو طفلا]. وقد لاقت الفيوم وباويط نفس المصير. [أما نقيوس فقـــد استولوا عليها، وإذ لم يجدوا فيها جنودا (يقاومون)، أعملوا السيوف في كل من وجدوهم بالطرقات والكنائس؛ من رجال ونساء وأطفال، ولم يظهروا أي رحمة. وبعدها (...) تقدموا نحو بلدات أخرى ونهبوها وأعملوا سيوفهم فـــي كـــل مـــن وجـــدوا]. ثم يضيف في أسى: [فلنتوقف (عن الكلام)، فمن المســـتحيل وصف الفظائع التي ارتكبها المسلمون بعد استيلائهم على جزيرة نقـــيوس في يوم الأحد الثامن عشر من شهر جنبوت..]. ثم يصف ما حدث بعـــد دخـــول مديـــنة "فيلوناس"، بمعونة شخص يهودي، فحطموا أسوارها وأعملـــوا السيف في سكانها وحصلوا على أسلاب عظيمة واقتسموا النساء والأطفـــال الأسرى فيما بينهم، وتركوا المدينة خرابا. (الفصل ١٢٣ الفقرات ٩ و ١٠ و ١١). الخ الخ.

٢- ويذكـــر بـــتلر، المؤرخ "المعتمد" الذي برأ العرب من تهمة حرق مكتـــبة الإســـكندرية، كيف تدهور الحال سريعا بمصر بعد الفتح [...وكيف اضمحلت تلك المدن العظيمة التي كانت في آخر عهد الرومان مزدهرة. فإن الإسكندرية وإن كانت أعظم مدائن الشرق إن لم تكن أعظم مدائن العالم، لم تكـــن ســـوى واحـــدة من مدائن كثيرة يلي بعضها البعض فيما بين (البحر الأبـــيض) وأســـوان. ولو وصفنا هذا الاضمحلال لرأينا كيف كانت المعابد العظـــيمة والقصـــور الجليلة تتهدم وتتخرب (..) وكيف كان المرمر الثمين يـــنزع مـــن مواضعه لكي تبنى به الأبنية أو لكي يصنع منه الجير، وكيف كانـــت تماثيل البرونز تصهر لكي تتخذ منها النقود أو لتصنع منها الآنية...] (ص ٥٠١ من "فتح العرب لمصر" - طبعة ١٩٩٠ مدبولي).

٣- وفـــي أيــام معاوية بن أبي سفيان، أول الأمويين، مات عمرو بن العاص واليه على مصر فولى معاوية عبدَ الله بن عمرو ثم عزله بعد أشهر وولى عقبة بن عامر ثم معاوية بن حديج ثم مسلمة بن خالد.. كل هؤلاء في بضعة سنوات؛ أي مجرد الوقت الكافي للإثراء السريع...

٤- وفـــي أيام يزيد بن معاوية ثاني خلفاء بني أمية (بويع في ٦٨٠ م) ذُبــح الحســين بــن علي بن أبي طالب وأرسلت رأسه إلى الخليفة، وداس الأمويــون جسده بخيولهم حتى رضّوا ظهره وصدره، في وحشية وهمجية غريــبة (أو هـــي ليســت غريبة!). وفي أيامه [..صارت شدة على (القبط) وعظــم عليهم الخطب واشتد الكرب وكثر البلاء وتتبعهم أهل الفساد بالقتل والنهب].

٥- وفـــي أيــام عبد الملك بن مروان (٦٨٥ م) الذي كان أول من نقل الدواويــن مــن القبطية إلى العربية [...مرت بالقبط متاعب وشدائد عظيمة للغايــة وقــد صودر فيها البطريرك ألكسندروس مرتين أخذ منه فيهما ستة آلاف ديــنار نقــرة فكانت أول جزية أخذت من الرهبان خلافا للعهد. واشتد عامله (واليه) عبد الله بن عبد الملك على القبط بمصر وضيق عليهم واقتدى بـــه قرة بن شريك أيضا في ولايته فقتلا وأحرقا وخربا وأراقا الدماء بجوار وأنــزلا بالنصـــارى شدائد لم يبتلوا بمثلها فكانت أيامهما بلايا وإحنا ورزايا ومحنا].

عــبد الملك هذا كان معروفا بكونه "(..) محبا للفخر مقداما على سفك الدمـــاء" ... [ولذلـــك كـــان عماله الحجاج بالعراق ومحمد بن يوسف أخو الحجـــاج باليمـــن ومحمد بن مروان بالجزيرة وكل من هؤلاء ظلوم غشوم جبار].

٦- وفـــي أيـــام الولـــيد بن عبد الملك (٧٠٥ م) استمر قرة بن شريك العبســـي علـــى ولايـــة مصر [..و كان ظلوما غشوما عسوفا... وامتلأت الأرض جورا..].

وفي أيامه ضاقت بيوت المال مما تكدس فيها [..فأمر أن تبنى المساجد وبـــنى مســـجد فسطاط مصر الذي في أصل حصن الروم..]. أي إن الظلم والجـــور فـــي الجـــباية لم يكن لنقص في الأموال بل كان من باب "العنف للعنف"!

٧- وفـــي خلافة عمر بن عبد العزيز (٧١٧ م) الذي كان [عفيفا زاهدا ناسكا عابدا...] صدرت "العهدة العُمَرية" (التي نسبها بعض المؤرخين خطأ إلـــى عمـــر بن الخطاب)، وهي الوثيقة التاريخية الشهيرة التي تقنن لإذلال وامتهان "أهل الذمة".

٨- وفـــي خلافة هشام بن عبد الملك (٧٢٣ م) [..اشتد واليه.. عبد الله بـــن الحجاب على القبط في تحصيل الخراج شدة بالغة وزاد قيراطا في كل ديـــنار فاســـترحموه فلم يقبل فانتفض عليه عامة الحوف الشرقي من القبط فحـــاربهم وقـــتل وســـبى ونهـــب وخـــرب وأراق الدمـــاء أبحرا وقد كان قـــبله...أسامة بن يزيد التنوخي .. الذي اشتد وأوقع بهم وأخذ أموالهم ووسم أيـــدي الرهـــبان بحلقة من حديد منقوش عليها اسم الراهب وديره وتاريخه، فكـــان إذا وجـــد أحدهم بغير وسم قطع يده وشهره. وكتب إلى جميع العمال بـــأن من وجد من النصارى وليس معه منشور يؤخذ منه عشرة دنانير ثم كان منه بعد ذلك أن كبس دياراتهم وقبض على كثير من الرهبان بغير وسم فضـــرب أعناقهم وضرب باقيهم بالسياط حتى ماتوا تحت الضرب. ثم أمر فهدموا الكنائس ونهبوا ما فيها فكانت شدة عظيمة للغاية ووصل الخبر بذلك إلـــى هشام بن عبد الملك فكتب... بأن يجرى على النصارى على عوائدهم مـــا بـــأيديهم من العهد فلم يعمل خنظلة بن صفوان (والٍ آخر!) بما رسم به هشام بل شدد عليهم... وزاد في الخراج وأحصى الناس والبهائم وجعل على كـــل رجل منهم وسما صورة أسد وتتبعهم فمن وجد يده بغير وسم قطع يده. فازدادت الشدة وعظم أمرها أياما كثيرة وكادت تهب الفتنة وتعم سائر البلاد فخاف العمال وانكفوا وسكنت الأحوال].

٩- وفـــي خلافـــة الوليد بن يزيد بن عبد الملك (٧٤٢ م) الذي اشتهر "بالكفر والزندقة وانهمك على شرب الخمر واللذات" [...انتفض القبط بصعيد مصر من جور العمال وشقوا عصا الطاعة فوقعت الحرب بينهم وبين الجند المرابط بمصر واقتتلوا أياما كثرة فقتل خلق. ثم خرج يُحَنّس القبطي، وكان مـــن فحول زمانه وكبار القوم وعظمائهم في مدينة سمنود، فحارب العمال وقـــاتلهم قـــتالا عنـــيفا ودامـــت الفتنة أياما كثيرة اشتد فيها المسلمون على النصـــارى شدة بالغة وطال الأخذ والرد وعمت الصعيدين، ثم انجلت بموت يُحَـــنِّس المذكـــور وخلـــق معـــه فكانـــت فتـــنة عظيمة للغاية على جميع النصارى..].

١٠- وفـي خلافة مروان آخر الأمويين (٧٤٤ م): [..حطم كل كنائس طحـا (٣٦) مـا عدا واحدة بعد أن أخذ ٣٠٠٠ دينار ثمنا لذلك]. ثم خرب الكثـير مـن الأديرة التي كان يختبيء فيها أثناء عملية هروبه من ملاحقة العباسيين له!

١١- ثـم تولى أبو العباس عبد الله بن محمد المشهور بالسفاح (لاحظ شـاعرية اللقـب!) أول العباسيين (٧٤٩م)، وفي أيامه نبِشت قبور الأمويين بدمشق ولما وجدوا جسم هشام صحيحا، صُلِب ثم حُرق بالنار.[...وفي أيامه خالفت القبط من مدينة رشيد من جور العمال وتسلطهم فقاتلهم عبد الملك بن موسـى بـن نصـير عامل مصر يومئذ وقاتلوه قتالا عظيما ومازالوا حتى هـزمهم. وقـبض علـى ميخائيل البطرك فاعتقله وألزمه بمال كثير فسار بأسـاقفته في أعمال (محافظات) مصر يسأل أهلها فوجدهم في شدة عظيمة وعبودية لا تطاق فعاد إلى الفسطاط حيث عبد الملك ودفع له ماحصل عليه فأفـرج عـنه ثم لم يلبث أن قبض عليه بعد أيام قلائل وأنزل به بلاء كبيرا وبطش بالنصارى وأعمل فيهم السيف وأحرقت في هذه الأثناء مصر وجميع غلاتهـا وأسـر كثـيرا من النساء الراهبات ببعض الديارات ونهب ما فيها وخربها تخريبا. وراود عبد الملك إحدى النساء الراهبات عن نفسها فاحتالت علـيه (حتـي..) ضربها بسيفه فأطار رأسها فعلم أنه اختارت الموت على الزنا.. وما زال البطرك وكبار القبط في الاعتقال مقيدين بالحديد يتجرعون مضـض الشدة وألم الضيق حتى أفرج عنهم بعد أن خلع السفاح عبد الملك وولى بعده صالح بن علي، ثم أعاده مرة أخرى...].

***

نكتفي بهذا القدر... مذكرين أن ما أوردناه بشأن القبط لم يختلف كثيرا عمـا جرى لغيرهم في سائر البلاد التي "فتحت". وسواء كان الحاكم ورعا تقيا أو زنديقا خمورجيا، فالوحشية التي عومل بها الناس هي بعينها، والعنف لم يتغير. بل سادت الوحشية والعنف بين الفرقاء العرب أنفسهم...

لاحظ أن ذلك كان العصر الذهبي الملتزم بالدستور الأخلاقي، فما بالك بالعصور الأقل ذهبية!!

كيف ولماذا؟؟

يقـول الأستاذ جوزيف شومبيتر (١٨٨٣-١٩٥٠): [العرب كانوا دائما جنسـا من المحاربين الذين عاشوا على السلب والنهب واستغلال الجماعات

المستقرة (في الواحات والمدن). (وبمجيء) الإسلام (أصبح) آلة الحرب التي لم تتوقف عند أي شيء بمجرد بدء دورانها. فالحرب هي النشاط الطبيعي في مثل هذه "الثيوقراطية العسكرية". والعرب لم يكونوا محتاجين إلى العثور على مبرر للشروع في حروبهم؛ فتنظيمهم الاجتماعي يحتاج للحرب، وبدون انتصارات سينهار. وهنا نجد النزعة التوسعية عارية من أي هدف حقيقي، بل شرسة ونابعة من احتياج تاريخي في الماضي. وقد كان لغزوات العرب أن تحدث حتى لو لم يكن هناك إسلام. (...) ولم يكن (له) أن ينجح في دعوته لو كان يدعو الناس إلى الاتضاع والخضوع (...). إذن فالدين لم يكن السبب الأول للغزوات، بل بالأحرى غريزة حربية قديمة].

ويقول د. عمارة، ربما في لحظة صدق، تحت عنوان "القرآن والبيئة" أن [.. رسالة الإسلام كانت ملائمة تماما للبشر الذين ظهر محمد بين ظهرانيهم..].

ويقول باحث آخر: [الجدير بالذكر أن أبطال الإسلام الأوائل لم يكونوا مهتمين كثيرا بالدين. خالد، القائد الناجح ضد البيزنطيين، وُصف بأنه شخص "لا يهمه شيء سوى الحرب، ولم يكن يهمه أن يتعلم أي شيء آخر (..) ونفس الأمر بالنسبة لعمرو بن العاص وعثمان بن طلحة اللذان اغتنيا غنى فاحشا من الغزوات].

* * *

ثم يتحدث د. عمارة (في الحلقة ١٠) عن حروب المسلمين "الداخلية" فيؤكد أنها [إنما كانت حروبا سياسية. ولم تكن دينية .. فالسياسة والدولة والخلافة والإمارة والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي قامت بسببها هذه الحروب هي في الإسلام من الفروع وليست من الأصول ولا من "عقائد الإسلام" ولا من أمهات الاعتقاد في الإسلام.. والاختلاف في كل أمور السياسة والتنوع والتعدد 'سنة' من سنن الله سبحانه وتعالى....].

ويعطي مثلا حول عبد الله بن الزبير الذي [رفض مبايعة الخليفة الأموي وأعلن الثورة على الدولة الأموية واتخذ من مكة عاصمة لدولته ودارت حرب بينه وبين الأمويين حتى في داخل الحرم المكي وحول الكعبة، كانت الجيوش المتقاتلة تضع أسلحتها إذا أُذِّن للصلاة ويُصلّون خلف إمام

واحد لإله واحد بقرآن واحد وعلى عقيدة واحدة لأن الحرب كانت سياسية لا علاقة لها بعقائد الدين...].

وهو كلام مذهل، ذكّرنا بما قيل عن الخليفة عبد الملك بن مروان (بويع في ٦٨٥ م) من أنه كان معروفا قبل الخلافة بكونه [متعبدا ناسكا عالما تقيا واسع العلم حازما لا يَكِلِ أمرَه إلى سواه، محبا للفخر مقداما على سفك الدماء...].

فهل معنى كل ذلك أنه لا علاقة بين أفعال الناس (المؤمنين!)، أيا كانت تلك الأفعال، وبين إيمانهم؟! وهل طالما تمسكوا بأصول ثلاثة هي، كما يقول د. عمارة، "الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر"، فالباقي لا يهم إذ يتعلق "بالفروع" أي الأمور الثانوية؛ فلا تثريب عليهم إذا قاموا بسفك الدماء والسلب والنهب والظلم وكأنها مخالفات مرور؟! وألا يعني ذلك، بالتبعية، أن "الدستور الأخلاقي" الذي يتكلم عنه هو للمباهاة فقط؟؟

إنه لكلام مرعب حقا!

وإذا كانت الأمور على هذه الدرجة من "الانفصال" بين "الدين" وبين "السياسة" فلماذا يقلبون أدمغتنا وأدمغة العالم حول "الشريعة" باعتبارها فرضا واجبا وقابلا للتنفيذ وصالحا لكل العصور، إذا كان "الاختلاف والتنوع هو من سنن الله في السياسة والدولة والخلافة والإمارة والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية"، وإذا كانت عدم مراعاة مقاصدها في أمور السياسة هي من الفروع والصغائر؟!

تساؤلات محيرة!

***

أخيرا، وختاما لهذا العرض السريع، من المهم التأكيد أن هدفنا الحقيقي ليس التنقيب في "مزابل" التاريخ لأجل تفنيد كلام أتباع مدرسة "التفسير الجحاوي للتاريخ"؛ إنما بالأحرى حفز، بل استفزاز، مشاعر وضمائر مجتمعاتنا لتنظر إلى تاريخها بعين الواقعية وليس التمجيد التزويري. فالاعتراف بأخطاء الماضي وخطاياه (كما فعل الغربيون مثلا مع محاكم التفتيش) هو من أولى خطوات الخروج من مستنقع التخلف الذي نتلذذ بالنوم فيه كالنائم في العسل.

ديموقراطية من أي طراز ؟!

منذ فترة قريبة، وقف حاكم عربي يخطب أمام شعبه معترضا على الجهود التي تريد أن تفرض علينا الديموقراطية "بالمفهوم الغربي"، موحيا بذلك بأن هناك للديموقراطية مفهوم غربي وآخر شرقي وثالث شمالي ورابع جنوبي وربما خامس جنوب شرقي وسادس شمال غربي الخ.

وقبل ذلك، صرح دبلوماسي وسياسي مصري ودولي معروف [1]، عندما استضافه برنامج "هارد توك" (Hard-Talk) الشهير في تليفزيون "البى بى سي – العالم" منذ عدة شهور؛ صرح قائلا "أننا" (فيما يبدو أنه إشارة إلى مصر والعالم العربي) لدينا "ديموقراطيتنا الخاصة بنا – أو بتاعتنا" (our own democracy). وإزاء ارتفاع حواجب المحاور الشهير "تيم سباستيان"، الأمر الذي لابد أن ملايين المشاهدين قد شاركوه فيه، دهشة من مثل هذا الكلام، بدا المتحدث في غاية الجدية، ثم راح يشير أيضا إلى"حقوق الإنسان بتاعتنا" (our own human-rights)...

وقبل هذا وبعده، ما فتئ زعماء الفاشية الدينية يصرخون قائلين أن كل ما يريدونه لمجتمعاتنا هو تطبيق "الديموقراطية". وكمثال بين أمثلة كثيرة، ما جرى عندما تحدث زعيم الجماعة "المحظورة" إياها، في برنامج بثته الفضائية العربية إياها، ليقول بثبات وثقة، بل وبعيون جريئة، أنهم أهل "وسطية واعتدال" وأن هدفهم ليس هو سوى تحقيق "الحرية" و"الديموقراطية" التي "يمنعها الحكام المستبدون، بمساندة حلفائهم العلمانيين وسادتهم الأمريكان"! وبالطبع لم يقل لنا شيئا عن معنى تلك الديموقراطية التي يسعون إليها (فلا يهمهم منها بالطبع أكثر من أن تؤدي بهم إلى سُدَّة الحكم، وبعدها سيكون هناك ألف حلاّل!)

ما هي هذه الديموقراطية التي أصبح الحديث عنها فجأة "موضة" من "الموضات"، بل قد صار لها في مصر دورية (صحيح أنه يستحيل العثور على نسخها عند باعة الصحف، ولا حتى عند مكتبات الدار الناشرة، التي تُفضِّل تكديس رفوفها بكتب "إمام الدعاة" وأمثالها!)، وتُدَبَّج المقالات

(١) الحرف الأول من اسمه هو "بطرس"

العصـــماء حولها، ويشتكي البعض من ضيق "هامشها" بينما يتغزل البعض الآخـــر فـــي روعـــة وجمـــال مـــا تحقق منها وكيف نتفوق فيه على أكثر الديموقراطيات عراقة؟

لـــيس هناك بُد من العودة إلى بعض بديهيات كانت معروفة ولكن ربما أصابها من الغلوشة والتلوث ما يجعلها تكاد تصبح من "الحقائق الغائبة".

"الديموقراطـــية" (تعبير معناه باليونانية حرفيا "سُلطة أو سيادة الشعب") هـــي فـــي الحقـــيقة ليست إلا مجرد قواعد "لعبة" الحكم. ولا علاقة لها مع "الصـــندوق" الشهير (صندوق الانتخابات) إلا بقدر علاقة الطالب مع شهادة "الـــثانوية العامـــة"، التـــي يتحتم أن يسبقها فك الخط وإجادة الأبجدية قراءة وكـــتابة، والـــنجاح فـــي شهادات الابتدائية والإعدادية وفي سنوات الدراسة الـــثانوية. ولذلـــك فالذيـــن يعتبرون أن الديموقراطية تبدأ وتنتهي عند ذلك "الصـــندوق"، هـــم مـــن الذيـــن قد لا يعرفون الفرق بين صندوق انتخابات وصندوق قمامة؛ أو قد يعرفون الفرق ولكن، على وجه التحديد، لا يريدون إلا أن يتحول هذا إلى ذاك!

وقـــد بدأت رحلة المجتمعات في هذا المجال مع تجربة أثينا حيث كان لأهلهـــا (من الذكور الأحرار)، حق تقرير كل ما يتعلق بإدارة مدينتهم، فيما أصـــبح يُعـــرف بعدهـــا "بالديموقراطية المباشرة". وتطور الأمر منذ نهاية العصـــور الوســـطى عبر التجارب الإنجليزية والفرنسية والأمريكية، ليصل إلى الديموقراطية "الانتخابية" (أي تستند إلى مبدأ قيام مجموعة منتخبة تمثل فـــئات الشـــعب تمثيلا "حقيقيا" في القيام بمهمات الحكم) بعد انتزاع السلطة ممـــن كـــانوا يحكمـــون "بالحق الإلهي" أو بغيره. ووصل الأمر أخيرا إلى الأشـــكال، التي نراها اليوم في أوروبا وأمريكا والهند واليابان، إضافة إلى دول أخرى تنضم إلى القافلة كل يوم. [والحقيقة أن مسيرة الديموقراطية عبر القـــرون وطبـــيعة الأشـــكال التي وصلت إليها الآن هي أمور شيقة تستحق العرض، ولكن ليس في هذه العجالة التي تركز على البديهيات..]

الديموقراطية كنظام سياسي لا يمكن أن تمارس ولا أن يجري الادعاء بهـــا إلا إذا توافر شرط أساسي، نابع من اسمها: هو أن يكون "الشعب وحده صـــاحب السيادة المطلقة وهو مصدر كل السلطات" وله الحرية الكاملة في تقرير ما يشاء، باستثناء أن يتنازل عن هذا الحق المطلق!! (كما تقول وثيقة

"حقـوق الإنســان والمواطـنة" التــي صدرت في يونيو ١٧٩٣ بعد الثورة الفرنسية).

ولكي يقوم هذا الأمر الأساسي، يتحتم توافر شرطين حيويين:

- شــرط المساواة التامة بين المواطنين أفراد الشعب، لكون كل واحد منهم إنسانا بالطبيعة، ومواطنا بالمولد. وهي مساواة من كافة الوجوه وبغض الــنظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة أو نوع الإيمان ودرجة التقوى، ولا تحــتاج إلى موافقة أحد... وهي تستند إلى الاتفاق على أن هدف الدولة هو "تحقــيق السعادة المشتركة للجميع على أرض الوطن" وليس السعي لإدخال البشــر إلــى الجنة، مقر السعادة الدائمة! وإذا كانت المساواة "المطلقة" بين البشــر صعبة في هذه الدنيا الفانية، فلا بد على الأقل من المساواة التامة في "الفرص" أو التكافؤ أمامها، طبقا لأمور معروفة مسبقا مثل الكفاءة والتفوق.

- وشــرط الحــرية الــتامة في اعتناق ما يشاء المرء من آراء أو مبادئ، مع حق الدعوة إليها بالسلم بصورة متكافئة. وهي حرية لا تَحدُّها إلا حــرية الآخرين؛ مبنية على قوانين عادلة تنطبق بنفس الدرجة على الجميع، ويحكمها المبدأ العام: "لا تفعل بالآخرين ما لا تحب أن يفعلوا بك".

ونلاحظ هنا ترابط هذين الشرطين. فالمساواة وحدها في غياب الحرية قــد تعنــي المساواة في العبودية (وهو ما كاد يصل إليه الأمر عند التطبيق الفعلــي لنظرية "الشيوعية" اليوتوبية). كما أن الحرية في غياب المساواة قد تؤدي إلى استغلال الأقوى أو الأغنى للأضعف أو الأفقر.

[ونفــتح هــنا قوسا لنقول بوضوح أنه لكي تكون هناك فرصة حقيقية لتحقق الشروط الثلاثة السابقة، فليس هناك مفر من فصل الدين عن السياسة فصــلاً تامــاً وفــض التشابك بينهما فَضاً بائناً. وذلك ليس بسبب "عيب في الدين" بل، وكما قيل كثيرا، لأن الدين مجالُه "المُطلق" و"الإيمان" و"الطاعة"، بيــنما السياسة ميدانُها الجدال والخصومة والتنافس على قدم المساواة بين ما هو نسبيّ من أفكار ومبادئ وأيديولوجيات. والخلط بينهما يؤدي، من ناحية، إلــى دخول السياسة من باب المُطلق (... يليه دخول المواطنين سريعا في بيــت الطاعة - عندما يختلس البعض، مثلا، حق الزعم بأنهم ممثلو السماء على الأرض أو بأن تفسيرهم لما هو حمّال أوجه هو وحده الصدق المبين)؛ ومن ناحية أخرى إلى دخول الدين إلي مُعترك التخاصم ليصبح، وهو ما لا يلــيق به، مجرد "أيديولوجية" أو أداة أو سلاحا بين متنازعين! والفصل بين

الديـــن والسياسة لا يعني الفصل بين الدين والحياة، بل بالأحرى يحرر الدين مـــن المتلاعبيـــن بـــه ويســـمح له أن يكون حيث ينبغي له أن يسكن: في الضمائر... ثم نغلق القوس].

وتأتـــي بعـــد ذلك شروط "تنفيذية" لتتحول النظرية والمبادئ و "اللعبة" إلى واقع حي ومُعاش بصورة ناجحة:

- النضـــج السياســـي للشعب "صاحب السلطة المطلقة" وهذا يتم (بعد محـــو الأمية!) عبر انتشار المؤسسات والجمعيات الأهلية والمدنية التي تتيح للأفراد ممارسة الديموقراطية في حياتهم اليومية والتدرب على معرفة كيفية الحكم على الخيارات السياسية، بغير الوقوع في أيدي الدجالين..

- الفصـــل الواضح بين السلطات الثلاث بطريقة تضمن أن تراقب كلٌّ منها الأُخريين، حتى لو أدى هذا الأسلوب إلي بطء في التحرك، أو إلى نشرٍ على الملأ للغسيل القذر.

- الإعـــلام الـــنافذ والـــناقد و"الصـــادق" الذي يتيح للمواطنين معرفة الحقائق بغير تلوين أو تلويث، ويتيحِ اتساع رقعة النقاش، بلا حجْر مُسبَق.

- اعتـــبار العمل العام تكليفاً وليس تشريفا، وأمرا مؤقتا وليس "أزليا" ولا "إرثا"..

- اعـــتماد الشـــفافية فـــي التصـــرفات وفصل "العام" عن "الخاص" وخضوع الكبير قبل الصغير للقانون العام..

***

وباختصـــار يمكن لنا أن نشبِّه الديموقراطية وكأنها "سيّارة": هيكلها هو "السلطة المطلقة للشعب"؛ و "مُحرّكُها" هو "المساواة" التامة بين أفراد وفئات الشـــعب؛ و"الوقود" الذي يُدير "مُحرّكَها"، هو "العدالة"؛ و"الهواء" الذي يملأ إطاراتهـــا هو "الحريات"؛ و "البطارية" التي تساعد على إدارة المحرك، هي مؤسســـات المجـــتمع المدنـــي؛ و "الـــزجاج" الذي يغطي كل فتحاتها، هو "الشـــفافية"؛ والأنـــوار "الكاشـــفة" التـــي تضيء الطريق أمام السيارة، هي "الإعـــلام" الموضـــوعي الـــنافذ؛ و "عجلـــة القيادة" هي التوازن الدقيق بين "سلطات الحكم" الثلاثة؛ الخ الخ الخ

ونرجو أن يُيَسِّر لنا هذا النموذج التخيلي التبسيطي فهم ما قد يجري في الطبـــيعة. فنحن نعرف ما قد يحدث إذا أصاب "محرك" السيارة "تفويت" (= العجـــز فـــي المســـاواة)، أو لو أن واحدا أو أكثر من "اسطوانات المحرك"

(البســاتم) قــد تعطـــل عن الحركة (= انعدام "مشاركة" بعض فئات الشعب !...). ونحــن نعــرف مـــا قــد يحدث إذا نفذ الهواء من واحد أو أكثر من الإطـــارات (= "هــروب" الحريات!)، أو لو تخيلنا أن الإطار "المستدير" قد أصـــبح "مُربّعا" (= حالة خلط الدين بالسياسة، مثلا!) وكيف سيؤدي هذا إلى قعــود الســيارة أرضـــا كالبطة القعيدة، أو دخولها إلى جراج دائم!! ونحن نعرف ما قد يجيء من حوادث إذا احترقت أو انكسرت مصابيح "الكشافات" الأمامــية (= عجز أجهزة الإعلام عن تؤدي دورها)!! الخ. ونترك للقارئ حرية إعمال خياله الخصب في الاستطراد!

***

ما هو الواقع في العالم العربي عموما، وفي مصر خصوصا؟

يَصـــرُخ الكثيرون مُشتكين من ضيق "هامش الديموقراطية" الذي يمنحُه أو يســمح بــه الحُكّـــام. وهــذا صحيح بصورة عامة، آخذين في الاعتبار المجــتمع "الأبــوي" و "الســلطوي" الذي تعكس نُظُمُ الحكم، إلى حد كبير، طبيعَته...

ولكــن الســؤال المُهــم هو: هل هناك بالفعل أي من القوى السياسية، الحاكمـــة أو المعارضـــة "الشــرعية" أو "غير الشرعية"، التي "تؤمن حقا" بالديموقراطية التي أسلفنا وصفها وتسعى لتطبيقها؟

لا داعـــي للتســـرع، ولكـــن يمكـــن القـــول عموما أن القوى السياسية الموجودة على الساحة تنقسم إلى ثلاث فرق رئيسية:

أولها لا يرى في "الديموقراطية"، أيا كانت شروطها ومواصفاتها، إلا ما يدخـــل في عداد المنكرات، إن لم تكن رجساً من عمل الشيطان. وهذا فريق نقـــدّر له صـــراحته ووضـــوحه ولكنـــنا نطمئـــنه بـــأن اســـتعمال "سيارة الديموقراطـــية" لـــيس إجـــباريا! فمن حق من يشاء أن يتخذ وسيلة أخرى؛ جملاً، مثلاً، أو بغلاً أو فيلاً! عليه فقط ألا يطلق علي أي منها لقب "السيارة" ولو تجاوزا أو هزلا (فيقول مثلا أن عنده ناقة موديل ٥٠٠ إس إل!). على أي حـــال، فأغلب الظن أن قليلين هم الذين سيلجئون إلى "الجمال" و"البغال" و"الأفـــيال" فـــي هذا الزمن، فقد ثبتت قدرة الكثيرين على استخدام منتجات التكنولوجـــيا (مثل طائرات الركاب النفاثة) ببراعة شديدة، وفي "تطبيقات" لم تخطر على بال أحد!!

وثانيها يشارك الفريق السابق رؤيته إلى حد كبير، ولكن عشقه لكرسي الحكم (بقاءً عليه، أو سعياً إليه!) يجعله مستعدا لأن ينادي بالديموقراطية ويتغنى بمحاسنها، وأن يناضل من أجلها ويبذل الرخيص والنفيس، بل ويدخل سباقات "السيارات" محاولا المنافسة! ومن هؤلاء من قد يلجأ إلى حيلٍ خلاّقة مثل أن يأتي بهيكل "سيارة"، ليس لها محرك أو إطارات أو بطارية أو زجاج أو كشافات الخ؛ أي باختصار هو مجرد "خردة"، ثم يقوم بطلائه بطلاء برّاق، ويتباهى بما لديه!! وإذا أسَرّ البعض في أذنه أن "السيارة" لا "تسير"... فقد لا يتورع عن يضعها فوق عربة "كارو"، يجرها حيوان أعجم، فيظن الناظر من بعيد أن هناك "حركة" على الطريق..

وثالثها، وهو الأقلية، يتشكل من الليبراليين (مفكرين ومثقفين وسياسيين) وبعض القوى السياسية التقدمية، التي ترى أن العالم العربي مُتخم بأفخر السيارات الألمانية واليابانية وغيرها، ويحاولون إقناعه بتجربة "سيارات الديموقراطية" حتى لو كانت صناعة كورية أو بولندية لا تليق بالمقام!

قلوبنا معهم!

بعد أن يخفت صليل السيوف

... ثـــم خرجت إشاعات جديدة [1] بأن الإشاعات القديمة لم تكن مجرد إشـــاعات بـــل أمورا جَدٌّ مؤكدة، وهي أن الشجراوي الصغير، زعيم الحي الواقـــع عـــند البحر العظيم، قد عقد العزم بصورة نهائية على التخلص من المعجبانـــي، الفتوَّة الدموي لحارة البغدادلية وأنه قد أعد تجريدة كبيرة للقيام بالمهمة في القريب العاجل. وبعد أن استهزأ المعجباني بالشجراوي الصغير، إذ كـــان قد خرج منتصرا في الماضي من عركة له مع الشجراوي الكبير؛ عـــاد، عـــندما وجد الأمر جدّيا هذه المرة، ليؤكد أنه قد تاب وثاب منذ زمن طويل وأصبح لا يغادر سجادة الصلاة إلا لأمر جلل! ثم حذر أن الشجراوي فـــي الحقـــيقة يبغي الاستيلاء على الكنز المدفون في الحارة، والتسيُّد على فـــتوات حواري وأزقة الربع جميعا، فيمشي الواحد منهم على العجين بدون أن يترك أثرا.

وهاجـــت الخلـــق وماجت في جميع أنحاء الربع تتساءل بأي حق يريد الشـــجراوي أن يفعل فعلته، وكيف أنهم يفضلون الفتوات الذين يعرفون عن أولـــئك الذيـــن لا يعـــرفون. واجـــتمع فـــتوات وشيوخ الحواري والأزقة والشاهبندرين والنقباء لتدارس كيفية شحذ الهمة للخروج من الغمة. وتساءل أحدهـــم محـــاولا أن يفهم ما دفع الشجراوي ليفعل ما ينوي أن يفعل ويجلب الفـــناء والبلاء على البغدادلية وعلى الربع بأكمله، فقيل له أن السبب يرجع إلـــى أن المعجبانـــي قـــد كسر إشارة مرور! فاندهش ذاك وقال إن كان قد "كســـر" إشـــارة، فلمَ لا يُصلحها؟! أو لِمَ لا يأخذ الإشارة بأكملها ليدفنها في مكان لا يعرف حتى الجن الطريق إليه؟! وقال آخرون أن الشجراوي يدّعي بـــأن المعجباني يملك خناجر ومطاوي ومخزونا كبيرا من "بودرة العفريت" غـــير مرخصـــة! فـــاندهش الجمـــيع وتســـاءلوا عما إذا كان المطلوب من المعجبانـــي، وهـــو قتّال القتّالين العريق، أن يستمر في القيام بمهماته بدون اســـتعمال التكنولوجيا الحديثة. وقيل أن السبب يرجع إلى أن روائح القمامة فـــي الحارة بل وفي الربع بأكمله تضايق أنف الشجراوي، وهو عاقد العزم

(١) نشر هذا الفصل كمقال في آخر فبراير ٢٠٠٣ قبيل اندلاع "حرب العراق" بأسابيع قليلة.

علــى الــتخلص مــنها، فاندهش القوم لأن أنوفهم لا تشم إلا رائحة العطر والعنبر!

واجـتمع أهــل كار المنادين والشحاذين، المشهورين بالدعاء لمن يدفع أكــثر وصــب اللعــنات على من يدفع قليلا أو لا يدفع، وأعلنوا أن ذهاب المعجباني يمثل تهديدا لا يحتمل لأرزاقهم. وعم الغم طائفة الزبالين، إذ قيل لهــم أن الــتجريدة قــد تــترك الحواري والأزقة نظيفة، فليس في وسعهم الاطمئنان إلى مستقبل بدون زبالة. وتساءل العواجيز لماذا المعجباني بالذات ولمــاذا الآن بالتحديد، فقيل لهم لأن الدنيا دوّارة تدور، ولكل فتوة يوم يأتي فــيه مــن هو أقوى منه ليزيحه! وخرجت النسوة تلطمن خدودهن على ما جرى وسيجري للمعجباني ولكل فتوات وشيوخ الحواري والأزقة في الربع بأكملــه من بهدلة، وكشفن عن رؤوسهن وهن يرفعن الدعاء أن يخرب الله بيــت الشــجراوي وبــيوت الكفرة أمثاله. ونصح الشيخ اللوادني البغدادلية بضرورة الخندقة والأرضنة وعدم التعاتب مع المعتدين بل دق أعناقهم وشق كلــياتهم بأي ثمن. ولكن المعجباني، إذ رأى الخطر بعينيه، تظاهر بالتراجع وفتَح بوابة حارته للعسس والبصاصين، يداعبهم ويلاعبهم لعبة "الاستغماية" بجدارة ومقدرة.

وازدادت الجلــبة فــأبدى أحــد المســاطيل حزنه على أمكانية سقوط المعجبانــي بهــذه الطريقة المهينة، إذ قد ينتهي به الأمر إلى أن يُنتزع من حارتــه لســبب هــائف، بدلا من أن يُقبض عليه بسبب واحدة من عَملاته البطولية في الماضي! وخرجت جموع في الأرباع والأصقاع التي لا تعرف شيئا عن الفتوات، تطالب بالتهادن مع المعجباني، حرصا على المساكين من أهــل ذلك الربع، وحرصا على دوام تجارة الزيوت والتوابل التي لم يعودوا يطــيقون العيش بدونها، وأيضا ضيقا من الشجراوي الذي أصبح ينفرد دونا عــنهم بالزعامة. وفي وسط كل ذلك خيَّمت أصوات سنابك خيل الشجراوي وصــليل ســيوف خيَّالتة على صحراوات الربع استعدادا للمبارزة العظيمة، وراح الخلق يدعون العلي القدير أن يسرع في إنهاء أمر كان مقضيا.

***

لا داعــي للبحــث عن شيء قد يشبه الواقع في الحكاية أعلاه فهي لا تحــاول ســوى أن تسـري علــى القراء المساكين الذين تحاصرهم أخبار الحروب والكروب!

وبينما تتأرجح احتمالات الحرب في العراق بين ٦٠% و٩٠% (عند كتابة هذه السطور!) وتهرق أطنان من الحبر على الأخبار والتعليقات والتحليلات، لنا بعض ملاحظات التي نرجو أن يتسع الصدر لها:

١-يبدو أن العالم قد انشغل بمسائل "إجرائية" بحتة حول عمليات التفتيش وماذا وَجدت أو ماذا لم تجد (بعد)، ناسين أو متناسين تاريخ صدام المخضب بالدماء، وكيف أن على أمثاله أن يرفعوا عصيانهم على أكتافهم ويرحلوا بغض النظر عن نتائج "التفتيش"، على أن نأخذ في الاعتبار أن "آل كابونى" زعيم زعماء مافيا شيكاغو الذي روَّع أمريكا بجرائمه في عشرينيات القرن الماضي، لم يُقبض عليه في النهاية إلا بسبب ارتكابه مخالفة ضريبية، وبعد ذلك توالت التهم على رأسه!

٢-من البديهي أن الحرب هي أمر سيئ وقد تكون أسوأ الحلول لأي مشكلة، بسبب ما يتعرض له الأبرياء، ولذلك تعارضها الشعوب والكثير من الهيئات السياسية والمدنية والدينية. ولكن من ناحية أخرى قد لا يكون هناك بد منها في بعض الأحيان، كما أنه ليس من الواضح أن هناك حلولا أخرى قابلة للتطبيق بسهولة في حالة العراق، بعد أن بلغ الحال ما بلغه.

٣- خرج البعض بشعار "لا للحرب ولا لصدام" ومع افتراض حسن النية وراءه، فهو شعار على درجة كبيرة من السذاجة، لأنه إذا كان من الممكن (نظريا على الأقل) تخيُّل إمكانية تفادي الحرب عن طريق ضغوط الرأي العام العالمي أو بسبب اختلاف الحلفاء، فإن أحدا لا يعرف كيف يمكن ترجمة "لا لصدام" إلى الواقع، بينما هو "الرئيس القائد المُلهَم والمُفدّى" الذي أعاد شعبُه "انتخابَه" - للمرة السادسة؟- منذ أسابيع بنسبة ١٠٠% (وليس ٩٩،٩% كما هو الحال في بقية الدول العربية!) وهو لن يتنحى عن طيب خاطر حرصا على سلامة ومصالح شعبه. ولنا درس من الماضي القريب جدا عندما اضطر "الناتو" إلى أن يدُكّ "يوغوسلافيا" دكا (إذ أسقطت عليها أربعة أضعاف القنابل التي ألقيت قبل ذلك على العراق أثناء حرب الخليج) قبل أن يتزعزع ثم ينهار نظام ميلوسوفيتش الذي لم يفعل بمواطنيه في البوسنة أكثر مما فعل صدام بمواطنيه الأكراد وجيرانه. ونلاحظ هنا أن ضرب يوغوسلافيا تم بدون قرار مباشر من مجلس الأمن الدولي، إذ كان واضحا أنه في بعض الأحيان لا مفر من العمل وراء ظهر الشرعية الدولية من أجل إرساء قواعدها! الخلاصة هي أن السرطان غالبا ما يرفض الرحيل

بمــزاجه عن جسم يحتله كما أن الأمر قد يحتاج إلى عملية قيصرية لخروج طفل جديد إلى الحياة...

٤- هــناك بالطبع أسباب متعددة تبرر الحرب (من وجهة نظر أمريكا) بالإضــافة إلــى ضــرورة التخلص من أسلحة الدمار الشامل قبل أن يصل صــدام إلــى نقطة حرجة في امتلاكها (فيصعب "التعامل" معه بعدها مثلما يحدث مع كوريا الشمالية، ومثلما حدث مع غيرها من قبل) أو التخلص من نظــام صــدام ومــا يمثله. وهي أسباب تتعلق بتأكيد مبدأ "الحرب الوقائية" الجديــد (في مقابل مبدئي الاحتواء و توازن الرعب الذين سادا أثناء الحرب البــاردة)، وإرســاء أسس نظام عالمي جديد يقوم على أنقاض النظام القديم الـذي بنــي طبقا لنتائج الحرب العالمية الثانية ولم يعد يمثل الواقع، وتأديب النظم المارقة وإعادة ترتيب المناطق المارقة أو التي تنتج المارقين والمرقة! و"تأميــن" مصــادر النفط (وليس السيطرة عليها) لصالح استقرار الاقتصاد العالمي (منتجين ومستهلكين) الخ الخ. ولا داعي هنا للخوض في مسألة "من أعطــى أمــريكا الحق في القيام بكل هذا"، فهو سؤال شيّق يستحق التناول، ولكنه فلسفي إلى حد كبير!

٥- الكثــيرون ممن يعارضون التخلص من صدام يفعلون هذا كراهية فــي أمــريكا وفــي كل ما يأتي منها، حتى لو كانوا يوافقون عليه ويتمنون حدوثه! وهم ثابتون على طريق "الرفض التام أو الموت الزؤام".

٦-تــتركز الجهــود السياســية في المنطقة على محاولة "منع الحرب" وذلــك لأســباب متعددة، ليس أهمها الشفقة على الضحايا الأبرياء. بل وقد يكون السبب الرئيسي وراءها هو الخوف من التغيير، أي تغيير، والإصرار علــى بقاء الأمور كما هي. وهذه هي المأساة الحقيقية. فإن كان صحيحا أن الســماء لا تُغيِّر ما بقوم ما لم يُغيروا هم أنفسهم، إلا أنه في أحيان كثيرة قد يصــبح مــن الضروري "مساعدة" القوم على أن يغيروا أنفسهم عن طريق تغيير ما بهم!

٧-مع التركيز الشديد على ما قبل الحرب أو ما قد يحدث أثناءها، قليلا مــا نــرى تحلــيلات تحــاول أن تجيــب على التساؤلات بما يخرج عن "الكليشــيهات" المألوفة عما يمكن أن يحدث بعد أن تسكت السيوف والمدافع وينزاح عن الشعب العراقي المسكين همّ صدام، على سبيل المثال:

▪ هـل سـتزداد موجـة الكراهية لأمريكا وللغرب في المنطقة؟ من الصعب تصور كيف، إذ قد وصلت إلى درجة التشبع!

▪ هـل ستتزايد موجات الإرهاب نتيجة للحرب؟ لا يحتاج الإرهاب إلـى مـبررات جديـدة لعملـياته، فهو بالفعل في حالة حرب عالمية ضد الصليبيين واليهود، والحرب لن تغير شيئا في هذا القبيل..

▪ هـل سيتفتت العراق إلى دويلات شيعية وسنيّة وكردية الخ؟ أغلب الظـن أن هذا لن يحدث، فهو ليس من مصلحة أحد، كما أن أهل العراق قد اعتادوا على التعايش معا برغم النعرات الطائفية التي كانت تفرقهم.

▪ هـل سـتحاول تركيا الاستيلاء على شمال العراق الغني بالبترول (ولكـن أيضا ذي الغالبية الكردية)؟ هذا احتمال قائم. ماذا إذن سيكون تأثير هذا على التوازنات الاستراتيجية في المنطقة؟

▪ هـل سيتحول العراق إلى واحة ونموذج للديموقراطية والتعايش في المـنطقة، وهو البلد الذي عرف الكثير من الصراعات الدموية عبر تاريخه واعـتاد الديكتاتورية؟ بعيدا عن الأحلام الوردية، يمكن القول أنه مهما حدث للشـعب العراقي فلا يمكن أن يكون الأمر أسوأ مما عاشه منذ ثلاثة عقود. وبعـد فـترة مـن التخبط والتأقلم، فالمرجو أن يصبح العراق، وهو الغني بمـوارده، دولة مستقرة يانعة. والمرجو أن الشعب الذي عاش عقودا يخاف فيها المرء من ظله، سوف يُقدِّر أكثر من غيرة قيمة الحرية.

هـل سـتؤدي الحرب إلى تقدم على طريق حل القضية الفلسطينية، أم علـى العكـس قد تمثل مسمارا في نعشها؟ ربما لا تؤثر الحرب إيجابا أو سلبا. فحل القضية الفلسطينية أصبح رهينة "تحالف" المتطرفين الإسرائيليين والفلسـطينيين؛ ومـا لـم يفق العقلاء من الجانبين، وما لم ترفع أيدي من يستثمرون القضية في المنطقة ويتمتعون بالصيد في الماء العكر، فلن يحدث جديد!

***

السـؤال المهـم أخيرا هو: هل استعدت المنطقة للتعامل مع المعطيات الجديـدة التي ستنشأ بعد الحرب، أم سيكتفي الجميع بالشجب والسباب؟ وإذا لـم تقـم الحـرب، هل استعدت المنطقة للقيام بالتغييرات الحتمية بيَدها أم ستنتظر حدوثها في فرصة أخرى بيد "العم" عمرو؟!

عزومة الشرق الأوسط الكبير

الكثير من الناس في الغرب لا يفهمون لماذا نتدافع، نحن العرب، على الهجـرة إلـى أوروبا وأمريكا بشتى الطرق وباستماتة؛ ثم بمجرد استقرارنا هـناك، يسعى البعض منا لنسف أبراجهم أو لتفجير قطاراتهم وحافلاتهم؟ أو علـى الأقـل نحـاول تغيير مجتمعاتهم لتلائم خصوصياتنا؟ لماذا نستعمل ونسـتورد كـل ما ينتجونه، إلا حضارتهم وأسسها؟ بل ولماذا نكرههم لهذا الحد؟ أسئلة كثيرة.

يـبدو أن المشكلة الحقيقية هي أن العالم، وخاصة الغرب، بصراحة لا يفهمـنا؛ وذلك برغم تكنولوجيتهم المتقدمة وخبرائهم الكثيرين من أمثال تلك المرأة "الأروبة" (كلمة غير موجودة في القاموس، لكنها تعني إمرأة صغيرة الحجم، تملك مزيجا من الذكاء والخبث) كوندي.

ولمحاولـة المعاونة على فهم كيف نفكر إسمحوا لنا، بسرد الأقصوصة التالية.

***

قـام السـيد "أبو كريم"، بدعوة صديقه السيد "حسونة" وعائلته للعشاء. وبالطبع لم يكن هناك موعد لهذا العشاء حيث لا توجد لدينا نحن العرب مثل هـذا الفذلكـات التي يسمونها مواعيد. وصل الأستاذ حسونة، براحته، بعد العاشـرة مساء بقليل. وبدأت الترحيبات، وما أكثرها، والسؤال عن زوجته، ولمـاذا لـم تحضر، الذي رد عليه السيد حسونة بأنها، كان الله في عونها، مشغولة بشئون المنزل (الحقيقة أنه لم يخبرها أصلا بموضوع العشاء).

المهم بعد دردشه خفيفة، أعلنت ربة المنزل، السيدة أم كريم، أن العشاء جاهز؛ تفضلوا! وإذ بالسيد حسونة يؤكد أنه ليس فقط قد أفطر متأخرا اليوم، بل أنه قد تناول وجبة غذاء مضاعفة في الخامسة مساء، ولذا فهو سيستسمح مضيفيه في التفضل بتناول العشاء، بالهناء والشفاء، بينما سيشاهد هو التلفاز فـي انتظارهم. (هو يكذب بالطبع، فقد أفطر على كوب شاي وتغذى نصف "ساندويتش" بائت). ومع شهقات أم كريم الإستنكارية، وتشديدات أبي كريم، تـنازل حسـونة عـن موقفه الثابت وأعلن أنه، نزولا على رغبة مضيفيه،

سيشـــاركهما الجلـــوس إلـــى المائدة، فقط لإستمرار الدردشة الشائقة، إذ أنه ببساطة لن يستطيع أن يأكل.

ما إن جلس حتى وضعت أم كريم أمامه طبقا طبقا مكدسا بالطعام، مصممة بالطبع على أن يلتهمه عن آخره، إذا لم يكن يعتبر طبيخها رديئا، وتعبها في تجهـــيزه لا يستحق تقديره. في خجل ودود أكد حسونة أن أم كريم معروفة بطعامهـــا الشهي الذي تؤكل الأصابع وراءه (ليس في هذا نزعات كانيبالية، بـــل مجرد تعبير رمزي عن التقدير لجودة الأكل)، ولكنه بالفعل متخم ويكاد الطعـــام يقفز من حلقومه، ولذا فمن المستحيل عليه أكل وجبة كاملة. ولكن (في تراجع تكتيكي) حرصا على مشاعرها التي يقدرها، سيضغط على نفسه ليذوق أصبع محشي واحد فقط، لا ثاني له.

وهـــنا، كان صبر أبي كريم قد نفذ، فألقي باليمين (أي أقسم): إن لم يقم حســـونة بالطبق، ستكون زوجته، أم كريم، طالقا (نعم، فهذا حق بديهي من حقـــوق الرجل عندنا). تحرّج حسونة بالطبع جدا، وأعلن مؤكدا (في تراجع اســـتراتيجي) أنه سيُجبر نفسه على الأكل، فقط من أجل خاطر قَسَم مضيفه؛ فهـــو علـــى إســـتعداد لعمل أي شيء لتفادي إحداث أزمة عائلية، حتى لو إنفجرت أمعاؤه.

وإســـتمر الأكـــل، وما تلاه من "الحلو" وخلافه، حتى ساعات الصباح الأولـــى، تقطعـــه رحـــلات مكوكية لأم كريم بين المائدة والمطبخ، وتتخلله تهديـــدات أبـــي كـــريم بالطلاق، حتى أتي السيد حسونة على مايكفي ثلاثة مصارعي سومو، كانوا صائمين لأسبوع.

***

هـــل فهمنا مغزيات هذا القصة التي هي، بالمناسبة، أمر يحدث كل يوم فـــي كـــل "عـــزومة" تتم في أي بيت من بيوت عالمنا العربي العامرة، من المحيط إلى الخليج؟

بغـــض النظر عما هو واضح من خصال الكرم الزائد، نلفت النظر إلى أنـــه خلافـــا على عادات أهل الغرب حيث يقول الغربي ما يعني، ويعني ما يقول؛ فإننا بالعكس تماما نقول دائما ما لا نعني، ونعني ما لانقول. فنحن لا نحـــب أن نواجـــه إختياراتـــنا (يقـــال أنه خوفا من أن نصبح مسئولين عن نتائجها)، تاركين الأمر للأقدار ولطفها، ثم نتمنع متمنين أن يُجبرنا الآخرون علي عكس ما نعلن، لأن ذلك هو ما (نظن أننا) نريد.

ونحـــن بالطـــبع نمارس هذه اللعبة المشوّقة كل يوم، ونعرف قواعدها المتناقضة، ونجد فيها الراحة والمخرج من بعض مآزقنا، وما أكثرها.

ربمـــا يخطـــر بـــبال أحد من أهل الغرب، وإن كان لن يعلن عن ذلك حرصـــا على عدم اندلاع صدام الحضارات، أننا قوم يمتلئون بالعقد النفسية؛ وهذا صحيح، بل إن رصيدنا منها هو أكثر، وأعز لدينا، من مخزون النفط. لكننا نرى أيضا أن لهذا الأمر أصولا فلسفية عويصة وجذورا فكرية عميقة، قـــد يصعب شرحها؛ لذا سنحاول تبسيطها، مستعينين بهذه المعضلة الفلسفية التي يدرسها الطلبة في حصة الفلسفة والمنطق:

هل المقولة التالية صحيحة أم كاذبة: "أنا أكذب دائما"؟

أيـــا كانت الإجابة، بأنها "صحيحة" أم "كاذبة"، فسنجد تناقضا منطقيا لا حـــل له، ممـــا يجعل هذه واحدة من معضلات، أو مفارقات، المنطق التي تنتظر الحل منذ أيام قدماء الإغريق.

هذه بالضبط مشكلتنا العويصة، فنحن حالة فلسفية ومنطقية ليس لها حل معروف منذ قديم الزمن.

ولكـــن، لا يصيبن اليأس أحدا، أو تأخذنه الشفقة علينا، فنحن في النهاية قوم على قدر من الذكاء وخفة الدم (على خلاف سمعتنا)، ويكفي استخلاص بعـــض الـــدروس مـــن القصـــة السابق سردها، التي سنطلق عليها "نظرية العزومة".

باختصـــار، مـــا علي زعماء العالم المتحضر سوى الإنصات جيدا لما نقـــول: فعـــندما نصرخ ليل نهار في إعلامنا ومظاهراتنا برفض مبادراتهم ومخططـــاتهم، فذلـــك لأننا ندرك خواءَ أمعائنا (المادية والفكرية والمعنوية) وعجـــزَنا عـــن عمل شيء بهذا الخصوص (مثل باقي الخصوصات)؛ ولذا، ففـــي حقيقة الأمر، فنحن ندعوهم لأن "يعزموا علينا" وأن تكون دعوتهم لنا إلي مبادراتهم تلك دائما بإصرار لا يلين؛ وإذا تمنّعنا، فنحن في الواقع نتمنى أن يفرضوها علينا. وفشلهم في عمل هذا، نتيجة لعجزهم عن فهمنا، هو سر كراهيتـــنا العارمـــة لهم التي تدفعنا لتذكيرهم، عبر "ما يسمونه بالإرهاب"، بتشـــديد العـــزومة؛ فتصـــور كم كان السيد حسونه، المذكور أعلاه، سيكره مضيفيه وماذا كان سيفعل لو تركاه وشأنه بعد أول اعتذار له عن الطعام؟؟

هـــناك الكثير من الأمثلة الدالة، نختار منها هذا بمناسبة مبادرة "الشرق الأوســـط الكبير": عندما نفاجأ ببعض الحكام العرب، ممن جلس الواحد منهم

علـــى كرســـي الحكم منذ عقود، حتى ضاق عليه (وبه) الكرسي، يخرجون صارخين برفض "الحلول المفروضة علينا من الخارج"، فهُم (طبقا للنظرية أعلاه) يعنون بالضبط عكس ذلك. ولِمَ لا، فهم يعرفون يقينا أن هناك مشاكل لا قِبَل لهم ولإخوانهم، مَن المُلوك والرّؤساء، بمجابهتها، ولا حتى بالإختيار بيـن بدائل أفضلها سيء. وهم يعرفون أنهم قد أصبح يُنظر إليهم كجزء من المشكلة وليس كجزء من الحل. ما العمل؟ هل نريدهم أن يعترفوا علنا بهذا، أكثر من إعتراف السيد حسونة بأنه ميت من الجوع؟!

زعـيمٌ غربـي واحد يبدو أنه قد فهم تلك النظرية بعض الشيء؛ وهو الرئـيس الفرنسي جاك بن شيراك: فموقفه من مشكلة "حجاب الطالبات" يدل علـى أنـه قد أدرك أننا نعني عكس ما قلناه في مظاهراتنا التي خرجت في فرنسـا والعالم العربي؛ وهو أننا ببساطة لن نستطيع الفكاك من أسر القيود المقدسـة إلا إذا أُجـبرنا علـى ذلك (وعندها سنلجأ للقاعدة الفقهية الجاهزة دائما، بأن للضرورة أحكام).

إذن ما علي زعماء العالم في مجلس إدارة العالم الذي يطلق عليه "قمة الثمانـية" إلا أن "يعـزِموا" عليـنا أكثر، وإذا تمنعنا نحن وحكامنا (وبالطبع سـنفعل) فما عليهم إلا التشديد في العزومة. وسلاحهم الأخير والباتع هو أن القســم بـالطلاق بأنهم سيعملون على تغييرنا رغم أنوفنا ما لم نُغير أنفسنا. ففي هذه الحالة؛ هل تظن أننا، ونحن أهل الشهامة والكرامة، يهون علينا أن نخـرج، مـثلا، حُرمة كالسيدة "لورا بوش" باكية، حاملة حقائبها من بوابة البيت الأبيض إلى منزل أهلها في تكساس، وتاركة طفليها في حضانة أبيهم المشغول بمسئوليات العالم والعولمة؟ كلا وألف كلا.

ولذا فإن زعماء العالم ساعتئذ سيجدوننا أكثر الناس ليونة وقبولا للتغيير وإعـادة رسـم الشـرق الأوسط الكبير أو الصغير بل، إذا شاءوا، الشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية.

فقط علي العالم أن يفهمنا، والباقي علينا وعلى الله المعين لهم ولنا.

***

ملحوظة ختامية: رجاء مراجعة الكلام أعلاه مرة أخرى وملاحظة أنه علـى أي حال، مثل غيره من كلامنا، قد لا يعني بالطبع كل ما نقول، ولا يقول كل ما نعني. وكان الله في عون الجميع.

التخلص من البنتاجون

لــم يعد سرا أن بعض المراقبين أصبحوا يشيرون إلى مصر باعتبارها "رجل الشرق المريض"

مــا الــذي جــرى؟ وأليس من المحزن حقا أن تتحول أم الدنيا إلى أم المشاكل؟

ليس من الصعب ملاحظة ما يلي:

١ــ نظــام حكــم "أوتــوــ ثيوــ أمنو ــ كليبتوــ قراطي". ومن باب الأمانة فهذا هو أيضا النموذج العام السائد في العالم العربي وليس في مصر وحدهــا. قــد تخــتلف الأوزان النســبية لمكوناته، ولكن "السبيكة" واحدة، وعناصــرها تشــمل الاستبداد والتلاعب بالدين بواسطة محترفيه ودجاليه؛ وتشــمل باقة ملونة من أجهزة أمن تنشأ في الأصل من أجل "حماية النظام" ولكنها تستشري في تسلطها وتعمل أحيانا لحساباتها الخاصة؛ وتشمل النهب المنتظم لموارد البلاد بواسطة جماعات "المنتفعين بالحكم".

٢ــ نخب انكمشت أو صمتت أو انسحبت أو وصلت إلى درجة محزنة مــن الإفــلاس الفكــري، لتكتفي غالبيتها ببيع المعلبات الفكرية المسمومة بالجملة والقطاعي، وتبثها عبر دكاكين إعلام دعائي غوغائي تضليلي.

٣ــ تعليم ببغائي قرودي قادر على مسح ومسخ أفضل العقول.

٤ــ تدين شوفيني هوسي حَرفي ظلامي يكرس العنف بأشكاله؛ يصحبه تدييــن شمولي استبعادي يحلم بتوسيع دائرة التسلط والسيطرة ويهدف، ربما بدافع حسن النية، إلى جرجرة البشرية لدخول الجنة حتى لو كان بالسلاسل.

٥ــ نظــام إدارة متعفن ومهلهل ولكنه مرتشٍ؛ لحسن الحظ! وإلا لعجز الخلق عن احتمال جحيمه.

الــنقاط السابقة تكون جوانب "بنتاجون" أي شكل خماسي الأضلاع، هو عبارة عن قلعة حصينة تحاصر الإنسان المصري بداخلها. والنتيجة الحتمية هــي تغطية الجوهر الأصلي للإنسان المصري بطبقات كثيفة ومتكلسة من الجهــل والتعصــب والفوضــوية والسبهللة والكلفتة، تجعله يستمريء القبح ويــتأرجح تفكــيره بيــن الفهلوة والجمود (لاحظ أن "تفتيح المخ" هو أمر لا

علاقـــة له "بانفـــتاح العقـــل"!)؛ وفيما عدا تقديسه الهوسي لمواقيت الصلاة، يزدري بالوقت وقيمته.

وبالتالـــي، وبصـــورة طبيعـــية تماما، حيث تؤدي المقدمات إلى نتائج حتمـــية، فقـــد أصـــبح يعجـــز عن أن يثري البشرية بإنتاج مادي (فيما عدا الـــتكاثر) أو حضاري ذي قيمة. بل إن التعرف على الجوهر الأصلي لذلك الإنســـان المصري صار في صعوبة العثور على المعادن الثمينة في باطن الأرض؛ يستدعي عمليات استكشاف عويصة! ليس في كل ذلك أدنى رغبة في إهانة الإنسان المصري، أو إشاعة الإحباط، ولكنه ينبع عن شعور مرير بالإحباط إزاء ما وصلنا إليه من تدهور محزن.

***

النتـــيجة الحتمية لكل هذا هي أنه إذا راجعنا مختلف المؤشرات العالمية نجد موقع مصر هو:

ــ المركـــز ١٢٠ فـــي معـــامل الأمم المتحدة للتنمية البشرية (مقارنة بإسرائيل في المركز ٢٢).

ــ المركـــز ١٣٥ في معدل الناتج القومي للفرد، مع ملاحظة أن معدل الـــزيادة لإجمالي الناتج القومي في السنوات العشر حتى ٢٠٠٠ لم يزد عن معـــدل الزيادة السكانية إلا قليلا جدا. أي أن المحصلة هي "محلك سر" على أفضـــل تقدير (مقارنة بالصين حيث بلغ متوسط صافي النمو السنوي للناتج القومي ٧,٥% في نفس الفترة).

ــ المركـــز ٥٤ بين ٩١ دولة في معامل الشفافية، والمركز ١٠٤ في معامل الحرية الاقتصادية والمركز ١٠٢ في معامل حرية الإعلام.

ــ كمـــا أن مصـــر تحصل على تقدير، ٦,٦ في مجال (انعدام) حرية الضـــمير (مقارنـــة بـــ ١,١ للولايات المتحدة و ٢,٣ للهند و ٧,٧ للسعودية وكوريا الشمالية).

***

تلك القلعة البنتاجونية الحصينة يؤدي كل ضلع فيها إلى الآخر ويسانده فيما يشبه دائرة جهنمية ذاتية التغذية بلا نهاية:

ــ فلا يكفي استبدال الحكم الاستبدادي بنظام "ديموقراطي"، بينما الشعب على حالته تلك؛ إذ لو سألته عن رأيه عبر انتخابات "صندوقية حرة" تخضع لمراقـــبة القضـــاء، لما انتخب أفضل من حكامه الحاليين. بل على الأرجح

سيختار من هم أسوأ لمجرد ارتدائهم عباءة الدين. (والحال، بالمناسبة، لا يختلف في باقي العالم العربي، حيث نجد أن بعض قادته ـ مثل ملكي الأردن والمغرب ـ هم، بحكم تكوينهم وتعليمهم في الخارج أفضل من نخبهم ومن شعوبهم بكثير!) وهكذا، ومع كثرة الكلام حول الديموقراطية حتى أصبحت "موضة" (حتى بين الذين يؤكدون أن كل موضة بدعة وكل بدعة ضلالة)، فالنتيجة الوحيدة المؤكدة أنها، إذا طبقت الآن، لن تزيد في الواقع عن إضافة حروف ثلاثة (ديمو) ليتحول النظام بقدرة قادر إلى "أوتو ـ ثيو ـ أمنو ـ كليبتو ـ ديمو ـ قراطي"؛ ويادار ما دخلك شر. بل ستجد جوقة "ليس في الإمكان أبدع مما كان" سببا وجيها لرفع عقيرتها أعلى وأعلى.

ـ وكيف يمكن تغيير التعليم إلى نموذج يستند إلى، وينمي، التفكير النقدي الحر المبدع بدون إعادة تأهيل القائمين عليه الذين هم أنفسهم خريجو الحلقة البنتاجونية الجهنمية؛ وبينما المطلوب هو إلقاء المناهج الحالية في صفيحة قمامة (ذات حجم مناسب) والبدء من الصفر. وهذا بالضبط ما فعلته تونس بل ـ كما يقول المفكر الكبير العفيف الأخضر ـ أصبح تدريس الفلسفة فيها إجباريا على كافة طلبة الثانوي والجامعات في كل الفروع، بهدف التدريب على الفكر المنطقي والبحث عن الحقيقة بدون ادعاء امتلاك حقيقة مطلقة (ولذلك يبدو أن فرصة تونس في الخلاص هي أفضل من غيرها).

ـ أما عن التدين والتديين، فحدث ولا حرج. وبينما المطلوب هو ثورة فكرية شاملة، ينصب الجهد على تزويق الخطاب، وبهدف ذرائعي هو "تحسين الصورة". وبالمناسبة، نذكر واقعة طريفة وإن كانت ليست غير اعتيادية: نشرت جريدة "اللواء الإسلامي" التي يصدرها الحزب الوطني الحاكم مقالا في ١١ سبتمبر ٢٠٠٣ (أي في القرن الواحد والعشرين!) بقلم "أستاذ جامعي" عنوانه "السلام على أهل الكتاب بين الحق والباطل" يقول فيه "إن التعالي على غير المسلمين والعدوان على حقوقهم كمواطنين هو من الهدى النبوي الشريف". ثم يؤكد أن "على المسلم ألا يبدأ غير المسلم من مسيحيين أو يهود بالسلام وأن يضطرهم للسير في أضيق الطرق". وإن كان البعض قد طالب بمحاكمة المسئولين عن "حزب الجريدة" أو، على الأقل، "جريدة الحزب" بتهمة نشر ما من شأنه بث روح البغضاء والكراهية بين

أبــناء الوطن الواحد، ويحمل تصريحا للعدوان على حقوقه.." إلا أن البعض الآخــر يرى أنه ينبغي شكر الكاتب على دوره في إظهار الصورة كما هي وبدون اللجوء إلى التزويق والتزوير.

ـ ولا داعي للكلام عن الإدارة التي يبدو أن مشاكلها تتزايد طرديا مع زيادة عدد حاملي الدكتوراه في تخصصاتها..

***

هل هناك من مخرج؟

الأمــر صــعب بــلا شك. لكنك لو سألت عددا من المراقبين المهتمين المؤرّقين ما العمل؟ وأين الخلاص؟ لوجدت أنهم ينقسمون إلى فئات:

أولا: مــن يــرون أن حــال مصر يشبه كرة كبيرة من الخيط الرفيع تحولــت، بعــد أن عبث بها الكثيرون لفترة طويلة، إلى كتلة كبيرة من من العقد؛ وأن أية محاولة لفك عقدة منها لن تؤدي غالبا سوى لمزيد من التعقيد أو لتقطــيع الخــيوط! فالأفضل، حسب زعم أولئك، هو ترك الأمور للزمن الــذي هــو كفيل بحلها بدون استعجال. ويكفينا في الوقت الحالي استمرار المعونــات الأجنبــية (بشــرط ألا ننسى صب اللعنات على مانحيها الكفار والدعاء عليهم بخراب الديار).

ثانــيا: من يرون أن الأمر يحتاج لمعجزة، ولذا فليس لنا سوى الدعاء نحو السماء لعل وعسى أن تتراءف علينا وترحمنا؛ ربما من أجل الحسنات التي فعلها أجدادنا الأبعدون.

ثالــثا: مــن يرون أن الأحوال لم تصل للقاع بعد؛ ولذا يجب أن ننتظر قليلا حتى تظلم الأمور تماما ثم تنهار قبل أن يحدث ميلاد جديد.

رابعــا: من يرون أننا لا نملك ترفَ الانتظار؛ بل علينا أن نعمل شيئا، وأن نعمله سريعا. ولكن قبل عمل أي شيء لا بد من الاعتراف بأن خروج مصــر من ورطتها أصبح صعبا لأن أحدا في أي من "أضلاع البنتاجون" له قــدرة علــى كســره والخروج منه؛ ولا مفر بالتالي من طلب يد المساعدة للــتخلص من تلك القلعة اللعينة والبحث عن رسوم هندسية لنموذج مشروع لإعــادة بعــث مصــر وتحويلهــا إلى قلعة للحضارة والحرية والتقدم؛ مع ضرورة نسيان أوهام ـ أو كوابيس ـ "خصوصيتنا الثقافية".

ولنتذكر أن السماء لا تعين إلا الذين يعينون أنفسهم.

ملاحظات غير ثورية
حول ثورة يوليو

ليس من اليسير على أي من كان أن يقدم تقويما دقيقا لثورة يوليو، فالموضوعية تتطلب الابتعاد في الزمن، وتوافر المعلومات وانعدام المواقف المسبقة. والأسلوب الأفضل والأكثر إنصافا ينبغي أن يتبنى نقاطا ثلاثا إرشادية: مراجعة برنامج الثورة وما حققت منه وكيف؛ مقارنة أوضاع مصر الآن بما كانت عليه قبل الثورة لمعرفة حساب المكسب والخسارة؛ ومقارنة أوضاع مصر الآن بأوضاع دول أخرى تشابه مصر في ظروفها. وهذه أمور تستلزم الكثير من البحث والتقصي لكيّ تكون النتيجة حقانية ومُنصِفة، ولكن كل ما سنحاوله هنا هو تقديم بعض الملاحظات التي نرجوها موضوعية بقدر الإمكان.

بدأت الثورة على شكل "حركة مباركة" قامت بها مجموعة "الضباط الأحرار" بالجيش، وبعد قليل تحولت إلى "ثورة". وهى "ثورة" لم يكن لها شعارات تتجاوز الشعارات المدرسية من عينة "الاتحاد والنظام والعمل" أو "القضاء على ثلاثي الفقر والجهل والمرض". ثم تبنت، بعد أن قامت، مجموعة من الأهداف (ستة)، تدور حول أربعة محاور. الأول يتعلق "بالقضاء على الاستعمار (وأعوانه)" أي تحرير مصر (أي منطقة القناة) من الإنجليز. وقد تحقق هذا الهدف بسهولة نسبية ربما أدهشت رجال الثورة أنفسهم إذ تم الاتفاق مع الإنجليز وتحقق الجلاء في يونيو ١٩٥٦. والمحور الثاني، المرتبط بالأول، هو "إقامة جيش وطني قوى" وقد لقي الثوار بعض الصعوبات في تحقيق هذا الهدف إذ تردد الغرب في المساعدة عليه، فقاموا بالتوجه إلى الكتلة الشرقية بادئين بذلك حقبة طويلة من الاعتماد عليها. المحور الثالث يتعلق بتغيير الخريطة الاجتماعية-الاقتصادية لمصر عن طريق أهداف "القضاء على الإقطاع" و "إقامة عدالة اجتماعية" و "القضاء على الاحتكار (وسيطرة رأس المال على الحكم)". وإن كان قد تم القضاء على الإقطاع عن طريق تحديد الملكيات الزراعية، متبنية أفكارا كانت تناقش بالفعل، وبصورة ليست غريبة على الكثير من الثورات في العالم، إلا

أن الـــثورة المصرية، وبالذات بقرارات ١٩٦١ الاشتراكية، قد انقضّت على الرأســمالية المصـــرية الناشئة بصورة لا مبرر لها مما أدى إلى وأد تجربة الاقتصاد الحر، ثم أقامت على أنقاضه نظاما هو مزيج من "رأسمالية الدولة" و"الاشـــتراكية" كـــان له بعـــض النجاح (إقامة قاعدة صناعية لا بأس بها) والكثـــير من الفشل نظرا لخيبة القدرات الإدارية وانعدام الحافز الشخصي. ومـــن ناحـــية أخـــرى، أحدثـــت الـــثورة بعض التقدم على طريق العدالة الاجتماعية بانحيازها للبورجوازية الصغيرة والفقراء مما ساعد على إمكانية صـــعود أبـــناء هـــذه الطبقات على السلم الاجتماعي لأسباب غير الانتماء الطبقـــي، وإن كان مجتمع "الخمسة بالمائة" قد عاد اليوم، مع تغير مكوناته من "تحالف الإقطاع ورأس المال" إلى تحالف "المنتفعين بالحكم".

أما المحور الرابع فيتعلق بشكل الحكم في البلاد عن طريق "إقامة حياة ديموقراطـــية سليمة". وبينما كانت الأهداف الأخرى حول "المتغيرات" فهذا يتعلق "بالثوابت" التي تعنى بكيفية تنفيذ باقي الأهداف. ففي حياة الأمم تتغير الأهـــداف والأولويـــات والخطط مع الزمن وبحسب الظروف والاحتياجات، ولكـــن الأهـــم هـــو أن تحـــدد أولا وقبل كل شئ شكل الدولة والعقد الذي ســـيربطها بالشعب، أي "الطريقة" (الآلية، النظام) والمرجعية التي ستمارس بها سُبـــل تحديد الاختيارات وتنفيذها. ومن هنا كانت أهمية هذا الهدف على قائمـــة أهـــداف الثورة. ولكن، وبدون أدنى شك، لقد كان الفشل الذريع فيما يـــتعلق بهـــذا الهـــدف هو من أكبر أخطائها وخطاياها. فقد كانت هناك قبل الـــثورة ليبرالية ديموقراطية برلمانية؛ صحيح أنها كانت لا تزال بالرغم من مـــرور عقـــود عليها كرضيع مريض بالأنيميا يحتاج للعلاج، ولكن الثورة قتلـــته ودفنـــته واعتمدت نظام الحزب الواحد في مستنسخات مختلفة: هيئة تحريـــر، اتحـــاد قومـــي، اتحاد اشتراكي، حزب مصر، حزب وطني. كما اعـــتمدت نظـــام الفكـــر الواحد (الذي، إحقاقا للحق، لم يبدأ فورا مع "تأميم الصـــحافة"؛ إذ كانت تدور في الستينيات، بعكس ما يظن الكثيرون، معارك فكرية ضارية ونهضة فنية ومسرحية حقيقية. ولكن هذا كان كله بقوة الدفع الذاتـــي). ومـــع أفول نجم أعلام الفكر الموجودين على الساحة، من نبت ما قبل الثورة، انتهى الأمر بالاستكانة طلبا للسلامة أو سعيا للتسلق، حتى تكوّن جيل جديد من المفكرين المزورين (بفتح الواو وبكسرها) الذين تولوا "قيادة" الحـــياة الفكـــرية، مرتدين طاقيـــات مختلفة حسب توجهات كل عصر. وما زالت السيادة لهؤلاء حتى اليوم.

إذن ــ وبغض النظر عن المناقشات حول كون "الثورة" مجرد "انقلاب" ــ فقــد كانت أجندة الثورة المصرية تقدمية في مجملها، إلا أنها لم ترقَ إلى مستوى الثورات أو المشاريع الوطنية العظمى التي قامت بها شعوب أخرى. وإن كان عبد الناصر قد اعتمد منهجا براجماتيا واتجه ناحية الاشتراكية بعد سنوات، إلا أن المشكلة الحقيقية هي أن الثورة لم تقم لإرساء وتحقيق مبادئ علــيا مثل الثورة الفرنسية (الحرية والمساواة والإخاء – التي غيرت تاريخ أوروبــا والعــالم)، أو لتنفيذ مشروع وطني كبير مثل ما قام به الإمبراطور "ميجي" في اليابان (إنهاء عزلة اليابان الذاتية واعتماد الحضارة الغربية) أو مــا قــام بــه غاندي ورفاقه في الهند (تحقيق الاستقلال وإقامة دولة تعددية علمانــية ديموقراطــية) أو ما قام به أتاتورك في تركيا (إنهاء دولة الخلافة واعــتماد الحضــارة الغربــية) أو حتى لتطبيق نظرية سياسية متكاملة مثل الثورة الاشتراكية في روسيا.

والحــق يقال أنه على خلاف فساد الملك وجزء من الطبقة الحاكمة قبل الــثورة، فقد كان عبد الناصر شخصيا، وباعتراف أعدائه، "نظيفا" بلا مثالب وعــاش عيشــة "إسبرطية" في تقشف، وحكم مصر معتمدا على الكاريزما الهائلــة التي كان يمتلكها واستعاض بها عن الديموقراطية مستندا إلى قدرته علــى الشــعور بنبض الشارع ورغبات الشعب الحقيقية. ولكن مع الوقت، أصــبح لا يــدرك أن الشعب لم يعــد ينبض إلا بما يظن أنه "نبض الريس" وذلــك تحت تأثير الخوف وإيثار السلامة إذ أصبح أمن الثورة (أصبح فيما بعد "أمن الدولة") قبل كل شئ وفوق كل أحد.

ولقــد كان يمكن لعبد الناصر، اعتمادا على الثقة الهائلة (العمياء) التي مــنحه إياها الشعب، أن يقوده في اتجاه مشروع حضاري كبير ولكنه استنفذ طاقاتــه وطاقــات مصــر فــي معارك حقيقية ووهمية خرج منها ببعض المكاســب والانتصارات وبكثير من الخسائر والهزائم. ولنا أن نتساءل لماذا لــم يتعلم عبد الناصر من كتب التاريخ أو حتى من الدروس التي كان لا بد قــد سمعها، على سبيل المثال، من"نهرو" رفيقه في ثلاثي "الحياد الإيجابي"، عــن تجــربة الهند واختياراتها الحاسمة. ولماذا لم يلاحظ عبد الناصر قدرة زعماء بعض حركات التحرير الكبرى أمثال غاندي (ونهرو من بعده) على الــتفريق بين إيجابيات الحضارة الغربية (الحريات، العلمانية، الديموقراطية، التفكــير العلمــي والتقدم التكنولوجي، الخ) وبين سلبياتها (الاستعمار، الخ)،

ولذلــك حرصــوا أشد الحرص على ألا يتحول صدامهم مع الاستعمار إلى صدام مع الحضارة.

ويحــتاج الأمــر إلــى دراسة حول أثر الخلفية الاجتماعية والتعليمية والأيديولوجية للقائمين علي الثورة المصرية مقارنة بالآخرين في اختيار ما اخــتاروا. ولكــن يبدو أنه لم يكن وراءهم أو لديهم فكرة "حضارية" محددة (وإن كــان هناك وعيٌ، كما يقول عبد الناصر في "فلسفة الثورة"، بمركزية مصــر وبالدوائر التي تحيط بها)، واختلط الأمر عليهم بين "الاستقلال التام، وبيــن "العداء للغرب" دولا ونظما وحضارة. وبرغم السهولة النسبية التي تم بهــا إجــلاء الإنجليز وتحرير مصر بعد أربعة سنوات فقط من قيام الثورة (الأمر الذي ربما ساعد على إتمامه تعاطف أمريكا مع الثوار) وبالرغم من مســاعدة الولايــات المتحدة الحاسمة على إزالة آثار حرب ١٩٥٦ وجلاء الإنجلــيز والفرنســيين والإسرائيليين في غضون أشهر قليلة، إلا أن الثورة اســتمرت فــي حالة عداء عــصابي للغرب، أجّجه كالنار الشعور بالهزيمة والمهانــة أمــام إســرائيل والكراهية لها، في صراع اختلطت فيه الأوراق والــرؤى. وقــد تأصــل العــداء للغــرب واستمر، وصار مساويا للوطنية والقومــية. وحــتى عندما تمارس حكومات اليوم سياسات "موالية للغرب"، فــالعداء الشــعبي مــازال على أشده. وبينما اختلفت دولة كالهند سياسيا مع العــالم الغربي بشدة، وهى دولة تتميز بكبرياء وطني قلَّ أن يكون له مثيل، إلا أنهــا قــط لــم يختلط عليها الأمر فترفض أو ترفس الحرية والعلمانية والديموقراطــية كراهــية في الغرب. ونتيجة لذلك ها نحن نراها اليوم دولة كبرى، تفخر بأن يطلق عليها لقب "أكبر ديموقراطيات العالم" وهى قوة ذرية وتكنولوجــية لا يستهان بها، تقف في طليعة الدول المصدرة للبرمجيات في العــالم (بيــنما نجحــت مصر في تحقيق موقع في طليعة الدول المصدّرة للإرهاب – فكراً وتنفيذاً....)

وقــد تصــلبت شــرايين الثورة مما أدى لهزيمة ١٩٦٧ وعاشت على الأدويــة. وليس من المناسب التساؤل عما إذا كان بإمكان السادات أن يتعلم مــن أخطاء الماضي ويلعب الدور الذي لعبه فيما بعد جورباتشيف ثم يلتسن فــي روســيا، مدركــا أن مــا ينقص مصر بالأساس هو الدخول من باب الحضــارة الواســع. فبعد نجاحه في قيادة مصر إلى انتصار أكتوبر ١٩٧٣ (وهــذه أكبر حسناته القليلة) راح يقيم ديموقراطية "ذات أنياب" على مزاجه،

فـــي الوقت الذي كرَّس جُــل جهده للتمهيد لقيام الدولة شبه الثيوقراطية في مصر. وبعد أن نال "نوبل" بدلا من "الأوسكار" التي استحقها (كما قالت عنه جولـــدا مائير)، رحل على أيدي "أولاده" من الإرهابيين الذين كان قد أطلقهم وأطلق لهم العنان.

ومـــن المهـــم هنا أن نتذكر أن الثورة التي حلّت الأحزاب عند قيامها، اســـتثنت مـــن ذلك جماعة الإخوان المسلمين وحرصت على أن يكون لهم وزيـــر فـــي وزارات الـــثورة الأولى مما يعني، ضمنيا على الأقل، وجود تحـــالف أو تفـــاهم مـــا (بالإضـــافة إلى ما عرف عن سابق انضمام معظم الضـــباط الأحرار للجماعة، وإن كانوا قد تركوها فيما بعد). ولكن بعد قليل اتضـــح للثوار أن الإخوان لا يحبون دور الشريك الأصغر أو الصامت، فهم هـــناك لتحقـــيق حلمهم القديم، وبدأ صراع استمر لسنوات. والحقيقة أن عبد الناصـــر لـــو كان قد أعلن بوضوح أن مصر ستكون دولة "مدنية" (إن كان تعبـــير "العَلمانية" يثير اللغط) لا مكان فيها لخلط الدين بالسياسة أو العكس، لكـــان قد استراح وأراح، ولأصبح الصدام مع الإخوان صراعا حول أساس الدولـــة وليس على السلطة. ولكن بدلا من ذلك قام عبد الناصر بتأميم الدين، بمعـــنى تسييســـه وإخضـــاع المؤسسة الدينية للحكم، وإن كان قد فعل ذلك مصـــحوبا بحـــذر شـــديد من تديين السياسة، وصل إلى عدم التردد في شن أعـــنف الهجوم على جهات مثل السعودية ومنظمة المؤتمر الإسلامي متهما إياهمـــا بالرجعـــية وموالاة الاستعمار. ولكن بمجيء السادات، الذي ارتدى عباءة "الرئيس المؤمن" امتد الأمر إلى تديين السياسة، ليصبح الاثنان، الدين والسياســـة، وجهين لعملة واحدة بائرة. والتفسير الشائع بأن السادات استعان بالإســـلاميين لمجرد التخلص من الناصريين يبدو، والله أعلم، تفسيرا ساذجا أو علـــى الأقل جزئيا. فلو لم يكن مُبيـــت النية على التصالح مع الإسلاميين عودة إلى اتفاق "ما" (كان قد تم قبل أو مع بداية الثورة)، لما قام بما قام به، بالصـــورة التي فعلها. أي أنه قام باختيار استراتيجي وليس "حركة" تكتيكية. ولقـــد كانـــت الحقـــبة الطويلـــة التـــي أمضاها كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإســـلامي متســـقة تماما مع توجهاته. وهكذا، فما إن حانت له الفرصة بعد الانتهاء من حرب أكتوبر وتوابعها حتى صرف جهده في تحويل نظام الحكم فـــي مصر إلى نظام شبه ثيوقراطي، قنّـــنه قبيل رحيله في تعديل دستوري (١٩٨٠) لعلمه بصعوبة التراجع إلى الخلف في مثل تلك الأمور..

ولكن ماذا بقي اليوم من آثار للثورة؟ لابد أن نذكر من محاسنها أنها لم تتحول إلى ثورة دموية، وما كان أسهل أن يحدث هذا، ونجحت في وقاية مصر من قيام سلسلة من الانقلابات مثل تلك التي ابتُليت بها دول أخرى عديدة. هناك السد العالي (وهو مشروع عظيم بكل المقاييس) وقناة السويس التي عادت لأصحابها. هناك نظام الحكم الجمهوري ولكنه لا يختلف كثيرا عن النظام الملكي.. وقد فشلت الثورة في كبح جماح الزيادة السكانية، إذ تضاعف أهل بر مصر أكثر من ثلاثة مرات وربع في نصف قرن، وما زالوا يتزايدون بمعدل ١,٨% سنويا. هكذا وبرغم جهود التنمية الجبارة، فمازال معدل الدخل القومي للفرد يراوح ٤٠٠ادولار بما لا يختلف كثيرا عن المعدل عند قيام الثورة بعد مراعاة التضخم، ومقارنة بإسرائيل ١٨ ألفا، وتايوان ١٥ ألفا، واليونان ١٢ ألفا، وكوريا الجنوبية ١٠ آلاف. وفقدت العملة الوطنية أكثر من تسعة أعشار قيمتها. وبرغم جهود تنفيذ حلم طه حسين بجعل التعليم كالماء والهواء، مازالت الأمية تنشر ظلامها في رؤوس حوالي نصف السكان بينما تخرج المدارس الملايين من "الصمامين" وأنصاف المتعلمين. وبعد أن وحدت الثورة من نظم التعليم المختلفة، زرعت بذرة ازدواجية التعليم على أساس ديني، الأمر الذي استفحل إلى أن يصبح اليوم أخطبوطا. وقد تراجع دور الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني لدرجة العدم، وانحسرت ريادة مصر الفكرية والفنية للعالم العربي. ولا يمكن الزعم بأن الفساد والرشوة والمحسوبية هي أقل اليوم عما كانت عليه قبل الثورة، بل قد فاقتها. ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع متوسط العمر إلى ٦٧ سنة، وانخفض معدل وفاة الأطفال إلى ٤٠ في الألف، وتكونت مظلة تأمينات اجتماعية معقولة، ووصلت مياه الشرب الصالحة إلى أكثر من٩٠% من السكان، وانتشرت شبكة طرق مرصوفة لا بأس بها، وقامت صناعة سياحية نشطة وجرت محاولات للخروج من وادي النيل الضيق. وقد تحسنت أوضاع المرأة في بعض النواحي بينما تدهورت في أخرى....

أما عن الأقباط، فليس سرا أن أوضاعهم قد تدهورت بعد الثورة. وإن كان من غير الإنصاف التركيز على آثار تحديد الملكية والتأميم عليهم، إذ أنهم لم يكونوا الوحيدين المتأثرين أو المقصودين بها، إلا أنه من الجلي أنهم كانوا أكثر من عانى (نسبيا) من تبعات تلك السياسات. كما أن تهميشهم السياسي في عهد عبد الناصر، نظرا لندرة وجود أقباط بين "أهل الثقة" الذين

قــربهم واعتمد عليهم، تحول فيما بعد إلى إرهاب تحت سمع وبصر الدولة. ورأى الأقــباط بطريركهم يوضع تحت الإقامة الجبرية وعشرات من رجال الديــن يُعــتــقلون، بصـــورة لم يسمع بمثيلها أحد حتى في عهد المماليك. وانــتهى الأمــر بالاســتقرار على استبعاد الأقباط والانتقاص من مواطنتهم ومعاملــتهم مثل كومبارس من الدرجة الرابعة، (أو الثالثة، في حالة الحاجة إليهم). وإذا نظرنا إلى موضوع بناء الكنائس كمعيار لقياس درجة مساواتهم فإنــنا نجــد أن ما يشكو منه الأقباط عادة هو القرار الوزاري للعزبي باشا، الصادر في ١٩٣٤ (أي قبل الثورة...)، الذي يضع شروطا عشرة - مهينة - لبــناء الكــنائس. ولكن يبدو أن الثورة في بداية أيامها، والحكومات التي ســبقتها، قــد أسقطته من ممارساتها، وذلك إلى أن عادت الدولة مع عصر الســادات وبعده إلى الالتزام به نصا وروحا كطريقة لتأكيد ذمية أهل الذمة. والدلــيل على ذلك هو دراسة إحصائية تحلل القرارات الجمهورية الصادرة عبر فترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ والمتعلقة ببناء الكنائس حيث تدل الأرقام علــى أن ٢٠٣ قرارا جمهوريا قد صدر (١٠٤ للأرثوذكس و٨٦ للإنجيليين و١٣ للكاثوليك) منها فقط ١٥ قرارا يتعلق بكنائس جديدة، بينما صدر ١٥٦ قــرارا "لتقنين" أوضاع كنائس قديمة أنشئت في أوائل الثورة أو قبلها. فمن الواقعــية إذن أن نســتنتج أنـــه في ظل الدولة شبه الثيوقراطية التي أسسها السادات من رحم الثورة، أصبح من غير الواقعي أن ينتظر الأقباط أوضاعا أفضل مما هم فيه، أو أن يطالبوا بحقوق تتنافى مع طبيعة مثل هذه الدولة.

***

مـــا هـــي إذن المحصلة النهائية لثورة يوليو؟ ليس من غير الإنصاف، آخذيــن في الاعتبار الأسئلة الإرشادية الثلاثة التي ذكرناها في المقدمة، أن نقول أن النتيجة هي: "باق للإعادة". لقد أنفقت مصر نصف قرن من عمرها فــي البحث عن نفسها. ولكن بدلا من أن تفعل ذلك وتجد ذاتها وتجددها في نور الحضارة الذي يسطع أمامها في الأفق، يبدو أنها اختارت بدلا من ذلك أن تحفر أنفاقا عميقة بحثا عن الضوء في نهايتها. أو أن تحاول السير للأمام بيــنما رقبــتها "ملووحة" ١٨٠ درجة ونظرها مثبّت على الخلف. فما أحوج مصــر الــيوم إلى "ثورة" جديدة تعيد وجهها إلى الاتجاه الصحيح وتركــز عينيها وفكرها وطاقتها بثبات نحو الأمام.

مدرسة المشاغبين!

تربعت على عرش الفكاهة في مصر لسنوات طويلة مسرحية "مدرسة المشاغبين" بطولة الفنان عادل إمام وصحبه، وفيها مجموعة من الطلبة الذين يعانون من "التخلف الدراسي" المزمن، مصحوبا بنمو بيولوجي أسرع بكثير من النمو العقلي أو النفسي. ولصالح الجميع، قررت إدارة المدرسة وضع المجموعة في فصل واحد تحت إشراف مُدرّسة، صارت تعانى الأمرين في محاولتها التعامل معهم، مما يؤدى إلى المفارقات الفكاهية، محور المسرحية.

وبدون أدنى نية في الإساءة إلى أحد، فهل يملك المرء عند استعراضه لأحوال العالم العربي (والإسلامي) إلا أن يتذكر تلك المسرحية، آخذا في الاعتبار خفة ظل ممثليها في ألاعيبهم التي تبعث على الضحك، مقارنة بالممثلين "الواقعيين" الذين يبدو أنهم قد اندمجوا في أدوارهم إلى الحد الذي باتوا معه يصدقون أنفسهم ويأخذونها بجدية أكثر من اللازم بكثير. إن العالم، من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق، يتعامل بالفعل مع العالم العربى (والإسلامي) بنفس منطق المسرحية المذكورة، فقد أصبح ينظر إليه "كمأوى" لمجموعة من المشاغبين الذين لا أمل فيهم، ولا طريقة تنفع معهم إلا استخدام العصا. ولكن لا بأس من محاولة تهدئة مشاعر ولى أمر "المشاغب" من آن لآخر على طريقة "ابنك ولد كويس وعنده إمكانيات؛ فقط لو كف عن التخريب يبقى هائل!"

السؤال المهم هو: كيف وصلنا إلى هذا الحال؟

ولكن يبدو أن **السؤال الأهم** هو: هل هناك مشكلة أصلا؟! فالذي "يتعاطى" وسائل الإعلام لدينا يخرج بانطباع قوى أنه لا مشكلة هناك ولا يحزنون وكل شئ عال العال. وان كانت هناك مشكلة فهي آتية من العدو (الأمريكي/ الصهيوني/ الصليبي) الغادر واللعين، الذي أولا: لا يكف عن "القر" على أمتنا، ولا يريد لها سوى الشر، ولكننا بإذن الله سنكيد له الكيد كيدين، أو ربما أكثر! وثانيا: يحاول "الصراع مع حضارتنا" والعراك مع ثقافتنا، ولكن لدينا كتيبة من ألف "دون كيشوت" سيناطحونه بسيوفهم حتى

النصـــر! وثالـــثا: يسعى إلى "تشويه صورتنا"، ولكننا سوف نقوم على التو بإرسال خبراء يتحدثون لغات الفرنجة إلى كافة أنحاء العالم من أجل تحسين الصورة!!

وهكـــذا يســـتمر مهـــرجان خداع النفس؛ فعلاج الكذب على النفس هو المـــزيد من الكذب، الذي ينصح الأساطين بترديده باستمرار وبصخب شديد حـــتى يصدقه الآخرون، إلى أن ينتهي الأمر بأن يصدقه قائله نفسه! (راجع حكاية جحا).

لا داعـــي إذن لأن يـــتابع قـــراءة هـــذه السطور من ينتمون إلى ذلك "المعســـكر"، فهـــي موجهـــة للأقلية التي يؤرقها الحال وتريد أن تنبش في الجـــذور سعيا لتفهمه ثم لإصلاحه. وهى سطور لا تقدم حلولا قدر ما تثير من تساؤلات.

أولا: هل المشكلة في الفقر؟

يقـــول عـــدد مـــن الكـــتاب والمفكرين بأن الفقر هو الذي يقف وراء الإرهـــاب، بل هو مرتع التخلف. وطالب البعض بمشاريع "مارشال" لضخ الأمـــوال والقضـــاء علـــى الفقر في المنطقة. وبغض النظر عن أن "أبطال" الأحـــداث الأرهابـــية ينتمون إلى الطبقة الغنية أو المتوسطة، فالقائلون بهذا ينســـون أن العالم العربي بموارده هو من أغنى بقاع الأرض في الثروات. وحـــتى إذا نظـــرنا إلى الدخل القومي الإجمالي (مع ما في هذا المقياس من قـــدرة على إخفاء المفارقات بين الدخول العليا والدنيا - ولكن هذا موضوع آخـــر)، فإننا نجده يتجاوز حاليا نصف تريليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة ٢٠% عـــن الدخـــل القومي للهند التي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من أربعة أضعاف العالم العربي. إذن لو كان الأمر يتعلق بالفقر لكان من الطبيعي أن تصبح بلد مثل الهند دولة "رائدة" في تربية وتصدير الإرهاب. ولكن بدلا من ذلـــك، وبـــرغم مشـــاكلها الكثيرة، فإننا نعرفها كأكبر ديموقراطيات العالم، ونحســـدها علـــى تعدديـــتها، وننبهر من كونها تحتل مركز المُصدِّر الثاني للبرمجيات في العالم، ونراها تخطو خطوات واثقة لتصبح واحدة من القوى الستة أو السبعة الرئيسية في العالم.

[نفـــتح قوســـا بمناسبة الكلام عن الهند: انتـــخُب يوم ١٩ يوليو ٢٠٠٣ الدكـــتور "عبد البكير زين العابدين أبو الكلام" رئيسا لجمهورية الهند بأغلبية ٨٩,٦ % من أصوات الناخبين. وهو الرئيس الثاني عشر، والرئيس المسلم

الثالـــث لدولـــة الهـــند منذ استقلالها سنة ١٩٤٥. ورغم أن منصب رئيس الجمهوريـــة شـــرفي إلى حد كبير، إلا أنه يعتبر رمز الدولة وله سلطة حل البرلمان، وتعيين رئيس الوزراء بعد الانتخابات العامة.

والدكـــتور "أبو الكلام" عالم فيزيائي يبلغ من العمر سبعين سنة، وكان يعـــد بمـــثابة الأب الروحي لبرنامج الهند النووي والصاروخي الذي رأسه لســـنوات عديدة، ولم يشكك أحد في "ولائه" باعتبار العدو الرئيسي للهند هي دولة باكستان الإسلامية....

ومن المعروف أن نسبة المسلمين في دولة الهند إلى إجمالي السكان أقل مـــن ١٤%، بينما يمثل الهندوس (من أتباع "الديانات الباطلة"....) الأغلبية الســـاحقة. ويأتـــي انتخاب رئيس مسلم في هذه الظروف – بعد ١١ سبتمبر ومع أحداث كشمير وبعض المصادمات الطائفية – ليؤكد على رسوخ تقاليد الحكـــم العلمانـــي التعددي في الهند بصورة تدعو العالم المتحضر للانحناء تقديرا. ونغلق القوس].

ومـــن ناحية أخرى إذا راجعنا دخل العالم العربي من تصدير البترول فـــي ربـــع القـــرن الأخير فسنجده يقدر بما يتراوح ما بين ٤ و ٥ تريليون دولار (بالأســـعار الحالية). وهو رقم يمثل ثروة هائلة، لو أحسن استغلالها لوجـــب أن يتضـــاعف إجمالي الدخل القومي السنوي إلى أضعاف مستواه الحالي.

وحـــتى لا نتوه في معنى وقيمة تلك التريليونات (أي آلاف المليارات) فيحســـن بنا أن نذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية، قامت الولايات المتحدة بعرض "خطة مارشال" الشهيرة من أجل إعادة بناء أوروبا التي كانت عندئذ قـــد تحطمـــت تمامـــا من جراء تلك الحرب الطاحنة. وكانت الخطة تقضى بـــتقديم مساعدات اقتصادية بحد أقصى عشرين مليار دولار لمجموع الدول التـــي ترغـــب. وقـــد قبلت بالخطة دول أوروبا الغربية كلها فيما عدا فنلندا وأســـبانيا. وانتهـــت في عام ١٩٥٣ بعد إنفاق ١٣ مليار دولار، أي حوالي مائـــة ملـــيار دولار بالأسعار الحالية. وبفضل عرق ومجهودات وتضحيات أبـــنائها وبمســـاعدة هذا المبلغ، أعادت أوروبا الغربية بناء نفسها وأصبحت علـــى مـــا نـــرى، قلاعا اقتصادية هائلة. وقد ساهم مشروع مماثل "لخطة مارشال" في إعادة بناء اليابان لتصبح، وهى الدولة المحرومة تماما من أية موارد إلا "أدمغة" أبنائها، الاقتصاد الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة.

أيــن ياتــري أنفق العالم العربي تلك الثروة التي حصل عليها من بيع نفطـــه (التي تزيد بما بين ٤٠ و ٥٠ مرة عما حصلت عليه أوروبا الغربية بموجب خطة مارشال المشار إليها أعلاه)؟ تدل بعض التقديرات على أن ما بين ثلث ونصف هذه الثروة قد أهدر على الصراعات والنزاعات العسكرية بيــن دول المنطقة (العربي/ الإسرائيلي، العراقي/ الإيراني، وحرب الخليج) أو الصـــراعات الداخلـــية كما في السودان ولبنان والعراق واليمن وغيرها (دراســـة ســـعد الديـــن إبراهيم في مقدمة كتاب "الموجة الثالثة"). يلي ذلك اســـتثمارات اســـتخراج البترول وإنفاق هام على بناء البنية التحتية في دول الخلـــيج. ثم بعد ذلك يأتي وجهان واضحان للإنفاق: من ناحية، البذخ السفيه فـــي عواصـــم العالم، والذي ساهم في رسم الصورة النمطية للعربي "الغنى العربـــيد السفيه"؛ ومن ناحية أخرى الإنفاق الديني الهائل (بناء وإدارة آلاف المساجد والمدارس في شتى بقاع الأرض والدعوة الدينية الخ) بالإضافة إلى مـــا ينفق عن قصد أو بغير قصد لتمويل شبكات الإرهاب، وهى التي تساهم فـــي رســـم الصورة النمطية الجديدة للعربي والمسلم "الإرهابي" أو، إذا شئنا تلطفا، "الولد المشاغب"!

باختصـــار: العالم العربي ليس فقيرا، وإن كان بإمكانه بالقطع لو أحسن إدارة مـــوارده أن يكـــون أكـــثر غنى وأن يكون توزيع الدخول بين أبنائه أفضـــل. ولكـــن لا هذا ولا ذاك يصلح وحده لتفسير الأحوال! وإن كان من البديهـــي أن الفقـــر، على مستوى الأفراد أو الأمم، لا يشجع على التقدم، إلا أنه لا توجد علاقة شرطية مباشرة بين الفقر والتخلف: فليس كل فقير متخلفا (أو إرهابيا) ولا كل متخلف (أو إرهابي) فقيرا!]ونضيف، توضيحا للأمور، أن لـــيس كـــل "متخلف" "إرهابيا"، ولكن كل "إرهابي" هو غالبا "متخلف" ![. وأخـــيرا فـــإن الفقـــر، أحيانا على الأقل، هو "نتيجة" للتخلف، وليس "سببا" وراءه...

ثانيا: هل هو الانفجار السكاني؟

أشـــار إلـــى هـــذا هنتنجـــتون، كما أشار آخرون، إذ يلاحظ أن تعداد المسلمين في العالم قد تضاعف (عن طريق التكاثر) أكثر من أربعة مرات (٤٣٠%) فـــي خـــلال نصـــف القرن الأخير ويكاد يصل إلى ١٣٠٠ مليون نســـمة. هذا في الوقت الذي ارتفع فيه سكان العالم كله إلى ستة مليار نسمة بمـــا يمثل ٢٣٥% مما كان عليه سنة ١٩٥٠، وفي نفس الفترة وصلت دول

نامــية مــثل الصــين والهند إلى ما نسبته ٢٢٤% و ٢٧٤% على التوالي، نتــيجة تنفيذ برامج صارمة لتنظيم النسل. وبغض النظر عما يؤكده أقطاب الفاشــيين الإســلاميين الجــدد عــبر الفضائيات العربية من أن هذه "القنبلة الإسلامية" هي أقوى سلاح في أيدي المسلمين لغزو العالم (؟!)، فلا شك أن مــثل هــذا الانفجار السكاني الهائل قد أدى إلى تزايد نسبة الأجيال الجديدة، تحــت ٢٥ سنة، إلى ما يتراوح بين ٥٠% و ٥٥% من إجمالي السكان في العــالم العربي والإسلامي، في الوقت الذي لا تتعدى فيه هذه الشريحة نسبة ٢٧- ٣٠% في الدول المتقدمة.

وهذه الأجيال الجديدة عرضة لندرة متزايدة في إمكانات التعليم وفرص العمــل والخدمــات التــي يحــتاج توفيرها، إذا كانت هناك رغبة في رفع مســتويات المعيشــة ولــيس فقط ملاحقة أفواه المواليد الجدد، إلى استثمار رؤوس أمــوال لا قــبل لأحد بها، تصل الى٢٠- ٢٥ % من إجمالي الدخل القومــي. لــيس هذا فقط ولكن هذه الأجيال الجديدة، وبحكم السن والإحباط الذي تعيشه، هي التربة الخصبة لعمليات التجنيد وغسيل المخ التي تقوم بها تنظيمات الفاشيين الجدد.

هــناك إذن مشكلة واضحة فيما يتعلق بالانفجار السكاني الذي تبدو معه كل محاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكأنها من قبيل النفخ في قربة مــثقوبة ثقبا هائلا. والى أن تجد هذه المشكلة حلا، فسوف تعانى دول العالم العربي والإسلامي، وسيعانى العالم كله...

ثالثا: هل هناك مشكلة في نظام التعليم؟

أصــيب الإعلام لدينا بحالات تشنج عند سماع أن هناك في الغرب من يلومون نظم التعليم في العالم العربي والإسلامي لأنها توفر التربة التي ينمو فــيه الإرهــاب، مطالبيــن بتعديلها لتصبح أكثر انفتاحا فتدعو، على سبيل المثال، إلى "قبول الآخر".

والحقــيقة أن الأمــر أخطــر من مجرد "تدريس" قبول الآخر وحقوق الإنســان، أو غــير هذا من الأفكار الطيبة والمفيدة. فنظام التعليم لدينا قائم تمامــا علــى "التلقيــن" وهو الذي يمكن معه أن يستذكر ويستظهر الطالب "المعلومــات" بكافــة أنواعها، حتى العلمي منها، وينجح وقد يتفوق بل وقد يحصل على الدكتوراه، ولكنه يظل إلى حد كبير عاجزا عن "التفكير" السليم! ولــيس من المستبعد إطلاقا أن يحصل أحدهم على الدرجة النهائية في مادة

"قبول الآخر" ثم يخرج ليكفر "الآخر" أو يمارس العنف ضده بكل سهولة!! ذلك أن هناك انفصام تام بين المعلومة"الملقنة" وبين"التفكير" الذي هو، على النقيض تماما من التلقين، يقوم على مبدأ أن العقل، وليس النقل، هو المرجع، ولا سلطان ولا سيادة على العقل سوى للعقل الذي خلقه الله حرا. وأن حرية التفكير والاعتقاد مطلقة، وأن لا فكرة ولا قول ولا نص يمكن أن يعلو على التساؤل والفحص والتنقيب والنقد (وان كانت الغيبيات والروحيات تبقى ميدانا خاضعا للإيمان والروح). و"التفكير العلمي"، زيادة على كل ذلك، يستلزم التجريب وخضوع النظرية للإثبات ويسلم بأن النظرية تبقى صحيحة فقط إلى أن تظهر نظرية أخرى أكثر صحة في تفسير الظواهر الطبيعية!

أما "التلقين" فهو شارع "أحادى الاتجاه" ليس فيه حوار. وإن وجد حوار، فهدفه ليس احترام الاختلاف أو البحث عن وجه من وجوه الحقيقة، بل "دحض" و"شجب" و"تفنيد" كل الأفكار لصالح إثبات أن الفكرة المراد تأكيدها هي الوحيدة الصحيحة وهى فقط "الحقيقة المطلقة" وكل ما عداها هو "الباطل". فالتعليم عندنا يربى النشء على "وحدانية" ما يقدم على أنه "صائب". والمثير للملاحظة ــ مثلا – أن "جمعيات الحوار"، التي تنتشر في مدارس العالم المتحضر ليتعلم فيها النشء أساليب التعبير عن الذات والتحاور بحثا عن الحقيقة، هي "بدع" غير موجودة لدينا. إذن فالأمر، كما قال يوسف إدريس منذ ربع قرن، يتعلق "بفقر الفكر" وليس "فكر الفقر".

ولكن عالم اليوم، لمن لا يعرف، قائم على المنافسة، والبقاء فيه للأفضل. والمنافسة تحتاج للابتكار والتجديد والخلق. وهذه كلها تستلزم "التفكير" وسيادة العقل وحده. وعالم اليوم، لمن لا يعرف، قائم على التعددية واحترام حقوق الإنسان. وهذه تقوم على حرية الاعتقاد والفكر. وهذه بالتالي تبنى على "التفكير" وسيادة العقل وحده. وعالم اليوم، لمن لا يعرف، قائم على أن يتولى البشر إدارة شئون البشر، بغير ادعاء للقداسة. وهذا يقوم على الديموقراطية (أي أن "مصدر السلطات" وصاحب المصلحة هو "الشعب"). والديموقراطية تقوم المساواة وعلى الحوار. والحوار يقوم على حرية "التفكير" وسيادة العقل وحده.

وكما أن الحاسبات الآلية لا "تفكر" إلا بما شاء لها "مبرمجها"، فلا أمل للنشء عندنا في أن يتمكن من القبول بسيادة العقل حتى يعاد "برمجته"

بالكـــامل! وهذا يستلزم تفكيك وإعادة بناء كافة المناهج التعليمية من الصفر (الأمـــر الـــذي شـــرعت فـــي القيام به دولة مثل تونس، طبقا لمقال للمفكر المغربـــي الكبـــير "أحمد بن جلون" في "جريدة لوموند"). لكن هذا وحده لا يكفـــى! فالقـــائمون على التدريس أنفسهم هم نتاج لمجتمع ونظام فكرى قائم بأكملـــه على "النقل"، وهم أيضا خريجو معاهد إعداد مدرسين سيطرت علي الـــبعض مـــنها أفكار الفاشية الدينية، التي هي العدو اللدود "للتفكير" وسيادة العقل!

هنا، فيما يبدو، معضلة حقيقية: ما هو المخرج من هذه الحلقة الجهنمية المفـــرغة؟ يوقـــن الـــبعض أنه لا أمل في الأجيال الحالية.... ولكن فلنكن متفائلين: فبعد حل هذه المعضلة، سيمكن لجيل جديد "معدل" و "مُحســـن" أن يتولى علاج مسألة النهضة والفكاك من إطار "مدرسة المشاغبين" للحاق بالعالم والتاريخ!

لا صوت يعلو على صوت
(الكلام عن) الإصلاح!

(١)

يبدو أن هذا قد أصبح شعار المرحلة الحالية في مصر !

سواء كان الأمر مجرد "فض مجالس" بسبب الزهق من الموضوعات الأخرى، أو نتيجة لشعور متنام بأن الأمور لا يمكن أن تستمر على ما هي عليه، إلا أنه من الواضح أن المحرك الرئيسي الآن هو الضغوط الخارجية بكافة أنواعها. وقد كان المفروض بالطبع أن يكون الإصلاح عملية داخلية نابعة عن شعور بالرغبة في نفض الماضي واللحاق بالعالم الذي يتغير ويتقدم بسرعة تبعث على الدوار. ولكن، أولا بما أن الإصلاح في منطقتنا أصبح له أهمية تتعلق بالأمن القومي لدول كبرى وللسلام والاستقرار العالميين؛ ولأننا ثانيا قد تباطأنا فيه بصورة لم يعد صبر العالم مستعدا لاحتمال نتائجها، لذلك فالعملية ستخضع، شئنا أم أبينا، لضغوط تفرضها أولويات سياسية عالمية. وكل من يتكلم عن "رفض التدخل الخارجي" واهم يعيش في زمن آخر أو على كوكب آخر (أو الإثنين معا).

هذا المقال يركز على مصر، وإن كانت الأمور قد لا تختلف كثيرا في دول عربية أخرى.

(٢)

المدهش هو أن الكثيرين يتحدثون عن الإصلاح مستخدمين مفردات ومصطلحات "حداثية" و"إصلاحية"، بينما يعني كل واحد بها شيئا مختلفا تماما عن الآخر؛ مما يفسر حالة حوار الطرشان التي تسود.

الإصلاح ليس وصفة عطار يشربها المجتمع على الريق وبعدها يصبح كل شيء تمام التمام!

هناك نوعان من الإصلاح السياسي: الأول أساسي (fundamental) يشبه رفع "قطار" كان قد خرج عن القضبان وأصبح "غارزا" في الوحل، لوضعه مرة أخرى على القضبان (في الإتجاه الصحيح!). النوع الثاني، يشبه صيانة أو إصلاح "القطار" أثناء رحلته الطويلة.

النوع الثاني يحدث كل يوم في كل مجتمع (أي أنه عملية تراكمية) لأننا نعيش على كوكب الأرض حيث لا يوجد كمال وحيث المشاكل لا تنتهي، وحيث (وهو الأهم) التوقعات البشرية نحو التحسين والإرتقاء لا حدود لها ولا تتوقف. فالمهم هو التحرك الحثيث، في الطريق الصحيح، وفي الاتجاه الصحيح! لكن ما تحتاجه مصر الآن هو النوع الأول.

السؤال الحيوي هو: أي نموذج نريد أن تكون مصر عليه في خلال ١٠-١٥ سنة؟ أفغانستان الطالبان؟ الهند؟ بولندا؟ تايوان؟ الخ. بمعنى آخر، أليس من اللازم أن تحدد مصر الشكل الأساسي للدولة؟ إذ من الغريب أنها لم تحسم أمرها حوله بعد!

حسب معلوماتنا؛ ليس هناك سوى نوعين أساسيين من النظم السياسية في العالم الحديث، وهما متعارضان تماما (١٨٠ درجة) في الفكر والتطبيق: نظم الحرية الديموقراطية، وتعمل في داخلها تيارات مختلفة بألوان الطيف؛ يمين ووسط ويسار؛ إشتراكي ورأسمالي وطريق ثالث؛ ليبرالي ومحافظ، الخ. ونظم الشمولية (الدينية أو العرقية أو الطبقية) الاستبدادية.

بالطبع نؤيد النوع الأول بدون تحفظ! ولذا نرى أن "الإصلاح" في حالة مصر يعني بالتحديد: "ضرورة تبني مشروع نهضوي متكامل تتحول بموجبه من دولة "أوتو-ثيو-كليبتو-أمنو- قراطية" متخلفة، إلى دولة ديموقراطية ليبرالية (علمانية) حداثية".

مصر، حاليا، تحاول أن تتحرك، وهناك بلا شك بعض التحسينات (مثل اتساع واضح في هامش حرية التعبير)، لكن تحركها لا يختلف كثيرا عن حالة القطار أعلاه!. هل ندرك أن "القطار" خارج القضبان و"غرز" في الوحل؟ (يبدو أن هناك وعي متزايد بهذا). هل لدينا القدرة على وضع "القطار" على القضبان مرة أخرى بمفردنا؟ وهل هناك عيب في طلب المعونة، وليس مجرد "الخضوع للضغوط"، من الخارج لنتحرك في الاتجاه الصحيح؟ أساليب الرفض الطفولي والعُصابي لمبادرات الخارج لمجرد أنها من الخارج يجب أن تتوقف، فقد نجحت شعوب عظيمة أخرى ليست لها نرجسيتنا في التغيير والتقدم بمعونة الخارج.

عموما، يجب ألا ننسى أن النهضة السابقة (محمد علي) التي جاءت بعد صدمة الحملة الفرنسية، استندت إلى عملية تغريب وتحديث مكثفة. بعدها بنصف قرن فعلت اليابان نفس الشيء: هم نجحوا (اللهم لا حسد) ونحن

فشـــلنا. لـــيس هناك بديل عن الإصلاح الحقيقي: فالهرب عبر قات التاريخ وأفيون الشعوب قد يكون مريحا على المدي القصير لكنه مُدمِّر على المدى الطويل.

(٣)

ما علاقة التيارات السياسية المتواجدة على الساحة في مصر بالإصلاح (بالتعريف الذي ذكرناه أعلاه)؟

١- التيار "الإسلامي": برنامجه الثابت والمعلن بوضوح هو بناء الدولة الفاشـــيدينية. وليس له هدف عندما يتحدث عن "الإصلاح" إلا الحصول على مكاســـب تكتيكـــية علـــى طـــريق تنفـــيذ الهدف المنشود، مثل إنهاء قانون الطـــواريء (وهو قانون لا نؤيده) من أجل ممارسة هواية التخريب بحرية أكـــبر؛ أو تطبيق جزئية "الديموقراطية الصندوقية" للقفز إلى كرسي الحكم، مســـتغلا الغرائـــز الدينـــية الفجة لشعب يعاني من الجهل والفقر والمرض، وبعدها "شكر الله سعيكم" (قفز هتلر من قبل إلى الحكم عبر انتخابات حرة!)، وتتحول مصر إلى "مصرستان".

وبالتالي فهذا التيار عدو للإصلاح، ولا يمكن أن يكون له دور المحرك أو المشـــارك فـــيه. ولكـــن هـــناك في هذا الصدد أسئلة مشروعة يطرحها البعض، مثل:

أ- هـــل هو تيار واحد متجانس؟ والإجابة (فيما نعتقد!) هي أن الفروق بين "فصائله" هي في التلون وليس في الأساسيات.

ب- ألا يمكـــن الاكتفاء بتصديق "تأكيداته" بأنه يقبل بالانتخابات الحرة وبـــتداول الســـلطة الخ؟ ونجيب بتساؤل عكسي: متى كانت آخر مرة تنازل فـــيها مكلَّفون "بتنفيذ إرادة السماء" عن مهمتهم (رسالتهم!) طوعا؟! الملالي "الديموقراطيون" في إيران حلوا المشكلة بحظر الترشيح على من هم مجرد أقل تطرفا..

ج- ومـــا المـــانع في وجود أحزاب "ديموقراطية إسلامية" على غرار أحـــزاب "الديموقراطـــية المســـيحية" الموجودة في بعض الدول الأوروبية؟ والإجابـــة هي: أن تلك الأحزاب، أولا، لا تزعم أنها تمثل إرادة السماء على الأرض، بل هي تعمل داخل أُطر أنظمة علمانية مستقرة يلتزم الكل بأسسها وبمـــبادئها؛ وهـــي، ثانيا، لا تدعو لتطبيق بنود "شريعة ما"، بل فقط تستنير

بالقــيم المسيحية الأساسية عند مجابهة مشاكل مجتمعية محددة، تختلف فيها وجهات النظر.

السؤال المحوري، والمُحرج، هنا هو: هل يوافق "التيار الإسلامي" على قــيام نظــام حكم علمانى خالص، يفصل الدين عن الدولة دستوريا وعمليا، ويجعــل الحكم "باسم الشعب، مصدر السلطات"، بدون تحفظ، ويضمن كافة الحــريات، ويؤكد على المساواة التامة والمطلقة بين المواطنين بدون قيد أو شــرط؟ إن كانت الإجابة هي "نعم" قاطعة، وبدون شروط (مثل "مع مراعاة الإلــتزام بشــرع الله")، وبدون لف أو دوران؛ فعندئذ لا نرى مانعا من قيام أحــزاب إسلامية تدعو لما تشاء، كبرامج سياسية قابلة للنقد والنقض، وليس كتطبــيق لإرادة سمائية لا راد لها، وذلك بعد (وليس قبل) قيام حكم علماني فــي مصــر! تركــيا تجــذرت فيها العلمانية لمدة ثمانين عاما وأصبح لها مدافعون عنها في المجتمع، إضافة إلى الجيش الذي يعتبر نفسه المسئول عن شكل الدول العلماني، إلى درجة أن قيام أحزاب ذات توجهات إسلامية قد لا يهــدد أســس الدولــة (وإن كــان هذا لا يزال أمرا غير محسوم حتى هذه اللحظة).

٢- التــيار "اليســاري": وهو تيار يمكنه، من ناحية المبدأ، أن يعمل داخل إطار نظام حكم "ليبرالي - ديموقراطي" كما يحدث في باقي الدنيا، بما فــي ذلــك دول الاتحــاد الســوفييتي السابق حيث أصبحت حتى الأحزاب الشيوعية مثل غيرها. لكن هذا التيار في مصر يبدو وكأن أفكاره قد تجمدت عند أفكار الستينيات وما قبلها، ولا بد له أن يجدد ويصلح نفسه وفكره (كما فعل اليسار الأوروبي) قبل أن يحاول إصلاح الوطن.

٣- التيار "القومي"، وهو تيار قد تحجر على نظريات وشعارات الفكر الفاشــي بأشــكاله، كما فشلت تجاربه في حكم عدد من الدول العربية فشلا مــزريا. ولا نعــرف الآن بالضــبط ماهــي أجندته السياسية والإقتصادية والاجتماعــية، بخلاف التأكيد الشوفيني المهووس على سمو العنصر العربي وعلى أن كل الناس "الحلوين" أصلهم عرب!

[** نلاحظ هنا أن التيارات الثلاثة السابقة، برغم تناقضاتها، تتفق على شــيء واحــد (لدوافع مختلفة؛ دينية أو إيديولوجية): وهو العداء العُصابي للغــرب وللتغريــب. وبما أن "التغريب" و "التحديث" هما دائرتان متقاطتان لهمــا مســاحة مشــتركة كبــيرة، فالنتيجة هي معاداة التحديث. وبما أن لا

إصـــلاح بـــدون تحديث، يجد هذا التحالف نفسه، واقعيا، في موضع العداء للإصلاح برغم كل الدعاوي بعكس ذلك. هل رأيت المعضلة؟!]

٤- التيار "الليبرالي الاقتصادي": وهو، في الحقيقة، تيار يصعب فهمه. فهـــو أولا يســـتخدم مصـــطلحا نشـــأ فـــي أوروبـــا القرن ١٩ ويشير إلى "الديموقراطـــية الليبرالية" (مع ملاحظة أن الكلام في الديموقراطيات الغربية عـــن تـــيار "ليبرالي"، يعني فقط "غير محافظ" فيما يتعلق ببعض الأجندات الإجتماعـــية والاقتصـــادية). ولكن هذا التيار في مصر لا يعني في الواقع ســـوى "الليبرالـــية الإقتصـــادية" (أي اقتصـــاد السوق) بدون اهتمام بالشق الرئيســـي المـــتعلق بالحرية وضماناتها في "الديموقراطية الليبرالية". وهكذا يمكن أن نفهم لماذا نجد هذا التيار، الذي هو نظريا مع الإصلاح، قادرا على الـــتحالف بسهولة مع التيار الإسلامي والقومي، بل والمزايدة عليهما وعلى الدولة بالأفكار والشعارات المهووسة.

٥- التـــيار "الليبرالـــي" (الأصـــلي)، بالمعنى الأوروبي "للديموقراطية الليبرالـــية" في القرن ١٩: وهو يتشكل ممن يفهمون ويقدرون ضرورة تبني مصـــر لهـــذا النموذج كأساس لنهضتها. المشكلة أنه ضعيف ومشرذم، ربما لأن المنتمين إلى أفكاره فردانيون أكثر من اللازم!

٦- التـــيار "الإنـــتهازي" وهـــو من أكثر التيارات انتشارا، حيث يمكن للمخلصـــين لمـــبادئه (!) الـــتلون بكل لون والدفاع عن أكثر الأيديولوجيات تناقضا، طبقا للأحوال وحسب الظروف. وأتباعُه هم دائما على دين ملوكِهم، أياً كان وأياً كانوا!

٧- التيار "اللامبالي" الذي تنتمي إليه أغلبية الشعب والذي لا ينفعل بما يـــتجادل حوله الأفندية والبكوات والباشوات، إذ لا يهمه سوي رغيف صالح للاســـتعمال (شـــبه) الآدمي، ومسكن يختلف (قليلا) عن الزريبة المجاورة، وقطـــار يأتي (أحيانا) في موعده،الخ.؛ ولا بأس أيضا من مكان مناسب في الجنة لتعويض ما فات على الأرض...

[ملحوظـــة هامـــة: الأقـــباط، ربمـــا حرصا منهم على سلامة "النسيج الوطني"، متواجدون في كل التيارات السبعة، وبدون استثناء!]

(٤)

إذا تجاسرنا محاولين تحديد "شعبية" تلك التيارات، فسنزعم أن اللامبالي له ٥٠% والانتهازي ٢٠% والإسلامي ٢٠% (وإن كان الأعلى صوتا لأنه الأكثر غوغائية وتنظيما)، بينما تتقاسم البقية ما تبقى، وهو ١٠%.

المهم أن نلاحظ أن التيارات السابقة جميعا موجودة، بدرجات مختلفة، داخل "النظام الحاكم" الحالي من حكومة بأجهزتها المختلفة، وأحزاب، وإعلام، وتعليم، وجمعيات أهلية، ونقابات، ومثقفين. بمعنى آخر، فإن معظم ما سبق هو، بدرجة أو أخرى، حاليا جزء من المشكلة! والنتيجة هي أننا نعيش في دائرة مفرغة؛ وإن كان الإعلام، بالذات، ونتيجة سيطرة الاتجاهات المستميتة في عدائها للإصلاح، يقوم (برغم وجود استثناءات باهرة ومضيئة) بدور تخريبي خطير، مكملا في ذلك مهمة التعليم التدميرية الراسخة!

(٥)

التيار "الليبرالي الأصلي" هو الوحيد المؤهل نظريا لقيادة عملية إصلاح حقيقي لمصر؛ لكنه أضعف من أن يفعل ذلك في المستقبل القريب، خصوصا مع ملاحظة أن إمكانية طرح وإنجاز "الإصلاح الأساسي" يصعب أن تأتي ـ إذا راجعنا التاريخ المصري – إلا عبر "مؤسسة الرئاسة"، بينما ترى مؤسسة الرئاسة حاليا أن الإصلاح "جاري بالفعل تنفيذه منذ ١٥ سنة"(؟؟)، وأن العجلة من الشيطان. لكن، من يعلم! فربما يتغير هذا الرأي...

إذن ليس أمام هذا التيار سوى محاولة التجمع وبلورة الأفكار والتوعية والإقناع والضغط، حتى يأتي يوم الفرج... آخذا في الاعتبار أن أعداء الإصلاح الحقيقي يضمون، أيضا، جيشا جرارا من المستفيدين بالوضع الراهن: الفساد الذي يخشي الشفافية، ومراكز القوة، مثل الحزب الوطني وأجهزة الأمن التي تخشى فقدان السلطة والتسلط الخ.

أما عن توقعات المستقبل: فلا نملك سوى الحذر على المدى القصير، لعدم توافر عوامل الإصلاح (إلا إذا حدثت معجزة، داخلية أو خارجية!)، حيث سيستمر الكلام عن الإصلاح كبديل له؛ والتفاؤل على المدى البعيد؛ لأننا لا نملك ترف التشاؤم!

الإصلاح والتصليح

يبدو، والله أعلم، أن "رياح" التغيير، التي تحولت بسرعة إلى رياح خماسين ممتلئة بأتربة التخبط، حيث كل واحد يعني بها شيئا مختلفا تماما عن الآخر، قد هدأت في النهاية تاركة وراءها غبارا بدون رياح!

ويبدو أن "الإصلاح" الذي انشغل بالكلام عنه طوب الأرض عبر أشهر عديدة، قد فترت همته وتحول مع الوقت إلى مجرد رغبة قنوعة في "تصليح" النظام السياسي.

ولفهم الفرق بين "الإصلاح" و "التصليح" لا بد من معرفة كُنه الأخير. ولهذا يكفي النظر إلى بعض السيارات المتهالكة التي تتهادى في شوارع القاهرة بجانب سيارات "البي إم" و "المرشيدس" (هكذا ينطقها الواصلون والعارفون ببواطن الأمور) بنوعياتها الفاخرة. السؤال البديهي الذي يَرِد عندها إلى الذهن، بعد التعجب، بل الذهول، من قدرة مثل هذه السيارات على التحرك، عادة ما يكون: ما هو نوع (ماركة) السيارة؛ حيث أن محاولة التخمين، بمجرد النظر إليها، شبه مستحيلة! فلا يمكنك، حتى بعد التدقيق، تقرير ماإذا كانت السيارة ماركة "فيات" أو "أوبل" أو "تويوتا" أو "رينو" أو "هيونداي" الخ.

والأمر يرجع إلى أن السيارة من تلك، عندما تنال منها عوامل التعرية والإصلاح العشوائي مع مرور الزمن، فإن تحالف المالك مع السائق مع الميكانيكي يكون له هدف واحد ووحيد: البحث عن أسهل الوسائل وأرخصها لجعلها في حالة تسمح لها بمجرد الحركة على الطريق. ولا يقتصر الأمر على استخدام قطع غيار غير أصلية، أو حتى بدون مصدر معروف على الإطلاق؛ بل يصل إلى التغاضي التدريجي عن بعض الوظائف "غير الأساسية". فإذا تَعِبت، مثلا، مُساعدات امتصاص المطبات، فلا داعي لوجع الدماغ بإحلالها أو بإصلاحها، لأن مطبات الشوارع كفيلة بكسرها مرة أخرى. وإذا تحجرت حركة زجاج الأبواب الخلفية أو الأمامية فلا بأس من تركها في أوضاع مستديمة تكون فيها النوافذ مفتوحة أو مغلقة أو بين بين.

وإذا حدث ثقب في دائرة تبريد المحرك (الرادياتير)، فلا داعي للانزعاج؛ إذ يكفي التوقف بين الحين والحين لملأ خزان المياه من زجاجة مياه أو حتى "قلة". وإذا عجزت (الفرامل) عن العمل، فإن مهارة السائق في التحرك البهلواني السريع في كافة الاتجاهات سوف تحد من الحاجة لاستخدامها أصلا! وإذا تكاثرت آثار الصدمات على جسم السيارة عن الحد "المعقول"، فما أكثر صبيان السمكرية الكفيلين بتهذيب مواضع الخبطات ومداراتها ببعض "المعجون". وإذا تعطل محرك التشغيل (المارش) فما المشكلة في "زق" السيارة كلما توقفت، خصوصا أن أولاد الحلال كثيرون. ولن يقف حائلا أمام أحد أن يتعطل مفتاح تدوير السيارة: إذ يكفي تعرية الأسلاك التي تغذيه وربطها معا حتى "ينطق" المحرك، ثم فصل أحدها. الخ الخ..

لندخل مباشرة في الموضوع: النظام السياسي في مصر له ملامح لا تختلف كثيرا عن السيارة المذكورة أعلاه؛ فلا يمكن معرفة من أي "ماركة" هو، ويصعب تصنيفه تحت أي نوع محدد من نظم الحكم التي يعرفها العالم المتحضر ونصف المتحضر. فهو خليط غريب من النظم الرئاسية والملكية غير الدستورية (حيث الملك، حتى العصور الوسطى، يملك ويحكم) والديكتاتورية والديموقراطية والقبلية والثيوقراطية والمدنية والخلافية والاشتركية والرأسمالية الخ. وباسم الثبات والاستقرار والاستمرار، فإن غاية المراد من رب العباد صارت "تصليح" هذا النظام مادام قادرا على "الصمود" والتظاهر بالحركة...

المطلوب، بدون لف أو دوران، هو الإصلاح والتغيير الشامل. وذلك بدءا من الدستور الذي لم يعد يتماشى حتى مع الواقع، ناهيك عن المطلوب:

(١)

من الناحية الاقتصادية، سياسة الدولة المعتمدة والمعلنة والجاري تنفيذها منذ ربع قرن هي الخصخصة واقتصاد السوق؛ أي التحول – حتى وإن كان شديد البطء – إلى نظام (شبه) رأسمالي. ولكن هذا يتم في ظل دستور تنص مادته الأولى على أن نظام الدولة "اشتراكي ديموقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة..." وينص في المادة ٢٣ على مبدأ التخطيط الشامل،

ويؤكـد في المادة التالية أن الشعب "يسيطر على كل أدوات الانتاج، وعلى توجـيه فائضـها وفقـا لخطة التنمية التى تضعها الدولة". وتزيد المادة ٣٠ مؤكـدة علـى الدعـم المسـتمر للقطاع العام.. "الذي يقود التقدم فى جميع المجـالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية". كما تتحدث المادة ٣٧ عـن " تحالف قوى الشعب العاملة" الذي يؤكد سلطته حتى على مستوى القـرية (!) وتـنص المـادة ٥٠ على "حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها" باعتبارها واجبا وطنيا.

هل يدرك أحد أنه، على الأقل من ناحية طبيعة النظام الاقتصادي، فإن كـبار المسئولين في الدولة الذين حلفوا اليمين للحفاظ على الدستور هم في الواقـع "عرضـة للمسـاءلة" (من الناحية النظرية!) لأن سياساتهم تناقض الدسـتور تماما؟! ومع ذلك تتوالى التصريحات ممن بيدهم الحل والعقد أنه ليست هناك نية لتعديل الدستور في الوقت الحالي!

النظام الاقتصادي هو من الموضوعات التي أصبح فيها الدستور مغايرا للواقع؛ ولكن هناك موادّ أخرى في هذا القبيل، وإن كانت تتعلق بماهو أكثرُ مدعـاة للفكاهة؛ مثل المادة ٢٢ التي تنص على "حظر إنشاء الرتب المدنية" بينما أصغر ضابط شرطة يعتبرها إهانة لا تغتفر إن لم تؤكد على باشويته، كما أن الوزراء أصبحوا يُخاطَبون علنا كأصحاب الرفعة والمعالي!. وهناك أيضـا المـادة ٢١ التي تنص على أن "محو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقـات الشـعب من أجل تحقيقه"؛ بينما الأمية مازالت تنمو وتترعرع، إذ تضـاعف عدد الأميين خلال ثلث القرن الذي مضى منذ أدخلت تلك المادة فـي دسـتور ١٩٧١؛ هـذا فضلا عمن يخرجهم نظام التعليم من أنصاف الأميين...

(٢)

لقـد تعـب الجمـيع في محاولات العثور على أسلوب تمثيلي مناسب لانتخاب مجلس الشعب بصورة تتفق في نفس الوقت مع الدستور. ويبدو أن المشـكلة هي في الدستور نفسه الذي يجب أن يتخلص من النص على نسبة الخمسـين بالمائـة المخصصة للعمال والفلاحين، نظرا لانتهاء الحاجة إليه (لأسـباب متعددة ليس هذا مجالها)؛ وأن ينص بدلا من ذلك على أن تعكس خريطة العضوية تركيبة المجتمع بصورة واقعية، مع البحث عن آلية مناسبة

تضمن التمثيل العادل للمرأة والأقباط؛ وهي الفئات التي أصابها غبن واضح في العقود الأخيرة.

من ناحية أخرى، لا نفهم الحكمة من الإصرار على بقاء مجلس الشورى كمقهى عالي التكلفة لأصحاب المعاشات، "يؤخذ رأيه" (كما تقول المادة ١٩٥) في مشروعات القوانين أو فيما يحيله إليه رئيس الجمهورية من موضوعات"؟... ولماذا لا يتحول إلى مجلس نيابي يمارس دور مجالس الشيوخ في الدول الأخرى؟

(٣)

من الأمور الواجبة التغيير في الدستور ونظام الحكم الكثير مما يتعلق بمنصب رئيس الجمهورية. فبالإضافة إلى البديهيات المتعلقة بتغيير طريقة الاختيار (الانتخاب الشعبي المباشر بين مرشحين متعددين) ومدة الحكم (لا تزيد عن فترتين متتاليتين)؛ هناك السلطات الهائلة التي يتمتع بها. وإذ تحدد المادة ٧٣ مهمته باعتبار أن "رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية" فهي تجعل له دور من "يرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى"، وذلك إضافة إلى كونه رئيس السلطة التنفيذية (كما تنص المادة ١٣٧). فهو إذن في موقع "فوق" السلطات. وإذا أضفنا إلى ذلك رئاسته للمجلس الأعلى لشئون الهيئات القضائية بنص المادة ١٧٣ لاتضح أن الفصل بين السلطات هو (حتى من الناحية الدستورية النظرية) حاليا صوري على الأكثر. والأمر أكثر فداحة في الواقع بالطبع لأن رئيس الجمهورية، باعتباره رئيس الحزب الحاكم (وهو ماينبغي أن يتخلى عنه أثناء ممارسة مهام الرئاسة)، هو في موقع التحكم في السلطة التشريعية الرقابية عن طريق اختيار المرشحين لعضوية مجلسي الشعب والشورى ولرئاسة هذين المجلسين ولجانهما. الخ.

[قارن كل هذا بما يقوله الدستور الفرنسي (المعدل في ١٩٥٨) حول مهمة رئيس الجمهورية في المادة ٤: "يسهر على احترام الدستور. يضمن العمل المنتظم لأجهزة السلطة العامة وكذلك استمرارية الدولة. وهو ضامن

للاستقلال الوطني وسلامة الأراضي واحترام المعاهدات"، وغيرها من المواد].

هناك أيضا موضوع نائب الرئيس الذي كثر الحديث عنه مؤخرا، والذي يبدو الدستور الحالي متخبطا فيه. فبينما تقول المادة ٨٢ : "إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية" معطية الانطباع بأن وجود نائب هو أمرٌ مفروغ منه، فإن المادة ١٣٩ تقول: "لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم، ويعفيهم من مناصبهم..."، وكأن الأمرَ اختياريٌ تماما. وهذا مايبدو أنه موقف الرئيس مبارك (الذي، بالمناسبة، نتفهمه لأن اختيار نائب وحيد الآن سيكون بمثابة تحديد "الخلافة" الرئاسية مقدما...). الحل الدستوري البديهي: إما أن يكون هناك نائب منتخب مع الرئيس، أو يلغى المنصب تماما (مثل حالة فرنسا).

(٤)

من الملاحظ في الدستور الحالي أن العديد من المواد يعتمد تفسيرها وكيفية تطبيقها على "الوجه المُبَين في القانون"، وهو ما يفتح الباب لتفريغ المواد من معانيها عند التطبيق. ولمعالجة الرغبة في الاحتفاظ للدستور بالصفة العمومية بدون الدخول في تفاصيل كثيرة يلجأ الدستور الفرنسي، مثلا، إلى إطلاق صفة الدستورية أو ما يسميه "العضوية (organique)" على القوانين التي تتصل بتفسير أو تفصيل مواد الدستور. ويذكر الدستور تلك القوانين بالتحديد في ملحق خاص، لكي لا يتوه المهتمون في العثور عليها.

(٥)

هناك المواد التي تناقض موادا أخرى في نفس الدستور أو تتناقض مع مقتضيات المعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر والتي ينبغي أن تنعكس مبادئها على نصوص الدستور. ونعني بهذا على وجه التحديد المادة الثانية التي تقول أن "الإسلام دين الدولة (..) ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع".

فالدولة، باعتبارها كائنا معنويا، لا يمكن أن يكون لها دين؛ وأقصى ما يمكن قوله في هذا المجال هو، مثلا، أن "الإسلام ديانة أغلبية السكان". وفي هذه الحالة فلا بد من النص أيضا على أن يتمتع أتباع الديانات أخرى (أو حتى من لا يتبعون أي ديانات!) بحقوق المواطنة الكاملة بدون قيد أو شرط أو استثناء.

أما نص "الشريعة" (الذي استحدثه السادات في مايو ١٩٨١ ضمن تغييرات شملت إمكانية تجديد فترات الرئاسة بدون حد أقصى..)، ففضلا عن كونه حجر أساس للدولة الثيوقراطية التي يقوم فيها "فقهاء الشريعة" بدور المرجعية، فهو يتناقض مع مواثيق حقوق الإنسان بل ويتناقض مع مواد أخرى في نفس الدستور، مثل المادة ٤٠ : "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة" وكذلك المادة ٤٦ : "تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية". إذ ليس سرا أن نصي هاتين المادتين هما إلى حد كبير حبرٌ على ورق في التطبيق، لأن المادة الثانية تجبُّهما ضمنا. [على سبيل المثال: ياليت أحدا يتكرم فيدلنا إلى أي مواد الدستور ياترى تستند ديباجات القرارات الجمهورية التي تصدر للتصريح ببناء دور العبادة لغير المسلمين عندما تقول: "بعد الاطلاع على الدستور...." !!]. من ناحية أخرى فقد أُفرغت المادة ١١ التي تنص على أن الدولة تكفل "التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية" من مضمونها عندما أضافت "...دون إخلال بأحكام الشريعة الاسلامية".

فقط دستورٌ علماني متحضر سيحمي الدين من تلاعب أهل السياسة ويحمي السياسة من تعابث أدعياء الدين، ويسمح بفتح الباب أمام تكوين الأحزاب السياسية بدون قيد أو شرط سوى الالتزام بالدستور نصا وروحا.

عموما لابد من أن تُلحق بالدستور وثيقة دستورية مُحددَة لحقوق الإنسان والمواطن تستند إلى مواثيق حقوق الإنسان الدولية بصورة واضحة وبدون استثناءات أو تلاعبات أو تماحيك لفظية تفرغها من معانيها...

***

أخـــيرا، فقد أشرنا أعلاه للدستور الفرنسي إذ نعرف أن ترزية القوانين والدســاتير عــندنا قد رجعوا إليه لِما في نظام الجمهورية الخامسة (على يد ديجول) من خصائص تناسبنا، مثل مركزية الدولة وطبيعة النظام الرئاسي. لكــن هؤلاء الترزية قد استعاروا منه القليل الذي يحلو لهم، وتركوا أحلى ما فيه!

ليتنا نترجم هذا الدستور ونتخذه نموذجا لتصميم "سيارة" جديدة تستطيع (إذا توافــرت عوامــل أخرى...) السباق على الطرق السريعة للتقدم، وذلك بدلا من تضييع عمر مصر في "تصليح" العربة إياها!!

التاجر المفلس ودفاتره القديمة

انهمكـــت وســـائل الإعلام المصرية في الكلام عن قضية رفعها محام للحصول على تعويضات من اسرائيل في مقابل الحلي الذهبية والفضية التي اســـتعارتها نســـاء بنـــي اسرائيل من جاراتهن المصريات ليلة الخروج من مصر، ذات يوم حوالي سنة ١٢٣٠ ق.م.

وتتراوح تقديرات الذهب المسروق بين ٦٠ طنا و ١٣٨٦ طنا (!) وبما أن ســـعر الذهـــب الحالي هو حوالي ١٣ مليون دولار للطن، فإن التعويض المطلـــوب يـــتراوح بين ٨٠٠ مليون و١٨ بليون دولار. وقد يتجاوز الرقم أربعـــة تريليونات طبقا لمعلومات كاتب صحفي كبير يبدو أنه قد رسب في مادة الحساب أثناء دراساته الابتدائية العليا.

عـــلى أي حال فسواء كان الرقم هو بضعة تريليونات قلت أم كثرت، أو حـــتى بلـــيون واحد، فهي بلا شك فكرة رائعة تستحق المتابعة لتغذية خزانة مصـــر المثقوبة؛ وهي أيضا تمثل أسلوبا عمليا لمحاولة إحداث خراب، ولو جزئـــي، فـــي بيوت اليهود الملاعين، أولاد القردة والخنازير، بدلا من من الاكـــتفاء بـــالدعوات علـــيهم في الصلوات (راجع على سبيل المثال إحدى صـــلوات الجمعـــة التي يذيعها تلفزيون الدولة في مصر، وفيها يدعو الإمام بـــأن يخرب الله ديار اليهود في كل مكان ويُرمل نساءهم ويُيَتم أطفالهم الخ الـــخ). وهـــي صلوات لا يبدو أنها تستجاب؛ ربما لأنها لا تصعد بعيدا في الهواء برغم صراخ الصارخين عبر مكبرات الصوت (ناهيك عن البث عبر الإذاعات والفضائيات) وهتاف الهاتفين.

المهـــم، فإننا نتمنى لرئيس وزرائنا التوفيق في مهمته عندما يذهب، بعد صدور حكم المحكمة، ومعه "محضر" للحجز على حكومة اسرائيل.

ومـــن ناحية أخرى، وبما أن فكرة المطالبة بالتعويضات عما نهب من مصـــر فـــي الماضـــي أصبحت مطروحة، فلم لا نحاول التفاهم مع الشقيقة العزيـــزة العربـــية السعودية للمطالبة ببضع عشرات من التريليونات – أو حـــتى البلاييـــن – مـــن الدولارات أو الريالات كتعويض عما قام به حكام العـــرب منذ دخولهم لمصر سنة ٦٤٠ وحتى سنة ١٢٥٠ (مكتفين بالتوقف

عـند بدء حكم المماليك) وهو ما يمثل ستة قرون بالتمام والكمال من النهب المنـتظم، الذي سوف يُسعدنا أن نقبل في تقديره كتابات المؤرخين العرب، ولا أحد سواهم.

فعلـى سبيل المثال، يقول ابن ظهيرة [1] في "الفضائل الباهرة، مروج الذهب" الجزء الثالث ص ٢٣٠ أن ثروة عمرو بن العاص وحده، من فترتي ولايـته علـى مصر، التي خلفها بعد موته كانت "سبعين رقبة جمل مملوءة ذهـبا، وسـبعين بهـارا دنانـير". بينما يقول المسعودي في "مروج الذهب ومعادن الجوهر" ج٣ صفحة ٢٣ أن عمروا (بن العاص) قد خلف من العين ثلثمائة ألف دينار وخمسة وعشرين ألف دينار ومن الورق وغلة مائتي ألف دينار بمصر، وضيعته المعروفة بالوهط قيمتها عشرة آلاف ألف (أي عشرة ملايين) درهم.

ويعلق ابن ظهيرة على استمرار مثل هذه العمليات فيقول في "الفضائل الـباهرة في محاسن مصر والقاهرة" ص ١٣٠: "ولم تزل ملوك مصر من عمرو بن العاص وإلى وقتنا هذا يجمع كل واحد منهم أموالا عظيمة لا تدخل تحت الحصر وكذا الأمراء والوزراء والمباشرون على اختلاف طبقاتهم كل منهم يأخذ أموالا لا تحصى في حياته".

كـل هذا بالطبع يعود فقط إلى المنهوبات الشخصية للحكام والمسئولين، ولا يشمل النزح "الرسمي" لثروات مصر حيث قيل ذات مرة (حتى وإن بدا في ذلك بعض المبالغة) أن إحدى قوافل المنهوبات كانت مقدمتها قد وصلت مكة بينما مؤخرتها مازالت قرب الفسطاط!؛ كما لا يشمل الخراج الذي كان يذهـب إلـى دار الخلافة من جزية وضرائب ومكوس ثقيلة أنهكت كواهل الـناس حتى صاروا يهربون من أراضيهم وقراهم، طبقا لما تكرر كثيرا في كتابات العديد من المؤرخين العرب. كما لا يشمل الاستيلاء على الممتلكات فـي مصـر كـالذي حـدث ـ مثلا ـ عندما قرر عمرو أن تكون بيوت الاسـكندرية وقصورها "أخائذ" فتنازع الجند على أربعة دور محكمة البناء ومفروشة بالرخام الملون، كما يقول ابن عبد الحكم في "فتوح مصر".

ليس لدينا شك في أن مئات الإشارات الشبيهة سوف تساعد عملية تقدير التعويضـات بصورة معقولة، راجين الاكتفاء بطلب التعويض عن الخسائر "الماديـة" فقط مع عدم التطرق إلى الخسائر "البدنية" و "المعنوية" نتيجة قتل

(١) نقلا عن "هوامش الفتح العربي لمصر"، سناء المصري، دار بن سينا للنشر

وإصـــابة أعــداد لا تحصـــى من الأبرياء، أو نتيجة اضطرار الكثيرين إلى تغيـــير ديانتهم هربا من السيف عند العجز عن أداء الجزية، أو نتيجة إجبار المصريين إلى التخلي عن لغتهم، وعاء تراثهم، الخ الخ الخ

علـــى أية حال، فإننا نثق في الرد الإيجابي المتوقع من الشقيقة العربية الــثرية؛ كمـــا نـــأمل أن تكلل بالنجاح مساعي الساعين إلى استرداد ثروات مصر المنهوبة على مر التاريخ. ولكن المشكلة الكبرى التي تؤرقنا، ولا بد أنهـــا تـــؤرق جفـــون وتـــرهق أذهان الكثيرين، هي: ماذا ستفعل حكومتنا المصـــرية بهـــذه التريليونات أو البلايين بعد الحصول عليها؟ وهل لدينا ما يكفـــي من طاقات وقدرات في مجالات التبديد والنهب ما يكفي للتعامل مع هذه الثروات المفاجئة؟

نقـــترح، التزاما بالأسلوب العلمي والحضاري، البدء فورا بإعداد "خطة قومـــية" عاجلة لتحديد البدائل المختلفة لكيفية تبديد الثروات المنتظرة بأفضل طـــريقة. ونـــثق أنه لدينا من الخبرات الريادية والكفاءات العالمية النادرة ما ســـوف يجعلنا على أهبة الاستعداد للتنفيذ الفوري، بمجرد وصول أول درهم أو دولار من دراهم أو دولارات التعويض.

وكان الله في عون الجميع؛ ناهبين ومنهوبين.

حكاية رجُلين!

في الثاني من ديسمبر ٢٠٠٤ احتفلت فرنسا بالعيد المئوي الثاني لتتويج نابليون، الضابط الذي كان بالكاد يبلغ ٣٥ عاما، امبراطورا. وفي ١٣ مايو ٢٠٠٥ مر قرنان على اعتلاء محمد علي، الضابط الذي كان عمره أقل من ٣٦ عاما، كرسي الحكم في مصر.

لا نعلـــم إن كـــان أحدا من المؤرخين قد حاول عقد مقارنة مباشرة بين الرجليـــن الذين تعاصرا وتقاطعت أقدارهما، والتأثير الهائل لكل منهما على بـــلاده وقـــتها. قد تكون المقارنة ظالمة أو غير موضوعية، ولكن فلنحاول. ولـــيس الهـــدف هنا هو عمل دراسة في التاريخ المقارن، بل الوصول في النهاية إلى التساؤل المهم عما ترك كل من هما لبلده بعد قرنين من الزمان. بمعـــنى أخـــر؛ ليس هذا المقال ابتعادا عن "الأحوال الراهنة" في مصر، بل محاولة اقتراب غير مباشر منها!

(١)

ــ وُلـــد نابليون في ١٧٦٩ لعائلة متواضعة في جزيرة كورسيكا التي كانـــت قد أصبحت جزءا من فرنسا (بدلا من إيطاليا) بالكاد ستة أشهر قبل مولـــده. وخلال دراسته في الكلية العسكرية وبعد تخرجه اتضح للجميع أنهم أمـــام شخصـــية فـــذة عبقرية. ولم ينس في يوم الاحتفال الفخيم (الذي خلده الفنان "دافيد" في لوحة هائلة باللوفر) بتتويجه إمبراطورا، أن يهمس في أذن شقيقه الأكبر قائلا "آه لو رأى أبونا ما يحدث لنا!"

ــ وُلـــد محمـــد علـــي فـــي نفس السنة لعائلة متواضعة في بلدة قولة المقدونـــية (اليونان حاليا) ودخل الجيش العثماني كجندي بسيط. ورغم كونه أمـــيا (إذ لم يتعلم القراءة قبل سن الأربعين، بعد تولي حكم مصر!) فقد كان شديد الذكاء واسع الحيلة بالغ الدهاء وذا طموح بغير حدود، ولذا صعد سلم الترقي سريعا ليصبح ضابطا.

(٢)

ـ بعد قيام الثورة في ١٧٨٩ عاشت فرنسا فترة من القلاقل سالت فيها دمــاء كثيرة على أيدي الثوار الذين حاولوا التخلص من رموز "العهد البائد" مــن بيــن الإقطاعييــن والنبلاء وأيضا رجال الكهنوت. وفي ١٧٩٩ تولى نابلــيون بونابــارت، الــذي كان قد قضى السنوات السابقة في حروب من إيطاليا إلى مصر وفلسطين، منصب "المستشار (القنصل) الأول" في "انقلاب قصــر" رحــب به الشعب الذي كان قد تعب وتاق إلى حاكم قوي يوفر له الأمان. ثم بعد قليل (في ١٨٠٢) أصبح "مستشارا" مدى الحياة. وفي النهاية حصــل على قرار من مجلس الشيوخ، وافق عليه الناخبون (ثلاثة ملايين و ٥٧٥ ألــف) بنســبة ٩٩،٩% (ألم نقل لكم أن الفرنجة الملاعين كانوا دائما السبب وراء كل مشاكلنا؟!)، بأن يصبح "إمبراطورا على الفرنسيين".

ـ فتحت مصر أعينها في يوليو ١٧٩٨، بعد سبات قرون طويلة، على صــدمة حملــة نابلــيون في جيش قوامه ٣٦ ألف، إضافة إلى ١٦٧ عالم وباحــث ومهندس وأثري، أنتجوا السجل العلمي الباهر "وصف مصر" الذي لــم يكــتمل إلا في ١٨٢٠. حاول نابليون إعادة تنظيم البلاد وتكوين شرطة وبــناء مستشــفيات وأســس "المعهــد المصــري" بفروعه في الرياضيات والفــيزياء، والاقتصاد والسياسة والآداب والفنون. كما اكتشف علماء الحملة حجــر رشيد الذي شكل فيما بعد مفتاح فهم الحضارة المصرية العريقة التي كانــت قــد دفنت تحت أركام قرون طويلة من التخلف المتعفن. وتلت نهاية الحملــة، إثر هزيمة أمام الانجليز، في سبتمبر ١٨٠١، فترةٌ من القلاقل تاق بعدهــا الــناس إلــى حاكمٍ قوي يوفر الأمان، بشرط ألا يعود لمظالم عهود المماليــك. وجــدوا لقيــتهم في ضابط، لم يكن بعد يتحدث العربية إلا عبر مــترجم، كان قد أُرسل إلى مصر في جيش عثماني هدفه إخراج الفرنسيين. وهكــذا نجح محمد علي، بعد انتهاء الحملة الفرنسية، في أن يرتقي كرسي الحكــم بتأيــيد شــعبي وفي مجابهة سلطة المماليك وسلطة الوالي التركي. ولكــن مهمــته كانت شاقة، لأن عملية إعادة الاستقرار والأمن لم يكن لها أن تــتم إلا بالقضــاء علــى رمــوز "العهــد الــبائد" مــن المماليــك والأرناؤود وأمثالهم.

(٣)

ـ فضـلا عن تمسكه بمدأ فصل الدين عن السلطة الذي أرسته الثورة، لـم يكن نابليون شخصيا يأبه كثيرا بالدين؛ فقد قال مرة، أثناء نفيه بجزيرة سانت هيلانة، "هناك الكثير من الديانات ومن الصعب معرفة أيها الأفضل"، وقـال مـرة أخـرى "لوكنت حاكما للمسلمين لصرت مسلما (وهذا ما فعله بإشـهار إسلامه في مصر)، أو لليهود لصرت يهوديا أو للكاثوليك لصرت كاثوليكـيا". وربمـا لهـذا حرص على أن يحضر البابا بيوس السابع حفل التـتويج، إرضـاء لمشـاعر غالبية الشعب من الكاثوليك المتمسكين؛ وإن حـرص في نفس الوقت على أن يُتَوج نفسَه، وزوجتَه جوزفين، بنفسِه. وقد كان من أبر إنجازاته "القانون (الكود) المدني" الذي ينظم حياة المواطنين من الميلاد حتى الموت مرورا بالزواج والتملك والتوريث.

ـ جـاء محمد علي بتأييد المؤسسة الدينية، ممثلة في السيد عمر مكرم زعـيم الأشراف، وإن كان قد استبعده من الصورة ثم نفاه بعد أربع سنوات مـن تولـي الحكـم. ولا يمكـن القول بأن محمد علي كان "علمانيا" أو ذا توجهـات "فكـرية" تقدمية أو ثورية، ولكنه كان عمليا يعرف ما هو التقدم وكـيف يـتم الحصول عليه، فأرسل البعثات إلى أوروبا واستجلب الخبرات مـنها بـدون عُقَد. ومن ناحية أخرى لم يحاول إصلاح المؤسسة الدينية أو التعلـيم الـتابع لها، ولم يقترب كثيرا من النظام القضائي (الشرعي) في حد ذاتـه؛ وإن كـان قد نجح في تحجيم دور المؤسسة الدينية في شئون الدولة بصـورة واضـحة وأنشأ العديد من المدارس الابتدائية والثانوية والعليا في ثـورة تعليمـية لـم تعـرفها مصر من قبل، وأنشأ محاكم لفض النزاعات التجارية كما جعل السلطة القضائية في يد الإدارة (مديري الأقاليم) بدلا من القضاة الشرعيين.

(٤)

ـ كـان نابليون كثير المغامرات الخارجية التي جرت عليه الوبال، في حـروب عـبر القارة الأوروبية من البرتغال إلى النمسا في وجه كل القوى العظمـى فـي ذلـك الوقت؛ ومنها ما تعدى قدراته (مثل غزو روسيا في ١٨١٢). وقـد تحالفـت القـوى الأوروبية الأخرى ضده وانتهى كل ذلك بإقصائه ونفيه في جزيرة إلبا (١٨١٤). ثم دبر لعودته إلى الحكم في ١٨١٥

حيث بقي مائة يوم فقط، هُزِم خلالها في معركة ووترلو ثم أُجبر على التنازل عن العرش، ونفي، مرة أخرى، في جزيرة سانت هيلانة؛ وتم تحجيم فرنسا داخل حدود ١٨٨٩. وعندها عادت فرنسا للملكية، ثم للجمهورية (١٨٤٨)، ثم صارت إمبراطورية (١٨٥٢) تولاها ابن شقيق نابليون؛ وأخيرا استقرت منذ ١٨٧٠ على الجمهورية. أما نابليون فقد مات أثناء نفيه في ١٨٢١ بعد مرض قصير، عن عمر يناهز الثانية والخمسين.

ــ كان محمد على كثير المغامرات الخارجية التي جرت عليه الوبال. كان منها ماهو لحسابه ولحساب الباب العالي معا (مثل الحرب ضد الوهابيين)؛ وماهو لحسابه فقط (الحملة السودانية في ١٨٢٠ التي بقي السودان بعدها تحت الحكم المصري، ثم المصري ــ البريطاني، حتى الاستقلال)؛ وماهو لحساب الدولة العثمانية فقط (حرب اليونان ١٨٢١ــ ١٨٢٨)؛ وما هو ضد الدولة العثمانية نفسها (حرب الشام والأناضول حتى تهديده للآستانة ١٨٣١ــ١٨٤٠). وفي النهاية تحالف الباب العالي مع بعض القوى الأوروبية وانتهى كل ذلك في ١٨٤٠ بتحجيم محمد علي، فرحلت جيوشه عن الشام وشبه الجزيرة العربية واكتفى بالاحتفاظ بعرش مصر وتوريثه، مع التزام بدفع جزية سنوية للباب العالي تبلغ ٤٠٠ ألف جنيه (حوالي سدس ميزانية الدولة وقتها)، كرمز لتبعية مصر. ثم استبد به المرض فتنازل عن الحكم لصالح ابنه الأكبر ابراهيم في ١٨٤٧ ومات في أغسطس ١٨٤٩ عن عمر يناهز الثمانين، وتوارثت أسرته الحكم حتى ١٩٥٤ مع إعلان الجمهورية.

(٥)

ــ كان نابليون متعدد المواهب، يعمل بلا هوادة وينتبه إلى أدق التفاصيل. يُحكى أنه كان يملي مواد "القانون المدني" في فترات الاستراحة بين المعارك في أحد الحروب التي كان يقودها شخصيا.

ــ من أبرز صفات محمد علي حبه للعمل وجلَدُه واهتمامه بدقائق أعمال الحكومة ومراقبتها بنفسه، يكثر التجوال في الأقاليم ليراقب ويبث روح العمل والنشاط. وكان حازما، بل قاسيا، لكن بدون ظلم. ذهب بنفسه لمتابعة الحرب ضد الوهابيين ولتفقد الحملة السودانية.

(٦)

ـ في رأي الفرنسيين اليوم، طبقا لاستطلاعات الرأي، أن نابليون كان في نفس الوقت رجل دولة من طراز رفيع، وقائدا عسكريا غازيا، وديكتاتورا، ومغامرا. وعلى مستوى العالم، فهو يعد أحد الشخصيات التاريخية الكبرى مع الإسكندر وهانيبال وقيصر. برغم كل شيء فإن فرنسا تذكره اليوم كمؤسس لدولتها الحديثة المركزية الموحدة بمؤسساتها التنظيمية (مثل البنك المركزي وديوان المحاسبة ومجلس الدولة والأكاديمية الخ) وبقوانينها المدنية وبنظامها التعليمي الذي يعتمد على التفوق الذهني وليس الانتماء الطبقي، وبمشاريعه المعمارية مثل تحويل باريس إلى أجمل مدن العالم وعاصمة أوروبا، الخ. وهذه تغيرات ترسخت وتغلبت على كل الأعاصير والحروب.

ـ لا يتذكر المصريون اليوم الكثير عن محمد علي، الذي قررت الثورة أنه ينتمي "للعهد البائد" بكل مفاسده، وإن كان من الممكن القول بأنه (مثل نابليون) كان رجل دولة، وغازيا، وديكتاتورا، ومغامرا. على المستوى العالمي فلا أحد اليوم (من غير المتخصصين) يعرف شيئا عنه؛ ربما لأن مصر نفسها لا تزيد عن كونها دولة فقيرة ومتخلفة من دول العالم الثالث. لكن برغم كل شيء ينبغي أن تذكر مصر لمحمد علي سعيه الحثيث لتأسيس دولة حديثة وتكوينه جيشا مكونا من أبناء الفلاحين، وليس المماليك المُستجلَبين؛ وإن كان ذلك قد أخذ سنوات طويلة ليترسخ نظرا لمقاومة الشعب لفكرة التجنيد الإجباري، بعد أن ترك العسكرة لقرون طويلة. وفي النهاية نجح محمد علي، بمساعدة خبراء أوروبيين مثل "سيفر" (سليمان باشا الفرنساوي) أحد جنرالات نابليون السابقين، في بناء قوة عسكرية حديثة لا يستهان بها، فقد تعدى الجيش ٢٣٠ ألفا في ١٨٣٩ بينما كان تعداد السكان حوالي أربعة ملايين. وحرص على بناء نظام إداري حديث وألغي نظام الالتزام في جباية الضرائب. وانتبه إلى المشروعات الكبرى كالقناطر الخيرية (التي كانت وقتها أكبر مشروع ري في العالم) والترع والجسور، وضاعف مساحة الأرض المزروعة، وأدخل زراعة قطن عالي الجودة، وأقام مصانع النسيج والسكر والمسابك. وحرص على معاملة الأقليات بصورة أفضل مما كانت ترزح تحته لقرون، واستعان بالأكفاء من أبنائها في بعض المناصب العليا. وكون في ١٨٢٩ مجلس "المشورة" من ١٥٦

عضـــوا، اخـــتارهم مـــن بين كبار الموظفين والأعيان، على نسق "الديوان العمومي" الذي كان قد أنشأه نابليون.

***

يمكـــن أن نستمر في المقارنات، ولكن السؤال المهم هو: ماذا تبقى في مصر من التغيرات التي استحدثها محمد علي؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل التالي.

في بيتنا مماليك (وآخرون معهم)!

عند رصد التغيرات التي استحدثها محمد علي، لنرى ما آلت إليه، يمكننا أن نلاحظ ما حدث على المحاور الرئيسية التالية:

(١)

ـ التوجُه الرئيسي لمحمد علي كان هو التقدم والتحرك للأمام بصورة براجماتية خروجا من وهدة التخلف الماضوي. وكان همه الرئيسيُ هو البحث عن الجهة التي تساعده. وبما أن مصدرَ التقدم في عصره كان (كما هو الآن) في الغرب، فقد اتجه بكل قوة نحوه، بدون عُقَد أو مخاوف أو تلاكيك حول الهوية أو الغزو الثقافي الخ. بل إنه توجه بالذات لفرنسا التي كانت حملتها قد غادرت مصر منذ فترة قصيرة (بسبب أحداث داخلية في فرنسا وتغير موازين القوى في أوروبا، وليس بسبب "المقاومة" التى أبداها المنتفعون بالعهد الأسبق من مماليك ورعاع، على الطريقة الفالوجية)؛ وأنشأ المدارس وأتى لها بالأساتذة، وبالغ في الاهتمام بأمر الطب فأتى بالطبيب الشهير العلامة كلوت الفرنساوي وأنشأ مدرسة لذلك، بل إنه "استقدم زهاء الألف وخمسمائة من فلاحي الفرنسيس ليعلموا الأهالي طرق الزراعة"، الخ.

ـ التوجُه الرئيسي للمجتمع حاليا هو الانكفاء للخلف بكل ثبات ويقين. إذ يبدو أن مصر قد أصيبت بحالة نكوص شرنقي جنيني تدفعها للهروب من الواقع والمستقبل والاحتماء بالماضي البعيد؛ وهي حالة تستدعي تدخل المحللين النفسانيين أكثر من غيرهم. ويمكن القول أيضا أن "الأيديولوجية" الرئيسية للنظام الحاكم وللمجتمع هي "العداء العصابي للغرب". وأيا كانت التفسيرات، وهل هي "لعبة مزدوجة" أم لا، فالنتيجة هي أن المجتمع قد تمت تعبئته لكي يرفض كلَ ماهو آت من الغرب من فكر تحديثي، وإن كان لا مانع بالطبع من استيراد البضائع الاستهلاكية أو التكنولوجيا (بشرط استخدامها فيما يرسخ التخلف). والمحصلة هي أن مصر أصبح ترتيبها ١٢٠ بين ١٧٧ من دول العالم في "مُعامل التنمية البشرية" و ١٣٢ في

"متوسط الدخل القومي للفرد". أي أنها تتمسك بموقع راسخ في الثلث الأسفل من المجموعة الدولية.

(٢)

ـ كان محمد علي يُعَوِّل أكبر الاهتمام على التعليم. بل من المدهش أن نجده يهتم شخصيا بكتابة رسالة سنة ١٨٢٩ لأعضاء "البعثة الدراسية" الأولى يؤنبهم فيها لعدم تقدمهم بصورة كافية، يقول فيها: "(..) ننهي إليكم أنه قد وصلتنا أخباركم الشهرية، والجداول المكتوب فيها مدة تحصيلكم، وكانت هذه الجداول المشتملة على شغلكم ثلاثة أشهر مُبهمة لا يُفهم منها ما حصلتموه في هذه المدة (..) وأنتم في مدينة باريس التي هي منبع العلوم والفنون، فقياسا على قلة شغلكم في هذه المدة عرفنا عدم غيرتكم وتحصيلكم، وهذا الأمر غمنا غما كثيرا، فيا أفندية ماهو مأمولنا منكم، فكان ينبغي لهذا الوقت أن كل واحد منكم يرسل لنا شيئا من ثمار شغله وآثار مهارته (...) فإن أردتم أن تكتسبوا رضاءنا فكل واحد منكم لا يُفوت دقيقة واحدة من غير تحصيل العلوم والفنون، وبعد ذلك كل واحد يُبين زيادة على ذلك درجته في الهندسة والحساب والرسم وما بقي (...)".

ـ اليوم، يشكل مستوى الأمية (التي تبلغ "رسميا" ٤٥%) فضيحة عالمية بكل المقاييس، ناهيك عن التعليم الذي يلفظ أفواجا من الصمامين وأنصاف المتعلمين العاجزين عن التفكير. ومن ناحية أخرى نرى القيادة السياسية تهتم أكثر بالتوسع في المعاهد الدينية إلى درجة تفوق التشبع، وبتحفيظ القرآن الذي ترصد له الجوائز العالمية (!)، وبتكثيف "بعثات الهداية" لأركان الأرض.

(٣)

ـ موقف محمد علي من الدين والمؤسسة الدينية كان هو محاولة وضعهما في إطارهما الخاص؛ وإن لم يدخل في مواجهات صريحة أو يقدم على تغييرات أساسية من عينة "الدولة العلمانية" لصعوبة مثل هذا في دولة إسلامية تخرج بالكاد من ظلمات العصور الوسطى.

ـ بعد قرنين من الزمان أصبحت المؤسسة الدينية (بغض النظر عن استنارة قلة من رموزها البارزين) تفوق في قوتها الطاغية ما كان قبل

القـــرن التاســـع عشـــر. وتحولت الدولة إلى نظام شبه ثيوقراطي، بل وإلى داعـــية هداية تقوم بتسخير الإعلام والإنترنت والأقمار الصناعية في خدمة الدعايـــات الدينية الجوبلزية الهوسية. وأصبح الدينُ ومظاهرُه محورَ الحياة، لدرجـــة أن مصر تبدو كدرويش يدور حول نفسه بسرعة تبعث على الدوار بيـــنما هو مغمض العينين لا يدرك ما يدور حوله! وكلما تعب، سقط "دائخا" وتائها قبل أن يعاود الدوران! وبينما تعيش مصر حالة عبثية ومضحكة من "الولَـــه" الدينـــي الميلانخولـــي وتتحجب الرؤوس وتطول الذقون وتتضخم الزبائـــب، وكلها من مستلزمات تأكيد البر الذاتي؛ فإن الهياج الديني يتعاظم والأخلاق تتدنى والأمانة تنعدم والجرائم بأغرب أنواعها تتفشى.

(٤)

ـ مـــن أبـــرز ما قام به محمد علي هو تأسيس جيش وطني من أبناء الفلاحيـــن. وقـــد اقتضـــى ذلك جهدا هائلا بسبب مقاومة الشعب الذي اعتاد إبعادَه عن العسكرة منذ أيام الفراعنة.

ـ يكـــاد يكون الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي بقيت حتى اليوم وعاءً لاندمـــاج المصريين بهدف الحفاظ على الوطن. هذه المؤسسة "غير مُسيسة" (علـــى طريقة جيوش الانقلابات في بعض الدول..) لكنها أصبحت مصدرَ الحكام لأكثر من نصف قرن، ولا نعلم متى ستحصل مصر على حاكم مدني من خارجها.

(٥)

ـ مـــن أكبر سوءات حكم محمد علي كانت المغامرات الخارجية، قبل أن يُجـــبَر علـــى الإنكفاء على الداخل. ولنا أن نتصور حال مصر لو ركز اهـــتمامَه علـــى تحديثها ونهضتها، مثلما فعلت اليابان التي خطت في عهد الإمـــبراطور ميجـــي خطوات مركزة لا تراجع فيها نحو التغريب كمدخل للتحديـــث والـــتقدم، لتصبح اليوم قوة عظمى بفضل شعبها المتحضر، برغم كونـــه يسكن مجموعة جزر معدومة المواردِ ومصادرِ الطاقة، ويعيش تحت رحمة الأعاصير والزلازل.

ـ الـــيوم، وإن كانت المغامرات بالطريقة التي قام بها محمد علي، أو العنـــتريات التـــي حاولـــتها الثورة حتى الستينيات، لم تعد تتفق مع حقائق

العصـــر؛ فمازال تركيز اهتمامات الدولة على الخارج وقضاياه على حساب الداخل أمرا لا يحتاج إلى إثبات، وإن كان يحتاج للمساءلة. فالقيادة السياسية لا تجـد الوقـت لمتابعة قضايا الداخل، ومنها ما هو بالغ الحساسية، إلا في فـترات الـراحة مـن متابعة القضية الفلسطينية والقضية العراقية والقضية السودانية والقضية الصحراوية والقضية الصومالية وغيرها.

(٦)

ـ أدرك محمـد علي أهمية السودان كعمق استراتيجي وكمصدر وممر للنـيل شريان الحياة. ولذلك كانت حملته التي وصلت، خصوصا على أيدي المستكشـف "قـبطان باشـا"، إلى أقصى الأدغال الجنوبية؛ وكان اهتمامُه باعتبار مصرَ والسودان مُكملين الواحدُ للآخر.

ـ لا يـبدو أن الحكـم في مصر الآن يعير كثيرا من الاهتمام لمسألة "النـيل" الحـيوية. بل إن الدولة بتأييدها الأعمى لأنظمة الحكم الغاشمة في السودان لمجرد كونها "إسلامية" ساعدت على استمرار الحروب الأهلية التي راح ضـحيتها الملاييـن مـن القـتلى والجـرحى والمشردين والمهجرين والمبيعيـن كعبيد، في أكبر الجرائم ضد الإنسانية في نصف القرن الأخير، بدون حتى شبهة انتقاد.

(٧)

ـ بـدأ محمـد علـي حكمه بصورة لا تختلف عن سابقيه في معاملة الأقليات، إذ "ضرب على القبط قرضا عظيما للغاية لاحتياجه للمال لصرف المـتأخر للجـند"، وقـبض على المعلم جرجس الجوهري صاحب الخراج وسجنه مع جماعة من عظماء القبط ثم أقام بدلا منه المعلم غالي. ولكنه بعد ذلك كان هو القائل "لا أريد أن تكون هناك فوارق بين أفراد شعبي المنتمين إلى أديان أو أجناس مختلفة، ولا ينبغي أن يختلفوا ماعدا في طريقة صلاتهم في معابدهم" (لاحظ تعبيره الذي يشي بالاعتراف الشجاع بواقع سيء ينبغي تغييره...)؛ مما مثل خطوة نحو تحسين معاملة الأقليات. وبدأ يستخدم الناس بحســب كفاءتهم، وأرسل مسيحيين ضمن البعثات العلمية إلى أوروبا، وكان أول من منح الأقباط رتبة الباكوية واتخذ مستشارين من غير المسلمين. وقد

استمر التحسن في أوضاع الأقباط عبر خط بياني صاعد وصل إلى قمته مع الثلث الأول للقرن العشرين.

ـ المقارنـــة بين أوضاع القبط آنذاك والآن يجب أن تأخذ في الاعتبار الخلفـــية العالمية والتغيرات التي طرأت على حقوق الإنسان والأقليات. وفي هـــذه الحالـــة، فـــلا مفر من الإقرار بأن الأمور اليوم هي (نسبيا) أسوأ مما كانـــت عليه في أيام محمد علي. ولا داعي للدخول في التفاصيل المعروفة للأوضـــاع، والتي أصبح يراها الضرير ويسمعها الأصم بينما تتمسك القيادة السياســـية الحكـــيمة بالحكمة الصينية القائلة "لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم (أو أتكلـــم لأنفي وجود مشكلة)". بل يبدو أن توجه الدولة والمجتمع نحو الأقباط وصـــل إلـــى حالـــة تـــتراوح بين التمييز الزاعق والتهميش الفاحش؛ وبين الاســـتبعاد (البعض يقول الاستئصال) المقصود والإذلال المتعمد. وفي وسط كـــل هـــذا يأتي إصرار "المسئولين" على أنه "لا توجد تفرقة تجاه الأقباط"؛ ويُـــتهم بالطائفـــية والتطرف والخيانة من يطالب منهم بحد أدنى من حقوق مواطنة بديهية!

(٨)

ـ فـــي بداية حُكمه كان محمد علي يواجه عددا من التحديات الرئيسية تجمعت خيوطها في واقعة "مذبحة القلعة" الشهيرة:

المماليـــك هـــم في الأصل فتية صغار كان قراصنة الدولة الإسلامية يخطفونهم (من بين مسيحيي البلقان وجنوب شرق أوروبا، أو من بين قبائل القوقـــاز) لتنشئتهم إسلاميا وعسكريا، ليصبحوا في خدمة الدولة التي لم يكن حكامُها يثقون بعضُهم في البعض ولا في شعوبهم. ومع الوقت تحول هؤلاء المماليـــك إلـــى قوة طاغية تعمل لحسابها الخاص واستولوا على الحكم (في سابقة يندر أن يكون لها مثيل في التاريخ)؛ مستقلين أحيانا، أو كوكلاء لدول الخلافة مع الاحتفاظ بالقوة الفعلية التي مكنتهم من البطش بالأهالي إذ كانت جـــباية الضرائب تحت سلطتهم. وما كان أيسر من لجوئهم إلى بث الفوضى والترهيب والشغب إذا ما جرؤ أحد الولاة على تحديهم.

وبيـــنما يحـــاول محمـــد علي القضاء على سطوتهم، جاءه طلب الباب العالـــي بإخضـــاع فتنة الوهابيين في شبه الجزيرة العربية الذين، بالإضافة لـــتطرفهم الهوســـي، تميزوا بشراسة غير عادية وعاثوا وقتلوا وسلبوا في

المنطقة وانتهوا بحظر الحج على غير أتباع مذهبهم. رحب محمد على بالمهمة إظهارا لولائه لدولة الخلافة (التي كانت تخشى ميوله الاستقلالية)، وأيضا لإعادة الحج للمصريين ولتوسيع نفوذ مصر خارج تخومها. ولكنه لم يرغب في البدء بحملته قبل إتمام سيطرته على الجبهة الداخلية. ولم يبق أمامه غير حل أخير للقضاء على المماليك تماما...

انتهز لذلك فرصة الاحتفال (يوم الجمعة أول مارس سنة ١٨١١) بإلباس ابنه أحمد طوسون باشا خُلعة قيادة الجيش الذي سيُرسله إلى الحجاز لمحَاربة الوهابيين. وأثناء نزول الموكب من القلعة في طريقه إلى المدينة، أُغلقت الأبواب وانهال رصاص الجنود "الأرناؤط" على زعماء المماليك المدعوين للحفل. وفي ذلك اليوم والأيام التالية استمرت الحملة ضدهم في أنحاء القاهرة والمديريات فقُتل نحو ألف من الأمراء والكُشاف.

وبعدها بدأت الحملة ضد الوهابيين، وكان عمادُها في البداية "الأرناؤط"، وهم قوة أخرى من الجنود المحترفين (وإن لم يكونوا من العبيد) أراد محمد على انتهاز الفرصة للتخلص منهم أيضا وبدء مشروعه بإنشاء جيش وطني لأول مرة منذ أيام الفراعنة.

ـ من المثير للانتباه أنه بعد قرنين مازالت مصر تواجه نفس "التحديات":

* "مماليك" اليوم، وإن لم يكونوا عبيدا مُستجلَبين ومُستورَدين من أجناس معينة، فهم "فئات وظيفية" خلقها وغذاها حكامنا لأداء نفس المهمة: مساندة الحكم وحمايته. وهؤلاء يحتكرون على الأخص الإعلام (الذي جعلوه أسوأ إعلام في العالم العربي الذي هو أسوأ إعلام في العالم). وقد استشرت قوتهم وأصبحوا يعملون لحسابهم الخاص أو لحساب قوى وأيديولوجيات خارجية (علنا وبدون مواربة)، بدءا بالوهابية وانتهاء بالصدامية (قبل وبعد سقوط صاحبها!) وتنويعاتهما.

* الوهابيون، بالإضافة لكونهم قد أصبحوا مشكلة عالمية، بل حتى في داخل بلادهم؛ فقد تمكنوا (ويالسخرية القدر!) من غزو مصر واختراقها والتغلغل فيها من فوق إلى تحت وبالطول والعرض وحتى النخاع ومراكز الأعصاب. وليس من المبالغة القول بأن مصر بجلالة قدرها أصبحت دمية تدور باستكانة عجيبة في فلك الوهابية.

*"أرناؤط" اليوم يقومون بدور "الحفاظ على نظام الحكم"، ومهمتهم استتباب "الأمن" (وليس حفظ القانون أو صيانة العدل) والتغطية على المستفيدين من نظام الحكم؛ ثم بدافع الاستمتاع بالسلطة والتلذذ بالتسلط استشرت قوتهم وأصبحوا دولة داخل الدولة، أو فوقها، لا يخضعون لمساءلة. وصاروا أحيانا (بإرادتهم أو بدونها) في تحالف مع الفئتين الأخرتين...

ألا يبدو الأمر إذن وكأن الزمن توقف، أو قام بدورة كبيرة عاد فيها إلى نقطة البداية؟ وأن مصر اليوم، بالنسبة لعصرها، لا تختلف كثيرا عما كانت عليه ماقبل محمد علي؟!

***

مجــرد البدء في التفكير بالخروج من نفق التخلف وإقامة دولة عصرية حقيقــية فــي مصر تهتم بمصالح مواطنيها، قبل مصالح الإخوة الفلسطينيين والصــوماليين، وقــبل الاهتمام بهداية النيجيريين والفنلنديين والماليزيين؛ لا يمكــن إذن أن يتم إلا بعد اتباع خطوات شبيهة بما فعل محمد علي في بداية حكمه؛ أي:

١ ــ الــتخلص من قبضة "المماليك". [بالطبع، حاشا أن ننادي "بمذبحة قلعــة" جديــدة، أو أن نسعى للمس شعرة من شعور مماليكنا الإعزاء. لكن الســيد مجدي أحمد حسين، زعيم حزب العمل، ربما كان يقدم لنا، من حيث لا يــدري، الحل العبقري للمشكلة، إذ يقول (في برنامج "حوار مفتوح" بقناة "الجزيــرة" حلقــة ١٧ أكتوبر ٢٠٠٤): "إحنا قاعدين هنا في الغرف المكيفة ونقــول لهــم (أي للمقاومــة العراقية) اعملوا كدة ما تعملوش كده. المجاهد (ينبغــي أن) يكــون هناك والمفتي يكون هناك مع المجاهدين". لماذا إذن لا يذهــب "مماليكــنا" كلهــم "برابطة المعلم" للجهاد والاستشهاد، وبهذا يكسب ويســتفيد الجميع؟ ويا حبذا لو أن يجري الإعلان عن هذا في احتفال مهيب، سيُسعد الميديا العالمية ان تنقله على الهواء مباشرة]؛

٢ ــ القضــاء علــى النفوذ الوهابي (...هذه المرة في داخل مصر!)، وتحرير ثم إعادة تأهيل (ما تبقى من) العقل المصري؛

٣ ــ إخضــاع أجهــزة الأمن تحت رقابة سياسية وحقوقإنسانية فعالة وواعية ورفع أيديها عن القضايا "الوطنية" التي تستلزم حلولا "سياسية".

***

من الصعب تصور إقدام نظام الحكم في مصر على أي مما سبق؛ ولذلك يبدو أن هناك حاجة إلى صدمة جديدة، كما حدث مع حملة نابليون (وإن لم تكن بالضرورة على صورة حملة عسكرية)؛ توقظ الغافلين من غفلتهم، وتساعد "الدرويش الدائخ" على الإفاقة.

لا نعلم طبيعة مثل هذه الصدمة، لكننا نرجو لطف السماء بأهل المحروسة.

لنا الإيمان ولهم الحديد

مرّ ستون عاماً على اللقاء الشهير بين الرئيس فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود في ١٤ فبراير ١٩٤٥ على ظهر الطراد "كوينسي" في البحيرات المرة الكبرى بقناة السويس. كان هذا اللقاء أساس العلاقات التي قامت بين أمريكا والسعودية؛ وهي علاقات كُتب، وسيكتب، الكثير حول ما فيها من تناقضات وتعقيدات وتشابكات وتحالفات وطعنات وقبلات وصفقات وتوترات.

لن نحاول هنا التعرض لأي من هذا بل نكتفي، من باب الترويح عن القارىء المسكين، بتذكر بعض الطرائف والمفارقات التاريخية، عن طريق عرض مقتطفات لما سجله حول ذلك اللقاء "وليم إيدي"، المترجم الوحيد الذي شارك في اللقاء وفي الإعداد له، في كتاب نشره عام ١٩٥٤. وقد ولد إيدي في لبنان وعمل أستاذاً للغة الانجليزية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وكان أول وزير مفوض للولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية (١٩٤٤ ـ ٤٦).

***

كان الملك عبد العزيز (الذي اشتهر باسم "ابن سعود") داهية حاد الذكاء، وكان أكثر مهارة من غيره في استعمال السلاح وفي المبارزة وفي سلخ الشاه، كما فاق غيره في معرفة تتبع أثر الابل والاهتداء في الصحراء. وكان له من الأولاد الأحياء سبعة وثلاثون، وعدد غير معروف من البنات، فأمر النساء في الأسرة المسلمة أمر خاص لا شأن لأحد به.

كان يتمثل موقفه في قوله: "إن الله قد أعطى الجزيرة العربية الإيمان الصحيح وأعطى الغرب الحديد". ويقصد بالحديد الوسائل التقنية وثمراتها من الهاتف والمذياع والطائرة والقطار ومضخة الماء.

***

أبلغت في يناير (١٩٤٥) بأن روزفلت يريد أن يقابل الملك سراً في قناة السويس، وهو في طريق عودته من يالطا (حيث التقى تشرشل وستالين)، وأمرت أن أعد للاجتماع في سرية تامة، فقد كنا لانزال في حالة

حــرب مــع ألمانيا، وكانت القذائف لازالت تتساقط على القاهرة وعلى قناة السويس.

لــم يكن في المملكة من يعرف عن خطط الاجتماع سوى الملك ووزير خارجيــته يوسف ياسين. وقبل موعد السفر بأيام قليلة وصل الملك إلى جدة قادمــاً مــن مكــة المكرمة في زيارة "معتادة" ليجتمع بكبار موظفي منطقة الحجــاز، ولــيوزع الصدقات والطعام على الفقراء. وقبلها كنا قد أعلنا أن المدمرة "ميرفي"، التي ستنقل الملك إلى قناة السويس، سوف ترسو في ميناء جدة في زيارة تحية أثناء طوافها الروتيني بالبحر الأحمر.

وإمعانا في تكتم هذا السر، اكتفي روزفلت بأن أخبر تشرشل فقط، قبيل مغادرة يالطا، بعزمه على مقابلة ثلاثة من زعماء بلدان الشرق الأوسط: ابن سـعود والملك فاروق وهيلا سلاسي إمبراطور الحبشة. ولم تعجب تشرشل هــذه الطــريقة، فأشغل خطوط هواتف الدبلوماسية البريطانية، طالبا تحديد مواعــيد للقاء هؤلاء الحكام بعد أن يجتمعوا بروزفلت. كما استشاط غضباً بشــأن اتصــال الأمريكييــن المباشــر مــع رؤســاء دول في منطقة كان البريطانــيون يعتــبرونها حكراً لهم وحدهم، وكانت كذلك حقا لعشرات من الســنين. وبالفعل التقى تشرشل مع ابن سعود في الفيوم بالقرب من القاهرة. وأعاده البريطانيون بعدها لبلاده في الطراد "أورورا". وقد أخبرني الملك أن الــرحلة كانــت غايــة فــي الملل، وأنه يفضل من جميع الوجوه المدمرة الامريكية، وإن صغرت، لما توفر له فيها من جو ودي للغاية.

بعــد ظهــر ١٢ فبراير، أصدر الملك أوامره فجأة لرجاله بأن يقوضوا الخــيام ويشدوا الرحال للعودة إلى مكة المكرمة. ولم يكن في هذا شيء من الغــرابة، لأن الملك كان يتخذ مثل هذه القرارات عادة لتنفذ في الحال، دون إنذار مسبق. وأرسل برقية بالشفرة الى الأمير سعود ولي العهد في الرياض ليــنوب عنه في إدارة الحكم، كما استدعى ثاني أبنائه الأمير فيصل، وأمره بتولي مسئولية الحكم في الحجاز. ثم أعلن أسماء الذين سيصحبونه مع قافلة سياراته إلى مكة. ولما دخل سيارته أمر بأن تتجه القافلة إلى رصيف ميناء جــدة ولــيس مكة، وهناك استقل القوارب البخارية إلى المدمرة التي بدأت رحلتها إلى السويس.

غرقــت جدة في الإشاعات التي انطلقت كالصواعق، وراح الأعداء من الهاشــميين يــروجون بــأن الملك قد فر من البلاد، كما قيل أن الأمريكيين

اختطفوه. أما نساء القصر (اللاتي كان من حظهن مرافقة الملك إلى جدة) فقد ارتدين لباس الحداد وأهلن التراب على رؤوسهن، ونزلن إلى الأمير فيصل يبكين وينتحبن على هجران عائلهن لهن. فأمرهن فيصل بالعودة إلى مساكنهن.

قبيل وصول قوارب الضيوف إلى جانب المدمرة، وصلت قوارب أخرى محملة بأطنان من الخضر وأكياس الحبوب والأرز ومائة رأس من الخراف السمينة الممتازة. وطلب الشيخ عبد الله السليمان وزير المالية من قائد المدمرة أن تحمل كل هذه المؤن على ظهرها بأمر ملكي. وكادت تحدث أزمة ولكن الربان استطاع أن يرجيء الأمر قليلاً حتى وصلت. أوضحت للملك أن مخزون السفينة من المؤن يكفي جميع من عليها لمدة ستين يوماً، فأجاب أن ذلك لايغير من الأمر شيئاً لأن ضيوفه الأمريكيين يجب أن يأكلوا على مائدته التي هي من محصول بلده، وخاصة هذه الخراف الطازجة التي تذبح يوماً بيوم: فإذ لم يكن للملك خبرة بعد بالتبريد في بلده، فقد طرح جانباً الاقتراح الخرافي القائل بأنه يمكن أكل لحم مضى عليه ستون يوماً، وأصر أن تذبح الخراف يومياً على ظهر السفينة.

وفي النهاية اضطررنا أن نقول له بأن البحارة سوف يُسجنون إذا خالفوا تعليمات البحرية وأكلوا من غير المقرر لهم. فقبل ذلك وهو يهز رأسه من الطرق العجيبة للكفار، ولكنه أصر على أن يلتزم كل من معه بقواعد ونظام الغذاء كمسلمين. ووافق القائد على أن يأخذ سبعة خراف حية على ظهر السفينة.

كانت التعليمات الأصلية هي ألا يزيد عدد مرافقي الملك عن أربعة من ذوي المكانة وثمانية من الخدم والحرس، نظرا لضيق المكان فوق المدمرة وأيضا للحفاظ على السرية.

وكان يوسف ياسين قد أسر إلي بضرورة أن ترافق الملكَ بعضٌ من أزواجه، ولكني أوضحت له استحالة توفير جناح خاص معزول على ظهر مدمرة يجب أن تظل درجاتُها وسلالمُها مفتوحة دائما لمرور البحارة، وأن الملك لا يود لسيداته أن يجتزن السلالم الضيقة شديدة الانحدار حيث قد يفقدن توازنهن مع التمايل المفاجئ للسفينة، فينكشف الحجاب عن وجوههن على الأقل. وقد صُدم يوسف ياسين وخاب رجاؤه عندما علم أنه لم يكن من

المسـتطاع إرخاء ستر على نصف السفينة من أعلاها الى أسفلها للاستعمال الشخصي للملك.

وفـي النهاية، وبرغم الضغط الشديد، كان عدد المرافقين الذين أبحرت بهـم المدمـرة ٤٨ رجـلاً. وقـد أُعدت حجرة الربان للملك، كما أعطيت حجـرات ضـباط لـلأخ الأصغر عبد الله، ولإبنيه، محمد ومنصور وزير الدفـاع، ووزراء ثلاثـة آخريـن. وضمت المجموعة طبيب الملك الدكتور فرعون ومستشاره.

لكـن الملـك لـم ينم في حجرة الربان، بل فُرش له على مقدم السفينة قمـاشٌ غلـيظ ليصـبح خيمة، وغطى ظهر السفينة بسجاجيد وضع عليها كرسـيه الخاص. وكان يعقد مجلسه طوال اليوم كعادته، وعندما يحين وقت الصلاة كان ملاح السفينة يوجه البوصلة على الاتجاه الصحيح لمكة المكرمة ويتفحصها الملك بدقة مع فلكيه، ثم يؤم أصحابه في الصلاة.

***

اختلط بحارة المدمرة بالعرب، ولم يكن لأي الفريقين سابق معرفة عن الآخـر. ولكن الفرق بين الإثنين هو أن الأمريكيين كانوا يرون فيما يحدث مـن خـرق للقواعد على ظهر المدمرة أمراً عجيبا؛ في حين أن الأعاجيب وغـير الممكن من الأحداث يسهل على العربي قبولها، سواء وقعت هذه في ألف ليلة وليلة أو في واقع الحياة. فالعربي بطبعه مؤمن بالقدر ويقبل كل ما يأتـيه كأنه أمر طبيعي فهو عطاء من الله، وكل عطاء عجيب لا يَسأل عن سـره، فالعربـي يـترجل عن بعيره ويصعد الطائرة دون تأثر، فقد أمد الله البعـير بجهاز مناسب للسير على الرمال، كما أتاح للطائرة أجنحة تطير بها كمـا يطير الطير، فليس هناك من داع إذا للعجب من أمر الطائرة أكثر من العجب لسير البعير أو طيران الطيور.

ولقـد تـآخى العـرب والبحارة بنجاح دون كلام بينهم، وكانت صداقة عجيبة حقاً. لكن العرب احتاروا في أمر الأمريكيين الزنوج وظنونهم عرباً، لأن كل من عرفوهم من الزنوج من قبل كانوا قد جُلبوا كرقيق.

وفـي آخر ليلة استضاف الملك ضباط السفينة إلى مائدة عربية. وجلس الجمـيع مـربعة أرجلهم محيطين بالملك الذي كان ألطف ما يكون مزاجاً، فأمـتع الحاضـرين بقصصـه عن غزواته، ووصف معاركه مع خصومه

بـــالأيدي مظهراً لهم أصابعه التي كسرت منذ سنوات ولا زالت عاجزة عن الحركة بسبب إصابتها.

وفـــي النهاية، وقف عن طيب خاطر لتلتقط له صور وشرائط متحركة مـــع بحـــارة السفينة، وقبل أن ينصرف للنوم مبكراً، كعادته دائماً، عُرض أمامه شريط سينمائي. وقد أبدى إعجابه به ولكنه أردف قائلاً: "أشك في أنه مـــن الخـــير أن يكـــون لقومي مثل هذه الاشرطة البديعة لأن ذلك قد يقوي شهوتهم للاستمتاع الذي قد يصرفهم عن واجباتهم الدينية".

وقد كنتُ صلة اللسان والعادات الوحيد بين البحارة والعرب، فكان عليّ أن أمـــنع الخدم من صنع القهوة على مواقد الفحم فوق مخازن المتفجرات، وأن أمـــنع الـــبحارة من المرور أمام العرب أثناء صلاتهم، إذ أنه لا يجوز لكافر أن يلقي بظله بين المسلم وبين مكة وهو يصلي. وكان عليّ ان أحول بين العرب وبين غرف الآلات، وأن أحاول العثور على من ضل طريقه في المـــنعطفات المعقـــدة للسفينة، وأن آتي به في اللحظة التي يطلبه فيها الملك فجأة...

***

فـــي العاشرة من صباح ١٤ فبراير رست المدمرة "ميرفي" إلى جانب الطـــراد "كوينسي" الذي كان قد أقل الرئيس من الولايات المتحدة الى يالطا، وكـــان ســـيقله عائداً الى الوطن. توجه الملك وكبار مرافقيه لمقابلة الرئيس الـــذي كـــان يجلـــس في كرسيه المتحرك على ظهر السفينة. تحدث الملك وروزفلت لمدة ساعة وربع الساعة قبل أن يعلن عن الغداء. نزلت مع الملك الـــى الجـــناح الخاص للرئيس حيث كان لديه وقت كاف للاغتسال. وأثناء نزولـــه بالمصـــعد مـــع الربان، ضغط روزفلت على زر الطوارئ فأوقف المصـــعد بين طوابق السفينة ودخن سيجارتين؛ ذلك لأنه، وهو مدخنٌ شره، لم يدخن أبداً أمام الملك احتراما له ولمذهبه الوهابي.

وبعـــد الغذاء جاء القائد ليعلن عن رحيل السفينة، فغضب الملك وأصر على استضافة صديقه الرئيس في المدمرة، وهي منزله المؤقت، على مائدة عربـــية. وأبدى الرئيس بالغ أسفه إذ لا بد من المحافظة على المواعيد بدقة. فأظهـــر الملـــك ضيقاً، ثم طلب من الرئيس أن يشرب على الأقل قدحاً من القهـــوة العربـــية، فوافـــق. وفي دقائق معدودة ظهر سقاة القهوة من العبيد النوبيين طوال القامة بحللهم البهية.

وقد تفاهم الملك والرئيس تفاهماً رائعاً. ومن بين ما دار بينهما قول الملك أنهما حقاً توأمان إذ أن كليهما في نفس العمر (ولو أن ذلك لم يكن صحيحاً). وأن كليهما رئيس دولة يحمل مسئوليات خطيرة في الدفاع عن شعبه وحمايته وإطعامه؛ وكلاهما مزارع في أعماق قلبه، وكلاهما يحمل في جسمه عاهات بدنية خطيرة ــ فكان الرئيس مضطراً للحركة بكرسي كما كان الملك يسير بصعوبة، لجروح في رجليه. وقد أهداه الرئيس كرسيا توأما لكرسيه، كان موجودا على السفينة. وفيما بعد، كان الملك يريه لأصدقائه المقربين داخل قصره في الرياض، ولا يزال عليه شعار البيت الأبيض، قائلاً: "هذا الكرسي هو أثمن ممتلكاتي، فهو هدية الرئيس روزفلت".

كان روزفلت طوال اللقاء في أحسن أحواله كمضيف بالغ اللطف ومحدث مرح، في عينيه حيوية وضياء، وتلك الابتسامة المهذبة التي تأسر دائماً من حادثهم وتشعرهم بأنه كصديق لهم، ومع ذلك فحين كنت أنفرد به كان يبدو شاحب اللون تكاد عيناه تخبوان من الإجهاد. وقد مات بعد ذلك بثمانية أسابيع.

لم يشر ابن سعود، حتى تلميحاً، أثناء اللقاء إلى موضوع العون الاقتصادي والمالي إلى المملكة العربية السعودية. لكنه أوضح أن المطلب الوحيد لدولته وشعبه هو الاستقلال. وبعده تأتي رغبته في صداقة روزفلت ودعمه، لأنه قد عُرف نصيرا للحريات الأربع وكل ضروب الحرية، كما تبين للملك أن الولايات المتحدة لا تحتل بلدا ولا تستعبد شعبا. وفي عبارة بسيطة طلب ابن سعود صداقة روزفلت، كما كان يطلب صداقات رؤساء القبائل ليدعم بها تحالفاته معهم.

وفي تلك الليلة أعددت ويوسف ياسين مسودة لمذكرة المحادثات. ووقع الملك على النص العربي للمذكرة النهائية قبل أن ينام، بينما كان طراد الرئيس في تلك الأثناء يعبر قناة السويس متجها إلى ميناء الإسكندرية، حيث وقع على النص الإنجليزي الذي حملته إليه بالطائرة.

رفض الملك فيما بعد أن تستعمل مذكرة المحادثات أو أن يطلع عليها احد، واعتبر هذا اللقاء فرصة تأسست فيها صداقة شخصية بين رئيسي دولتين وبين رجلين، ومثل هذه الصداقة تعتمد تماما على المودة

والإخلاص؛ وإذا مات الود والإخلاص بموت روزفلت ولم يستطيع خلفه أن يبعثهما من جديد فلا يمكن إحياؤهما باستخراج قصاصة من ورق.

ولقـــد أعطى الرئيس عهودا شفهية مؤكدة (ذكرها مرة أخرى قبل موته بأسبوع واحد في خطابه إلى ابن سعود)، ترقى إلى مرتبة التحالف.

***

انتهت المقتطفات المنتقاه من كتاب وليم إيدي. بقيت مفارقة أخيرة: فقد أحـــيل الطـــراد "كوينســـي" إلـــى التقاعد في نفس الأسبوع الذي قررت فيه الســـعودية فرض الحظر البترولي على الولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

٤ ـ توظيف الدين فى الدولة:
محاذير وأخطار

الدولة الدينية هي "الحكم الذي يكون فيه الجهد الأساسي موجها نحو تطبيق قوانين إلهية"

(موسوعة السياسات والدين)

طريق مصر الثالث

هل حدث شرخ في "تحالف" الحكم في مصر مع الإخوان؟

بعكس ما يظن، أو يزعم الكثيرون، فهناك تحالف واقعي (de facto) دام لما يزيد عن ثلث قرن، اتفق فيها الطرفان على خطوط خضراء وصفراء وحمراء، تحدد مساحات العمل المشترك، ومساحات العمل الفردي لكل جانب في سبيل أهداف مشتركة، ثم مناطق التنافس.

الأهداف المشتركة العريضة كانت أسلمة المجتمع بالتمام، لكن مع الاختلاف حول سرعة التغيير، إذ رأي النظام الحاكم أن تكون بتؤدة وبالتدريج وبدون إحداث ارتباكات داخلية أو إثارة المخاوف الخارجية. أما مناطق التنافس فتدور حول كراسي الحكم ومن يجلس عليها، ومتى.

صحيح أنه كانت هناك أحيانا مناوشات ومشاغبات ومشاكسات ومشاحنات، لكن التعاون بين الطرفين كان على أفضل ما يمكن معظم الوقت. وقد نجح التحالف في تحقيق شوط هائل من الأهداف المشتركة بصورة لا يحتاج المرء لإثباتها، ولا تخطئها أعين المبصرين ولا بصائر المعوقين، إذ تمت في مصر أكبر عملية هندسة اجتماعية وثقافية في تاريخها الحديث، غُسلت مقتضاها العقلية الجمعية للمصريين ومحيت منها بصورة شبه كاملة آثار محاولات التحديث، التي بدأت منذ الحملة الفرنسية.

وقد حدث كل هذا عبر ما يمكن أن نَصِفه بعملية تمويه واسعة النطاق، تشابه إلى حد ما الخداع الاستراتيجي الذي حدث أثناء الاستعدادات لحرب أكتوبر. فالإخوان جماعة "محظورة" قانونا منذ سنة ١٩٥٤ (وهو الحظر الثاني في تاريخها؛ إذ سبق أن حظرت بين ١٩٤٨ و ١٩٥٠)، ولكنها تمارس منذ ١٩٧١ أنشطتها المحلية والدولية علنا وبكل وضوح وتنتخب مجلس إرشادها بصفة دورية بدون مشاكل، ولها مقار رسمية في القاهرة وكل المحافظات، وتُصدر الصحف، وتنشر البيانات وتنظم المظاهرات (المتفق عليها دائما مع الحكومة). المنتمون إليها (رسميا، أو الملتزمون بأيديولوجيتها) متواجدون في كافة الأحزاب، وبالذات في الحزب الحاكم؛ وهي تقدم مرشحين في الانتخابات ممن ينجحون "برغم" (أو بفضل) بعض "الصعوبات" التي تضعها الحكومة. وهم متواجدون بقوة في كافة النقابات

وفـــي كافة أجهزة الدولة بدون استثناء، وفي كافة المنابر بدون قيود من أي نـــوع؛ بينما يلاقي المنتمون لتيارات أخرى ــ وخاصة التنويرية ــ الأمَرين على يد أجهزة الدولة.

وقد أدت الجماعة خدمات جليلة للحكم الحليف بالسيطرة على الإرهاب، عـــن طريق إقناع زعماء الجماعات الإرهابية (الذين حتى وإن "خرجوا" من "عباءة الإخوان"، إلا أنهم التزموا دائما بأفكارها ومبادئها الأساسية) بأنه من الممكـــن تحقيق كافة الأهداف المطلوبة، لكن "بدون اللجوء للعنف من أجل الوصول إلى الحكم". [لاحظ "من أجل الوصول إلى الحكم": أما بعد الوصول إلـــيه، فلكل مقامٍ مقالٌ ولكل رقبةٍ سيفٌ...]. وهكذا قام هؤلاء "بمراجعاتهم" الفكـــرية الشـــهيرة التـــي تذكـــرنا بالطريقة التي حل بها الحزب الشيوعي المصري "حدتو" نفسه في ١٩٦٢ عندما وجد زعماؤه أن الأهداف الأساسية للحركة يجري تنفيذها بواسطة النظام الثوري للدولة.

ما الذي ينقص الإخوان الآن؟ أن يكون لهم حزب سياسي "رسمي"؟ هذا أمـــر يفضلونه بالطبع إذ يوفر لهم "الشرعية" الكاملة والقوة الإضافية، ولكن لـــيس له فـــي الواقـــع أهمية كبيرة. بل إن الأستاذ منتصر الزيات، محامي الجماعات الإرهابية، يقول بكل وضوح (في حديث جاء ضمن تحقيق جريدة "لو موند" الفرنسية بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٥ حول الإخوان): "على أي حال، حـــتى لو لم يكن هذا رسميا بعد، فنحن حزب كأمر واقع، والحكومة تتعامل معنا على هذا الأساس".

لكـــن مـــاذا عن حكاية حظر "الأحزاب الدينية"؟ التفسير الرسمي الذي قدمه كبار المسئولين حول هذا الأمر في الماضي (كرره الأستاذ مكرم محمد أحمـــد فـــي "المصور" عدد ١٢ مايو ٢٠٠٥) يقول "لو سمحنا بحزب ديني للإخـــوان، فسيطالب الأقباط بحزب لهم". إذن الاستراتيجية نجحت تماما في إعطـــاء الإخـــوان كـــل فرص العمل كحزب، بل وفرت له وسائل التغلغل الكاســـح فـــي المجـــتمع من أسفله لأعلاه، لكن بدون فتح الباب ولو مواربا لإمكانـــية مطالـــبة الأقـــباط بحزب (هذا علما بأن الأقباط لم يثبت، لأسباب مخـــتلفة، أن لهـــم رغـــبة حقيقية في مثل هذا الحزب ــ لكن هذا موضوع آخر).

ومن ناحية أخرى، احتفظ الحكم بورقة "الشرعية الكاملة" كعامل ضغط على الحلفاء الإخوان عند اللزوم..

مـــاذا يحـــدث الآن؟ ولماذا يخرج الإخوانيون ليتظاهروا في الشوارع مطالبيـــن بالإصـــلاح (!!) والديموقراطية (!!) في صورة عبثية تشبه حالة خروج شيوعيين تروتسكيين أو ستالينيين مطالبين بتطبيق الرأسمالية المطلقة فوراً؛ أو حالة خروج "جزارين" يطالبون بتعميم "النباتية" في التو واللحظة!

آخذين في الاعتبار أن الإخوان يحترفون التقية، ويجيدون التخطيط بعيد المـــدى، ويـــبرعون فـــي الانتهازية، ويتألقون في التكتكيك؛ هناك عددٌ من التفسيرات والاحتمالات:

أولا: قـــد يكـــون هـــذا مجـــرد فصـــلٍ جديد من فصول الاستراتيجية المشـــتركة، لإقناع العالم بوجود "حراك سياسيٍ في الشارع المصري"، لكن بـــدون أن ينتهي كل هذا بجديد، سوى استسلام المجتمع داخليا ودوليا لفكرة أن أفضـــل الحلـــول هـــو "استقرار" الأوضاع على ما هي عليه، مع بعض الرتوش هنا وهناك. وبعدها يعاود "الحلفاء" تنفيذ الاستراتيجية الأصلية، ربما مع إدخال بعض التغييرات مثل الإسراع أو الإبطاء في بعض الخطوات، أو الاتفـــاق مـــثلا علـــى موضـــوع "التوريث"؛ وذلك طبقا للتوازن الجديد بين الحلفاء، وطبقا للأحوال الدولية.

ثانـــيا: قد يكون هذا نتيجة لاختلاف بين الحلفاء على قواعد اللعب في داخـــل الدائـــرة الحمـــراء، حيث يحاول الإخوان إدخال تعديلات على هذه القواعـــد فـــي الفـــترة القادمة، ولكن بدون الإخلال بفرص النجاح في تنفيذ الاســـتراتيجية المشـــتركة. قد يسعون بالتحديد، للحصول على حزب رسمي وشـــرعي ممـــا يحسن من فرصهم المستقبلية في ميزان القوى مع الحليف، لكن بدون مبالغات في غير وقتها، إذ يقول د. عصام العريان (ضمن تحقيق "لوموند"): "لو أردنا، لكان في استطاعتنا الحصول على ثلث مقاعد البرلمان (...) لكنـــنا لا نـــريد تخويـــف الناس عن طريق الحصول على نصر كبير بصورة سريعة. سوف نكسب بالتدريج (..)".

ثالـــثا: قـــد يكـــون الأمر نتيجة لشعور الإخوان المتزايد بأن الحكم قد ضـــعف (خصوصـــا مع تزايد الضغوط الخارجية) إلى الحد الذي لا يمكنهم معـــه الســـكوت: فـــإذا لم يتقدموا الآن لكي "تسقط ثمرة الحكم" في حِجرهم كشريك وبديل شرعي، فقد يسارع "آخرون" بالتقاطها ويكون جهد عقود من العمـــل الـــدؤوب والمثابر قد ضاع على فشوش. لكننا لا نظن أن النظام قد ضـــعف إلى هذا الحد، خصوصا وأن طبقة المستفيدين منه لن تفرط بسهولة في مزاياها؛ ونظن أنه مازال في جعبته بعض الحيل...

رابعـــا: قد يكون هناك، أخيرا، شرخ حقيقي في التحالف، نتيجة استنفاذ طرف (أو كلى الطرفين) حاجته للآخر، معتبرا إياه عبئا عليه، ولأن كرسي الحكـــم هـــو أهم بكثير من التحالفات أيا كانت. ويؤكد هذا الاحتمال تصاعد الحـــدة فـــي تراشـــق الطرفيـــن، وخلـــع القفازات في التعامل و "الاستقواء بالخارج".

***

فـــي جميع الأحوال، ولنفترض أن الأمور استتبت بطريقة ما، وعادت "الاســـتراتيجية" لـــتدخل المـــرحلة التالية من التنفيذ، سواء استمر "التحالف" بصـــورة أو بأخرى، أو أمسك الإخوان بمقاليد الحكم مباشرة؛ فكيف ستكون صورة مصر "المستقبلية" طبقا لما يخططون له؟

أفضـــل من يدلنا على ما ينتظر مصر هو بالطبع الأستاذ محمد مهدي عـــاكف المرشد العام للإخوان. ولا داعي للرجوع إلى ما قاله هو أو غيره فـــي "أدبـــيات" الإخـــوان المعروفة بل يكفي لكي نضع أصابعنا على بعض الـــنقاط مراجعة إجاباته لأسئلة "لوموند" (بنفس العدد)، التي لا بد وأنه اختار عباراته فيها بدقة شديدة لكي يظهر الإخوان أمام الفرنجة بالصورة اللائقة:

أولا: ردا علـــى ســـؤال حول "ماهية المشروع السياسي للإخوان في المســـتقبل"، يـــرد الأستاذ عاكف بلا مواربة وبوضوح شديد وأمانة نحسده علـــيهما: "إنـــه (المشروع) يشمل كافة جوانب الحياة: السياسية والاقتصادية والثقافـــية والتعليمية وحتى الرياضية؛ ويحترم الدستور والقوانين المصرية. ومع باقي التكوينات المعارضة، نحن نمثل صدى مطالب الشعب المصري: انتخابات حرة ومفتوحة، للرئاسة والبرلمان؛ الديموقراطية، التعددية الحزبية، إنهـــاء قـــانون الطـــوارىء، الإفراج عن كل السجونين السياسيين، واحترام حقوق الإنسان".

١ ــ المشروع إذن يشمل كافة جوانب الحياة، أي أنه، كما نؤكد دائما، مشـــروع شمولي (توتاليتاري) لا يختلف كثيرا عن المشروعات التوتاليتارية الفاشية والشيوعية والنازية السابقة.

٢ ــ دعونـــا من حكاية "احترام الدستور والقوانين المصرية" الآن لأن الأستاذ عاكف سيتولى "توضيح الأمر" بعد قليل.

٣ ــ باقـــي المطالب التى تؤدي للوصول إلى والانفراد بكرسي الحكم معروفة ومفهومة. لكن من الغريب أن يتحدث عن "احترام حقوق الإنسان"؟!

حقوق أي إنسان ياترى؟ الإنسان بكافة "أنواعه"، أم الإنسان المسلم (الذكر) فقط؟ وطبقا لأي معايير؟ هل يقبل الإخوان بدون قيد أو شرط المعايير العالمية المعترف بها والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة المواثيق المرتبطة به؟؟ أم أن الحكاية مجرد تلاعب بالألفاظ وتفريغ كل المصطلحات من كافة معانيها ثم استخدامها للدلالة على النقيض تماما لما تعني؟؟

ثانيا: سؤال آخر يقول: "هل الهدف بعيد المدى هو إقامة جمهورية إسلامية؟ وما هو مكان المرأة والأقباط في مشروعاتكم؟" يتجاهل الأستاذ عاكف الجزء الأول من السؤال، لأنه أمر بديهي يبدو أن الخواجات البلهاء مازالوا لا يدركونه، ويقول: "لم يحدث أن فرقت بين مسلم وقبطي. نحن مواطنون لنفس البلد وبنفس الحقوق والواجبات. اليوم، يكافح الأقباط معنا للحصول على إصلاحات. الإسلام من بين كل الأديان هو الذي يحمي ويحترم بأفضل صورة المرأة كأخت وأم وإبنة، ويعتبرها كشخص مستقل لها حق التملك بالضبط مثل الرجل. لا يوجد على الإطلاق دولة تطبق بصورة مناسبة قوانين القرآن والسنة، وهي المصادر الوحيدة التي يعترف بها الإخوان المسلمون. لذلك لا يجب الحكم على الإسلام السياسي عبر الأوضاع الحالية للشعوب الإسلامية التي تعيش كلها تحت دكتاتوريات يشجعها الغرب. إسلامنا معتدل ومتحضر".

١ ــ حقا لابد أن يشكر القبط للأستاذ عاكف وإخوانه كريمَ مشاعرَهم، التي لا تخرج عن أساليب التقية المعروفة. وربما كان يعني في الحقيقة أن أعناق الأقباط ستدق وأيديهم وأرجلهم ستقطع بدون تفرقة. وعلى قدم المساواة مع أعناق وأيدي وأرجل أخوتهم المسلمين عند تمام تطبيق المشروع إياه. على أي حال لا يمكن لأحد أن يتجاهل تزايد رسائل الطمأنة تجاه القبط (التي يبتلعها البعض منهم في سذاجة غبية، أو يهلل لها البعض الآخر في تذلل ذمي عجيب)، مثل ما صرح به بعد ذلك بأيام الأستاذ بهي الدين بركات من قياديي الجماعة.

٢ ــ دعونا من اللغو الدعائي حول أوضاع المرأة الذي لا يستحق التعليق...

٣ ــ يؤكد الأستاذ عاكف أن "المصادر الوحيدة التي يعترف بها الإخوان" هي "القرآن والسنة"، وفي هذا كامل التوضيح لمن قد يسيء الفهم

بشأن ما قاله أعلاه حول "احترام الدستور والقوانين". لكن ما معنى هذا؟ هل تشـكل "هذه المصـادر" الأيديولوجية التي يستند إليه المشروع السياسي؟ وإن كـان الأستاذ عاكف يدعو إلى "ديموقراطية وتعددية حزبية" كما ذكر أعلاه، فـأي فرصـة هناك لمن يريد أن يفند، أو حتى يعارض، تلك الأيديولوجية السياسية ومصادرها؟ هل هذا مصرح به، أم أن عاقبته معروفة مقدما؟

٤ ــ أي صـورة ياتـري ستكون عليها تلك "الجمهورية (أو الدولة أو الإمارة) الإسلامية"؟ طبقا للنموذج الإيراني أم السوداني أم الوهابي أم ماذا؟ لسنا في حاجة لمعاناة الحدس والتخمين إذ، لحسن الحظ، يأتي لنجدتنا الكاتب عـزت السـعدني في مقاله الأسبوعي بالأهرام، بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٥ الذي يحتل صفحة بأكملها، تحت عنوان "لا تطفئوا الشمس" ويقول فيه:

"(...) لا نريد ديموقراطية هدم البيوت وقتل الأطفال واغتصاب النساء وتعذيـب الرجال خلف أسوار الأسر. لا نريد الديموقراطية الأمريكية التي احتلت بالحديد والنار أول دولة إسلامية حقيقية اسمها افغانستان (...)".

حقـا لا يعـرف الأسـتاذ السـعدني مدى عرفاننا وشكرنا وتقديرنا له ولصـدقه (غالـبا دون أن يقصـد)، إذ أوضـح لنا وللملايين أن أفغانستان الطالبان هي في الواقع "أول دولة إسلامية حقيقية".

إذن فتلك الدولة الهمجية الوحشية التي كان سكانُ الكهوفِ الذين عمروا الأرض قـبل عشرات الألوف من السنين أكثر آدميةً وتحضراً منها، كانت هـي نمـوذج الدولة "الإسلامية الحقيقية". شكرا مرة أخرى على التوضيح الـذي وفر على الكثيرين مشقة هرش الرؤوس وعصر الأمخاخ في محاولة لتخيل المستقبل الباهر الذي ينتظر مصر.

***

وإذ تحاول مصر البائسة المسكينة البحث عن "طريق السلامة" هربا من "طريق الندامة" الذي تتمخطر فيه منذ عقود، تجد نفسها على وشك الانزلاق فـي "الطـريق الثالث". وهو لا علاقة له بالطريق الثالث الذي ابتكره السيد تونـي بلير؛ بل هو ذلك الذي تتحدث عنه الحكمة الشعبية المصرية الخالدة، بجانب طريقي السلامة والندامة: أي الطريق الذي لا يرجع (حيا) من يدخل فيه....

وشكر الله سعي الجميع.

بل كل الأحزاب في مصر "دينية"، بحكم القانون!

كلمـــا تـــبادر التساؤل عن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر لحـــزب سياسي، يرد كبار المسئولين بأنه "غير مسموح في قانوننا بتأسيس الأحـــزاب الدينية، لكن لا مانع للحزب الديني من العمل عبر أحزاب أخرى مرخصـــة". (كمـــا قال بالحرف الواحد الرئيس مبارك في حديثه مع جريدة "السياسة" الكويتية بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٥)

ما معنى هذه الفوازير والألغاز (أم لعلها "نكت")؟

فإذا كانت الأحزاب قد رخص لها فمن المفترض (بمفهوم المخالفة) أن تكـــون غير دينية، أي مدنية؛ لكن إن كانت مدنية فكيف تتحول إلى واجهات تعمل عبرها الأحزاب الدينية؟

قد يبدو ذلك الكلام غريبا ومتناقضا، مهما أعدت قراءته مرات ومرات؛ لكـــن الحقـــيقة غـــير ذلك، لأن كل الأحزاب في مصر هي، بحكم القانون، أحزاب ذات صبغة دينية؛ وذلك ببساطة لأن دستور البلاد أساسه ديني بنص المادة الثانية منه، وهي مادة حاكمة تفسر كافة المواد الأخرى طبقا لها.

القـــانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذي ينظم الأحزاب السياسية ينص في مادتـــه الـــرابعة على أنه "يشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي ما يلي:

(أولاً) عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه مع :

١. مبادئ الشريعة الإسلامية بإعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع.

٢. مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و١٥ مايو ١٩٧١.

٣. الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية.

(ثانياً) تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى ....."

دعونـــا مـــن "تميز برنامج وسياسات وأساليب الحزب" فهذا مطلب لا يصعب التعامل معه. ودعونا من مباديء ثورة ١٥ مايو ١٩٧١ التي نتحدى إن كـــان أحـــدا يعـــرفها أو قرأها أو سمع عنها لأنه ببساطة لا وجود لها. ودعونـــا مـــن مباديء ثورة ٢٣ يوليو الستة فقد عفى الزمن على معظمها. ودعونـــا مـــن الحفـــاظ على "النظام الاشتراكي والمكاسب الاشتراكية" لأن سياســـة الدولة تقوم منذ أيام الانفتاح على نقيضها. ودعونا من أمر "الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي" فهو كلام إنشاء بلا معنى حقيقي.

لـــم يـــبق إذن ســـوى "مباديء الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيســـي للتشـــريع"، والتي هي أساس قيام الأحزاب في مصر الثيوقراطية المحروســـة. بـــل إنه، طبقا لهذا القانون العجيب، ليس من حق حزب تحت التأســـيس أن يشمل برنامجه حتى مجرد النية ليطرح للبحث موضوع تغيير أسس التشريع !

ولا بـــد هـــنا مـــن ملاحظة أمر آخر حول هذا القانون، الذي صممه الـــترزية الســـاداتيون: أنه يتحدث عن مباديء الشريعة في سنة ١٩٧٧ أي حـــتى قـــبل التعديل الدستوري لسنة ١٩٨٠ الذي أضيفت فيه الألف واللام ("المصدر الرئيسي") أم لعله قد عُدّل بعده.

***

ولفهـــم تأثـــير كـــل ما سبق على أرض الواقع، فلنترك جانبا موضوع الإخـــوان وحـــزبهم، ولـــنلق نظرة على حالة "حزب مصر الأم" الذي تقدم الســـيدان محســـن لطفـــي الســـيد وسامي محمد أبو المجد، بصفتهما وكيلي المؤسســـين، إلـــى رئـــيس مجلـــس الشورى، رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية، يطلبان الموافقة على تأسيسه بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٤.

في جلسة ٢٠٠٤/٦/١٩ أصدرت لجنة شئون الأحزاب قرارها برفض الطلـــب اســـتنادا إلـــى أن هذا الحزب تحت التأسيس وبرامجه "لا تؤهله أو تكســـبه ملامح الشخصية الحزبية أو تشكل إضافة جديدة للعمل السياسي ذلك أن بـــرنامج الحزب لا يوجد به ما يميزه تميزاً ظاهراً" عن برامج الأحزاب القائمـــة، بل إن برامجه "تتعارض فى مضمونها وفى القصد فيها مع أحكام الشـــريعة الإســـلامية التى هي المصدر الرئيسي للتشريع، كما أن من شأن الأخـــذ بهـــذه الـــبرامج المساس بمبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي".

ولم يكن من العسير توقع أن ترفض محكمة القضاء الإداري، التي تقدم لهـا وكـيلا المؤسسين بالشكوى (في ٢٠٠٤/٧/٢٢)، السبب المتعلق بتميز بـرنامج الحزب لأن ذلك "لا يمكن أن يكون مقصوداً به أن يكون تميزاً عن كافة ما تقوم عليه برامج الأحزاب الأخرى كلها أو تكون أساليبه متميزة عن أسـاليب الأحـزاب الأخرى مجتمعة..." كما قال مفوض الدولة في تقريره للمحكمة.

وبالفعل فقد وجد مفوض الدولة أن "الحزب قد انطلق من فلسفة وعقيدة سياسـية وإنـتماء ممعن فى الوطنية المصرية الخالصة، التى إنعكست على بـرامجه وسياسـاته وأساليبه بصورة لم يسبقه إليها أي حزب من الأحزاب السياسـية القائمة، وهو الأمر الذى أدى إلى تميز هذا الحزب السياسي تميزاً ظاهراً عن سائر الأحزاب القائمة بملامح شخصية حزبية سياسية متفردة.."

واسـتعرض التقرير العديد من النقاط في برنامج الحزب التي لا يرى فيها تكرارا لما تقول به الأحزاب الأخري مثل:

ـ تعديـل المـادة ٧٦ مـن الدستور ليصبح إنتخاب رئيس الجمهورية بالإنـتخاب الحـر المباشر وأن تدير العملية الإنتخابية هيئة عليا مشكلة من رئـيس المحكمـة الدستورية العليا ورئيس محكمة النقض والنائب العام مع توفير كافة الوسائل الحديثة لضمان حيادية وشفافية العملية الإنتخابية.

ـ إلغاء القوانين الاستثنائية.

ـ حذف الإستثناء الوارد بالمادتين ٨٧ و ١٩٦ من الدستور الذى ينص علـى نسـبة ٥٠% علـى الأقل من أعضاء مجلسي الشعب والشورى من العمال والفلاحين.

ـ حـذف لفـظ "السلوك الاشتراكي" من المادة ١٢ من الدستور لتنص علـى أن "يلتزم المجتمع وتلتزم الدولة بالتمكين وإتباع القيم الواردة فى هذه المادة وهى الأخلاق والتقاليد المصرية".

ـ إلغـاء الـنص على إختصاص البرلمان بالفصل فى صحة عضوية أعضائه.

ـ إلغاء المادة ١٧١ الخاصة بمحاكم أمن الدولة مع إلغاء كافة المحاكم الإسـتثنائية، وإلغاء مسمى ووظيفة المدعي الاشتراكي وإعادة إختصاصاته للنيابة العامة، وإلغاء النص على أن يكون رئيس الجمهورية رئيساً للمجلس

الأعلـــى للقضـــاء، وأن يكـــون رئيس هذا المجلس من بين رؤساء الهيئات القضائية وذلك تأكيداً لمبدأ الفصل بين السلطات.

ــ إلغاء قانون الجمعيات الحالي ليحل محله قانون آخر تصاغ نصوصه بـــروح الديمقراطـــية فـــلا يكون للحكومة سوى سلطة الرقابة المالية على الجمعـــيات؛ علـــى أن يكون الفصل فى النزاع بين الجمعية والجهة الإدارية من حق القضاء الطبيعي وحده .

ــ الإهـــتمام بدراسة اللغات وتدريس اللغة المصرية القديمة كلغة ثانية، ورفض تسييس التعليم وذلك بتدريس كافة الحقائق التاريخية أو العلمية دون إســـقاط أو تشـــويه فـــترة أو شخصية معينة لتعارضها مع سياسات سائدة، وإعـــلاء شـــأن السمات القومية والتأكيد على إيجابيات الشخصية المصرية، والحرص على تأسيس عقل ناقد لدى التلميذ المصري من خلال التأكيد على أن الـــتاريخ لا يعرف قضية إلا وكان لها من الحجج ما يؤيدها وما يناقضها فـــى نفس الوقت، والإبتعاد عن ترديد الأجوبة جاهزة، والعمل على التفكير بموضوعية ترى الحقائق العلمية وتزن نسبيتها.

ــ إلغـــاء وزارة الإعـــلام والاستعاضـــة عـــنها بهيئة مستقلة للإذاعة والتليفزيون تكون مسئولة سياسياً ومالياً أمام البرلمان. ووقف تسييس المواد الإعلامـــية، والفصـــل الـــتام بين الإعلان والإعلام، وتعديل معايير الرقابة لتستند إلى حماية المجتمع وأعمدته وعدم الترويج للقيم البدوية المتخلفة.

ــ مقترحات للنهوض بمرفق العدالة مثل إرسال القضاة فى بعثات إلى الدول المتقدمة فى أنظمة التقاضي وإدارة المحاكم.

ــ مقـــترحات حـــول إنـــتهاج سياســـة زراعية تتناسب ومكانة مصر التاريخية كأول بلد زراعي فى التاريخ.

ــ مقـــترحات فـــى مجـــال السياحة، وتخصيص وزارة مستقلة للآثار تضمن كشف وجمع وصيانة وزيادة الإهتمام بما تتمتع به مصر من ثروات أثرية.

ــ إنشـــاء ســـوق مشتركة على النمط الأوروبي بدلاً من جامعة الدول العربية وتبني مفهوم التعاون وليس الوحدة.

* * *

فـــيما ســـبق وفـــي غـــيره من نقاط البرنامج ما يدل على التميز عن الأحزاب الأخرى. ما هي المشكلة إذن؟

يـبدو أن مجلس الشورى الموقر قد انفعل وارتجفت مشورته وغضبت لجـنة أحزابه عندما قرأ في برنامج الحزب تحت التأسيس أمورا تدخل في دائـرة المحظورات والهرطقات مما "قد تؤثر على السلام الاجتماعي"، مثل أن الحزب يرى:

ــ أن إسـم مصـر يجب ألا يسبقه وألا يليه شئ لتعريفه فمصر كافية بذاتهـا للدلالة عن نفسها، لذلك فإن المادة الأولى من الدستور يجب تعديلها لـتكون: "مصـر دولة حرة نظامها ديمقراطي يؤمن بالعلم والعقل والتعددية متوخـياً فى كل ذلك العدالة، والشعب المصري مكون ممن يحملون الجنسية المصرية وتشكلوا بالثقافة المصرية ويعملون على تحقيق عزتها ونهضتها".

ــ أن اللغـة العربـية هـي اللغة الرسمية، إلا أن ذلك لا ينسينا اللغة المصرية التى تخص كل شعب مصر والتي يدعو الحزب إلى تدريسها.

ــ ضـرورة النص في الدستور على حق المواطنة وحق الإختلاف، إذ يرى الحزب أن الأصوليات الدينية نجحت فى تكريس التعصب الديني، الذي سـببه الرئيسي هو التمييز بين المواطنين على أساس الإنتماء الديني، وأدى إلـى إفـراز الفتـنة الطائفية وكاد يهدم الوحدة الوطنية، ومن ثم يرى هذا الحـزب إعلاء الإنتماء للوطن، فالدين أمر شخصي ذاتي وعلاقة خاصة لا يمنع الاعتزاز به أن يكون الولاء أولاً للوطن الذى يتسع لكل الأديان ويضم كـل المصـريين، ومن ثم يرى الحزب إلغاء خانة الديانة من شهادة الميلاد والـبطاقة الشخصـية، وأن يجـرم القـانون التفرقة بين المواطنين فى أي صورة، وبذلك نكون قد حققنا حلم أجدادنا فى ثورة ١٩١٩ الذى صاغوه فى شـعارهم المـبدع "الدين لله والوطن للجميع"، ويرى الحزب إزالة أي تفرقة بيـن أبـناء الوطن الواحد وبالتالي تكون الوظائف العامة والقيادية من حق جميع المصريين.

ــ أنه استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامـة للأمـم المتحدة عام ١٩٤٨ الذي ينص على أن الناس كلهم يولدون أحـراراً ومتسـاوين فى الكرامة والحقوق وقد وهبوا العقل والوجدان، يرى الحـزب أن النشاط الفكري والفني والعلمي لا يكون خلاقاً ومتطوراً ونافعاً إن لـم يمـارس بحرية كاملة، ومن ثم يتعين رفع القيود المفروضة وتوفير الحـرية للإبداع المصري وذلك بإلغاء سلطات جهة الإدارة فى شأن إصدار

المطبوعات العلمية والأدبية والفكرية وإلغاء سلطتها فى الإعتراض على الإنتاج العلمي والفكري وسلطتها فى المصادرة.

ــ إخضاع التلميذ المصري، بغض النظر عن إنتمائه العرقي أو الديني أو المذهبي، لنسق تعليمي دراسي واحد. وينطوي ذلك على ضم كافة المعاهد والكليات الأزهرية والإكليركية إلى جهة واحدة هي وزارة التعليم، وتدريس مادة "الأخلاق" لجميع التلاميذ تعرض بشكل موضوعي للأنساق الأخلاقية التى تدعو إليها الأديان والفلسفات التى عرفتها البشرية.

ــ تعرض برنامج الحزب للعالمانية التي يؤكد أنها "عالمانية ليبرالية" تعرف أهمية دور الدين فى إرساء القيم والأخلاق التى تحمي الفرد والمجتمع من الإنحرافات، بينما تتفرغ الدولة لشئون العالم الدنيوي الذى يضع البشر قوانينه. وأنظمة الحكم العالمانية تعتمد على مجموعة من الآليات منها برلمان منتخب إنتخاباً حراً مباشراً، حكومة مسئولة أمام البرلمان، رقابة صارمة على المال العام ... والعالمانية بإختصار تؤدي إلى سيادة مناخ يرسخ دعائم الدولة المدنية وتكريس حق الشعوب فى الإختلاف والتعدد، مع التأكيد على أن "العالمانية لا تفصل الدين عن المجتمع ولكنها تفصل بين السلطة الدينية والسياسة".

ــ وضع حد للإعلام الطائفي سواء كان إسلامياً أو مسيحياً، فالحكومة مسئولة عن رفاهية مواطنيها فى هذه الدنيا دون الحياة الآخرة.

ــ ضرورة تدخل الدولة لمنع المبالغة والإسراف فى نفقات الحج والعمرة والسماح مرة واحدة فقط فى العمر لكل حاج أو معتمر.

***

وقد تبين انزعاج لجنة شئون الأحزاب السياسية فى قرارها بالإعتراض على تأسيس الحزب، عندما أكدت ضمن أسباب اعتراضها أن برنامجه (مثلا فيما إقترحه من إلغاء خانة الديانة من البطاقة الشخصية وشهادة الميلاد) يتعارض "فى مضمونه والقصد منه مع أحكام الشريعة الإسلامية".

[فند مفوض الدولة موضوع المحررات الرسمية ببساطة شديدة، "لأن مصر وكافة الدول ذات الأغلبية الإسلامية بما فيها السعودية وغيرها لم تعرف بطاقات وشهادات الميلاد إلا من وقت قريب لا يصل إلى مائة عام فى بعضها ولا يزيد عن ثلاثين سنة فى البعض الآخر، ومع ذلك لا يمكن القول بتعارض الوضع في السابق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية"].

إذن مجــرد اقــتراب الحزب المسكين من دائرة المحظورات كان كافيا لكــي تنــتفض اللجنة غضبا وترفض قبوله، برغم أن المادة ٢٤ من لائحته الداخلــية تؤكد على "إلتزامه وأعضائه بالدستور وبكافة القوانين المطبقة فى مصــر". وبــرغم أنـــه حزب شديد الإيمان، فلقد التزم فى أكثر من موضع بتوضيح أهمية دور الدين، حسبما ذهب إلى ذلك حينما عرف العالمانية التى يــنادي بهــا بأنهــا "تعرف أهمية دور الدين فى إرساء القيم والأخلاق التى تحمي الفرد والمجتمع من الإنحرافات". بل أكثر من ذلك نجد صحيفة الطعن ضــد قرار لجنة الأحزاب تؤكد أن "قائمة أسماء الأعضاء المؤسسين يتبين منها أن غالبيتهم العظمى من المسلمين المؤمنين والملتزمين بمبادئ الشريعة الإســلامية الغــراء"، وأن "برنامج الحزب فيما إرتآه من تعديلات دستورية وتشــريعية لم يتعرض للمساس بالشريعة الإسلامية الغراء بل أعلن مؤسسو هذا الحزب عن طريق وكلائهم إلتزامهم وإيمانهم بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء".

***

على أي حال فقد خلص مفوض الدولة، المستشار فريد نزيه تناغو، في تقريــره إلـــى "أن ما ذهب إليه القرار المطعون فيه ... بالإدعاء بأنه بحث ونقــب فى الصدور والقلوب وإستخلص أن ما يقصده الحزب يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية فإنه يعد مشوباً بالفساد فى الإستدلال".

وقــد استعرضـــت محكمة القضاء الإداري التقرير وأرجأت الحكم مرة بعد الأخرى. وبعد سنوات من الوقت الضائع، انتظر فيها حزب "مصر الأم" أن يصــبح حزبا رسميا، كما كنا نتمنى له خاطر مصر؛ فهو أقرب أحزابها إلـــى العقلانــية وإلى فكرة الدولة المدنية، جاءت الطامة الكبرى في يوم ٣ يونــيو ٢٠٠٦ عــندما أيدت المحكمة الادارية العليا دائرة الأحزاب السياسين بمجلــس الدولة قرار لجنة شئون الأحزاب برفض تأسيس حزب مصر الأم، ورفض الطعن المقام من محسن لطفي السيد وكيل مؤسس الحزب ضد قرار لجنة شئون الأحزاب. يقول الخبر الذي نشره الأهرام:

"أصــدر الحكــم المستشار الدكتور عبد الرحمن عزوز رئيس المجلس وعضوية السيد الطحان، وأحمد أبو العزم، وأحمد عبود، ومحمد كمال منير، نواب رئيس المجلس وسكرتارية كمال نجيب.

وقالــت المحكمـــة أن بــرنامج الحزب نقد الجامعة العربية وأتخذ من الســوق العربية المشتركة بديلا عنها بينما أن السوق العربية المشتركة هي أسلوب من أساليب التقرب بين الدول العربية، كما أن برنامج الحزب معتمد فـــي فكـــر العلمانـــية وتطبيقها، ولم يحدد البرنامج الحزبي ما هية العلمانية وتعريفها تعريفا منطقيا ولم يحدد البرنامج الحزبي كيفية الفصل بين السلطة الدينـــية والســـلطة السياسية، وتحديد مفهوم السلطة الدينية في ظل العلمانية التي تدعو إليها".

وأفـــادت جـــريدة الجمهورية: " قالت المحكمة أن الحزب أصطدم في بـــرنامجه بنصوص صريحة وراسخة في الدستور ومع الشريعة الإسلامية حيـــث طالب بإلغاء المداة الثانية من الدستور وأشار الحزب إلى عدم أهمية ذكـــر الديانـــة فـــي المحررات الرسمية والعبرة بالوطن وليس بالدين وأن الحزب يدعو إلى العلمانية ".

***

كـــان الألـــم قـــد اعتصرنا إزاء الحد الكارثي الذي وصلنا إليه، عندما اضـــطر مؤسســـو حزب سياسي في مصر إلى التأكيد في طعنهم ضد قرار لجـــنة الأحـــزاب أنهم من "المسلمين المؤمنين والملتزمين بمباديء الشريعة الإسلامية" لعل وعسى أن يُقبل طلبهم، ومع ذلك لم يكفِ هذا.

وأخـــيرا جاء حكم المحكمة الإدارية العليا ــ ضاربا (على غير العادة) عرض الحائط بتقرير مفوض الدولة ــ ليجعل الثالث من يونيو ٢٠٠٦ يوما أشـــد ســـوادا من الخامس من يونيو ١٩٦٧، وإن كنا لا نرى في الحكم إلا تطبيقا لنص وروح المادة الثانية من الدستور.

المتحضرون في العالم أجمع (من بلاد تركب الأفيال وتبجل البقر، إلى بـــلاد ترسل مركبات الفضاء للمريخ) لا يمكنهم سوى الشعور بعميق الخجل والعـــار ممن يلجأون إلى مثل هذه الظلامية التي نمارسها في القرن الحادي والعشـــرين بمنـــتهى الفخـــار والثقة، مع التبجح في نفس الوقت بالكلام عن الديموقراطـــية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وحقوق المواطنة وغيرها مـــن الـــبدع والضلالات التي لابد أن الكفار، في الأصل، قد اخترعوها ــ بمشورات الشياطين ــ بهدف إغاظتنا واستفزازنا..

إن تخليص الدستور المصرى من سيف المادة الثانية هو الخطوة صفر على طريق التحضر السياسي والإنساني.

وفقــط بعدها يمكن التفكير الجدي في حماية البلاد من ويلات جماعات الفاشيات الدينية، سواء كونت أحزابها السياسية بصفة رسمية أو عملت عبر "الأحزاب المرخصة"، وذلك بغير حاجة لوجع الدماغ في محاولة فك الألغاز وحل الفوازير أو الاضطرار للضحك على "نكت" سخيفة.

هــل هذا ممكن؟ لقد صرح د. أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء أمام مؤتمــر دافوس بشرم الشيخ (كما ذكرت جريدة المصري اليوم في ٢ يونيو ٢٠٠٦) بأن مصر "دولة مدنية أو علمانية"، ولكن الدنيا قامت ولم تقعد حتى تــراجع رئيس الوزراء عن كلامه، الذي اعتبر أنه كان زلة لسان. وبعدها أكــد الســيد صفوت الشريف، الأمين العام للحزب الوطني ورئيس مجلس الشــورى، والدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب بأن لا تفكير مطلقاً فــي إلغــاء المــادة الثانية من الدستور. هل رأيتم إذن إلى أي مدى وصل التحالف بين الحكومة و "الجماعة المحظورة"؟

الا تســتطيع الحكومــة، لــو شاءت، استصدار قانون أحزاب جديد لا يحظر سوى قيام "الأحزاب الدينية"؟

من سينقذ مصر من نفق الدولة الثيوقراطية المظلم؟

"المباديء" الدستورية بين الخيار والقثاء

"لا توجد قوة على الأرض تستطيع أن تلزم الكنيسة بأى شئ ضد تعاليم الإنجيل أو ضد ضمير الكنيسة". شنودة الثالث ١٦ مارس ٢٠٠٦. ستدخل هذه العبارة تاريخ الكنيسة في مصر إلى جانب مقولات أخرى مثل: "... وأنا أقف ضد العالم" لأثناسيوس الرسولي وغيرها.

جاء هذا الكلام تعليقا على حكم محكمة القضاء الإداري المصري بإلزام الكنيسة القبطية بالتصريح لرعاياها المطلقين بأحكام قضائية بالزواج (الكنسي) مرة أخرى، معللة حكمها بأن "الدساتير المصرية أقرت حق كل مواطن في تكوين أسرة وأن الزواج حق من الحقوق الشخصية للانسان".

دائرة المحكمة الإدارية الموقرة التي توصلت إلى الحكم، والتي هي مكونة بأكملها من قضاة مسلمين؛ هل كلفت نفسها مشقة السعي لمعرفة الرأي العقيدي للجهة التي حكمت ضدها؟

استندت المحكمة إلى "مبدأ دستوري" بينما دورها هو تطبيق القوانين القائمة كما هو. فماذا في قانون الأحوال الشخصية الحالي يتيح لها الوصول إلى ما حكمت به؟

استندت المحكمة إلى "المبدأ الدستوري الذي ينص عل أحقية المواطنين في الزواج". فماذا ستفعل يا ترى لو رفع واحد من "أهل الكتاب" قضية ضد الأزهر الشريف لرفضه تزويجه بامرأة مسلمة؟ هل ستحكم بإلزام الأزهر بالتزويج؟ أم أن نصوصا دستورية أخرى (مثل المادة الثانية حول الشريعة) سيكون لها اليد العليا؟

اهتمت المحكمة بأحقية المواطنين في الزواج. ولكن ماذا عن حقوق أخرى، مثل حق المواطنين في حرية العقيدة التي يتكلم عنها نفس الدستور؟ ولماذا ركنت محاكم القضاء الإداري على الرف منذ سنوات عديدة القضايا المتعلقة بإلغاء "الخط الهمايوني" أو بإلزام مصلحة الأحوال الشخصية بتغيير خانة الدين، في حالة تحول شخص عن الإسلام؛ أو على الأقل بتصحيح خانة الدين في حالة "الأخطاء" التي يرتكبها كل يوم موظفوا المصلحة

وحاسباتها الآلية التي يبدو أنها مبرمجة لترى أن الدين عند مصلحة الأحوال الشخصية هو الإسلام الذي لا تقبل عنه بديلا؟

كـــان من المثير للانتباه أن كبرى الصحف "القومية"، التي أصبحت ــ كغـــيرها ــ ناطقة بلسان الإسلاميين، قد هللت للحكم ــ في صفحتها الأولى ــ باعتـــباره "إرســـاء لمبدأ قانوني جديد". وبالطبع لم تكلف خاطرها بنشر ردود الأفعـــال فـــي نفس اليوم أو في الأيام التالية طبقا لأصول الصحافة؛ فنحـــن نعيش في بلاد لا تعرف، ولا تعرف صحافتها، معنى "الأصول". ولم يتفضـــل قلم واحد، ممن انتفضوا وتشنجوا وصدعوا رؤوسنا وفلقوا أدمغتنا كلاما أثناء "أزمة الكاريكاتير" حول ضرورة "احترام الأديان"، بالتعليق على مـــا يمكـــن أن يعنيه مثل هذا الحكم. والصمت هنا لا يبدو احتراما القضاء، الـــذي نحـــترمه حـــتى لو أخطأ، بل من باب الإهمال والاستعلاء أو ربما التشفي.

ليســـت هذه المرة الأولى التي يتطاول فيها قضاة مصريون على العقيدة المســـيحية، فقد سبق أن حكم قاض آخر في أوائل الثمانينيات بحق المسيحي في تعدد الزوجات.

ومـــن ناحـــية أخـــرى، فـــالكل يعلم أن هناك مشروع لقانون الأحوال الشخصية للمسيحيين، اتفقت عليه كل الطوائف المسيحية بمصر ولكنه، بعد ربـــع قـــرن مـــن إعـــداده وعدة سنوات من مراجعته للمرة الثانية، مازال مـــركونا، يـــتراكم عليه الغبار، في أدراج وزارة العدل. لماذا ترفض الدولة الـــتقدم بـــه لمجلـــس الشعب لإصداره؟ هل لأنه يتجنب النص الموجود في القـــانون الحالي بتطبيق "الشريعة الإسلامية" في حالة تحول أحد طرفي عقد الزواج ليس فقط إلى الإسلام بل إلى أي مذهب مسيحي آخر؟

***

الموضوع ليس مسألة تزويج وتطليق وتهبيب وخلافه، ولكنه أخطر من ذلـــك. فـــبعد أســـلمة الإعلام والتعليم وأجهزة الدولة والشوارع والحواري والمواصـــلات والدكاكيـــن وملاعـــب الكـــرة والمجتمع بأسره؛ وفي إطار محاصرة الأقباط حتى الاختناق بإسفكسيا الذمية، يبدو أن الدور قد جاء على محاولة "أسلمة الكنيسة" ذاتها.

وحـــتى لـــو استحال تنفيذ مثل هذا الحكم، كما تعرف ذلك بالتأكيد هيئة المحكمـــة الموقـــرة، فيكفـــي ما يثيره من الغبار والاستثارة بل والتحريض

الضـــمني الواضح باعتبار أن عقائد النصارى لا تستحق أن تُحتَرم، ويمكن لقاض أو مجموعة قضاة التجرؤ عليها بمنتهى البساطة، كما فعل ويفعل كل يـــوم الكثـــيرون عـــبر صفحات الجرائد وشاشات التلفزيون وميكروفونات الإذاعة ومنابر المساجد وفصول المدارس وعربات المترو الخ الخ.

كلما كتبنا في السابق قائلين أن الدولة تتنافس مع الإسلاميين على نفس الأرضية، سعيا لتحقيق ذات الأهداف، اتهمنا بالمبالغة. لكن ما نراه كل يوم يؤكد على صحة ما نقول بالنسبة للدولة بكافة أجنحتها وسلطاتها وأجهزتها.

السؤال هو: إلى أين تتجه الأمور؟

دساتير ياأسيادنا

"دستور يا أسيادنا" تعبير يقال أنه من الضروري الهمس به عند دخول ديار مسكونة، والعياذ بالله، بأرواح شريرة. ويبدو، حسبما يقال، أن تلك الأرواح تبقى بعد سماع الاستئذان في سكينة فلا تتحرش بمن يحاولون الدخول عليها.

ولا نعرف إن كان النداء "بالدساتير" (وليس بدستور واحد) سوف يزيد من استكانتها، أو قد يثير هياجها، ولكننا على أية حال ليس أمامنا بديل آخر، إذ ننوي الكلام عن دساتير دول يسكنها البشر (قد تشاركهم فيها كائنات غير مرئية).

***

الدستور، بدون فذلكة، هو وثيقة تعاقد بين الشعب صاحب السلطة (أو المفترض أن يكون كذلك) وبين ممثليه وحكامه، حول مبادىء وشكل وأهداف الدولة التي يريد أن يعيش فيها، وكيفية ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولكن العلاقة بين الدستور والدين تثير (خصوصا في منطقتنا) تساؤلات حائرة، ونقاشا لا يتوقف بين داعٍ لفض التشابك، وبين متحمس لزيادة التلاحم.

وبدلا من الدخول في جدل فلسفي أو سفسطي؛ نظنه من المفيد، في محاولة لاستقصاء الأمر، أن نستكشف قبل كل شيء ما تقوله بعض دساتير العالم في هذا الشأن. وبما أن كاتب هذه السطور ليس فقيها دستوريا (أو غير دستوري)، فالاستكشاف سيبقى بالضرورة سريعا ومركزا. ومن باب تسهيل العمل، قررنا مراجعة دساتير الدول العربية، ثم عيِّنة كبيرة من دول العالم. ومن حسن الحظ أن وجدنا هذه الدول التي تصل إلي اثنين وخمسين، زائد الاتحاد الأوروبي (٢٥ دولة)، تمثل معا حوالي ثمانين بالمائة من سكان العالم.

ونود أن نُذكِّر في البداية بثلاثة أمور:

أولا: أن الدستور هو وثيقة جليلة يجري احترامها روحا ونصا في الدول المتقدمة. بل هو ليس دائما مكتوبا على ورق. فكلنا نعلم أن بريطانيا،

أم الديموقرطيات الحديثة، ليس لها دستور مكتوب.

ثانــيا: أن الدستور في العالم المتخلف يمثّل عند التطبيق، هذا إذا طُبِّق حقــا، سقفا أو حداً أقصي للمباديء. بمعني أنه لا يمكن العثور علي أوضاع "أفضل" مما ينص عليه الدستور (مقارنة بالمعايير الإنسانية الدولية). وإليك علــي ســبيل المثال دستور العراق أيام صدام الذي يحوي بدائع النصوص، مــثل المادة ٢٢ التي تتشدق بضمان كرامة الإنسان "وحظر القبض على أي شــخص أو توقــيفه أو تفتيشــه إلا طبقا للقانون"، وهي أمور يبدو أن من أدرجوهــا فــيه لــم يخــبِروا بشأنها السادة صدام وعدي وعلي الكيماوي وغيرهم.

ثالــثا: أن الدستور عادة يتم إعداده طبقا لرؤية سياسية رائدة، ويصاغ بواسطة مجموعة من خبراء القانون الدستوري الذين يقومون بالمهمة الفنية لــترجمة الرؤية والمباديء في لغة محكمة مستقرة تتضح معانيها مع الزمن عــبر أحكام لمحكمة دستورية تراقب التطبيق وتستخلص القواعد لما يستجد من تساؤلات في ضوء المباديء الأصلية.

***

والآن إلــي ســياحة دستورية عبر العالم، معتذرين مقدما عن أي خطأ ربما قد يحدث عند نقل المعلومات:

- **دول عربية:**

- دســاتير المغرب (١٩٩٦) والجزائر (١٩٦٣) وليبيا (١٩٦٩) تنص كلها على الإسلام كدين للدولة، ولكن ليس فيها إشارة للشريعة الإسلامية.

- دســتور تونــس (معدل في ١٩٩١) ينص في المادة الأولى على أن "تونــس بلــد حــر مستقل ذو سيادة، ديانتُه الإسلام ولغتُه العربية..". وليس هناك نص حول الشريعة.

- يــنص دستور مصر (المعدل في ١٩٨٠) في المادة الثانية على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي "المصدر الرئيسي" للتشريع.

- دســتور الســودان (١٩٩٨) مُحيِّر جدا؛ فمادته الأولى تحتوي على الكثــير من "الإنشاء" حول كون السودان "دولة تتاغم عرقي وثقافي وتسامح دينــي، وأن الإســلام هو دين الأغلبية بينما المسيحية والديانات التقليدية لها أتــباع كثيرون". ومن ناحية أخرى تقول المادة الرابعة أن "الله هو صاحب السيادة العليا ولكنه يندب السيادة للشعب الذي يمارسها عبادةً لله"؛ أي أنه قد

جـري تقنيـن المـبدأ الثيوقراطـي، كما بنيت العديد من المواد في صلب الدستور على نصوص الشريعة، بينما تؤكد المادة ٦٥ على أن الشريعة هي أحد مصادر أربعة إلى جانب "الوفاق الوطني والدستور والتقليد" .

- لبـنان (١٩٢٦) لا يـنص علـى دين للدولة. وتنص المادة ٩ على الحـرية المطلقـة للضـمير وعلـى أن الدولة تضمن حماية كافة الأديان والممارسة الحرة للشعائر.

- سـوريا: (١٩٧٣) لا ينص على دين للدولة، مكتفيا بأن يكون رئيس الجمهوريـة مسـلما. وقـد أضيفت حديثا مادة تقول بأن الشريعة الإسلامية "مصـدر رئيسـي" للتشريع. وتضمن المادة ٢٥ حرية العقيدة واحترام كل الأديان وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

- الأردن (١٩٥٢) يـنص علـى الإسـلام ديـنا للدولة وعلى حرية الاعـتقاد. لا توجـد إشـارة مباشرة للشريعة، بينما تحدد المادة ١٠٦ دور المحاكم الشرعية في أمور الأحوال الشخصية والأوقاف والدية.

- دسـتور فلسطين المؤقت (٢٠٠٠): تقول المادة السادسة أن "الإسلام ديـن الدولـة وتحترم الديانات التوحيدية". وتقول المادة السابعة أن "مباديء الشـريعة" هـي "مصدر رئيسي"، وعلي المجلس التشريعي إصدار قوانين أحوال شخصية لأتباع الديانات التوحيدية طبقا لشرائعهم.

- دسـتور العـراق الجديد (أكتوبر ٢٠٠٥) ينص في المادة الثانية أن "الاسـلام ديـن الدولة الرسمي، وهو مصدرٌ اساس للتشريع؛ لا يجوز سن قـانونٍ يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام؛ لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع مـبادئ الديمقراطـية؛ لا يجوز سن قانونٍ يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور" (والتي يفرد لها الباب الثاني بأكمله).

- دسـاتير الكويـت (١٩٦٢) والبحريـن (١٩٧٣ معدل في ٢٠٠٢) والإمارات (١٩٩٦) تقول أن الإسلام دين الدولة والشريعة "مصدر رئيسي". وتتحدث جميعها عن حرية "ممارسة الشعائر الدينية".

- قطـر (٢٠٠٣) ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي "المصدر الرئيسي" للتشريع.

- دسـتورا اليمـن (معـدل في ١٩٩٤) وعُمان (١٩٩٦) يقولان أن الشـريعة هـي "مصـدر" التشريع، بينما السعودية ليس لها دستور مكتوب (القرآن هو دستورها)، بينما لها "قانون أساسي".

■ دول أفريقية:

- جنوب أفريقيا (١٩٩٣): لا يذكر دستورها الدين، وينص على حرية الضمير والعقيدة.

- نيجيريا ينص الدستور الاتحادي (معدل في ١٩٩٩) في المادة العاشرة علي أن الدولة الاتحادية "لا يمكن أن يكون لها دين رسمي". لكن الولايات حرة من هذا القيد، ونتيجة لذلك قامت حكومات الولايات الشمالية الإثني عشر ذات الأغلبية السكانية المسلمة بتطبيق الشريعة، وإن كان هذا في بعض الحالات يطبق علي المسلمين فقط.

- الكوت ديفوار (معدل في ١٩٩٤): ينص على علمانية الدولة.

- مالي (١٩٦١): تنص المادة ٢٥ على كونها جمهورية ديموقراطية علمانية

- إثيوبيا (١٩٩٤): تنص المادة الأولى على أنها دولة علمانية والمادة الثانية على أنه "لا يمكن أن يكون للدولة دين رسمي ولا أن تتدخل في الشئون الدينية ولا يمكن للدين أن يتدخل في شئون الدولة".

- غانا (١٩٧٩): لا ذكر للدين.

- أوغندا (١٩٥٥): لا ذكر للدين.

- الكونغو (١٩٩٢): تنص المادة الأولى على علمانية الدولة.

- الكاميرون (١٩٧٢) تنص المادة الثانية على علمانية الدولة.

- السنغال (١٩٦٣) تنص المادة الأولى على علمانية الدولة.

- بوركينا فاسو (١٩٩٦): تنص المادة الثالثة على كونها دولة ديموقراطية علمانية.

■ دول آسيوية:

- جمهورية إيران الإسلامية (١٩٧٩): ينص على "سيادة الحقيقة والعدالة القرآنية". (ولكن هذا بالطبع لم يمنع الملالي من اغتيال مئات الألوف من أعدائهم منذ قيام الثورة).

- جمهورية أفغانستان الإسلامية: الدستور الجديد الذي تمت الموافقة عليه في يناير ٢٠٠٤ ينص على أن الإسلام دين الدولة، وألا تسن قوانين تتعارض مع ثوابت الإسلام، وعلى الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان الدولية.

- جمهورية باكستان الإسلامية (١٩٧٣): تنص المقدمة على اتباع تعاليم القرآن والسنة وعلى حماية حقوق الأقليات.

- الهند (١٩٥٠): تنص المقدمة على كونها جمهورية اشتراكية علمانية ديموقراطية تضمن لمواطنيها العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحريات العقيدة والتعبير والعبادة.

- بنجلاديش (١٩٩٦): تنص المادة الثانية على أن الإسلام دين الدولة، ولكن الديانات الأخرى يمكن ممارستها في سلام ووئام.

- إندونيسيا (١٩٤٥): تقول المادة ٢٩ أن الدولة مبنية على الإيمان بإله واحد وأن الدولة تضمن حرية العقيدة "لكل بحسب ديانته أو اعتقاده"، ولا يوجد نص بشأن الشريعة.

- ماليزيا (١٩٦٣): ينص على الإسلام دينا للدولة (وهو أمر غريب في حد ذاته نظرا لكون نسبة المسلمين أقل من ٦٠% من السكان)، ولكن "الديانات الأخرى تمارس في سلام ووئام في أي مكان بالدولة". وتضيف المادة الثانية نصا طريفا وجديرا بالتأمل يقول أنه "لا يمكن جباية ضرائب من أي شخص يُستَخدم حاصلها كلياً أو جزئياً لأغراض تتعلق بديانة تخالف ديانته". لا يوجد نص حول الشريعة.

- الفيلبين (معدل في ١٩٨٧): فصل الدين عن الدولة.

- الصين الشعبية (معدل في ١٩٨٢): ليس هناك نص بشأن الدين.

- اليابان (١٩٤٦): تقول المادة ٢٠ أنه "لا يمكن لأي مؤسسة دينية أن تحصل على امتيازات بأي صورة من الدولة ولا أن تؤثر على السلطة السياسية، كما أن الدولة لا تقدم تعليما دينيا ولا تمارس أي نشاط ديني". وتحظر المادة ٨٩ انفاق أموال عامة على أي مؤسسات دينية.

- تركيا (معدل في ١٩٨٢): ينص الدستور في مادته الثانية على كون تركيا "دولة ديموقراطية علمانية تخضع لحكم القانون". ولا يمكن (طبقا للمادة الرابعة) تغيير هذه المادة.

- كازاخستان (١٩٩٥): اتخذت نصا مشابها لتركيا حول العلمانية.

- أوزبكستان (١٩٩٢): تقول المادة ١٢ أنه لا يمكن للدولة أن تتخذ لها أي أيديولوجية.

- إسرائيل ليس لها دستور، وإن كان لها عدد من "القوانين الأساسية" أقرتها عبر نصف قرن، تمثل ما يقرب من نصف الدستور، لا نجد فيه شيئا واضحا عن وجود علاقة بين الدولة والدين.

▪دول أوروبية وأمريكية:

- الاتحاد الأوروبي: مسوَّدة الدستور المشترك للدول الخمس والعشرين صـــدق علـــيها مـــن بعض دول الاتحاد، ولكنها رفضت من دولتين (فرنسا وهولندا) مما عطل عملية الموافقة. على أي حال فالمسودة لا تذكر شيئا عن الديــن، بخـــلاف إشــــارة فـــي المقدمة إلى أهمية "التراث الديني" في تاريخ أوروبـــا؛ وإن كـــان يشـــمل الكثير حول حقوق الإنسان وطبيعة المؤسسات الاتحادية.

- إيطاليا (مقر الفاتيكان) ينص الدستور على "فصل الدولة عن الكنيسة" وعلى أن كافة الديانات متساوية أمام القانون.

- اليونان (رئاسة الكنيسة الأرثوذكسية) يذكر الدستور أن الأرثوذكسية هـــي الديانـــة الغالـــبة ولكن كافة الديانات تمارس بحرية وكلها سواء أمام القانون.

- بولـــندا (أبريل ١٩٩٧) لا ذكر فيه للدين وإن نص بوضوح على أن "الكـــنائس وسائر المؤسسات الدينية لها حقوق متساوية، وأن السلطات تقف على الحياد التام إزاء كل ما يتعلق بالمعتقدات الشخصية أيا كانت".

- روسيا الاتحادية (١٩٩٣): تنص المادة ١٤ على أن الدولة عَلمانية، ولا يمكن لها أن تساند أو تفرض أيا من الأديان.

- ألبانيا (١٩٩١): تنص المادة السابعة على عَلمانية الدولة.

- البوســـنة (١٩٩٥): لا ذكـــر فيه للدين، وهو دستور متحضر وُضِع بمســـاعدة الهيـــئات الدولـــية (وإن كان لا يكفي وحده للقضاء على الأحقاد القديمة...).

- الولايـــات المـــتحدة (١٧٨٧): لا مكـــان للدين في الدستور. وينص الـــتعديل الأول الشهير (١٧٩١) على أن الكونجرس لا يحق له سن قوانين تُنَصِّـــب (establish) أي ديانة أو تمنع أي ديانة من الممارسة أو تحد من حرية التعبير الخ.

- كـــندا (١٨٦٧): لا مكـــان للديـــن في الدستور، بينما ينص "ميثاق الحقوق والحريات" (١٩٨٢) على ضمانات للحريات الأساسية.

- الـــبرازيل (١٩٨٨)، كأكـــبر دولة في أمريكا اللاتينية وكنموذج: لا كلام عن الدين في الدستور.

***

▪ **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:**

هــذا الإعــلان، الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ يعلو، مع الإعلانات المكملة له، فوق دساتير الدول مثله في ذلك مثل كل المواثيق الدولية. ويقول في مادته الأولى "يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم البعض بروح الإخاء". وتضــيف المــادة الثانــية "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكــورة في هذا الإعلان، دونما تمييز ولا شبهة تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين ...الخ".

وتحســم المــادة الثلاثين الأمر ختاما، هو مسك الختام، فتقول "ليس في هــذا الإعلان أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطاواءه على تخويل أي دولة أو جماعة أو أفراد أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقائق والحريات المنصوص عليها فيه".

***

يمكننا الخروج بعدد من الملاحظات والاستنتاجات:

١ــ أن موضــوع العلاقــة بيــن الديــن والدولة، كما ينص عليها في الدســتور، قــد حسم في الديموقراطيات الغربية، أو التي تتبع هذا النموذج كالهــند والــيابان؛ حيث يستحيل تخيل إمكانية التعدي على حرية العقيدة أو فــرض قوانين تستند إلى عقيدة ما، لما في ذلك ــ بغض النظر عن علمانية الــنظام ــ مــن تفرقة ضد من لا يتبعون تلك العقيدة. بل وصل الأمر في مســودة دســتور الاتحاد الأوروبي إلى عدم الإشارة في المقدمة إلى الدور الــذي لعبته المسيحية في التطور التاريخي للحضارة الأوروبية، وهو حقيقة تاريخية؛ حتى لا يسبب هذا ضيقا للبعض...

٢ــ لا بــد أن نأخذ في الحسبان أن دولا أوروبية كانت دساتيرُها تذكر فــي وقــت مــن الأوقات دينا للدولة؛ ولكن هذا لم يكن يعني (في العصور الحديــثة) أكثر من قيام أجهزة الدولة بجمع ضرائب من أتباع الديانة المعنية نيابة عن المؤسسة الدينية لأغراض إنفاقها. ولكن الدولة في كل حالة كانت، ومازالــت، تستقطع قيمة تبرعات أتباع الديانات المختلفة لمؤسساتهم الدينية والخيرية من الضرائب العامة المفروضة عليهم.

٣ــ أن أمــر العلاقــة بين الدين والدولة ليس شأنا ذا أهمية في معظم دول الشــرق الأقصى، حيث التراث الديني (الهندي والبوذي والكونفوشي)

منفـــتح على مبدأ فصل الحكم عن الدين، أو المسار الروحي الفردي. وسواء سميت كذلك أم لا، فالعلمانية في هذه الدول حقيقة واقعة.

٤ــ أنـــه لا تكاد توجد دولة غير إسلامية في العالم يذكر دستورها دينا رسميا لها. ونقول "لا تكاد" من باب الاحتياط لأننا لم نراجع كل دساتير الــ ١٩١ دولة التى هي تعداد دول العالم بالتمام والكمال (باستثناء الفاتيكان).

٥ــ يعيش خمس مسلمي العالم (البالغ عددهم ١٣٠٠ مليون في٢٠٠٤) كأقلــيات فـــي دول شتي يتمتعون فيها بحرية الضمير كاملةً وبالمساواة في الحقـــوق والواجبات، نظرا لكونها دولا علمانية أو تفصل الدين عن الدولة. وتشـــمل هذه دول الأمريكتين وأوروبا واستراليا والهند وروسيا (دعونا من موضوع الشيشان) وعددا من دول الاتحاد السوفييتي السابق وجنوب أفريقيا والعديد من دول غرب أفريقيا.

٦ــ مـــن بين الدول ذات الأغلبية السكانية الكبيرة من المسلمين، هناك دول علمانـــية مـــثل تركيا وأوزبكستان ومالي وكوت ديفوار. وهناك أيضا أندونيسيا التي لا ينص دستورها علي دين للدولة. ويعيش في هذه المجموعة مـــا يقـــرب من ربع مسلمي العالم، كلهم خارج العالم العربي. لكن لابد أن نأخذ في الاعتبار ما تتعرض له هذه الدول حاليا من ضغوط المد الإسلامي (الإسلاميزم)...

٧ــ مـــن الاســـتنتاجين السابقين، يتضح أن حوالي ٤٥% من مسلمي العـــالم يعيشون كأقليات أو أغلبيات في دول علمانية أو "شبه علمانية". وهذا في حد ذاته أمر مشجع، إذا كان له أن يصبح اتجاها متناميا أو، على الأقل، أن يصمد أمام رياح الإسلاميزم.

٨ــ باســـتثناء ســـوريا ولبنان، تنص دساتير الدول العربية علي كون الإسلام دين الدولة، أو "البلاد" في حالة تونس.

٩ــ تـــنص دســـاتير ست دول عربية علي أن الشريعة الإسلامية (أو "مـــباديء" الشريعة، في حالة فلسطين) هي "مصدر رئيسي" للتشريع. بينما يـــنص دســـتورا دولتين فقط هما مصر وقطر (!) على أن مباديء الشريعة هي "المصدر الرئيسي للتشريع".

١٠ــ باســـتثناء الســـعودية، هـــناك دولتان عربيتان (اليمن وعُمان) و دولتان آسيويتان (إيران والباكستان) تعتبر الشريعة هي "مصدر التشريع".

١١ــ يلاحـــظ أنـــه فـــي حال ذكر الحريات الدينية في دساتير العالم

العربـــي، فهـــي في معظم الحالات تعني "حرية العبادة" أو "حرية ممارسة الشـــعائر" (وغالـــبا مـــا تكـــون محددة بعبارة "طبقا للقانون") وليس حرية الاعـــتقاد، التـــي تعنـــي حرية التغيير أو حرية عدم الاعتقاد. أما في حالة الســـعودية، فـــلا يوجد هناك شيء اسمه حرية العقيدة أصلا، إذ تنص المادة ٢٣ مـــن "القانون الأساسي" على أن "الدولة تحمي الإسلام وتطبق شريعته، وتأمـــر الـــناس بالصلاح وتنهى عن المنكر.." وتقول المادة ٢٦ أن "الدولة تحمي حقوق الإنسان فيما يتفق مع الشريعة الإسلامية".

١٢ــ نلاحـــظ أن أيـــا مـــن الدول (العربية) التي كانت ذات يوم تحت الاحـــتلال أو الانـــتداب الفرنســـي لا تشير إلى الشريعة الإسلامية كمصدر للتشـــريع، بيـــنما العكـــس صـــحيح فـــي حالة تلك التي كانت تحت التاثير البريطانـــي. لا نعـــرف سببا يفسر هذا، وإن كنا نتمنى أن يفتي لنا الباحثون والدارسون بالقول المفيد. وأكثر من ذلك، فالملاحظ أن الدولتين اللتين دخلت الولايـــات المتحدة حربا ضدهما، انتهت بتغيير النظام (أفغانستان والعراق)، قـــد اتخـــذت كل منهما دستورا ذا مرجعية دينية لا تخطئها العين، حتى لو كانـــت هـــناك عـــبارات ضابطة مثل النص دستوريا على الالتزام بمواثيق حقـــوق الإنســـان. وفـــي هذا مدعاة لاستنتاج أنه، من وجهة نظر نشر قيم الحرية والديموقراطية، فإن أهداف الحرب في كلتا الحالتين لم تتحققا تماما.

١٣ــ إن كان لنا أن نخرج باستنتاج عام من عينة الدساتير التي رجعنا إليها، فيمكننا أن نكتشف فئتين رئيسيتين: هناك مجموعة يكون فيها الدستور وثـــيقة بشـــرية تستند إلى عدد من القيم الإنسانية وتسعى لتحقيق طموحات بشـــرية. والأخـــري، ذات مرجعية دينية أو تستند إلى تحقيق أوامر إلهية؛ وفيها ينحصر دور الشعب في القبول بالتحرك في إطار ما هو محدد بالفعل. ومن البديهي أن هاتين المجموعتين متعارضتان ١٨٠ درجة، لا يمكن الخلط أو المزج أو التقارب بينهما.

١٤ــ ليس سرا أن بعض الدول (ولا داعي لذكر أسماء) الموقعة على الإعـــلان العالمي لحقوق الإنسان لا تحترمه ولا تعير اهتماما لتوقيعها عليه وتنص في دساتيرها على أمور منافية ومناقضة له.

***

ملحوظة ختامية:

مـــن الواضح أن مصر، وهي دولة ذات أقلية دينية كبيرة بين مواطنيها الأصلاء، هي الدولة الوحيدة من نوعها في العالم (تشاركها في هذا الشرف مالـــيزيا) التي تفرض ديانة الأغلبية دينا رسميا للدولة، وهي الدولة الوحيدة (لا يشـــاركها أحـــد هـــذا الشـــرف) التـــي تفرض الشريعة الدينية للأغلبية كالمصدر الرئيسي للتشريع.

ألا يدعو هذا، إذن، إلى استنتاج أن مصر التي كانت ذات يوم أم الدنيا قد أصبحت تكتفي بأن تكون أم العجائب والغرائب والمصائب؟

لماذا لا يحاول أحد ممن يهمهم الأمر دراسة دساتير الهند أو اليابان أو تركيا أو إثيوبيا أو بوركينا فاسو لعلنا نتعلم منها شيئا ذا فائدة؟

تلك المواد الدستورية الخطرة
على البيئة (الوطنية والإنسانية)!

يـــدور كلام حول تعديل الدستور المصري. ومرة أخرى نكرر أن أية محاولـــة لإصلاح هذا الدستور، أو استبداله، لا بد أن تمر عبر إلغاء المادة الثانـــية المـــتعلقة بالمرجعـــية الدينـــية للدولة (دين الدولة والمصادر الدينية للتشريع)، وهي المادة التي سبق أن اعترضنا واعترض غيرُنا عليها. نقول ذلـــك لمجموعتيـــن من الأسباب: الأولى عامة ومبدأية، والأخرى تتعلق بما يطلق عليه "الشريعة الإسلامية".

***

أولا: لا بد من بعض المقدمات

١. يســـتند المجتمع، بالمعنى الحديث للتعبير، إلى عقد سياسي مزدوج الـــتوجه: عقد اجتماعي مع من يقومون بالحكم، يتوافق فيه المواطنون على الســـلم المدني ونبذ العنف على المستوى الفردي؛ وعقد يربط المواطنين معا بمجموعة من المباديء السياسية والأماني المشتركة". الدستور هو إذن، كما يقول جان جاك روسو، "تسجيل لعقد يحول رغبات الأمة إلى مباديء محددة للعمل".

٢. الدولـــة كائـــن معـــنوي لا دين له، وليس من مهامها إدخال الناس للجـــنة. بيـــنما الديـــن والشـــريعة، كما يقول المستشار العشماوي، مَعنيان بالإنسان لا بالنظم؛ بالضمير أكثر من القواعد القانونية.

٣. يظـــن، أو يزعم، الكثيرون أن الحكم الديني (الثيوقراطي) يعني قيام رجال الدين بالحكم مباشرة. ولو صح هذا فإنه لا توجد في عالم اليوم سوى دولتيـــن ثيوقراطيتين: إيران والفاتيكان!! لكن تعريف الدولة الدينية الصحيح (طبقا لموسوعة السياسات والدين، التي يرأس تحريرها روبرت ووثنو) هو في الواقع: "الحكم الذي يكون فيه الجهد الأساسي موجها نحو تطبيق قوانين إلهـــية". وبالتالـــي فهـــو يعني أي نظام حكم يستند بصورة أو بأخرى إلى

"مرجعية دينية". إذن فالدستور المصري يؤسس لنظام حكم ديني (ثيوقراطي).

٤. مفهوم الدولة الحديثة ككيان سياسي اجتماعي، يستند إلى الشعب مصدراً للسلطات، يتنافى بصورة مبدأية مع شكل ومفهوم الدولة الدينية. الدولة الحديثة لا تستلهم السلف الصالح على حساب الخلف الطالح. الدولة الحديثة تتعامل مع النسبي والواقعي وليس مع المطلق والغيبي. الدولة الحديثة عقلانية ولا تزعم أنها دولة الكمال، لكنها دولة "السعي المستمر نحو الأفضل".

٥. عندما استُخدم مصطلح "دين الدولة الرسمي" في بعض الدول الأوروبية حتى عهود قريبة، فهذا لم يكن يعني أكثر من تنظيم إداري بحت، مثل أن يقوم جهاز الدولة بتحصيل تبرعات (مع الضرائب) من المواطنين الراغبين لصالح المؤسسة الدينية الرئيسية في البلاد، مع ضمان حق باقي المواطنين في دفع تبرعاتهم (التي تتمتع بنفس المميزات الضريبية) لمؤسسات دينية أخرى بحسب اختيارهم. ولم يكن المصطلح يعني بأي شكل من الأشكال أن تنال تلك المؤسسة (أو الدين الذي تتبعه) معاملة تفضيلية، ولا أن تتأثر الدولة في سياساتها أو قوانينها بتوجهات تلك المؤسسة (أو الدين الذي تتبعه) ولا أن تقوم بدور "الدعوة" داخل البلاد أو خارجها. وعلى سبيل المثال، فإن دستور إيطاليا "أرض الكاثوليكية" ينص على أن "كافة الديانات تتساوى أمام القانون". أما في اليونان "أرض الأرثوذوكسية" فالدستور يذكر أن "الديانة السائدة في اليونان هي الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية" ولكنه يؤكد على كون "حرية الضمير الديني لا يمكن التعدي عليها. والتمتع بكافة الحقوق والحريات المدنية لا يتوقف على المعتقدات الدينية للفرد".

٦. البديل للدولة الدينية ليس "الدولة المعادية للدين" (كما حدث في النظم الشيوعية) بل الدولة العَلمانية؛ أي الدولة الحديثة التي تحفظ للدين مكانه في القلوب إيمانا وتعبدا، وفي الضمائر والأخلاقيات عملا، وفي المجتمع دورا يليق به بدون فتح الباب لاستغلاله.

***

ثانيا: أسباب عامة ومبدأية لضرورة إلغاء المادة الثانية

١. إقحـــام الديـــن في السياسة ونظم الحكم، هو خلط يسيء لكليهما، إذ يسعى لسحب غطاء التقديس على ما هو غير مقدس ظنا، أو ادعاء، بأن في ذلـــك تنفـــيذاً لإرادة الإلـــه وإعـــلاءً لشرعه. والاعتراض على قوانين أو ممارسات ذات مرجعية دينية سرعان ما تجري إدانته وحظره باعتباره تعديا علـــى الديـــن نفســـه، ثـــم الدخول في دوامة الاتهام بالكفر والإلحاد تودي بالمجتمع كله في هاوية سحيقة لا بد أن تنتهي إلى أعمال العنف والإرهاب. بيـــنما الأصل أنه لا توجد قداسة أو نجاسة في نظم الحكم والسياسة؛ بل كل شـــيء قـــابل للنقاش والمجادلة، طبقا للمصلحة العامة ولتراضي الفرقاء من أبناء الجماعة الوطنية في إطار احترام مباديء الحرية والمساواة والعدالة.

٢. وجود مرجعية دينية في الدستور يعني بالضرورة قيام رجال الدين وفقهائـــه (بـــل وأدعيائه) بتفسير النصوص الدينية (التي هي بطبيعتها عامةٌ وحمالـــةُ أوجـــه وقابلـــة للتأويل) واستخلاص الأحكام التي تروق لهم منها، والقـــيام بدور الرقيب على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، وانتحال حـــق التفسير والتفقه والتوجيه. والتاريخ يعلمنا أن هذا لعب بالنار لم يحدث أن نجـــا منه أحد في الماضي. ونذكر أن مرشد الإخوان السابق، رحمه الله، عندما سئل عن "ولاية غير المسلمين على المسلمين" قال أن هذا أمر سيقوم ببحـــثه، في الوقت المناسب، "أهل الحل والعقد". من هم هؤلاء، ياترى، وما هـــي ســـلطاتهم ومن يعينهم ويفصلهم ومن يراقبهم ويحاسبهم؟ وماذا لو لم يخـــتلفوا (إذ فـــي اختلافهم رحمة) بل اتفقوا على فرض أمور تتناقض مع معايير حقوق الإنسان العالمية الحديثة؟

٣. وجـــود مرجعـــية دينـــية فـــي الدســـتور يفتح الباب أمام مزايدات المتطرفيـــن. وكلـــنا نذكر ما حدث أثناء الانتخابات البرلمانية عندما صرح مرشـــد الإخـــوان بـــأن هدفهم هو "تفعيل وتطبيق الدستور الذي ينص على الشـــريعة، لا أكـــثر ولا أقـــل". أي إن الإخـــوان أصبحوا في موقع "حماة الدســـتور" والمدافعيـــن عـــنه، مما يضع الدولة في موقف غريب وعجيب! وأيضـــا ما حدث عندما أثير موضوع إلغاء الشريعة الإسلامية من الدستور وما قاله زعماء الإخوان من أن هذه المطالب "خط أحمر لا يجوز الاقتراب مـــنه، كما أن الاقتراب منه سيفجر حربا أهلية داخل مصر". وبغض النظر عـــن كـــون المطالـــبة بإلغاء الصبغة الدينية للدولة واستبدال الدستور بآخر

"مدنـــي" هــو، أولا وقبل كل شيء، مطلبُ المسلمين العقلانيين المستنيرين المتحضرين الذين يعرفون تماما أن هذا أمر أساسي لا بديل عنه لإقامة دولة حداثية متحضرة في مصر، فإن التهديد بالمذابح وحمامات الدم يبين بوضوح إلى أي مدى يمكن أن يصل دعاة الدولة الدينية الفاشية.

٤. وجــود مرجعــية دينية في الدستور يحجر على دعاة الدولة المدنية الحداثــية حرية التعبير والعمل السياسي، ويترك الساحة مفتوحة ومقصورة على دعاة الدولة الدينية. بينما العكس ممكن: ففي الدولة المدنية يمكن لدعاة أيــه أيديولوجــية أن يعملوا بكامل حريتهم. ويكفي التذكير بأن قانون تنظيم الأحــزاب السياســية يــنص في مادته الرابعة على أنه "يشترط لتأسيس أو اســتمرار أي حــزب سياســي عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافــه أو بــرامجه أو سياســاته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع (..)".

٥. وجود مرجعية دينية في الدستور ينسف الأساس الذي تقوم عليه أي نصــوص أخرى، مذكورة في نفس الدستور أو في القوانين، حول المساواة فــي حقوق المواطنة أو حول الحريات الأساسية وضماناتها؛ إذ لا يمكن أن تُفسر مثل هذه المواد إلا في "ضوء" تلك المرجعية.

٦. وجــود مرجعية دينية في الدستور يفتح الباب أمام خلط الأمور، بل وإمكانــية الإساءة للدين نفسه. وعلى سبيل المثال فقد قضت محكمة القضاء الإداري المصــري في القضية رقم ٣٥٧٢١ لسنة ٥٩ قضائية بإلغاء قرار لوزيــر الداخلية بتغيير خانة الديانة في البطاقة الشخصية لمن يشهر إسلامه بعــد أن يقوم بتوثيق ذلك في "الشهر العقاري". وقد جاء الحكم "استنادا إلى المــادة الثانية من الدستور (..) وخاصة أن الإسلام لا يتطلب سوى النطق بالشــهادتين...". وبغض النظر عن كون القرارات المشار إليها تتحدث فقط عــن "إشهار الإسلام" وليس "تغيير الدين" بصفة عامة، فإنه في ضوء الحكم المذكور يكفي أن "يتطوع" اثنان بسماعهما أحد الأفراد ينطق بالشهادتين لكي يصــبح ذلــك الشخص مسلما، سواء رغب في ذلك أم لم يرغب؛ وبكل ما يتبعه هذا التحول من تبعات...

وعلــى ســبيل المــثال أيضا فقد قضت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٥ برفض الدعوى القضائية رقم ٣٢٥٣ لسنة ٦٠ قضــائية ضــد رفــع شعار "الإسلام هو الحل" أثناء الحملة الانتخابية

لمجلس الشعب، وجاء في حيثيات الحكم: "إن هذا الشعار لا يدعو إلى إثارة الفتـنة الطائفـية، فالمـادة الثانية من الدستور تنص على أن دين الدولة هو الإسلام ومباديء الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع".

ولا نعلـم إن كان المدعون قد استأنفوا الحكم، لكن المرء لا يحتاج لأن يكون خبيرا دستوريا ليدرك أن الحكم يشوبه فساد الاستدلال، كما يقول أهل القـانون، لاسـتناده إلى مادة دستورية موجهة للمشرع وليس للقاضي الذي عليه الالتزام بنصوص القوانين السارية؛ إذ يبدو أن المحكمة في تعاملها مع القضـية قـد انتحلـت وظـيفة المحكمـة الدستورية العليا لتحكم في شأن "دسـتورية أو عدم دستورية القانون الذي يحظر استخدام الشعارات الدينية"، وهـو سـؤال لـم يطـرحه المدعون أصلا. وعلى أي حال فلا يسعنا أن نخفـي تعجبـنا مـن الإهانة التي تضمنتها حيثيات الحكم التي يبدو وكأنها تـتعامل مـع "الإسـلام" كأيديولوجـية سياسية مثل الاشتراكية والشيوعية والرأسمالية الخ.

٧. وجـود مرجعية دينية في الدستور يفتح الباب أمام الغوغاء ومثيري الشـغب و "ضعاف النفوس" لأخذ الأمور بأيديهم وفرض أو منع ما يعتقدون أن تلك المرجعية الدينية تتطالبهم بفرضه أو منعه ويسبغ نوعا من الشرعية علـى مـا يقـترفون. والحـوادث المتكررة التي يقوم فيها همج متوحشون بالاعـتداء علـى الكنائس في أنحاء مصر (غالبا تحت أعين، بل وبتشجيع، مسـئولي الأمـن والإدارة والحـزب الحاكم، ودائما بدون أن ينال المعتدينَ عقـابٌ) بحجة أنها "غير مرخص لها"، ما كان لها أن تحدث بهذه الصورة المنفلـتة لـو كان لمصر دستور مدني متحضر يتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات.

٨. فـي دراسة مقارنة بين دساتير العالم قمنا بها (راجع فصل "دساتير يـا أسـيادنا")، خلصـنا إلـى أنـه لا توجـد فـي العـالم الـيوم دولـة متحضـرة ومحترمة واحدة يستند دستورها إلى شريعة دينية أيا كانت؛ وإلى أن مصـر تمـثل حالـة شـاذة لا مثيل لها: فهي الدولة الوحيدة في العالم ذات أقلـية دينـية لا يسـتهان بهـا، التـي تفرض شرائع الأغلبية الدينية على الأقلية.

***

ثالثا: أسباب تتعلق بما يطلق عليه "الشريعة الإسلامية"

نكتشف فجأة كم يمر الكثيرون مرور الكرام على نص المادة الثانية من الدستور المصري بأن "الإسلام هو دين الدولة ومبادىء الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"؛ وآن الأوان لكي نفحصها بشيء من التدقيق.

[نفتح قوسا لنؤكد أن النقاش في العقائد، وخاصة عبر الإعلام العام، أمر لا جدوى منه؛ لأنها تبقى في نطاق المقدس مما يجعل الموضوعية في التناول أمرا بعيد المنال، وخاصة في مجتمعات متخلفة كمجتمعاتنا. ومن ناحية أخرى؛ بما أن الدين، أو جانبا منه، قد دخل السياسة والقوانين والدساتير، فإن البحث والكتابة والمناقشة فيه تصبح ليس فقط حقا لكل مواطن بل واجبٌ. والإحجام لا يعنى سوى الوقوع في الحفرة التي حفرها أصحاب خلط الدين بالسياسة، بهدف أن يصبح لهم وحدهم حق التفسير والتوجيه. وإذ نتعرض هنا لما هو ديني المرجع في السياسة سنبقى بالطبع بعيدا عن العقائد والعبادات. ونغلق القوس].

نلاحظ أولا أن نص المادة الثانية من الدستور يتحدث عن "**الشريعة**"، بينما هو في الحقيقة يتعلق "بالفقه". وقد فتح المستشار الجليل محمد سعيد العشماوي العيون في كتاباته الغزيرة على الأمر إذ يقول أن "لفظ الشريعة لا يعني في القرآن الكريم ولا في قواميس اللغة العربية: القواعد القانونية، وإنما معناه: المنهج، السبيل، الطريق، وما شابه". ويضيف أنه قد "حدث للفظ الشريعة في الفكر الإسلامي تعديل عدة مرات: من المعنى الأصلي ثم اتسع ليشمل القواعد القانونية (التشريعية) الواردة في القرآن الكريم ثم امتد ليضم هذه القواعد والقواعد المماثلة التي وردت في الأحاديث النبوية. ثم تغير المعنى ليشمل الشروح والتفسيرات والاجتهادات والآراء والفتاوى والأحكام التي صدرت لإيضاح هذه القواعد أو القياس عليها أو الاستنتاج منها أو تطبيقها؛ أي الفقه. وأوضح أن كاتبي تقرير اللجنة الخاصة حول التعديل الدستوري في مايو ١٩٨٠ خلطوا الأمور وأصبحوا يتحدثون عن الفقه باعتباره الشريعة، بل أن الترجمة الإنجليزية للنص الدستوري حول "الشريعة" تتحدث عن "الفقه" (jurisprudence) وليس الشريعة.

إذن فالأمر يتعلق بفقه وضعه أناس معرضون للخطأ والسهو والنسيان، عاشوا في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وكانوا يعكسون أحوال

مجـــتمعاتهم السياســـية والاجتماعية والفكرية والدينية في فهمهم وإسقاطاتهم للنصـــوص الدينـــية. بـــل إن الإمام الشافعي غير في فقهه عندما انتقل من العـــراق إلـــى مصر، مع عدم تغير الزمان، بينما الظروف كانت متقاربة. وبالتالي ليس هناك سبب لتقديس ما انتهى الفقهاء إليه في مدارسهم المختلفة.

ونلاحـــظ ثانيا أن نص المادة الثانية من الدستور يتحدث عن "**مبادىء**" الشريعة.

"المـــبدأ" طـــبقا لتعريف القاموس هو "تعميم أولي يُقبل على أنه حقيقي ويمكـــن اســـتخدامه كقاعدة للتفكير أو التصرف" ــ "قاعدة أو معيار يشكل أساسا لشيء آخر" ــ "قانون أساسي أو حقيقة أولية مثل "القاعدة الذهبية هي أن تعامل الآخرين كما تحب أن يعاملوك" ــ "إطار عام موجه على مستوى عام وقابل للتطبيق بصورة عامة".

ولـــو تســـاءل أحد عن "مبادىء الثورة الفرنسية" لتذكر بسرعة الشعار الشـــهير "حرية ــ مساواة" (+ "إخاء" الذي أضيف فيما بعد) وما عليه بعدها ســـوى الـــرجوع إلـــى نص "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" الصادر في أغسطس ١٧٨٩.

ولـــو تساءل أحد عن "مبادىء حقوق الإنسان" فما عليه سوى الرجوع إلـــى اتفاقيات دولية موقعة بهذا الشأن ليجد ضالته فيها وأن يشير إليها على وجه التحديد.

ولـــو تســـاءل أحد عن "مبادىء الشريعة الموسوية" لاتجه الفكر ناحية أمريـــن. أولهمـــا "الوصـــايا العشر" (وقد أعطى المسيح خلاصتها وروحها عندما بين أن "الناموس (الشريعة) يتعلق بكلمتين فقط: تحب الرب إلهك من كل قلبك، وتحب قريبك كنفسك". وفي توضيح لمن هو "القريب" أعطى مثال "السامري الصالح" الذي بموجبه يصبح القريب هو "كل إنسان"، حتى لو كان عـــدوا). الأمر الثاني هو مبدأ "العين بالعين والسن بالسن" الذي يضع قاعدة التناسب بين الجريمة والعقاب.

فـــي ضوء ما سبق: ما هي يا ترى "مبادىء" الفقه (الشريعة) الإسلامي التـــي لهـــا صـــفة العمومية والتي هي معروفة للكافة وهناك إجماع شامل حولها؟

الحقيقة هي أننا لا نعلم بالضبط وعلى وجه التحديد!

وكـــم نتمنى أن يتكرم أهل العلم والحل والعقد بعمل قائمة من المباديء المحددة بوضوح قاطع، يسمح لها بأن تكون صالحة للاستعمال في المقارنة والمقابلـــة مـــع غـــيرها من المباديء عند محاولة كتابة نص خطير يتعلق بمصادر التشريع في دستور عصري حديث.

لكن في سياق مناقشة الموضوع، فلنرجع إلى المذكرة الإيضاحية للجنة الخاصة للتعديل الدستوري في مايو ١٩٨٠ والتي تقول: "ومن المسلم به أن الشـــريعة الإســـلامية باعتـــبارها تنظيما شاملا لأمور الدين والدنيا تتضمن مبدأين جوهريين في معاملة غير المسلمين من أهل الكتاب (أولهما) لا إكراه فـــي الديـــن و (ثانـــيهما) لهـــم ما لنا وعليهم ما علينا". ولنا هذه التعليقات السريعة:

١ ــ مـــبدأ "لا إكـــراه فـــي الدين": بالطبع لم يذكر كاتبوا المذكرة هذا "المبدأ" لانعدام القدرة على كتابة نص منفرد وواضح في بنية الدستور حول حـــرية الاعتقاد، بل فقط من باب طمأنة القبط وتبديد خشيتهم من أن اعتبار "الفقـــه" الإسلامي (أو ما أطلقوا عليه "الشريعة") كالمصدر الرئيسي للتشريع لـــن يمثل جورا أو حجرا عليهم. بمعنى آخر هو نص دفعي احترازي سلبي وليس تأكيديا إيجابيا.

لكـــن ما هو بالضبط معنى "لا إكراه في الدين"؟ إن كان يعني أن الناس فـــي البلاد التي "فُتحت" لم يُجبروا على دخول الإسلام، فهذا صحيح نسبيا إذ أنهـــم أُعطوا الخيار بين الإسلام والجزية والسيف؛ ولكنها خيارات لا تحمل شـــبهة "حرية العقيدة" من قريب أو من بعيد. (والدليل هو وجود حد الردة). مـــن ناحـــية أخرى، فإن هذا "المبدأ" مع كونه يستند إلى نص قرآني، إلا أن هناك من سيسرعون للقول بأنه نص مكي نُسخ بأُخر مدنية أو، على الأقل، أن هـــناك نصوصا مخالفة ومناقضة له (لا داعي للدخول في تفاصيلها فهي معروفة..).

لكـــن ولنفترض جدلا أنه يعني حرية العقيدة "كمبدأ جوهري" كما تشير المذكرة، وهنا يحق لنا التساؤل:

ــ لماذا، إذن، كُتِبت العهدة العُمَرية (سواء نسبت إلى عمر بن الخطاب أو عمـــر ابن عبد العزيز؛ أو حتى لو كان النسب انتحالا وضعه الفقهاء ــ كما يقول د. عبادة كحالة).

ـ ولمـــاذا كانـــت أحكام "أهل الجزية" (أهل الذمة) التي ذكرها الإمام الشـــافعي (١٨٠ـــ ٢٣٠ هجــرية) والتي يقول فيها مثلا في كتابه "الرسالة" (نقلا عن كتاب زكريا أوزون "جناية الشافعي") تحت عنوان "إذا أراد الإمام أن يكتــب كـــتاب صلح على الجزية": "وليس لكم أن تظهروا في شيء من أمصـــار المســلمين الصليب ولا تعلنوا بالشرك ولا تبنوا كنيسة ولا موضع مجتمع لصلاتكم ولا تضربوا بناقوس ولا تظهروا قولكم بالشرك في عيسى بـــن مريم ولا في غيره لأحد من المسلمين، وتلبسوا الزنانير من فوق جميع الثـــياب الأرديـــة (..) وتخـــالفوا بسروجكم وركوبكم وتباينوا بين قلانسكم وقلانســـهم بعلَـــم تجعلونه بقلانسكم، وأن لا تأخذوا على المسلمين سردات الطـــريق ولا المجالس في الأسواق، وأن يؤدي كل بالغ من أحرار رجالكم جـــزية رأســـه..". إذن لاداعي لتصديق الهراء الذي يقال أحيانا حول تبرير الجـــزية باعتبارها مجرد ضريبة تفرض على "أهل الكتاب" في مقابل الدفاع عـــنهم أو كبديل عن الزكاة الخ؛ فالنقطة المركزية في فقه أهل الجزية (أهل الذمة) هي الإذلال (عن يد وهم صاغرون).

ـ ولماذا تطور فقه أهل الذمة ليصبح على يدي ابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١ هـ) سفرا هائلا "أحكام أهل الذمة" (يبلغ ٨٢٩ صفحة ـ طبعة دار الجـــيل ببيروت، حققه أيمن عارف الدمشقي)، اختتمه برسالة عنوانها "النهي عـــن الاســـتعانة والاستنصار في أمور المسلمين بأهل الذمة والكفار". وهو ســـفر ينضـــح بعنصرية وغطرسة بغيضتين ينبغي أن يندى لهما جبين أي إنسان جدير بهذه الصفة.

ـ بل ولماذا مازالت تصدر في مصر قرارات جمهورية بشأن بناء كل دار عـــبادة لغـــير المســـلمين، وتذكـــر فـــي ديباجـــتها "بعد الاطلاع على الدســـتور.."؟ فما هو النص الستوري الذي يبرر لرئيس الجمهورية الافتئات على حق أصيل من حقوق المواطنة (يشير إليه نفس الدستور في المواد ٤٠ و ٤٦!)؟ لا شك إن هذا القرارات تستند إلى "المادة الثانية" كمبدأ عام، وهي التي تتضمن فقه أهل الذمة تفصيلا وتحديدا. فالحقيقة المرة هي أن الوضعية الذمـــية قد انتهت قانونيا منذ ١٨٥٦ (تحت الضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية) إلا أن آثارها بقيت مجتمعيا وسياسيا. وإن كانت تلك الآثار أخذت في التراجع، وخصوصا أثناء فترة الحكم الليبرالي (١٩١٩ـــ١٩٥٢)، لكنها

عــادت للــتزايد مــع الثورة ثم أصبحت مقننة بصورة مباشرة مع التعديل الدستوري الساداتي في مايو ١٩٨٠.

إذن يمكنــنا القول بأن الارتكان إلى نص عام في الدستور يشير ضمنا (وحــتى هــذا غــير مؤكــد) إلى مبدأ "لا إكراه في الدين" لا يعني إطلاقا الاقتراب من مباديء حقوق الإنسان التي تأصلت بعد وصول الرقي البشري لمــرحلة مــتقدمة. ومــبدأ حــرية الاعتقاد والضمير المرجو تأكيده، تقننه المواثــيق الدولية طبقا لنصوص قطعية واضحة، ولا حاجة لنا بالتمسح في "مباديء الشريعة الإسلامية".

٢ــ مبدأ "لهُم ما لنا وعليهُم ما علينا" الذي قد يُراد به الإيحاء بنوع من "المســاواة" بيــن المســلمين وغير المسلمين. وبغض النظر عن أن التعبير يحــوى في الــ "هُم" والــ "نا" من التعالي ما يجعله يُرســخ نقيض ما يراد أن يُفهم منه، فالحقيقة هي أن استعراض الفقه الإسلامي يمكن معه الاستنتاج بكــل اطمئــنان إلى مبدأ ثابت على مدار التاريخ هو "لا مساواة بين المسلم وغــير المسلم". وهناك الكثير مما يؤيد هذا، مثل: لا تُقبل شهادة غير المسلم ضــد المســلم؛ لا يُقتل مسلم بكافر؛ لا يرث غير المسلم في المسلم. وبينما يُصــرَّح بــزواج المســلم مــن "الكتابية"، فالعكس (أي زواج "الكتابي" من المســلمة) مُحــرَّم بــرغم عدم وجود نص قرآني صريح بذلك؛ وذلك لأن الفقهاء استندوا ببساطة إلى مبدأين في آن واحد وهما: "لا مساواة بين المسلم وغــير المسلم" (الذي يستند بدوره إلى مبدأ "الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه")، ومبدأ "الرجال قوامون على النساء" (أي لا مساواة بين الرجل والمرأة).

وبعــيدا عــن الفذلكات التي تحاول أن تفسر (وهي في الحقيقة تبرر)، فالأمر يبدو واضحا بما فيه الكفاية. إذن فالارتكان إلى "لهم ما لنا وعليهم ما علــنا" (حــتى لو افترضنا أن هذا "مبدأ جوهري" من مباديء الشريعة) لا يؤكد من قريب أو بعيد على المساواة التي ينبغي أن يكون النص الدستوري حولها قاطعا وحاسما وبدون التواء.

***

يــبقى بعــد ذلــك عدد من الأمور التي نجدها في الكتابات حول الفقه (الشريعة):

١ــ "الحــدود" العقابية، التي توقف العمل بها فعليا (أو جُمد) في مصر ومعظــم الــدول الإســلامية لأنها في قسوتها وفظاظتها تتنافى تماما مع ما

وصلت إليه الإنسانية اليوم، حيث التشريعات المتعلقة بأخذ حق المجتمع من الجاني تهتم "بتقويم الجاني" أكثر من "الانتقام منه". ولكن الإسلاميين بأطيافهم يحلمون بإعادتها بأول فرصة ويتلمظون لرؤية الأعناق تُدَق والأيادي والأقدام تُبتَر. هل "تفعيل" الحدود هو المقصود عند الإصرار على تطبيق "الشريعة"؟

٢ـ يقال أيضا أن مبدأ "العين بالعين والسن بالسن" هو جزء من أصول الفقه على أساس أن "المسلمين هم أولى بشرائع من سبقوهم". ولا اعتراض لنا على هذا بالطبع، وإن كنا نلاحظ أن هذا المبدأ لا يعني في الأصل التوراتي أكثر من مراعاة التناسب بين الجريمة والعقاب ولكن هناك في "الحدود" الإسلامية ما يتناقض مع هذا. فلا تناسب هناك،على سبيل المثال، بين سرقة بضعة دراهم وقطع يد السارق.

٣ـ أحكام الزواج، وهو ما لا نريد الدخول فيه ولكننا لا نرى المانع في أن ينص الدستور تحديدا على أن تستلهم قوانين "الزواج الديني" لأتباع كل دين شريعتهم الخاصة، كل على حدة.

٤ـ هناك مباديء مثل "لا ضرر ولا ضرار" (أي بالعربي: " كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض")، و "لا تزر وازرة وزر أخرى" و "رفع الضرر خير من جلب المنفعة" و "الضرورات تبيح المحظورات" الخ. وكلها أمور طيبة، ولكنها من بديهيات القوانين المعاصرة، ولا يحتاج الأمر إلى نص دستوري حول "الشريعة" لكي يقننها. بل إن المستشار العشماوي يجد فيها تشابهات مع الفقه الروماني، لأن الفقه الإسلامي نشأ ابتداء في دمشق حيث كان القانون الروماني مطبقا بالفعل منذ ما قبل الإسلام.

***

خلاصة الأمر هي أن أسس الدولة الحديثة (الحرية والمساواة والعدالة ـ الشعب مصدر السلطات ـ الديموقراطية كنظام متكامل الأركان وليس فقط مجرد "صناديق اقتراع") ومواثيق حقوق الإنسان العالمية تكفي تماما لكي يبنى عليها دستور أي دولة متحضرة أو تسعى للتحضر، وبدون الحاجة لمرجعية دينية مضار الإشارة إليها تفوق منافعها ملايين المرات.

وإن كان ما تحويه هذه الأسس والمواثيق من مباديء حضارية يتماشى مع "مباديء الشريعة الإسلامية" (التي مازال يجب تحديدها بوضوح) فهذا

خـــيرٌ وبـــركةٌ عظيمان؛ وفي هذه الحالة يكفي التمسك بها بدون التمسح في "الشريعة".

وإن كـــان هـــناك فـــيها مـــا يرى أهل الحل والعقد أنه لا يتماشى مع "الشريعة"، فلن نقول "يفتح الله"؛ بل فقط نطلب أن يتكرموا ويقولوا لنا ما هو بالضبط هذا الذي لا يعجبهم!

هكذا تكلم فضيلة الفوهرر

نـتائج الانـتخابات البرلمانية الأخيرة (نوفمبر ــ ديسمبر ٢٠٠٥) تدل علــى أن مصـــر قــد خطــت خطــوة هامة على طريق أن تصبح "إمارة مصرستان". ألف مبروك لمصرنا الحبيبة!

ومـــع اقــتراب جماعة الإخوان المسلمين "المحظورة" من تحقيق حلمها التاريخي، فالغريب بحق هو ما نراه من أن الكثيرين مازالوا لا يصدقون ما يقول الإخوان أنهم فاعلون عندما يصلون على الحكم.

(١)

ذات يــوم فـــي شـــهر ســبتمبر ١٩٣٠ وقف أدولف هتلر أمام دائرة الجــنايات بمحكمـــة ليبزيج كشاهد أثناء محاكمة ثلاث ضباط بتهمة تكوين خلايـــا فاشية داخل الجيش الألماني. وردا على أسئلة المنصة، قال هتلر أنه عــندما يأخذ الحكم ويشرع في إقامة "الرايخ الثالث" فإن دماء كثيرة ستسيل فـــي برلين "لأعداء الشعب" الذين يقفون أمام مشروع "القوميين الاشتراكيين" (أو "الــنازي"). وتوقع هتلر أن حزبه سيكون الأقوى في البلاد خلال ثلاث سنوات وسيتبوأ السلطة.

لــم يصدق أحد ما قاله هتلر على رؤوس الأشهاد أثناء المحاكمة، كما ســبق وأن تغاضــوا عمـــا قالـــه في الخطب والأحاديث النارية وفي كتابه "كفاحـــي"؛ واعتبر الجميع أن هذه مجرد مبالغات وأن هتلر عندما يصل إلى الحكم ("هذا إذا وصل" ــ هكذا ظن الجميع) سيتصرف حتما بطريقة مسئولة ومختلفة تماما.

بعدها بأسابيع قليلة، حصل النازيون على ١٨% من أصوات الناخبين، ممـــا شكل نصرا هائلا مقارنة بما لا يزيد عن ٣% في الانتخابات السابقة. وإذ لــم يُمَكنه هذا النصر من تكوين، أو المشاركة في، الوزارة؛ تحالف مع ألــد أعدائـــه، الشــيوعيين، لإثارة الفوضى والاضطرابات في البلاد خلال العاميـــن التاليـــن. وفي ١٩٣٢، حصل هتلر على ٣٠% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية، ودخل الدور الثاني ضد بطل ألمانيا في الحرب العالمية

الأولى بول فون هندنبورج، الذي فاز بفارق صغير. ثم في نوفمبر من نفس العـــام، حصـــل الحـــزب النازي على ٤٢% من مقاعد البرلمان ودخل في تحـــالف أصبح فيه هتلر المستشار (رئيس الوزراء). ومع الموت المفاجيء للرئـــيس هندنبورج في أغسطس ١٩٣٤، أقنع هتلر الجميع بالتوافق على أن يتولى الرئاسة.

ولـــم يمـــض وقـــت طويل على "استقراره" في الحكم، الذي وصل إليه بطريقة ديموقراطية تماما، حتى بدأ في تركيز السلطات بيديه، فجمع الرئاسة والمستشارية وأصبح لقبه "الفوهرر" (أي "المرشد العام" والقائد بالألمانية).

وبعدها، "عينك ما ترى النور"، كما يقول المثل المعروف. سنوات من الرعـــب والاســـتبداد والمذابـــح والحروب التي راح ضحيتها الملايين من الأبرياء، لم تنته إلا باندحار النازية مع نهاية حرب عالمية وضعت أوزارها في مايو ١٩٤٥ (في أوروبا) بعد انتحار هتلر.

(٢)

ذات يـــوم فـــي شهر سبتمبر ٢٠٠٥ قال فضيلة المرشد العام للإخوان المســـلمون الأستاذ مهدي عاكف (في حديث لجريدة "المصري اليوم") حول "مطالـــبة الأقـــباط بإلغاء الشريعة الإسلامية من الدستور" أن "هذه المطالبة خطـــوط حمراء لا يجب الاقتراب منها، ونحذر من السير في هذا الاتجاه". وأضـــاف: "تعتـــبر ذلـــك عبـــثا، والإخـــوان لن ينزلقوا إلي الرد علي هذه المطالـــب، لأنها لن تحدث، ولن يكون لنا رأي مسموع سوي اللجوء للشعب بحمايـــة معـــتقداته وديـــنه". وفـــي استكمالٍ وتوضيحٍ للصورة التي رسمها المرشـــد، حذر نائبه الدكتور كمال حبيب قائلًا: "إن هذه المطالب (..) بمثابة خـــط أحمر لا يجوز الاقتراب منه، كما أن الاقتراب منه سيفجر حربا أهلية داخـــل مصـــر". وزاد ممدوح إسماعيل محامي الجماعات الإسلامية الأمر وضوحا فقال: "إن هذه المطالب لن تكون إلا علي جثث الجميع، ومعني ذلك أن أصحاب هذا الرأي يطالبون بحمامات دم في مصر وبرجوع العنف مرة أخري إلي أرض الوطن".

وبغـــض النظر عن كون المطالبة بإلغاء الصبغة الدينية للدولة واستبدال الدســـتور بآخـــر "مدني" ليست مجرد "مطلب قبطي" بل هو، أولا وقبل كل شـــيء، مطلـــبُ المسلمين العاقلين العقلانيين المستنيرين المتحضرين الذين

يعرفون تماما أن مثل هذا التوجه هو أمر أساسي لا بديل عنه ولا مفر منه لإقامة دولة حديثة وحداثية متحضرة في مصر؛ نقول، بغض النظر عن هذا، فمن الغريب أن قليلين هم الذين يصدقون ما يقوله فضيلة المرشد الحالي والسابق والأسبق وغيرهم من قادة الجماعة على رؤوس الأشهاد في الأحاديث والتصريحات وفي كافة "الأدبيات" (التي تذكرنا بما كتبه هتلر في "كفاحي") حول الجهاد ضد "أعداء الله" ممن قد تسول لهم أنفسهم الوقوف في طريق تنفيذ أوامره على الارض.

على أي حال؛ بعد التحذيرات الدموية المذكورة أعلاه بأسابيع قليلة، فاجأ الإخوان الجميع بالحصول على خمس مقاعد البرلمان المصري، في انتخابات "ديموقراطية صندوقية"، مما يشكل نصرا هائلا مقارنة بأقل من ٤ % في الانتخابات السابقة، ومع ملاحظة أنهم لم يقدموا مرشحين سوى في أقل من نصف مقاعد البرلمان.

[نكرر ونؤكد مرة أخرى أن مثل هذه "الديموقراطية الصندوقية"، التي ليست سوى آلية انتخابية توصل إلى السلطة التشريعية، ثم التنفيذية، صورة لما هو موجود في المجتمع ــ حتى لو كانت القيم السائد فيه هي التطرف والفساد والجهل والعنصرية والتخلف. وهي لا علاقة لها بالديموقراطية التي يعرفها العالم المتحضر؛ أي المبنية فوق أسس قيم الحرية والعدالة والمساواة طبقا لدستور مدني].

(٣)

بغض النظر عن الحملة المفاجئة التي شنتها أبواق الحكومة، لأسباب تكتيكية تماما، ضد جماعة الإخوان بعد الصعود المفاجيء لمرشحيها في الانتخابات؛ مازال الكثيرون يرفضون تصديق كلام الإخوان، ويزعمون أنه مجرد مبالغات إنشائية، وأنهم عندما يصلون إلى الحكم ("إذا وصلوا" ــ هكذا يستبعد الجميع) سيتصرفون حتما بطريقة مسئولة ومختلفة تماما. وإن تجرأ أحد بالتذكير والتحذير، تتكاثر عليه اتهامات "التخويف بدون مبرر" و "السقوط في مطب الفزاعة" الخ. ويشارك في هذا التيار مزيج من السذج والجبناء الذين يفضلون دفن الرؤوس بالرمال؛ والمتواطئون الذين يهمهم ألا تحدث حالة استنفار في المجتمع قد تعرقل تحقيق الحلم. وبالطبع ففي هذا إهانة للإخوان، إذ لا يأخذونهم مأخذ الجد!

بل والأغرب أن نجد هناك من يخرج، على استحياء، ليطالب الإخوان "بتوضيح مواقفهم فيما يتعلق بأسس الدولة ومصدر السلطات وأوضاع غير المسلمين وتداول السلطة" (!!)؛ وكأن مواقفهم ليست واضحة ومكتوبة ومعلنة منذ عقود، بينما لم يصدر عن أي من زعمائهم ما يدل على "مراجعات فكرية" للجماعة التي لها أن تفخر بكونها "أم الجماعات الإرهابية الإسلامية" في العالم.

وإذا كان للألمان والأوروبيين والعالم كله ألا يصدقوا أقوال هتلر في البداية، إذ لم يكن هناك في تاريخ الحركات الفكرية والسياسية والقومية في أوروبا عموما وفي ألمانيا (حتى مع الأخذ في الاعتبار فلسفات تفوق الجنس الآري التي بزغت في أواخر القرن ١٩) ما يبرر الانزعاج وأخذ كلامه على محمل الجد؛ إلا أننا لا نجد مبررا لعدم تصديق الإخوان في أقوالهم وبرامجهم المعلنة منذ عقود، حتى بدون التوجس من لجوئهم المعتاد إلى أساليب التقية وازدواج الخطاب.

وحتى إذا زعم البعض أن الجماعة قد "نبذت العنف" (متى؟ وكيف؟ وهل غيروا ــ على الأقل ــ شعارهم ليتزين بسعف النخيل بدلا من السيوف؟) فهل تخلّوا عن أهدافهم؟؟

(٤)

هناك الأطنان من المعلومات والتحليلات والدراسات المتوافرة حول الإخوان وأهدافهم وأساليبهم، لكن يكفينا التنويه بالنماذج التالية:

١ ــ للإخوان، طبقا لموقعهم الرسمي في المملكة المتحدة (أمة دوت أورج [*]) أهداف ستة هي: بناء الفرد المسلم؛ بناء الأسرة المسلمة؛ بناء المجتمع المسلم؛ بناء الدولة الإسلامية؛ بناء دولة الخلافة؛ التسيد على العالم بالإسلام (Mastering the world with Islam). إن لم تكن هذه أهداف نظام يضارع أعتى النظم التوتاليتارية (الفاشية والنازية والشيوعية) التي عرفتها البشرية، فماذا يكون؟؟

٢ــ طبقا لنفس الموقع: يعتقد الإخوان أن الوصول إلى الحكم هو خطوة يجب أن تتبع إعداد (غالبية) المجتمع لقبول الشرائع الإسلامية" (..)

(*) نشر هذا المقال في ديسمبر ٢٠٠٥ وبعدها بأسابيع قليلة لم يعد محتوى الموقع المذكور كما كان...

"إعداد المجتمع يتحقق عبر خطط لنشر الثقافة الإسلامية، الوسائل الإعلامية، المساجد، ونشر الدعوة في المنظمات العامة مثل النقابات والبرلمانات واتحادات الطلاب.... وبالتوازي مع ذلك يجب إعداد المسلمين المتميزين لإدارة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطلابية بكفاءة (وبطريقة إسلامية)، كخطوة إعدادية". مرة أخرى، نموذج فادح لشمولية (توتاليتارية) عاتية.

٣ ـ نجد في نفس الموقع قسما للأسئلة والأجوبة كثيرة الترديد (FAQ)، ومن بينها:

س: ما هما السيفان بشعار الإخوان؟

ج: الكتاب هو القرآن، والسيفان يرمزان إلى الجهاد.

س: أي سيف إذا كنتم" تنبذون العنف"؟ أليس السيف هو رمز القوة التي يسمونها "العنف"؟

ج: هل تعني العنف ضد المدنيين أم العنف ضد جيوش الكفار؟ كل الإخوان يؤيدون العنف ضد جيوش الكفار. أما فيما يتعلق بالمدنيين، فالإخوان في الواقع منقسمون بهذا الخصوص. الغالبية المعتدلة من الإخوان ترفض العنف ضد المدنيين، الأقلية المتشددة تؤيد العنف ضد المدنيين..

وليس لنا سوى أن نشكر الموقع الإخواني على الصدق والبعد عن التقية؛ وإن كنا نأخذ عليه عدم توضيح نسبة "الأقلية" (هل هي ٤٩% ؟!) ومدي خضوع الغالبية "المعتدلة" لها...

٤ ـ من ناحية أخرى، يذكر نفس الموقع بفخر أن مدرسة الإخوان أنجبت الكثيرين من المفكرين والباحثين والناشطين. ويورد قائمة من الأسماء؛ نجد في طليعتها، بالخط البارز ـ إضافة إلى حسن البنا: سيد قطب (الذي أصبح مصدر "إلهام" كافة جماعات الإرهاب الإسلامي في العالم في العقود الأخيرة). ثم تشمل القائمة عددا من الأسماء التي تلفت النظر، مثل عبد الله عزام (مؤسس "القاعدة" قبل أن يتولاها ـ بعد موته ـ أسامة بن لادن وأيمن الظواهري)؛ ويوسف القرضاوي وراشد الغنوشي ومحفوظ نحناح الخ.

٥ ـ لفهم الحدود بين الدين والسياسة في مفهوم الإخوان، لم يكن علينا أكثر من الرجوع إلى موقع "إخوان أون لاين" حيث نشر في سبتمبر ٢٠٠٥

دراســة [1]، أعطيــت احتفاءً واضحاً، تقدَّمت بها الأستاذة أسماء زيادة لنيل درجة الماجستير تحمل عنوان "الدور السياسي للمرأة في عهد النبي والخلفاء الراشــدين" ركّــزت على تقرير أنّ اختيار المرأة المسلمة للدين الجديد كان اختــيارًا سياســيًّا فــي المقــام الأول؛ لأنَّ "اعتناق الدين يعد عملاً سياسيًّا، فأصــحاب الجاهلية لم يكونوا يمارون في أنَّ الله يخلق ويرزق ولكنهم كانوا يمارون في أنَّ له سبحانه التشريع والحكم، فقد كان أصل المعركة بين الحق والباطل حول: لمَن التشريع والحكم؟"

ولاشك أن هذا الكلام المذهل (الذي ينطبق بالطبع على المرأة والرجل) يثــير تساؤلات عديدة، لا داعي للخوض فيها الآن، حول المسافة بين ما هو "دينــي" و "سياسي"، بل وطبيعة الدين نفسه (العقائد + العبادات + الأخلاق) والــنظر إلــيه كمجــرد مدخــل أو أداة للسياسة؛ لكن المهم إدراك أن مبدأ الحاكمية (أي أن التشريع والحكم تعود إلى "الإله" ومن يوكلهم على الأرض لممارســة الحكــم باســمه) هو الركن الأساسي الذي تقوم عليه أيديولوجية الإخــوان السياســية. فكــيف يمكــن لمن يعتقدون أنهم وكلاء السماء على الأرض القــبول بأســس الدولــة الحديثة من "الشعب مصدر السلطات" إلى "المواطــنة والمساواة" و "مواثيق حقوق الإنسان"؛ حيث الإنسان نفسه ــ في نظــرهم ــ لــيس ســوى قطعــة غيار في آله هائلة هدفها إشباع الغرائز التسلطية لوكلاء هذا الإله.

٦ ــ لمــزيد مــن توضيح الأمور بالنسبة "للديموقراطية"، نعود لحديث المرشــد العام لمجلة آخر ساعة (بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٠٥) حيث قال: "إننا نؤمــن بالديمقراطية إيمانا كاملا لأنها هي التي تأتي بانتخابات حرة نزيهة، أما بالنسبة للديمقراطية التي لا حدود لها والتي تقول أن رأي الشعب هو كل شيء نقول لها "لا".. رأي الشعب مقنن بشريعة.. وهذا هو الفرق بيننا وبين غــيرنا، إنمــا نحن ديقراطيون إلي أقصي حدود الديمقراطية، فلا ننسي أن الدســتور المصــري يقــول أن الشــريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.."

هل هناك حاجة للمزيد من التوضيح؟؟

(1) http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ID=14063&SectionID=393

(٥)

هــل هناك أدى شك، إذن، في أن حلم الإخوان الوردي الدموي الجميل هــو إقامــة دولــة لا تخرج عن "الهمجقراطيات" أو "الوحشقراطيات" التي نعــرف نماذجهــا عند الطالبان القندهاريين والملالي الخومينيين والإخوان الترابيين؟

وإذا قــالوا، حسب زعم المدافعين عنهم، إن نموذجهم سيكون هذه المرة جديــدا ومخــتلفا عــن غيره؛ فكيف نصدقهم بينما الأسس التاريخية واحدة ومعــروفة؟ وإذا شاءوا فتح باب "الاجتهاد" حول "نموذج جديد"، فهل مصر معمــل فــئران تجارب، مباحٌ لتجربة هذا الذي ستدفع، بلا شك، ثمنه عبر ســنين من الاستبداد والعنصرية والمذابح والانهيار والخراب، إلى أن تشاء الأقدار لها أن تخرج من ظلماتها؟؟

* * *

علــى أي حال، فالسؤال الأهم الآن هو: هل كان انتصار الإخوان في الانــتخابات مفاجــأة حقــا؟ وكيف وصلنا إلى هذه النقطة؟ وهل هناك من مخرج؟

حملة أسلمة مصر خلال العقود الأخيرة

قـيل الكثـير، قبل وبعد الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ٢٠٠٥، عن صفقة الحزب الحاكم مع الإخوان بهدف فتح الباب مواربا وإدخالهم بصورة لا تهـدده بالخطر مع استخدامهم كفزاعة لتخويف الجميع بالداخل والخارج مـن أن البديل للحزب الحاكم هو أسوأ. وقيل الكثير عن القدرات التنظيمية للإخـوان وتغلغلهـم، ومـا فعلوه استعدادا لهذه الانتخابات؛ وعن التصويت الاحتجاجي للكثير من الناخبين عقابا للحزب الوطني الخ الخ.

قد يكون كل هذا صحيحا. لكنه لا يمثل سوى جزءا من الصورة.

ومن ناحية أخرى، لا يخفى على أحد تسارع وتيرة "الأحداث الطائفية" (وهـو التعبـير "الحركـي" الذي يستخدمه المسئولون والإعلام للكلام عن الاعتداءات التي يتعرض لها الأقباط..) في الفترة الأخيرة.

نعتقد أن الأمرين مرتبطان تماما وجذورهما مشتركة.

(١)

فـي لقاء بين مسئول مصري رفيع المستوى وحفنة من المصريين، تم فـي مكتـب السـفير المصري بباريس في نهاية شهر أبريل ٢٠٠١، أثير موضـوع "أسـلمة المجـتمع" والجـرعة الدينية الهائلة التي يبثها الإعلام الحكومـي المرئـي والمقـروء والمسموع، والتي وصلت لما يفوق درجة التشـبع. ولـم ينكر المسئول الكبير الأمر، بل أكده وبرره بأن الدولة "كانت تسـعى لسـحب البسـاط مـن تحت أرجل الإسلاميين عن طريق المزايدة علـيهم.. ولكـنها بـدأت تدرك أن الأمر قد زاد عن الحد، وخصوصا بعد القضـاء علـى موجـات العـنف التي كانت تقوم بها الجماعات". وطمأن الحضور "بأن تغييرا تدريجيا، وإن كان واضحا، سيبدأ على الفور".

بالطـبع لـم يحـدث شئ من التغيير، إن لم يكن في اتجاه المزيد من الأسلمة. فالموضوع، في رأيينا، لم يكن مجرد رد فعل وقتي للإسلاميين.

فـي مقال نشر في يونيو ٢٠٠١ قلنا أن نظام الحكم في مصر كان قد أصـبح مـع نهاية الأربعينيات من القرن الماضي ثمرة متعفنة على وشك

السـقوط بين أيدي الإخوان الذين كانوا يستعدون للقفز إلى الحكم، وقلنا أن ثورة يوليو، برغم سابق انضمام معظم الضباط الأحرار للجماعة، انتهى بها الأمـر إلـى الاصطدام مع الإخوان، وبالتالي تأجل هذا الحلم لنصف قرن تغيرت فيه موازين كثيرة؛ لكنه لم يتبخر أو يتغير.

كـان الحلم قد تجمد أثناء سنوات حكم عبد الناصر الذي انشغل بأمور كثـيرة فـي الخـارج والداخل خلال الستينيات. ثم أعيد إحياؤه مع مجيء السادات الذي بدأ بإطلاق الإخوان وكافة الجماعات الإسلامية من قمقمها، ثم شـرع فـيما يمكـن أن نطلق عليه، بأثر رجعي، عملية "التحول الإسلامي الكبـير". كانـت خطـوة البداية هي النص حول مبادئ الشريعة "مصدرا رئيسـيا" في دستور ١٩٧١ (وذلك قبل أن يفكر آية الله الخوميني في القيام بانقلابه الإسلامي بسنوات!)؛ ثم إضافة الألف واللام في تعديل مايو ١٩٨٠. وجاء النص في المادة الثانية ليجعله بمثابة مرجعية عامة حاكمة، تُفسر باقي مواد نفس الدستور طبقا لها.

هـذا الـتعديل وفر الأساس الدستوري والقانوني والسياسي والمزاجي النفسي لكي يسير التحول بطريقة لا يمكن لأحد أن يقاومها. وكان شعار "أنا رئيس مسلم لدولة مسلمة" من بين "العلامات على الطريق".

(٢)

لـن نـتوقف كثيرا عند أشكال تعليب المجتمع وصبه في قوالب دينية سـابقة التجهـيز، أو عند مظاهر الهلوسة الدينية التي أصبحت من الأمور المعتادة في مصر؛ والتي نورد منها عينات على سبيل التندر:

ـ تعبـير "سـلامو علـيكو" الذي حل محل "آلو" في التليفون أو محل صباح (أو مساء) الخير أو الفل أو الهنا أو القشدة أو السعد أو الجمال، التي اشتهر بها المصريون في سابق العصر والأوان.

ـ بعد أن أصبح الحجاب هو الزي القومي المعتاد لحريم مصر، صار مـن الضـروري ممارسـة المزيد من "الحرية الشخصية" وإظهار التقوى الحقيقـية عن طريق ارتداء النقاب. ولو شاء ربك أن يعود للحياة قاسم أمين أو هدى شعراوي ونزلا لأحد شوارع القاهرة بغرض معرفة ما جرى لدعوة تحريـر المـرأة، لسقط قاسم ميتا بالسكتة الدماغية، ولربما انتهى الأمر بأن تفجر هدى نفسها بحزام ناسف.

ـــ لـــو شاء حظك العاثر أن تذهب لأحد المصالح الحكومية، فلن تفاجأ بالطـــبع إذا لاحظت أن السويعات التي يقضيها الموظفون في مكاتبهم (وهي الأقل في العالم) يمضون أغلبها في أداء الفروض الدينية مثل الصلوات التي تتم في كل مكان بما في ذلك الممرات (ويؤمهم فيها، بالطبع، رؤساء العمل) والتي تسبقها استعدادات القبقبة والبلبطة المائية.

ـــ دعـــاء وعـــثاء الســـفر الـــذي يُبث قبل إقلاع كافة طائرات مصر للطـــيران، ويخـــتم بعبارة "وإنا إليه لمنقلبون" التي لا توحي ـــ صوتيا على الأقـــل ـــ بالتفاؤل عند السفر. (ولكن يبدو أن مصر للطيران تستعد لحدوث مكروه، لاقدر الله، عن طريق منع السواح الكفرة من تناول الكحول حتى لا يدخلوا جهنم ـــ وبئس المصير ـــ وهم في حالة انسطال).

ـــ بالإضـــافة إلـــى مئات الآلاف من مكبرات الصوت (الميكروفونات) التـــي تبـــث الأذان والصلوات (نهارا وليلا)، فإن بث الأشرطة الدينية بدون توقـــف فـــي سيارات التاكسي والحافلات امتد إلى المحلات التجارية كبديل "للخلفـــية الموســـيقية". أمـــا عربات "المترو" فقد تحولت إلى منابر وعنابر للدعوة والهداية.

ـــ بينما لم يُحظر بيع الكحوليات تماما في البلاد، فإن السلطات المحلية فـــي المحافظـــات قـــررت حصـــره على "الأماكن السياحية". أما في شهر رمضان، فلا يمكن تقديمه ـــ في الأماكن السياحية، وفي ساعات الإفطار ـــ للمصـــريٍ حتى لو كان غير مسلم، وإن كان يمكن تقديمه للأجنبي حتى لو كان مسلما (!)

ـــ النقابات المهنية تحولت إلى جمعيات دينية لا تأبه بمصالح أعضائها وتكتفي بالمواقف الهوسية والدعوة للجهاد ضد الكفار.

ـــ كلـــيات الفـــنون الجميلة، التي يزيد عمرها عن قرن، أصبح طلبتها وطالباتها من "المتدينين" يرفضون دروس النحت أو رسم "الموديل" البشري. يأتـــي هـــذا بعـــد أن أوقـــف منذ السبعينيات رسم الموديلات، ورفعت كافة التماثيل الفنية "شبه العارية" من ساحة الكلية وتم تخزينها.

ـــ بـــل إن مفتـــي الديـــار المصرية قد أفتى في مارس ٢٠٠٦ بتحريم التماثـــيل، وبعدها بأيام قامت امرأة بتحطيم التماثيل في متحف حسن حشمت بالقاهرة وهي تصرخ بسباب الكفرة. ولا يملك المرء سوى أن يتساءل بهلع

ورعـــب: هـــل سيأتي اليوم الذي تلقى فيه آثار الفراعنة مصير تماثيل بوذا التي نسفها الطالبان؟

ـــ رمـــوز التطرف تفتح لهم المنابر على اتساعها، بينما يلقى المجتمع المدنـــي والمدافعون عن الفكر التقدمي الأمرين في محاولة توصيل رسالتهم للجماهـــير. أما التعليم وما يكرسه من فكر الاستعلاء الديني واحتقار الآخر، فحدث بلا حرج.

ـــ قـــانون الأحـــزاب يرفض السماح بقيام حزب في مصر ما لم يكن، واقعـــيا، حـــزبا دينيا ويجعل من المستحيل التصريح لحزب يطالب، مجرد المطالـــبة، بقـــيام دولة مدنية. والمهزلة التي حدثت بشأن حزب "مصر الأم" هي أمر ينبغي أن يندى له جبين المتحضرين (راجع فصل "بل كل الأحزاب في مصر دينية، بحكم القانون").

ـــ تراجعـــت قـــيم المواطـــنة أمـــام "الأممـــية الإسلامة"، حيث المسلم الباكستاني أقرب المصري المسلم من المصري غير المسلم. وقد عبر مرشد الإخـــوان عن الواقع خير تعبير عندما أطلق أقواله الشهيرة (طظ في مصر واللـــي جاب مصر) التي أكد فيها أنه يمكن أن يحكم متصر رئيس ماليزي، طالما كان مسلما.

ـــ نحـــتاج لمجلدات لتغطية الدور الخطير الذي لعبه الإعلام الحكومي، الـــذي يعكس سياسة الدولة وتوجهاتها الرسمية، على مر العقود الماضية في عملـــية التحول الإسلامي الكبير. لكن نكتفي هنا، كنموذج فقط، بالتنويه بما بـــثه برنامج ديني يستضيف، كالعادة، أحد "مفكري" التطرف الذي راح يوم الجمعة ٩ ديسمبر ٢٠٠٥ يصب جام غضبه على دعاة "العلمانية" في مصر ويؤكـــد أن "الإسلام لا تتم أركانه إلا إذا كان دينا ودولة"، وأن كل التشريع في الدولة يجب أن يتم في إطار "الحلال والحرام".

إذا كان هذا الكلام يعكس توجهات الدولة، فما الفرق بينها وبين جماعة الإخوان "المحظورة"؟؟، ألا يؤكد هذا أن كليهما يطبق نفس المباديء ويسير فـــي نفـــس الاتجاه: الفرق الوحيد هو شخوص القائمين على الحكم؟ أو أن الفـــرق بين المحظورين و "غير المحظورين" ليس سوى كون الأخيرين من المحظوظين؟

ـــ رفـــع الـــبعض قضية أثناء الحملة الانتخابية (نوفمبر ٢٠٠٥) لوقف استخدام شعار "الإسلام هو الحل" الذي يتناقض مع قانون الانتخابات، ولكن

مجلس الدولة تجاهل نص القانون وحكم بأن هذا الشعار ليس شعارا دينيا، لأنه لا يتناقض مع المادة الثانية من الدستور" (؟!)

ـ الخ الخ الخ

(٣)

الصورة التي حاولنا رسمها أعلاه حول بعض العلامات الكثيرة "للتحول الإسلامي الكبير" لن تكتمل بغير أن نفحص بشيء من التدقيق ما جرى في المؤسسة الدينية:

ـ كان في مصر مع بداية القرن العشرين خمسة معاهد دينية، عدد طلابها لا يزيد علي ثلاثة آلاف. تضاعف عددها ألف وربعمائة مرة ليصبح اليوم سبعه آلاف معهد (أي مرة ونصف عدد القرى والمدن)؛ بها مليون ونصف مليون طالب، أي بزيادة خمسمائه ضعف. (راجع سلسلة مقالات لفضيلة الدكتور علي جمعة، مفتي الديار المصرية ـ الأهرام ـ يوليو وأغسطس ٢٠٠٥). ومع أخذ زيادة السكان في الاعتبار، يكون عدد الطلاب قد تضاعف بنسبة تقترب من مائة مرة، خلال القرن، وبنسبة ثلاثين مرة خلال الثلاثين عاما الماضية وحدها.

لاحظ أننا نتكلم هنا عن أعداد الطلبة ولن نتطرق إلى ما يتم تلقينهم إياه من مواد ترجع للعصور الوسطى... فهذا موضوع آخر تماما لا نريد الخوض فيه الآن، وإن كان من المعروف للكافة أنه ينضح باحتقار المرأة والازدراء بغير المسلم. لاحظ أيضا أن معدل الدخل القومي للفرد في مصر لم يزد (بالأسعار الثابتة) إلا قليلا خلال ثلث قرن، وأن ترتيب مصر الحالي هو ١٠٥ بين ١٦٢ دولة في "مُعامل التنمية" و ١١٩ في القراءة والكتابة، إذ مازالت الأمية تصل إلى ٤٥%.

ـ جامعه الازهرأصبح بها أربعمائة ألف طالب، وعدد أساتذتها سبعة آلاف وكلياتها نحو سبعين كلية موزعة على أنحاء مصر. أي أنها أصبحت ليس فقط أكبر جامعات مصر بل من أكبر جامعات الدنيا، وهي "أكبر من أعظم الجامعات في العالم مثل هارفارد بامريكا، وكمبردج ببريطانيا، وطوكيو باليابان" (من مقال د. على جمعة). وبالطبع فهذه الجامعة مقصور دخولها على "المؤمنين"، ولا يمكن للكفار دخولها، حتى في كليات الطب والهندسة الخ، إلا إذا كانوا من "حافظي القرآن بأكمله"..

ــ ممـــا سبق يتضح أن إجمالي الطلبة، بكافة مراحل التعليم الإسلامي، هـــو مليون و ٩٠٠ ألف؛ أي ٢٤ ضعفا لعددهم في تركيا التي تقارب مصر في عدد السكان.

ــ مصـــر بها حوالي ١٢٠ ألف مسجد (إضافة إلى أكثر من ٩٠٠ ألف مـــن الـــزاويا والمصـــليات)؛ من بينها، كما أشار وزير الأوقاف في يونيو ٢٠٠٥، حوالـــي ٩٢ ألـــف مسجد تحت إشراف وزارته التي كانت تخطط لضم ٢٥٠٠ مسجد أهلي في السنة المالية ٢٠٠٥ـــ٢٠٠٦ "توفرعشرة آلاف فرصـــه عمل (كموظفي حكومة) للأئمة والدعاة الجدد، بالإضافه إلي مائتي زاويـــة توفر مائتي فرصه عمل". وكما أوضح الوزير، فإن ميزانية إحلال وتجديـــد وفرش المساجد ذاك العام كانت مائتا مليون جنيه، وميزانية إنشاء مساجد جديدة هي ١٠٥ ملايين جنيه، وذلك إضافة إلى الإنفاق على مرتبات وإدارة وصيانة كافة المساجد التابعة لها. وكما ذكر الوزير في مايو ٢٠٠٤ فـــإن ميزانـــية وزارتـــه قد تضاعفت أربعين مرة في عشرين سنة لتتعدى المليار ونصف من الجنيهات.

وبالطـــبع لن ندخل هنا في نوعية الرسالة التي تبثها هذه المساجد، التي هي غالبا استعلائية تحض على كراهية الآخر.

ــ لـــو قمنا، من باب التسلية، بحسبة صغيرة لوجدنا ما يقدر بمائة ألف مـــدرس وموظـــف في التعليم الديني بمراحله المختلفة، وما يقدر باربعمائة ألـــف ممـــن يعملون في المساجد؛ أي بإجمالي نصف مليون موظف. أضف إلـــيهم أعـــداد الطلاب لتكتشف أن حوالي مليونين ونصف مليون يكرسون حـــياتهم للدين دراسة وتعليما ووعظا. وإذا أخذنا في الاعتبار أسر العاملين، لاكتشـــفنا أن حوالـــي ٨% مـــن مسلمي مصر يعيشون مع، وحول، وعلى الدين!

ــ لا يمكـــن، حـــتى مـــن باب التسلية، عمل تقدير دقيق لحجم الإنفاق الدينـــي على التعليم وإنشاء وإدارة دور العبادة والحج والعمرة؛ لكن لا شك أنـــه يـــزيد عـــن مجموع الإعانات الخارجية التي تحصل عليها مصر من أمريكا والاتحاد الأوروبي...

ــ لا يكتفـــي رئـــيس الجمهورية في مصر بتوزيع الجوائز (شخصيا) علـــى الفائزيـــن فـــي المسابقات السنوية لحفظ القرآن من مصر، بل على الفائزين من كافة أنحاء العالم (هل تقمصت مصر دور دولة الخلافة؟؟). وقد

استُحدِثت في ٢٠٠٥ "جائزة مبارك للدراسات الإسلامية"، وقيمتها مائة ألف جنـيه. والأعجـب مـن هذا وذاك أنه يمنح جائزة "للمحافظة الأولي علي مسـتوي الجمهوريه في الاهتمام بالقران الكريم ونشر مراكز تحفيظه علي مستوي القري والنجوع والمناطق النائيه بمنحها مبلغ مائة ألف جنيه يتسلمه المحـافظ". هـذا في الوقت الذي لا توجد بمصر جوائز للمحافظات الأكثر نظافة أو الأكثر جهدا في مجال محو الأمية أو الأكثر جذبا للاستثمارات أو الأقل ضوضاء أو الأقل في عدد ضحايا حوادث الطرق الخ!

ـ يصدر عن دار الإفتاء في مصر مايقرب من مليون فتوى (كما قال فضـيلة مفتي الديار في مقالاته المذكورة، وإن كان موقع دار الإفتاء يذكر ثمانية آلاف فتوى شهريا، أو مائة ألف سنويا)، ناهيك عن أضعاف ذلك لمن يسـتفتون بصـورة شخصية رجال الدين بالقرب منهم. ولا اعتراض لأحد على هذا بالطبع؛ لكن ألا يدل على أن المصريين بدلا من اللجوء لضمائرهم وعقولهم أصبحوا يعتمدون تماما على من يفكر ويقرر لهم في أمور حياتهم اليومية؛ وبالتالي يسهل اقتيادهم وتوجيههم تحت دعاوى دينية؟

ـ فـي نهايـة مارس ٢٠٠٥ وقعت مصر والسعوديه مذكره تفاهم في مجـال الشـئون الاسلامية تقضي "بالتعاون في مجال الدعوة وإعداد الدعاه وتأهيلهم والتعريف بالاسلام وسماحته وموقفه من القضايا المعاصره وتبادل الخـبرات فـي مجال تنظيم المساجد وتأهيل الخطباء والأئمه وتحقيق ادائهم لاعمـالهم وفـق المصـالح الشرعية وخدمة القرآن الكريم والسنة النبوية، طـباعة ونشرا وترجمة". كما تقضي المذكرة "بتبادل الخبرات والمعلومات والمشـاركه فـي مسابقات حفظ القران الكريم وتجويده، وتبادل المعلومات والخـبرات في مجال (..) إحياء التراث الاسلامي وإعداد الكتب والأبحاث والدراسـات الإسلاميه ونشرها وتبادلها وترجمتها وتوزيعها بين الموسسات الدينيه والثقافيه والتعليميه في البلدين وجمع المخطوطات وحظفها وفهرستها وتحقيقها ونشرها، إبرازا للحضارة الإسلاميه الرائدة".

وإذا أخذنـا فـي الاعتـبار "السـمعة الخاصة" التي يتمتع بها الإسلام الوهابـي فـي مجالات "السماحة والانفتاح إزاء القضايا العصرية"، لأدركنا هـول ما يحدث للمؤسسة الدينية العريقة في مصر التي كانت ذات يوم رائد الإسلام الوسطي، مما يدفعنا للتساؤل عما يمكن أن يحدث عندما يخلي شيخ الأزهر الحالي مكانه لآخر قد لا يشاركه روح التسامح والاعتدال.

ـ ولـن نحتاج لأكثر من هذا المثال لإدراك خطورة ما يحدث لنوعية الأفكـار التـي تتبـناها وبثها المؤسسة الدينية: في الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف (التابعة للحكومة المصرية!) مقـال (بالإنجليزية) بقلم د. مريم جميلة تحت عنوان "الإسلام وأهل الكتاب، بيـن الماضي والحاضر" [1] وفيه تحاول الإجابة على التساؤل: "كيف نتأكد أن الإسـلام هو الحقيقة الوحيدة المعصومة من الخطأ"، لا داعي لنقتبس منه سـوى الفقـرة الختامـية التي تقول فيها: "إن العلاقات المسالمة والاحترام المتـبادل بينـنا لا يمكـن ألا يـتحقق إلا عـبر القوة. يجب أن نكف عن الاعـتذاريات وأن نقـدم الرسالة الإسلامية للعالم بأمانة ووضوح. وقبل أن نـأمل في النجاح في التبليغ على نطاق واسع، يجب أولا أن نحول المسلمين بالإسـم إلـى مؤمنين حقيقيين. يجب أن نقيم دولة إسلامية شاملة يرى فيها العالم كيف تتحول المعطيات الإسلامية إلى أفعال. وأخيرا، يجب أن نسحق، بالقلم والسيف كليهما، مؤامرات الصهيونية والماسونية والاستشراق وبعثات التبشـير الأجنبـية. لا يمكنـنا أن نتحمل تكلفة السلام والمصالحة مع أهل الكتاب قبل أن نخضعهم وتكون لنا الغلبة".

هل هناك تسامح أكثر من هذا؟؟!

(٤)

الخلاصـة هي أنه نتيجة للتحول الإسلامي الكبير الذي جرى بخطوات ثابـتة وهادئـة طوال ثلث قرن، أصبحت مصر مؤهلة لوصول الإخوان أو استنساخاتهم إلى الحكم بصورة طبيعية، بل "ديموقراطية" (صندوقية) تماما.

---

(1) Link at: /http://www.islamic-council.com/non-muslims_u/Chapter3.asp. Last paragraph reads:
only be achieved through strength. We must cease indulging in apologetics and present the Islamic message to the world honestly and forthrightly. Before we can hope to succeed with Tabligh (1) on a large scale, we must first convert the nominal Muslims into true believers. We must establish a full-blooded Islamic state where the world will witness our precepts translated into action. Finally, we must crush the conspiracies of Zionism, free-masonry, Orientalism and foreign missions both with the pen and with the sword. We cannot afford peace and reconciliation with the Ahl al Kitab

وبعيدا عن سفسطة خبراء العلوم السياسية فإن نجاح الإخوان – في رأيينا – يرجع بالتحديد إلى مايلي:

١ – الذين أدمنوا العيش تحت تأثير عقاقير الهلوسة يندفعون (كما هو ثابت طبيا) للبحث عن المزيد منها. وفي حالة الفرد الذي تم تشكيله عقليا ونفسيا بالصورة التي نراها عبر ثلاثة عقود؛ أليس من الطبيعي تماما أن يهرب من أفندية الأحزاب وأن يتجه إلى الأقدر على "الاستجابة لاحتياجاته" وإعطائه المزيد؟ وفي هذه الحالة؛ أيهما سيكون الأقدر على "إشباعه": الحزب الوطني بشعاراته الجوفاء وفساده الذي صار يزكم الأنوف؟ أم الإخوان بتنويعة العقاقير الجاهزة لديهم تحت الماركة التسويقية الجذابة "الإسلام هو الحل" ؟

٢– إذا كان مشروع "التحول الإسلامي الكبير" قد وصل إلى مرحلة حاسمة تقترب من حلم دولة الخلافة؛ أليس من الطبيعي أن المواطن المصري، الذي رأينا مقدار استسلامه لمن يقودون مقدرات حياته، سيفضل تسليم زمامه لمن هم "أقدر" على قيادة "القافلة"؟

وأخيرا: إذا كان الإخوان قد حصلوا على خُمس مقاعد المجلس بينما لم يكن لهم مرشحون إلا في ثلث الدوائر؛ فلماذا يُستبعد مضاعفة نوابهم – على الأقل – لو كان لهم مرشحون لكل المقاعد، في انتخابات "حرة" تماما؟ وأكثر من ذلك، فلو أخذنا في الاعتبار النواب "الإخوانيين" فكرا وتوجها، حتى وإن كانوا – تنظيميا – أعضاء في الحزب الحاكم أو مستقلين؛ فكم ياترى تبلغ نسبة "الإسلاميين" الحقيقية في مجلس الشعب؟؟

***

وفوق ذلك كله، فلا شك أن الخاسر الرئيسي (إضافة للمسلمين العقلانيين)، بل الضحية الحقيقية، لهذا "التحول الإسلامي الكبير" هو الأقباط.

لن نعود إلى عشرات الاعتداءات التي اقترفت ضدهم خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى الآن، وتزايدت معدلاتها أخيرا، والتي تنبع خطورتها الحقيقية من كون مرتكبيها ليسوا "إرهابيين" ينتمون إلى (أو تحركهم) جماعات إسلامية، بل هم "أناس عاديون" تماما، وأحيانا من الجيران، وصل بهم الحال إزاء عمليات الشحن العقلي والنفسي التي ذكرنا بعضا من ملامحها، إلى اعتبار أن اضطهاد النصارى هو أمر محمود إن لم يكن واجبا دينيا.

ولن نعود إلى تهاون، إن لم يكن تواطؤ، السلطات في مواجهة حوادث الاعتداءات وعدم معاقبة مرتكبيها بصورة تردع تكرارها، بل وقيام السلطات باتهام المجنى عليهم كجزء من سياسات "التوازن"، أو الانتهاء من التحقيقات بعمليات "صلح" قميئة حفاظا على "الوحدة الوطنية".

لن نعود لنماذج سياسات التهميش والاستبعاد والإقصاء العديدة التي تكرر الكلام حولها، والتي يدل نفي الحكومة المتكرر لوجودها على انعدام الرغبة في مواجهة المشكلة وحلها، بل وعلى كون تلك السياسات تمارس مع سبق الإصرار والترصد.

لن نعود إلى نماذج المعاملة التمييزية (discrimination) الفاحشة التي تمارس عيانا بيانا، وفي حماية قوانين تستند إلى دستور عنصري المرجعية.

لن نعود إلى قرارات جمهورية أو أحكام قضائية عجيبة تضرب عرض الحائط بحقوق الإنسان والمواطنة أو بمواد دستورية تتشدق بالمساواة والحرية، أو حتى بالقوانين السارية، وتستند فقط إلى مادة معينة من الدستور.

لن نعود إلى أي من هذا فهو واضح ومعروف. خلاصة الأمر أن الأقباط، كنتيجة مباشرة لعملية التحول الإسلامي الكبير في العقود الأخيرة، قد أرجعوا إلى وضعية الذمية التي كانت قد ألغيت قانونيا منذ منتصف القرن التاسع عشر.

لك الله يا مصر!

هل يمكن إنقاذ مصر من خطر الفاشية الدينية؟

في ختام فصل سابق حول نجاح الإخوان في الانتخابات البرلمانية (نوفمبر ٢٠٠٥)، تساءلنا: "ما هو العمل الآن؟" وقبل محاولة الإجابة نبدأ ببعض الملاحظات.

أولا: ما أصدق المثل القائل "أول ما شطح نطح". فهاهي ديموقراطيتنا اليانعة تناطح الديموقراطية الفرنسية العريقة..

تشكيل الأحزاب في فرنسا حق دستوري، ويجري إشهار أي حزب جديد بمجرد "إبلاغ" السلطات. وهناك حوالي عشرين حزبا تغطي ألوان الطيف السياسي من أقصى اليمين حيث يقف "ميجريه" على يمين "لو بين" الذي يرأس حزب "الجبهة القومية"، إلى أقصى اليسار حيث يقف حزب "النضال الثوري" على يسار الحزب الشيوعي الفرنسي. ولكن الديموقراطية الفرنسية بجلالة قدرها تحظر قيام الأحزاب (أو الجمعيات) النازية لأن فلسفة النازية، القائمة على العنصرية وإقامة الدولة الشمولية الفاشية، بكل بساطة تتناقض مع "المباديء الجمهورية" للدولة وتمثل خطرا على نظامها.

أما في ديموقراطيتنا، حماها الله (أحيانا بمساعدة أعمال البلطجة والرشوة أثناء الانتخابات)، فإن جماعة الإخوان التي لا تقل خطرا في مبادئها عن النازية (فاشية عنصرية دينية، بدلا من العرقية)، تدخل الانتخابات بصورة علنية وتفوز بخُمس مقاعد البرلمان، برغم أنها ليست حزبا مشهرا ومن كونها محظورة بالقانون. وبرغم رفعها شعارات دينية فاقعة ورصد مئات الحالات التي قام فيها مرشحوها بترديد شعارات طائفية إرهابية (مثل تلك التي تدعو إلى "التخلص من الطاغوت والكفار المشركين" كما جرى أثناء حملة المرشحَين العزب مرسي ياقوت وجمال حشمت في البحيرة، أو هتافات "لا إله إلا الله، الصليب عدو الله" التي أطلقها أتباع المرشح الإخواني بدائرة محرم بك بالإسكندرية؛ حيث جرت "أحداث طائفية"..) فلم يخطر على بال لجنة الانتخابات التفكير في اتخاذ أي إجراء قانوني، متمسكة بشعار "لا أسمع، لا أرى، أتكلم كثيرا". بل إن أحد كبار الكتاب قد انزعج من الوضع لدرجة أنه راح يطالب أثناء الحَملة الانتخابية "بتفعيل

القـــانون الــذي يحظر رفع الشعارات الدينية" فاتحا أعيننا فجأة على أنه لا يكفي أن يصدر القانون في مصر، بل لا بد من فعل فاعل لكي يتم تفعيله!

ثانيا: لقد كان أهم أحداث الانتخابات الماضية هي تحالف الحزب الحاكم وإخوته الإخوانيين في تهميش، إن لم يكن القضاء على، أي تيارات سياسية أخرى، فلم تحصد مجتمعة سوى ٣% من المقاعد، مع التركيز بالذات على محاربـــة "التجمع" الذي كان، ولا يزال، الحزب الوحيد في مصر الذي يقف موقفا مبدئيا واضحا في فضح الإخوان وإيديولوجيتهم الظلامية. والحقيقة أن مـــا جرى لم يكن سوى حلقة جديدة من الجهود المشتركة التي دامت لثلاثة عقود بهدف القضاء على المجتمع المدني وكل ما يدعو للفكر المدني. ويكفي مـــراجعة الممـــاطلات التي مورست ضد حزب "مصر الأم"، لمجرد كونه "مدنـــيا"، إذ رفضـــت لجـــنة الأحـــزاب (التي يديرها الأمين العام للحزب الحاكم!!) الموافقة عليه، وأخيرا أيدت المحكمة الإدارية العليا القرار، استنادا إلى المادة الثانية من الدستور!

ثالـــثا: مجلـــس الشـــعب الجديد أصبح أغرب برلمان في العالم، حيث الحـــزب الحـــاكم و"الحـــزب المعـــارض" الرئيســـي (الذي هو ليس حزبا بالأســـاس!) يتنافسان ويتسابقان. لكن حتى إذا شابتها مشاكسات ومشاحنات، فهي منافسة بين "إخوة" (في الرضاعة) يلعبون على أرضية واحدة، مركزين علـــى المـــزيد مـــن إجراءات ومظاهر أسلمة المجتمع. وقد كانت البداية لا تخطـــئها العيـــن مـــع قرار العشرة أعضاء المعينين بالمجلس: وكأن التيار الإســـلامي الكاســـح ينقصـــه التمثيل فقد اشتملت القائمة على رئيس سابق لجامعـــة الأزهـــر (غير معروف باعتدال آرائه) الذي تم تعيينه رئيسا للجنة الشـــئون الدينـــية بـــالمجلس؛ إضافة إلى ذمي أهم مؤهلاته (طبقا لصحف الحكومة) أنه خبير في الفقه الإسلامي، وقد سبق أن نال جائزة فيه!

***

فـــترة الســـنوات الخمس لهذا المجلس (التي قد تقصر، بتدخل القدر أو بتأثـــير عوامل ليست في الحسبان...) من المتوقع أن تكون فترة "استقرار" هـــو، كالعـــادة، أقرب إلى الركود. مع التركيز على الهم الأساسي للحزب الحـــاكم، الـــذي هو البقاء في الحكم بأقل قدر من الهزات، والإعداد لما بعد الحقبة المباركية.

ويمكــن الزعم بأن ما سيجري بعدها قد لا يخرج عن أحد الاحتمالات التالية:

١ـ سـيناريو "الملا عمر المصري"، بناء على فرضية أنه من الصعب الوقوف في وجه "التسونامي" الإسلاموي الماضوي الذي لا بد أن يستمر في اندفاعه المدمر إلى التمام.

وبــدون محاولة لخداع النفس بالتمني أو الوهم أو الكذب، فلو قامت في مصــر اليوم انتخابات "حرة ونزيهة" تماما تحت إشراف دولي فإن حصول الظلاميــن بأشكالهم على أكثر من نصف المقاعد لا ينبغي أن يكون مفاجئا لأحــد. أمــا تلك الحسابات التهوينية التي تحاول إقناعنا بأن درجة تغلغلهم مبالغ فيها، فهي حسابات ساذجة أو مضللة عن عمد.

[فالحقــيقة التـــي لا مفر من مواجهتها هي أن الإنسان المصري يعيش داخــل شــرنقة مــتعددة الطبقات تشمل الأمية التي تستعبد نصف الشعب؛ والتدين الذي يتميز بالهلوَسة والنرجسية والسادية؛ والتعليم المعادي للتفكير، القائم على "الصم" والأحادية وانعدام القدرة النقدية والغش الجماعي ـ ناهيك عــن التعلــيم الديني الإقصائي الذي استشرى وتسرطن؛ والإعلام الدعائي الــذي يغســل الأمخــاخ ويكرس الأكاذيب عن طريق الإصرار والتكرار. وبالتالــي، وبدون أدنى نية للإساءة، فإن هذا الإنسان ـ الذي كان ذات يوم رائــد الحضارة العالمية ـ أصبح غير مؤهل لإقامة نظام ديموقراطي أول أسسه ومبادئه وشروطه "الحرية"؛ إذ لا حرية حيث العقل مستبعد أومستعبد، أو مغسول وممسوح].

وفــي هــذا الســيناريو، يتولى الحكم الإخوان وأتباعهم واستنساخاتهم، بصورة مباشرة أو عبر تحالف بينهم وبين بواقي وتوابع النظام الحاكم...

ومــع الإمساك بزمام الحكم سيقومون بتنفيذ برنامجهم المعلن والواضح بلا لبس ولا غموض. ولا يحتاج المرء للنبش في دفاترهم القديمة أو التقول عليهم بما لم يقولوه أو اتهامهم بما لم ينفوه. فالكل يعرف؛ وإليك هذا المثال:

عــبد الرحمن واحد، الرئيس الأسبق للجمهورية الإندونيسية، فهم جيدا الإيديولوجــية الســلفية والوهابــية، التي لا تختلف عن تلك الإخوانية. وفي محاولة لفضحها ومقاومتها أسس منظمة "الحرية للجميع" غير الربحية. يقول عــن أتباع تلك الإيديولوجية: "(إنهم) يبررون وحشيتهم عن طريق شعارات مــن عينة "الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه"، ويسعون إلى ترهيب وإخضاع كل

من لا يشاركهم في آرائهم المتطرفة بغض النظر عن الجنسية أو الدين". ويضيف أن أهدافهم "تشمل ادعاء العودة إلى كمال الإسلام المبكر كما مارسه السلف الصالح؛ بناء مجتمع يوتوبي (وهمي) مؤسسٍ على تلك المباديء السلفية عن طريق فرض تفسيرهم للشريعة الإسلامية على كافة مكونات المجتمع؛ القضاء على الأشكال المحلية الأخرى من الإسلام بدعوى الأصالة والنقاء؛ تحويل الإسلام من إيمان شخصي إلى نظام سياسي استبدادي؛ إقامة خلافة إسلامية شاملة تحكم طبقا لقواعد الإسلام السلفي المتشددة وتمتد من المغرب إلى اندونيسيا؛ وفي النهاية إخضاع العالم كله تحت سيطرة أيديولجيتهم المتطرفة". ويصف استراتيجيتهم بأنها "في الغالب بسيطة ولكنها بارعة. فهم يسرعون في الالتفاف بعباءة الإسلام ونعت خصومهم بالكفر وبالتالي تمهيد الطريق لذبح (حتى) المسلمين غير الأصوليين (..) وإذ هم توسعيون بالطبيعة، فإنهم يبحثون عن نقاط ضعف أو فرص للضرب في أي وقت أو أي مكان، في سبيل التقدم نحو أهدافهم الاستبدادية". (راجع مقالته في الوول ستريت جورنال ــ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥).

المهم أن ما سيحدث في هذا السيناريو من مصائب ومجازر يسهل تخيله، بناء على السوابق التاريخية المعروفة. كما أنه ليس من المتوقع حدوث تدخل دولي إلا إذا أصبحت مصر قاعدة للإرهاب (بالفعل، وليس فقط بالفكر كما هي الآن)، أو إذا زادت المذابح عن "حد معين"...

لكن كما تعلمنا مواعظ التاريخ، فصحيح أن الشعوب تنال ما تستحق وتدفع ثمن اختياراتها، حتى وإن كانت عن جهل وتضليل؛ إلا أنها بعد فترة (تطول أو تقصر) من المعاناة ربما تأخذ الدرس وتحاول أن ثور لتخرج إلى النور. وعندما تخرج، فإنها ستعرف جيدا قيمة الحرية وكيف تحافظ عليها ضد أعدائها.

ومن ناحية أخرى هل يمكنها الخروج بسهولة؟؟ ولنا في الحالة الإيرانية هذا الدرس:

عاد صاحبنا ليزور إيران في منتصف الثمانينيات. وعند لقاء صديق قديم، لم يكن هناك مفر من سؤاله عن تغير الأحوال بين ما قبل وما بعد ثورة الخوميني التي كان قد مضى عليها ستة أعوام. وفي أسلوب الحكمة الذي يشتهر به الإيرانيون تنهد الرجل وتلفت يمنة ويسرة، فالحيطان لها

آذان، قبل أن يقول بصوت هامس: "أيام زمان، كنا نشكو الشاه للإله؛ أما اليوم فإلى مَن نشكو الإله؟" لقد لخص هذا القول البليغ مدى كراهية الشعب لحكم الملالي بعد اكتشاف حقيقتهم؛ لكنه، في نفس الوقت، يقف عاجزا أمام أولئك الذين لا يتورعون عن ارتكاب أي شيء في سبيل بقائهم في الحكم. ومع توالي الأيام، لم يزد الشعب الإيراني إلا كراهية لهم. ولكنهم يلجأون إلى استجداء المشاعر القومية عن طريق افتعال الأزمة النووية لضمان التفاف الشعب حول حكامه بدلا من الثورة عليهم والتخلص منهم.

العبرة من هذا الاستطراد هي أن الخروج من براثن نظام فاشي ديني ليس بالسهولة التي يمكن تخيلها، ولابد من دفع الثمن، دماء وخرابا.

٢ ـ سيناريو "مُشَرَّف المصري" وهذا يختلف عن قيام الجيش بانقلاب شبيه بحركة الضباط الأحرار، الذي لم يعد يسمح به الزمن؛ إضافة لانعدام فرص العمل السري (..). وفي هذا السيناريو، قد يضطر الجيش بعد انتشار حالة من الفوضى والتخبط إلى النزول للشارع وتولي الحكم بصورة مباشرة لفترة تطول أو تقصر حسب الظروف.

٣ـ سيناريو "أتاتورك المصري" حيث يتولى حاكمٌ مستنيرٌ، واضحُ الرؤية وقوي (ليس بالضرورة ديكتاتورا) ليقوم بقيادة تيار تنويري يبدأ بتحجيم التيار الديني وفصل الدين عن الدولة. وبعد فترة إعادة تأهيل للعقل المصري، عن طريق تعليمٍ (يشمل محو الأمية تماما) وإعلامٍ جديدين تماما، تدوم عقدين أو ثلاثة؛ أي ما يكفي لتنشئة جيل جديد، تتجذر خلالها مباديء الحرية والعلمانية، يمكن للديموقراطية الحقيقية أن تنبت وتترعرع. وفقط بعدها يمكن السماح بتواجد تيار سياسي يدعو لأخلاقيات "مدنية ـ دينية" إزاء قضايا المجتمع، لكن ليس بهدف إقامة حكومة ذات مرجعية دينية.

والنموذج التركي ماثل أمامنا حيث أصبحت العلمانية من القوة والتجذر بعد ثمانين سنة من إرساء قواعدها، وبفضل حراستها على يدي الجيش، إضافة لدواعي ومتطلبات دخول الاتحاد الأوروبي، لدرجة تسمح للنظام السياسي بالقدرة على تحمل وجود حزب العدالة والتنمية الذي يقوده طيب رجب أوردوجان بدون حدوث ردة خطيرة. (...وإن كان الأمر مازال لم يحسم تماما؛ فالإسلاميون، والحق يقال، لديهم مقدرات هائلة على الالتفاف والالتواء).

***

لكن هناك احتمال آخر يمكن أن نطلق عليه "فولتير المصري": وهذا ليس سيناريو بديل كغيره؛ إذ يمكن حدوثه بالتوازي. وفيه يقوم المفكرون التنويريون كجماعة ــ في غياب شخصية "فولتيرية" ــ بالدور الذي لعبه التنويريون في التمهيد للثورة الفرنسية وتغيير شكل المجتمع الفرنسي.

لكن الواقع المؤلم هو أن التيار التنويري ــ وخصوصا بعد الضربات المتلاحقة التي نالها ــ أضعف من أن يقدر على إعادة تشكيل مصر المستقبل. بل إن مجرد حصوله على ٥ ــ ١٠% من المقاعد في انتخابات "حرة ونزيهة" ذات مشاركة شعبية عالية (وبالقائمة النسبية) هو أمر يصعب تصوره.

ومن ناحية أخرى، ربما لهذا السبب بالتحديد (إدراك الضعف)، قد يجد أنه مضطر لدخول معركته السياسية وظهره إلى الحائط (الإخوان أمامكم والنظام الحاكم وراءكم)؛ وأن يخوضها بإصرار، في سبيل إنقاذ مصر، مع التحلي بشيء من الواقعية والتواضع في الأهداف التي يجب أن تركز في المدى القريب على إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وكاستراتيجية، لا مفر من الابتعاد عن التشرذم، ومن التجمع في جبهة للعمل المشترك، ولتكن تحت عنوان "الجبهة التنويرية لإنقاذ مصر من خطر الفاشية الدينية"، تضم الأحزاب "المدنية" ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين والمفكرين التنويريين العلمانيين والليبراليين والتقدميين ممن يتحدون، حتى لو اختلفت آراؤهم واجتهاداتهم في أمور أخرى (مثل النظام الاقتصادي)، في هدف أساسي هو: "فض التشابك بين الدولة والدين، دستوريا وقانونيا وسياسيا وتعليميا وإعلاميا".

ندعو لأن تقوم إحدى المنظمات المعنية بدور ريادي نحو تشكيل هذه الجبهة وعقد اجتماع تأسيسي لها بأسرع ما يمكن، تناقش فيه أهدافها التفصيلية وبرنامج عملها.

هل هذا الحلم المتواضع بعيد المنال؟

حول رتق الأزياء الدستورية

مبادرة الرئيس مبارك التي أعلنها في فبراير ٢٠٠٥ بشأن تغيير دستوري محدود من أجل انتخابات رئاسية "تعددية" هي أمر يستحق الاهتمام.

***

دستور مصر الحالي تم إعداده في ١٩٧١ على يد "ترزية قوانين" لديهم قدرات على تفصيل القوانين والدساتير على المقاس وحسب الطلب، وذلك ببراعة وابتكارية لا تقل عن براعة وابتكارية مشاهير مصممي الأزياء، مع الفارق أن هؤلاء المصممين ينتجون عادة ملابس تتميز بالجمال والأناقة ـ حتى وإن اختلط هذا بالغرابة ـ بينما تتميز منتجات أولئك الترزية بالقبح والتلبيخ. ثم جرى تعديل "موديل" الدستور و "مقاساته" في ١٩٨٠. وبالإضافة إلى كل شيء، فإن هذا الدستور لم يعد يتماشى حتى مع الواقع، بصورة تجعل النتيجة لا تختلف عما يحدث إذا ارتدت سيدة ترهلت بفعل عوامل الزمن والإهمال ثوبا يليق بهيفاء رقيقة، أو إذا جازفت سيدة مجتمع محترمة بارتياد حفل استقبال وهي ترتدي ثوبا للمرحومة جدتها، نسي الأهل في غمرة الأحزان إهداءه للمعوزين.

لكن بعد أن عشنا ربع قرن تحت إصرار مزمن، بإسم الاستقرار والثبات، على رفض أي محاولة لتغيير الدستور أو تعديله، وجدنا أنفسنا فجأة أمام محاولة رتق أحد ثقوب الثوب (وما أكثرها) بصورة مستعجلة. وحدث هذا بعد أسابيع قليلة فقط من القول بوضوح باتر أن مثل تلك المحاولات باطلة ومضرة.

على أي حال، لا يهمنا ماذا أدى لهذه المبادرة. ولن نشارك خبثاء القوم شكوكهم حول توقيتها المفاجيء، وادعاءهم بأن هذا "الثقب" بالذات قد اتسع بفعل عوامل "الشد" و "الضغط" من الخارج ومن الداخل مما يجعل الثوب في طريقه للتفتق، بصورة لا ينفع معها حتى ارتداء "حجاب" أو "عباءة"؛ وهذا، بالطبع، مما لا يتماشى مع حشمتنا التي تقتضيها قيمنا وخصوصيتنا، ولذا فمن الواجب عمل شيء، وبسرعة.

ولـن نشـارك الخبـثاء الآخرين شكوكهم حول النيات الحقيقية وراء الرغـبة الدستورية المفاجئة، وما إذا كان الأمر لا يعدو كونه محاولة لتحييد المناكفين والحاسدين عن طريق سلبهم من أحد تلاكيكهم الفارغة حتى "يحلوا عـن يـافوخ الحكومة"، أو ما إذا كان مجرد محاولة بارعة لتسهيل عملية توريث الثوب (والحكم) بصورة تليق بصاحبة ثوب محترمة مثل مصر.

***

لكن مازالت لنا بعض التعليقات والتساؤلات:

ـ سنتغاضـي عن قصائد المديح التي اندفع شعراء الغبراء الإعلاميين فـي تدبـيجها حول هذه "المبادرة التاريخية غير المسبوقة"، وإن كنا نلاحظ توصـيفها إعلامـيا باعتبارها "قرارا" رئاسيا بتعديل الدستور، اتُخذ "لصالح الشعب"؛ بينما من المفترض أن يكون، على الأقل من الناحية الشكلية مجرد "طلـب" موجـه إلـى مجلـس الشعب، للقيام بإعداد اقتراح بالتعديل يطرح للاسـتفتاء الشـعبي، ويحـتمل ـ نظريا ـ القبول أو الرفض. وبعيدا عن الشـكليات، فهـذا التوصـيف يشي بالفكر الأوتوقراطي الأبوي الذي يقف وراءه، كمـا يؤكد أن مؤسسة الرئاسة ترفض الاعتراف بإمكانية الاستجابة "لمطالب" من أحد، ويؤكد أنها هي التي بيدها دفع، أو الوقوف في وجه، أي إصلاح، مهما كان.

ـ سـنفترض توافـر النيات الحسنة عند إعداد تفاصيل وضع المبادرة الدستورية موضع التنفيذ، فلا ينتهي الأمر باتساع "الثقب" بدلا من رتقه؛ وأن كل "الضمانات" ستتخذ في سبيل القيام بحملات "انتخابية" حقيقية تطرح فيها أمام الشعب، الذي يفترض أنه "مصدر السلطات" (بضم السين وتسكين اللام، ولـيس بفـتحهما)، اختـيارات مختلفة عبر برامج والتزامات محددة، وعدم الاكتفاء بالعموميات من عينة مقولة "أحد المرشحين المحتملين" بأن برنامجه "معـروف مـن الشعب، إذ يجري تنفيذه منذ عشرين سنة". ثم نتساءل عن توافر فرصة حقيقية لأن يجد كافة المرشحين الفرص "المتكافئة" خلال إعلام "محايد" لعرض برامجهم والدفاع عنها.

ـ نـتفهم بالطبع تأكيد "الخبراء" بأن الانتخابات الرئاسية ستجري "في يـوم واحد"، حرصا على "نزاهتها". لكن أحدا لا يتطرق إلى ضرورة النص فـي القـانون المعدل على إجراء انتخابات "إعادة" بين المرشحين الحاصلين علـى أعلـى النسب في حالة عدم حصول أحد على نسبة "خمسين بالمائة".

لمــاذا لا يخطر هذا على بال أحد؟ هل لأن المطلوب، والمتوقع، هو مجرد الـنزول بنسب الفوز من "التسعة وتسعين بالمائة" الحالية إلى تسعين بالمائة "فقـط" باعتبار أن هذا هو غاية المراد في المرحلة التاريخية الحالية من هذه المـبادرة التاريخـية التـي هـي جـزء من مسيرتنا التاريخية الممتدة إلى مالانهاية؟

ــ كيف ستُمول الحملات الانتخابية؟ هل هناك نية لتقديم تمويل حكومي لكـل مرشح بناء على عدد الأصوات التي سيحصل عليها (مثلا "جنيه لكل صوت")؟ وهل هناك أدنى إمكانية لأن تقف أجهزة الحكم المحلي والمركزي "على الحياد" بين المرشحين، بدلا من تجنيد الإمكانيات لخدمة مرشح الحزب الحـاكم؟ وهـل سـتقبل مراقـبة محايدة، داخلية ودولية، دون التمحك في إدعاءات السيادة؟

ــ ما هي العلاقة بين الانتخابات "الرئاسية" وما سيلي ذلك من انتخابات "برلمانـية" (مجلـس الشـعب)؟ لنشرح هذا التساؤل: ما العمل إذا حدث ــ نظـريا علـى الأقل! ــ أن نجح في الانتخابات الرئاسية مرشحٌ ذو برنامج معيـن، وبعـد ذلك حصل على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية حزبٌ ذو بـرنامج مخـتلف؟ هل سنجد أنفسنا أمام رئيس التزم أمام الشعب ببرنامج، يحكم البلاد عن طريق حكومة تنتمي لحزب التزم أمام الشعب ببرنامج آخر، (وهذا أمر قابل للحدوث خصوصا وأن فترة الولاية هي ست سنوات رئاسيا وخمـس سنوات نيابيا). ما العمل عندئذ؟ أم أن "كله عند المصريين برامج"، وأن الأمر في النهاية ليس سوى تمثيلية هدفها فض "المجالس" والتباهي أمام الخواجـات (بل وأمام الإخوة العراقيين والفلسطينيين والأفغانيين) بأن أحدا ليس أفضل من أحد، وأن مصر تعيش أزهى "مظاهر" الديموقراطية؟

ــ مـا العمـل إذا لجأ مرشحون رئاسيون متنافسون إلى تهييج الغرائز الدينـية الفجة للشعب، بل واستندوا إلى شعارات من عينة أن ذاك "الدين" أو تلـك "الأيديويوجـية" هي "الحل"، خصوصا وأنه ليس في القانون ما يحظر مـثل تلك الأساليب التي تكررت في كافة الانتخابات البرلمانية السابقة بدون أن يـرفع أحـد أصـبعه بالاعتراض؟ بل ما العمل إذا تقدم مرشح رئاسي بـبرنامج يقوم على تحويل مصر إلى دولة خلافة، بصورة أو بأخرى؛ وما يتبع ذلك من إجراءات منح "فئة" من أهلها صفة "الذمية" بصورة قانونية (أي بمـا يـتعدى الصـفة الواقعية de facto الحالية)؟ لا تقولوا لنا أن هذا غير

ممكــن لسبب أو لآخر، فالحقيقة هي أن الدستور المهلهل الذي نحاول رتق أحد ثقوبه يستند إلى الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع وبكونهــا، بالتالــي، أســاس نظام الحكم؛ وطبقا لهذا الدستور فمن حق أي مرشــح أن يــتقدم للانتخاب بناء على برنامج كهذا. أكثر من ذلك: إذا نجح مــثل هــذا المرشح بصورة "ديموقراطية" بناء على برنامجه، فما العمل؟ لا تقولوا لنا، مرة أخرى، أن هذا لا يمكن أن يحدث! فقد حدث، بل وفي أعرق الديموقراطــيات الغربية: هل نسينا أن هتلر قد جاء إلى الحكم عبر انتخابات ديموقراطية حقيقية، ثم غير الدستور وفعل بعدها ما فعل؟

ــ هــل هــناك فرصة لأن ترى مصر، لأول مرة في تاريخها، "رئيسا ســابقا" على قيد الحياة، يتمتع بحياته كأي مواطن؟ لن يحدث هذا بالطبع إلا إذا قرر الرئيس مبارك عدم ترشيح نفسه، فهل هذا أمر وارد؟

الخ الخ

* * *

المهم الآن هو التساؤل حول الاحتمالات المستقبلية بعد هذه المبادرة:

ــ أولا: أن تــتوالى "الإصلاحات الدستورية" بالمعدل الحالي، أي مرة كــل ربع قرن. وبهذا ــ وبافتراض أن كل الإصلاحات تسير للأمام وليس "للخلــف" ! ــ نجد أننا نحتاج لحوالي ألف وخمسمائة سنة لكي يكون لمصر نظــام دستوري متحضر يضارع دستور أمريكا أو فرنسا أو اليابان. (قد لا يكــون لهذا أهمية في دولة عريقة القدم مثل مصر لديها الوقت كل الوقت، ولا تحب الهرولة).

ــ ثانــيا: أن يســبب هذا "الرتق" ازدياد تفسخ "الثوب" (أو ــ في مثال آخــر ــ يشكل ثقبا في "سد" الاستقرار، تندفع بعده المياه فينهار بصورة لا يتوقعها أحد) ويحدث في مصر ما لاتحمد عقباه؛

ــ ثالــثا: أن يتقدم مرشح رئاسي جريء منتهزا هذه الفرصة التاريخية فــيقول للشــعب بصــراحة ووضوح أن أساليب رتق ثقوب ثوب مهلهل لا تجــدي كثــيرا، (أو ــ في مثال آخرــ إذا كان لديك مبنى من عشرة أدوار آيل للسقوط، فالأجدى من دهان أحد النوافذ هو العمل على إصلاح أساساته بصــورة شاملة)؛ وأن خروج مصر من نفق التخلف لن يتحقق إلا بعد البدء بعمــل دســتور مدنــي متحضر يلتزم بالمعايير العالمية؛ وبالتالي فإن أول مهمــات هذا المرشح، إذا انتخب، ستكون العمل على تكوين جمعية تأسيسية

تقــوم، بعــيدا عــن مشاركات "الترزية" إياهم، وبمساعدة خبراء دستوريين دوليين، بتولى هذه المهمة الحيوية.

نحلــم، بالطبع، بحدوث الاحتمال الأخير. لكن بينما لا نظن أن الرئيس مــبارك يمــيل بطبعه لمثل هذه الأدوار، فإننا نعلم أنه، إذا شاء، قادر على تســهيل عملية الانتقال. هل يفاجئنا بمبادرة حقيقية يتذكرها له التاريخ كنقطة تحول حاسمة؟

***

عند مراجعة هذا المقال ساعة إعداد الكتاب اتضح أن معظم التساؤلات كانت ومازالت في مكانها وأن التمني بمفاجأة مبادرة حقيقية كان وهما...

٥ ـ القَبَط وهمومهم

همي كبير، لكن جارتي طرشا
كل ما أشكي لها، تضحك وتغشا

(مثل شعبي)

ليسوا أقلية !!

نشــرت الصحف المصرية مؤخرا [1] تصريحات منسوبة إلي الدكتور فتحــي ســرور رئــيس مجلس الشعب قيل أنها جاءت ردا علي قرار من الــبرلمان الأوروبي بشأن أوضاع حقوق الإنسان في مصر. ولن نحاول هنا مناقشــة القرارات ولا تفاصيل رد د. سرور عليها، لكن يهمنا منه فقط قوله بــأن "الأقــباط ليسوا أقلية" في مصر، ذلك لأننا نعتقد أن هذا شعار وتعبير جديد مرشح لأن يكون ذا مستقبل باهر.

وقــد مرت الشعارات "التاريخية" المتعلقة بالأقباط في العصور الحديثة بمراحل نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولي بدأت مع ثوة ١٩١٩ حيث كان الشعار السائد هو "الدين لله والوطــن للجمــيع". وقد استقر هذا الشعار لفترة من الزمن في الضمير الوطني، ثم تواري تدريجيا في طي النسيان وانتهي به الأمر لأن يتحول في التطبيق، في أيامنا هذه، إلي: "الدين للمتاجرة والوطن لأهل الجنة".

وفــي مرحلة تالية، أصبح الشعار المرفوع هو "الوحدة الوطنية". ولكن هــذا بدوره أخذه التآكل وانتابه الكلل بل وأصبح من يسمعه يُصاب بالملل؛ وكــاد يقتصــر دورُه أخــيرا علي أن يكون شعارا جنائزيا يُرفع في وقت المصــائب، أو يُستخدم كنوع من الساتر الدخاني الذي قد يساعد علي حجب الحقائق أو كرادع لمن تسوّل له نفسُه أن يقترب منها؛ كما يجري استدعاؤه أحيانا، وبصورة ميكانيكية، في مناسبات الأعياد.

وفي المرحلة الثالثة، انتشر شعار "الأقباط هم جزء من النسيج الوطني" للشــعب فــي مصــر. وقد اخترع هذا الشعار "الأستاذ"، صاحب التعبيرات الــبراقة التي كثيرا ما يعجز الناس، وأحيانا المؤلف نفسه، عن ادراك كنهها الحقيقي. وبعد صدور هذا الشعار راح الأقباط يضربون أخماسا في أسداس فــي أســباع في أثمان في أتساع في أعشار، من أجل فهم حقيقة أوضاعهم الجديــدة بعــد أن أصبحوا "جزءا من النسيج". ووصل الأمر بهم إلي نسيان مشــاكلهم و "همومهم" ومتاعبهم؛ فكيف، بالله عليك، يمكن لنسيج محترم أن

(١) لا يهم متى نشرت الصحف ذاك التصريح، فهذه المقولة حول الأقلية تتكرر دائما.

يـــتذكر قرارت أو أوضاعا "همايونية"، وكيف يمكن لنسيج متحضر أن يتكلم عـــن استبعاد من وظائف زائلة، أو عن تهميش مجتمعي أو سياسي الخ الخ. ومـــن ناحية أخري، بدا منظر الأقباط عبيطا ومضحكا عندما راح الكثيرون ممـــن يُفـــترض أن يكونوا شركاءهم في النسيج الوطني يؤكدون أنهم ليسوا جزءا من أي نسيج لأي وطن لأن شريكهم في الدين، حتي لو كان من بلاد واق الـــواق، هو أقرب إليهم من شريكهم في الوطن. علي أي حال، يبدو أن النسيج قد تعرض للتهرؤ، ربما نتيجة ركنته في دولاب ملابس تسكنها العثة التكفيرية.

واليوم يبدو أن المسرح أصبح مُهيأ لبزوغ شعار جديد؛ ومن هنا كانت أهمية مقولة أن "الأقباط ليسوا أقلية".

ومـــنذ خـــروجه إلي النور منذ شهر، انهمك الأقباط، وغيرهم ممن قد يهمهـــم الأمـــر، فـــي التفكير العميق والنقاش الجاد، منتهزين فرصة اتساع الهامش الديموقراطي في بيوتهم وقعداتهم الخاصة، من أجل سبر أغوار هذا الشعار ومعرفة ما قد يؤدي إليه في المستقبل.

وبقدر علمنا فقد انقسم الناس حوله وتفرقوا إلي عدة اتجاهات:

مجموعة الاتجاه الأول يبدو أنها عجزت فهم المدلولات الحقيقية للشعار فراحـــت تتصـــور أنـــه ربما كان يرجع إلي "نقص في المعلومات". ويرد الـــبعض علـــي ذلـــك بأنه حتي وإن كان يصعب الحصول علي إحصائيات "دقـــيقة" عـــن تعـــداد الأقباط في البلاد، فليس من العسير ـــ علي الأقل – ملاحظـــة أن مجلـــس الشعب الموقر ليس فيه سوي عضوان "منتخبان" من الأقباط (أحدهما موظف حكومي بدرجة وزير) من بين ٤٤٤ عضوا. وحتي إذا أضيف إليهما أعضاء ثلاثة معينون بقرار جمهوري (لم يسمع أحد عنهم أو منهم كثيرا، باستثناء البرنامج السياسي الذي أطلقته نائبة محترمة من بين الـــثلاثة والـــذي يقـــول بـــأن "شرب الخمر حرام في المسيحية كما هو في الإسلام"؛ وهو برنامج خطير، لو خلصت النيات في تطبيقه لفاقت آثاره آثار العولمـــة والكوكبة وحرب العراق مجتمعة)؛ حتي لو أضيف هؤلاء الثلاثة، فـــالمجموع لا يحتاج عادة لدراسات رياضية عالية لإدراكه (وإن كان بعض الخبـــثاء يـــزعمون أن عضوا منتخبا من الأقباط قد سُحبت عنه العضوية، بـــتهمة ازدواج الـــولاء، بالـــتحديد حتي لا يزيد العدد الكلي عن أصابع اليد خمسة وتتعقد الأمور رياضيا).

ولكـــن أنصار هذا الإتجاه يردون بأن العدّ هو بالطبع سهلٌ يسير، ولكن حســـاب النسبة الي مجموع الأعضاء (التي يقول خبراء الرياضيات أنها لا تزيد إلا قليلا عن واحد بالمائة) ثم استنتاج أنها تشكل "أقلية" ضئيلة، هو أمر آخر...

ونحـــن بالطبع لا نقبل كلام أتباع هذا الاتجاه بسبب شبهة تطاولهم علي القدرات الرياضية لكبار المسئولين بهذه الطريقة، كما أننا لا نري فيما ذهبوا إليه ما يفسِّر ويشرح بصورة شافية.

وتذهــب المجموعة الثانية في اتجاه آخر وتقول أن الأمر في الحقيقة لا يَحـــتمل كـــثرة تؤيـــل، فـــإن لم يكن الأقباط "أقلية"، فلا بد أنهم قد أصبحوا أكثرية! ويزعم البعض منهم أن الدكتور سرور ربما صار يعتقد أن الأقباط أكـــثرية لأنـــه عندما يتوجه إلي المقر البابوي للتهنئة بالأعياد فإنه يفاجأ بأن "أكثرية" من يقابلونه هناك هم من الأقباط!

ويـــتمادي بعض أنصار هذا الاتجاه ليقولوا (همسا بالطبع) أن الدولة قد أجـــرت إحصـــاء سريًا منذ فترة قريبة تبين منه أنه، بفضل صلوات زيادة النســـل التي يرفعها الأقباط في أوقات فراغهم، قد أصبحوا أغلبية مؤكدة في مصر تزيد عن نصف التعداد الكلي. ويتمادي أصحاب هذه المزاعم فيقولون أن الدولـــة تضع علي الخبر "إناء فخاريا كبيرا" لأنها لا تعرف كيف تتعامل مـــع الوضـــع الجديـــد، وهي ترتبك عندما تتخيل كيف أنها ستفاجأ بأوضاع غريبة مثل أن الأقباط (وقد أصبحوا أكثرية) سوف يطالبون بتغيير الدستور والقوانيـــن لتنقيتها من كافة المواد الماعدية للقبط، وبيتولي أكثر من نصف مناصـــب المحافظيـــن ورؤســـاء المدن ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات ومناصـــب السلك القضائي والدبلوماسي والإعلام وأمن الدولة وغيرها من الأجهـــزة الحساسة وغير الحساسة، حيث يتراوح النصاب الحالي بين صفر وواحـــد في المائة؛ وإنهم ربما يحاولون ذات يوم غزو مقر الرئاسة نفسه أو علـــى الأقـــل غـــزو هيـــئات التدريس في الجامعات وخاصة كليات الطب (وبـــالذات أقسام أمراض النساء ...) المحظور عليهم دخولها حاليا؛ وسوف تفاجـــأ الدولـــة بأن الأقباط ينوون بناء مائة وعشرين ألف كنيسة في ربوع الـــبلاد (لتتســـاوي مع عدد المساجد)، بغير قرارات جمهورية وعلي حساب الدولـــة، وما سوف يؤدي إليه هذا المشروع الهائل من نقص حاد في مواد البـــناء وارتفاع في الأسعار، إضافة إلي ما قد يحدث من تضاعف للضجيج

عندما تنافس أجراس هذا العدد من الكنائس ميكروفونات المساجد، بل وكيف أنهم قد يطلبون التركيب الفوري لأجراس في كل شارع وكل حارة كإجراء مؤقــت لحين الفراغ من بناء العدد المذكور من الكنائس؛ كما ستفاجأ الدولة بمحاولـــة البعض تكوين أحزاب سياسية (محظورة طبعا) شعارها "المسيحية هي الحل"؛ كما ستفاجأ الدولة بأن الأقباط (وقد أصبحوا أكثرية) لن يسمحوا بـــأن تســـتمر الأوضـــاع الحالية في الإرسال الإذاعي والتلفزيوني للبرامج الدينـــية، ولذلـــك ســـوف يصــــرّون علي مضاعفة الأوقات المُخصصة لهم خمســـمائة أو ســـتمائة مـــرة لإحداث نوع من التوازن، وطبقا لهذا فسوف تُخصـــص موجـــة إذاعية لقراءة الإنجيل، وسوف تُقطع كافة البرامج، مهما كانـــت أهميتها، لتُقرأ صلوات "الأجبية" علي الهواء مباشرة سبعة مرات في الـــيوم، وســـوف يُطلق قمر صناعي لبث ونشر التعاليم المسيحية ولتحسين صـــورة المســـيحية فـــي العـــالم العربي؛ وقد يُضطر التليفزيون إلي تقديم تمثيلـــيات دينـــية وفوازير تُسلّي الأقباط في صياماتهم التي تغطي أكثر من أربعـــة أشـــهر في السنة؛ وسوف تُضطر الدولة إلي عمل مسابقات عالمية لتحفيظ الإنجيل توزع جوائزها عبر احتفالات رئاسية الخ.

إنـــنا بالطـــبع لا نوافق أصحاب هذا الاتجاه فيما يذهبون إليه من شطط لـــيس فقـــط لأننا نخشي علي أوضاع الأمن العام من جراء ما قد ينتج عن ســـريان مـــثل هذه الإشاعات، بل لأننا نري أن حصول الأقباط علي حقوق بديهـــية فـــي المواطـــنة وفي المساواة التامة وبدون أدني تمييز في الحقوق والواجـــبات والمشـــاركة السياســـية هو أمر حتمي، لا يتصل بنسبتهم إلي إجمالي السكان وهل هي النصف أو أكثر، أم هي الخِمس أو السُدس أو حتي الثمـــن؛ وأن هـــناك حاجـــة حيوية للتفكير في الأمور بمنطق القرن الواحد والعشرين وليس القرن الهجري الأول.

وتـــري مجموعـــة الاتجاه الثالث أن أحدا من الآخرين لم يفهم شيئا في الواقـــع. فـــبعد المصـــادقة علي اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بات واضحا ضرورة إحداث تغييرات تحديثية جذرية للنظام؛ وفي هذا الصدد فلا مفـــر مـــن تغيير لغة الخطاب تماما وابتكار صيغ عقلانية جديدة قابلة للفهم بواســـطة الأوروبيين ذوي العقلية العلمية التي لا تحب التهريج أو الشعارات العاطفية.

ومـــن هنا أهمية هذا الشعار الجديد بسبب الخلفية العلمية التي اكتشفوا

أنهـــا تقف وراءه. وهم يُقدّمون تحليلا قد يبدو عويصا ومعقدا بعض الشيء يستند إلي فكرة رياضية يعرفها طلاب الثانوية العامة (علوم ورياضة) تدور حـــول وجود نوعين من الأعداد: ما يطلق عليها الأعداد "الحقيقية" والأعداد "التخيلـــية"، حيـــث وحـــدة الأعداد الحقيقية هي "الواحد" بينما وحدة الأعداد التخيلـــية هـــي "الجذر التربيعي لناقص واحد". وطبقا لهذا المفهوم الرياضي فـــإن قـــيَم الإعداد من هذين النوعين تتغير (بيانيا) علي محورين متعامدين يـــتقاطعان عـــند نقطـــة الصفر؛ فيمكن مثلا أن تتغير الأعداد الحقيقية علي المحور الرأسي إلي أعلي وقد تصبح بالسالب إلي أسفل (تحت نقطة الصفر) بيـــنما تتغـــير الأرقام "التخيلية" علي المحور الأفقي إلي اليمين، وقد تصبح بالسالب إلي اليسار من نقطة الصفر.

ومن بين الخواص الهامة لهذا المفهوم الرياضي هو استحالة جمع هذين النوعيـــن مـــن الأعـــداد معـــا، فيستحيل أن نقول مثلا: [خمسة من الأعداد "الحقيقية" زائد ثلاثة من الأعداد "التخيلية" يساوي ثمانية].

الســـر إذن وراء هـــذا الشـــعار (العقلاني) العلمي الجديد – هكذا يقول المـــتفذلكون مـــن أصحاب هذا الاتجاه – أن القبط هم في الواقع فئة (ذميّة) "تخيلـــية" ولذلـــك فببســـاطة شـــديدة لا معني ـــ رياضيا – لتحديد أعدادهم "الحقيقـــية" وحسابها مع غيرهم من المواطنين "الحقيقيين". فهم، إذن، ليسوا أقلية أو أكثرية أو أي شيء علي الإطلاق!

وبهذه التفسير الذي يزعم اصحابُه أنه عبقري، يمكن فهم "عجز" أجهزة التعبئة والإحصاء حتي الآن عن معرفة تعداد الأقباط وهي التي تعرف تعداد كـــل شيء في مصر حتي الحمير والبغال التي تجر عربات الكارو. ويمكن تفهـــم "عـــذر" الدولـــة في العجز عن وضع أقباط في مناصب "حقيقية" في الدولة.

وهكـــذا أيضا سيكون من السهل اليسير إقناع الخواجات العقلانيين (إذا كـــان الأمـــر يهمهـــم حقا)، وبدون داع للتمحك بالحجج الباليَة حول "رفض التدخل في الشئون الداخلية"، بأن حقوق الإنسان والمواطنة مطبقة تماما ... علي كافة المواطنين الحقيقيين.

ويمضـــي أصـــحاب هـــذا الاتجاه في تفلسفهم وسفسطتهم فيصلون إلي استنتاج يرونه منطقيا وهو أن الانتخاباب النيابية القادمة التي يتحدث الجميع عـــن قـــرب حدوثها بعد حَل المجلس الحالي، سوف تكون انتخابات حقيقية

لمرشحين حقيقيين علي قوائم حقيقية ولذلك فإن الحزب الوطني الديموقراطي المتربع علي الحكم منذ خمسين عاما، في استنساخات مختلفة، لن يكون في وسعه التقدم بمرشحيين من فئات "التخيليين"؛ بالضبط مثلما فعل في انتخابات ١٩٩٥ وفي كل انتخابات المحليات.

***

وهكذا بعد أن حاولنا أن نعرض بأمانة تأملات القوم بمختلف اتجاهاتهم في مسألة "الأقباط ليسوا أقلية"، نختم بالشكر والعرفان لجهود كل من ساهم ويساهم في ابتكار مثل هذه الشعارات المُسلية، ونبتهل إلي الله تعالي أن يلهم المسئولين الكرام إلي استثمار جزء، ولو ضئيل، من طاقاتهم ونيّاتهم من أجل تقديم حلول "حقيقية" للمشاكل "الحقيقية"، حتى لو تعلقت بفئات تخيلية في المجتمع!

عندما تصاب الأمم بالألزهايمر!

عقـدت الجمعـية الدولـية للدراسـات القبطية "المؤتمر الدولي الثامن للدراسات القبطية" في باريس، في الفترة بين ٢٨ يونيو إلى ٣ يوليو ٢٠٠٤ . وهـذا المؤتمر، الذي عُقدت أولى جلساته في مصر سنة ١٩٧٦، يتداول كل أربع سنوات في أحدى مدن العالم. وقد استقر رأي أعضاء الجمعية على قبول دعوة الكنيسة القبطية بعقد المؤتمر القادم سنة ٢٠٠٨ في القاهرة.....

حضـر جلسـات المؤتمـر حوالي ٣٥٠ من المتخصصين والباحثين والدارسـين فـي القبطيات؛ وحفنة من القبط المهتمين بها، غالبا بدافع حب الاستطلاع والاندهاش من هذا الاهتمام العالمي بحضارة أجدادهم.

اشـتمل المؤتمـر علـى تقديم ٢٢ تقرير علمي و(حوالي) ١٣٥ ورقة بحثـية، باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية، غطت ميادين: الآثـار، وتـاريخ الفن، والنسيج، والرهبانية، واللغة، والأدب، والليتورجية، والدراسـات الغنوسطية والمانوية، والحياة المشتركة بين الأقباط والمسلمين، ومصادر التوثيق.

أقـيم علـى هـامش المؤتمر معرضٌ حول "المخطوطات القبطية" في المكتـبة الوطنية بباريس، ومعرض بعنوان "مصر نسيج تاريخي" في معهد العـالم العربـي. كمـا أقام متحف اللوفر زيارة خاصة للضيوف تبعه حفل اسـتقبال، واستضاف المركز الثقافي المصري معرض تصاوير قبطية من إعداد المعهد الفرنسي للآثار بالقاهرة. وأخيرا أجريت مراسم اختتام المؤتمر في حفل استقبال بقاعة احتفالات مجلس الشيوخ الفرنسي.

جـاء الحاضرون والمشاركون في المؤتمر من دول ومؤسسات تشمل (ليس على سبيل الحصر الدقيق):

فرنسا: جامعة السوربون (باريس ١) - جامعة السوربون (باريس ٤)- كولـيج دو فرانس- متحف اللوفر- المركز القومي للبحوث العلمية - معهد الفنون والآثار- جامعة ليموج- جامعة ليل- المعهد القومي للتراث - جامعة بـو - جامعـة رين - جامعة ليون٢ - جامعة بواتييه - المدرسة التطبيقية

للدراســات العلــيا – جمعــية دورية العالم القبطي – الجمعية الفرانكوفونية للقبطيات – المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة؛

ألمانيا: جامعة يوهان جوتنبيرج – جامعة جوتنجين – جامعة هومبولت ببرليــن – جامعة بون – معهد دراسات القبطيات والمصريات بمونستر – جامعــة مارتــن لوثر – أكاديمية برلين براندبورج – جامعة هايدلبيرج – أكاديميةماينز – معهد المصريات بجامعة ليبزيج – جامعة كولن – جامعة أوبــيرنج التطبيقــية فــي كولن – متحف برلين – معهد الفن الإسلامي – جمعية دورية "كيميت" للقبطيات – دار هاراسوفيتس للنشر؛

الولايــات المتحدة: جامعة ييل – جامعة برينستون – جامعة كاليفورنيا لوس أنجلوس – جامعة كولومبيا – جامعة نيو هامبشاير – جامعة بورتلاند – جامعــة تمبيل – جامعة إنديانا – جامعة هاواي – الجامعة الكاثوليكية في مــيريلاند – جامعة نيبراسكا لنكولن – جامعة شيكاغو – جامعة متشجان – جامعة مينيسوتا – الجامعة الكاثوليكية بواشنطن العاصمة – معهد العصور القديمة بكليرمونت – كلية اللاهوت اليسوعية – متحف نيو أرك؛

النمســا: جامعــة فيينــا – جامعــة جورد أوجوست بجوتنجر – معهد دراســات القبطــيات والمصــريات بسالزبورج – المكتبة الوطنية للوثائق الشرقية – معهد البرديات بفيينا – معهد الآثار الكلاسيكية؛

بولــندا: جامعة فارسوفيا بوارسو – جامعة فيسنسكي بوارسو – جامعة بيالســتوك – المتحف الوطني بوارسو – المتحف الوطني بكاراكو – معهد دراسات أثار البحر الأبيض؛

هولندا: جامعة ليدن – جامعة خروننجن – الجامعة الحرة بأمستردام – الجامعة الحرة بأمستردام – مكتبة جامعة أمستردام؛

بريطانــيا: جامعــة كامبردج – جامعة لندن – معهد يو سي إل للآثار بلندن – كلية الدراسات الشرقية؛

بلجــيكا: جامعــة فريخ ببروكسيل – جامعة بروكسيل الحرة – جامعة جنت – المعهد الملكي للتراث الثقافي؛

سويســرا: جامعــة زيوريــخ – جامعــة فريبورج – جامعة جنيف – مؤسسة البحوث الأثرية في كولونيا؛

إيطاليا: جامعة روما لا سابيينزا – جامعة تورينو؛

أستراليا: جامعة ماكواري بسيدني – الجامعة الكاثوليكية بفيكتوريا؛

إسرائيل: الجامعة العبرية بالقدس – جامعة تل أبيب؛

روسيا: أكاديمية العلوم – متحف الإيرميتاج؛

أسبانيا: جامعة ألكالا دي ميناريس؛

فنلندا: جامعة هلسنكي؛

السويد: جامعة أوبسالا؛

الدنمارك: جامعة آرهوس؛

النرويج: جامعة بيرجن؛

جمهورية التشيك: معهد المصريات ببراج؛

كندا: جامعة لافال كويبيك؛

الكنيســـة القبطية شاركت مباشرة، وخلال معهد الدراسات القبطية التابع لهـــا. شاركت أيضا جمعيات خاصة للدراسات القبطية من بالقاهرة وأوروبا وأمريكا.

***

اهتمام مدهش أبدته مايزيد عن خمس وتسعين هيئة علمية، من عشرين دولة، بالحضارة القبطية؛ تلك الحضارة التي أصبحت دراساتها علما مستقلا عـــن المصـــريات وعن تاريخ المسيحية في الشرق الأدنى. وفي وسط هذا الاهتمام يأتي التساؤل الطبيعي: أين مصر؟

كانـــت مصـــر الحاضر بالكلام عن حضارتها وتاريخها، الغائب بعدم المشـــاركة. وهـــي فضيحة بجلاجل. لكن، كالعادة، مصر لا تسمع مثل هذه الجلاجل: ربما بسبب شدة الضوضاء التي تبعث على الصمم في القاهرة.

شارك بضعة أفراد من مصر بصفتهم الشخصية؛ معظمهم بدعوة الهيئة المـــنظمة للمؤتمـــر. قدم د.عادل فريد من جامعة القاهرة فرع الفيوم ورقة حـــول "الكلمـــات القبطية والفرعونية في لغة التخاطب المعاصرة". وقدمت فاطمـــة محمـــود، مـــن المتحف القبطي بالقاهرة، ورقة حول "الفخّارين في العصـــور القديمـــة". كمـــا قدمت شذى اسماعيل من كلية السياحة والفنادق بجامعـــة حلوان ورقة جميلة استحقت التصفيق، ولكنها كانت جديرة بمؤتمر حول تنشيط السياحة وليس حول الحضارة القبطية.

[هـــناك أيضـــا بعض نقط مضيئة، مثل تلك الورقة التي ألقاها الباحث الشـــاب والـــنابه تامـــر الليثي، من جامعة برنستون بأمريكا، وموضوعها:

"متحولون ومرتدون وشهداء: القاهرة القبطية في القرن الرابع عشر"، حيث قدم صورة علمية أمينة عن أحوال القبط في تلك الفترة....]

الدولـــة فـــي مصر، ممثلة في مؤسساتها الرسمية والعلمية والإعلامية، تجاهلـــت المؤتمـــر. وهذا بالطبع ليس إلا انعكاسا طبيعيا ومنطقيا ومباشرا لإصـــرار الجمـــيع علـــى تجاهل دراسة تاريخ وحضارة مصر في الحقبة القبطـــية. وفـــي حالة الاهتمام بالأمر، إذا حدث، فهذا يتعلق أساسا بمحاولة اجتذاب دولارات ويوروهات وسائر عملات الخواجات.

كيف نفسر هذا التجاهل مع سبق الإصرار والترصد؟

فـــي البداية يجب أن نستبعد تماما كل الأسباب التي قد تتمحك في نقص المـــوارد (الماديـــة). فالمطلوب في هذا المجال لا يمكن أن يزيد عن ملاليم مقارنـــة بالمليارات التي تنفقها مصر (بسخاء غريب على دولة تعيش على المعونات الأجنبية) على الحج والعمرة (كلمتان من أصول فرعونية!) وبناءِ وإدارةِ المســـاجد والمعـــاهد الدينية، والإعلام الديني وقوافل الدعوة ووفود تحسين الصورة في العالم الخ.

هذه بعض الأسباب المحتملة:

١-نقـــص اهـــتمام قيادات الدولة. فمنذ سنوات قليلة برر عميدُ أحدى الكلـــيات الجامعية استحالة افتتاح قسم للقبطيات، برغم المطالبات المتكررة من المهتمين بالأمر، لكونه أمرا يحتاج إلى "ضوء أخضر من جهات سيادية علـــيا" ... وبالطـــبع لـــم يأت مثل هذا الضوء! لكن الأمر أكثر من مجرد توجيهات عليا (وإن كان هذا بالقطع سيساعد!!) لأنه يتعلق بذاكرة الأمة وما يبدو من كونه رغبة دفينة واضحة في النسيان.

٢-اعتبار الحضارة القبطية أمرا يخص الأقباط فقط (إلا، بالطبع، فيما يـــتعلق بتعيينات الموظفين بالمتحف القبطي التابع للدولة..)، وبالتالي تنطبق عليها قواعد التعصب البغيض بما لا يختلف عما نراه كل يوم في أمورٍ تبدأ مـــن تصاريح بناء الكنائس والمدافن وتنتهي باستبعاد الأقباط من التعيينِ في هيـــئات تدريـــس الجامعات وغير ذلك من المؤسسات، سيادية كانت أم غير السيادية.

٣-اعتـــبار الحضارة القبطية أمرا مرتبطا فقط بالعصر القبطي، الذي يـــنظر إلـــيه كمجرد جزئية من "العصر اليوناني الروماني"؛ الذي هو فترة

"احــتلال أجنبــي" تقع مابين الحقب الفرعونية الكافرة (ولكنها مفيدة سياحيا) والحقب الإسلامية.

٤- اعتــبار أن العصر القبطي يتعلق باللغة القبطية (لغة مصر القديمة في صورتها الأخيرة) والتي اغتيلت على يد أهل لغة الضاد، أو يتعلق بديانة اعتــنقها المصــريون لفترة قبل أن يشرق عليهم نور الإيمان؛ مع ما يرتبط بكــل هذا من شعور بالنظر إلى ماحدث قبيل الإسلام كعورة ينبغي تحجيبها وتنقيبها وإخفاؤها، أو كنجاسة ينبغي تحاشيها؛ بالضبط مثلما يرفض شخص ما مصافحة آخر حتى لا يُنقض وضوؤه....

٥- الخوف من أن الكلام عن حضارة قبطية قد يوقظ في نفوس الأقباط المعاصــرين شــعورا بالخصوصــية لا يمكــن أن تتحمله شوفينية العرب والمتعربين والمتعاربين والمستعربين. (راجع ما يحدث مع الأكراد والبربر وأهــل دارفور الخ، وكلها أقليات مسلمة؛ فما بالك عندما يتعلق الأمر بغير المسلمين!)

٦- الخــوف مــن أن الكــلام عــن حضارة قبطية يمكن أن يوقظ في المصــريين المعاصــرين شــعورا بمصــريتهم التي فقدوها تحت ادعاءات العــروبوية. (ناسين أن هناك ملايين دخلوا الإسلام، بطريقة أو بأخرى، من إيران إلى أندونيسيا، ومن تركيا إلى الهند، بدون حاجة لفقد هوياتهم ولغاتهم الوطنــية). ويرتــبط بهذا شعور دفين بالذنب، يدفع إلى الرغبة في تحاشي فحــص هــذا الركن من الذاكرة القومية، بسبب التشوه الذي حدث لشخصية مصــر، بعد تلك الحقبة القبطية، عندما استبدلت لسانها وخلعت زيها لترتدي العقال.

***

قد يكون الأمر ناتجا عن أي، أو بعض، أو كل، ما ذكرناه من أسباب؛ وهــي أســباب مترابطة على أي حال. لكنه، في رأينا، شيء يستحيل فهمه تماما إلا أخذنا في الاعتبار فرضية علمية وطبية تستحق الدراسة: أن الأمم والدول، مثل الأفراد، يمكن أن تصاب بمرض "ألزهايمر".

هل هناك "مشكلة" قبطية؟

مـــن ناحـــية يشكو الأقباط، في تصاعد متزايد الوتيرة، أوضاعَ التفرقة والتمييز والتهميش والاستبعاد المنظم التي يتعرضون لها. ومن ناحية أخرى تقول الدولة في مصر على لسان مسئوليها وأجهزتها من القمة إلى القاع أنه لا توجد هناك مشكلة، بل أن كل شيء طبيعي وتمام التمام.

من نصدق؟

يبدو أن هذا يتوقف على تحديد وتعريف مصطلح "المشكلة"!

عندما يشكو الأقباط، فإنهم يقارنون أوضاعهم "بما يجب أن تكون عليه" طـبقا لمـا يـرون أنه قواعد ومنطق العدالة والمساواة والمواطنة ومواثيق حقـوق الإنســان العالمــية ونص المادتين ٤٠ و٤٦ من الدستور المصري (حول المساواة وحرية العقيدة). لكن عندما تقول الدولة أنه لا توجد مشكلة، فذلك ببساطة لأن الأقباط يعاملون بالفعل طبقا لنص وروح النظام الدستوري المصري!

لــيس هناك تناقض هنا، فالحقيقة التي يهرب منها الجميع هي أن مصر تعتبر الدولة متعددة الأديان الوحيدة في العالم التي ينص دستورها ليس فقط علـــى أن "دين الدولة" هو ديانة طائفة من طوائف الشعب، بل أيضا على أن تكــون "أيديولوجية سياسيفقهية" مستندة إلى ديانة نفس الطائفة هي "المصدر الرئيســي للتشـــريع" في الدولة، وتخضع لها تفسيرات وتطبيقات باقي مواد الدســتور. ولا يهــم هــنا أن تكــون "الطائفة" المذكورة تمثل أغلبية عددية (كبــيرة) أم لا. كمــا أنــنا لا نحــاول هــنا التعرض لماهية "الأيديولوجية السياســيفقهية" المذكــورة فـــي حـــد ذاتها، وتقرير ما إذا كانت تتماشى أو تــتعارض مع المعايير والمرجعيات الإنسانية المعاصرة. فمن حيث المبدأ، مجــرد أن تفرض طائفة ما أيديولوجيتها على جميع الفئات المكونة للشعب هو أمر شاذ ومعيب يتناقض مع أبسط مبادىء الدولة الحديثة وبديهيات روح العدالـــة. [راجع، بالمقارنة، حالة دولة المغرب حيث نسبة السكان المسلمين تــبلغ ٩٩% ويحمل ملكها لقب "أمير المؤمنين"، ومع ذلك لا ينص دستورها

على "الشريعة الإسلامية" كمصدر رئيسي للتشريع، ويقود ملكُها الشاب ثورةً تشريعية بدأت بتقنين المساواة التامة بين المرأة والرجل].

المشكلة إذن ليست (فقط) "قبطية"، بل "مصرية"؛ تتعلق "بطغيان" إحدى فـئات الشعب المصري ــ أو بمعنى أدق من يتحدثون باسمها ــ وإصرار هؤلاء على فرض رؤيتهم وإرادتهم حول شكل الدولة وأسلوب تسييرها على باقي مكونات الشعب.

وبالطبع فإن النظم التي تتسيد فيها طائفة عرقية أو مذهبية أو قبلية الخ، هـــي أكـــثر من الهم على القلب في العالم العربي، إلا أن مصر هي الدولة الوحـــيدة التي قننت "الطغيان الطائفي" دستوريا بدون أن يؤاخذها أحد أو أن تشعر بأدنى حرج. وبهذا الأسلوب "نجحت" في ترسيخ واحد من أسوأ أشكال الـــنظم الطائفـــية فـــي العالم، وإن كان الجميع لا يملون، من باب التمويه، إطلاق تعبيرات عكسية عليه مثل "الوحدة الوطنية" و "وحدة النسيج" لا تعني فـــي الواقـــع أكـــثر من كون المواطنة الكاملة تبقى حكرا لفئة دون غيرها. وبيـــنما يســـخر الكثيرون من النظام الطائفي اللبناني، إلا أنهم يتناسون، عن عمـــد، أنه برغم كل عيوبه يحقق توازن مشاركة ومصالح مكونات الشعب اللبناني.

وإن كـــان الرئـــيس مـــبارك قد أصاب كبد الحقيقة عندما طالب (قبيل الانـــتخابات العراقية) بضرورة قيام نظام تُمَثل فيه طوائف الشعب العراقي بصورة عادلة، فالسؤال البديهي هو لماذا إذن لا يرى سيادته ذات الضرورة في داخل مصر حيث يُستبعد الأقباط بصورة كاملة، بالرغم من كل المزاعم بعكس ذلك؟

[ملحوظـــة: لا يُعـــتد هـــنا بوجود موظف أو اثنين بدرجة "وزير" في الحكومـــات المصرية ؛ فقد كان من المتبع دائما منذ الغزو العربي الاستعانة بتقـــنوقراط القبط لتسيير دفة العمل الإداري في الدولة. بل إن الجد الخامس لوزيـــر المالية الحالي، كان القائم على الخراج أيام محمد علي؛ وكان قبلها يقوم بنفس الدور لحساب أحد أمراء المماليك في الصعيد].

الإجابـــة البديهية على ذلك السؤال البديهي هي أنه عندما تتعامل الدولة في مصر مع فئة من الشعب باعتبار أبناءها مواطنين من الدرجة الثانية (أي "أهـــل ذمة" طبقا لتعريف تلك الأيديولوجية السياسيفقهية) فإنها لا تفعل أكثر من احترام النظام الدستوري نصا وروحا!

إذن قبل أن نتحدث عن أوتوقراطية الحكام أو مشاكل يثيرها "بعض ضعاف النفوس" فلابد من أن نعالج مشكلة الدستور الذي يقنن "الطغيان الطائفي للأغلبية الدينية".

وتحسبا من أن يقفز أحد مماليك الإعلام المصري أو فقهاء الإرهاب الذين يعششون فيه صارخا "وا إسلاماه!" أو حتى "وا ديموقراطيتاه!" معترضا على سعي "الأقلية" إلى وضع العقدة في المنشار وفرض ديكتاتوريتها على الأغلبية؛ نطمئن الجميع إلى أننا نرى ديكتاتورية الأقلية أمرا لا يقل سوءا عن دكتاتورية الأغلبية.

فالحل الحضاري الوحيد هو أن يقبل الجميع بمبدأ المساواة والحقوق والحريات المتكافئة، حيث الحرية لا تحدها إلا حرية الآخر. أي أن يكون "المجال الحيوي للحرية" دائرة من بين دوائر متماثلة الحجم تتلامس عند نقاط على محيطها؛ مقارنة بالوضع الحالي حيث تستحوذ فئة على دائرة منتفخة الأوداج تبتلع المجال المتاح، بينما ينحسر المجال الحيوي "للآخر" في ركن ضئيل، داخل المساحة المحصورة بين تلك الدائرة و "مربع" الوطن الذي يحتويها.

بمعنى آخر، وأكثر وضوحا، فالحل هو استبدال الدولة الطائفية بنظام علماني يتساوى فيه المواطنون فعلا، مساواة تامة وكاملة وغير منقوصة.

***

لماذا يتحاشى الجميع الكلام عن المادة الثانية من الدستور المصري؟

ـ النظام الحاكم هو، بالطبع، آخر من يسعى للتغيير؛ فلا شيء يضيره في بقاء الحال على ماهو. بل إنه لا يتورع عن منافسة الظلاميين في تنفيذ أجندتهم طالما رسخ له هذا قواعد الحكم الذي أصبح شبه ثيوقراطي منذ التعديل الدستوري الذي استحدثه السادات في ١٩٨٠ (ونص على اعتبار الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيسي للتشريع"). والأمر سواء من حيث النتيجة إذا كان السادات قد فعل هذا عن عمد، كإبن بار للتيار الأصولي (كما يقال) ناضل طول عمره لأجله؛ أو لمجرد كونه انتهازيا ركب الموجة وقام، في نفس الوقت، بتمرير تغيير آخر يجعل رئاسة الجمهورية قابلة للتجديد إلى ماشاء الله. (ومن سخريات القدر أنه قد اكتوى بنار من أيدوه في التغيير الأول حول الشريعة، تاركا لمن بعده الاستفادة من التغيير الآخر...).

ـ معظم أبناء فئة "الأغلبية الدينية" من الشعب، وهم في الأصل معتدلون مزاجا وتدينا وتراثا، صاروا رهائن لأقلية ظلامية ماضوية ناشطة في عنفها وعنيفة في نشاطها، تحاول بلا هوادة (وبمساندة أجهزة الدولة، كالإعلام الرسمي) إقناع الجميع أن أيديويوجية سياسيفقهية معينة هي "من صميم الدين"، وأن فرضها على الجميع هو من صحيح الدين، بل من واجبه. وإذا تجرأ أحد على المجادلة أو العصيان، فسيف التكفير جاهزٌ ومسلول.

ـ المفكرون والمثقفون والسياسيون الذين يعرفون ويصرحون في قعداتهم الخاصة بضرورة العلمانية كأمر حيوي لتأسيس دولة حديثة في مصر، لا يجرؤ معظمهم على الكلام علنا. ويصل الحد إلى أن الأحزاب الموجودة على الساحة، من اليسار الاشتراكي إلى اليمين "الليبرالي"(!) مرورا بأحزاب "قومية" وأخرى تتحدث عن الغد وبعد الغد والمستقبل، والتي تطالب بكل شيء وأي شيء؛ لا تحاول مجرد ذكر مبدأ علمانية الدولة في برامجها. وإذا كانت السياسة هي فن الحصول على الممكن، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بالمباديء الأساسية فمن الشائن التهرب من مواجهة الاختيارات بشجاعة ووضوح.

ـ "فئة الأقباط" تشعر ببعض الحرج من طرح الموضوع بوضوح قاطع، وترى أنه قد يؤدي لخسارة بعض من يمكن أن يكونوا سندا لهم في مطالبهم بحقوق المواطنة. بمعنى آخر هو أسلوب التمسك بالإيجابي (حتى لو كان قليلا وضئيلا) وتجاهل السلبي. وهذا أسلوب دفاعي، لكنه يصطدم في الواقع بانعدام أي إرادة سياسية عامة لتغيير الأوضاع، برغم استمرار الشكوى ووضوح القضية.

***

ما الحل؟

لا مفر من عمل شيء يُخرج مصر من دائرة التحجر السياسي التي تعيشها. إننا لا نعتبر الدعوة لتعديل الدستور "باطلة"، كما يقال؛ بل نذهب لأكثر من هذا فنرى ضرورة تغيير الدستور بصورة شاملة باعتبار ذلك "الخطوة صفر" اللازمة لبناء دولة حديثة والتي تسبق في أهميتها مطالب "الديموقراطية الصندوقية". وبدلا من تضييع الوقت في نفخ قربة مليئة بالثقوب، فالأفضل استبدالها بأخرى.

ولمن يتساءل بسخرية أو يأس: "ما أهمية الدستور؟ ومنذ متى كان يعني شيئا في البلاد المتخلفة؟"، نقول أن نصوص الدساتير تكتسب احترامها من إصرار الشعوب الحرة على التمسك بها، ونضيف: حتى إن كانت النصوص لا تعني الكثير إلا أنها تمثل "سقفا" لما يمكن أن يتطلع إليه الشعب في مجال الحريات والحقوق، وإذا أمكن للواقع أن يكون أدنى مما تقول به مواد الدستور، فمن المستحيل أن يكون أفضل منها! كما نلفت الانتباه إلى الكثير من التعليقات الظلامية التي تكتب عادة تستند في تبريراتها بصورة واضحة إلى مرجعية الشريعة.

إذا كان من الصعب الحلم باعتماد دستور علماني بصورة فورية؛ لماذا إذن، لكي نكون عمليين، لا تتبنى القوى السياسية اقتراح د. حازم الببلاوي (مقال ١٢ سبتمبر ٢٠٠٤ بالأهرام) بالعودة إلى دستور ١٩٢٣، مع استبدال المواد "الملكية" بأخرى "جمهورية" تعيد مصر لنظام برلماني ليبرالي. أي نرجع إلى الوراء قليلا، في محاولة للتقدم كثيرا!

وبالطبع فسيكون من الضروري عندها إجراء بعض "التحديث الدستوري" يأخذ في الاعتبار مواثيق حقوق الإنسان التي ترسخت في نصف القرن الأخير. وليسَ من العيب أو المخجل الاتعاظ باتفاق ٩ يناير ٢٠٠٥ الذي اضطر إلى توقيعه نظامُ الحكم الغاشم في السودان، والذي ينص على مباديء عامة راقية مثل: [الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في العهود والمواثيق الدولية، علي أن تكون موادا حاكمة في الدستور] و [كل المباديء والمعايير المعنية بحقوق الإنسان والمضمنة في المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان تعتبر جزءا لايتجزأ من الدستور] و [ينص الدستور علي تعدد الأديان وتكريم المعتقدات والعمل علي تحقيق التعايش والتعامل السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان والمعتقدات ويسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان ويمنع الإكراه أو أي فعل أو إجراء يحرض علي إثارة النعرات الدينية أو الكراهية أو العنصرية] و [المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات العامة، وتأسيسا علي حق المواطنة تكفل المساواة بين المواطنين واحترام معتقداتهم وتقاليدهم وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو المعتقد أو العرق أو الجنس أو الثقافة أو أي سبب آخر].

***

هــل من أمل؟ يندر أن يحدث عبر التاريخ أن يتنازل طاغيةٌ (فردا كان أم طائفـــة) عن سلطته طواعية "بالذوق" أو بدافع الإنسانية! فلا مفر إذن من اســتمرار الحــوار والإقــناع والضــغط بكــل الوسائل السلمية، الداخلية والخارجــية، حــتى يعود الحق لنصابه وحتى تفيق مصر من حالة الغيبوبة التي تغرق فيها.

نحو استعادة حقوق المواطنة الكاملة للأقباط في مصر

قيل الكثير [1] عبر السنوات الماضية حول أوضاع الأقباط وما يواجهونه في وطنهم مصر. لكن من المهم توصيف المشكلة بصورة صحيحة.

لا يمكن مثلا اعتبارها مجرد مشكلة "إرهاب". فحتى عندما كان نصيب الأقباط من عدد الضحايا عاليا جدا نسبيا، فإنهم لم يكونوا الضحايا الوحيدين للعمليات التي شنتها الجماعات المتطرفة. ومن ناحية أخرى، فإن الكثير من الفظائع التي حلت بهم (مثلما جرى في الكشح) قد قام بها "أناس عاديون" (أحيانا من الجيران!)، ارتكبوا أفعالهم تحت تأثير التحريض الذي يحدث في إطار ثقافة الكراهية السائدة.

كما لا يمكن تعريف المشكلة على أنها حالة "أقلية ما تسعى للحصول على حق تقرير المصير". فطالما أصر الأقباط على كون مصر وطنا واحدا يعيش فيهم ويعيشون فيه مع باقي مواطنيه في سلام ووئام ومساواة. فالأقباط هم بالطبع، كما يقال، "جزء من النسيج الوطني"؛ ولكنهم يتطلعون إلى أن يُعاملوا على قدم المساواة مع شركائهم في "النسيج الوطني".

مشكلتهم، إذن، هي حالة أقلية دينية تسعى للحصول على المساواة التامة في ممارسة كافة الحقوق والواجبات الوطنية مع الاحتفاظ بخصوصية تراث ثقافي حضاري (لا يحتكرونه، إذ هو تراث لكل المصريين المعاصرين). بمعنى آخر فهي مشكلة "نقص حاد في حقوق المواطنة".

يقول البعض أن مصر تواجه كما هائلا من المشاكل، لا تمثل المسألة القبطية (في نظر الحكومة والمجتمع بصفة عامة) أولويةً عالية بينها؛ وإذ تتقدم مصرٍ على طريق الإصلاح والتحديث الاقتصادي والسياسي، فإن تلك المشكلة ستحل تلقائيا.

---

(١) كلمة ألقيت أمام مؤتمر زيوريخ الذي عقد في أغسطس ٢٠٠٤ حول قضايا الأقباط

قد يكون هناك شيء من الصحة في مثل تلك الأقوال، لكن ينبغي المسارعة بالتأكيد على أمور ثلاثة:

أولا، لا بد من التخلي عن فكرة أن مشكلة الأقباط ستحل بصورة أوتوماتيكية (أو سحرية!) ذات يوم بدون البدء في إجراءات محددة اليوم!؛

ثانيا، لا بد من ملاحظة أن التقدم يمكن، وينبغي، أن يتم على جبهات متعددة، يساعد النجاح في إحدها الأخرى فيما يشبه دوائر الحث الإيجابي (مثلا فإن التقدم في أي من أوضاع الأقباط وفي ترسيخ حقوق الإنسان بصورة عامة، وفي تمكين المرأة؛ سيساعد على نجاح الباقي)؛

ثالثا، أن التقدم على طريق حل مشكلة الأقباط سوف يعني، في حد ذاته، تقدم مصر على طريق الحداثة. والعكس صحيح أيضا: فلا يمكن لمصر أن تتظاهر بالتقدم على طريق التحديث في الوقت الذي لا تفعل شيئا لشفاء نفسها من مشكلة نقص مواطنة الأقباط.

بناء على "التشخيص" أعلاه، ولكي نكون عمليين بقدر الإمكان سنحاول عمل قائمة من النقاط القابلة للتفعيل. وهي أهداف ستؤدي مساندة تنفيذها إلى المساعدة على جعل مصر دولة عصرية (أي تعددية علمانية ديموقراطية) مزدهرة، جديرة بحضارتها الضاربة في أعماق التاريخ.

أولا: الإصلاح الدستوري والسياسي

١) تعديل الدستور المصري للتأكيد على الطبيعة العلمانية للدولة وعلى المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات والمشاركة السياسية بين المواطنين بغض النظر عن العرق واللون والدين والنوع.

لقد كان التعديل الدستوري الذي جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، والذي تم في عام ١٩٨١ برغم معارضة واسعة بين المثقفين الليبراليين الأقباط والمسلمين على حد السواء، عاملا على فتح الباب أمام العنف السياسي الذي نشاهد عينات منه في العالم من حولنا. ذلك النص الدستوري (الذي لا تشارك مصر فيه من بين دول العالم قاطبة سوى اليمن وقطر!!) يجعل مصر الدولة الوحيدة في العالم، كونها متعددة الأديان ولكنها تفرض شريعة الأغلبية الدينية على كافة مواطنيها!

٢) النص في الدستور بصورة قاطعة على إعلاء قيم حقوق الإنسان وعلى أن الإعلانات الدولية الصادرة بهذا الشأن تعلو فوق أية نصوص قانونية. التأكيد على أساسية الحريات وقيمها، لضمان أن تصبح

الديموقراطية في التطبيق العملي آلية تعني مشاركة أفراد "أحرار" وقوى مجتمعية (وخاصة المهمشة منها)، وذلك كقاعدة أولية للإصلاحات التي تحتاجها مصر؛ وليس مجرد لعبة ديماجوجية "صندوقية" (نسبة إلى صندوق الانتخاب)، لا تؤدي في النهاية سوى إلى تقنين الديكتاتورية (الدينية أو غيرها).

٣) إلغاء كافة القوانين واللوائح التي تقيد حرية الضمير، أو تلك التي تطبق على غير المسلمين وحدهم، بما يؤدي إلى الحد من حقهم الأصيل في ممارسة دياناتهم. وكنموذج على هذا: الخط الهمايوني (الصادر أيام الدولة العثمانية في ١٨٥٦) والقرارات الإذلالية المبنية عليه والمتعلقة ببناء دور العبادة لغير المسلمين؛ والتعامل وفقا لقوانين واحدة مع كافة دور العبادة.

٤) السياسة الحالية التي تتعامل مع "الشأن القبطي" باعتباره "ملفا أمنيا" يجب أن تستبدل بأسلوب شفاف ومؤسسي، يتبع رئيس الجمهورية مباشرة باعتباره "رئيس كل المصريين" و "المسئول الأول عن الوحدة الوطنية". هذا الوحدة الوطنية لا يجب أن تترجم في الواقع إلى "دكتاتورية الأغلبية الدينية".

٥) وضع الأطر القانونية والإجرائية لإزالة كل أشكال التمييز بسبب الدين (أو غيره) في كل ما يتعلق بالإجراءات القانونية أو الإدارية والتوظيف والتعليم الخ، وتجريم أفعال التمييز والاضطهاد، حتى لا تظل المواد الدستورية المتعلقة بالمساواة حبرا على ورق.

٦) على الدولة أن تكون مدنية الطابع، وبالتالي تنأى بنفسها تماما عن كل الفعاليات والأنشطة الدينية أو التي تدعو إلى، أو تعلي شأن، أحد الأديان. كذلك ينبغي أن يقتصر دور النقابات والجمعيات الفئوية على المجال المهني المدني فقط.

ثانيا: تغيير مناخ الكراهية وعدم التسامح:

١) ضرورة تنقية كافة المناهج التعليمية من أي إشارة تنطوي على تحقير لغير المسلمين ولدياناتهم، مع ضرورة التأكيد على قبول واحترام الآخر المختلف كمبادىء لا تقبل المساومة؛ واستحداث مناهج إجبارية حول حقوق الإنسان في كافة المراحل التعليمية.

٢) ليس من مهام التعليم العام، الذي يموله دافعوا الضرائب، القيام بالتعليم (في الواقع، الوعظ!) الديني من منطلق تبشيري متحيز؛ بل يجب تدريس الأديان بصورة موضوعية نقدية في سياق الخلفيات الثقافية التاريخية

لنشـــأتها، وبهدف التأكيد على احترام ديانات الآخرين وتنمية الحس الإنساني بالمساواة، وليس بهدف تأكيد المزاعم الذاتية بتفوق عقائد معينة!

٣) تجـــريم حمـــلات الكراهيـــة، أيا كان مصدرها، سواء من وسائل إعلام أو هيئات أو شخصيات دينية. هذا مع ملاحظة أن الأدبيات المنشورة والتي تنعت غير المســلمين بكونهم "كفّـــارا"، ليست سوى دعاوى مفتوحة إلى الحط من شأنهم، وارتكاب أعمال عنف ضدهم.

ثالثا: تغيير واقع استـــبعاد وتهميش الأقباط:

١) مـــن المهـــم أن تقوم الدولة في مصـــر بعمل تعداد دقيق وصادق للأقـــباط. فآخـــر تعـــداد رسمي لهم (١٩٩٦) هو ٣,٦ مليون (ثلاثة ملايين وســـتمائة ألـــف)؛ وبغـــض الـــنظر عن كون هذا نفس العدد الذي نشر في الخمســـينيات، بيـــنما تزايد إجمالي السكان بما يقرب من ثلاثة أضعاف في نفـــس الفـــترة (!) فـــإن هذا الأرقام تقل بصورة كبيرة عن كافة التقديرات المستقلة والموثوق بها.

٢) لابـــد من أن يكون للأقباط حضور تمثيليٌ واقعي في كافة المجالس والمحـــافل المنتخـــبة والمعينة. فالوضع الحالي، الذي فيه يتواجد الأقبـــاط بالكاد أو بصورة تقل جدا عن وزنهم العددي، هو أمر مرفـــوض.

وإذ لا نُحبّذ إقامة نظامٍ مبني بصورة دائمة على مبدأ التمثيـــل النسبي، إلا أن هـــناك حاجـــة لمثل هذا الأسلوب في الوقت الحالي بمثابة "فعل تأكيد إيجابـــي"، وبصـــورة مؤقـــتة. إن تخصيص حوالي ١٥% من مقاعد كافة المجـــالس المنتخـــبة والمعينة للأقبـــاط هو أمر ضروري من أجل استعادة الـــتوازن السياسي والنفسي. وسوف يساعد ذلك على إقرار العدالة وضمان مشاركة الأقباط في إدارة شئون وطنهم إلى جانب شركائهم في المواطنة من المسلمين.

٣) تعديـــل المقررات الدراسية لتشمل الحضارة القبطية ولتغطي الفترة القبطـــية من تاريخ مصر، والتأكيد على أن هذه الحضارة تمثل رافدا رئيسيا للثقافة التي يشترك فيها كل المصريين.

٤) الاســـتناد إلـــى معايير واحدة وعادلة فيما يتعلق بالمساحة والوقت وحرية الكلمة بين كل المصريين عبر الإعلام القومي، وهو الذي يقوم حاليا بنشر كم هائل من الدعاية الدينية الإســـلامية.

٥) التأكيد على أن تكون الهوية القومية للمصريين مبنية على خصائص مصرية أصيلة، ترتكز إلى الوطنية والتلاحم الوطني، والتأكيد على أن يصبح التفتح إزاء القيم الإنسانية الحديثة والتسامح والتفهم الديني جزءا لا يتجزأ من تلك الخصائص المصرية.

رابعا: وقف سياسات وممارسات التمييز:

١) إذابة مظاهر التفرقة الواضحة بين المواطنين، عن طريق إلغاء خانة الديانة في الوثائق الرسمية (مثل البطاقة الشخصية، والاستمارات، الخ)، فيما عدا شهادات الميلاد.

٢) تطبيق قواعد متماثلة في مجال حرية الاعتقاد، وعلى إجراءات التحول من أي دين إلى آخر. الالتزام في حالات الخلاف العائلي بالشرائع الأصلية القائمة عند التعاقد بالزواج، وليس بالشريعة الإسلامية.

٣) التأكد من أن تكون كافة التعيينات للوظائف بحسب الكفاءة المطلقة والتواجد العادل. وهذا أمر هام بالذات في حالات المناصب "الحساسة" التي يستبعد منها الأقباط حاليا؛ مثل الوزارات السيادية، والمحافظين، ورؤساء المدن، وكافة القيادات المحلية، ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، والمناصب الرئيسية في الإعلام والقوات المسلحة والشرطة (بما فيها أمن الدولة). وينطبق الأمر كذلك على الانتساب للكليات العسكرية أو القبول في مناصب التدريس بالجامعات وكليات المعلمين، أو في السلك القضائي أو السلك الدبلوماسي، حيث هناك عرف سائد حاليا بتحديد سقف أعلى (في حدود ١-٢%) للمقبولين من الأقباط.

وكمثال في هذا المجال: تدل مراجعة أسماء رؤساء البعثات الدبلوماسية بالخارج (درجة سفير وقنصل عام) على وجود بين ثلاثة وخمسة أقباط على أقصى تقدير من بين ١٥١ أي بنسبة لا تتعدى ٣% !!

٤) إلغاء الازدواجية المبنية على أساس ديني في التعليم العام. فقد تضاعف عدد الطلاب في نظام التعليم المخصص للمسلمين فقط بنسبة ٣٠ مرة في العقود الثلاثة الأخيرة ليصل إلى ١,٥ مليون طالب، بينما يجب أن يكون هناك تعليم قومي موحد مفتوح لكل المواطنين. أما إعداد رجال الدين فيجب أن يتم في معاهد خاصة تقتصر فقط على هذه المهمة،

وبالأعداد الضرورية فقط؛ كما يجب أن تراقب مناهج هذه المعاهد للتأكد من التزامها بمعايير حقوق الإنسان نصا وروحا.

٥) احترام الأوقاف الخيرية والدينية على قدم المساواة وأيا كانت الجهة الواقفة، وإعادة الأوقاف (القبطية) المغتصبة بالكامل.

٦) احـــترام حقــيقة أن المصــريين المغتربين، مزدوجي الجنسية، هم مواطـــنون لديهم ولاء لوطنهم الأم؛ وأنه طبقا للقانون الدولي لهم كل الحق في ممارسة حقوقهم السياسية في كل من بلد المنشأ والهجرة.

خامسا: وقف التحرشات ضد الأقباط :

١) تطبــيق القانون بحزم في القبض على ومعاقبة من يتهجــمون على الأقــباط أو يضــطهدونهم، مــع تعويــض المتضررين بصورة عــادلة. فالســـلطات المحلــيـــة، وهـــى القـــــادرة عـــادة على اتخاذ الإجراءات الحـــاســـمة فـــي حالة الاعتداء على المســـئولين أو السائحين، لا ينبغي أن تصبح متهاونة إذا تعلق الأمر بالأقباط.

٢) وقف التحيز من جانب الشـــرطة والســـلطات المحلية الأخرى في حـــالات الـــتحول القسري إلى الإســـلام. وتبين الدلائل الموثقة على وجود أفراد وجماعات متطرفة ممن يقومون بصورة منظمة باستخدام أنواع مختلفة مـــن القســـر والضغط والغواية، خاصة على من هم أضعف فئات المجتمع (البـــنات والفقـــراء) لتحويلهم. ومن المهم في هذا المجال تعديل القانون بما يجعـــل سن الأهلية لتغيير الدين هي ذاتها سن الزواج: فالوضع الحالي الذي يلـــزم الفتاة تحت سن ٢١ بالحصول على موافقة الأب للزواج، يسمح لفتاة فـــي السادســـة عشر (أي قاصر بحكم القانون) بتغيير الدين، مما يفتح الباب أمام أبشع الوسائل لاستغلال الأمر.

٣) التأكـــيد، قانونا، على أن التحول الديني لأي شخص بالغ لن يؤدي تحـــت أي ظرف من الظروف إلى إجبار أي من أفراد عائلته على التحول بـــدون كـــامل إرادتهم، أو إلى تحويل القصر قسرا بداعي تبعية الوالد الذي يعتنق "الدين الأفضل" (!)

٤) وضـــع حدٍ لأساليب التحرش التي انتشـــرت في الريف المصـــري (تحـــت أعيـــن الســـلطات المحلية، في كثير من الأحيان) والتي تصل إلى فرض "الجزيـــة" على الأقبـــاط بواسطة جماعات متطرفة، مختـــلطة بفئات مـــن المجرمين. فإذا امتنعوا عن الدفع، أو لجئوا للشـــكوى، تصبح حياتهم

وممتلكاتهم مهددة، مما اضطر .العديد من الأقباط إلى الهروب وتغيير محال إقامتهم بدافع اليأس.

٥) إعمـــال الموضوعيـــة في فحص شـــكاوى الأقبـــاط عند تعرضهم للامتهان والإذلال والاعتداء على حقوقهم الإنسانية، ومعاقبة المتسببين لها.

- **نظرة تطلعية:**

الأهـــداف المذكـــورة أعـــلاه لا تشكل بأي حال من الأحوال "مطالب طائفـــية"، إذ أنهـــا تتعلق فقط بما هو أساسي من حقوق الإنسان والمواطنة، ولـــذا فمـــن الطبيعـــي أن تجـــد قبولا من كل المنصفين، بغض النظر عن معتقداتهم. وبالرغم من كونها أهدافا قابلة للتحقيق، إلا أننا ندرك الحاجة إلى جهـــود شاقة قبل أن تتحول إلى حقائق على أرض الواقع؛ ذلك لأن العقبات ليست هينة! ومن بينها:

١- القـــيادات السياسية في مصر لم تعترف علنا حتى الآن بأن الأقباط يواجهـــون أي مشـــكلة! وفي حالة مواجهتهم بشكاوى أو بأمور محددة، فهم عـــادة ما ينكرون الأمر مصممين على أن الأقباط يعاملون بصورة طبيعية تمامـــا(!) بـــل يبدو أن رئيس الجمهورية شخصيا يتمسك بهذه الرؤية بشأن عدم وجود داع لعمل تغييرات واسعة أو تعديلات في السياسات!

٢-قبضـــة الـــتطرف الإسلامي على المجتمع وعلى أجهزة الدولة في مصر هي حاليا في طور الزيادة وليس التراجع. كما أن الإجراءات المضادة التـــي قـــد يقوم بها الحكم هي من قبيل صراع القوى، وليست نتيجة لوجود نظرة مستقبلية مختلفة.

٣-مـــع وجـــود استثناءات نادرة، فإن الإعلام المصري يسارع عادة بوصـــم كـــل مـــن يجرؤ على إثارة المشكلة القبطية باتهامات "الطائفية" أو "التعاون مع الأعداء لتهديد الوحدة الوطنية" ؛ إن لم يكن "بالخيانة"!

٤-مـــع تـــزايد نشاطات القوى السياسية المصرية في تقديم تصورات ومشـــروعات إصـــلاحية، فمن المذهل، والمحزن، ملاحظة غياب إي ذكر لعلمانية الدولة أو لضرورة التعامل مع أوضاع الأقباط.

٥- الأقباط هم قوم مسالمون ولن يلجأوا إلى التفكير في استخدام العنف لتحقـــيق أهدافهم. ولكن بدلا من تثمين توجهاتهم النبيلة هذه، فإنهم (في عالم يـــبدو أن العـــنف أصبح الأسلوب الأنجع لتحقيق الأهداف) يجري تجاهلهم باعتبارهم أقلية مهملة ليست ذات وزن أو تأثير.

٦-بعد قرون من القهر، فإن الكثير من الأقباط صاروا يذعنون لوضعية الذمية. بل إن البعض منهم قد أصبح "ذميا بالاختيار"، يتميز بصورة مثيرة للإعجاب بالقدرة على تبرير ممارسات وسياسات التفرقة مهما بلغ عنوها وظلمها! وعادة ما تقوم السلطات بمكافأة أمثال هؤلاء عن طريق تعيينهم في المناصب التي ترى "منحها" للأقباط.

٧-محاولات العديد من الأقباط لفتح قنوات حوار مع المسئولين قد فشلت تماما حتى الآن. فالمبادرات أُهملت، أو استغلت كوسائل لتهدئة من قاموا بها وبدون أي تقدم حقيقي.

***

لكن بالرغم من كل هذه العقبات، وغيرها؛ فلا نملك ترف التشاؤم. ومن الضروري بذل الجهد من أجل البدء في خطوات إصلاحية حتى ولو أتت ثمرها بعد جيل (أو أكثر!). ومن المهم أخذ النقاط التالية في الاعتبار:

١- من الواضح أنه من واجب كل المصريين بكافة فئاتهم وقواهم الاجتماعية وانتماءاتهم الدينية، وكافة المهتمين بالدفاع عن حقوق الإنسان، التعاون على تحقيق الأهداف الأساسية المذكورة.

٢-ومن الواضح أيضا أن على الأقباط مسئولية كبيرة في تحقيق التغيير المنشود عن طريق المشاركة الكاملة في إصلاح وبناء مصر، وعليهم التخلص من سلبيتهم (حقيقية كانت، أو مجرد اتهام): فالحقوق، مهما كانت عدالتها، لا تمنح بل تنزع.

٣-من الأفضل بالطبع أن يأتي الحل العادل والسريع لمشاكل الأقباط من "الداخل" وعلى أيدي المسئولين وخلال الحوار الداخلي. ولكن ينبغي التأكيد على أنه بالإضافة إلى عجز هذا المسار عن تحقيق أي تقدم حقيقي حتى الآن، فإن كل ما يتعلق بحقوق الإنسان والأقليات والشعوب لم يعد "مسألة داخلية بحتة" بل أصبحت شأنا عاما يستحوذ على اهتمامات عالمية ويدخل كعنصر هام في كافة العلاقات الدولية. كما أن القانون الدولي والوطني يعطي الأقباط كل الحق في محاولة الحصول على "الوساطة التأثيرية" (وهي غير "التدخل الأجنبي" بالمعنى التقليدي)، من الأسرة الدولية.

٤- الحوار مُرَحب به، بل وضروري، مع المسئولين والقادة السياسيين في مصر، إضافة إلى الجمعيات الأهلية والشخصيات العامة وكل من يمكنهم تقدير الحقوق الأساسية البديهية التي يطالب بها الأقباط.

***

خـــتاما، فإننا ندعو القيادة السياسية في مصر إلى القيام بأسرع ما يمكن بتشكيل "مجلس لحقوق المواطنة" يتبع رئيس الجمهورية مباشرة ومكونا من عـــدد ممـــاثل مـــن المواطنيـــن المسلمين والأقباط المشهود لهم بالاستقلال والـــنزاهة. مهمـــة المجلـــس هي فحص كافة القوانين واللوائح والسياسات والممارســـات الحالية بهدف التوصية بالتغييرات الضرورية من أجل تفعيل حقـــوق المواطنة الكاملة والمتساوية لكل المواطنين، ثم عمل جداول زمنية لتنفيذها، ومتابعة التنفيذ على أرض الواقع.

فالأمر ليس بالصعوبة التي يتصورها البعض. فقط لو خلصت النيات!

هوامش على مشاهد (إنعدام) الفطنة

مــا وقــع من أحداث "الفتنة" في مصر عبر الأسابيع القليلة التي سبقت نهايــة ٢٠٠٤ يوضح مدى تخلف النظام شبه الثيوقراطي الذي يعيش تحته المصريون كافة. وبرغم وجود عدد من الأزمات "الطائفية" الملتهبة في نفس الوقت، مما يشي باتساع رقعة مسببات الانفجار، فإن التركيز الإعلامي كان حــول موضــوع شروع زوجة كاهن في التحول إلى الإسلام، ثم عدولها؛ وذلــك لما في الحدث من عناصر درامية، ومن لمسه لأعصابٍ مكشوفة في جســد المجــتمع، وأيضا لإلهاء الجميع عن العاهات التي تعانيً منها حقوق المواطــنة في مصر والتي ترفض الدولة بعناد الاقتراب منها. بل إن مجلس "الشــعب" الموقــر قــد هرب ــ كالعادة ــ من دوره المفترض وقرر دفن طلبات الإحاطة حول الأحداث.

(١)

باســتثناء يكــاد يكون وحيدا، على يد د. رفعت السعيد، فقد لجأ مماليك الصــحافة "القومــية" و "المســتقلة" إلى التعمية المعتادة والمتعمدة للحقائق، وانغمســوا بــدلا من ذلك في حملة هائجة ومسعورة، تذكر أثناءها بعضُهم مــاحدث في صلح الحديبية (؟!)، كما تذكر "إخوة" لهم فجأة "الحرية الدينية" التــي "امتهنتها ضغوط الكنيسة من أجل إجبار شخص على عدم الاهتداء". وتســاءل آخرون عن "الدور السياسي الذي تلعبه الكنيسة" (وهو دورٌ يُطلب مــنها أن تمارســه كل يوم في إطار تعضيد الدولة وسياساتها، أو في إطار الــنفاق المجتمعي الذي يهوي "إخفاء المشاكل تحت السجادة"؛ ولكنه يصبح مســتهجنا إذا خرج عنه..). ونقل عن مسئول كبير قوله أن "الإخوة الأقباط" ينــبغي أن يكونــوا ســعداء إذ أن "مشكلة الهمايوني قد حلت ولم يعد بناء الكــنائس يحــتاج إلــى قرارات جمهورية"؛ وهذه أكاذيب يعرف قائلها أنها أكاذيــب، ويعــرف أن الكــل يعــرف أنها أكاذيب. وأكد أحدهم متباهيا أن برنامجا تلفازيا للجيولوجي إياه كان السبب في "هداية" المرأة التي دار حولها الجدل. وبالطبع لم تعتر وجهَ الكاتبِ حُمرةُ الخجل أو حتى سُمرته؛ إذ يؤكد

مــن حيــث لا يدري (أو يدري) على عمليات غسيل المخ التي تجري في مصر حتى بدون حق الرد على ما يقال.

فالحقــيقة أن دولتنا شبه الثيوقراطية تتحكم ليس فقط في حياة المواطنين مــن المهد إلى اللحد، بل تزعم أنها مسئولة قبل كل شيء (وبسبب فشلها في مهمــتها الأصــلية) عمــا يحدث لهم فيما بعد اللحد، وتشغل نفسها بمواقع ســكناهم في الآخرة. وفي سبيل ذلك فقد تحولت إلى داعية هوسي للهداية؛ وتســمح لنفســها بأن ترعى، بلا حياء، أساليب مقززة للدعاية الدينية على مــدار الســاعة والــيوم والأسبوع والشهر والسنة؛ عبر الإذاعات والتلفاز والصــحافة والتعلــيم والنشر والإنترنت والميكروفونات والكاسيتات، لتصل إلى الناس في البيوت والمكاتب والمدارس والشوارع والمترو والتاكسي الخ؛ بحيــث يســتحيل علــيك أن تجد سنتيمترا مكعبا واحدا في مصر لا تصله "الرسالة". وفي النهاية، يجد من لا يتبع "الدينَ الحق" نفسَه محاصرا إلى حد الاختــناق، ولــيس أمامه سوى التحول أو دفع الثمن الغالي أو الموت كمدا. (أي المعادل العصري للثلاثية العتيدة: الإسلام أو الجزية أو السيف).

ولا شــك أن المــرحوم جوبلز يتقلب في قبره غيرة من الذين فاقوه في شمولية وتركيز دعاياتهم، وأيضا من استخدامهم لوسائل لم تكن متاحة على أيامه. [والغريب أن جوبلزات اليوم ليس عندهم صبر حتى على برنامج يتيم يقــال أن كاهنا (موقوفا عن عمله) "يهاجم فيه الإسلام"؛ برغم كونه (بحسب مــا نعلم) لا يدوم لأكثر من ساعة أسبوعيا على قناة فضائية غير مطروقة، ولــم يقل أحد أنه دعا لتكفير المسلمين وقتالهم؛ أي إنه لا يمثل، فيما يفعل، أكــثر مــن واحد على مائة ألف من شلالات الدعاية ومهاجمة الكفار التي تغمر أرجاء مصر].

المهم أنه مع الحصار الذي يقع "الكفار" تحت وطأته الساحقة، وإذ تُداس مشــاعرُهم وكرامــتُهم ومصالحُهم في شتى أوجه حياتهم بلا حياء، وتُنتهك مواطنــتهم كــل يــوم بلا مواربة؛ يحدث عند نقطة معينة أن يفيض الكيل وينكســر حاجــز المناعة النفسية أمام أمور قد يبدو أنها لا تستحق، وعندها تقفــز للسطح هواجسٌ من عينة "لم يبق إلا أن يأخذوا زوجاتنا وبناتنا". وهذا قــد يفســر تصرف البعض أثناء الأزمة، وخاصة ما شاب المظاهرات من انفعال عفوي يصعب معه توقع الكثير من العقلانية....

(٢)

حـــان الوقت لكي نسلم بالبديهية الحقوقإنسانية التي يتردد الكثيرون في قـــبولها (بـــرغم مزاعمهم بالعكس، كنوع من المباهاة) حول حرية الضمير وحـــق الإنسان في التحول واتباع دين آخر (أو عدم اتباع أي دين) بما يتفق مع اقتناعاته ومسئوليته الشخصية.... بشرط ألا يكون خاضعا لأي نوع من الضـــغط أو الابتزاز أو الغواية المادية أو المعنوية. وبغض النظر عما يقال حـــول العمليات المنظمة للهداية بشتى السبل، فإن لم يكن الحصارُ المذكور أعـــلاه نوعـــاً مـــن الضغوط المعنوية الساحقة فماذا يكون؟ [بالإضافة إلى الـــتحول تحـــت ضغط، هناك بالطبع ما يتم عن اقتناع أو لأسباب انتهازية تتعلق بالزواج أو الطلاق أو غير ذلك؛ وهذا موضوع آخر].

وبعـــد ذلك هناك سؤالٌ يتردد أحيانا: ماذا سيكسب المسلمون أو يخسر المسيحيون (أو العكس) بتحول حفنة أفراد من دين إلى الآخر؟

يقـــال أن هناك بضعة آلاف يهتدون إلى الإسلام في مصر سنويا. وفي المقـــابل هـــناك بضـــع مئات ممن يضلون طريقهم في الاتجاه العكسي — وهؤلاء عادة هم من الفدائيين الانتحاريين الذين تتحول حياتهم إلى جحيم ولا يمكـــنهم حتى تغيير خانة الديانة في البطاقة الشخصية نتيجة لرفض أجهزة الدولة.

الإجابة "الحسابية" عن المكسب أو الخسارة هي: "لا أهمية كبيرة"، لأن عـــدد المتحولين، وإن مثـــل نزيفا صغيرا للأقلية، لا يشكل بالنسبة للأغلبية ســـوى قطرة في بحر التكاثر السكاني (اللهم لا حسد) الذي يفوق المليون في الســـنة. ولكن الإجابة "النفسية"، من ناحية أخرى، تعني الكثير. فالحقيقة أنه مـــع تقهقـــر مرجعـــية المواطنة أصبح هناك شعور بالمنافسة على الساحة المصـــرية، يشـــبه مـــايدور فـــي مباراة ملاكمة. صحيح أنها، بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة (أُنظر أعلاه)، تدور بين ملاكم من وزن "ثقيل الثقيل"، لا يـــتورع عـــن الضرب تحت الحزام أو بالشلوت، وبين ملاكم وزن "خفيف الريشـــة"، لا يحـــق له حـــتى أن يلبس قفاز الملاكمة أو القبعة الواقية، ولذا يشـــعر بالغبن الفاحش ولكنه مصمم على التحدي والتشبث. وهكذا يُعَوِل كلا الملاكمَيـــن ومشجعوهُما، كثيرا على ما يحدث على الحلبة، ويصبح النجاح في تحول (أو منع تحول) شخص عن دينه دليلَ انتصار، أو مقاومة. أي إن المـــباراة تعكس مشاكل حياتية أخرى، وتحتوي بداخلها على عناصر الكثير

من العقد النفسية الجماعية، من الشعور بالنقص والانفصام والرغبة في التسلط إلى الشعور بالخوف والعار والاضطهاد، التي أضحت تسيطر على المجتمع.

(٣)

فلنحاول أن نتذكر ما يحدث في العالم المتحضر (وبهذا نعني أساسا أوروبا وأمريكا واستراليا واليابان) فيما يتعلق بالديانة. الدولة هناك ليس فقط لا شأن لها بالدين (أي إنها لا تساند دينا معينا، ناهيك عن "التبشير" به)، بل من المحظور قانونا سؤال إنسانٍ عن ديانته سواء في نطاق أوراق رسمية أو عند التقدم لشغل وظيفة الخ. وكل ما يذاع حول أعداد التابعين لديانات بعينها ليس إلا نتيجة دراسات واستفتاءات رأي تقوم بها مؤسسات بحثية.

وكون الإنسان مؤمنا بدين معين، أو غير مؤمن، هو أمر لا يخص أحدا سواه. وإذا وجب أن يسجل نفسه لدى الجهة الدينية التي ينتمي (أو قرر أن ينتمي) إليها، فهذا من قبيل الالتزام الأدبي والأخلاقي، الذي لا يخص أحدا غيرهما. وليس هناك في القوانين ما يترتب على الديانة: فالزواجُ إجراءٌ مدنيٌ لا ذكر في وثائقه لديانة أيٍ من طرفيه؛ وإن كان من المعتاد أن يتبع الزواجَ أمام موثق مسئول من الدولة، زواجٌ دينيٌ لمن يرغب في ذلك. وتنشئة الأبناء طبقا لعقيدة دينية بعينها هو أمرٌ يحدده الوالدان، حتى يصل الأبناء إلى سن الرشد. والإرث يخضع لوصية المتوفي والقوانين المطبقة، ولا علاقة له بالدين. الخ.

(٤)

إن كان نظامنا شبه الثيوقراطي مستمرا في مقاومة التغيير وفي رفض معالجة قضية المواطنة بصورة شاملة، ألم يحن الوقت لنزع فتيل الانفجار من موضوع واحد، وليكن التحول الديني في مصر، عن طريق مواجهته بصراحة؟

وإن كان المجتمع المحتقن المتخلف غيرَ مؤهلٍ للتعامل مع الموضوع مثلما يحدث في العالم المتحضر، وإذا كان خروجَ الدولة منه في الوقت الحالي قد يفتح الباب لتفشي عصابات التحويل الديني المنظم، فلماذا لا يتم على الأقل إعداد قانون واضح حول إجراءات التحول من أي دين إلى آخر

(نكـــرر: "أي ديـــن إلى آخر") يسري مفعولُه لفترة محددة، لتكن ثلاث إلى خمس سنوات، ترفع بعدها خانة "الديانة" من البطاقة الشخصية. ويُراعى في هذا القانون ما يلي:

ــ حظـــر البدء في إجراءات التحول قبل بلوغ سن "أهلية الزواج" طبقا للقوانيـــن الحالـــية، أي ٢١ ســـنة؛ وذلـــك فـــيما عدا حالة تحول الوالدين (المرتبطيـــن برباط الزواج) معا في نفس الوقت. واعتبار أن السعي لتحويل من يقل عمره عن ذلك، تحت أي مسمى ولأي سبب (مثل الزواج)، جريمة تخضع لقوانين خطف وغواية القصر الحالية.

ــ نزع الموضوع من أيدي الأمن تماما، وتشكيل لجان قضائية خماسية للتعامل مع الأمر، يرأس كلا منها قاض (مستشار)، وأعضاؤها عددٌ متساوٍ من المسلمين والمسيحيين.

ــ إذ يـــتقدم الراغب (الراشد) في التحول بطلبه، على اللجنة التأكد من انـــتفاء أســـباب التغرير والغواية والتلاعب ومن توافر الإرادة الحرة. وفي حالـــة الموافقة (بأغلبية أربعة أصوات)، تقوم اللجنة بإخطار الرئاسة الدينية الـــتابع لهـــا الطالـــب، وتصرح له بإشهار ديانته الجديدة عند الجهة الدينية المختصـــة وفـــي الشـــهر العقـــاري. وبعدها تلتزم إدارات الأحوال المدنية بالتغيير الفوري لديانة الطالب في سجلاتها.

ــ لا يترتـــب على التحول أي تبعات يتحملها آخرون من العائلة (مثل الإجـــراءات الهمجية التي تسعى لإرغام الأطفال القصر على اتباع "الديانة الأفضل" لأحد الوالدين).

ــ لا يترتـــب علـــى تحول المتزوج إمكانية الارتباط بطرف آخر قبل إتمـــام إجـــراءات الطلاق طبقا لقوانين الأحوال الشخصية، مع الالتزام بمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين".

ــ للمتحول حق الرجوع إلى ديانته الأصلية في أي وقت وبدون التقدم إلـــى اللجـــنة المذكـــورة، عن طريق مكاتب الشهر العقاري، وبعدها تلتزم الأحـــوال المدنـــية فـــورا بالتغيير الجديد؛ مع وضع ضوابط معقولة لكي لا يصـــبح الـــتحول وســـيلة للالـــتفاف حـــول قوانين الأحوال الشخصية عند المسيحيين. (وفي هذا الصدد لا بد من سرعة اعتماد قانون جديد تتفق عليه كافة الطوائف، إضافة إلى قانون مدني).

ـ لا علاقـــة للدولـــة بالتحول المذهبي داخل الدين الواحد، ولا يترتب عليه أي تبعات قانونية.

ومـــع شـــفافية الإجـــراءات واســـتقرارها وخروجها من دائرة التحيز البيروقراطـــي، ســـيقع على أهل كل دين مسئولية "الوقاية"، ويبقى للإنسان الفـــرد الراشد الحق في اتباع ماشاء، طبقا لضميره ولإرادته الحرة، وبدون الوقوع في حبائل عصابات الخطف المادي أو المعنوي.

هذا الحزب المُفترِي!

تمخض جبل الحزب "الوطني الديموقراطي" الحاكم فولد فأرا صغيرا، إذ لا تحتوي قوائم مرشحيه البالغ عددهم ٤٤٤ للانتخابات النيابية (١) سوى على سبعة نساء وقبطيين اثنين فقط لاغير؛ أحدهما موظف عمومي بدرجة وزير.

لقد تأكد أن هذا الحزب الذي يزعم أنه "وطني" و "ديموقراطي" هو، في الحقيقة، لا هذا ولا ذاك. فأول بديهيات الوطنية وأسس الديموقراطية هو أن يكون النظام السياسي مبنيا على قيم الحرية والمساواة الكاملة، وبالتالي ممثلا لكافة شرائح المجتمع تمثيلا عادلا وواقعيا. ولتحقيق هذا يلزم العثور على الآلية (الميكانيزم) المناسبة لتحقيق الهدف، وليس العكس، كما يزعم دماقرة (نسبة إلى الديموقراطية) آخر الزمن الذين يقولون لنا أن العملية الانتخابية، حتى لو كانت ناقصة أو معيبة، هي البداية والنهاية وكل ما ينتج عنها يمثل "إرادة الشعب" (!!)

لقد كان لدى الكثيرين، ومن بينهم كاتب هذه السطور، بعض ذرات أمل في أن "التغيير" قادم، حتى لو كان بطيئا؛ لأن هذه سنن الحياة ولأنه لا يمكن لحكامنا أن يكونوا على هذه الدرجة من التشبث المستميت بالحكم بأي صورة وبأي ثمن. وكان هناك أمل في أنه مع التمسك بالقليل من التغيير الذي يأتي، يمكن الدفع بطريق المزيد.

لكن هذه الذرات المتفائلة تبخرت وتلاشت. فالواضح الآن أن الذي يهم الحزب الحاكم، أولا وأخيرا وقبل وبعد وفوق كل شيء، هو البقاء في الحكم حتى لو كان هذا على أنقاض الوطنية وأشلاء الديموقراطية. وما العمليات الانتخابية التي يدخلها إلا مسرحيات، بعضها من عينة "الملهاة" والآخر يدخل تحت باب "المأساة" ومعظمها يتصف بالمسخرة؛ يقوم بها مضطرا بهدف الحصول على غطاء شرعية، حتى لو أتى مهلهلا.

(١) نشر هذا كمقال في أكتوبر ٢٠٠٥ إبان انتخابات مجلس الشعب

يقـال أن السـبب وراء قوائم ترشيحات الحزب بهذه الطريقة هو نظام الانـتخاب الفردي الذي يجبره على اختيارات قد لا يحبذها لكنها ضرورية للنجاح. لكن هذا عذر أقبح من ذنب.

فقـد كـان مـن الممكـن لمعالجة الأمر تعديل القانون الانتخابي قبل الانـتخابات، بطـريقة لا تـتعارض مع الدستور الحالي، ليسمح باستخدام أسـلوب القائمـة النسبية. هذا المطلب نادت به قوى المعارضة والعديُد من المثقفيـن، وبـدا أثناء حملة الانتخابات الرئاسية أنه ممكن الحدوث بسرعة، ولكـن رئـيس الجمهوريـة رأى، بعدهـا، أنه لا ضرورة لعمل مثل هذه التعديلات في الوقت الحالي (!!)

وكـان من الممكن، على الأقل، الاتفاق وديا بين الأحزاب على تجنيب عدد من الدوائر للمرأة وللأقباط تشجيعا لدخول المعترك الانتخابي. ونحن لا نـتحدث هنا حتى عن قوانين "تأكيد الفعل الإيجابي" (affirmative action) التـي تهـدف لإفسـاح المجال أمام الفئات المهمشة للمشاركة. لكن الحزب الحاكم لا يتطرق فكره إلى مثل هذه الأمور المعيبة.

ومن ناحية أخرى يقول بعض الخبثاء أن موقف الحزب الحاكم منطقي تمامـا: ففي حالى الأقباط، هو رد لجميل من انتخبوا، وعقاب لمن ينتخبوا، "مرشـح الحـزب" في انتخابات الرئاسة. أما في حالة المرأة، فهو رد فعل طبيعـي "للدراسات" التي نشرت عنها الصحف مؤخرا والتي تؤكد أن ربع نساء مصر، على مختلف المستويات (...) يضربن أزواجهن، "على النقيض ممـا تقضـي بـه الشرائع"؛ فكيف، بالله عليك، يمكن لحزب محترم في بلد مؤمـن أن يسمح لحُرمة من إياهن بتخطي عتبات مجلسه التشريعي الموقر الذي هو سيد قراره؟

***

علـى أي حال، فالمشكلة الآن، كما في السابق وفي المستقبل، هي أنه بلجوئه لذلك الأسلوب البغيض في انتقاء المرشحين، يصبح من الصعب على الأحـزاب المعارضـة التقدم بأوجه قبطية أو نسائية، لأن المنافسة لن تكون سـهلة. بل إنه، في حالة الأقباط، فإن مرشحي الحزب الحاكم لا يتورعون عن اللعب بالورقة الدينية للفوز... وما الهياج "الطائفي" الأهوج والمفاجيء، وإن كـان واضح الترتيب، في الاسكندرية إبان الحملة النتخابية، سوى عينة

من كثير يجري بسبب السياسات الخرقاء والاختيارات الحمقاء لحكامنا الذين يتميزون بعناد عجيب.

***

نعتقد أن مصلحة مصر أصبحت في إسقاط هذا الحزب الحاكم، كهدف وطني مبدئي. ولنتصور على سبيل المثال حالة (كارثة) حصوله على أغلبية ساحقة، مرة أخرى، في المجلس النيابي (نتيجة "هرولة" المستقلين والمنشقين للدخول فيه، بعد نجاحهم، ضاربين عرض الحائط بإرادة الناخبين)؛ وعجز أي من أحزاب المعارضة عن اجتياز حاجز الخمسة وعشرين عضوا، الذي هو شرط التقدم بمرشح في انتخابات الرئاسة القادمة (طبقا للمادة ٧٦ المعدلة). فمعنى ذلك أن الحزب الحاكم سيقدم مرشحا وحيدا (يعلم الجميع من هو، ويعلم هو أن الجميع يعلمون) بدون منافس! أم لعلهم سيضطرون في إطار المأساة/الملهاة/المسخرة إلى تعديل المادة ٧٦ مرة أخرى لتصبح "مُعدَّلة بشَرطة"؟؟

لا شك أن هناك الكثير مما يمكن عمله لإسقاط هذا الحزب، وعلى الأقل نرى ما يلي:

ـ أولا: نطلب من مرشحَي الأقباط الانسحاب من دخول الانتخابات تحت راية الحزب الوطني، وذلك كمسألة مبدأ: احتجاجا على سياسات الحزب العنصرية؛ وأيضا لأن احتمالات نجاح أي منهما شبه معدومة. فحتى الوزير المرشح نجح بالكاد في الانتخابات السابقة (في الإعادة). ونطمئنه إلى أن انسحابه قد لا يؤثر على استوزاره؛ فالدولة تحتاج، كما جرت العادة، إلى ذمي أو اثنين على قائمة وزرائها. ثم لنفرض أن المنصب قد ضاع منه، فما الأهمية؟ وهل انعدمت "الأرزاق"؟ أم هو الحرص الذي يذل الأعناق، باعتباره يمثل الجيل الخامس من آل غالي الذي يعملون في خدمة الحكومة (على حد تعبير عمه د. بطرس غالي في كتابه بالفرنسية "في انتظار القمر القادم" والذي ظهرت طبعته العربية ـ بعنوان "بدر البدور").

ـ ثانيا: نطلب من الأقباط والمسلمين العقلانيين المستنيرين الأعضاء بالحزب الحاكم في أي موقع وأي مستوى، الاستقالة منه والانضمام لأحزاب أخرى ملائمة (مثل حزب مصر الأم أو التجمع) أو البقاء مستقلين. فالمهم هو فضح هذا الحزب الذي يتبنى مضمون مشروع الإخوان، بدون قياداتهم

وبدون شعاراتهم الزاعقة (مثل "الإسلام هو الحل")، وبدون النداءات الأخرى الفاقعة (مثل "أنا رئيس مسلم لدولة مسلمة"). وكل ما يقال عن كون "هموم" الأقباط ومطالباتهم بحقوق المواطنة الكاملة، هي مشاكل تعود لتعصب بعض "مرضى النفوس"، قد يكون قولا صحيحا جزئيا (بمعنى أن "مرضى النفوس" لم يعودوا فقط مسئولين يسيئون استغلال سلطاتهم؛ بل أصبحوا يقودون، أو يقررون سياسات، الدولة)؛ لكن الحقيقة الواضحة الآن هي أن حزب الحكومة وحكومة الدولة ودولة الحزب تتمسك، كسياسة ثابتة، بالتنفيذ الواعي والمقصود وسابق الإصرار لمشروع استبعادي إقصائي، إن لم يكن استئصاليا، لكل وجود قبطي في الدولة، وذلك كخطوة هامة على طريق إقامة إمارة مصرستان. ولعله ليس من باب الصدف أن تخرج كبرى صحف الحكومة على قرائها فجأة بتحقيق يدعو للتطبيق "التدريجي" للعقوبات البدنية الهمجية من جلد وبتر أطراف إلى الصلب والرجم ودق أعناق. (راجع صفحة "الفكر" (!!) الديني، الأهرام ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥)، كما أنه ليس من باب الصدف أن تفتح صفحات جرائد الحكومة لرموز التطرف والإرهاب، بما فيهم قادة جماعة الإخوان "المحظورة"... ولا شك أن كل هذا سيدخل السرور والحبور لقلب "الدكتور" أيمن الظواهري طبقا لرسالته (أكتوبر ٢٠٠٥) إلى أخيه المجاهد الزرقاوي.

– **ثالثا**: نطلب من القيادات الدينية الكف تماما عن أي شبهة تأييد للحزب الحاكم. فبالإضافة إلى ضرورة الابتعاد عن "السياسة" من حيث المبدأ (وهو ابتعاد لا يعني إطلاقا عدم الشهادة بالحق، أو محاولة رفع الظلم)، فالأمر مختلف تماما في الانتخابات النيابية. وليكن ما حدث أثناء الانتخابات الرئاسية، أيا كانت تبريراته، أمرا لا يتكرر حفظا على مهابة ومكانة القيادات الدينية، وأيضا لما ثبت من أن أية "وعود"، يزعم البعض أن الحزب الحاكم قد يعطيها، هو قادر على "لحسها" كالعادة ثم اخراج لسانه متحديا.

– **رابعا**: ندعو لأن يتجمع أكبر عدد من السياسيين المستقلين أو الحزبيين المعارضين في جبهة تحت شعار "**مصر تنادي**"، تستند إلى: (١) أن مصر ومصلحتها فوق كل شيء (مصر أولا)؛ (٢) مباديء الوطنية والمواطنة (مصر وطن متعدد الأديان، وهو ملك لكل أبنائه بدون استثناء)؛ (٣) استلهام التراث الحضاري المصري بكل أعمدته وطبقاته ورقائقه، مع

ضـــرورة تنقيته من آثار فيروسات الهمجية البدوية التي غزته مؤخرا؛ (٤) أســـس دولـــة الحـــرية (مساواة تامة وعدالة، داخل دولة مدنية)؛ (٥) الفكر الليبرالـــي المســـتنير والمنفتح على العالم المتحضر وتجاربه بدون مركبات نقـــص أو زيادة؛ (٦) مواثيق حقوق الإنسان العالمية؛ (٧) الشفافية المطلقة وخضـــوع كـــل القائميـــن بالعمل العام للمساءلة (accountability)؛ (٨) الأســـاليب العلمـــية العقلانـــية لمجابهـــة مشاكل المجتمع؛ (٩) الابتعاد عن الأيديولوجـــيات الفاشـــية بأنواعها وأشكالها: أي الفاشية التوتاليتارية الدينية المتوحشـــة المســـعورة، والفاشية العنصرية ("القومية")؛ (١٠) الديموقراطية هي أسلوب حكم وحياة وليست مجرد صندوق انتخابات.

ـــ **خامســـا**: نطلـــب مـــن الناخبيـــن أن يدلوا بأصواتهم بكثافة في كل انتخابات، بشرط ألا يساندوا، تحت أي ظرف من الظروف، أيا من مرشحي الحزب الحاكم أو مرشحي الفاشية الدينية.

ـــ **سادســـا**: نطلـــب من القبط الذين يجري تعيينهم في المجلس النيابي (وهـــم عادة لا يزيدون عن ثلاثة أو أربعة) ألا يقبلوا التعيين؛ أو أن يقوموا بالاســـتقالة الجماعية بعد التعيين، كعمل وطني شريف ستذكره لهم الأجيال القادمـــة. فحتى لو صار المجلس الجديد "إسلاميا" بالكامل؛ فإن هذا سيكون أفضل ألف مرة من وجود تلك الحفنة القليلة التي يجري إدخالها بهدف واحد ووحـــيد هو تقديم ورقة توت (ميكروسكوبية الحجم) للنظام الحاكم. وفي تلك الحالـــة لـــن يكـــون المجلـــس الموقر سوى إضافة صغيرة لقائمة الأجهزة "الإســـلامية" للدولة؛ مثل الحكم المحلي "الإسلامي" (من المحافظ حتى عمدة أصـــغر قـــرية)، وجهاز أمن الدولة "الإسلامي"، وجهاز المخابرات العامة "الإسلامي" وجهاز رئاسة الجمهورية "الإسلامي"؛ ناهيك بالطبع عن الأجهزة "شـــبه الإســـلامية" (بنســـبة ٩٩%) مثل الإعلام والشرطة والنيابة والقضاء والسلك الديبلوماسي وسلك التدريس الجامعي الخ الخ الخ.

***

للأسف، وبسبب أساليب النظام الحاكم، فإن احتمالات خروج مصر من النفق المظلم الذي تعيش فيه تتضاءل كل يوم. وما أخطر دلالات أن تضطر أحـــزاب "يســـارية" إلى الدخول في "جبهة إخوانية" أملا في الحصول، بأية طريقة، على ما يمكنها من وضع أقدامها داخل مجلس الشعب.

مرة أخرى: لك الله يا مصر!

العلاقة بين أقباط الخارج والداخل

(١)

أقـــباط المهجر، الذين هاجروا في ظروف ليس هنا مجال الكلام عنها، ليســـوا سوى امتداد طبيعي لأقباط مصر عائليا وحضاريا. لكن ما نعني به هـــنا هـــو العلاقـــة بين المكونين فيما يتعلق بالسعي للحصول على حقوق مواطنة كاملة للأقباط داخل مصر.

وفـــي البداية لا بد من محاولة **تصنيف الأقباط** تبعا لمواقفهم إزاء مسألة حقوق المواطنة:

١ــ الذميون بالوراثة

ــ هـــم الأغلبـــية الساحقة الصامتة التي تتألم وتأمل أن تتغير الأحوال، لكـــن التاريخ علمها الحذر المتشائم. هم مغلوبون على أمرهم بعد قرون من التسلط والإذلال؛ مسالمون يحاولون التعايش مع الذمية المفروضة عليهم عن طريق تحاشي المجابهة، والمشي بجانب الحائط.

ــ الـــبعض مـــنهم هاجروا، ومع ذلك يحتفظون بنفس التقليد؛ متسترين وراء مقـــولات "لا أريـــد مشاكل لأنني كثير السفر لمصر"؛ أو يهربون من واقـــع المشـــاكل في مصر مكتفين بالتركيز على مضاعفة الرزق ومستقبل الأولاد والانغماس في النشاطات الدينية.

ــ لا يقتصـــرون علـــى فئات اجتماعية معينة، وإن ارتفعت نسبتهم مع العلو الطبقي حيث تتزايد المتطلبات والضغوط المصلحية.

ــ يشـــملون أهـــل الدنيا وبعض رجال الدين الذين يرون التركيز على الحياة الأبدية.

ــ القاســـم المشـــترك هـــو الشكوي في القعدات الخاصة، مع الحرص (خاصـــة فـــي الداخل) على عدم إظهار شيء في وسط مجتمعات العمل أو الصداقة من غير الأقباط.

ــ هـــم، مـــثل غالبـــية المصريين، غيرُ مُسيسين ــ بمعنى المشاركة السياســـية أو النقابـــية أو الجمعياتية الفاعلة أو الانخراط في أي صورة من صور العمل الجماعي ــ بسبب التفردية، أو السلبية.

ـ يمكن استثارتهم أحيانا لدرجة الاحتجاج والنزول إلى الشارع عند حدوث ما يخدش الحد الأدنى لهويتهم الدينية (مثل أزمة جريدة "النبأ")، مع التزامهم الصمت الرهيب إزاء مصائب أكثر فداحة بمراحل؛ بدءا بالمضايقات الحياتية اليومية التي تعتصرهم، وانتهاء بالكوارث من عينة الكشح.

ـ تلجأ الدولة للاستعانة بالبعض منهم (من غير المعروفين في الوسط القبطي وغير المهتمين أصلا بمشكلة الأقباط)، للقيام بأدوار سياسية باهتة مثل التعيين في مجالس الشعب.

٢ـ المحافظون على ذميتهم ـ أو الذميون بالاختيار

ـ يدافعون عن الوضعية الذمية بإخلاص واستماتة كنوع من النفعية السياسية إن لم يكن احتراف الدعارة السياسية.

ـ يمكن اختزال توجههم في مقولة مكرم عبيد "أنا مسلمٌ وطناً ومسيحيٌ ديناً". وحتى لو كانت هذه مجرد نوع من المبالغة اللفظية لكنها من أسوأ ما عرفته مصر الحديثة من شعارات.

ـ خطابهم يشمل تعبيرات مسطبية مثل: "الأقباط ليسوا أقلية" أو "الأقباط والمسلمون قد "اتفقوا" معا (لا نعرف كيف ولا متى!) على ألا يُشار إلى الأقلية بكونها أقلية"؛ "الأقباط هم جزء من النسيج الوطني"؛ "مصر مستهدفة من مؤامرة خارجية (أمريكية صهيونية) لتفتيت وحدتها الوطنية"؛ "الأقباط والمسلمون عاشوا معا ١٤ قرنا من الأخوة والمحبة والسلام" (وهل أي من هذا بديل عن حقوق المواطنة؟). الخ

ـ أغلبهم شخصيات معروفة؛ لأن الدولة حريصة على إعطاء أمثالهم الصوت الرئيسي بين الأقباط.

ـ ينتسبون لمختلف الطوائف الدينية للأقباط؛ ومنهم أهلُ دنيا (أرباب مناصب أو رجال بيزنيس)، وأيضا رجالُ دين لا يترددون، لأسباب غير مفهومة، في حشر أنوفهم "في السياسة" وإطلاق تصريحات، غالبا ضحلة ومنافقة، ليسوا أهلا لها ولا تدخل في نطاق مسئوليتهم (التي ينبغي أن تقتصر على الشهادة للحق).

ـ يقومون بدور "المحلل الشرعي" للدولة التي تلجأ إليهم لتنفي أمام الخواجات وجود مشكلة قبطية.

ـ البعض منهم يقوم بمعارضة الكنيسة والدولة في نفس الوقت وقد يزيد علي ذلك بالارتماء في أحضان الاسلام السياسي، بل أكثر (...).

٣ـ الذميون الجدد

ـ يشبهون المجموعة السابقة إلى حد كبير مع ارتداء عباءة "المثقفين" وطرح "أيديولوجية" لتنظير الذمية. خطابهم يشمل تعبيرات هي حق يراد به باطل، أو باطل يراد به باطل، مثل:

* "أقباط الداخل (في مقابل "المهجر") هم الأدرى بشِعاب مكة"، مع جدل مفتعل حول "شرعية دور المهجر في الشأن القبطي" والتلميح والتصريح باتهام أقباط المهجر بالعمل طبقا لأجندات خارجية.

* رفض "التدخل الخارجي" أو "التدويل" أو "الاستقواء بالخارج" مع حتمية "أن تأتي الحلول فقط من الداخل".

ـ عموما مضطرون للاعتراف بوجود "هموم أو مشاكل قبطية"، مع التأكيد بسرعة على "الاختلاف مع المهجر في المطالب وأساليب تحقيقها". [بمفهوم المخالفة، هل يطالبون بحقوق "مواطنة منقوصة"، في دولة "غير مدنية"؟! أو التسليم بحالة "ذمية معدلة"، بعد إثبات حسن السير والسلوك، والارتماء تحت الأقدام تملقا؛ مع التوسل والتضرع؟! وحتى هذا يجب تبريره بأعذار من عينة: "لأجل قطع الطريق على المؤامرات الغربية والصهيونية التي تتربص بنا"].

ـ هذا التيار، من حيث يدري أو لا يدري، يقدم تبريرات للاستمرار في سياسات التأكيد على واقع الذمية. لكن في نفس الوقت قد يكون الأصعب في التصدي له لأنه يستخدم لغة تجد صدى سياسيا مناسبا في الداخل ـ حتى بين بعض الأقباط "الذميين بالوراثة". منهم من يعتقد بأمانة أن الأسلوب البراجماتي للتعامل مع الواقع المعقد في "الدولة الإسلامية" لا يمكن أن يكون عن طريق التأكيد على "مباديء" المساواة، بل بمحاولة الحصول على الممكن.

٤ـ اللاذميون / الحقوقيون

ـ يطالبون بحقوق المواطنة الكاملة والمساواة التامة بين المواطنين في وطن تحكمه دولة مدنية. أي يرفضون، من حيث المبدأ، الوضعية الذمية المفروضة على الأقباط.

ـ ينـتمون غالـبا إلى أجيال حديثة تعرفت على ثقافة حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وحقوق الأقليات، عن طريق المطالعة والمتابعة الإعلامية وحمـلات الإيقـاظ الحديـثة، في حالة أقباط الداخل؛ وعن طريق كل ذلك بالإضافة إلى المعايشة الواقعية لهذه المبادىء، في حالة أقباط المهجر.

ـ يخـتلط بهـم من يتمسكون بذكريات ثورة ١٩١٩ والحقبة الليبرالية التالـية لهـا، حيـث كـان شعار "الدين لله والوطن للجميع" يمثل المعادل الموضوعي لشعارات فصل الدين عن الدولة وحقوق المواطنة.

ـ لا يقتصرون على طبقة أو فئة اجتماعية، وإن كانوا غالبا من الطبقة المتوسطة.

ـ يلاحَـظ نـدرة وجود "أغنياء"، حتى لو اقتنعوا بمشروعية المطالب، ممـن يهـتمون بأوضاع الناس بصورة عامة (بخلاف التبرعات الخيرية). [وذلـك بعكـس الحـال قـبل الثورة، حيث كانت هناك العديد من القيادات السياسية من بين أغنياء الأقباط. ويرجع ذلك إلى أن الثروة كانت تستند إلى ملكـية الأراضي في مجتمع زراعي مستقر؛ بينما الأغنياء المُحدَثون هم من رجال الأعمال الذين تخضع مشروعاتهم وثرواهم لضغوط مجتمعية تجعلهم فـي موقع الرهائن. (وكل هذا، بالمناسبة، من بين أسباب اندثار الزعامات المدنـية بيـن الأقـباط، وترك معظم الساحة للقيادات الدينية)]. أما أغنياء المهجـر، فمعظمهـم أسـرى لـثرواتهم، وقليل منهم تشرب التقليد الغربي بتكريس الأغنياء لجزء لا يستهان به من ثرواتهم للتشجيع العمل العام؛ ثقافيا واجتماعيا وسياسيا.

ـ مازالوا أقلية ضئيلة، معظمها غير نشط. لكن هناك عدد، يتزايد مع الوقت، من الناشطين.

ـ لغـة الـبعض فـي الداخل "حقوقية" واضحة، والبعض الآخر لغته مشوشـة أو مغلفـة بتعبـيرات "مقبولة سياسيا" في الداخل نظرا للضغوط والأجواء المحيطة بهم.

(٢)
اعتبارات داخلية وخارجية هامة

ـ نظـام الحكـم لا يرغـب في حل مشكلة الأقباط، ليس فقط بسبب التعصـب و"الـتحالف" الواقعـي مـع التيار الإسلامي (طالما كان لا يهدد

اسـتقرار الـنظام)؛ بل لأنه ببساطة غير مجبر على حلها، إذ لا تشكل أي تهديد له ولا تمثل أولوية من ناحية التوازنات والمردود السياسي.

ـ مـع ذلـك فالـنظام فـي حد ذاته لم يعد أكبر عقبة اليوم! المشكلة أصـبحت فـي الإعـلام (حـتى غير الحكومي) والتعليم والنقابات والأمن والقضـاء ومعظـم الأحزاب، بل إن الشعب يبدو وأنه في غالبيته قد أصيب بهلوسـة وهـوس، وأصـبح شـديد التعصب (راجع أداء المصريين عبر الفضـائيات العربية. راجع استطلاع البي بي سي: المصريون أعلى شعب فـي العالم من حيث تصنيف الدين على اعتبار أنه أهم مكونات الهوية). بل إن مصـر أصبحت من أكثر الدول "الإسلامية" تعصبا، بعد أن كانت نموذج الاعتدال والوسطية.

ـ لا يجـب أن ننسـى أن "تسـونامي" الإسلاميزم هو في تصاعد في مختلف أنحاء العالم؛ ومصر ـ التي أسهمت في خلقه! ـ ليست بمعزل عن تأثيراته المدمرة.

ـ المجـتمع الدولـي (دولا ومنظمات) مازال غير مقتنع بأن للأقباط قضـية ذات أولويـة أو تستحق الضغط من أجلها بأي أسلوب قد يؤثر على المصالح والعلاقات..

ـ تفـاقم المشـاكل المرتبطة بالأقليات الإسلامية في الغرب، وتصاعد أصـوات احتجاجـية إنذاريـة (أحيانا معادية للمهاجرين المسلمين) تتلقفها الأوسـاط الانتهازية المتعصبة في مصر وتسعى لأن يصبح الأقباط رهينة يدفعون ثمن ما "يحدث لإخوتنا المسلمين".

ـ أجهـزة الأمـن المصرية تتدخل في كل شيء وتتصل بكل النشطاء ممـا قـد يثير الشكوك. وحتى لو لم تخترق، فيكفي التأثير على المصداقية ودق الأسافين.

ـ ما سبق وغيره يدعو للتشاؤم. لكن بصفة عامة مشكلة الأقباط ـ إذا حلـت ـ لـن تحل "بالعافية" ولابد من تغيير ثقافي سياسي هائل على كافة المستويات الشعبية والحكومية. كما أن الحل لا يمكن أن يتم بدون المشاركة الحـيوية مـن المسلمين العقلانيين العلمانيين، ولذلك يجب العمل بكل وسيلة لكسب مساندة أكبر عدد ممكن.

▪ **الأرضية المشتركة**

ـــ مـــن ناحية المبدأ لا توجد فروق أساسية بين ما يطالب به الحقوقيون "اللاذميون" من أهل الداخل أو المهجر، وهي مطالب تعبر عن آمال الأغلبية الصـــامتة المغلوبة على أمرها. لكن لا بد من المساعدة على خلق تيار عام وســـطي واحـــد (main stream)، عـــبر توسيع قاعدة الحقوقيين اللاذميين، والمساعدة في توعية وإيقاظ الذميين بالوراثة، والتعامل مع الباقين لتحييدهم أو كسب بعضهم.

ـــ لا بـــد من الاقتصار على توصيف مشكلة الأقباط وآليات الحل بلغة حقوقية وأسلوب سياسي عقلاني واضح لا يمكن لإنسان منصف أن يرفضه، وبعيد عن الضبابية والجزئيات والدونكيشوتية...

[مثلا فالمطالب الأساسية للأقباط لا تزيد عن:

* **المســـاواة الـــتامة** فـــي حقوق المواطنة بدون قيد أو شرط، باعتبار الأقـــباط مواطنيـــن أصلاء وليس كأهل ذمة أو مواطنين من الدرجة الثانية. وهـــذا لا يمكـــن أن يتحقق إلا في ظل دستور وقوانين مدنية خالية من أي مرجعية دينية.

* و**المشاركة الكاملة** للأقباط في إدارة وتحديد مصير وطنهم بتواجدهم المتكافـــيء فـــي كافة المواقع السياسية والتمثيلية والإدارية. وبعد عقود من سياســـات التهمـــيش والإقصاء التي تغلغلت مؤسسيا ومجتمعيا، لا مفر من اللجـــوء إلـــى قوانين "فعل التأكيد الإيجابي" بصورة مؤقتة حتى تترسخ قيم المساواة والمواطنة].

ـــ هناك اختلافات طبيعية في الأساليب، نظرا للوسائل المتاحة أو غير المتاحة للتعبير والفعل بين الداخل والخارج. وهناك من النشطاء في الداخل ممن بدأوا يتكلمون بوضوح، وبشجاعة مثيرة للإعجاب.

ـــ الأقباط ليسوا في خصومة مع الإسلام، والسجالات العقائدية يجب أن نبقى خارج نطاق العمل الحقوقي تماما.

ـــ لا بـــد مـــن الابتعاد عن تعبيرات التهويش والتهريج التي لا تؤدي ســـوى إلـــى الاســـتفزاز وتشتيت التركيز على القضية. [مثل مقولة "تدويل قضية الأقباط": تعريف التدويل لا يشمل اللجوء للمنابر الحقوقية التي أقيمت لهـــذا الغرض، لكن يعني الدعوة لتجييش الجيوش ضد مصر. هل هناك من يرغـــب فـــي هذا؟ وهل يمكن أن يحدث حتى لو افترضنا جدلا أن البعض

يرغب فيه؟ نتيجة مثل هذا التهريج هي انشغال الجميع "بالتدويل" ونسيان حقوق الأقباط]. إذن لابد من تأكيد أن ما قد يجري، في الواقع، ليس أكثر من "استدعاء التأثير الدولي المشروع" عبر آليات مشروعة. بمعنى آخر فأقباط المهجر هم ضد التدويل!!!

ـ يجب تشجيع ومساندة أقباط الداخل على تفعيل دورهم السياسي وتواجدهم على الساحة وتأثيرهم، عبر المشاركة في كافة المنابر السياسية والنقابية والجمعياتية.

ـ لا بد من زيادة المشاركة الفعالة للحقوقيين اللاذميين من أقباط الداخل والمهجر في اجتماعات النشطاء أو المؤتمرات التي تناقش القضية بعقلانية وبدون مزايدات، سواء في الداخل أو الخارج.

ـ يجب التفكير الجدي في تكوين مجلس مشترك يجمع أقباط الداخل والخارج يقوي من صوت وفعالية التيار العام للأقباط (main stream) وهو التيار العقلاني الحقوقي، وكذلك الدعوة لتكوين "مجلس لحقوق المواطنة" أعضاؤه مسلمون وأقباط بالتساوي والنصف من الداخل والنصف من الخارج، فلا يوجد حل لمشكلة مواطنة الأقباط بدون مشاركة ومساندة المسلمين العقلانيين.

- **شرعية التمثيل**

ـ بصورة عامة، مشكلة الصفة التمثيلية معقدة؛ يزيد من تعقيدها دور الكنيسة (التي تملك الجماهيرية الواسعة والمرجعية الراسخة) الذي أجبرتها الدولة على القيام به كأفضل وأسهل الطرق لاحتواء المشكلة القبطية وتهميش دور العلمانيين من الشخصيات القبطية العامة أو ذات الوجود المؤثر.

ـ أقباط المهجر ليسوا وكلاءً شرعيين عن عموم القبط، بل هم فقط يتحركون لمساندة أخوتهم مستفيدين من آليات الحريات المتاحة في أوطانهم الجديدة. أي لا وصاية، ولا داعي لأسلوب الـ patronizing، وبالتالي فإن خطأ الاتصال الفردي السري، من قِبَل بعض أقباط المهجر، بالسلطات المصرية لمناقشة مطالب الأقباط، لا تقل عنه سوءا خطئيةُ محاولة البعض تهميش دور أقباط الداخل.

ـ لا يوجد حاليا فرد واحد، أيا كان وأيا كانت تهيؤاته وأوهامه الذاتية ومزاعمه يمثل أقباط المهجر (ناهيك عن عموم القبط). التمثيل العملي

الوحيد هو الذي يشمل مجموعات ذات مصداقية تمثل نشطاء وقيادات معروفة من الداخل والمهجر.

ـ أحد أهم مشاكل الأقباط هي أنه مع اختفاء طبقة الزعماء التقليديين منذ ١٩٥٢ أصبح تمثيلهم المدني شبه منعدم. ومن البديهي أننا لا نزعم أن الأقباط كتلة واحدة، ناهيك عن أن تكون متجانسة، اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا. ولكن من البديهي أيضا أن "قبطيتهم" تعطيهم خصوصية وتضع عليهم عبئا مشتركا، كمجموع وكأفراد. وإذ تم تهميشهم واستبعادهم بصورة زاعقة وساحقة عبر العقود الأخيرة، فإن إشكالية "تمثيلهم" في المناقشات والمداولات التي تتعلق بحقوق المواطنة تقفز على السطح.

ـ ليس في هذا الكلام أي أثر "للطائفية" إذ أن تمثيل الأقليات العرقية أو الدينية بصفتها تلك على مستوى الدول هو أمر معروف ومطبق. ففي فرنسا مثلا، هناك "المجلس التمثيلي الإسلامي" (إلى جانب المجلس اليهودي والكاثوليكي) الذي ساعدت الحكومة على تشكيله منذ سنوات قليلة، والذي يقوم بدور "الوسيط" بين الدولة والمسلمين (أو اليهود أو الكاثوليك) فيما يتعلق بصفتهم تلك، وبغض النظر عن كونهم مواطنين، أو مقيمين، يتمتعون بالمساواة التامة في الحقوق والواجبات في دولة علمانية.

ـ لا نرى إذن مفرا من الدعوة لتشكيل "مجلس قبطي" يقوم بدور "تمثيلي" شبيه بما سبق ذكره في فرنسا، ويكمل دور "مجلس حقوق المواطنة" الذي ذكرناه أعلاه، بل يساعد في تكوينه. وهناك أساليب مختلفة، انتخابية الأساس، لإقامة هذا المجلس القبطي. ولكننا نرى أن يتم تشكيله بالصورة التالية، حتى يتم الاتفاق على أسلوب آخر. ونرى ألا يزيد أعضاؤه عن المائة من الأقباط، يشملون:

ـ أعضاء المجلس الملي العام.

ـ رؤساء جمعيات حقوق إنسان، ورؤساء الجمعيات الخيرية الكبرى.

ـ وزراء سابقون (على ندرتهم).

ـ أعضاء قياديون في الأحزاب السياسية (على ندرتهم).

ـ أعضاء قياديون في النقابات المهنية (على ندرتهم).

ـ أساتذة جامعات من المهتمين بالشأن العام.

ـ مستشارون حاليون وسابقون في محكمة النقض (على ندرتهم).

ـ عشرة أشخاص من بين أقباط المهجر المهتمين بأوضاع مواطنة الأقباط ومشاكل مصر على وجه العموم.

وإن كنا لا نتوقع ترحيبا حكوميا حارا بمثل هذا المجلس، فإننا لا نرى المانع في أن تتجمع لجنة تأسيسية صغيرة للقيام بإجراءات تشكيله بأسرع صورة كجمعية حقوقية. فليس في هذه المبادرة العلنية ما هو غير شرعي أو غير قانوني؛ إذ أن دور المجلس سيكون مساعدة الدولة على اتخاذ السياسات والقرارات اللازمة لحل مشكلة مواطنة الأقباط.

***

أخيرا يجب أن يتحلى الجميع بالصبر وطول النفس والمثابرة لأن العقبات كثيرة أمام معالجة المشكلة القبطية. وكذلك فمن الصعب تخيل أن يأتي حل المشكلة، برغم عدالتها البديهية، على طبق من فضة، أو حتى من فخار.

****

- **ملحوظة: شكر وتقدير للدكتور سرور**

سئل الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري، الذي كان ضيف برنامج "حالة حوار" في التلفزيون يوم ٨ فبراير ٢٠٠٦، عن رأيه حول "أزمة الكاريكاتير"، فرد بأنه على الجالية المسلمة في الدانمارك أن ترفع قضية ضد الحكومة الدانماركية أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية. وعندما قيل له أن الجالية رفعت قضية ضد الصحيفة المسئولة أمام القضاء الدانماركي، رد بحسم أن هذا شيء طيب ولكن الأهم هو مؤاخذة الحكومة أمام المجتمع الدولي باعتبارها المسئولة عن ضمان حرية العقيدة لمواطنيها.

ولا يسعنا إلا أن نقدم خالص الشكر للدكتور سرور، أستاذ القانون الفذ ورئيس السلطة التشريعية في مصر، على هذا الكلام الواضح. وندعو، بناء عليه، أن تتشكل هيئة دفاع من محامين مصريين لمقاضاة الحكومة المصرية أمام محاكم دولية، باعتبارها مسئولة عن ضمان حرية العقيدة لفئة من مواطنيها يبلغ تعدادهم حوالي ضعف سكان الدانمارك بأكملها والذين ليسوا

جالـــية مـــن المهاجريـــن، كما هو حال مسلمي الدانمارك (مائتا ألف؛ ثلثهم مواطنون متجنسون).

ومـــثل هـــذه الهيئة لن تحتاج لأكثر من بضعة أيام لتكوين ملف هائل، يثبـــت تقاعس الحكومة مع سبق الإصرار والترصد عن تنفيذ بنود اتفاقيات دولية وقعت عليها؛ ويكفي لإدخال "أجدع" حكومة في السجن مهما تحججت بهمايونها ومهما تمترست وراءه.

وإذا كـــان هـــناك من بين أعضاء هيئة الدفاع من قد يتحرج من شبهة تشويه سمعة مصر، أو من تهمة الاستقواء بالخارج؛ فإننا ننصح بأن تطلب الهيئة المذكورة من الدكتور سرور أن يترأسها أو على الأقل أن يقوم بدور إرشـــادي وتوجيهي نثق تماما أنه لن يبخل به، لأن أهل الدار أولى بالشفعة من الغريب.

خللستان

حســنا فعلت وزارة الداخلية المصرية عندما وصفت أحد منفذي غزوة الكـنائس بالإســكندرية عند ــ أو قبيل! ــ القبض عليه صباح الجمعة ١٤ أبــريل ٢٠٠٦، بكونه "مختل العقل" ومصابا "بخلل نفسي"؛ وذلك لأكثر من سبب:

أولا: لأنه في عشرات الاعتداءات التي وجهت ضد الأقباط عبر العقود الماضــية لم يحدث أن أُدين أحدٌ على فعلته. وبما أننا نعيش أزهى عصور التقشــف والشــفافية، فمن الأفضل توفير مجهودات ونفقات تمثيليات القبض علــى والتحقيق مع المتهمين قبل إشهار براءتهم، وذلك بالإعلان مقدما أنهم مختلوا العقل، وبالتالي لا يمكن محاكمتهم!

ولا أهمــية هــناك، بعــد ذلك، لإصرار الوزارة على أن وراء الغزوة المباركة شخص واحد فقط برغم تباعد الأماكن؛ فمن الناحية الفلسفية البحتة لا فــرق بين قيام مختل واحد أو مجموعة من المختلين بالعمليات! كذلك لا أهمية لتأكيد من يعرفون "الجاني" بأنه طبيعي تماما (راجع التقرير الإخباري لمحطــة التلفزيون الفرنسية الأولى يوم ٢٨ مايو، الذي شمل أقوال صاحب محل البقالة الذي كان يعمل فيه قبل الحادث بثمانية أشهر...).

ثانــيا، وهو الأهم: لأن وزارة الداخلية العتيدة تدرك بالقطع، بناء على ما يمدها به من تقاريرٍ مخبروها الذين يعرفون "دبة النملة" في كل ركن، أن الخلــل العقلــي والنفسي قد تفشى في ربوع الكنانة. بل إن الأمر لا يحتاج لــتقارير مخبريــن أو مخابرات؛ إذ أن أيا من يرى أحوال مصر، وأيا من يتعاطى مع إعلامها (راجع مثلا صفحات الفكر السلفي والزغلولي بالصحف "القومية" أو البرامج الدينية بالتلفزيون الخ) أو يستمع لخطابها الديني (راجع مــثلا أحدث الفتاوى حول التماثيل وحول دية الذمي)، سيخرج بيقين راسخ بــأن الهــوس الديني قد وصل إلى درجة من "الخلل العقلي والنفسي" أصبح معهــا وبــاء عاما (pandemic) في مصر المنكوبة، تتقازم بجواره أخطار وبــاء "انفلونــزا الطــيور". وهــو خلل زرعته وغذته ونمته ورعته الدولة

بإعلامهـــا وتعلـــيمها وقوانيـــنها وقـــراراتها الإدارية التي تتحرك في إطار دستورها العنصري.

إذن فلقـــب "فسادستان" الذي أنعم البعض به على مصر ــ أم الدنيا ــ بعـــد أن زاد الفســـاد فـــيها عن حدود "المعقول"، هل أصبح يكفي لتوصيف أحوالهـــا المصائبية؟ وأليس من الأدق أن نطلق عليها "خللستان" (بفتح الخاء أو ضـــمها)؟ وهـــو لقب من مميزاته أنه سيَسهُل تحويلُه في الوقت المناسب إلى "إمارة خللستان الإسلامية".

***

"لـــم أعـــد أحتمل الإهانات والبصقات على وجهي بسبب عدم ارتدائي الحجـــاب. لقـــد أصبحت غريبة في بلادي". هذه الكلمات التي نقلها مراسل جـــريدة "لـــو فـــيجارو" (١٧ أبريل) عن شابة قبطية في الإسكندرية تلخص ببلاغة ما أصبح يلقاه الأقباط في حياتهم اليومية. ولكن هذا ليس سوى جزء من قمة جبل جليدي يمثل حجم معاناتهم العامة على كافة الأصعدة كمواطنين من الدرجة الثانية، بينما الدولة تصر بعناد على إنكار وجود أي مشكلة.

إلـــى مَن ــ بعد الله ــ يذهب الأقباط بمظالمهم طالبين عدلا وإنصافا، حتى لو كان جزئيا؟

ــ مجلـــس الشعب لم يحدث مرة واحدة أن ناقش أو شكل لجنة تحقيق (باستثناء لجنة العطيفي في ١٩٧٢ التي دُفن تقريرها الشهير فور كتابته) أو تقدم باستجواب بشأن أي من المجازر التي حدثت للأقباط عبر ثلث قرن من الـــزمان. ولـــم يحدث أن تعرض المجلس لأي من شكاوى الأقباط المتعلقة بحقـــوق بديهـــية للمواطنة. بل إن قانونا مثل ذلك المقترح بشأن دور العبادة مازال تائها في أروقة المجلس منذ الدورة الماضية، في الوقت الذي "تُسلق" فيه فورا القوانين المرغوب في صدورها. ومن أعاجيب المجلس الموقر أن إخوانجية الحكومة يقضون وقتهم في منافسة إخوانجية الإخوان في المواقف المـــتطرفة وفـــي استصدار القوانين والقرارات، من عينة قانونٍ (ساهم في إعـــداده أحـــد إخوانجـــية الأقباط!) يعطي الحق لمصر في محاكمة كل من يـــتعرض بالإساءة "للأديان السماوية" (أي الإسلام) في أي مكان في العالم، وبغض النظر عن جنسيته! [وبمقتضى هذا القانون "الخللستاني" العجيب، فإن زيمـــبابوياً يعـــيش في استراليا سيجد نفسه تحت طائلة القضاء المصري إذا تعرض بالنقد للإسلام!]

وعندما فتح الله على المجلس الموقر بالتعليق على حادث الإسكندرية الأخير فقد أدانه لأنه "يتنافي ومباديء الإسلام الحنيف". وبالضبط، فإن مثل هذا اللغو الديني الذي لا محل له والذي ليس من اختصاصات مجلس نيابي في دولة مدنية محترمة، إضافة إلى الأحاديث المصطبية حول أن "الأقباط ليسوا أقلية" (!)، يفضح إلى أي درجة وصلت أحوال "خللستان".

ـ الجهاز التنفيذي دوره الرئيسي في مصر هو تنفيذ التوجيهات العليا، وإن كان يعرف جيدا كيف يُفسد عند التنفيذ ما هو حسنٌ في تلك التوجيهات. أما "الحكم المحلي" فبالإضافة إلى الفساد الذي ارتفع فيه "فوق الركب"، فإن وجود الأقباط فيه منعدم، مما يجعله جهازا "إسلاميا" إن لم يكن إسلامويا صرفا. وفي كل الأزمات المتعلقة بالأقباط فإنه يقوم بأسوأ الأدوار ولم يعد يحاول حتى ستر تطرفه الخللستاني. بل وصل الأمر إلى إن الحواسب الآلية التابعة لمصلحة الأحوال المدنية "الخللستانية" أصبحت لا تعترف بغير الإسلام دينا وتسجل أسماء الناس كمسلمين رغم أنوفهم وأنوف الذين أنجبوهم! ومع ذلك لا يتحرك، ولا يخجل، أحدا!

ـ الجهاز الأمني الذي استشرت قوته وسلطاته بصورة سرطانية، يعتبر أن مهمته الأساسية هي "استتباب الأمن والاستقرار" وليس إقامة العدل أو حماية حق المواطنين في ممارسة حقوقهم القانونية. ومع التسليم الافتراضي بأنه ليس "مخترقا" من المتطرفين أو لا يتلذذ بالتسلط (وهي افتراضات يصعب تصديقها إنسانيا)، فإن احتكاره لملف سياسي مثل ملف الأقباط وحقوق مواطنتهم هو أمر شاذ لا مثيل له في العالم.

ـ الحزب "الوطني (!) الديموقراطي (!)" الحاكم لم يفعل أمرا إيجابيا واحدا بشأن حقوق مواطنة الأقباط، ناهيك عن الأدوار المشبوهة لقياداته المحلية في العديد من الانفجارات "الطائفية" التي تحدث. أما بقية الأحزاب فهي من الهزال بحيث لا تمثل قضية المواطنة بالنسبة لمعظمها أولوية خاصة. وحتى حزب التجمع الذي كان برنامجه، وخطاب رئيسه د. رفعت السعيد، نموذجيا في هذا الصدد، فيبدو أنه يتعرض لرياح عاصفة داخليا حول هذا الموضوع بالذات...

ـ المسلمون العقلانيون والعلمانيون يشاركون الأقباط في المطالبة بقيام دولة مدنية حداثية يتساوى فيها المواطنون مساواة تامة بدون قيد ولا شرط. لكن هؤلاء مازالوا قلة قليلة وقد تعرضوا، ومازالوا، لضربات النظام الحاكم

الذي هو في حالة تحالف وتنافس (أو ما نطلق عليه "تحافس") مع الإخوان. ومـــن ناحية أخرى، فما أكثر أدعياء "الإصلاح" الذين هم في الواقع أبعد ما يكــون عــنه، بــل فقط يسرقون شعاراته في سبيل تحقيق أهداف مناقضة للإصلاح الحقيقي.

ـــ رئـــيس الجمهورية من الواضح أنه تنازل (abdicated) عن دوره وواجــبه الدســتوري، ليــترك كل ما يتعلق بالأقباط، وهم قطاع من شعبه ورعيــته يبلغ سدس السكان، بين أيدي حفنة من عمداء وعقداء الأمن. وفي المقــابل، فهــو يؤكد يوما بعد يوم بصورة عملية على دوره كرئيس مسلم لدولــة مسلمة (ليس من حق أي غير مسلم فيها سوى الانصياع). وما علينا ـــ كــنموذج ـــ ســوى ملاحظــة أن الســيد الرئيس لا يُفَوّت مناسبة دينية إســلامية بغــير المشــاركة شخصيا؛ مثل الاحتفال العالمي بتحفيظ القرآن، والاحــتفال العالمــي للمجلــس الأعلى للشئون الإسلامية والاحتفال بالمولد النــبوي الشــريف الخ. ويبين تحليلٌ سريع لمضمون خطب الرئيس في تلك المناسبات أن أولويات سيادته تدور حول أوضاع الإسلام وسمعة الإسلام في العالم والدفاع عن مقدسات الإسلام والتمسك بالهوية الإسلامية ـــ في الوقت الــذي لــم يســمعه أحــدٌ يتحدث مرة واحدة خلال حكمه المديد عن الهوية المصرية أو الشخصية المصرية أو الوطنية المصرية.

وبدونً شك فإن التاريخ سيذكر للرئيس مبارك كونه المسئول الأول عن تدهــور أوضاع الأقباط طوال فترة حكمه، ليس فقط بحكم موقعه ومسئوليته الدســتورية، لكــن بالأحرى بسبب إصراره على إنكار وجود مشكلة تتعلق بمواطــنة الأقــباط وبسبب السياسات التي طبقها، والأخرى التي كان واجبا علــيه تطبــيقها لكنه لم يفعل. المعضلة هي أن الرئيس مبارك ليس معروفا عنه سهولة تغيير سياساته، ولا نعرف إن كان سيفعل قبل نهاية فترة حكمه. على أي حال، فإن ما صرح به أمام أعضاء من حزبه الحاكم يوم ١٨ أبريل يبين إصراره على أن المساواة في المواطنة مطبقة بالفعل، وبالتالي لا توجد هناك مشكلة!

***

إذن فالواضـــح أنـــه لـــيس هـــناك من بين الأجهزة المسئولة والآليات السياسية للمجتمع من يشعر بأدنى المسئولية تجاه المواطنين الأقباط. ولا يهم أحـــدا سوى إطفاء الحرائق بأقل قدر من الجهود، مع التأكد من لوم المجني

علــيهم في كل حالة (..ومحاكمتهم وإدانتهم، بالطبع، باعتبارهم غير مختلي العقل!).

أما الكنيسة فهي تخضع لضغوط هائلة من قبل الدولة، لا تخلو من لوي الــذراع، في كل أزمة بهدف تهدئة الأوضاع وامتصاص غضب الغاضبين بــأي ثمن. ولذا فهي تجد نفسها مشدودة بين رغبتها في الاقتصار على أداء دورهــا (الذي هو ــ بجانب الدور الديني الصرف ــ "الشهادة للحق") وبين ضغوط الناس الذين لا يجدون متنفسا وموصلا لمطالبهم ومظالمهم.

وإذ يصــاب الأقباط باليأس التام من مواقف الدولة ويتجرأ البعض منهم بالشــكوى أمــام جهــات أعدهــا المجتمع الدولى بالتحديد من أجل معالجة الأوضاع التي تشذ عن المواثيق الدولية، تثور ثائرة الإعلام والحكام وتنهال الاتهامــات والتخويــنات والتهديدات والبذاءات على رأس كل من تسول له نفسُه الكلام.

***

نحن إذن أمام "مُحدّدة" رباعية الأضلاع:

١ــ أقــباطٌ متمسكون حتى النخاع بقبطيتهم ومصريتهم بدون أدنى نية أو رغــبة فــي التخلي عن أيهما أو عن وطنهم الذي هو وطن أجدادهم منذ فجر التاريخ الإنساني.

٢ــ دولــةٌ لا تعــترف للأقــباط بحقوق المواطنة الكاملة، طبقا لما هو متعارف عليه في الدولة الحديثة، ولا ترغب (من القمة للقاع) في الاعتراف بوجود مشكلة، ناهيك عن البحث الجاد في حلول جذرية لها.

٣ــ مجــتمعٌ تغــذى على أفكار التطرف الديني الذي قدمته له الدولة، لدرجــة أنــه لم يعد يعرف معنىً للمواطنة خارج الهوية الدينية الاستعلائية العنصرية؛ وأصبح يتقبل، إن لم يكن يمجد، العنف الديني.

٤ــ أقــباطٌ اســتعادوا من الوعي، بعد عقود من السلبية (التي كثيرا ما تنــبع عــن "تكبــير المخ" ورغبةٍ في الابتعاد عن المواجهة اتقاءً للشر)، ما يجعلهــم علــى اســتعداد للوقــوف بحزم مطالبين بحقوقهم المشروعة. وإذ يرحــبون بكــون أغلبــية المصريين مسلمين ــ على العين والرأس ــ فإن مصر هي في يقينهم دولةٌ متعددة الأديان وليست حكراً على أحد؛ ويجب أن تــدار على هذا الأساس وحده. وإن كانوا مسالمين بطبيعتهم، كأحفاد لصناع

"أم حضـــارات" البشرية، إلا أنه مع تزايد الضغوط فإن الانفجار وارد حتى لو كان مكروها.

وفـــي إطار هذه "المُحدِّدة" رباعية الأضلاع ستتحرك الأمور في الفترة القادمـــة. ولكـــن أطراف "المعادلة" كلهم، باستثناء الأقباط، مسلحون بأجهزة وأدوات السلطة أو الشارع ولهم من يمثلهم وينوب عنهم.

أحـــد أهم مشاكل الأقباط هي أنه مع اختفاء طبقة الزعماء التقليديين منذ ١٩٥٢ أصـــبح تمثـــيلهم المدنـــي شبه منعدم. ومن البديهي أننا لا نزعم أن الأقـــباط كتلة واحدة، ناهيك عن أن تكون متجانسة، اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياســـيا. ولكـــن من البديهي أيضا أن "قبطيتهم" تعطيهم خصوصية وتضع عليهم عبئا مشتركا، كمجموع وكأفراد. وإذ تم تهميشهم واستبعادهم بصورة زاعقـــة وســـاحقة عبر العقود الأخيرة، فإن إشكالية "تمثيلهم" في المناقشات والمداولات التي تتعلق بحقوق المواطنة تقفز على السطح.

لا نـــرى إذن مفـــرا من الدعوة لتشكيل "مجلس قبطي" مدني يقوم بدور "تمثيلي". (راجع فصل "العلاقة بين أقباط الخارج والداخل").

وختاما نذكر بأن حل مشكلة مواطنة الأقباط هي شرط ضروري لتعود مصـــر لكي تصبح "مصر"، وليس مصرستان أو خللستان. لأن دولة تسيء تعـــامل فئة من مواطنيها على أسس دينية، تنتسب لأزمنة أخرى ولا مكان لها بين دول العالم المتحضر في القرن الواحد والعشرين.

نابليون والأقباط:
أكاذيب "المخططات الواسعة لفصلهم عن المسلمين"

نشـــرت صـــحيفة قومية مصرية كبرى بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٠٦ تحقيقا لمراســلها فــي بــاريس حول العمل العلمي الضخم لتجميع كل مراسلات نابلــيون فــي مجلدات يخص كلٌ منها مرحلة من حياته الحافلة، وإن كانت قصيرة إذ دامت ٥٢ عاما فقط.

المجلــد الثانـــي، الـــذي يقع في ١٢٧٠ صفحة وعنوانه "حملة مصر ومقدماتها"، صدر في مارس ٢٠٠٥ ويشمل ٢٥٥٠ رسالة تغطي الفترة من يناير ١٧٩٨ إلى آخر ديسمبر ١٧٩٩.

والمعـــروف أن نابليون قد دخل الاسكندرية على رأس الحملة الفرنسية فـــي ٢ يوليو ١٧٩٨ وغادرها سرا، مع مجموعة صغيرة من المقربين، في ٢٣ أغسطس ١٧٩٩ بعد أن أدرك أن ما يجري في فرنسا أهم بكثير بالنسبة لمستقبله السياسي. وقد وصل باريس في ١٦ أكتوبر، وبعد أقل من شهرين، أصـــبح مساشـــارا (قنصـــلا) أول في مجلس حكم ثلاثي الأعضاء. ويغطي المجلــد الثالـــث الذي صدر في أبريل ٢٠٠٦ الفترة من يناير ١٨٠٠ حتى نهاية ١٨٠١.

هـــذه الوثـــائق تمثل كنوزا هائلة تستحق جهود الغوص فيها بحثا عن معلومات واتجاهات وأفكار ودروس، حتى لو بدا ذلك ابتعادا عن الحاضر، وقد تكون لنا عودة إليها.

***

التحقيق الصحفي المذكور لا يخلو من معلومات صحيحة... بل منها ما هو أيضا شائق ومفيد!! لكن كان من اللافت للنظر هذه الفقرة:

[(..) وتكشف الوثائق عن وجود مراسلات بين المعلم يعقوب قائد كتيبة الأقـــباط وجـــرجس الجوهـــري أحد أعيان أقباط مصر، وهي خطيرة لأنها تكشـــف عـــن مخططـــات واسعة المدي للفصل بين أقباط مصر ومسلميها (الرسالة رقم ٣٨٧٢ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٧٩٨)].

ياللهول!

هـــا هـــم القبط منذ أكثر من قرنين يسعون "للاستقواء" بالأجنبي ورسم المخططـــات الواسعة المدى مع أعداء الوطن بهدف الفصل بين أقباط مصر ومسلميها وشق الوحدة الوطنية.

نظـــرا لخطـــورة مثل هذه العبارة الملغومة رجعنا بالتفصيل إلى وثائق المجلـــد الثانـــي. وســـنحاول هنا (فيما عدا السهو نظرا لغزارة المعلومات وتشعبها) معالجة الموضوع عن طريق الرد على عدد من التساؤلات:

***

- **الســـؤال الأول: مـــا هو موقف الأطراف المختلفة من الحملة الفرنسية، ومن كان يقاومها؟**

الواضح أن عدو نابليون الرئيسي كان الانجليز؛ وقد قام هؤلاء بتحطيم أسطوله في معركة أبو قير البحرية في أول أغسطس بعد أقل من شهر من دخولـــه الإســـكندرية، وقاموا بتأليب الباب العالي (الامبراطورية العثمانية) ضـــده وكذلك قاموا بتأليب المماليك بداخل البلاد. وهناك أسباب كثرة وراء كل ذلك من بينها المنافسة التقليدية داخل أوروبا بين القوتين، والمخاوف من تأثير الحملة على الطريق إلى الهند، وكذلك التوجس بصفة عامة من مطامع الجنرال الفرنسي الطموح في الشرق.

أمـــا فـــي الداخـــل، فالعدو الرئيسي كان المماليك الذين قاوموا الحملة الفرنسية بشراسة وعنف شديد. ولا غرو في ذلك، لأن هؤلاء الذين كانوا قد استجلِبوا كخدم وعبيد وجنود مرتزقة على يد حكامٍ مسلمين لا يثقون بعضهم في البعض، وصل الأمر بهم إلى الاستيلاء على الحكم (الفعلي على الأقل)، فـــي سابقة يندر لها مثيل في تاريخ العالم. وإذ أصبحت مصر عزبة وتكية مـــنهوبة لهم، لا يمكن لعاقل تصور تنازلهم بسهولة عنها. وقد أعلن نابليون مـــرارا وتكرارا في رسائله للشعب وزعمائه من علماء الدين وكبار التجار وكذلـــك في رسائله للباب العالي، أن هدف حملته هو تأديب المماليك. وبعد انتصار الفرنسيين الأولي واستيلائهم على مصر هربت مجموعتان رئيسيتان مـــن المماليك؛ الواحدة بزعامة مراد بك رحلت جنوبا في الصعيد وطوردت حـــتى أســـوان؛ والأخـــرى بزعامة إبراهيم بك ذهبت للشرقية ثم إلى غزة وفلسطين واستعانت بالحاكم العثماني هناك. وقد نجحت الحملة الفرنسية في كسر شوكتهم إلى حد بعيد. ولا بد أن نذكر هنا أن ما بدأه نابليون أكمله بعده

محمــد على، إذ كان التخلص من المماليك شرطا لازما لمشروع إقامة دولة حديثة في مصر.

العدو الداخلي الثاني لنابليون كان "العرب". وهم قبائل من البدو يعيشون فــي مــناطق خاصــة بهم، مثل شرق الدلتا وحافة الوادي في الصعيد، ولا يخــتلطون بالأهالي إلا أثناء ممارساتهم لهوايتهم المفضلة من عمليات سلب ونهب وقتل وأخذ رهائن. وقد حاربوا نابليون بشراسة، ولكنه نجح في كسر شــوكتهم، وفــي أحــيان كثيرة في استمالتهم وشرائهم عن طريق المال أو اســتخدامهم للمساعدة في نقل الرسائل والتجسس، خصوصا عندما بدأ حملته إلى فلسطين لمطاردة ابراهيم بك.

لــم يقم العثمانلية، ممثلو دولة الخلافة التي تتبعها مصر، بمقاومة تذكر نظــرا لانعدام الأوامر الآتية من الآستانة (اسطنبول)، بسبب ضعف وتخبط الدولــة. وعلى أي حال لم يعاملهم نابليون كأعداء، بل بالعكس تحاشى بكل وســيلة الاحتكاك بهم وحاول استمالتهم داخليا، وكذلك خارجيا عبر رسائل مــتكررة إلــى رئــيس الوزراء التركي. وعندما قاموا أخيرا بحملة بحرية وعملية إنزال في أبوقير، انتصر عليهم نابليون انتصارا ساحقا في ٢٥ يوليو ١٧٩٩.

أما الشعب المصري بكافة فئاته فمن الواضح أنه، بصفة عامة، وإن لم يرحــب بنابلــيون فعلى الأقل لم يقاومه بصورة تذكر. فلا شك أن الغالبية، حــتى وإن كــانوا قد فوجئوا بغزو من الفرنجة، إلا أنهم قد رأوا فيه فرصة للتخلص من المماليك والعثمانيين على حد سواء. ومحاولات بعض المُحدَثين خلع على مافعله المماليك أو البدو الأعراب أوصافَ "المقاومة الشعبية للغزو الخارجــي" لا تخــتلف كثيرا عن محاولات خلع نفس الأوصاف على أفعال الزرقاوييــن وأمــثالهم بالعــراق. وحــتى مع اختلاف الدوافع (الجشع عند الــبعض، والهوس الديني عند الآخر) فلكي يصبح أمرٌ ما "وطنيا"، ينبغي أن يــتحلى بصــفات أكــثرها بداهــة أن يكــون عملا في صالح "الوطن" و "المواطنين".

ومن ناحيته حاول نابليون بكل وسيلة استمالة الشعب وزعمائه، خاصة رجال الدين وكبار التجار. وهناك العديد من الرسائل التي تبين تعاون هؤلاء معه. (قد نعود لكل ذلك ولثورتي القاهرة في مقال آخر).

▪ **السؤال الثاني: ماذا كانت أوضاع الأقباط وطبيعة العلاقة بينهم وبين والمسلمين عند دخول نابليون؟**

يقــول نابلــيون فــي رسالته إلى المعلم جرجس الجوهري رقم ٣٨٧٢ بتاريخ ٧ ديسمبر ١٧٩٨: [(..) بعد اليوم لن تكون (الأمة القبطية) محتقرة؛ وعندما تسمح الظروف، وهو ما أتوقع ألا يكون بعيدا، سوف أعطيها الحق فــي ممارسة طقوس العبادة بصورة علنية، كما هو مألوف في أوروبا، بين أتــباع كــل معــتقد. سوف أعاقب بشدة القرى التي اغتيل فيها أقباط أثناء عمليات تمرد. واعتبارا من اليوم يمكنكم إخبارهم (الأقباط) أنني أصرح لهم بحمــل الســلاح، وركوب البغال أو الخيل، ولبس العمائم وارتداء الملابس بالطريقة التي تحلو لهم (..)].

الواضــح من هذه الكلام أن الأقباط كانوا يعيشون آنذاك تحت الوضعية الهمجــية الحقيرة التي يُطلَق عليها "الذمية" حيث ليس لهم الحق في ممارسة طقــوس عبادتهم بصورة علنية، وحيث يتعرضون لاعتداءات وحشية بدون ذنــب، وحيــث يُحظــر عليهم حمل السلاح وركوب الخيل والبغال ولبس العمــائم؛ إلــى آخر قائمة القيود الإذلالية الواردة في العهدة العمرية، والتي أُخضِع الأقباط لها منذ دخول العرب.

ومن ناحية أخرى نجد أن المماليك (كما يقول محررو المجلد في حاشية نفــس الوثــيقة) كانوا لا يَأتمِنون على إدارة الأملاك الخاصة والعامة سوى الأقــباط، ولذلك كان مباشرو الضرائب ــ بصفة عامة ــ منهم. ولا بد من التــنويه أن دور هؤلاء كان ينحصر في النواحي الإدارية من تقدير ضرائب وحفــظ سجلات ومتابعة التحصيل؛ بينما كانت عملية التحصيل الفعلية يقوم بهــا الملــتزمون (عــادة من المماليك) الذين كانوا يُحَصلون مبالغ أكثر من المفروض (أحيانا ثلاثة أو أربعة أضعاف) ويحتفظون لأنفسهم بما يزيد عما يورد لخزينة الدولة.

ويبيــن مــا سبق أن الأقباط كانوا يعيشون في ازدواجية غريبة الشأن: فمــن ناحــية يخضعون لإذلال الذمية، ومن ناحية يقوم بعض الأفراد منهم بــأدوار (غالبا مهنية) في خدمة الحكام. ولا يملك المرء سوى ملاحظة أن هذه الظاهرة استمرت دائما، ومازالت ...

▪ **السؤال الثالث: هل تغيرت أوضاع الأقباط أثناء وجود الحملة الفرنسية؟**

بالرغم من العبارة السابق ذكرها في رسالة نابليون للمعلم الجوهري والتي يقول له فيها أنه "يمكنه إخبار الأقباط" بالسماح لهم بممارسة بعض المظاهر الآدمية؛ لكن الحقيقة، في الواقع، هي التالي:

ـ لم يقل نابليون في رسالته أن للأقباط الحق "فورا" في ممارسة طقوس العبادة بصورة علنية، بل فقط أنه سيعطيهم هذا الحق "عندما تسمح الظروف، وهو ما أتوقع ألا يكون بعيدا". فإحداث مثل هذه التغييرات، حتى وإن كانت بديهية، في أمة لازالت تعيش في غياهيب الظلمات ، يشبه الدخول إلى جحر أفاعي، بينما الهدف الأهم بالنسبة له هو نجاح الحملة واستقرار الحكم واستتباب الأمن.

ـ في نفس الرسالة نجد نابليون يعيب على الأقباط ضعف مساندتهم للحملة الفرنسية مقارنة بغيرهم من المصريين: [(..) لا يمكنني أن أخفي عليكم أنني، في الواقع، أشكو من قلة الحماسة التي أظهرها الكثيرون (من الأقباط). فبينما يأتي إلي كل يوم كبار الشيوخ ليكشفوا لي كنوز المماليك، كيف إذن أن أولئك الذين كانوا الوكلاء الرئيسيين القائمين على (تلك الكنوز) لا يفعلون شيئا لمساعدتي على اكتشافها (..)].

ـ لم نجد رسالة واحدة يأمر فيها نابليون بصفة رسمية من قواده أو من حكام الأقاليم بأي تغيير يتعلق بالأقباط، وبالتالي فإن ما قاله في رسالته هذه هو فقط من قبيل إبداء النيات الطيبة.

ـ استمر نابليون في استخدام الأقباط كمباشري ضرائب كما كان الحال أيام المماليك. وبعد تعيين المعلم الجوهري مباشرا عاما على مصر (وهو الذي كان يقوم بدور شبيه مع كبار المماليك قبل الحملة) قام بتعيين ثلاثة على إقاليم الجيزة ومنوف والمنصورة (رسالة ٢٦٩٨ بتاريخ ٣١ يوليو ١٧٩٨ إلى الجوهري)، وكذلك خمسة على الاسكندرية ورشيد ودمياط وأطفيح والشرقية (رسالة ٢٧٢٥ بتاريخ ٢ أغسطس ١٧٩٨ـ إلى الجنرال بيرثييه رئيس أركان الحرب) وعين المعلم يعقوب مباشرا على بني سويف والفيوم.

ـ استمر نابليون في فرض ضرائب خاصة وإضافية على "الأقباط" كفئة، كما هو واضح مثلا من الرسالة ٢٧٥٣ ـ بتاريخ ٣ أغسطس ١٧٩٨

الموجهة إلى المعلم الجوهري حيث يطلب منه [(..) أن يكلف كلا من المعلم ملطـــي وأنفورنـــي وحنيـــن وفادوس بتحصيل المبلغ الذي طلبتُه من الأمة القبطـــية. وألاحـــظ مع الأسف أنه مازال يتبقى ٥٠ ألف تالاري متأخرات؛ وأريـــد أن يتم إيداعها في ظرف خمسة أيام في خزينة الجيش]. وإن كان قد أضـــاف عبارة: [يمكنكم طمأنة الأقباط بأنني سأضعهم في مكانة لائقة عندما تسمح الظروف]، إلا أنه من الواضح أنها ليست أكثر من محاولة استمالة أو مجاملة. وفي الرسالة رقم ٣٢٩٤ بتاريخ ٢١ سبتمبر ــ إلى بوسييلج، مدير الشـــئون الإداريـــة والمالـــية للجيش (ومصر)، يُذَكره بمتأخرات من تجار الحرير الدمشقي قدرها ٨،٣٠٠ تالاري، وتجار القهوة (٣٢،٠٠٠) والأقباط (١،٠٠٠) وزوجـــات المماليـــك الهاربين (٢٤،٠٠٠). ويطلب الإسراع في الدفـــع. (الـــتولاري عملـــة فضية من جنوا، كان استعمالها منتشرا آنذاك، وكانت تساوي ٥،٢٨ فرنك فرنسي).

ــ لـــم يقم نابليون حتى بإلغاء "الجزية" المفروضة على الأقباط، إذ نجد فـــي ملخص ميزانية الدولة الذي قامت به الإدارة الفرنسية للبلاد كما أورده محـــررو المجلـــد، بـــندا خاصا "للضرائب على غير المسلمين" إلى جانب ضرائب الأرض والتجارة والصناعة والجمارك.

ــ لم يتورع نابليون عن وصف الأقباط بما لا يليق في إحدى الرسائل. فقـــد اشـــتكى حاكم الشرقية الجنرال رينييه من تصرفات مباشر الضرائب القبطـــي فـــي الإقليم، المدعو فلتاؤوس، فرد عليه نابليون (رسالة ٣١٣٠ ــ ١٠ سبتمبر ١٧٩٨) قائلا: [أبلغتُ المباشرَ العام على الضرائب (الجوهري) بـــأنك لم تكن راضيا على الإطلاق عن (المباشرين) الأقباط. إنهم أناس لئام فـــي الـــبلاد، ولكـــن ينبغي مراعاتهم لأنهم الوحيدون الذين في يدهم مجمل الإدارة للـــبلاد. لقـــد حصَلتُ منهم على سجلات هائلة حول قيمة الضرائب المفروضة].

ــ بالطـــبع كل ما ذكرناه لا يغير من حقيقة الزلزال الهائل الذي أحدثته الحملـــة الفرنســـية فـــي مصر والتي بدأت آثارها من كافة النواحي تتضح خصوصا بعد انتهائها وبدء حكم محمد على.

▪ **السؤال الرابع: ماذا عن الرسائل بين يعقوب والجوهري؟**

بمـــراجعة الوثائق حتى نهاية ١٧٩٩ لم نجد أي معلومات مباشرة بشأن رسائل متبادلة بين المعلم يعقوب والمعلم جرجس الجوهري. وإن كان يمكن عن طريق التخمين الزعم بأن شخصا ما، كالمعلم يعقوب أو غيره، قد بعث إلـــى نابلـــيون عبر المعلم الجوهري، باعتباره أعلى الأقباط وظيفيا، رسالة بشـــأن أحوال الأقباط في البلاد؛ وهي التي قام بالرد عليها في الرسالة التي ناقشـــناها أعلاه، وهي الوحيدة التي رأينا فيها كلاما يتعلق بأوضاع الأقباط بصفة عامة.

بل إن المعلم يعقوب شخصيا لم يُذكر إلا في رسالة واحدة من نابليون، وبصـــورة غـــير مباشـــرة (وثيقة ٢٨٧٥ بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٧٩٨ إلى بوســـييلج) يقـــول فـــيها: [أرجو تعيين مباشر ضرائب قبطي (١) وموظف فرنســـي في كل من أقاليم بني سويف والفيوم ليذهبا هناك مع الجنرال ديزيه الذي سيغادر غدا.

وتذكر الحاشية (١) من لجنة التحرير أن المُعني به هو: "يعقوب؛ وهو الذي سيبدأ بهذا سجلا لامعا في مساعدة الفرنسيين"].

وواضـــح مـــن هـــذا أن يعقوب كان عندئذ مجرد مباشر ضرائب مثل غيره. ولا ننوي هنا مناقشة ما فعله الرجل، فهذا مبحث آخر يحتاج لمصادر ومـــراجع أخـــرى. وهـــناك مـــن النظريات ما تذهب إلى أنه كان صاحب مشـــروع وطنـــي تحصل بمقتضاه مصر، بمساعدة من القوى العظمى في وقته، على استقلالها من الدولة العثمانية وتتخلص من سطوة المماليك. وهذا بالضبط ما حاول محمد على القيام به بعد ذلك بسنوات قليلة.

وعلـــى أي حـــال فإن دور يعقوب الحقيقي بدأ بعد رحيل نابليون، أثناء فـــترة قـــيادة كليبـــير؛ كما يقول عنه فهرس الشخصيات في نهاية المجلد: [يعقـــوب الصعيدي (١٧٤٧ــ١٨٠٣): قبطي، مباشر ضرائب لدى زعماء المماليـــك قـــبل وصـــول الفرنسيين، يضع نفسه في خدمتهم ويصبح منظما لمالية حملة ديزييه في مصر العليا (الصعيد)، لاعبا، من ناحية أخرى، دورا كبيرا في تشكيل قسم معلومات للفرقة. وعندما أصبح كليبر قائدا عاما، عينه قائدا للكتيبة القبطية، بعد التمرد الثاني بالقاهرة]. وبالتالي فإن رسائل نابليون أثناء وجوده في مصر لا يمكن أن تعكس مثل هذا الدور.

■ **السؤال الخامس: ماذا عن "المخططات واسعة المدي للفصل بين أقباط مصر ومسلميها"؟**

فلنعد إلى نص رسالة نابليون إلى المعلم الجوهري التي عرضنا أجزاء منها أعلاه:

[تسلمت، أيها السيد، الخطاب الذي وجهته الأمةُ القبطية إليّ. سوف يسعدني أن أحميها. بعد اليوم لن تكون محتقرة؛ وعندما تسمح الظروف، وهو ما أتوقع ألا يكونِ بعيدا، (...الخ الفقرة السابق ذكرها).

لكن، إذا كنتُ أُحسن الصنيع، وإذا كان عليّ أن أعيد للأمة القبطية الكرامة والحقوق التي لا يمكن فصلها عن الإنسان، والتي كانت قد فقدتها، فإنه لديّ الحق بدون شك في أن أطالب أبناءها بالكثير من الحماسة والإخلاص في خدمة الجمهورية (الفرنسية).

لكن لا يمكنني أن أخفي عليكم أنني، في الواقع، أشكو من قلة الحماسة التي أظهرها الكثيرون (من الأقباط). بينما يأتي إلي كل يوم كبار الشيوخ ليكشفوا لي كنوز المماليك، كيف إذن أن أولئك الذين كانوا الوكلاء الرئيسيين القائمين على (تلك الكنوز) لا يفعلون شيئا لمساعدتي على اكتشافها؟

أنوه ببطريرككم، الذي أعرف فضائله وحسن نواياه. أنوه بحماستكم ومساعدتكم وأتمنى أيضا أن أُمتدَح من الأمة القبطية كلها (..)].

لا نعلم إن كان عرض نابليون "بحماية" الأقباط من عندياته، أو جاء بناء على طلب في الرسالة الموجهة إليه، غالبا يشير إلى حماية أمنية أثناء الفوضى الحادثة، خاصة وأنهم عزل من السلاح بحكم الذمية. لكن المهم إدراك: أولا، أن الأقباط، كما هو ثابت على مدى التاريخ، لم يحدث أن طلبوا أو قبلوا حماية دولة أجنبية؛ وثانيا أن نابليون، كما أوضحنا أعلاه، لم يفعل شيئا على سبيل تغيير أوضاع الأقباط نحو الأفضل؛ وثالثا، وهو الأهم، فإن مطالب الأقباط الحقيقية، التي من الواضح أن نابليون قد كررها في رسالته، كانت لا تزيد عن ألا يكونوا محتقرين وأن "تعود لهم الكرامة والحقوق التي لا يمكن فصلها عن الإنسان".

لماذا يجد البعض في هذه الأمور البسيطة "مخططا واسع المدى للفصل بين الأقباط والمسلمين"؟ وهل العلاقة الوحيدة الممكنة بينهما تدور حول "الحذاء": أحد الطرفين يرتديه، والآخر تكون رقبته تحته؟ ولماذا ــ بهذه

المناسبة ــ مازال الأقباط بعد قرنين من الزمان يطالبون بحقوق بديهية؟ بل إنه عند أخذ الخلفية السياسية والحقوقإنسانية العالمية في الاعتبار، فكيف إن أوضاعهم اليوم لا تختلف كثيرا عما كانت عليه أيام المماليك؟

***

قــد يقــول قائل ما الداعي لإضاعة الوقت والجهد في الرد على عبارة مســمومة فــي تحقيق صحفي، توجد مثيلاتها كل يوم؛ وما هو الجديد الذي أتيــنا به في هذا المقال، أكثر من إثبات القاعدة الذهبية الأولى بشأن الإعلام المصري وهي أنه "إعلام كاذب إلى أن يثبت العكس"، والقاعدة الثانية وهي أنه "إعلام مغرض إلى أن يثبت العكس" (بغض النظر عن استثناءات باهرة؛ ولكنها لا تنفي، بل تثبت، القاعدة)؟

الجديــد، الذي ليس بجديد في الواقع، هو أنها دليلٌ آخر على استشراء الطالبانــية فــي مصر لدرجة اختراق مفاصل الذهن والنفس والروح وحتى النخاع.

الفهرس



من مقدمة العفيف الأخضر:

(..) سيكتشف (القارىء) كاتباً يتميز بالصدق مع النفس وهي، في أيامنا، ميزة نادرة. فهو يقول، أحيانا بقسوة تشبه قسوة ذلك الطفل الذي تحدي بكل براءة إجماع جوقة المداحين المنافقين"الملك عارٍ": البلد يمشي على رأسه والأقباط، بين كثيرين آخرين، عكس الأكذوبة السائدة، ليسوا على ما يرام. فما زالت حقوقهم الدينية والمدنية مهضومة، وذاقوا طعم الدم في الكشح وربما ينتظرهم كشح يومياً، يوم يجلس سيد الإخوان المسلمين على عرش فرعون ليحول مصر إلى جمهورية إسلامية مزروعة، مثل شقيقتها الإيرانية، بحمامات الدم!

(..) سيكتشفون أيضاً كاتباً لا يُرسِل الكلام على عواهنه، لا يُغرِق قرّاءه في الإنشاء البليغ، بل يتقيد بالأرقام والوقائع. هذه الطريقة في الكتابة ثمينةٌ ونادرة، لأنها بما تقدمه للقارئ من معطيات موضوعية تنقله من منزلة المتلقي السلبي لأحكام القيمة، التي لا قيمة لها كثيراً وغالباً، إلى منزلة القارئ النشط الذي يفكر في النص (..).

(..) ما العمل لتمكين غير المسلمين وجميع المستضعفين الآخرين في أرض الإسلام من أقليات قومية، ثقافية، لغوية وطائفية من حرياتهم الدينية والثقافية واللغوية ومن حقوق المواطنة الكاملة؟ النضال لوقف التهديد الوجودي المزدوج المسلط عليهم: التضييق على حرياتهم الدينية وحقوقهم المدنية، القومية، الثقافية، اللغوية والطائفية لتأييسهم من مواصلة الإقامة على أرض آبائهم وأجدادهم منذ ليل التاريخ ودفعهم إلى الهجرة لتحقيق تطهير عرقي وإبادة ثقافية بطيئة و"ناعمة".





ميريت

مد خالد